

مِلَالُكَ التَّائِيلِ

القَطَاعُ بِذَوِيَّ الْإِلْحَادِ وَالنَّعْطِيلِ
فِي تَوْجِيهِهِ الْمُتَشَابِهِ اللَّفْظِ مِنْ آيِ النَّزِيلِ

تَأَلَّفَ

الإِمَامُ أَبُو جَعْفَرٍ حَمْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ

ابْنُ الزُّبَيْرِ الثَّقَفِيُّ الْغُرْنَاطِيُّ

الْمُتَوَفَّى ٧٠٨ هـ

وَضَعَ حَوَاشِيَهُ

عَبْدُ الْغَنِيِّ مُحَمَّدُ عَلِيُّ الْفَاسِيُّ

(١ - ٢)



دار الكتب العلمية

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971

بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد بن عبد الله، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن كتاب «ملاك التأويل» هو من أهم الكتب التي فسّرت متشابه الكتاب، وهو يعتبر أهمّ مؤلفات أحمد بن إبراهيم بن الزبير العاصمي الغرناطي الذي كثيراً ما يعتمد عند تفسيره على القراءات المختلفة وعلى أسباب النزول. وقد أشار المصنّف في مقدمة الكتاب إلى أن علم المتشابه علم جليل لم يقرع بابه قبله أحد، إلا ما كان من الخطيب الإسكافي في «درة التنزيل».

ونشير إلى أن المصنّف استشهد في هذا الكتاب بآراء بعض المفسرين المشهورين مثل ابن جرير الطبري والزمخشري والفخر الرازي والقرطبي والإسكافي وغيرهم. كما أورد الكثير من الأحاديث والآثار التي ترك بعضها من دون ذكر سنده، كما أكثر من الاستشهاد بالشعر والأمثال والأقوال المأثورة.

ونذكر أننا في هذه الطبعة للكتاب خرّجنا جميع الآيات القرآنية الواردة في الكتاب قرب الآية مباشرة، كما أحلنا الاستشهادات الشعرية إلى مظانها.

آملين أن يتقبّل الله سبحانه وتعالى عملنا في خدمة هذا الكتاب الجليل، والحمد لله أولاً وآخراً.

ترجمة المصنف (١)

هو أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي، أبو جعفر. محدث، مؤرخ، من أبناء العرب الداخلين إلى الأندلس. ولد سنة ٦٢٧، وقيل سنة ٦٢٨ هـ، في أسرة عريقة النسب ذات ثراء ويسار ووجاهة. وانتهت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول.

وُلد في جيان (Jaén) وأقام بمالقة (Malaga) فحدث له فيها شؤون ومنغصات، فغادرها إلى غرناطة فطاب بها عيشه وأكمل ما شرع فيه من مصنفاته. من أشهر شيوخه:

- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري المكي الشافعي (ت ٧٢٢ هـ).
- أبو عبد الله محمد بن عيسى الرعيني (ت ٦٥٢ هـ).
- ابن العاصي الخطيب، إبراهيم بن محمد (ت ٧٢٦ هـ).
- أبو مطرف بن عميرة (ت ٦٥٨ هـ).
- أحمد بن محمد بن إبراهيم المرادي العشّاب (ت ٧٣٦ هـ).
- ضياء الدين أحمد بن محمد القرطبي (توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ).
- أحمد بن يوسف بن فرتون (ت ٦٦٠ هـ).
- أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن أبي الأحوص (ت ٦٩٩ هـ).
- عبد العظيم بن عبد الله البلوي (ت ٦٦٦ هـ).
- وغيرهم كثير.

ومن تلاميذه:

- أحمد بن الحسن بن علي بن الزيات الكلاعي (ت ٧٢٨ هـ).
- أحمد بن محمد بن أحمد بن قعنب الأزدي (ت ٧٣٢ هـ).

(١) انظر الأعلام (٨٦/١) والإحاطة (٧٢/١) والدرر الكامنة (٨٤/١) والبدر الطالع (٣٣/١) وشذرات الذهب (١٦/٦).

- سلمون بن علي الكناني (ت ٧٦٧ هـ).
- محمد بن إبراهيم بن علي بن باق (ت ٦٥٢ هـ).
- محمد بن أحمد بن فرج اللخمي الغرناطي (ت ٧٣٠ هـ).
- محمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩ هـ).
- محمد بن محمد بن أحمد بن جزي الكلبي (ت ٧٥٨ هـ).
- أبو حيان الغرناطي محمد بن يوسف (ت ٧٤٥ هـ).
- وغيرهم كثير.
- ومن أشهر مؤلفاته:
- صلة الصلة. وسمّاه البعض بتاريخ علماء الأندلس.
- البرهان في ترتيب سور القرآن، ذكر فيه مناسبة كل سورة لما قبلها.
- الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام.
- معجم أسماء شيوخه وتراجمهم.
- تعلية على كتاب سيويه.
- ملاك التأويل. وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- توفي - رحمه الله تعالى - ثامن ربيع الأول سنة ٧٠٨ هـ بغرناطة عن إحدى وثمانين سنة.

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً

قال الشيخ الفقيه الأستاذ الخطيب المقرئ الراوية الشهير: أبو جعفر بن إبراهيم بن الزبير الثقفي العاصمي، رضي الله عنه.

الحمد لله المانح من شاء ما شاء، والغافر دون الشرك بحكم المشيئة لمن أساء، والمصطفى من الجنس الإنساني الرسل والأنبياء، ومن أتباعهم من جعلهم رحماً بينهم وعلى الكفار أشداء، ومن خلفهم ممن آثر الاهتداء والافتداء، وجانب التنكب عن سبلهم الواضحة والاعتداء، ولزم الجماعة عند افتراق ذوي الشقاق فحسم الداء، وتمسك بالكتاب والسنة فمنح الشفاء، واستوضح الطريق بهما إلى الله تعالى وتحقق الإنباء، وتدبر كتاب الله فشاهد المعجزة القاطعة والبراهين الساطعة وعرف الأنباء، وعلم مراده صلى الله عليه وسلم بقوله: «وإنما كان الذي أوتيت وحياً» فأعمل جهده في تدبره الفكر والاعتناء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة من وفق فالتزم بشروطها الوفاء، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى المعطى في القيامة المقام المحمود واللواء، شهادة نرجو بها من شفاعته (العظمى) الحظوة والاعتناء، وتجعل لنا (من) دار الخلد المصير والجزاء، صلى الله عليه وعلى آله الحائزين في وفائهم باتباعه السابق والثناء، والأسوة والقدوة لمن بعدهم جاء، وسلم كثيراً.

وبعد، فإن كتاب الله تعالى أحق ما أنفقت فيه نفائس الأعمار، وقصر على اعتباره وتدبره الملوان الليل والنهار، واعتمد موثلاً وملاًذاً، واعتصم بعروته الوثقى وزراً منجياً وعباداً، واستنزلت به البركات، واهتدي بواضحات أنواره عوالم الأرض والسموات. فهو الهدى والنور، والشفاء لما في الصدور، والواقى لمن تمسك به واعتلق بسببه من كل مخوف ومحذور، والنعمة التي قصر عن الوفاء بشكرها كل مكتوب ومسطور، وآتى يتصور الكفاء وتوهم الوفاء بشكر: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ﴾ [المائدة: ١٥].

وإن من مغفلات مصنفي أئمتنا، رضي الله عنهم، في خدمة علومه، وتدبر منظومه الجليل ومفهومه، توجيه ما تكرر من آياته لفظاً أو اختلف بتقديم أو تأخير وبعض زيادة في

التعبير، فعسر إلا على الماهر حفظاً، وظن الغافل عن التدبر، والمخلد إلى الراحة عن التفكير، أن تخصيص كل آية من تلك الآيات (بالوارد فيها مما خالفت فيه نظيرتها ليس لسبب تقتضيه، وداع من المعنى (يطلبه) ويستدعيه، وأن ليس على جميع الوارد من ذلك محرزات من المعاني عند ذوي الأفهام، ومقتضيات من لوازم جليل التركيب من ذلك المعجز العلي من النظام، فلا يليق بكل من تلك المواضع إلا الوارد فيه، وإن تقرير وقوع آية منها في موضع نظيرتها ينافي مقصود ذلك الموضوع وينافيه. فتعساً لمن تنكب عن واضح آياته، وكأن لم يقرع سمعه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلَهُ إِلَيْكَ مُبْرَكٌ لِكَذِّبُوا ءَايَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩].

وإن مما حرك إلى هذا الغرض، وألحقه عند من تحلى ولو عاً باعتباره، والتدبر لعجائبه الباهرة وأسراره، بمثل حالي على استحكام جذبي وإمحالي بالواجب المفترض، إنه باب لم يقرعه ممن تقدم وسلف، ومن هذا حذوهم ممن أتى بعدهم وخلف، أحد فيما علمته على توالي الأعصار والمدد، وترادف أيام الأبد، مع عظيم موقعه، وجليل منزعه، ومكانته في الدين، وفته أعضاء ذوي الشك والارتياب من الطاعنين والملحدين، إلى أن ورد علي كتاب لبعض المعتنين من جلة المشاركة، نفعه الله، سماه بكتاب درة التنزيل وغرة التأويل، قرع به مغلق هذا الباب، وأتى في هذا المقصد بصفو من التوجيهات لباب، وعرف أنه باب لم يوجف عنه أحد قبله بخيل ولا ركاب، ولا نطق ناطق قبل فيه، بحرف مما فيه. وصدق، رحمه الله، وأحسن فيما سلك وسنّ، وحق لنا به - لإحسانه - أن نقندي ونستن، فحرك من فكري الساكن، وأضربت عن فسحته بالاستدراك ولكن، وأبدت بحول ربي من مكنون خاطري إلى الظهور، ما أثبتته بعون الله وقوته في هذا المسطور، معتمداً عين ما ذكره من الآيات، ومستدركاً ما تذكرته مما أغفله، رحمه الله، من أمثالها من المتشابهات، برفع تلك الإشكالات، وإبداء المعاني الخفيات القاطعة بدرب البطالات، من غير أن أقف - في (أكثر) ذلك - على كلامه، إلا بعد إبدائي ما يلهمه الله سبحانه وإتمامه، ولا ناقلاً - إلا في الشاذ النادر - كلام أحد من أرباب المعاني، إذ لم يتعرض أحد غير من تقدم ذكره لما من هذا الضرب أعاني، وإنما يلقيه فكري إلى ذكرى، فيلقيه ترجمان فهمي على قلبي. وإن أثرت بعض ما عليه لغيري عثرت فنقلت، أفصحت بالنسبة وعقلت، وما أرى ذلك يبلغ في هذا المجموع غاية أقل الجموع، وإن نيف فيسير، والتحقق في ذلك بلازم الذهول الإنساني عسير، وما سوى ذلك فأنا ابن نجدته وذو عهده، ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ يَّعْمَلُ فِيمَنَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣]. وقد

استجرت تلك الآيات جملة وافرة من المقفلات، من أمثال تلك المشكلات، مما يجاري ويشبه، ويلتبس على من قصر في النظر ويشتهه، مما لم يقع في كتاب: «درة التنزيل»، ولا تعرض له بذكر بنص التنزيل (ولا تأويل)، فنبهنا إلى ذلك لينحاز من المجتمع على ذكره ويفصل، فعلامة: غ - تدل (على) أنه من المغفل. ومحرزاً - بفضل الله - من عيون آلات العلوم ما به قوام المفهوم، عائداً بالله (سبحانه) من سوء الوعي، والقول في (مثل) هذا المقصد العليّ بالرأي، فقد ملأ المسامع وعمر الأفكار قوله صلى الله عليه وسلم: «من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار».

ولما تيسر بفضل الله تعالى المقصود من هذا الغرض، بهر حسناً وكمالاً، ولاح في أفق التفاسير لنجومها هلالاً، سميته بكتاب: «ملاك التأويل، القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل».

وأنا أضرع إلى من وسعت رحمته كل شيء، وشملت نعمته كل حيّ، أن ينفع فيه بباعث النية، وأن يبلغني من عفوه ومغفرته الأمنية، (وأن يؤيد بالنصر والتمكين وموالة الفتح المبين مولانا أمير المسلمين ابن أمير المسلمين). وها أنا أبتدئ بحول الله وقوته، ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصفات: ٩٦].

سورة أم القرآن

غ - وهي بجملتها من مغفلات صاحب كتاب الدرة، وكذا ما بعد إلى الآية السادسة من سورة البقرة، وهي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]. وقد تقدم أنني أعلم على المغفل بعلامة: غ.

وأرجع إلى أم القرآن، فأقول: هي أم القرآن، ومطلع الكتاب العزيز، وأول سورة في الترتيب الثابت، ومشروعية حمده سبحانه في ابتداء الأمور وختامها متقرر معلوم، وقد تكرر في الكتاب العزيز افتتاحاً واختتاماً. وأمر الله به نبيه صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٩٣]. والمتروك من صفة حمده سبحانه، في معظم الوارد منه في الكتاب العزيز، ما افتتحت به أم القرآن من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [أم القرآن: ٢]، وما ورد في سورة الجاثية (من قوله): ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ [الجاثية: ٣٦]. ثم وقع إتباع المفتتح من السور بحمده جلّ وتعالى بأوصاف مختلفات مما انفرد به سبحانه. فللسائل أن يسأل في ذلك أربعة سؤالات:

السؤال الأول: ما الفرق بين الوارد في أم القرآن وما جرى مجراها مما افتتح بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وبين الواقع في سورة الجاثية من قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾؟

السؤال الثاني: ما وجه افتتاح السور الخمس - وهي: سورة أم القرآن، وسورة الأنعام، وسورة الكهف، وسورة سبأ، وسورة فاطر - بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، واختصاصها بذلك، مع تساوي السور كلها في استقلالها بأنفسها، وامتياز بعضها من بعض؟

السؤال الثالث: ما وجه تخصيص كل آية منها بما ورد فيها من أوصافه تعالى المتبع به حمده؟ ففي أم القرآن: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [أم القرآن: ٢]، وفي سورة الأنعام: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ٩]. وفي سورة الكهف: ﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]، وفي سورة سبأ: ﴿الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ١]، وفي سورة فاطر: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]. فهل هذا التخصيص لمناسبة تفتضيه حتى لا يلائم سورة منها ما ورد من ذلك في غيرها؟

السؤال الرابع: ما وجه كون الوارد من حمده في الخواتم والانتهايات لم يطرد فيه (ما أطرده) في افتتاح هذه السور من اختلاف التوابع، بل جرى على أسلوب واحد، فقال سبحانه: ﴿نَقُطِعْ دَابِرَ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥] وقال تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٨١ و ١٨٢) (فورد هذا مكتفي فيه بوصفه سبحانه بأنه رب العالمين).

والجواب عن السؤال الأول: بعد تمهيده، وهو أن نقول إن قوله سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ مبتدأ وخبر، وكذلك قوله: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾، وتأخر في هذه الثانية المبتدأ، والحاصل في الموضعين معنى واحد، وهو حمده تعالى بما هو أصله. ومعلوم أن التقديم والتأخير فيما بين المبتدأ والخبر إذا لم يقع عارض مما يعرض في التركيب، ككون المبتدأ مما يلزم صدر الكلام، أو كون الخبر كذلك، فيلزم تقديم ما له الصدرية، إلى غير ذلك من العوارض وهي كثيرة، فما لم يعرض عارض يوجب لأحدهما التقديم أو التأخير فتقديم أيهما كان وتأخير الآخر عربي فصيح، إلا أن مرتبة المبتدأ التقديم ليعنى عليه الخبر، فتقديمه عند عدم العوارض اللفظية أولى، كما في القرآن. وإذا وضح هذا فللسائل أن يقول: ما الموجب لتقديم الخبر على المبتدأ في سورة الجاثية؟ وهل كان يسوغ عكس الواقع؟ والجواب: أن العوارض الموجبة لتقديم ما مرتبه التأخير وتأخير ما مرتبه التقديم ليست منحصرة في جهة التركيب اللفظي، بل قد يعرض من جهة المعنى. وتقدير الكلام ما يقتضي ذلك ويوجبه. وإذا تقرر هذا فنقول: إن قوله تعالى: ﴿فَلِلَّهِ الْحَمْدُ﴾ ورد على تقدير الجواب، بعد إرغام المكذب وقهره ووقوع الأمر مطابقاً لأخبار الرسل، عليهم السلام، وظهور ما كذب الجاحد به، فعند وضوح الأمر كأن قد قيل لمن الحمد ومن أهله؟ فجاء الجواب على ذلك فقول: فلله الحمد. نظير هذا (قوله تعالى): ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ﴾ [غافر: ١٦]؟ ثم قال: ﴿لِلَّهِ الْوَحْدُ الْقَهَّارُ﴾ [غافر: ١٦]، ألا ترى تلاقي الآيتين فيما تقدمهما فالمتقدم في سورة المؤمن قوله تعالى: ﴿لِيُذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ (١٥) يَوْمَ هُمْ بَرْزُؤُونَ لَا يَخُنُّ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٥ و ١٦]. فعند ظهور الأمر للعيان، ومشاهدة ما قد كان خيراً، قيل لهم: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٦]. وتقدم في سورة الجاثية قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا...﴾ [الجاثية: ٣٣] الآيات. وإنما ذلك يوم التلاقي والعرض عليه سبحانه، فعند المعاينة وزوال الارتباب والشكوك كأن قد قيل لهم: لمن الحمد ومن أهله؟

فورد الجواب بقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْمُنَدُّ﴾. فالآية كالأية، والمقدر المدلول عليه كالمنطوق، والإيجاز مستدع لذلك. ولما تقدم ذكر الملك في آية المؤمن منطوقاً به لم يحتج إلى إعادة ذكره، فقيل: ﴿لِلَّهِ الْوَكِيدُ الْفَهَّارُ﴾، ولم يقل: فلله الملك لتقدم ذكره. ولما كان الحمد في سورة الجاثية لم يتقدم ذكره، وإنما هو مقدر يدل عليه السياق، لم يكن بد من الإفصاح به في الجواب، فقيل: فلله الحمد. ولأجل ما قصد من تقريع المكذبين وتوبيخهم عند انقطاع الدعاوي ووضوح الأمر أتبع حمده تعالى بقوله: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الجاثية: ٣٦]. فذكر ربوبيته تعالى لما (أبداه) وأوجده من أعظم مخلوقاته وأبدع مصنوعاته، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] وأعاد ذكر ربوبيته مع كل من هذه المخلوقات العظام، المنصوبة للاستدلال بها والاعتبار بعظيم خلقها وما فيها، فقال: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٦]، ثم أتبع بما يعم ربوبيته (لذلك كله) فقال: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. والعالم ما سواه سبحانه من جميع مخلوقاته، ثم قال: ﴿وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٧]، أي الانفراد بالعظمة والجلال والخلق والأمر، وهو العزيز الذي ذل كل مخلوق لعزته وقهره، الحكيم في أفعاله، الذي جلت حكمته عن أن تدرك الأفهام غايتها أو يحيط ذوو التفكير بنهايتها فناسب ما ورد (هنا) من الإطالة بتكرار - ما ذكر - مقصود الآية، وذلك هو الجاري متى قصد تعنيف المشركين ومن عبد مع الله غيره، وهو وارد في غير ما موضع من كتاب الله تعالى وتكرير لفظ «رب» في قوله: ﴿رَبِّ الْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٣٦]. مما يشهد لهذا الغرض من قصد تقريع الجاحدين. ولما كان الوارد في أم القرآن خطاباً للمؤمنين وتعليماً للمستجيبين مجرداً عما قصد في آية الجاثية من توبيخ المكذبين ورد على ما قدم من الاكتفاء. وكل على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثاني: إن وجه تخصيص السور الخمس بما افتتحت به من حمده تعالى ما ذكر آنفاً. أما أم القرآن فهي أول السور ومطلع القرآن العظيم بالترتيب الثابت، فافتتاحها بحمده تعالى بين. أما سورة الأنعام فمشيرة إلى إبطال مذهب الثنوية ومن قال بمثل قولهم ممن جعل الأفعال بين فاعلين، إلى ما يرجع إلى هذا وقد بسطت هذا في كتاب: البرهان. وإذا كانت هذه السورة مشيرة إلى ما ذكر وانفردت بذلك فافتتاحها بحمده تعالى بين، وفي الجواب عن السؤال الثاني لهذا زيادة بيان. وأما سورة الكهف فكذلك لبنائها على قصة أصحاب الكهف وذكر ذي القرنين، حسبما ألفت يهود لسائلهم من كفار قريش، وذلك مما لم يتكرر في القرآن، فافتتحت بحمده تعالى، وذلك

بين. وأما سورة سبأ، فإن قصة سبأ لم يرد فيها أيضاً في غير هذه السورة إلا الإيماء الوارد في قوله في سورة النمل ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنْتٌ رَجِيَّةٌ﴾ [النمل: ٢٢]، فلما تضمنت سورة سبأ من هذا ما تضمنت، ومن قصص داود وسليمان، عليهما السلام، وما منحهما الله سبحانه وتعالى، من تسخير الجبال، والطير، والجن، وإلانة الحديد، ولم يجتمع مثل هذا التعريف في سواها، افتتحها سبحانه بحمده وانفراده بملك السماوات والأرض وما فيهما، وإنه أهل الحمد في الدنيا والآخرة، وأما سورة فاطر، ففيها التعريف بخلق الملائكة، عليهم السلام، وجعلهم رسلاً أولي أجنحة، إلى خلق السماوات والأرض وإمساكهما أن تزولا، وانفراده بذلك، ولم يقع هذا التعريف في غيرها من سور القرآن فناسب هذه المقاصد المفردة التي لم ترد في غير هذه السور ما افتتحت به، ولا يلزم على هذا إطراد ذلك في كل سورة انفردت بحكم أو تعريف ليس في غيرها، بل جواز ذلك منسحب على الجميع، واختصاص هذه السور بذلك واضح لانفرادها بما ذكرناه.

والجواب عن السؤال الثالث: أن أم القرآن لما كانت أول سورة ومطلع آياته وهو المبين لكل شيء والمعرف بوحديته سبحانه وانفراده بالخلق والاختراع وملك الدارين فناسب ذلك من أوصافه العلية ما يشير إلى ذلك كله من أنه رب العالمين وأنه الرحمان الرحيم وأنه ملك يوم الدين حتى تنقطع الدعاوي وتظهر الحقائق ويبرز ما كان خبراً إلى العيان وهذا واضح. وأما مناسبة الوصف الوارد في سورة الأنعام فمن حيث ما وقع فيها من الإشارة إلى من عبد الأنوار وجعل الخير من النور والشر من الظلمة فافتتحها تعالى بوصفه بأنه خالق السماوات والأرض وهي الأجرام التي عنها الظلمات وفيها الأجرام النيرات وذكر تعالى أنه خالق الأنوار وأعاد سبحانه ذكر ما فيه الدلالة (البينة) على بطلان مذهب من عبد النيرات أو شيئاً منها في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ رُئِيَ إِزْرَهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٧٥] فقال: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ أَيْلٌ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم قال، عليه السلام، على جهة الفرض لإقامة الحجة على قومه: ﴿هَذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ﴾ [الأنعام: ٧٦]، ثم قال ذلك في الشمس والنمر مستدلاً بتغيرها وتقلبها في الطلوع والغروب على أنها حادثة مربوبة مسخرة طائعة لموجودها المنزه عن سمات التغير والحدوث، فقال، عليه السلام، عند ذلك لقومه: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ٧٨] فأخبر عن حاله قبل هذا الاعتبار وبعده. قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِزْرَهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَتْ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧] وفي طي قوله: ﴿وَمَا كَانَ مِنْ

[illegible]

وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: ١٧٧] وفي سورة النساء: ﴿لَكِنَّ الْإِنْسَانَ كَذِبًا﴾ [النساء: ١٦٢]. واتفق القراء السبعة في هذه الصفات الأربع وهي قوله في آية البقرة: والموفون والصابرين وفي آية النساء: والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة. على القطع، كما اتفقوا في أم القرآن في الأربع صفات الواردة فيها على الاتباع، وقد اتفقت ثمانيتها في أنها صفات ثناء ومدح وتعظيم، ثم اختلفوا فيما ذكرنا من الاتباع والقطع، ولم يجروها مجرى واحداً، وقد ترجم سيبويه رحمه الله على ما ينصب على التعظيم والمدح، وقال في الترجمة، بعد إشارتها إلى أن الوجه الانتصاب على ما ذكر من القطع بمقتضى مفهوم الترجمة فاتبع بأن قال: «فإن شئت جعلته صفة مجرى على الأول، وإن شئت قطعه فابتدأته» واستشهد على القطع بما ورد من قول العرب: الحمد من قول العرب: الحمد لله الحميد هو والملك لله أهل الملك، فنصب الحميد، ولهذا اتبع بالضمير المؤكد المستتر في الصفة ليظهر النصب، ولم يحتج إلى ذلك في أهل لإضافته، فبين النصب في الصفتين. ثم اتبع بجواز الرفع والإتباع، وأشار إلى أن القطع هو المختار في الباب إذا كان الموصوف معلوماً والصفة المدح والثناء. وهذا حاصل قوله وقول الجمهور، وعليه ورد ما أورده من الآيات، وما ذكر عن العرب من الإثبات. ثم إنه أشار إلى ضعف القطع في قوله في أثناء كلامه، وسمعت بعض العرب يقول: «الحمد لله رب العالمين» - يعني بالنصب - فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية. وعادته رحمه الله التعبير بهذه العبارة عما هو دون غيره في القوة، من ذلك قوله في أول أبواب الاشتغال، عقب بيت ذي الرمة^(١).

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وضليك جازر

فقال عقبه: «والنصب عربي كثير وارتفاع أجود». ولما استشهد على اختياره النصب، فيما تقدم قبله جملة فعلية، بيتي الربيع بن ضبع الفزاري^(٢):

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أردد رأس البعير إن نفرا

والذئب أخشاه إن مررت به وحدي وأخشى الرياح والمطرا

بنصب الذئب، وهو المختار، أتبع بأن قال: «وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما يحمل

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة ص ١٠٤٢، وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، وشرح أبيات سيبويه ١٦٦/١.

(٢) البيتان من المنسرح، وهما في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٥، وحماسة البحري ص ٢٠١، والكتاب ٨٩/١.

عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي، وذلك قولك: لقيت زيداً وعمرو كلمته، ولم يخالف أحد في أن النصب في هذا أفصح. وقال في مسألة: أنت عبد الله ضربته، واختياره الرفع في عبد الله، لما جعل الضمير المنفصل قبله مبتدأ، وهو أنت فضعف مقوي النصب في عبد الله وهو الاستفهام للفصل بالمبتدأ، فقال بعد اختياره الرفع لما ذكر: إلا أنك إن شئت نصبته كما نصبت زيداً ضربته. ثم قال عربي جيد بعد ما قدم أن الرفع عنده أولى. وقال في مسألة: رأيت متاعك بعضه فوق بعض. وجوز الرفع والنصب على معنيين فقال عقب ذلك والرفع في هذا أعرف. ثم قال بعد: وإن نصبت فهو عربي جيد وقال بعد إنشاده^(١):

إن علي الله أن تبايعا تؤخذ كرهاً أو تجيء طائعا

قال: فهذا عربي حسن والأول أعرف وأكثر. فقد تبين من متعارف إطلاقه ما يريد بهذه العبارة، وقد ترددت في كتابه كثيراً. فحكايته هذه القراءة عن بعض العرب بعد إثبات القطع عن جميعهم، إذ لا يقتضي إطلاق كلامه غير ذلك، وعليه فهمه الناس عنه، وجرى عليه كلام جميعهم اعتماداً على تلقيه من العرب، ثم حكى ما يعارض ما تمهد من ذلك بما ذكر من هذه القراءة. فهذا مع سؤاله يونس عن هذه القراءة وجواب يونس بأنها عربية، وقد بينا مراده بهذه العبارة وقول سيبويه في إخباره عن قول يونس: «فزعم» حاصل من ذلك كله ضعف القطع في هذه الصفة مع أنها مدح وتعظيم. فالوجه على ما تأصل فيما قدمنا قطعها بتضعيف هذه القراءة معارض. لما اتفقوا عليه، فهو مما يشكل ولم أر من تعرض له من نحوي ولا مفسر إلا بما لا يصح. وقد أطنب أبو الفضل بن الخطيب - رحمه الله - في التفسير المنسوب إليه، فيما أورد في تفسير الفاتحة، وما تعرض لهذا بشيء، وكذلك غيره من النحويين والمفسرين، إلا من قال إن القطع في هذه القراءة هو الوجه، وإياه أراد سيبويه، وإن جواب يونس بقوله: «عربية»، إنما يريد أنها فصيحة كالمثل المذكورة معها، وهذا خطأ بين، ومن أمعن النظر في الكلام يراه من هذا.

وقد زعم بعض من عاصرناه من النحويين أن سيبويه إنما قصد بما حكاه عن بعض العرب من هذه القراءة فسأل يونس عنها الرد على من قال: إن القطع لا يكون إلا بعد إتباع. فهذا أيضاً فاسد، إذ لم يتقدم من كلام سيبويه رحمه الله ما يبنى عليه هذا، لا في الترجمة، ولا في المثل، ولا فيما أشده من قول الأخطل ومهلل، ولا تعرض له إلا بعد ما ذكر بعض ما سمعه من قراءة بعضهم: الحمد لله رب العالمين بالنصب، وسؤال يونس عنها، وبناء الباب على ما تقدم وتعقيبه بما به اتبع الترجمة، وكل ذلك جار على ما فهمه

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢٠٣/٥، ٢٠٤، وشرح أبيات سيبويه ٤٠٢/١، وشرح الأشموني ٤٤٠/٢، وشرح ابن عقيل، ص ٥١١.

الجماعة من اختيار القطع، وإن لم يتقدم اتباع. ثم إن القطع قبل الإتيان قد تحصل مما أورده من المثاليين المسموعين والآيات، وما أنشده قبل الإتيان وبعده من غير تفصيل في الحاليين، وذلك كله يقتضي استواء الحكم ما لم يكن الموصوف يفتقر إلى زيادة بيان، فإنه قد يحسن إذ ذاك بيان، ولما لم يقع فيما صدر به سيبويه الباب إلا ما هو معلوم غير محتاج إلى زيادة بيان، وإذا ثبت هذا ولم تقع إشارة إلى ما زعم هذا القائل من هذا التفصيل فلا يتوقف القطع على الشرطين المذكورين: من كون الصفة للثناء والتعظيم، وكون الموصوف معلوماً. وهل يطرد هذا الحكم في كل ما وجد فيه أم يتفصل؟ هذا حكم آخر، وسيستوفي بعد إن شاء الله. أما تقدم الإتيان فليس بشرط، وإنما تعلق القائل بذلك بما ذكر أبو طاهر في باب شاذ مما يشير إلى أنه قول قائل من النحويين، إلا أنه لم يتعرض لكلام سيبويه، وإنما الخطأ في نسيه ذلك لسببويه مع فساد هذا القول في نفسه. فإذا تقرر ما أصلناه من أن الوجه فيما الصفة فيه مدح أو ذم والموصوف معلوم قطع الصفة وأنه الأفصح، فللسائل أن يسأل عن وجه ضعف النصب في القراءة المذكورة مع حصول شرط القطع؟ ولم اتفق القراء على خلاف ما تمهد أنه الوجه؟

والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن اختيار القطع بعد حصول شرطية مطرد ما لم تكن الصفة خاصة بما جرت عليه لا تليق بغيره ولا يتصف بها سواه، ولا شك أن هذا الضرب قليل جداً، فلذلك لم يفصح سيبويه رحمه الله باشتراطه، واكتفى بالوارد مما ذكره عن بعض العرب. فإذا كانت الصفة مما لا يشارك فيها الموصوف غيره وكانت مختصة بمن جرت عليه فالوجه فيها الإتيان، ويطرد ذلك في صفات الله سبحانه مما لا يتصف به غيره، وأوضح ذلك هذه الصفة العلية، ألا ترى أن ربوبيته تعالى للعالم بأسره لا تنبغي لغيره ولا يتصف بها سواه، فلما كانت على ما ذكرته لم تكن فيها القطع، والمراد السماع على هذا كاف في الدلالة فمنه الآية المذكورة ومنه قوله تعالى: ﴿حَمْدٌ لَا يَخْفَى عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ١ - ٣]. لما كان وصفه تعالى بغافر الذنب وما بعده لا يليق بغيره تعالى لم يكن فيه إلا الإتيان، والاتباع لا يكون بعد قطع فلزم الإتيان في الكل، ومن هذا قول عمرو بن الجموح^(١):

الحمد لله العلي ذي المنن الوهاب الرزاق ديان الدين

وهذا مع تكرار الصفات وذلك من مسوغات القطع على صفة ما، وعند بعضهم من غير تقيد بصفة، وأما الإتيان فيما لم يقع فيه إلا صفتان من صفاته تعالى فأكثر من أن يحصى، فهذا شاهد السماع وهو كاف وله وجه من القياس وهو شبيه بالوارد في سورة

(١) الرجز في السيرة النبوية لابن هشام، ص ٧٨٠ (الموسوعة).

النجم في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣] -
 [٤٤] ثم قال تعالى بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ [النجم: ٤٨] -
 [٤٩]. فورد في هذه الجمل الأربع الفصل بالضمير المرفوع بين اسم أن وخبرها ليحرز
 بمفهومه نفي الاتصاف عن غيره تعالى بهذه الأخبار، وكان الكلام في قوة أن لو قيل: وأنه
 هو لا غيره وذلك أنه لما كان يمكن المباغت الجاحد ادعاء هذه الأوصاف لنفسه مباغتاً
 ومغالطاً كقول طاغية إبراهيم، عليه السلام، جواباً لإبراهيم، عليه السلام، حين قال:
 «ربي الذي يحيي ويميت»، فقال الطاغية مباغتاً ومخيلاً لأمثاله: أنا أحيي وأميت، فأوهم
 بفعله يطلق عليها هذه العبارة مجازاً بقتله من لم يستوجب القتل وتسريحه من وجب عليه
 القتل، وهذا جار في هذه الجمل المفصول فيها بالضمير فأتى به لما ذكر ولم يرد هذا
 الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٥] لأن ذلك مما لا
 يتعاطاه أحد لا حقيقة ولا مجازاً، وبالاقرار بذلك أخبر تعالى عن عتاة الكفار العرب
 وغيرهم حين قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] وكذلك قوله
 تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] لكون إهلاك القرون المكذبة مما لا يمكن
 أن ينسب لغير الله تعالى فلم يعرض في هذا مفهوم، فلما لم يكن في هذه الآي الثواني
 مفهوم يحتاج إلى التحرز منه لم يرد هنا فصل بضمير كما ورد فيما تقدم.

وإذا تأملت القطع في صفات الثناء والمدح وجدت ما مهدناه جارياً على هذا، ألا
 ترى أنك إذا قلت: مررت بزيد العالم، فاتبعت الصفة لموصوفها مع كون الصفة صالحة
 لمن أجريت عليه ولغيره لم يكن ذلك ليدفع غير زيد عن مشاركته في صفته التي أجريتها
 عليه، فإذا قطعت قلت: مررت بزيد العالم هو، برفع الصفة على تقدير مبتدأ أي هو
 العالم أحرز ذلك الضمير المبتدأ بمفهومه أن غير زيد ليس بعالم أو أنه ليس كزيد، وكأنك
 قلت هو العالم لا غيره كما في الآي المتقدمة، وكذا القطع في النصب من غير فرق. فإذا
 كانت الصفة لم تخص من جرت عليه لم يكن هناك مفهوم محرز منه فلم يكن القطع
 ليحرز هنا فائدة فلم يحتاج إليه وعليه ورد السماع كما تقدم، فقد تعاضد السماع والقياس
 كما بينا، ووجب الاتباع في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [أم القرآن: ٢]
 وهو مما لم يتعرض له أحد بما يخلص مع لزوم الجواب عنه.

الآية الثالثة من أم القرآن: غ - قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [أم القرآن: ٣]
 فيها سؤال واحد، وهو أن يقول القائل: ما وجه الفصل بهاتين الصفتين العليتين من قوله:
 ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ بين الصفتين المقتضيتين ملك الدارين بما فيها وهما «رب العالمين»

﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [أم القرآن: ٤] من حيث إن الحمد لله (رَبِّ الْعَالَمِينَ) يتضمن أن لا رب سواه فهو ملك الكل فقد كان المطابق لهذا إيصال ملك يوم الدين به حتى يقع وصفه بملك الدارين جميعاً وبالاتفراد فيهما بالخلق والأمر والحكم كما هو وكما ورد في قوله: ﴿لَهُ الْحَكْمُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]. فالجاري مع هذا أن لو قيل: الحمد لله رب العالمين ملك يوم الدين. والفصل بالرحمان الرحيم. مما يكسر سورة هذا الغرض فما وجه ذلك؟

والجواب عن هذا: أنه تعالى خصص هذه الأمة بخصائص الاعتناء والتكريم، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وجعل نبينا صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم والمصطفى من كافة الخلق، والتابع يشرف بشرف المتبوع، وقد خاطبه تعالى بخطاب الرحمة والتلطف والاعتناء فقال تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] فقدم العفو بين يدي ما صورته العتب لئلا ينصدق قلبه صلى الله عليه وسلم، فكذاك تلتف لعباده من أمة هذا النبي الكريم وأمنهم عند خوفهم وإشفاقهم من عرض أعمالهم وحسابهم فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [أم القرآن: ٢ - ٤]. لما كان تعالى قد وصف هذا اليوم بأنه يوم تشخص فيه الأبصار ﴿وَتَفَضُّعُ كُلِّ ذَاتٍ حَمَلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾ [الحج: ٢]، قدم هنا تعريفهم بأنه: «الرحمان الرحيم» وأنه ملك ذلك اليوم فأنس هذه الأمة كما أنس نبيهم وذلك أبين شيء.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [أم القرآن: ٤] وفي قراءة عاصم والكسائي ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. وفي سورة آل عمران: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ﴾ [آل عمران: ٢٦] ولم يقرأ بغيره، وفي سورة الناس: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢] ولم يقرأ أيضاً بغيره. ومدار الآيات الثلاث على تعريف العباد بأنه سبحانه الملك المالك، ثم ورد فيها من الاختلاف ما ذكر. فللسائل أن يسأل فيقول: ما وجه هذا الاختلاف؟ وهل اختصاص آية أم القرآن بالقراءتين لموجب يخصصها مع اتحاد المقصود في الآيات الثلاث من أنه سبحانه المنفرد بملك الكل وإيجادهم وأنه الملك المالك؟ أم ذلك لاختلاف المقاصد؟

والجواب: إن الآيات الثلاث حاصل منها ما ذكر (إنه مقصود) من أنه سبحانه ملك مالك، أما آية الفاتحة فبإفصاح القراءتين، وأما آية آل عمران فلفظ الملك المضاف إليه

مالك في قوله: «مالك الملك» يفهم أنه الملك لأن الملك من له الملك، فأفهم لفظ الملك المضاف إليه مالك أنه ملك، فحصل الاكتفاء بهذا، وأفهمت الآية الأمرين. وأما آية الناس فقوله تعالى: ﴿رَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] مغن عن الإفصاح بمالك الناس لأن الرب المالك، فكأن قد قيل: (قل) أعوذ بمالك الناس ملك الناس، فاقترض الإيجاز الاتصال ووحدة الكلام من حيث المعنى. أما آية الفاتحة، فقوله فيها: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ آية انفردت عما قبلها بالتعريف بما لم تعرف به الآية التي قبلها من التنصيص على أنه ملك يوم الحساب، فمصرف الكلامين في الآيتين إلى مقصودين، وذلك أن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [أم القرآن: ٢] كلام مصرفه بحسب التفصيل الوارد هنا إلى حال الدنيا مع انسحاب معناه على الدارين، ولكن ورد الكلام مفصلاً فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فمصرف هذا بسبقية المفهوم وتقييد ما بعده وما يقتضيه التناظر والتقابل إلى حال الدنيا، ثم قال ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [أم القرآن: ٤] فمصرف هذا إلى حال الآخرة، فهذا في التفصيل كقوله تعالى: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ﴾ [القصص: ٧٠]. فلم يكن ما مصرفه إلى حال الدنيا ليقع به الاستغناء عما مصرفه إلى حال الآخرة، فلم يكن بد من الإفصاح بالصفتين، فورد ذلك في القراءتين بخلاف ما في آية آل عمران وآية الناس، فإن الآيتين من حيث الاتصال في المعنى في قوة آية واحدة، والكلام فيهما مطلق غير مقيد، فيتناول بحسب إطلاقه الحكم في الدارين مع أنه كلام واحد.

فإن قلت: إذا كان قوله ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [أم القرآن: ٤] - (بحسب) المصرف كما تقدم - آية انفردت وباين مقصدها الآية قبلها - على ما تمهد - فقد صارت آيتاً أم القرآن بحسب مصرف كل آية منهما كآية آل عمران وآية الناس، فيحتاج في كل واحدة منهما - على ما تمهد - (إلى ما يفهم) أنه سبحانه ملك مالك، وقد حصل ذلك من الآيات الثلاث، فما المفهم لذلك من قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؟

فالجواب أنه مفهوم من عموم قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إذ لم يقع مثل هذا العموم والاستيفاء من هذه الآي في غير هذه، فإن لفظ العالمين يشمل كل مخلوق، وإذا كان رب الكل ومالكهم فإن جميعهم تحت قهره وملكه، فلا ملك لغيره سبحانه. فقد حصل من كل واحدة من هذه الآي الأربع أنه سبحانه الملك المالك، وتبين أنه لا يلائم الآية من أم القرآن إلا ما ورد فيها من القراءتين، وأن الآيات الأخر لو قرئت بالوجهين لكان تكراراً، فورد كل على ما يجب، ولا يناسب خلافه. والله أعلم.

سورة البقرة

غ - قوله سبحانه: ﴿الْم﴾ [البقرة: ١]. أقول وأسأل الله توفيقه أن القول الوارد (عنهم) في هذه الحروف المقطعة (الواردة) في أوائل السور على كثرته وانتشاره منحصر في طرفين: أحدهما: القول بأنها مما ينبغي أن لا يتكلم فيه ويؤمن بها كما جاءت من غير تأويل، والثاني: القول بتأويلها على مقتضى اللسان وهذا مسلك الجمهور، وهذا الذي نعتقد أنه الحق، لأن العرب تحدّث بالقرآن وطلبت بمعارضته أو التسليم والانقياد، وبمعرفتهم أنه بلسانهم ومعروف تخاطبهم وعجزهم مع ذلك عنه قامت الحجة عليهم وعلى كافة الخلق، وإذا سلم هذا فكيف يرد في شيء منه خطابهم بما لا طريق لهم إلى فهمه؟ فلو كان هذا لتعلقوا به ووجدوا السبيل إلى التعلل في العجز عنه، وهذا مبسوط في كتب الناس وغير خاف، وقد انتشرت تأويلات المفسرين وتكاثرت، والملائم بما نحن بسبيله ما أذكره، مما لم أرَ من تعرض له. وهو وجه اختصاص كل سورة من المفتحة بهذه الحروف بما افتتحت به منها، فهذا مما يسأل عنه، ولم أرَ من تعرض له، وهو راجع إلى ما قصدته هنا، وما سوى هذا مما يتعلق بالسؤال على الحروف كورودها على حرف وعلى حرفين إلى خمسة، وتخصيص هذه الحروف الأربعة عشرة، وكثرة الوارد منها على ثلاثة، إلى غير هذا، فليس من مقصدنا في هذا الكتاب، أما الأول فمن شرطنا.

والجواب: عنه أن وجه اختصاص كل سورة منها بما به اختصت من هذه الحروف حتى لم يكن ليرد آلم في موضع الر ولا حم في موضع طس ولا نّ في موضع قّ إلى سائرهما، إن هذه الحروف لافتتاح السور بها ووقوعها مطالع لها كأنها أسماء لها، بل هي جارية مجرى الأسماء من غير فرق وهذا إذا لم نقل بقول من جعلها أسماء للسور. والعرب تراعي في الكثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في المسمى من خلق أو صفة تخصه أو تكون فيه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمى، ويسمون الجملة من الكلام والقصيدة الطويلة من الشعر بما هو أشهر فيها أو بمطلعها إلى أشباه هذا، وعلى ذلك جرت أسماء سور الكتاب العزيز كتسمية سورة البقرة بهذا الاسم لغريب قصة البقرة المذكورة فيها وعجيب الحكمة في أمرها، وتسمية سورة الأعراف بالأعراف لما لم يرد ذكر الأعراف في غيرها، وتسمية سورة النساء بهذا الاسم

لما تردد فيها وكثر من أحكام النساء، وتسمية سورة الأنعام لما ورد فيها من تفصيل أحوالها وإن كان قد ورد لفظ الأنعام في غيرها إلا أن التفصيل الوارد في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ﴾ [الأنعام: ١٤٢] إلى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ﴾ [الأنعام: ١٤٤] لم يرد في غير هذه السورة، كما ورد ذكر النساء في سور إلا أن ما تكرر وبسط من أحكامهن لم يرد في غير سورة النساء، وكذا سورة المائدة لم يرد ذكر المائدة في غيرها فسميت بما يخصها.

فإن قلت: قد ورد في سورة هود ذكر نوح وصالح وإبراهيم ولوط وشعيب وموسى، عليهم السلام، ولم تختص باسم هود وحده، عليه السلام، فما وجه تسميتها بسورة هود على ما أصلت وقصة نوح فيها أطول وأوعب؟ قلت: تكررت هذه القصص في سورة الأعراف وسورة هود وسورة الشعراء بأوعب مما وردت في غيرها، ولم يتكرر في واحدة من هذه السور الثلاث اسم هود، عليه السلام، كتكرره في هذه السورة، فإنه تكرر فيها عند ذكر قصته في أربعة مواضع، والتكرر من أعمد الأسباب التي ذكرناها. فإن قيل: فقد تكرر اسم نوح في هذه السورة في ستة مواضع منها وذلك أكثر من تكرر اسم هود قلت: لما أفردت لذكر نوح وقصته مع قومه سورة برأسها فلم يقع فيها غير ذلك كانت أولى بأن تسمى باسمه، عليه السلام، من سورة تضمنت قصته وقصة غيره من الأنبياء، عليهم السلام، وإن تكرر اسمه فيها أكثر من ذلك. أما هود، عليه السلام، فلم يفرد لذكره سورة، ولا تكرر اسمه مرتين فما فوقها في سورة غير سورة هود، فكانت أولى السور بأن تسمى باسمه، عليه السلام.

وتسمية سائر سور القرآن جار فيها من رعي التسمية ما يجاريها، فأقول: - وأسأل الله عصمته وسلامته - إن هذه السور إنما وضع في أول كل سورة منها ما كثر ترداده فيما تركب من كلمها، ويوضح لك ما ذكرت أنك إذا نظرت سورة منها بما يماثلها في عدد كلمها وحروفها وجدت الحروف المفتحة بها تلك السورة أفراداً وتركيباً أكثر عدداً في كلمها منها في نظيرتها ومماثلتها في عدد كلمها وحروفها، فإن لم تجد سورة منها ما يماثلها في عدد كلمها ففي إطار ذلك في المتماثلات مما يوجد له النظير ما يشعر بأن هذه لو وجد مماثلها لجرى على ما ذكرت لك، وقد أطردها في أكثرها فحق لكل سورة منها أن لا يناسبها غير الوارد فيها، فلو وقع (في) موضع «ق» من سورة «ق» «ن» من سورة «ن» والقلم» وموضع نَ ق لم يمكن لعدم المناسبة المتأصل رعيها في كتاب الله تعالى، فإذا أخذت كل افتتاح منها معتبراً بما قدمته لك لم تجد: «كهيعص» يصح في

موضع «حم عسق» ولا العكس، ولا «حم» في موضع «طس» ولا العكس، ولا المر في موضع الم ولا عكس ذلك، ولا المر في موضع المص بجعل الصاد في موضع الراء ولا العكس، فقد بان وجه اختصاص كل سورة بما به افتتحت، وأنه لا يناسب سورة منها ما افتتح غيرها، والله تعالى أعلم بما أراد.

الآية الثانية: غ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] فوصفه سبحانه بكونه هدى للمتقين، وقال تعالى في وصف التوراة والإنجيل في أول سورة آل عمران: ﴿وَأَنزَلْنَا التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ۚ مِّن قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٣ - ٤] ولم يقل هنا هدى للمتقين، فللسائل أن يسأل عن الفرق الموجب اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه، وهل كان يحسن ورود الناس في موضع المتقين وورود المتقين في موضع الناس؟

والجواب: إن الملائم المناسب ما ورد وإن عكسه غير ملائم ولا مناسب. ووجه ذلك (أن) الكتاب المشار إليه هو الكتاب العزيز على ما في مآخذ المفسرين من التفصيل، وهو مما خصت به هذه الأمة، والتوراة كتاب موسى، عليه السلام، لبني إسرائيل، والإنجيل كتاب عيسى، عليه السلام، ولأمة محمد صلى الله عليه وسلم الفضل المعلوم فأشير بالمتقين إلى حال المخصوصين به، وقيل في الآخرين: هدى للناس ليشعر بحال أهل الكتابين وفضل أهل الكتاب العزيز عليهم، فلا يلائم كل موضع إلا ما ورد فيه، فإن قيل: إنما صح لهم الوصف بالتقوى بعد اهتدائهم بالكتاب وتصديقهم به والتزامهم ما تضمنه.

قلت: لاحظ في ذلك الغاية، فهو من باب التسمية بالمآل، وهو باب واسع ومنه ﴿إِنِّي أَرَدْتُ أَنْصَرُّ حَمَرًا﴾ [يوسف: ٣٦]. وإذا تقرر ما ذكرناه فعكس الوارد غير ملائم، والله أعلم بما أراد.

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَٰئِذِ أَمَرُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] وقال بعد: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢]. ثم قال بعد: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّٰفِهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣] فنفي عنهم هنا العلم وفي الآيتين (قبل) الشعور. فيسأل عن الفرق الموجب لهذا التخصيص.

والجواب عن ذلك: إن الشعور راجع إلى معنى الإحساس مأخوذ من الشعار، وهو ما يلي الجسد وبياعته، فيدرك ويحس به من غير افتقار إلى فكر أو تدبر، فيشارك في مثل

هذا الإدراك العاقل من الحيوان وغير العاقل، وأما العلم فلا يكون إلا عن فكر ونظر يحصله، وقد تكون مقدماته حسية (أو غير حسية) على قول المحققين من أرباب النظر، فهو مما يخص العقلاء. ولما كان الإيمان وهو التصديق لا يحصل إلا عن نظر وفكر يحصل العلم بالمصدق به، ولا يكون النظر والفكر إلا من عاقل يعرف الصواب من الخطأ، وقد نفى المنافقون ذلك عن المؤمنين (ونسبوه إلى السفه، ونسبوا أنفسهم للعلم ونفوه عن المؤمنين) بنسبتهم إياهم إلى السفه، وهو خفة الحلم وعدم الثبوت في الأمور، وذلك في قولهم: ﴿أَتُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] فرد الله ذلك عليهم بقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] ونفى عنهم العلم، فنفى عنهم ما نفوه عن غيرهم ووصفوا بما نسبوه لغيرهم، ولما كان الفساد في الأرض وروم مخادعة من لا ينخدع متحل لا يخفى فساده على أحد ويوصل إلى ذلك بأول إدراك ناسبه أيضاً نفى الشعور ولم يكن ليناسبه نفى العلم، فجاء كل على ما يناسب ويلائم.

وتعرض أبو الفضل بن الخطيب لما ورد في هذه الآي فقال: إنما قال في آخر هذه الآية: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ وفيما قبلها: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ لوجهين: أحدهما أن الوقوف على أن المؤمنين على الحق وهم على الباطل أمر عقلي نظري، وأما أن النفاق وما فيه من البغي يفضي إلى الفساد في الأرض فضروري جار مجرى المحسوس. والثاني أنه لما ذكر السفه وهو جهل كان ذكر العلم أحسن طباقاً له، والله أعلم. انتهى. وما ذكرته أجري مع لفظ الآي وأبين.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَرَكَّبَهُمْ فِي طُلُوعَتِ لَا يُبْصِرُونَ﴾ (٧) ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٧ - ١٨]، وورد فيما بعد: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّقُ يَمَّا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١]. ففي الأولى: «لا يرجعون» وفي الثانية «لا يعقلون» مع اتحاد الأوصاف الواردة مورد التسبب والعلة فيما نسب لهم.

والجواب: عنه أنه لما مثل حال المنافقين بحال مستوقد النار لطلب الإضاءة وأنه لما أضاءت ما حوله أذهبها الله وطفيت فلم يكن له ما يستضيء به ويرجع إليه فنفى عنهم وجود ما يرجعون إليه من ضياء يدفع حيرتهم وهذا بين.

أما الآية الثانية فإنه مثل حال الكافرين فيها بحال الغنم في كونها يصاح بها وتنادي فلا تفهم عن راعيها ولا تسمع إلا صوتاً لا تعقل معناه ولا تفهم ما يراد به، كذلك الكفار

في خطاب الرسل إياهم فلا يجيبونهم ولا يعقلون ما يراد بهم وهذا مناسب وكل على ما يجب. فإن قيل أما تمثيل الكفار وتشبيههم بالغنم فيما ذكر فقد أفصح ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ﴾ [الفرقان: ٤٤] فقد وضح هذا ما ذكرته إلا أن آية البقرة إنما ورد فيها ببادي سياق (الكلام) وظاهره تشبيه الكفار بالناعق بالغنم لا بالغنم فكيف يرجع تقدير الآية إلى ما ذكرت؟

فالجواب: إن إيجاز الكلام يقتضي حذف ما يفهمه السياق اختصاراً، فالتقدير في الآية ما مر من الإشارة إلى التشبيه بالطرفين ومنه قول الشاعر^(١):

وإني لتعروني لذكراك فترة كما انتفض العصفور بلله القطر

فشبه في ظاهر الكلام ما يعروه من الفترة بانتفاض العصفور وليس مراده هذا وإنما يريد تشبيه ما يعروه بما يعرو العصفور بعد ما يدركه من بل المطر من الفترة، وإنه ينتفض عندها كما ينتفض العصفور، فحذف في كل من الطرفين ما أثبت نظيره. فالتقدير في البيت: وإني لتعروني لذكراك فترة فانتفض كما تعرو العصفور فترة فينتفض، فشبه ما يعروه بما يعرو العصفور والانتفاض بالانتفاض، وعلى هذا حمل سيبويه الآية: قال: «لم يشبهوا بما ينقع وإنما شبهوا بالمنعوق به» وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناقع والمنعوق به الذين لا يسمع. قال: ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى وهذا تقدير معنى الآية. فإن قلت فكيف تقدير الإعراب؟ قلت: الأقرب فيه أن يكون على حذف مضاف، أي ومثل داعي الذي كفروا كمثل الذي ينقع بما لا يسمع، وعلى هذا حمّله أكثر الناس، وإن شئت جعلت ما قدرنا عليه المعنى تقديراً للمعنى والإعراب وقد أخذ على ذلك جملة من شيوخنا ومن قبلهم.

الآية الخامسة: غ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا زَكَّأْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣ - ٢٤] وفي سورة يونس: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَتَرْتَهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٣٨]، وفي سورة هود: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَتَرْتَهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود: ١٣].

يسأل عن قوله في الأولى: من مثله، وفي الثانية: مثله، وما الفرق بين الموضعين؟ ولم قيل في سورة هود بعشر سور؟ ولم وصف بمفتریات؟ ولم قال في البقرة: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ وفي الموضعين الآخرين: ﴿مَنِ اسْتَطَعْتُمْ﴾ فهذه أربع سؤالات.

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني ١٦٩/٥، ١٧٠، وشرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وخزانة الأدب ٣/٢٥٤، ٢٥٥، والإنصاف ١/٢٥٣.

والجواب عن السؤال الأول: إن المراد إراءتهم ما يرفع شكهم في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، فكان قد قيل: إن شككتهم في نبوته وتخصيصنا إياه بذلك فلتأتوا برجل منكم غيره يصدر عنه أو يأتي بسورة واحدة من نمط ما سمعتم من محمد صلى الله عليه وسلم وأتوا بشهداء يشهدون أن غيره قد سمع منه ما طلبتم به، فإذا عجزتم عن ذلك مع التماثل في الخلق والعلم بمقادير الكلام، إذ ليس بغير لسانكم المألوف عندكم فإذا عجزتم عن ذلك ولا بد من عجزكم فاتخذوا وقاية تنجيكم من النار التي يخبركم أنها معدة لمن يكذبه، فلما كان المراد هنا ما ذكرناه من التبعيضية في قوله: ﴿يَنْ مِثْلِهِ﴾ وأما الوارد في سورة يونس فإنما أريد به ما يجري مع قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَّغْنَاهُ﴾. فقيل لهم: إذا كان مفترى كما تزعمون فما المانع لكم عن معارضته فأتوا بسورة مماثلة للقرآن، فالمراد هنا نفي كلام مماثل للقرآن وإقامة الحجة عليهم بعجزهم عن ذلك، والمراد في البقرة نفي شخص يماثله صلى الله عليه وسلم في أن يسمع منه ما يماثل سورة واحدة من مثل القرآن في فصاحته وعجائبه، فاختلف المقصدان في السورتين مع الائتلاف في تعجيزهم عن هذا وهذا، فلما اختلفا لم يكن بد من «من» في الأولى لإحراز معناها ولم يأت في يونس لحصول المعنى المقصود فيها دون من. فإن قلت فإن من لا تمنع هذا المعنى المقصود في يونس قلت: إذا كان المعنى يحصل بثبوتها وسقوطها على السواء فقد بقي رعي الإيجاز وهو مقتض سقوطها، أما المعنى المقصود في البقرة فلا يحصل إلا بمن فلم يكن بد منها هنا، فورد ذلك كله على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثاني وهو قوله عز وجل في سورة هود: ﴿يَعْشِرُ سُوْرَ﴾، فإنه - والله أعلم - لما قيل هنا مفتريات فوسع عليهم ناسبه التوسعة في العدد المطلوب لأن الكلام المفترى أسهل فناسبته التوسعة. أما الوارد في السورتين قبل فلم يذكر لهم فيها أن يكون مفترى بل السابق من الآيتين المماثلة مطلقاً فذلك أصعب وأشق عليهم مع عجزهم في كل حال، فوقع الطلب حيث التضييق بسورة واحدة وحيث التوسعة بعشر سور مناسبة جليلة واضحة، وقد جابوب بما هذا معناه بعض المفسرين.

والجواب عن الثالث: أنه وصف لهم المطلوب منهم هنا بأن يكون مفترى ليحصل عجزهم بكل جهة فلا يقدرون على وجود شخص مماثل له صلى الله عليه وسلم في ظاهر الصورة الجنسية سمع منه ما يسمع من محمد صلى الله عليه وسلم، ولا يقدرون على مثل سورة واحدة من سور القرآن. ولما كان ظاهر هاتين الآيتين المماثلة مطلقاً قيل بعد ذلك:

اثتوا بكلام مفترى على سهولة ما لا يتقيد بسوى الفصاحة وجاء ذلك من طلبهم بالتدريج، فأولاً بالمماثلة من غير ذكر: مفترى ثم قيل لهم: جيئوا بمفترى فلم يبق لهم عذر إلا العناد.

والجواب عن الرابع: أن قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ المراد به من يشهد لكم أن شخصاً مثله صلى الله عليه وسلم قد سمع منه ما طلب منكم إذ لا يكتفى في مثل هذا بمجرد دعوى المدعي ف قيل لهم: اثتوا بسورة من شخص مثله في الجنسية وبمن يتعد لكم بأن قد فعلتم. وقيل لهم في (سورة) يونس فاثتوا بسورة مثل القرآن واستعينوا على ذلك بمن قدرتم، فلم يطلبوا هنا بمن يشهد لهم وإنما قيل لهم: استعينوا في النظم والتأليف بمن قدرتم، لأن سماع ذلك منهم أن لو كان ولا سبيل إليه لا يحتاج معه إلى شهادة شاهد، أما لو ادعوا أن أحداً سمع منه مثل القرآن لما قنع منهم بمجرد دعواهم. ألا ترى استرواحهم إلى إقناع جهلتهم بما حكى سبحانه وتعالى عنهم قولهم ﴿لَوْ كُنَّا لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١] والوارد في هود كالوارد في يونس.

الآية السادسة: هي أول آية تعرض لها صاحب كتاب الدرة وأجاب بغير ما هنا والله ينفع جميعنا بفضلها. وما يقع بعد مما لم يتعرض له صاحب كتاب الدرة من الآيات فننبه عليه بعلامة: غ - ليعلم أنه من المغفل كما تقدم قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَتَّكِدُمْ أَتُكْنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [البقرة: ٣٥] وفي سورة الأعراف: ﴿وَيَتَّكِدُمْ أَتُكْنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكَلَّا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ [الأعراف: ١٩] في هذا سؤالان:

الأول: ورود أمرهما بالأكل في البقرة بواو النسق المقتضية عدم الترتيب ما لم يفهم من غيرها، وفي الأعراف: بالفاء المقتضية الترتيب والتعقيب والأمر واحد والقصة واحدة.

والثاني: وصف الأكل في البقرة بالرغد ولم يقع هذا الوصف في الأعراف مع اتحاد الأمر كما ذكرنا.

والجواب عن السؤال الأول - والله أعلم - أن ما ورد في الآيتين مختلف في الموضعين، أما الوارد في البقرة فقصد به مجرد الإخبار والإعلام لرسول الله صلى الله عليه وسلم بما جرى في قصة آدم صلوات الله وسلامه عليه وابتداء خلقه وأمر الملائكة بالسجود له وما جرى من إبليس عن السجود ثم ما أمر آدم من سكنى الجنة والأكل منها ولم يقصد غير التعريف بذلك من غير ترتيب زمني أو تحديد غاية، فناسبه الواو وليس

موضع الفاء، وأما آية الأعراف فمقصودها تعداد نعم الله جلّ وتعالى على آدم وذريته، ألا ترى ما تقدمها من قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٠] وما اتبع به هذا من ذكر الخلق والتصوير وأمر الملائكة بالسجود لآدم ثم قوله مفرداً لإبليس: ﴿اخْرُجْ مِنْهَا مَذْهُومًا مَّدْحُورًا﴾ [الأعراف: ١٨] ثم بعد ذلك أمر آدم، عليه السلام، بالهبوط متبعاً بالتأنيس له ووصية ذريته في قوله: ﴿يَبْقَىٰ آدَمُ لَا يَفْنَىٰ ۖ كَيْفَ يُفْنَىٰ ۚ كَيْفَ يُفْنَىٰ ۚ كَيْفَ يُفْنَىٰ ۚ﴾ [الأعراف: ٢٧] فناسب هذا القصد العطف بالفاء المقتضية الترتيب والواو لا تقتضي ذلك وإنما بابها الجمع حيث لا يراد ترتيب وليس موضع شرط وجزاء فيكون ذلك مسوغاً لدخول الفاء، وإنما ورد هنا لما ذكرته من قصد تجريد التفصيل المحصل لتعداد النعم، ولما اختلف القصدان اختلفت العبارة عنهما، فورد كل على ما يناسب والله أعلم.

وأما السؤال الثاني فالجواب عنه: أن ورود الرغد في آية البقرة وسقوط ذلك في الأعراف إنما ذلك لأن معنى من هنا التبعض، ومعناها بما هو تبعض قد يسبق منه إرادة التقليل وهو غير مراد هنا، وإنما مصرف التبعض هنا إلى المأكول منه، فإن ما اشتملت عليه الجنة من ذلك إذا أكلت منه ذرية آدم بأجمعها فإنما تأكل بعضاً إذ فيها من كل متنعم به ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فاجتمع هنا أن البعضية مرادة بالنظر إلى ما انطوت عليه الجنة وإباحة التوسعة في أكلها مقصودة وليس ثم ما يحرزها فقال تعالى: «رغداً» ليحصل معنى التوسعة وتجردت من لا حراز معناها ورغداً لإحراز معناها، ولم يكن هنا بد إذ ليس في السياق ما يحرز معناها، وأما سقوط: رغداً في سورة الأعراف فلوجود ما يحرز ذلك المعنى من التوسعة وذلك قوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾. لإباحة ما في أماكنها ومن المحال أن يباح لهما الأكل من حيث شاء منها على اتساع المساحة وكثرة المأكول ثم يحجر عليهما التوسع في الأكل والترغد فيه، هذا متناقض، فإن قيل قد وقع في سورة البقرة ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ وتلك توسعة في الأماكن، قلت ليس موقع حيث شئتما موقع «من حيث شئتما» لأن «من حيث شئتما» يحرز ويعطي إباحة الأكل من ثمر كل موضع فيها. أما حيث إذا لم يكن معها من فإنها تعطي بأظهر الاحتمالين إباحة الأكل في كل موضع لا من ثمر كل موضع، فقد يقال للشخص كل هذا العنقود حيث شئت من هذا البستان فإنما أبيع له أكل عنقود معين مخصوص حيث شاء من أماكن ذلك البستان، ولم يتعرض بهذه العبارة لإباحة أكل ما في كل موضع منه إلا باحتمال ضعيف. أما إذا قيل له كل من حيث شئت من مواضع هذا البستان فقد أبيع له الأكل من كل ما في مواضعه، وحصلت التوسعة في المأكول ولم يحصل ذلك عند سقوط من على ما تقدم

أنفأ، فقد وضع افتراق الموضوعين، وتعين ورود رعداً في البقرة إذ ليس ثم ما يحزره، وتعين سقوطه في الأعراف لوجود ما يحزره والله أعلم (بما أراد).

الآية السابعة: غ - قوله تعالى: ﴿قُلْنَا أَهْطُوا مِنهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]. وفي الأعراف: ﴿قَالَ أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [الأعراف: ٢٤] وفي سورة طه ﴿قَالَ أَهْطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣]. ويسأل عن أي شيء لم ترد هذه الزيادة في قوله في البقرة: ﴿قُلْنَا أَهْطُوا مِنهَا جَمِيعًا﴾.

والجواب عن ذلك: أنه لم يرد ذلك هنا اكتفاء بما في الآية قبلها وهي قوله: ﴿وَقُلْنَا أَهْطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]. فلو قيل ذلك في الآية بعدها مع الاتصال والتقارب لكان تكراراً لا يحرز فائدة لم تحصل بخلاف ما في سورة الأعراف وسورة طه، فورد كل على ما يجب ويناسب والله أعلم.

الآية الثامنة: غ - قوله (جل) وتعالى في البقرة: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] وفي سورة طه: ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣]. هنا سؤالان: ما فائدة اختلافهما وما وجه تخصيص كل موضع منهما بما اختص به؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن تبع واتبع محصلان للمعنى على الوفاء، وتبع: فعل وهو الأصل واتبع فرع عنه لأنه يزيد عليه وهو منبئ عن زيادة في معنى فعل بمقتضى التضعيف فعلى هذا وبحسب لحظه ورعيه ورد فمن تبع وفمن اتبع، وتقدم في الترتيب المتقرر فمن تبع لإنابته عن الاتباع من غير تعمل ولا تكلف ولا مشقة، وأما اتبع فإن هذه البنية أعني بنية افتعل تنبئ عن تعمل وتحميل للنفس، فقدم ما لا تعمل فيه وآخر اتبع لما يقتضيه من الزيادة، ولم تكن إحدى العبارتين لتعطي المجموع، فقدم ما هو أصل وآخر ما هو فرع عن الأول وكلاهما هدى ورحمة، وورد كل على ما يناسب ويلائم.

وجواب ثان ينبئ عليه ما تقدم فيكون جواباً واحداً وهو أن اتبع مزيد منبئ عن التعمل والعلاج كما تقدم ولا يفهم ذلك من تبع الذي هو الأصل وإنما ينبئ في الأظهر عن قضية يتلو فيها التابع المتبوع متقيداً به في فعله من غير كبير تعمل ولا علاج، وكل من العبارتين أعني تبع واتبع إنما يستعمل في الغالب حيث يراد مقتضاه مما بينا، ألا ترى قول الخليل، عليه السلام في إخبار الله تعالى عنه ﴿فَمَنْ تَبِعَنِي فَإِنَّهُ مِنِّي﴾ [إبراهيم: ٣٦] حين أشار بقوله: «فإنه مني» إلى الخاصة من سالكي سبيله باتباعه القديم، فعبّر بما يشير إلى غاية التمسك والقرب حين قال: مني، فناسب ذلك قوله: «تبعني» يريد الجري على

مقتضى الفطرة وميز الحق بديهاً بسابقة التوفيق من غير إطالة نظر أو كبير علاج لسبقية الهدى ووضوح الشواهد، وفي طرف من حال هؤلاء من قيل فيه: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَتَّبِعِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠] وهذه الآية وأمثالها مراد بها من تعامى عن النظر في الدلالات وترك واضح الاعتبار وحمل نفسه بقدر الله على ما لا يشهد له نظر ولا يقوم عليه برهان فكان هؤلاء تعلموا في ذلك وعالجوا أنفسهم حتى انقادت طباعهم إلى غير ما تشهد به الفطرة، ولذلك استعير لمن جرى على حال هؤلاء البيع والشراء ف قيل: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَحَتِ بِمَنَاجِرِهِمْ﴾ [البقرة: ١٦] لما كان ما بسط من الدلائل ونصب من الآيات والشواهد واضحاً وكانوا ذوي أسمع وأبصار وأفئدة فما اعتبروا ولا أجدت عليهم كان سلوكهم سبل الغي والضلال عملاً وتركاً للرشد على بصيرة، ولذلك أخبر تعالى عن حال هؤلاء في فعلهم ومرتكبهم بالجحود فسماه بهذا في قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْعَادُهُمْ مِّنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَمْجَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]. ولا يقال جحد إلا فيمن كتم معلوماً بعد حصوله وتظاهر بباطل فقد أعمل نفسه في ذلك فعبّر عن مثل هذا بأتبع ولم يكن موضع: تبع وكذلك قيل لمن وسم بالإسراف في المخالفات من عصاة الموحدين ف قيل لهم: ﴿وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الزمر: ٥٥] وذلك لإلفتهم المخالفات وانقياد نفوسهم لها حتى احتاجوا في الإقلاع عن ذلك والأخذ في خلاف حالهم إلى العمل والعلاج، وكذا قيل لمن ألف الطاعات وارتاض لالتزامها: ﴿لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [النور: ٢١] لإلفة نفوسهم الطاعات حتى إنهم إن وقعت منهم مخالفة فبتعمل وعلاج لأنها خلاف المألوف، فتأمل ما يرد من هذا فإنه يوضح بعضه، وإذا تقرر هذا فتأمل ما بين القضيتين، فأقول: لما تقدم آية البقرة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَاكَ مِّنَ الْأَشْجَارِ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥] إلى قوله: ﴿فَمَنْ يَتَّبِعِ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] ولم يرد (فيها) مما كان من إبليس سوى ما أخبر به تعالى عنه من قوله: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا﴾ [البقرة: ٣٦] من غير تعرض لكيفية تناوله ما فعل ولا إبداء علة ولا كبير معالجة ناسب هذا: تبع، ولما ورد في آية طه ذكر الكيفية في إغوائه بقوله له: ﴿هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾ [طه: ١٢٠] وقد حصل في هذا. الإشارة إلى ما بسط من قوله في الأعراف:

﴿مَا نَهَكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن نَّكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ نَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾ [الأعراف:

٢٠] وقسمه على ذلك فكان هذا كله قد تحصل مذكوراً في آية طه (بما) تضمنته من الإشارة إليه، فأفهمت الآية قوة كيد اللعين واستحكام حيلته حتى احتكك الكثير من الذرية

وحملهم على عبادة الطواغيت، وتلقت النفوس المتعاقبة ذلك منه بقبول فصار تمييز الحق لا يحصل إلا بمعالجة وتعمل فناسبه؛ فمن اتبع كما ناسب ما تقدم في آية البقرة: فمن تبع، من حيث لم يسط فيها من كيد اللعين ما يسط في آية طه فورد كل على ما يناسب معنى ونظماً إيجازاً بإيجاز وإطالة بإطالة ثم إذا لحظ الترتيب فالجاري على رعية تقديم ما هو الأصل وتأخير ما هو الفرع فقبل في آية البقرة: فمن تبع وفي آية طه: فمن اتبع، وحصل رعي الوجوه الثلاثة ووضح أنه مقتضى النظم والله أعلم بما أراد.

الآية التاسعة: غ - قوله جل وتعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] وقال بعد: ﴿أَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣].

يسأل عما أعقب به في كل من الموضعين وما وجه تخصيصه وهل يجوز وقوع كل منهما في موضع الآخر؟

والجواب: إن قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ...﴾ الآية. وقوله في (الآية) والثانية: ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾. كلا الإخبارين مناسب لقوله: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ فلا سؤال في هذا وإنما يسأل عن تخصيص كل من الموضعين بما خص به اتباعاً؟

والجواب عن ذلك أن قوله جل وتعالى: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ مشير إلى التثاقل عنها والتكاسل الجارين في الغالب والأكثر مع ضعف اليقين وقلة الإخلاص، وذلك مناسب لحال بني إسرائيل ممن ذكرت في الآيات قبل، ألا ترى قوله تعالى في المنافقين وإنما أكثرهم من يهود: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى﴾ [التوبة: ٥٤]. وقوله: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى﴾ [النساء: ١٤٢] فلما كان قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ مكتنفاً بأمر بني إسرائيل ونهيهم ناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] ولما كانت الآية الثانية معقباً بها أمر المؤمنين في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣] وحال من وسم بالإيمان حال رضى واستقامة ناسبهم وصفهم بالصبر إذ بالصبر على الطاعات حصول الدرجات فجاء كل على ما يناسب، ولم يكن ليلائم واحداً من الموضعين غير ما أعقب به، والله أعلم بما أراد.

الآية العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ٤٨] (ووقع بعد): ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا

شَفَعَةً ﴿البقرة: ١٢٣﴾، فأخر ذكر الشفاعة في هذه الآية وقدم في الأولى. يسأل عن ذلك. ووجه ذلك والله أعلم أنه لما تقدم في الآية الأولى قوله تعالى: ﴿اتَّأَمَّرُونَ النَّاسَ بِأَلْبِئْرٍ وَتَنَسَّوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] والمأمور بالبر قد يأخذ به ويتمسك بموجهه فيسلم من العصيان وتكون في ذلك نجاته وإذا أمكن هذا فقد وقع الاهتداء بأمر هؤلاء الذين قيل لهم: ﴿اتَّأَمَّرُونَ النَّاسَ بِأَلْبِئْرٍ وَتَنَسَّوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] فهو مظنة عندهم لرجائهم أن ينفع عند مشاهدة الجزاء الإحساني للمأمورين بالبر حين قبلوا وامثلوا أخذاً بظاهر حال الأمرين وإن كانوا يبطنون خلاف ما يظهرون، وهذا جار على مألوف طمع يهود، وقد ورد في ذكر المنافقين تعلقهم في القيامة بقولهم للمؤمنين ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ١٤]، فطمع من زاد على كونه مع المتعلق به أنه أمره فاقتدى بأمره واهتدى بالمأمور لما بخلوصه أخذاً بظاهر ما صدر عن الأمر وإن كان الأمر يبطن خلاف ما أمر به غيره إلا أن هذا أمكن من التعلق بالكينونة في الدنيا مع الناجين وإذا تعلق هؤلاء بمجرد كونهم كانوا مع المؤمنين فتعلق من أمر بالبر زائد إلى كونه مع المأمورين، وإن كان أمره تظاهراً ورياءً أمكن، إلا أن كل ذلك لا ينفع ما لم يكن إيمان مخلص، فلتوهم هؤلاء إمكان شفاعته من أمرهم بالبر وطمعهم في ذلك كان أكد شيء نفي الشفاعة لهم لإمكان توهمها، ولم يتقدم في الآية الأخرى ما يستدعي (هذا) فقدم فيها ذكر الفئة التي هي أولى وأحرى في كمال التخلص على ما عهد في الدنيا لو أمكنت، والله أعلم بما أراد.

الآية الحادية عشرة من سورة البقرة قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخْبَرْنَاكَ مِنْ مَلِكٍ فَذَرَعُونَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩].

وفي سورة الأعراف: غ - ﴿وَإِذْ أَخْبَرْنَاكَ مِنْ مَلِكٍ فَذَرَعُونَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١] فالقضية في السورتين واحدة وقد ورد في سورة البقرة: ﴿أَخْبَرْنَاكَ مِنْ مَلِكٍ فَذَرَعُونَ يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ يُقْتُلُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٤١]، وقد ورد في سورة إبراهيم: ﴿يَسُومُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَذُبُّونَ...﴾ [إبراهيم: ٦] منسوقاً بحرف العطف، ففي هذه الآية ثلاث سؤالات تعرض منها صاحب كتاب الدرة للفرق بين يذبحون وقوله في سورة إبراهيم: ويذبحون وأغفل ما سوى ذلك.

والجواب عن الأول: إن الوارد في سورة البقرة مقصود به تعداد وجوه الإنعام على بني إسرائيل وتوالي الامتنان ليعين شنيع مرتكبهم في مقابلة ذلك الإنعام بالكفر، ولنقدم

لذلك تمهيداً فنقول: إنه تعالى بدأ عباده بالنعم وأحسن إليهم قبل إيجادهم حين ذكرهم في الأزل بخصوص التكريم، وسبقت رحمته غضبه وله المن وال طول، وعلى لحظ ما ذكرنا ورعيه جرى خطاب الخلق في دعائهم إلى عبادته فقال تعالى في أول وارد من ذلك في كتابه العزيز على المعتمد من مقتضى الترتيب الثابت ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] فذكرهم سبحانه بإيجادهم بعد العدم، وجعله الأرض فراشاً لهم والسماء بناء، وإنزال الماء من السماء وإخراج الثمرات به، وكل هذا إنعام وإحسان منه لعباده من غير حاجة به إلى ذلك، فدعا سبحانه الخلق لعبادته مذكراً بإنعامه عليهم، وبهذا أمر رسله فقال لموسى، عليه السلام: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيْمَنِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥] أي بآلائه ونعمائه، وعن هذا جرى خطاب بني إسرائيل في سورة البقرة في أول خطاب خوطبوا به ودعوا إلى عبادة الله وتصديق من قدم لهم في أمره وأخذ عليهم العهد في الإيمان به فقال تعالى: ﴿يَنْبَغِي إِسْرَؤِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]. فأجمل تعالى ثم فصل، فذكر نجاتهم من آل فرعون وفرق البحر بهم ونجاتهم وهلاك عدوهم بالغرق، ثم ذكر عفوه عنهم في عبادة العجل وتوبته عليهم، وبعثهم من موتهم عند طلبهم الرؤية، وتظليلهم بالغمام، إلى ما ذكر تعالى بعد هذا. فلما كان موضع تعداد نعم وآلاء ذكروا بها ليزدجروا عن المخالفة والعناد ناسبه التضعيف لإثباته بالكثرة، ولو قيل هنا وإذا أنجيناكم لما أنبأ بذلك ولا ناسب المقصود مما ذكر، وأيضاً فإن التضعيف في: نجيناكم يناسب التضعيف الوارد بعده في قوله: ﴿يُذَبِّحُونَ﴾، ولم يكن لفظ: أنجيناكم غير مضاعف ليناسب.

والجواب عن السؤال الثاني - والله أعلم - إن الذبح منبئ عن القتل وصفته وأما اسم القتل فلا يفهم إلا إعدام الحياة ويتناول من غير المقتول في الغالب، فعبّر أولاً بما يوفي المقصود من الإخبار بالقتل مع إحراز الإيجاز، إذ لو ذكر القتل وأتبع بالصفة لما كان إيجازاً، فعدل إلى ما يحصل عنه المقصود (مع إيجاز) فقيل: «يذبحون»، وعبر في سورة الأعراف بالقتل لأنه أوجز من لفظ يذبحون لأجل التضعيف إذ لفظ يذبحون أثقل لتضعيفه وقد حصلت صفة القتل في سورة البقرة فأحرز الإيجاز في الكل، وجاء على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن الثالث وهو قوله في سورة إبراهيم: ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ

﴿إِسَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] منسوقاً بواو العطف، فوجه ذلك والله أعلم: إن هذه السورة مبنية على الإجمال والإيجاز فيما تضمنته من قصص الرسل وغير ذلك ولم يقصد فيها بسط قصة كما ورد في غيرها مما بني على الاستيفاء، وكلا المرتكبين مقصود معتمد للعرب^(١):

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

وعلى ذلك جرى خطابهم في الكتاب العزيز، وتأمل المقصدين فقد ورد في سورة الأعراف وسورة هود قصص نوح وهود وصالح ولوط وموسى، عليهم السلام، فتأمل ما بين ورود هذه القصص الخمس في هاتين السورتين وورودها خمستها في سورة القمر وكيف مدت أطناب الكلام في السورتين الأوليين ثم أوجزت في سورة القمر أبلغ إيجاز وأوفاه بالمقصود، فلما كان مبنى سورة إبراهيم، عليه السلام، على الإيجاز فيما تضمنت من هذه القصص افتتاحاً واختتاماً لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُؤُا الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٍ﴾ [إبراهيم: ٩] إلى قوله: ﴿فَرَدَّوْا أَيْدِيَهُمْ وَأَفْوْهُهُمْ﴾ [إبراهيم: ٩] وما بعد هذا من الآي، وإنه انضم في هذه السورة إلى قصد الإيجاز تغليظ الوعيد، فلبنائها على هذين الغرضين ورد فيها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] إلى قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ وَيَذَّبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] فأشار قوله سبحانه: ﴿يَسْأَلُونَكَ سُوءَ الْعَذَابِ﴾ إلى جملة ما امتحنوا به من فرعون وآله من استخدامهم وإذلالهم بالأعمال الشاقة وامتھانهم واستحياء نسائهم لذلك وذبح الذكور، فلما وقعت الإشارة إلى هذه الجملة مما كانوا يمتحنونهم به جرد منها وعين بالذكر أشدها وأعظمها امتحاناً فجيء به معطوفاً، كما أنه مغاير لما تقدمه فقيل: ﴿وَيَذَّبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ فعين من الجملة هذا وخص بالذكر تعريفاً بمكانه وشدة الأمر فيه، وهو مما أجمل أولاً وشمله الكلام المتقدم. كما ورد في قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ﴾ [البقرة: ٩٨] ثم قال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فخصهما بالذكر والتعيين إعلاماً بمكانهما في الملائكة بعد أن شملهم قوله: ﴿وَمَلَائِكَتِهِ﴾ فالوارد في سورة إبراهيم من هذا القبيل وقد تبين وجهه واتضحت مناسبته والله أعلم بما أراد.

وأما إعراب آية البقرة فيمكن في قوله (تعالى): ﴿وَيَذَّبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾ أن يحمل على البدل وعلى الاستئناف وهو الأولى، وكأن قد قيل وما ذاك؟ فقيل: يذبحون أبناءكم، ولا إشكال في الأخرى.

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي دؤاد بن حريز في زهر الآداب ٩٦/١، وبلا نسبة في البيان والتبيين ٦٠/١.

الآية الثانية عشرة قوله (جل) وتعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨ - ٥٩] وفي سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ سَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ يَمَّا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦١ - ١٦٢]. في ذلك عشرة سؤالات:

الأول: غ - قوله جل وتعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا﴾ وفي سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا﴾.

الثاني: قوله في البقرة: ﴿فَكُلُوا﴾ وفي الأعراف: ﴿وَكُلُوا﴾.

الثالث: قوله في البقرة: ﴿رَغَدًا﴾ ولم يأت ذلك في سورة الأعراف.

الرابع: قوله: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾. وفي الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾.

الخامس: قوله في البقرة: ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ وفي الأعراف في قراءة الجماعة غير أبي عمرو وابن عامر «خطيئاتكم» مجموعاً جمع السلامة.

السادس: قوله: ﴿وَسَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ وفي الأعراف: ﴿سَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾.

السابع: زيادة: منهم، في الأعراف وسقوط ذلك في البقرة.

الثامن: غ - قوله: ﴿فَأَنْزَلْنَا﴾، وفي الأعراف: ﴿فَأَرْسَلْنَا﴾.

التاسع: غ - قوله: ﴿عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وفي الأعراف: ﴿عَلَيْهِمْ﴾.

العاشر: غ - ﴿يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾، وفي الأعراف: ﴿يَمَّا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

والجواب عن الأول: إن أمرهم بدخول القرية مغاير من حيث المعنى لأمرهم بسكنائها وإن كان الأمر بدخولهم قد يشير بما نسق معه إلى سكنائها لكن ليس نصاً بل ولا هو ظاهر فبينت آية الأعراف ذلك وأوضحت المقصود، وحصل الأمران بالدخول والسكنى، وتبين وجه ورود العبارتين على الترتيب.

والجواب عن الثاني أن قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا﴾ بحرف التعقيب وجهه أن الأكل لا

يكون إلا بعد الدخول ولا يكون قبله بوجه ولا معه لتعذر ذلك وإنما يكون مرتباً عليه، فجاء بالحرف المحرز لذلك المعنى وإنه على التعقيب من غير مهلة. وأما الوارد في سورة الأعراف فإن السكن منجر معه الأكل ومساوق له ولا يمكن أن يكون مرتباً عليه فجاء بالحرف الصالح لذلك المعنى.

والجواب عن الثالث وهو ورود (قوله) رغداً في البقرة وسقوط ذلك في الأعراف أن تحته معنى مقصوداً لا يحصل من شيء مما ورد في الآية وانطوت عليه من الكلام، بخلاف آية الأعراف فإن مفهوم السكنى وهو الملازمة والإقامة مع الأمر بالأكل، حيث شأوا مع انضمام معنى الامتنان والإنعام المقصود في الآية، كل ذلك مشعر ومعرف بتمادي الأكل وقوة السياق مانعة من التحجير والاختصار فحصل معنى الرغد فوق الاكتفاء بهذا المفهوم الحاصل قطعاً من سياق آية الأعراف (ولو لم يرد في سورة البقرة لم يفهم من سياق الآية كفههم من سياق آية الأعراف). وأما قوله سبحانه في سورة البقرة: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ وعكس ذلك في الأعراف، فوجه ذلك والله أعلم أن قولهم: حطة دعاء أمروا به في سجودهم فلو ورد في السورتين على حد سواء لأوهم من حيث مقتضى الواو من الاحتمال أنهم أمروا بالسجود والقول منفصلين غير مساوق أحدهما للآخر على أحد احتمالات الواو في عدم الرتبة، فقدم وأخر في السورتين ليحرز المجموع أن المراد بهذا القول أن يكون في حال السجود لا قبله ولا بعده، وتعين بهذا معنى المعية من احتمالات الواو وتحزر المقصود، وإن المراد: وادخلوا الباب سجداً قائلين في سجودكم حطة، فاكتفي بتقلب الورد عن الإفصاح بمعنى المعية (إيجازاً جليلاً) وبلاغة عظيمة. وقدم في البقرة الأمر بالسجود لأن ابتداء السجود يتقدم ابتداء الدعاء ثم يتساوق المطلوبان، فجاء ذلك على الترتيب الثابت في السور والآي، والله أعلم.

ومما يجب تمهيده لتخليص هذا المفهوم أن العرب الفصحاء إذا أخبرت عن مخبر ما أو أناطت به حكماً من الأحكام وقد شرکه غيره في ذلك الحكم أو في ما أخبر به عنه وقد عطف أحدهما على الآخر بالواو المقتضية عدم الترتيب فإنهم (مع ذلك) إنما يبدأون بالأهم والأولى، قال سيبويه، رحمه الله: كأنهم يقدمون ما بيانه أهم لهم وهم به أعنى هذا معنى كلامه، رحمه الله، قال (الله) سبحانه تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [المزمل: ٢٠] فهذا مطلوبان مقامهما في الطلب الإيماني معلوم ولكن المبدؤ به أهم. وقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحديد: ٧]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢].

وهذا أكثر من أن يحصى، وعكس الوارد منه ليس بالأفصح، فعلى هذا التمهيد يفهم ما قدمنا فإن قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا آلَ بَابٍ سُجَّدًا وَقُولُوا حَقًّا﴾ [البقرة: ٥٨].

مقتضاه على ما تمهد الابتداء بأول الأمرين فلا يمكن تحصيل ذلك في الآيتين إلا بالمساوفة وكونهما معاً في حالة واحدة، فتدبر ذلك والله أعلم (بما أراد). وأما الاختلاف في جمع خطيئة في السورتين فإنها تجمع من حيث ثبوت تاء التأنيث في الواحدة منها بالألف والتاء وتجمع أيضاً مكسرة على فعائل كقطعينة وظعائن وسفينة وسفائن وصحيفة وصحائف فالأصل خطاي مثل ظعائن ثم ترجع بمقتضى التصريف إلى خطايا كمطية ومطايا فورد جمعها في البقرة مكسراً ليناسب ما بنيت عليه آيات البقرة من تعداد النعم والآلاء حسبما يتبين في جواب السؤال (بعد)، لأن جموع التكسير ما عدا الأربعة أبنية التي هي: أفعال وأفعلة وفعله إنما ترد في الغالب للكثرة، فطابق الوارد في البقرة ما قصد من تكثير الآلاء والنعم، وأما الجمع بالألف والتاء فبابه القلة في الغالب أيضاً ما لم يقترن به ما يبين أن المراد به الكثرة، فناسب ما ورد في الأعراف من حيث لم تبين آياها من قصد تعداد النعم على ما بنيت عليه آي البقرة، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم. وأما زيادة واو العطف في قوله: «وسنزيد» في البقرة وهو السؤال الخامس وإنما جيء بها هنا لأن المتقدم قبل هذه الآية من لدن قوله سبحانه: ﴿يَبْنِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] إنما هي آلاء (ونعم) كما تقدم عدت عليهم على التفصيل شيئاً بعد شيء، فناسب ذلك عطف قضية الزيادة بالواو ليجري على ما تقدم من تعداد الآلاء وضروب الإنعام بالعفو عن الزلات والامتنان بضروب الإحسان، لهذا القصد من إحراز التعداد ورد: وسنزيد هنا بالواو ولم يكن ليحصل (ذلك) لو لم ترد الواو هنا، وأما آية الأعراف فلم يرد قبلها ما ورد في سورة البقرة، وأما قوله: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] وفي الأعراف: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٢] فوجهه والله أعلم أن لفظ الذين ظلموا لفظ عام يحتمل التخصيص، والتخصيص يكون بدليل عقلي ودليل سمعي، و(من) المعلوم أن الأمة من الناس والطائفة الكبيرة إذا خوطبوا بأمر أو نهي لم يكونوا في تقبله على حد سواء وهذا معلوم، ويبين هذا في هؤلاء المقصودين بهذا الإخبار قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ أَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ [آل عمران: ١١٣] وغير ذلك. وإذا تأملت هذه الآية فهمت منها نفسها أنها ليست على عمومها، فزادت آية الأعراف تخصيصاً سمعياً بما يعطيه حرف التبعض في قوله: «منهم»،

وآية الأعراف مخصصة للعموم البادي من آية البقرة، ولهذا القصد من التخصيص ورد في البقرة ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩] ولم يرد فيها فأنزلنا عليهم لأنه لو ورد كذلك لكان يتناول المتقدم ذكرهم على التعميم وليس مقصود فنحز بقلوله: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ٥٩] أن المعذب هو الظالم ممن تقدم، وجاء في الأعراف «عليهم» لتخصيص ذكر الظالم بقلوله: «منهم» فجاء كل على ما يجب. ويزيد ذلك بياناً أن قوله: «فأرسلنا» يقتضي بظهور ما وذلك بحسب مفهوم الإرسال انسحاب العذاب لأن المعذب قد حرز ذكره وأما لفظ أنزل فلا يقتضي الانسحاب والتعميم بحسب اقتضاء أرسل فلهذا ورد (مع) ما لم يرد عمومه وهذا جواب السؤال الثامن، ولم يبق إلا قوله: ﴿يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ و﴿يَمَّا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ وهو السؤال التاسع، ووجه ذلك والله أعلم أنه لما وصف اعتداؤهم نيطت بهم أولاً صفة الظلم ومن المعلوم أن مواقعه تتسع، ثم لما ذكر من اعتدائهم وسوء مرتكبهم غير ما تقدم وتضاعف موجب وبيل جزائهم وصفوا بالفسق المنبئ عن حال أوبق من الظلم. ألا ترى أنه صفة إبليس قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]. وقد جعل الله تعالى الفسق نقيض الإيمان وفي طرف منه في قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، والظلم قد يقع على أضعف المعاصي، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ﴾ [النساء: ١١٠] وقال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ولوقوعه على مختلفات المآثم ومطابقته لما قل أو كثر منها وصف بالعظم حين أريد به الشرك. قال (الله) تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] ويقول الشاكي للحاكم: إن هذا ظالم وقد ظلمني في خردلة فما فوقها ولا يلزمه من هذا القول شيء إذا صح له أدنى تعلق. أما إن قال: فاسق أو فسق فليس كذلك. وكما يترقى في الجزاء الإحساني كذلك يترقى في الطرف الآخر وهي في الحقيقة ضد الترقي، وسنزيد هذا إن شاء الله في سورة المائدة بياناً في وصفه سبحانه من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر، ثم بالظلم، ثم بالفسق. وإذا تقرر هذا فتأمل آيات البقرة من لدن قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِ إِنْشَرِيْلَ أَذْكُرُوا نَمِيقَ آلِيٍّ أَعْمَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٤٧] إلى ذكر وصفهم بتظليلهم بالغمام كيف ذكروا أولاً بالظلم فقال تعالى عقب ذكر تظليلهم بالغمام: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]، ثم أردف ذكر اعتدائهم في تبديلهم قولاً غير الذي قيل لهم وأعقب بقلوله: ﴿فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا يَجْزَاءَ مِنَ السَّمَاءِ يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٩] وجعل الفسق ختام وصفهم الجاري جزاء على

مرتكباتهم، ولم يقع بعده ذكر علة منوطة بجزاء ما وقع منهم، وإذا تأملت آية الأعراف ووجدتها جارية على منهج ما ورد في سورة البقرة وإن أول وصفهم المبني جزاء على مرتكباتهم قوله: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢]، ثم (قال تعالى): ﴿وَسَأَلْتَهُم عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٣] فطابق هذا ما ورد في البقرة من تقدم وصفهم أولاً بالظلم ثم بعد ذلك بالفسق، ووضح الاتفاق في ختام القصة في السورتين من غير اختلاف فيهما.

الآية الثالثة عشرة من البقرة: غ - قوله تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] وفي الأعراف: ﴿فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] مع أن المعنى واحد فمعنى الانبجاس الانفجار، يسأل عن وجه اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه.

والجواب، والله أعلم أن الفعلين وإن اجتماعا في المعنى فليسا على حد سواء بل الانبجاس ابتداء الانفجار والانفجار بعدة غاية له، قال القرطبي «الانبجاس أول الانفجار»، وقال ابن عطية انبجست انفجرت لكنه أخف من الانفجار وإذا تقرر هذا فأقول إن الواقع في الأعراف طلب بني إسرائيل من موسى، عليه السلام، السقيا، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ [الأعراف: ١٦٠] والوارد في البقرة طلب موسى، عليه السلام، من ربه، قال تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٦٠] فطلبهم ابتداء فناسبه الابتداء، وطلب موسى، عليه السلام، غاية لطلبهم لأنه واقع بعده ومرتب عليه، فناسب الابتداء الابتداء والغاية الغاية، فقليل جواباً لطلبهم: «فانبجست» وقيل إجابة لطلبه «فانفجرت»، وتناسب ذلك وجاء على ما يجب ولم يكن ليناسب العكس والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة من سورة البقرة: غ - قوله جل وتعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] وفي سورة آل عمران: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفَقَّهُوا إِلَّا يَحْبِلُ مِنَ اللَّهِ وَجَلِيٍّ مِّنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ [آل عمران: ١١٢]، فأخر في سورة آل عمران ما قدم ذكره في سورة البقرة فيسأل عن ذلك، ووجهه والله أعلم أنهم لما سألوا في البقرة عن مآكلهم ما فيه خسة وما يستلزم الذلة والصغار والمهنة في التوصل إلى الانتفاع به وذلك ما طلبوه في قولهم: ﴿فَأَنْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِشَائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَيْهَا وَبَصِلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] عوضاً مما لا تكلف فيه ولا مشقة من المن والسلوى الذي كان ينزل عليهم عند الحاجة بغير

مؤنة، ولهذا قيل لهم: ﴿أَسْتَبْدِلُوكَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فلما سألوا ما يستلزم مهنة النفس ودناءة الحال لما أجرى به الله تعالى العادة من أن الذي سأله لا يتوصل إليه إلا بتكلف ومشقة، فلما سألوا ما حاصله خسة وامتهان ناسب ذلك أن يناط به وينبئ عليه ذكر ضرب الذلة والمسكنة عليهم ثم أعقب ذلك ما باؤوا به من غضب الله الذي سبق به القدر عليهم ونعوذ بالله من غضبه. ولما تقدم في آل عمران قوله تعالى: ﴿لَن يَصْرُوَكُمْ إِلَّا أَدْنَىٰ وَإِن يُمَقِّتِلُوكُمْ يُولُوكُمُ الْأَذْيَارَ ثُمَّ لَا يَصْرُوكُ﴾ [آل عمران: ١١١] ناسب هذا تقديم ما لا نصرة لهم معه ولا فلاح وهو ما باؤوا به من غضب الله عليهم فقال تعالى: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٢] فجاء كل على ما يناسب ويلائم والله أعلم (بما أراد).

الآية الخامسة عشرة قوله جل وتعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١] وفي سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّنَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ٢١] وفيها بعد: ﴿لَن يَصْرُوَكُمْ إِلَّا أَدْنَىٰ﴾ [آل عمران: ١١١] إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ [آل عمران: ١١٢] بتنكير حق في هذين الموضعين وتعريفه في البقرة واختصاص الآية الأخيرة بجمع التكسير فيما جمع في الآيتين جمع سلامة فقل: النبيين في الآيتين وقيل في هذه الأخيرة الأنبياء مكسراً فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول، والله أعلم، بعد العلم بأن المذكورين في الآيات الثلاث من بني إسرائيل قد اجتمعوا في الكفر والاعتداء أن هذه الآية الأخيرة لما كانت فيمن شاهد منهم أمر محمد صلى الله عليه وسلم، وعاین تلك البراهين واستوضح أنه الذي أخبر به موسى وغيره صلى الله عليهم أجمعين وتكاثر الأدلة في أمره ثم لم يجد ذلك عليهم إلا التمادي في الكفر والعناد من بعد ما تبين لهم الحق كان الأنسب لمرتكبهم في كفرهم أن يعبر عنهم أنهم ارتكبوه بغير شبهة ولا سبب يمكن التعلق به فقوله تعالى: ﴿بِغَيْرِ حَقٍّ﴾ كأنه مرادف لأن لو قيل: بغير سبب ولا شبهة، وذلك أوغل في ذمهم وسوء حالهم لأنهم لا يمكنهم في مرتكبهم تعلق بشيء البتة ولا أدنى شبهة، ولما كانت الأولى في سورة البقرة إنما هي، في سلفهم ممن لم يشاهد أمر محمد صلى الله عليه وسلم. وقد وقع الإفصاح فيها بكفرهم بعد تعريفهم بذكر آلاء ونعم وقد ورد فيها أن بعض تلك المرتكبات أو أكثرها قد عفي عنهم فيها ولا شك أن بعضهم قد سلم مما وقع فيه الأكثر من كفرهم

وقد أفصحت آي بذلك فيما ذكر عقبها من أن الكفر السابق عمومه في جميعهم ليس على ما يبدو منه والله أعلم، وإنما هو راجع إلى أكثرهم، فقد دخله خصوص يدل عليه قوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا﴾ [الأعراف: ١٦٢] وقوله: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ فَتِيقُونَ﴾ [التوبة: ٨]، فهم وإن وصفوا من الكفر والاعتداء بما وصفوا ليسوا في ارتكاب البهت والمجاهرة بالباطل وموالة التمرد والاعتداء وحال معاينة البراهين كحبي بن أخطب وأشباهه من المعاصرين لنبينا صلى الله عليه وسلم، والمشاهدين أمره، فناسب حال أولئك الذين لم يشاهدوه ما وقع التعبير به من قوله تعالى: ﴿يَغْيِرَ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٦١] إذ ليس المعرف في قوة المنكر المرادف لقولك بغير سبب، وأيضاً فقد تقرر عندهم من كتابهم أن مسوغ قتل النفس (تقدم قتل نفس) بغير حق، قال تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا﴾ - أي في التوراة - ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، وتقرر أيضاً في كتابهم رجم الزاني المحصن وقد عرفنا ذلك من دينهم بالخبر الصحيح وأنهم اعترفوا بذلك عند النبي صلى الله عليه وسلم بعد إنكارهم وقوله تعالى في خطاب موسى، عليه السلام، لهم بقوله: ﴿وَلَا تَرُدُّوا عَلَىٰ آذَانِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٢١] فعرف بعظيم جريمة الارتداد، والظاهر أن حكم المرتد عندهم القتل كحكمه عندنا، وكيف ما كان فقد استقر عندهم ما يسوغ القتل ويوجهه بعد الإيمان، وقد علموا أن الأنبياء، عليهم السلام، مبرؤون من ذلك كله فقوله: ﴿يَغْيِرَ الْحَقُّ﴾ أي بغير وجه الحق المبيح للقتل، فالألف واللام للعهد في المسوغ المتقرر في شريعتهم فقد افترق مقصد الآيتين، وأما الأولى من آيتي آل عمران فخاصة بالمتمادين منهم على الكفر ولا تتناول الآية من أولها إلى آخرها خلافاً فهي كآية الثانية فيما أعطته ودلت عليه من التمرد والتمادي على الضلال فناسبها التذكير كالتي بعدها وهما معاً بخلاف آية البقرة إذ لم يتقدم في هاتين ما تقدم في تلك ولا حال المذكورين في هاتين كحال من ذكر في تلك والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الثاني، أن جمع التفسير يشمل أولي العلم وغيرهم وجمع السلامة يختص في أصل الوضع بأولي العلم وإن وجد في غيرهم فبحكم الإلحاق والتشبيه كقوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤] وما يلحق بهذا. وإذا تقرر هذا فورود جمع السلامة في قوله في سورة البقرة: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ وَيَغْيِرُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٦١] مناسب من جهتين: إحداهما شرف الجمع لشرف المجموع، والثانية مناسبة زيادة المد لزيادة أداة التعريف في لفظ الحق، وأما الآية الأولى من سورة آل عمران فمثل الأولى في مناسبة الشرف ومناسبة زيادة المد للزيادة في الفعل

العامل في اللفظ المجموع في قراءة من قرأ: «يقاتلون» ولما لم يكن في الآية الثالثة سوى شرف المجموع وكانت العرب تتسع في جموع التكسير فتوقعها على أولي العلم وغيرهم أتى بالجمع هنا مكسراً لتحصل اللغتان حتى لا يبقى لمن تحدى بالقرآن حجة إذ هم مخاطبون بما في لغاتهم، فلا يقصر في شيء من خطابهم على أحد الجائزين دون الآخر إلا ألا يتكرر فإذا ذلك يرد على وجه واحد مما يجوز فيه، فتفهم ما أجملته فسوف يتضح لك به (إذا) استوفيته ما يعينك على فهم الإعجاز.

الآية السادسة عشرة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرِينَ مِّنْ ءَامَنٍ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٦٢] وقال في المائدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرِينَ مِّنْ ءَامَنٍ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩] وفي سورة الحج: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرِينَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [الحج: ١٧]. فيها أربع سوالات: تقديم «النصارى» في سورة البقرة وتأخيرهم في المائدة، وتخصيص آية البقرة بقوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢] ورفع «الصابئون» في المائدة ولم يتبع، وانفراد سورة الحج بسياقها وزيادة ذكر «المجوس» والذين أشركوا.

فأقول وأسأل الله توفيقه: إن المؤمنين أحق بالتقديم وهم أهل الخطاب والمتكلم معهم في الآي قبل، فهم من حيث أحوالهم معظم من قصد بالخطاب والتأنيس، ثم إن أهل الكتابين يلون المؤمنين، فإنهم ليسوا كافرين بكل الرسل ولا منكرين لكل ما أنزل من الكتب، فقد كانوا أقرب شيء لولا التبديل والتغيير والتحريف المقدر وقوعه عليهم، فإنهم قد قدم إليهم فنكثوا ونقضوا وكفروا بمن قدم إليهم من أمره، واليهود أقدم تعريفاً وأسبق زماناً، فلما اجتمع الأصناف الثلاثة في أنهم أهل الكتاب والمقرون بالبداء والعودة وإرسال الرسل على اختلاف حالاتهم في ذلك وأزمانهم كان تقديمهم على غيرهم أوضح شيء على الوارد في سورة البقرة، إلا أن ذكرهم لم يقع بحرف مرتب بل وقع الاكتفاء بترتيب الذكر لاستوائهم في الغايات من استواء العواقب، وإن الفائز من الكل إنما هو من كانت خاتمته في دار التكليف الموافاة على الإيمان والإسلام، وإن أكرمكم عند الله أتقاكم، وإن الموافي في الكل على الكفر في النار، ثم عذابهم بحسب جرائمهم جزاء وفاقاً فرتبوا ذكراً بحسب حالهم الدنياوي، ولم يتقعد الترتيب بالحرف المرتب لحظاً

لحالهم الأخراوي، فجرى ذكرهم في سورة البقرة على هذا وأخر ذكر الصابين لتأخرهم عن هؤلاء الأصناف في أنهم ليسوا أهل الكتاب أو ليسوا مثلهم في ما وراء ما ذكر من أحوالهم، فايراد ذكرهم على ما في سورة البقرة بين، ثم قدم ذكر الصابين في سورة المائدة وزيادة بيان للغرض المذكور من أنه لا ترتيب في الغاية الأخراوية إلا بنظر آخر لا بحسب الدنياوي والاشترك فيما قبل الموافاة بل المستجيب المؤمن من الكل مخلص والمكذب متورط ثم مراتب الجزاء بحسب الأعمال فأوضح تقديم ذكر الصابين في سورة المائدة ما ذكرناه، فإن قلت لم لم يقدم ذكرهم على الكل؟ قلت: لا وجه لهذا لمكانة المؤمنين وشرفهم، فإن قلت فهلا قدموا على يهود قلت: قد كانت يهود أولى الناس بأن يكونوا في رعييل من المستجيبين ومعهم جرى الكلام قبل هذا نعيماً عليهم (وبياناً لمرتكباتهم) ولعظيم ما جرى على من لم يؤمن منهم وترددت فيهم عدة آيات وذلك مما يوجب تقديم ذكرهم على من عدا المؤمنين. فإن قلت فالنصارى مثلهم: قلت النصارى أقرب إلى الصابين من حيث التثليث وسوء نظرهم في ذلك وتصورهم، ثم إنهم لم يجر لهم ذكر فيما تقدم هذه الآية بخلاف يهود فبان من هذه الجهة تقديم يهود عليهم وإن كان يهود شر الطائفتين.

السؤال الثاني، وهو ورود اسم الصابين في المائدة بالرفع، والجواب عنه أنه إنما ورد مرفوعاً تنبيهاً على الغرض المذكور وتأكيذاً للتسوية في الحكم وإذا اتفقوا في الموافاة على الإيمان فنبه التقديم على هذا كما تقدم وزاد القطع على الرفع تأكيداً لأن قطع اللفظ عن الجريان على ما قبله محرك للفظ توجيهه وهو عند سيوييه، رحمه الله مقدم من تأخير وكأنه لما ذكر حكم المذكورين سواهم قيل والصابون كذلك أي لا فرق بين الكل في الحكم الأخراوي وهو على هذا التقدير أوضح شيء فيما ذكر، وأما على طريقة الفراء ومن قال بقوله من حمله على الموضع ففيه التقديم وأن التحريك القطعي في اللفظ وإن لم يكن مقطوعاً في المعنى لا يكون إلا لإحراز معنى وليس إلا ما تقدم.

والجواب عن السؤال الثالث: إن قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ قد تقدم في المائدة ما يعطيه ويحرزه فاكْتَفِي بِهِ، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ﴾ [المائدة: ٦٥] تفسير بين للأجر الأخراوي المجمل في قوله في سورة البقرة: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٦٢] إلى آخر الآية، فقد حصل ما في سورة المائدة مفصلاً مبيناً ما ورد

في البقرة مجملاً، فلو قيل في آية المائدة: فلهم أجرهم لكان تكراراً ورجوعاً إلى الإجمال بعد التفصيل وذلك عكس ما ينبغي.

والجواب عن السؤال الرابع: أن آية سورة الحج إنما وردت معرفة بمن ورد في القيامة على ما كان من يهودية أو نصرانية أو غير ذلك والآي الآخر فيمن ورد مؤمناً فافترق القصدان واختلف مساق الآي بحسب ذلك.

الآية السابعة عشرة: غ - (قوله تعالى): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]. وفي الآية الأخرى مما بعد: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا﴾ [البقرة: ٩٣] للسائل أن يقول: إن الخطاب في الآيتين لبني إسرائيل وهم المخبر عنهم بما بعد والمقول لهم: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٦٣] وهم بأعيانهم المقول لهم في الآية بعد: ﴿وَاسْمَعُوا﴾، فما وجه تخصيص كل من الآيتين بما أعقبت به؟ وهل كان يمكن تعقيب الأولى بقوله واسمعوا وتعقيب الثانية بقوله: واذكروا ما فيه الآية؟

والجواب: أنه لا يناسب كل آية منهما إلا ما به أعقبت، ووجه ذلك أن الآية الأولى تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣] والكتاب: التوراة وقد سمعوه وعنه قيل وإليه أشير بقوله: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٦٣]، وقد زاد هذا إيضاحاً قوله في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ نَفَقْنَا لَبْلَجًا فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٧١] والإشارة بالقوة إلى عظيم تخويفهم برفع الجبل فوقهم كالظلة فقلوه: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ عقب ذكر كتابهم أوضح شيء وأنسبه، ولما تقدم قبل الآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩] وهذا الكتاب هو الكتاب العزيز وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٩١] بدليل قولهم - حيدة عن الإيمان - : ﴿نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٩١] قال تعالى: ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١] أي ويكفرون بالقرآن، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٩١] والإشارة للقرآن: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] أي من التوراة، فلما تقدم هنا ذكر القرآن، وخلف يهود المعاصرون إعراضهم عن سماعه تخصيصه هذا الموضع من المقول لسلفهم بقوله للخلف: «واسمعوا»، ليكون إخباراً عن سلفهم وتعريضاً لخلفهم، فوضح التناسب وأن العكس لا يناسب.

الآية الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّارُّ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] وفي سورة آل عمران: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّارُّ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [آل عمران: ٢٤] فأفرد في البقرة الوصف وجمع في آل عمران فقليل معدودات والجاري عليه الوصف في السورتين قوله: أياماً بلفظ واحد فيسأل عن موجب اختلاف الوصف، فأقول: إن المجموع بالألف والتاء منحصر في أربعة أضرب: ثلاثة متفق عليها والرابع مختلف فيه. فأما الثلاثة: فكل علم لمؤنث نحو: هند ودعد، وكل ما فيه تاء التأنيث لمذكر كان أو لمؤنث عاقل أو غير عاقل نحو طلحة وحزمة وشجرة، وكل مصغر لغير العاقل نحو دريهم دريهمات وما أشبه ذلك، فهذه الضروب الثلاثة متفق عليها وضرب رابع مختلف فيه وهو كل اسم مكبر لغير العاقل مذكراً كان أو مؤنثاً لم يسمع فيه عن العرب جمع تكسير نحو حمام وحمامات وسبطر وسبطرات وجمل سبحل وسبجلات وسرادق وسرادقات وإيوان وإيوانات وربحل وربحلات، فإن سمع من العرب شيء من هذا جمع جمع تكسير لم يجز جمعه بالألف والتاء. قال سيويه، رحمه الله: قالوا جوالق وجواليق فلم يقولوا جوالقات حين قالوا جواليق يعني حين كسروا وقالوا في المؤنث عيدات حين لم يكسروها على بناء يكسر عليه مثلها.

ثم إن صفة كل مؤنث جارية عليه في حكمه من التأنيث إلا أربعة أضرب وهي: فعلى أفعال، وفعلى فعالان، وما يشترك فيه المذكر والمؤنث من الصفات كمعطار ومذكر وميناث، وما ينفرد به المؤنث كحائض وطامث، فهذه الضروب الأربعة لا يجمع شيء منها بالألف والتاء وسائر ما يجري على المؤنث من الصفات لا يمتنع من ذلك.

ثم إن ما يجمع جمع التكسير من مذكر غير عاقل قد يتبع بالصفة المفردة مؤنثه بالتاء كما يفعل في الخبر تقول: ذنوب مغفورة وأعمال محسوبة، وقال تعالى: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ﴾ [١٣] وَكَأَوَّابٌ مَّزْمُوعَةٌ ﴿١٤﴾ وَقَارِئٌ مَّصْفُوعَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَكَايُ مَبْنُوعَةٌ ﴿الغاشية: ١٤﴾ ومنه قوله تعالى مخبراً عن يهود: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّارُّ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ثم قد يجمع هذا الضرب بالألف والتاء رعيّاً لمفرده وإن لم يكسر إلا أنه فصيح ومنه ﴿وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَةٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣]. وإذا تبين ما ذكرناه وأنه الجاري الكثير مع ما وقع في آية البقرة من الإيجاز وفي الأخرى من الإطالة، ألا ترى قوله تعالى في (آية) آل عمران: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّارُّ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [آل عمران: ٢٤] وفي البقرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمْسَنَا السَّارُّ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] وإخباره تعالى باغترارهم

بقوله: ﴿وَعَرَّاهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْرَهُونَ﴾ [آل عمران: ٢٤]، وهذا بسط لحالهم الحامل على سوء مرتكبهم، ولم يقع في سورة البقرة تعرض لشيء من ذلك بل أوجز القول ولم يذكر سببه، فناسب الأفراد الإيجاز وناسب الجمع الإسهاب، ولو جمع في سورة البقرة وأفرد في سورة آل عمران أو أفرد فيهما أو جمع فيهما لما ناسب، فورد كل على ما يناسب ويجب، والله أعلم).

الآية التاسعة عشرة قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٩٤) ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٤ و ٩٥] وفي سورة الجمعة: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [الجمعة: ٧] فيسأل عن تخصيص آية البقرة بقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ﴾ (وآية الجمعة بقوله: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْهُ﴾) مع اتحاد الأخبار؟ ووجه ذلك - والله أعلم - أن آية البقرة لما كان الوارد فيها جواباً لحكم أخراوي يستقبل وليس في الحال منه إلا زعم مجرد واعتقاد أن الأمر يكون كذلك ناسبه النفي بما وضعه من الحروف لنفي المستقبل لأن لن يفعل جواب سيفعل، ولما كان الوارد في سورة الجمعة جواباً لزعمهم أنهم أولياء الله من دون الناس وذلك حكم دنيوي ووصف حالي لا استقبال فيه ناسبه النفي بلا التي لنفي ما يأتي من غير تخصيص (إلا) بغير الماضي، وقد تتعاقب مع ما التي لنفي الحال. فإن قلت: فإن «ما» النافية أخص بالحال فهي أنسب، قلت: قد يفهم من ما نفي مجدد الحال دون ما يتصل به فقد يقول القائل: ما يقوم زيد، يريد ما يقوم اليوم ولا يريد أنه لا يقوم غداً وما صالحة لهذا المعنى، وهم إنما أرادوا أنهم أولياء مستمرين على ذلك وأن تلك صفتهم في الحال وما يليه إلى آخر حياتهم إذ ذلك هو الموجب أن تكون لهم الدار الآخرة خالصة من دون الناس كما زعموا، فلما كان زعمهم هذا ناسبه نفي دعواهم وتكذيب زعمهم بحرف أنص في نفي ذلك وأنه لا يقع منهم التمني في حالهم ولا فيما بعده أبداً. فإن قلت: إن قوله أبداً قد أحرز هذا، قلت: تأكيد ذلك أبلغ فنفي بلا وأكد بالتأيد، فجاء كل على أعلى البلاغة، والله أعلم.

الآية الموفية عشرين قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَدَأَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠]، وورد فيما بعد: ﴿وَلَيْنِ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِيلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَالِيٍّ فِلَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَالِيٍّ قِبَلَهُ بَعْضٌ وَلَيْنِ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَئِنَ الْفُلُلِيِّينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] وفي الرعد: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا وَلَئِنْ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧].

للسائل أن يسأل عما اختلف في هذه الآي مع اتفاقها في مطالعها ومعناها؟ والجواب عن ذلك، والله أعلم بما أراد: (أن) الوارد في سورة الرعد لم يتقدم قبله من مرتكبات أهل الكتاب في كفرهم وعنادهم مثل ما تقدم قبل الآية الأولى من سورة البقرة، ألا ترى أنه لم يذكر قبل آية الرعد من أمرهم في ذلك مفصلاً به إلا قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ﴾ [الرعد: ٣٦] على قول من قال إن المراد بالأحزاب هنا أهل الكتاب، وهذا بعد مدحه من آمن منهم بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ الْكِتَابُ يَفْرَحُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [الرعد: ٣٦] وهم: عبد الله بن سلام، رضي الله عنه، وأمثاله ممن آمن (منهم)، ثم اتبع بقوله: ﴿وَمِنَ الْأَحْزَابِ مَنْ يُنْكِرُ بَعْضَهُ﴾ [الرعد: ٣٦]، يريد - والله أعلم - ومن أحزابهم على من قال ذلك كما تقدم، فلما لم يتقدم بسط ذكرهم وأوجز الكلام واكتفي بالإيماء ناسبه إيجاز التحذير من حالهم فقال تعالى: ﴿وَلَكِنْ اتَّبَعَتِ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ [الرعد: ٣٧]، فجيء بما وهي أوجز من الذي لفظاً ما لم يقترون بها ما يقتضي التوسعة في معناها حسبما يتبين بعد، وقيل: «ولا واق» وذلك أوجز من قوله في آية البقرة: ﴿وَلَا نَصِيرٌ﴾ لفظاً ومعنى فورد هذا كله موجزاً ليناسب ما قبله، ولما تقدم قبل الآية الأولى من سورة البقرة عدة آيات في بسط أحوالهم وقبيح مرتكباتهم ولقرب ذلك إلى الآية المقصودة توجب الوارد فيها قوله تعالى عنهم: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ﴾ [البقرة: ١١٨] إلى قوله: ﴿يُوقِنُونَ﴾، ثم عرف من حال أهل الكتابين وبعدهم عن الإيمان بقوله: ﴿وَلَنْ رَضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠]، فبعد هذا الإطناب في وصفهم قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ اتَّبَعَتِ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٢٠] وهذا مناسب لما قبله من الإطناب لفظاً، كما أن آية الرعد مناسبة لما قبلها لإيجاز لفظ ما فإنها على حرفين وأما الذي فعلى خمسة أحرف، ثم إن معنى نصير أوسع من حيث إن فعلاً من أبنية المبالغة فيعطي كثرة وفاعل ليس كذلك، ثم إن لفظ واق أوجز، فقد تبين فرقان ما بينهما، وناسب الإسهاب الإسهاب والإيجاز الإيجاز.

ولما ذكر بعد هذه الآية من مرتكبات أهل الكتاب وعنادهم ما بسطته الآي بعد وجاء قوله بعد: ﴿وَلَكِنْ اتَّبَعَتِ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِلَيْكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] بعد إطناب زائد وتعريف بأكثر مما تقدم وردت الآية المتكررة مراعى فيها ذلك فجاء فيها بمن التي للغاية أو لابتدائها والمقصود أوفى وأمعن، وجيء بما عوضاً من الذي لأنها هنا بسياقها بعد من كيف ما قدرتها من موصولية أو موصوفية

تعطي الاستيفاء وتقتضيه فروعي هنا معناها وروعي فيما تقدم لفظها، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٤٥] يتضمن من أشد مما يتضمن نفي الولي والواقي والنصير، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى: ٨]. فقد انتفى هنا الولي والنصير مع زيادة الوصف بالظلم، وليس نفي الظلم حاصلًا من انتفاء الولاية والنصرة حصوله بالذكر والتنصيص فهذه الآية أبلغ من الآيتين فناسب ذلك زيادة الإطناب فيما قبلها، ولشدة موقعها قدم الله لنبيه صلى الله عليه وسلم تنزيهه عن اتباع أهوائهم فقال: ﴿وَمَا أَنتَ بِتَلَّاحٍ فِتْنَتِهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٥]، فقد وضع افتراق المقاصد في إفراد هذه الآي على الأنحاء الثلاثة.

ويحتمل ذلك توجيهاً آخر إن ثبت أن آية الرعد من المكي وذلك أن المنزل بعد المكي زاده صلى الله عليه وسلم في علم أحكام شريعته وغير ذلك مما لم يكن عنده، فترتيب الآي الثلاث بحسب الحاصل عنده صلى الله عليه وسلم، فكانت آية الرعد أجزها مناسبة للحاصل قبل نزول سورة البقرة ثم كانت آية البقرة الأولى أبلغ في الإسهاب لما زاد بعد تلك الآية ثم كانت الآية الثانية أبلغ في ذلك لما زاد أيضاً، ويمكن التقاء التوجيهين وربنا أعلم بما أراد.

الآية الحادية والعشرون: غ - قوله تعالى: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] وفي سورة الحج: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَا شَرِكَ لِي شَيْئًا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج: ٢٦]. للسائل أن يسأل عن تخصيص سورة البقرة بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ وتخصيص سورة الحج بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ مع اتحاد الأمر بتطهير البيت لمن ذكر في الموضعين.

والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن المراد بالقائمين هنا ذوو الإقامة والملازمة على صفة مخصوصة، وإذا أريد بالقائمين (هذا) (فهو) والعكوف مما يصح أن يعبر بأحدهما عن الآخر مع أن لفظ العكوف أخص بالمقصود، فيكون خصوص آية الحج بقوله: ﴿وَالْقَائِمِينَ﴾ لتقدم ذكر العكوف في قوله قبل الآية: ﴿سَوَاءٌ أَلَعَكُفُ فِيهِ وَالْبَاءُ﴾ [الحج: ٢٥]، فلما تقدم ذكر العكوف متصلاً بالآية وقع الاكتفاء بذلك وعدل عن التكرار الذي من شأن العرب العدول عنه إلا حيث يراد تعظيم أو تهويل نحو قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ (١) مَا الْحَاقَّةُ [الحاقة: ١ و ٢] وشبه (ذلك). ولما لم يقع ذكر العكوف قبل آية البقرة ولا بعدها - وهو مراد لكونه أخص بالمقصود - لم يكن بد من الإفصاح، وكأن قد قيل في آية الحج:

والقائمين معتكفين فأغنى ذكرهم متقدماً عن الإتيان به حالاً مبينة، وأغنى قوله في آية البقرة: «والعاكفين» عن قوله: «القائمين» لأن العكوف الملازمة وهو المراد بالقيام، فورد كل على ما يجب ويناسب، وقوله: «والركع والسجود» يراد به المصلون، ومن قال إن المراد بقوله: «والقائمين» المصلون فوجهه أن ذكر العكوف قد حصل فيما تقدم فاكتمني به ولم يكن وقع قبل آية البقرة ولا بعدها فلم يكن بد من ذكره. وعبر عن المصلين بالركع السجود، وتحصل أنه المقصود في الآيتين، ووردتا على ما يجب ويلائم، والله أعلم (بما أراد).

الآية الثانية والعشرون قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾ [البقرة: ١٢٦] وفي سورة إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ [إبراهيم: ٣٥]، فنكر في سورة البقرة وعرف في سورة إبراهيم بأداة العهد، فيسأل عن ذلك. ووجهه - والله أعلم - أن اسم الإشارة الذي هو هذا في سورة البقرة لم يقصد تبعيته اكتفاء بالواقع قبله من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا آيَاتٍ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَنَّا﴾ [البقرة: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَعَهْدًا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهْرًا بَيْنَ اللَّطَّافَيْنِ وَالْمَعْكُفَيْنِ...﴾ [البقرة: ١٢٥] وتعريف البيت حاصل منه تعريف البلد لا سيما بما تقدم من قول إبراهيم عند نزوله بولده بحرم الله ودعائه أولاً بقوله: ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بُوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ...﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فتعريف البيت تعريف للبلد، فورد اسم الإشارة غير مفتقر إلى التابع المبين جنسه كالجاري في أسماء الإشارة اكتفاء بما تقدمه مما يحصل منه مقصود البيان، فانتصب بلداً مفعولاً ثانياً وآمناً نعتاً له واسم الإشارة مفعولاً أول غير محتاج إلى تابع لقيام ما تقدم مقامه، ولو تعرف لفظ بلد بالألف واللام وجرى على اسم الإشارة لم يكن ليحرز بياناً زائداً على ما تحصل مما تقدم بل كان يكون كالتكرار. فورد الكلام على ما هو أحرز للإيجاز وأبلغ في المقصود مع حصول ما كانت التبعية تعطيه، فجاء على ما يجب. وأما آية سورة إبراهيم فلم يتقدم فيها ما يقوم لاسم الإشارة مقام التابع المعرف بجنس ما يشار إليه فلم يكن بد من إجراء البلد عليه تابعاً له بالألف واللام على المعهود الجاري في أسماء الإشارة من تعيين جنس المشار إليه باسم جامد في الغالب عطف بيان على قول الخليل. أو نعتاً على الظاهر من كلام سيبويه، وانتصب اسم الإشارة المتبع على أنه مفعول أول «وآمناً» على أنه مفعول ثانٍ، ولم يكن عكس الوارد ليحسن ولا ليناسب، وقيل في الوارد في سورة البقرة أنه أشار إليه قبل استقراره بلداً فأراد اجعل هذا الموضع أو هذا المكان بلداً آمناً، واكتفى عن ذكر الموضع بالإشارة إليه، واسم الإشارة على هذا

مفعول أول «وبلداً» مفعول ثان «وآمناً» نعت له، وأشار إليه في سورة إبراهيم بعد استقراره بلداً فجري البلد على اسم الإشارة نعتاً له وآمناً مفعول ثان، قاله صاحب كتاب الدرر: وهو عندي بعيد إذ ليس بمفهوم من لفظ الآي وهو بعد ممكن، والله أعلم.

الآية الثالثة والعشرون: غ - قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَأَنْعِثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٢٩] وفي آل عمران: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] وفي الجمعة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيَّةِ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، فقدم في الأولى: «ويعلمهم الكتاب والحكمة» وآخر «ويزكيهم». وورد في السورتين بعد على العكس من ذلك. فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك.

والجواب عنه - والله أعلم - أنه لما كانت دعوة إبراهيم، عليه السلام، قبل وجود الضلال في الذرية المدعو لها وإنما تحصل لهم تزكيتهم ورفع ضلالهم المتوقع وقوعه بما يمنحونه من التعليم وما يتلى عليهم من الآيات لأن ذلك هو السبب في حصول التزكية والسلامة من الضلال إذا وفقوا للانقياد له، ألا ترى أن ارتباط التزكية بأعمال الطاعات، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَيُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، وإنما كانت تزكية لهم بانقيادهم للطاعة فيما يطالبهم به من ذلك وبأخذه منهم، فتأخر ذكر التزكية المسببة عما به تحصل وذلك بعد هدايتهم للإيمان، فجاء على الترتيب من بناء المسبب على سببه. ولما كان مقصود الآيتين الأخيرتين إنما هو ذكر الامتنان عليهم بهدايتهم بعد الضلال الذي كان قد وجد منهم والتعريف بإجابة دعوة إبراهيم، عليه السلام، آخر ذكر تعليمهم الكتاب والحكمة المزيلين لضلالهم ليكون تلوه ذكر الضلال الذي أنقذهم الله منه بما علمهم وأعطاهم وأمتن عليهم وهو ثاني المسبيين، فكان الكلام في قوة أن لو قيل: ويعلمهم ما به زوال ضلالهم، وآخر في هاتين الآيتين ذكر السبب ليوصل بمسببه الأكيد هنا الذي كان قد وقع وهو رفع ضلالهم من عظيم محتته، ولو آخر ذكر التزكية لما أحرز هذا المعنى المقصود هنا، فاختلاف الترتيب إنما هو بحسب اختلاف المقصدين ورعي ما ذكر، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الرابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتُحُونَ عَنْهَا كَانُوا يَمُونُ﴾ [البقرة: ١٣٤]. للسائل أن يسأل عن وجه تكرار هذه

الآية بنصها فيما بعد؟ ووجه ذلك - والله أعلم - أنهم (لما) تعلقوا بأسلافهم ممن كان على سنن إبراهيم وإسماعيل ومن كان فيهم من الأنبياء، عليهم السلام، وظنوا أن تعلقهم بهم نافع لهم قيل لهم لن ينفعكم إلا عملكم وأما التعلق بأولئك من غير اقتداء بهم ولا اهتداء بهديهم فليس بنافع بل لهم أعمالهم ولكم عملكم: ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ﴾... الآية. ثم لما قرروا على ما يعتقدونه فيهم وقيل لهم: أتقولون إنهم كانوا على كذا، ليسوا على ما ظننتم، أنتم أعلم أم الله؟ فهل أظلم منكم إذ قد علمتم تحريفكم واجترامكم؟ وبعد هذا فكل مطلوب بنفسه وما اجترحه: ﴿تِلْكَ أُمَمٌ قَدْ خَلَتْ﴾... الآية. فتكريرها لتنوع ما نص عليه من مرتكباتهم الدائرة على جامع واحد من تخيل التعلق بهم مع مخالفتهم فيما كانوا عليه، وسنزيد هذا بياناً إن شاء الله.

الآية الخامسة والعشرون قوله تعالى: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦] وفي سورة آل عمران: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٤].

في هذا ثلاثة سؤالات: قوله: ﴿قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ وفي الثانية: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾، وقوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ وما عدي بعده بإلى، وفي الثانية: ﴿وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾ وما عدي بعده بعلى، الثالث قوله: ﴿وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾، وفي الثانية: ﴿وَالنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾.

والجواب عن الأول: (إن) قوله تعالى: «قولوا»، أمر لجميع المخاطبين المقصودين بهذا، وأما قوله: «قل» فأمر للنبي، عليه السلام، فلحق ضمير الجمع أولاً لخطابهم ولم يلحق ضمير في الثاني لإفراد الخطاب، وضمير الواحد لا يبرز.

والجواب عن الثاني: إن قوله في البقرة: ﴿وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾، لما قيل قبله: «قولوا». وهو أمر للرسول ومن اتبعه على التشريك كالوارد في قوله: ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ثم قال: ﴿وَكَلَّوْا سَمْعًا وَأَطَعْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] فشرك بينهم، وأخبر سبحانه أن الجميع قالوا ذلك، وكذا أمر هنا جميعهم فقال: «قولوا». وإذا كان الأمر للجميع وجرى على حقيقته فإنما أنزل إليهم لأن المنزل عليه حقيقة هو الرسول لا المؤمنون، وإذا قلنا أنزل على المؤمنين فمجاز، كما أنا إذا قلنا أنزل إلى

الرسول لم يقع موقع أنزل عليه وإن كان كل منهما جاثراً، إلا أنا إذا أخذنا الكلام على أن لا تضمين ولا تقدير فإنما نقول: أنزل على الرسول، وأنزل إلى المؤمنين، مع فصاحة أنزل إلى الرسول ووروده في القرآن. فلما قال في سورة البقرة: «قولوا» وأمر الجميع ناسبه إلينا كما ورد في قوله تعالى: «وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ» [العنكبوت: ٤٦]. حين خطب الجميع، ولما قال في آل عمران: «قل» وكان الخطاب للرسول ناسبه: علينا لأنه أنزل عليه، فجاء كل على ما يجب.

والجواب عن السؤال الثالث: أي زيادة قوله في البقرة: «وَمَا أَوْقَى النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ» [البقرة: ١٣٦] وسقوط ذلك في السورة الأخرى، ووجه ذلك أن الأمر في البقرة لما كان للرسول وللمؤمنين ناسبه تأكيد ذكر الإنزال على النبيين، لأن المؤمنين لا يفرقون بين أحد منهم وقد فرق غيرهم، فناسب حالهم (وسجل) إيمانهم بالجميع تأكيد مقالهم وتثبيت اعتقادهم فقالوا: «وَمَا أَوْقَى النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ». ولما كان توجه الأمر في السورة الأخرى ببادي الخطاب من قوله: «قل» خاصاً به وبعد ذلك وقع التعميم ناسبه عدم التأكيد لتنزه الرسول، عليه السلام، حالاً ومقاماً عن التفريق بين أحد من الرسل.

الآية السادسة والعشرون قوله تعالى: «قَدْ رَأَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ فَلَوْلَيْتَكَ قَبْلَهُ تَرْضَاهُ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ» [البقرة: ١٤٤]، وقال بعد: «وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ» (١٤٩) «وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلَ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا وَجْهَكُمْ شَطْرَهُ» [البقرة: ١٤٩ - ١٥٠]. للسائل أن يسأل عن الوجه في ما تكرر في هذه الآيات من الأمر بالتولي وهل ذلك لحامل من المعنى أم لا؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: إن كل قضية تكليفية إذا كانت مما يتأكد فإنها ترد ملحوظة الجهات، منبهاً على ما يحرز مطلوبها على الكمال، مدفوعاً عنها - وإن ضعفت - طوارق الاحتمال، اعتناء منه سبحانه بهذه الأمة لتحصيل سلامتها من الأمر المحمول على من قبلها. ألا ترى أن بني إسرائيل إنما لحقهم الامتحان في أمر البقرة من جهة الإطلاق في قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً» [البقرة: ٦٧] فورد الأمر مطلقاً مع ما جبلت عليه نفوسهم من الثاقل في تلقي الطاعات من المأمورات فتابعوا لتحرير المطلوب وشددوا فشدد عليهم، وهذا مما حفظت منه هذه الأمة. ألا ترى قوله تعالى في فرضية الصيام: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ...»

الآيات ﴿ [البقرة: ١٨٣] كيف حدد بشهر، وعين بالتسمية، وبين وقت الإمساك بضبط طرفيه، وبين لهم حال المرض وحال السفر، وأمروا بتكميل العدة على ما أوضح الشرع، إلى غير ذلك مما يحصل به على المطلوب فيرفع حكم الإطلاق الداخل منه الاختلاف للاحتمال، وكل هذا أو أكثره قبل أن يسألوا، وكذا جرى في أمر القبلة عند التحويل. فقلوه تعالى في أول الأمر بالتوجه قبل البيت: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] وإن كان قد تقييد بالأداة المعينة للجهة فإن فيه احتمالاً أن يكون خاصاً به صلى الله عليه وسلم أو عاماً له ولأمته.

فإن قيل قد علم من قبله صلى الله عليه وسلم أن حكمه على الواحد حكم على الجميع، وأن الخطاب له خطاب له ولأمته وذلك كله ما لم يرد تخصيص. فجوابنا عن هذا (أن) الكلام في هذه الآية ليس خاصاً بمن سلم بالقواعد المستقرات من الكتاب والسنة وإنما كلامنا معتمد فيه القطع بذوي الزيف والارتباب ممن يتعلق بما تشابه منه طعناً في الدين واتباعاً لسييل الملحدين، وشأن هؤلاء التعلق بأدنى احتمال من غير تسليم لما وراء ذلك. وعلى هذا نقول: إن قوله تعالى: ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، ثم أتبع بقوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. أمر يدفع احتمال خصوصه صلى الله عليه وسلم دون أمته بالأمر بالتولي، ثم تحصل مع هذا من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ﴾ أن ذلك لا يختص بمكان دون مكان، ثم يبقى احتمال نذكره وما يزيله بعد.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٩] فإعلام له صلى الله عليه وسلم بتسوية حالي الظعن والإقامة، وإنه خرج عن المدينة مسافراً فحاله حيث توجه كحاله في المدينة مقيماً، ولم يكن هذا ليحصل نصاً لا احتمال فيه مما تقدم من الأمر، فقد حصل من هذا ما لم يحصل نصاً مما تقدم.

وقوله بعد: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠] هذا مما كرر لا لمجرد التوكيد وإن كانت القصة لها تعلق بيهود وإنكارهم التحويل، فالتأكيد يلائم ولكن ذكر ليحصل منه التوكيد وبناء ما بعده عليه: (من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، والمراد بهذا وحيث) ما كنتم من البلاد والمواضع التي خرجتم إليها حيث كانت من الأرض كلها. فإن قيل إن هذا قد تقدم حيث ذكر هذا اللفظ بعينه الذي هو: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. فالجواب أن ذلك محتمل أن يراد به وحيث ما كنتم من نواحي المدينة وما يرجع إليها إذ لم يتقدم ذكر الخروج عنها كما تقدم هنا،

فارتفع بهذا التكرار ذلك الاحتمال المتقدم مع انجرار التوكيد. فإن قيل: فقد تكرر قوله أخيراً: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلِي وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ قلت: لما أعقب قوله أولاً: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلِي وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ بقوله: ﴿وَإِنَّهُ لِلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ وجاءت هذه الآية بين آية الأمر من قوله: ﴿قَوْلِي وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ وبين ما شأنه أن يكون مبنياً عليها من قوله: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾، فلما تباعد عنها كرر توكيداً ولينبني عليه ما ينبغي اتصاله به، وهذا كقوله تعالى: ﴿يَعِذُّكَ أَنْتَ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] فأعيدت «أنكم» تأكيداً ولينبني عليه الخبر، وكذا أعيد قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ﴾. لينبني عليه: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾. وبهذا اللحظ لم يتكرر شيء من الآية لمجرد توكيد، بل كل مما يظن تكراراً مفيد معنى لم يحصل محرراً مما قبله، ووضح التناسب في ذلك كله، والله أعلم.

الآية السابعة والعشرون: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَنْحَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]. وفي سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ زَلَّ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]. وفي سورة الجاثية: ﴿وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الجاثية: ٥].

للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية العنكبوت بمن دون الآخرين وعن قوله في سورة الجاثية: ﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ﴾ فسمي الماء النازل من السماء رزقاً بخلاف ما في آيتي البقرة والعنكبوت.

والجواب عن الأول: أن زيادة «من» في قوله في العنكبوت: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا﴾. زيادة بيان وتأکید نوسب به ما تقدم من قوله: ﴿مَنْ زَلَّ﴾، فإن بنية فعل للمبالغة والتكثير وذلك مما يستجر البيان والتأكيد فنوسب بينهما، ولما لم يقع في الآيتين الآخرين إلا لفظ «أنزل»، ولا مبالغة فيها ولا تأكيد ولا انجر في الكلام ما يعطيه، لم يكن فيهما ما يستدعي زيادة «من» ليناسب بها فلم تقع في الآيتين، ولو قدر ورود عكس الواقع بزيادة «من» في آيتي البقرة والجاثية وسقوطها في آية العنكبوت لما ناسب ذلك أصلاً، فوضح تناسب الوارد وامتناع خلافه.

والجواب عن (السؤال) الثاني: إن آية الجاثية لما تأخرت في الترتيب الذي استقر

عليه القرآن كانت مظنة لبيان أنما الرزق عن الماء، قال تعالى: ﴿يُثَبِّتُ لَكُمْ بِهِ الرِّزْقَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَابَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ﴿٩﴾ وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِزْقًا لِلْعِبَادِ﴾ [ق: ٩ - ١٠ - ١١]، فقال في سورة الجاثية: ﴿مِنْ رِزْقِ﴾ تسمية للماء بما عنه يتسبب، وتكون مبالغة في بيان ما تقدم كما قال تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢].

الآية الثامنة والعشرون قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا﴾ [البقرة: ١٧٠]، وفي سورة لقمان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا﴾ [لقمان: ٢١]. فللسائل أن يسأل عن الفرق، ووجه اختصاص كل من الموضعين بالواو فيه؟

والجواب: أنه يقال ألقى بمعنى وجد التي في قولهم: وجدت الضالة فتتعدى إلى واحد، ولا يقال ألقى بمعنى وجد التي بمعنى علم متعدياً إلى اثنين. وما يقع منتصباً بعد مفعوله في مثل قولك: ألفت زيداً عالماً فإنما انتصابه على الحال بدليل أنه لا يوجد إلا نكرة. فوجد لفظ مشترك يقال بمعنى العلم وبمعنى العثور على الشيء (و) الذي هو الوجدان، تقول من هذا: وجدت الضالة أي عثرت عليها. وإذا تقرر هذا فنقول: إنه قد تقدم قبل آية البقرة قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُهَا النَّاسُ لَكُلٌّ فِي الْأَرْضِ حَلَائِلٌ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩]، وخطوات الشيطان وأمره أهواء مضلة، وذلك كله في طرف نقيض من مقتضى العلم، وحصل من هذا أن الشيطان هو الذي يأمرهم ويدعوهم إلى أن يقولوا على الله ما لا يعلمون، فحصل من هذا أنه لا علم عندهم و(لا) توهم علم، وإنهم اعتمدوا اتباع آبائهم فيما يأمر به الشيطان، فناسب هذا قولهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَفْقَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا﴾ لأن ما ألفوا عليه آبائهم وجدان لا علم معه حاصلاً ولا متوهماً، فناسب جوابهم ما عليه حالهم وما هم عليه ولما تقدم في سورة لقمان قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ [لقمان: ٢٠] فحصل ذكر «علم» وإن كان منفيّاً، ولأن جدالهم ينبئ أنهم توهموا أن ذلك علم وأنهم على شيء، فقد حصل من مجادلتهم أنهم يظنون أنهم على علم كما قال تعالى: ﴿وَيَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، ولا يجادل إلا متعلق بشبهة يظن أنها علم، فناسبه قوله تعالى مخبراً عنهم: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءُنَا﴾ [لقمان: ٢١] لاشتراك لفظ وجد إذ يكون بمعنى العلم.

وجواب ثان: هو أن ألفى أكثر حروفاً من وجد فناسب لفظ ألفى طول آية البقرة وناسب لفظ وجد إيجاز آية لقمان مراعاة لفظية ملحوظة في البلاغة فحصل التناسب في اللفظ والمعنى، والله أعلم (بما أراد).

الآية التاسعة والعشرون قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (١٧٢) إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ فَمَن أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ [البقرة: ١٧٢ - ١٧٣]، وجاء في ثلاثة مواضع: ﴿وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ أولها في سورة المائدة: ﴿حَرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣]، والثاني في سورة الأنعام: ﴿قُلْ لَا آِٰهَدٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، والثالث في سورة النحل: ﴿فَكُلُوا مِنَّمَا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلٰلًا طَيِّبًا وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ (١١٤) إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أَهْلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ [النحل: ١١٤ - ١١٥].

يتعلق بهذه الآي الأربع خمسة سؤالات: أحدها تقديم المجرور الذي هو (به) في سورة البقرة وتأخيره فيما سواها، الثاني تخصيص آية البقرة بقوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، الثالث: تخصيص آية الأنعام بقوله: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، الرابع: زيادة ما زيد في آية المائدة من المحرمات، الخامس: تخصيص آية المائدة بقوله: ﴿فَمَن أَضْطَرَّ فِي مُحَضَّةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾.

والجواب عن الأول: أن العرب مهما اعتنت بشيء أو قصدت به قصد زيادة من تأكيد أو تشريف قدمته أو قدمت ضميره، وليس من كلامهم إجراء هذه الأغراض مجرى غيرها فلكل مقام مقال، ألا ترى قول قائلهم: إياك أعني، وقول مجاوبه: وعنك أعرض، وأنشد سيويه، رحمه الله^(١):

لتقربن قريباً جليذاً ما دام فيهن فصيل حيا

فتقديم فيهن يحرز معنى لا يحرزه التأخير، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وبسط هذا في مظانه، وقال تعالى: ﴿فَإِذَٰكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ [يونس: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وهو كثير في

(١) الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧، وخزانة الأدب ٥٩/٤، وشرح أبيات سيويه ٢٦٦/١، وبلا نسبة في الكتاب ٥٦/١.

المضمرات والظروف والمجرورات، ومن نحوه قوله تعالى: ﴿وَكَاثُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَمَعْلُومٌ مِنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، ولكون هذا في صلة الموصول تكلف بعض النحويين في تعلقه بتقدير اسم فاعل يفسره ما بعد الموصول وإذا حقق رجع إلى الأول، قال سيبويه، رحمه الله: كأنهم يقدمون الذي هو أهم (لهم) وهم بيانه أعنى. وآية البقرة قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوًا مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١٦٨]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُّوًا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فورد تعريفهم بذكر ما أبيح لهم، وورد ما يقصد إيجابه وندبيته وإن كان إنما يراد به هنا الإباحة مفتتحاً بنداء المخاطبين ومعقباً فيه ما أعلموا بإباحته لهم بالأمر بالشكر لجليل تلك النعمة وعظيم التوسعة فيها من قوله: ﴿مِمَّا فِي الْأَرْضِ﴾ وقوله: ﴿مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ فلتوسعة الإحسان والإنعام ما أمروا بالشكر. فلما تحصل بهذه المقاصد الجليلة ما ليس في شيء من تلك المواضع والآيات الآخر وخص ما ذكره بعد بما حرم عليهم بكلمة «إنما» المقتضية الحصر والرافعة لضعف المفهوم حسب ما تقرر من الأصول إذ ليس قوله: (إنما الولاء لمن أعتق) مثل قوله: (فيما سقت السماء العشر)، (وفي سائمة الغنم الزكاة) في قوة المفهوم المسمى بدليل الخطاب، فلما تحصل في هذه الآية ما أشير إليه من تأكيد هذا المحرم ما ليس في الآي الآخر ناسبه تقديم المضمرة المجرور في قوله: ﴿وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣] ليكون الكلام بتقديم المجرور بقوة أن لو قيل: إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير والمهل به لغير الله، وهذا مقصود الكلام ولم يكن تأخير المجرور ليحرز هذا الذي قدرناه ولا ليناسب ما تقدم فجرى الكلام كله من أول القصة إلى آخرها على أسلوب من البلاغة ملحوظ في آخره وأوله. أما الآي الآخر فليس فيها ما في هذه فتأخر الضمير المجرور إلى محله الذي هو موضعه إذ لم يقصد هذا القصد ولم يكن ليلائمه التقديم. ولهذا المجموع وما جرى في الآية من الإطناب الجليل أعقب هذا الكلام بقوله: ﴿فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ليناسب ما ذكر ووقع الاكتفاء في غيرها بما فيها كل ذلك على ما يناسب وهذا هو الجواب عن السؤال الثاني.

والجواب عن السؤال الثالث: إن الله سبحانه لما قدم في آية الأنعام زجر من قدم ذكره وتعنيفهم بقوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤]. أتبعه بقوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، ثم قال: ﴿فَمَنْ أَضَلُّ عَنِ بَاطِلٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ...﴾ [الأنعام: ١٤٥] وهذا

التفات لأن الجاري على لا أجد فيما أوحى إلي أن لو قيل: فإن ربي أو فإن الله، فعدل إلى الخطاب التفاتاً فقول: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ﴾ لأن الكلام إذا تنوع حرك الخواطر إلى تفهمه، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ﴾، ومع قصد الالتفات لم يعدل فيه، عند تخصيص الخطاب لأنه موضع تعنيف وزجر لمن تقدم، فورد الالتفات باسم الربوبية مع الإضافة إلى ضمير خطابه صلى الله عليه وسلم ولم يقل: فإن الله وكان يكون فيه الالتفات لما قصد فيه من نحو الوارد في قوله: ﴿ذَلِكَ يَأْنَى اللَّهُ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، وما ورد من مثله ليكون ذلك معروفاً بمكانته، عليه السلام، وتحكيماً للإعراض عنهم وعدم التفاتهم وتناسب آخر الكلام وأوله.

والجواب عن (السؤال) الرابع والخامس: أن آية المائدة من آخر ما نزل، فورد فيها استيفاء ما حكم سبحانه بتحريمه وإلحاقه بالميتة والدم ولحم الخنزير، وأعقب الكلام بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَحْصَةِ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ﴾ [المائدة: ٣] تميمياً لبيان حال المضطر ومظنة الاضطرار زيادة على ما ورد في الآي الأخر ليرتفع ما عسى أن يكون باقياً فيها من إجمال أو إشكال ليجري مع قوله: ﴿الْيَوْمَ يَبْسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ... الآية﴾ [المائدة: ٣].

الآية الموفية ثلاثين قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعِينُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]، وبعد هذه الآية بأزيد من عشر آيات: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَشَرُّوا بِهِ ثُمَّلاً قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وفي سورة آل عمران: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آيتي البقرة بذكر الكتم بقوله في الآيتين معاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ﴾ وهؤلاء بالسابق من ظاهر الآية هم المذكورون في آية آل عمران ولم يذكر فيها الكتم، وعن الاختلاف الواقع فيما ذكر من الآي الثلاث من الوعيد (مع) البادي من اتحاد مرتكبهم، وعن تخصيص كل موضع من هذه بما ورد فيه مرتكباً وجزاء، فهذه ثلاثة أسئلة.

والجواب عن الآيتين الأوليين، والله أعلم أنه تقدم قبلهما في السورة نفسها قوله

تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُوا الْحَقَّ وَانْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]. فنهاهم سبحانه عن الكتم ولم يجر مع هذا النهي ذكر جزاء في هذه الآية بل تذكير ودعاء إلى ما به نجاتهم واستلطاف في الدعاء، ألا ترى أنه تعالى أمرهم بسلوك طريق المتقين قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ [البقرة: ٤٣] إلى ما بعدها فتضمن من التلطف في الدعاء مع الإيماء إلى مرتكباتهم والإضراب عما يستوجب فاعل ذلك ما يوضح للمعتبر عظيم رفق سبحانه وجليل حلمه، فلما لم يجد ذلك عليهم وكتموا بعد أن حذروا عن الكتم وردت الآية بعد معرفة بجزاء من كتم بعد أن حذر فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ...﴾ [البقرة: ١٥٩]، فذكر حال الكاتمين وجزاءهم المترتب على فعلهم من استحقاق اللعن من الله سبحانه وممن ذكر من عباده، واللعن الطرد والإبعاد، ثم إنه سبحانه تدارك من تاب منهم وأصلح وبين (بعد) إن كان كتم، فلما بين في هذه الآية أمر هؤلاء أعقب في الأخرى، بعد ذكر حال المتمادين على مرتكبهم من الكتم وما زادوا إلى ذلك من اشترائهم به ثمناً قليلاً وحطاً من دنياهم لا خطر له وذكر ما زيدوا في الجزاء من العقاب موازنة لزيادة المرتكب فقبل ﴿أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]، ولم يذكر لهؤلاء حال توبة إن تابوا لسوء المرتكب، وليس المراد أنهم لا توبة لهم، ولكن عدم ذكرها أوقع في الإغلاظ لما ذكر من سوء مرتكبهم ليجري مع قوله تعالى: ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾، فإن التزكية تطهير من الإثم ومحو له، وذلك هو الذي تثمره التوبة النصوح، فلم يكن ليلائم هنا ذكر التوبة، وليناسب بذلك أيضاً ما عرف به الآية بعد من حالهم الأخراوي في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، فلما عرف بهذه الغاية من جزائهم لم يكن ليناسب ذلك ذكر التوبة.

ووجه الوارد في هذه الآية من قوله: ﴿أُولَٰئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤] وتخصيصها بهذا إنما هو لما تقدم من قوله تعالى: قبل هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّهُمْ وَمَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨] وقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُّهُمْ مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، فذكر تعالى لهؤلاء ما أحل لهم أكله وما حرم عليهم، فلما تقدم هذا أتبعه بإعلام هؤلاء الآكلين بالتحريف والتبديل بخبث مأكلهم وشنيع مشتراهم، وأنه لو كشف عن أبصارهم لرأوا أنهم إنما يأكلون ناراً. وقيل: «في بطونهم» لأن الأكل كأنه ضمن معنى الجعل إذ النار في المعهود المعلوم لا تؤكل، فكان قد قيل:

إنما يجعلون بذلك المأكل الخبيث في بطونهم ناراً كما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ آلَتَتَنِي ظُلْمًا إِنْكَارًا بِبُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، فالأكل مقصود ملفوظ به ودل عليه السياق. وقوله: «في بطونهم» على الجعل وكأنه من باب التضمين فدل اللفظ على ما وضع له من المعنى وعلى ما يعطيه من حيث ما يتم به المعنى ويعضده السياق. ومن هذا النحو من دلالة اللفظ على ما تحته من المعنى وعلى غيره من معناه مما به يتم المعنى ويحصل المقصود قوله تعالى: ﴿وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨].

المعنى والله أعلم: وما فعلوا ذلك وما يفعلونه إلا لإيمانهم، ألا ترى أنَّ أن في قوله: «أن يؤمنوا» من حيث إن مقتضاها الاستقبال لا بد من تعلقها بفعل مناسب، ولا يتعلق بالماضي فلا بد من تقدير فعل مستقبل يدل عليه الماضي الملفوظ به، فكأن قد قيل: ولا ينقمون إلا لأجل إيمانهم، وعلى هذا هو المعنى لأن المراد تماديهم على ذلك الفعل وبذلك يحصل ذمهم على مرتكبهم ومن نحو هذا قول الشاعر^(١):

وندمان يزيد الكأس طيباً سقيت إذا تغورت النجوم

إنما يريد سقيت وأسقيه لأن إذا من حيث هي ظرف زمان مستقبل لا يعمل فيها إلا فعل مستقبل وبذلك يتم المعنى إذ لم يرد أنه فعل ذلك مرة إذ لا يمتدح بذلك وإنما يريد أن ذلك دأبه وعادته وقد شهد المعنى للمقدر من اللفظ، ومن هذا قول الكندي^(٢):

تجاوزت أحراساً وأهوال معشر عليّ حراساً لو يسروُن مقتلي

ثم قال: إذا ما الثريا في السماء تعرّضت... البيت. ولا يعمل تجاوزت في إذا لما تقدم، فالتقدير تجاوزت وأتجاوز حتى يعلم أن تلك عادته ودأبه وبه يحصل ما أراد وهذا كثير بديع، وفي القرآن منه كثير، وقد خرج من الكلام وحصل الجواب عن السؤالين.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية آل عمران إنما وردت في مرتكب مخصوص غير الكتم وقد يكون من غير الكاتمين وإن كان أنسب لحالهم وجرى مع مرتكبهم فهو يقع منهم (و) من غيرهم انفرد هذا المرتكب الشنيع بما توعدوا عليه، ولكونه أجرى في مرتكبات من قدم في آيتي البقرة اشتد فيه الوعيد، واتبعت الآية بما يشعر أنهم الأهلون لهذا المرتكب فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوَنَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ

(١) البيت من الوافر، وهو للبرج بن مسهر (أو الجلاس) في الأغاني ١٤/١٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٧٢، ولسان العرب (عرق)، (ندم).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣، وجمهرة اللغة ص ٧٣٦، وخزانة الأدب ١١/٢٣٨، ٢٣٩، وشرح شواهد المغني ٦٥١/٢.

وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ... الآية ﴿[آل عمران: ٧٨]، فليهم أنفسهم من ضرب الکتيم. وبالجمله فالآية مرتبطة بما يفصلها عن آيتي البقرة، ومناسبتها موضعها بين لما تقدمها من قوله: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران: ٧٥] إلى ما يتلو هذا، فخصوص هذه الآية بموضعها أوضح شيء، وكل من هذه الآيات جار على أوضح مناسبة، والله أعلم.

الآية الحادية والثلاثون قوله تعالى: ﴿وَلَا تُبْشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧] وفيما بعد من (هذه السورة): ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]. (للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لقوله في الأولى: «فلا تقربوها» وفي الثانية: «فلا تعتدوها»).

وقد يجاب عن هذا والله أعلم بأن يقال: إن النهي عن مقارنة الشيء عنوان على تأكيد التحريم وتغليظه، ولما كان قرب النساء بالمباشرة بالأجساد وما يجاري ذلك داعياً إلى المواقعة، وقل من يملك في ذلك نفسه ويغلب هواه، ولهذا قالت عائشة، رضي الله عنها: «وأياكم يملك إربه... الحديث، والمقصود منعه في أمثال هذه المواطن إنما هو الجماع وهو مؤكد التحريم نهى عما هو أقرب شيء وأدعاه إليه تحذيراً من مواقعه وتعريفاً بتأكيد تحريمه، وتأمل إطراد ذلك فيما يرجع إلى نحو هذا كقوله تعالى في الحيض: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وإنما المحرم الجماع، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، ومن هذا منع الطيب للمحرم لأنه داعية إلى الجماع، ففي هذا الضرب وما يلحق به مما يراد شدة تحريمه من مآل مرتكب محرم مؤكد التحريم يرد النهي عن المقاربة، وإذا نهى عن مقارنة محرم ما علم من ذلك تأكيد تحريم ذلك المحرم، فأما إذا قصد بيان عام وفارق بين ما يحل ويحرم، فلا يقع النهي عن مقارنة إذ لم يقصد إلا فرقان حاجز بين ما يحل ويحرم ولم يقصد بيان حال محرم ما من شدة أو خفة فإنما النهي في مثل هذا عن تجاوز حد مضروب بين محرم ومحلل، ومن هذا قوله تعالى: ﴿أَطْلُقْ مَرَّتَانٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ثم قال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] فحصل من الآية الكريمة أنه سبحانه حرم أموالهن على الأزواج بغير حق ما لم يقع منهن نشوزاً أو إياية عن القيام بما يجب عليهن أو يطلبن به من حقوق الأزواج وإقامة الحدود فإن أبين وخيف منهن أن لا يقمن حدود الله أو خيف ذلك منهما معاً برئت ذمة الرجل من الإضرار جاز له إذ ذاك ما يأخذه مما تعطيه المرأة من مالها مفتدية به قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ

بِهِ» [البقرة: ٢٢٩]، فليس هنا إلا حلال أو حرام لا واسطة بينهما ولا ما هو مسبب للحرام قصد تحريمه لتغليظ ما يتسبب عنه مثل هذا إنما يرد النهي فيه عن الاعتداء الذي هو مجاوزة ما يحل إلى ما يحرم، وتأمل الضربين يلح لك ما ذكرته وورود كل واحد منهما على ما يجب ويناسب.

الآية الثانية والثلاثون قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كُلُّهُ لِلَّهِ فَإِنْ أُتِيتُمْ فَقَاتِلُوا فَإِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ [الأنفال: ٣٩].

للسائل أن يسأل عن تخصيص آية الأنفال بالتأكيد الحصري فقيل: «كله» تأكيداً للدين ولم يرد ذلك في آية البقرة، وعن تعقيب آية البقرة بقوله: ﴿فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ وآية الأنفال بقوله: ﴿فَاتِ اللَّهُ بِمَا يَمْلِكُونَ بَصِيرًا﴾، فهذان سؤالان.

والجواب عنهما معاً أن آية البقرة نزلت في مخصوصين وهم الذين كانوا بمكة ممن نصب لعداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتعرض بالظلم والتكيل لمن آمن به صلى الله عليه وسلم وطردهم كل مطرد فأذن الله لرسوله في قتالهم لظلمهم إيهاهم فقال تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْ يُقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] (فقيد قتالهم بمن قاتلهم)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٩٠] فأكد ما تقدم من التحصيل، وقال تعالى: ﴿وَأَقَاتِلُوهُمْ حَيْثُ يُفْتَنُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] والضمير للمذكورين، ويعضد ذلك وبين خصوصه بمن ذكر قوله تعالى: ﴿وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وإنما أخرجهم أهل مكة، وقال تعالى: ﴿وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٩١]، فأشعر بأن قتالهم جزاء على فتنتهم إيهاهم وأنهم قد بدؤوا المؤمنين بالفتنة كما قال: ﴿وَهُمْ بَدَأُوكُمْ أَوْلَى مَرَّةً﴾ [التوبة: ١٣]، وفتنتهم المؤمنين في دينهم أشد من قتال المؤمنين إيهاهم، ثم حذر المسلمين من قتالهم عند المسجد الحرام حتى يبدأهم المشركون بذلك، ثم قال: «فإن قاتلوكم» أي عند المسجد الحرام فاستحلوا حرمة فقاتلوهم، فقد علموا صنع الله بمن استحل ذلك وهتك حرمة بيته فإن فعلوا فقاتلوهم عنده جزاء على فعلهم، ثم قال نهاية الآية: ﴿فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٩٣]، باستحلال قتالهم وفتنة المسلمين وتعذيبهم بحرم الله وبيته، فالآية هنا واردة في مخصوصين، والكلام مقيد فلم

يكن ليناسبه الإطلاق والتعميم الحاصل من التأكيد بكل المحرزة للعموم والمقتضية الإحاطة والاستغراق.

وأما آية الأنفال فقد قال قبلها: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] وهذا بمقتضى اللفظ في كل كافر، ومثل هذا وإن ورد على سبب خاص فإن وروده على ذلك السبب غير مانع من دعوى العموم فيه وهذا متفق عليه في فن الأصول، وقد استقر معلوماً في الشريعة أن كل كافر بأي كفر كفر فإنه إذا أسلم فإن إسلامه يجب ما قبله ويمحوه، فلما اقتضت الآية الاستغراق والعموم ناسب ذلك التأكيد المعمم فقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِّهِمْ غُفْرَانٌ وَلَئِنْ لَّمْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٩]، ثم لما كان قتال عامة الكفار على أن يدخلوا في الدين وينبذوا ما سوى دين الإسلام وكان الحاجز عن قتالهم تظاهرهم بالإسلام ونطقهم بالشهادتين وتوكل سرائرهم إلى الله أعقبت الآية بما يشير إلى ذلك فقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَنْتَهُوا﴾ أي عن كفرهم - ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَعْمَلُونَ بِصِيرَةٍ﴾ أي لا تخفى عليه أعمالهم وليس لك أن تنقب عن قلوبهم، فجرت الآية مع الحديث المفسر لها من قوله صلى الله عليه وسلم: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»، فلما اختلف المقصد في الآيتين أعقبت كل واحدة منهما بما يناسب مقصودها على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثالثة والثلاثون قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَكْمِلُنَّ أَلْسِنَةً وَالضَّرَاءَ وَزُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقال في سورة آل عمران: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ مِنْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وفي سورة براءة: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَةً﴾ [التوبة: ١٦]، (ففي البقرة وآل عمران: ﴿أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ﴾، وفي براءة: ﴿أَنْ تُتْرَكُوا﴾ وفي سورة البقرة: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وفي آل عمران وبراءة: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾ وسورة آل عمران: ﴿وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾ وفي براءة: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَةً﴾) فهذه ثلاثة سؤالات.

والجواب عن جميعها على الجملة أن وجه اختلافها والله أعلم ورودها أعقاب

قصص مختلفة وقضايا متغيرة، فأية البقرة (واردة) على ما تقدمها من خطاب المؤمنين على العموم والتسوية في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨] ثم حذرهم بقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ﴾ [البقرة: ٢٠٩]. الآية، وأشار الواقع جواباً من قوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩] إلى قدرته تعالى على من زل فحاد وتنكب بعد وضوح الأمر، فكان الكلام في قوة أن لو قيل بحسب أفهامنا القاصرة: فإن زللتهم فحدثهم وتنكبتم عن سلوك المنهج الذي أمرتم به بعد بيان الأمر فاعلموا أنه قادر على أخذكم وعقابكم لا يفوته هاربكم ولا يخرج عن قهره أحد منكم عليم بما تخفونه وتسرونه، ثم ذكرهم بحال غيرهم فقال تعالى: ﴿سَلِّ بَيْنَ إِسْرَءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُمْ مِنْ ءَايَمٍ يَبِينَةً... الآية﴾ [البقرة: ٢١١]، ثم عرفهم بتزيين الدنيا للكافرين تسلية للمؤمنين فيما حف بمطلوبهم الأخرابي من المكاره وأخبرهم بما لهم في الآخرة إن صبروا واتقوا فقال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّقَوْا فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [البقرة: ٢١٢]، ثم أخبرهم بما كان الأمر عليه أولاً من كون الناس أمة واحدة ثم اختلفوا فبعث الله النبيين. الآية، فلما خاطبهم بهذا كله وحصل من ذلك ومن إحالة الآي على أحوال من تقدم وإشارتها إلى ما ابتلوا به. مما وضع منه صعوبة التخلص إلا بعد الصبر وتحمل المشقة مع سببية التوفيق أعقب بقوله إشارة إلى تسلية المؤمنين فيما يصيبهم فقال: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ... الآية﴾ [البقرة: ٢١٤]، فعرفهم أنه لا بد من الابتلاء والاختبار ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالصَّابِرِينَ وَنَبْلُوَنَّكُمْ بِمَا هُمْ فِيهِ خَالِدُونَ﴾ [محمد: ٣١] وأتبع بقوله تعالى: ﴿مَسْتَهْمِ الْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [البقرة: ٢١٤] إلى ما ذكر سبحانه في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُمْ بِالْبَاسَاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾ [الأنعام: ٤٢]، فهذه الآية أعني آية البقرة لم يقع فيها تخصيص بغير المستجيبين المحسنين في إجابتهم لا من وجهة اللفظ ولا من وجهة المعنى فناسبها الإطناب وذكر حال من تقدم من الأمم في ابتلائهم.

وأما آية آل عمران فخطب بها أهل أحد تسلية فيما أصابهم، وخص فيها ذكر الجهاد والصبر ولم يقصد في الآية إخبار بغير ذلك لأنها ترتيب واقعة مخصوصة، فهذا وجه ما انفردت به واختصت عن آية البقرة فقال تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢] فلم يذكر هنا غير الجهاد والصبر.

أما آية براءة فخطاب للمؤمنين ممن شاهد فتح مكة وإعلام لهم بأنهم لا يكمل

إيمانهم إلا بمطابقة ظواهرهم بواطنهم في ألا يقع منهم صغو إلى (غير) ما بايعوا الله عليه من الإخلاص، فلا يجحدون ولا يعتمدون من دون الله ولا رسوله ولا المؤمنين ما يعتمدونه موثلاً أو مرجعاً فإنه سبحانه لا يخفى عليه ما أسروه. وتحويم الآية على ذم من اتصف بصفة النفاق فأظهر خلاف ما أبطن، وقد تقدم قبلها ما يدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿يُرْضَوْنَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَىٰ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٨]، فحذر المؤمنون من هذه الصفة وعرفوا أنه لا بد من ابتلائهم واختبارهم لتخلص أحوالهم وتمتاز من أحوال المنافقين، وأنهم لم يتركوا دون ابتلاء واختبار ليميز الله الخبيث من الطيب، وهذا من بعضهم لبعض أعني الاطلاع بعد الاختبار والله سبحانه غني عن هذا وعليم بما تنطوي عليه كل نفس وما تكنه الضمائر، وإنما ثمرة الابتلاء والاختبار عائدة علينا ليطلع بعضنا من بعض على ما لم يكن ليطلع عليه لولا الاختبار، وعمله سبحانه لا يتوقف على ابتلائنا ولا يتجدد عليه شيء تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. فالمراد بالآية: أم حسبتم أن تتركوا دون اختبار يفصل بين أحوالكم وأحوال المنافقين المذكورين فيما قبل، ولم تتعرض الآيتان من سورة البقرة وآل عمران لذكر نفاق بالإفصاح ولا بإيماء بخلاف آية براءة، فلما اختلفت المقاصد اختلفت العبارات في مطلع الآي وختامها بحسب ذلك، والله أعلم. فتأمل اتحاد الوليجة وقوله: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا نَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ١٦] وتخصيص اسمه سبحانه: «الخبير» يلح لك ما قصد بهذه الآية.

فصل: واعلم أن «أم» الواقعة في هذه الآي هي الواردة في قولهم: «إنها لا بل أم شاء» أخبر المتكلم بهذا من العرب أنها إبل ثم لحقه الشك فأضرب عما أخبر به واستفهم عما بعد أم فكانه قال: بل أهي شاء، فمعناها الإضراب عما قبلها والاستفهام عما بعدها، (فلقطعها ما بعدها عما قبلها) يسميها النحويون المنقطعة والمنفصلة، وأما المتصلة فهي الواقعة في العطف والوارد بعدها وقبلها كلام واحد والمراد بها الاستفهام عن التعيين فلهذا تتقدر بأي والمنقطعة خلافها وهي المتقدمة في الآي وإن الواقعة بعدها سادة مسد مفعولي حسبت عند سيبويه رحمه الله.

وأبو العباس يراها سادة مسد المفعول الواحد والثاني عنده مقدر، (ويشهد) لسيبويه أن العرب لم يسمع من كلامهم نطق بما ادعاه ولو كان على ما يقوله لنتقوا به يوماً ما، وبسط الرد عليه في غير هذا.

الآية الرابعة والثلاثون: غ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ

بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» [البقرة: ٢٣١] وفي سورة الطلاق: «إِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» [الطلاق: ٢].

للسائل أن يسأل عن الفرق بين قوله: «أو سرحوهن» وقوله «أو فارقوهن»، واختصاص كل من الموضوعين بما خص به من ذلك.

والجواب والله أعلم، أن آية البقرة قد اكتنفها النهي عن مضارة النساء وتحريم أخذ شيء منهن ما لم يكن منهن ما يسوغ ذلك من ألا يقيما حدود الله، فلما اكتنفها ما ذكر واتبع ذلك بالمنع عن عضلهن وتكرر أثناء ذلك ما يفهم الأمر بمجاملتهن والإحسان إليهن حالتي الاتصال والانفصال لم يكن ليناسب ما قصد من هذا أن يعبر بلفظ أو فارقوهن لأن لفظ الفراق أقرب إلى الإساءة منه إلى الإحسان، فعدل إلى ما يحصل منه المقصود مع تحسين العبارة وهو لفظ التسريح فقال تعالى: «فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَحوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ» وليجري مع ما تقدم من قوله تعالى: «الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]، وقيل هنا «بإحسان» ليناسب ما به تعلق المجرور من قوله: «أو تسريح»، وقد روعي في هذه الآي كلها مقصد التلطف وتحسين الحال في المحبة والافتراق، ولما لم يكن في سورة الطلاق تعرض لعضل و(لا) ذكر مضارة لم يذكر ورود التعبير بلفظ «أو فارقوهن» عن الانفصال ووقع الاكتفاء فيما يراد من المجاملة في الحالين بقوله: «بمعروف» وبأن افتراق القضيتين في السورتين، وورد كل من العبارتين على ما يجب من المناسبة، والله أعلم.

الآية الخامسة والثلاثون قوله تعالى: «ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [البقرة: ٢٣٢] وفي سورة الطلاق: «ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [الطلاق: ٢] فقال في آية البقرة: «ذلك» فأفرد (الخطاب) وقال: «منكم»، (و) في آية الطلاق «ذلكم» بأداة خطاب الجميع ولم يقل: «منكم».

ووجه ذلك والله أعلم: أن آية البقرة ترتبت على تصنيف المضرين بالزوجات واحتيالهم على أخذ أموالهن بغير حق، ألا ترى (إلى) ما تقدمها من قوله تعالى: «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا» [البقرة: ٢٢٩] وقوله بعد ذلك: «وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِنَعْدُو» [البقرة: ٢٣١]، وقد بلغت الآية في زجرهم حين قال تعالى: «وَلَا تَنْخِذُوا ءَايَتِ اللَّهِ هُرُوءًا» [البقرة: ٢٣١] وهذا من أشد شيء في تعنيف المضرين بهن، ثم نهى سبحانه عن عضل النساء وهو ممن فعله من الضرار والاعتداء ومناسب لأخذ أموالهن لأنه

قطع عن قصد شرعي به قوام دينهن ودياهن إذا نكحن من يقدرن فيه ذلك، فعضلها ظلم لها، فحصل من مجموع هذا أن المنهي المتوعد عليه في سورة البقرة أبلغ من التعدي وأسوأ في المرتكب من الواقع عليه الزجر في آية الطلاق، ومن المعلوم أن المطلب إذا اعتاص كانت السلامة فيه أعز وسالك طريق النجاة فيه أقل. والخطاب وإن عم فأولى المخاطبين بأهليته والذين هم كأنهم هم المعنيون به على الخصوص إنما هم الممثلون وكان (غير) الممثل غير داخل تحت الخطاب، فعلى رعي هذا ورد أفراد الخطاب في البقرة فقليل: ذلك بحرف الخطاب الذي للواحد إشارة لتقليل المستجيبين المتورعين عن الطمع في أموال الزوجات والإضرار بهن عضلاً أو احتيلاً على ما لديهن، وعلى هذا الرعي ورد في هذه الآية «منكم» يشعر أن المستجيبين ليسوا الكل بما يعطيه مفهوم منكم، ولما كان الوارد في سورة الطلاق أخف في المطلب وأيسر في التكليف، ترى أن الأحكام المتعلقة بالطلاق وهي التي دارت عليها أي هذه السورة كلها فروع (ثوان) فالسلامة فيها أيسر وسالك طريقها أكثر فناسب ذلك ورود الخطاب بالحرف الذي يخاطب به الجميع ويشملهم فقليل: «ذلكم» وقيل: «من كان يؤمن» ولم يرد هنا: «من كان منكم». لم يرد هنا إشعار بتبعض وهو الذي يعطيه المفهوم، فروعي في كل من السورتين ما بنيت عليه القصة في الأخرى، والله سبحانه أعلم.

الآية السادسة والثلاثون قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] وفي الآية الأخرى بعد: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فيهما ثلاثة سوالات.

الأول: ما وجه التعريف في قوله: «بالمعروف» والتنكير في الثانية في قوله: من معروف؟ والثاني ما وجه خصوص الأول بالباء والثاني بمن؟ والثالث ما وجه تعقيب الأولى بقوله: «والله بما تعملون خير» والثانية بقوله: «والله عزيز حكيم»؟

والجواب عن الأول: أن الواقع في الآية الأولى من قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] ثم قال: «فإذا بلغن أجلهن» أي باستيفائهن أربعة أشهر والعشر، والمراد يخرجن عند ذلك من تمام الأجل المضروب لعدتهن، فهذا كله بما تقتضيه «إذا» قد أحرز أمداً محدوداً معلوم القدر معروف

الغاية يتقيد به خروجهن، فناسبه التعريف في قوله (تعالى): ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ إن المعلوم من موجب الشرع. وأما قوله تعالى في الآية الأخرى: «فإن خرجن» ولم يذكر بلوغ الأجل، وليس التقييد الحاصل من «إن» بلوغ الأمد المضروب قبل وهو الحول مثل التقييد الحاصل من الظرف المستقبل الذي هو «إذا» إذ ليست إن كإذا، ألا ترى أنك تقول: أقوم إذا قام زيد فيقتضي هذا أن قيامك مرتبط بقيامه ولا يتقدم عليه ولا يتأخر عنه بل يعاقبه على الاتصال، وأما إذا قلت أقوم إن قام زيد فأقصى ما يقتضي هذا أن قيامك بعد قيامه وقد يكون عَقِبُهُ وقد يتأخر عنه، فإنما يحصل (من إن) التقييد بالاستقبال دون اقتضاء تعقيب أو مباحة، فحصل في ظاهر اللفظ إبهام من جهتين: إحداهما كون الأجل لم يذكر بلوغه، والثانية ما تقتضيه إن على ما بين فناسبه التنكير في قوله «من معروف».

فإن قيل: الحول المذكور في قوله في أول الآية: «متاعاً إلى الحول» معلوم التوقف وهو كأن الأجل المضروب لهن في العدة قبل أن ينسخ الأربعة أشهر والعشر وقد اتصل بقوله فإن خرجن قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وذلك منبئ - أعني قوله: «فلا جناح عليكم» - برفع الحرج وأنهن لم يقع منهن معصية في الخروج وإنما ذلك لخروجهن عند الأمد فقد تقيد خروجهن بوقت معلوم وهو تمام الحول فارتفع الإبهام، قلت: بقي رعي المناسبة في اللفظ وذلك مما يتأكد التفاته فوضح ورود كل من العبارتين على ما يجب من المناسبة.

وجواب ثان وهو أن قوله في الآية الأولى: «بالمعروف» المراد (به) الوجه الذي لا ينكره الشرع ولا يمنعه، ولهذا وصل الفعل ها هنا بالباء، والإحالة على متقرر معلوم وهو الشرع، فورد معرفاً بأداة العهد وعدي فعلم بالباء، ثم جاءت الآية الثانية لتأخرها في التلاوة مشيرة إلى تفصيل ما يفعلن في أنفسهن من التزين والتعرض للخطاب وما يجاري ذلك من معروف مما ليس بمنكر شرعاً، والتنكير هنا محرز للمعنى المقصود ومن للتبعض وهو تفسير، وكأن قد قيل في الوجه المباح لهن الذي لا يمنعه الشرع فجوبب بتفصيل مشير إلى أنه ليس وجهاً واحداً لا يتعدينه بل لهن أن يتزين ويتعرض للخطاب (ويفصحن بما) يطلبنه من صداق وغير ذلك من مصالحهن المباحة لهن شرعاً، فهذا موضع من وموضع التنكير والأول موضوع الباء والتعريف بحسب ما قصد في كل من الموضعين على ما تقدم، وقد وضع جواب السؤالين.

والجواب عن السؤال الثالث أن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

[البقرة: ٢٣٤] مناسب لما قبله من تأمينهن على أنفسهن فيما يلزمهن في مدة العدة (المذكورة) من إحداد وما يتعلق به وفيما يفعلن بعده، فإن أضمرن أو كتمن شيئاً لا يجوز فعلم الله سبحانه محيط بذلك وهو الخبير به، ولما وقع في الآية بعد قوله: «فإن خرجن» وقام فيه احتمال أن يخرجن غير طائعات فيستعجلن أو يتعدين ناسبه ذكر قدرته سبحانه عليهن بالمعاقبة بما شاء أو العفو عن مرتكبهن، فهو العزيز الذي لا مغالب له والذي لا يفوته هارب ولا يغيب عنه شيء.

الآية السابعة والثلاثون: غ - قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ سَبْعِ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال تعالى في سورة يوسف: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ﴾ [يوسف: ٤٣]، فالمعدود واحد والعدد واحد وقد اختلف المفسر للمعدود فورد في سورة البقرة «سنابل» وبنيته: فعائل من أبنية جمع الكثرة وفي سورة يوسف: «سنبلات» وباب ما يجمع بالألف والتاء أن يكون للقليل ما لم يقتصر عليه أو يعرض عارض. فللسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لتخصيص كل من الموضعين بما ورد فيه؟

والجواب: أن آية البقرة مبينة على ما أعد الله للمتفق في سبيله وما يضاعف له من أجر إنفاقه وإن ذلك ينتهي إلى سبعمئة ضعف، وقوله ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١] قد يفهم الزيادة على ما نص عليه من العدد كما أشارت إليه آيات وأحاديث، فبناء هذه الآية على التكرير. فناسب ذلك ورود المفسر على ما هو من أبنية الجموع للتكثير لحظاً للغاية المقصودة، ولم يكن ما وضعه للقليل في الغالب ليناسب ما تلحظ فيه الغاية من التكرير. أما آية يوسف فإنما بناؤها على إخبار الملك عن رؤياه سبع سنبلات فلا طريق هنا للحظ كثرة ولا قلة لأنه إخبار برؤيا، فوجهه الإتيان من أبنية الجموع بما يناسب المرئي وهو قليل لأن ما دون العشرة قليل، فلحظ في آية البقرة ما بعده مما يتضاعف إليه هذا العدد وليس في آية يوسف ما يلحظ، فافترق القصدان، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الثامنة والثلاثون قوله تعالى: ﴿يَمَحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وفي سورة النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (٣٦) ﴿الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُغْلِ﴾ [النساء: ٣٦ - ٣٧]، وفي موضع ثان بعد: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: ١٠٧] وفي سورة الحديد: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (٢٣) ﴿الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ﴾ [الحديد: ٢٣ - ٢٤].

للسائل أن يسأل في هذه الآي عن شيئين: أحدهما: ما وجه اختصاص كل آية من هذه الأربع بالوصف المذكور فيها الموجب لكونه تعالى لا يحب المتصف به؟ السؤال الثاني: أن تلك الأوصاف إذا كانت موجبة لما حكم به تعالى عليهم من أنه لا يحبهم وقد استوت في إيجاب هذا الحكم فما وجه اختصاص آيتي النساء منها بتأكيد ذلك الحكم بيان. وورود آية البقرة وآية الحديد معطوف فيهما ما ورد في آيتي النساء مؤكداً بأن؟ وهل ذلك لموجب يقتضيه؟

والجواب عن الأول: أن وجه اختصاص كل آية منها بما ورد فيها من الوصف الموجب لكونه (تعالى) لا يحب المتصف به مناسبة كل آية منها لما تقدمها. أما آية البقرة فإن قبلها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَرْبَا لَا يُؤْمُونَ إِلَّا كَمَا يَقُولُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا الْمَسِّ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] فوصفهم بأكل الربا حتى أعقبهم ذلك تخبطهم في قيامهم كفعل المجانين. وأنهم سوا بين البيع المشروع والربا الممنوع وذلك كفر وتكذيب، فوصفوا بما يقتضي المبالغة في مرتكبهم من منع حب الله تعالى إياهم فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وفعال وفعل أبنية للمبالغة وهو وصف مناسب لحالهم.

وورد قبل آية النساء قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦] فأمرهم سبحانه بعبادته وتوحيده وبالإحسان إلى المذكورين في الآية، ومن الإحسان إليهم خفض الجناح ولين المقال والاتصاف بما وصف الله به من يحبهم ويحبونه في قوله: ﴿أَذِلَّةً عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةً عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، والاختيال والفخر خلق مضاده لهذه الأوصاف الحميدة مانعة منها ولا يمكن معها الإحسان المطلوب في الآية، فلهذا أعقبت الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦] فإن المتصف بهذا متصف بنقيض الإحسان، فمناسبة هذا بينة.

وأما الآية الثانية من سورة النساء فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥]، ثم قال: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٧]، قدم الخائنين وحذر نبيه صلى الله عليه وسلم من معاونتهم والجدال عنهم وأعقب بأنه لا يحب من اتصف بصفاتهم فقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾ [النساء: ١٠٧]، وتناسب هذا أوضح شيء.

وأما آية الحديد فإن قبلها قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ...﴾ الآية [الحديد: ٢٠] فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ مُحْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [الحديد: ٢٣] فقد وضحت مناسبة كل آية من هذه لما اتصلت به وأن كل آية من هذه المعاقبات لا يلائمها غير ما اتصلت به والله أعلم.

وقد وضع في هذا الجواب جواب السؤال الثاني وهو أن آية البقرة إنما ترتبت على أكلي الربا والمسوين بينه وبين البيع المشروع وهؤلاء صنف واحد ومرتكبهم واحد، وأن آية الحديد ترتبت على حكم الخيلاء والفخر وذلك إذا حقق أيضاً راجع إلى الكبر فالمادة واحدة. أما آية النساء فإن الأولى منها تقتضي بحسب من ذكر فيها واختلاف أحوالهم تفصيل المرتكب وتعداد المطلوب فيها، وقد اشتملت على أمر ونهي فناسب اتباع المطلب تأكيد المترتب عليه من الجزاء فأكد بأن المقتضية تأكيد الخبر، وكذلك الآية الثانية لأن خيانة النفس تنتشر مواقعها، فتارك الطاعة قد خان نفسه وفاعل المعصية كذلك، وأفعال الطاعة كثيرة لا تنحصر وكذلك المخالفات فناسب الكثرة التأكيد، وهذا كله بخلاف آية البقرة وآية الحديد في المرتكب فيهما كما تقدم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية التاسعة والثلاثون: غ - قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] وفي سورة آل عمران: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدُّوهُ بَعَلَّهٗ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩] فتقدم في هذه الآية ذكر الإخفاء وتأخر في آية البقرة والحاصل من الآيتين تعريف العباد بإحاطة علمه سبحانه بما ظهر وما بطن على حد سواء كما قال تعالى: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠] فللسائل أن يسأل عن وجه الخلاف في الآيتين.

والجواب عنه، والله أعلم: أن إبداء الشيء وإخفاء خلافه في المعتقدات صفة المنافقين وبها امتيازهم من غيرهم من الكفرة، قال تعالى: ﴿يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]، وهذا كثير في القرآن، وقد أعلم سبحانه أن المنافقين هم الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين، وتوعدهم على ذلك بالليم العذاب قال تعالى: ﴿بَشِّرِ الْمُنَافِقِينَ بِأَنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣٨﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٣٨ - ١٣٩]، فحذر المؤمنين من ذلك فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا

لَا تَتَّخِذُوا الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا ﴿النساء: ١٤٤﴾، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة: ١] إلى غير هذه من الآي، فلما تقرر هذا النهي وتكرر، وقد تقدم آية آل عمران قوله تعالى ناهياً وزاجراً: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وحذر تعالى من ذلك أشد التحذير إلا عند التقية فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَسْقُوا مِنْهُمْ نَفْسًا﴾ [آل عمران: ٢٨]، ثم أتبع تعالى بتأكيد التحذير فقال: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ فَتَسْكُنُوا﴾ [آل عمران: ٢٨]، ثم قال: ﴿وَالِلَّهِ اللَّهُ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، فلما نهاهم عن المرتكب الذي به امتياز المنافقين كان أكد شيء وأهمه إعلامهم بأنه سبحانه يعلم ما يخفون كعلمه ما يدون لبناء المنافقين كفرهم على ما جهلوه من عليه سبحانه بخفيات ضمائرهم وإلحادهم في ذلك جهلاً بما يجب لله سبحانه وتكديباً لرسوله، ألم يعلموا أن الله يعلم سرهم ونجواهم وأن الله علام الغيوب. فهذا وجه تقديم الإخفاء في آية آل عمران، وتأمل تقديمه في الجاري مجرى هذه الآيات كقوله سبحانه في قصة حاطب بن أبي بلتعة رحمه الله: ﴿تُسِرُّونَ لِلَّهِ مَا أَنْكَرْتُمْ وَنَجَوْنَهُ بِاللَّغْوِ وَالْكَذِبِ﴾ [الممتحنة: ١].

أما آية البقرة فلم يجز فيها ذكر النفاق ولا صفة أهله وإنما الخطاب فيها وفي آية الدين قبلها وفيما أعقبت به بعد للمؤمنين فيما يخصهم من الأحكام فورد فيها قوله تعالى: ﴿وَأِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَخَسِبْكُمْ يَوْمَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٤] مقدماً فيها بادي أعمالهم بناء على سلامة بواطنهم وتنزههم عن صفة المنافقين، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا أَلْبَلَعُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [المائدة: ٩٩]، فتقدم ذكر ما يبدو لأنه خطاب للمؤمنين، ومنه تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَعٌ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا تَكْتُمُونَ﴾ [النور: ٢٩] والخطاب للمؤمنين، وهذا جار مطرد فيما يلحق بهذا الضرب كما أطرده البدء بالإخفاء على الإعلان حيث يتقدم ذكر أهل الكفر أو ينتظم الكلام بذكرهم كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣] بعد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، وكقوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسِرُّونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن: ٤] بعد قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَنُكِّتُكُمْ كَافِرًا وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، وكقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٧٤] وقد تقدمها (قوله تعالى): ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاءُنَا أَيْنًا لَمُخْرَجُونَ﴾ [النمل: ٦٧]، فأطرده ما ذكرناه في الطرفين على رعي الإيمان والنفاق، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الموفية أربعين: غ - وهي من تمام ما قبلها: قوله تعالى: ﴿فَيَعْرِفُ لِمَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وفي سورة آل عمران: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ١٢٩]، وفي المائدة قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا اللَّهَ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ١٨]، وفي (سورة) الفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفتح: ١٤]، فورد في هذه الآي الأربع تقديم الغفران وتأخير التعذيب وورد في سورة المائدة: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠] بتقديم التعذيب وتأخير المغفرة على خلاف ما ورد في الآي (الأربع) المذكورة. فللسائل أن يسأل عن ذلك.

والجواب عنه والله أعلم أن هذه الآية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٣ - ٣٤] ثم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٨﴾ فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨ - ٣٩]، فقدم في هاتين القصتين من خبر المحاربين والسارقين ذكر تعذيبهم جزاء على فعلهم ثم ذكر المغفرة لهم إن تابوا وأتبع ذلك بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... الآية﴾ [المائدة: ٤٠] وبنائها على ما تقدمها، قبلها ويليها كما تبين، فقدم ذكر العذاب على المغفرة لمناسبته لما اتصلت به وبقيت عليه.

وأما (الآي) الأربع فلم يقع قبل شيء منها ذكر مثل الواقع في سورة المائدة وإنما تقدمها ما يفهم قوة الرجاء لمن أحسن وأتاب كقوله في آية البقرة: ﴿وَأَن تَبْذُوبُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوا﴾ [البقرة: ٢٨٤] والخطاب للمؤمنين، وورد قبل الآية الثانية من الأربع قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقَبْلُ الثالثة: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١٨] إلى قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ [المائدة: ١٨]، وفي هذا وإن كان خطاباً لأهل الكتابين تنبيه لهم وأنهم إن أسلموا وأنابوا لربهم رجوا عفوه ومغفرته، وقبل الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَبَايِعُونَكَ إِنَّمَا

يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴿[الفتح: ١٠]﴾، ولم يخرج الكلام إلى غير هذا من تعريف نبيه صلى الله عليه وسلم بعلي حاله وما منحه والإعلام بحال المخالفين من الأعراب وما جرى في ظنهم، وكل ذلك تثبيت للمؤمنين ومنبئ بما تعقبهم الاستجابة لله ولرسوله، ثم أتبع ذلك بالإعلام بأنه سبحانه المالك لكل والمتصرف فيهم بما يشاء، فقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفتح: ١٤]، وأفهم ذلك أن فعل المخلفين من الأعراب غير خارج عما أَرَادَهُ وقدره، وأن مخالفتهم لا تضره تعالى، وأنها صادرة عن قضائه. فناسب هذه الآي الأربع بجملتها تقديم ذكر المغفرة، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

* * *

سورة آل عمران

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿زُلْ عَلَيَّ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [آل عمران: ٣]، ثم قال: ﴿وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣]، (فليسأل عن تخصيص الكتاب بلفظ «نزل» المضعف وتخصيص التوراة والإنجيل) بلفظ «أنزل»؟

والجواب عن ذلك أن لفظ نزل يقتضي التكرار لأجل التضعيف، تقول ضرب مخففاً لمن وقع ذلك عليه مرة واحدة ويحتمل الزيادة والتقليل أنسب وأقوى. أما إذا قلنا ضرب بتشديد الراء فلا يقال إلا لمن كثر ذلك منه، فقوله تعالى: ﴿زُلْ عَلَيَّ الْكِتَابَ﴾ مشير إلى تفصيل المنزل وتنجيمة بحسب الدعاوي وأنه لم ينزل دفعة واحدة، أما لفظ أنزل فلا يعطي ذلك إعطاء نزل وإن كان محتملاً، وكذا جرى في أحوال هذه الكتب، فإن التوراة إنما أوتيتها موسى صلى الله عليه وسلم جملة واحدة في وقت واحد وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَا حِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ﴾ [الأعراف: ١٤٥] الآية أي المجموع، وأما الكتاب العزيز فنزل مقسطاً من لدن ابتداء الوحي وقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَفْرَأَى بِآسِئِرِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] إلى آخر عمره صلى الله عليه وسلم ونزول قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] وقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١]، ولنزوله مقسطاً ما قال الكفار ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]. فقال تعالى: ﴿لَئِنِ اتَّيْتَنِي بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [الفرقان: ٣٢] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ﴾ [النساء: ١٣٦] (وهو القرآن، ثم قال) ﴿وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء: ١٣٦] والمراد التوراة، فورد ذكر التوراة، فجاء كما ورد حين أفصح بذكر أسمائهم في قوله: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ ثم قال: «وأنزل التوراة والإنجيل»، وحيث يذكر أحد هذه الكتب مفرداً عن غيره أو بغير الألف واللام العهدية فيأتي بلفظ: أنزل فيهما، وإن أريدا معاً كقوله (تعالى): ﴿وَمَا أَنزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩] ومنه ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنزَلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤]، وهذا كثير في القرآن حيث يعبر عن ذلك بما وإن كانت موصولة فليس فيها من العهد

ما (في الذي) وفي الألف واللام ولا وَقَعَ الإفصاح باسم المنزل، وهذا فرق واضح لأن ما تفارق الموصولية فتخرج إلى الإبهام فلا تكون فيها عهدية، أما الذي فلا تفارق ولا تخرج، فالعهدية فيها لازمة، وكذا إذا ذكر أحد هذه الكتب مفرداً عن غيره لم ينكر وروده بلفظ أنزل ونزل لأنهما يكونان بمعنى واحد كقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]، وأما حيث يجتمع ذكرهما مفصلاً باسم كل واحد أو بأداة العهد كما تقدم فلا يكون إلا على ما تقرر من حيث إن لفظ التضعيف أقوى من إعطاء معنى التنجيم والتفصيل كما تقدم، وهذا مطرد على كثرة ما ورد منه وتكرر.

ولم يرد إنزال التوراة بالتضعيف إلا في قوله تعالى: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣]. وله وجه. وهو أن المراد ثبوت أحكامها وتقعيدها، وذلك أن بني إسرائيل لما حرم عليهم ببيعهم وظلمهم ما حرم في قوله تعالى: ﴿فَيُظْلَمُونَ مِنْ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِئَتْ أُحْلَتْ لَهُمْ... الآية﴾ [النساء: ١٦٠] وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كَلَّ ذِي طُفْرٍ... الآية﴾ [الأنعام: ١٤٦] وعرف الله سبحانه نبيه والمؤمنين بذلك أنكرت بنو إسرائيل تخصيصهم بذلك وزعموا أنهم لم يخصوا به وأنه قد كان محرماً على نوح وإبراهيم وكل من تقدم بني إسرائيل من الأمة فأكذبهم الله تعالى في ذلك وقال: ﴿كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِنَبِيِّ إِسْرَءِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَءِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ﴾ [آل عمران: ٩٣] أي من قبل حصولها منزلة وتقعيد حكمها وثبوتها، فلما قصد معنى استقرارها وتقعيد حكمها ورد اللفظ مضعفاً ليشير إلى حكم ثبوتها واستقرارها والله أعلم (بما أراد)، ولهذا والله أعلم لم يرد من غير هذا الموضع ذكر إنزالها بالتضعيف، وقد تعرض أبو الفضل بن الخطيب لقوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران: ٣] ووجه ذلك على ما ذكرته ثم اعترض على ذلك بقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] ولم يفصل وقال إنه مشكل، وقد بينا أنه لا إشكال في ذلك على ما تقدم قبل، والحمد لله.

الآية الثانية قوله سبحانه: ﴿كَذَابِ آلَ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [آل عمران: ١١]، وفي سورة الأنفال: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ٥٢]، وبعدها: ﴿كَذَبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَكُلُّ كَاثِبٍ ظَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٥٤].

للسائل أن يسأل عن هذه الآي في ستة مواضع: السؤال الأول: الإخبار عنهم في

آية آل عمران وفي ثانية الأنفال بقوله: «كذبوا»، وقال في الأولى (من الأنفال): «كفروا». ما وجه ذلك؟ والثاني: ما وجه اختلاف الإضافة في كذبهم (وتكذيبهم)؟ ففي آل عمران: «بآياتنا» وفي الأولى من الأنفال: «بآيات الله» وفي الثانية: «بآيات ربهم»، والثالث: قوله في ثانية الأنفال: ﴿فَأَهْلَكْنَهُمْ يُذُوبُهُمْ﴾، وفي الآخرين «فأخذهم الله بذنوبهم»، والرابع: قوله في سورة آل عمران: ﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، وفي الأولى من الأنفال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، ولم يرد في الثانية هذا الوصف، والخامس: تفصيل العقاب في ثانية الأنفال ولم يرد في الآخرين ذلك التفصيل، والسادس: تعلق المجرور من قوله: «كذاب آل فرعون»، وليس هذا مما بني عليه هذا الكتاب إلا أنه تنمة.

والجواب عن الأول: أن آية آل عمران لما تقدم قبلها ذكر تنزيل الكتب الثلاثة والإشارة إلى ما تضمنته من الهدى والفرقان وإنما أتى على من كفر بصدده عنها. وتكذيبه ناسب ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾، ولما لم يقع في سورة الأنفال من أولها إلى الآية الأولى من الآيتين ذكر شيء من الكتب المنزلة ولا ذكر إنزالها، وإنما تضمنت حال المسلمين مع معاصريهم من كفار العرب، ومعظم ذلك في قتالهم وحربهم، ناسب ذلك التعبير بالكفر فقال تعالى: ﴿كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾، ثم لما تلتها الآية الأخرى من غير طول بينهما وقع التعبير فيها بالتكذيب فقال: «كذبوا بآيات ربهم»، وعدل عن لفظ كفروا لثقل التكرار مع القرب، وليحصل وسمهم بالكفر والتكذيب.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الآية الأولى من سورة الأنفال إنما جيء فيها بالاسم الظاهر ف قيل: «كفروا بآيات الله»، لتقدم ذكر الملائكة في قوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَرَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٠] بنسبة الفعل للملائكة، وتقدم أيضاً ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾، ولم يتقدم في آل عمران ذكر فعل لغير الله سبحانه ولا نسبة شيء لسواه، فجاء بآيات مضافة إلى ضميره تعالى فقال: ﴿كذبوا بآياته﴾، على طريقة الالتفات. وجاء في الأنفال: ﴿كذبوا بآيات الله﴾ بالإضافة إلى الاسم الظاهر ليعلم أن الأمر له عز وجل، وأنه مريبهم الآيات ولا فعل إلا له، وأن الملائكة مسخرون بأمره وفعلهم من خلقه، وتزيين الشيطان لهؤلاء الكفار إنما هو بقدر الله وسابق مشيئته، و(كل) ذلك خلقه وملكه، والآيات آياته، وله المثل الأعلى. وقيل في الثانية «بآيات ربهم»، ليجري مع ما تقدمه متصلاً به من قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّراً نِعَمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ﴾ [الأنفال: ٥٣] فذكر ابتداءه بالنعم فناسبه ذكر ملكيته سبحانه لهم

بقوله: «بآيات ربهم» فهو المحسن والمالك ثم جرى القدر بما سبق لهم، فإيراد قوله: «كذبوا بآيات ربهم» مع ما تقدم أوقع في نفوسهم وأشد في تحسرهم وندامتهم إذا شاهدوا الأمر ففعلوا أنه مالکهم وأنه ابتدأهم بالنعم فغيروا، فحصل من ذلك أنهم قابلوا نعم ربهم بالكفر مع بيان الأمر ووضوحه، ولو قيل: بآيات الله لما أحرز هذا المعنى المعروف بملكيتهم لهم والمشير لندامتهم وتحسرهم، ولا خفاء بالفرق بين قول القائل لمن كفر بنعمة الله: إنما كفرت بنعمة مالك المحسن إليك ومبتدك بالنعم، وبين أن (لو) قيل له: إنما كفرت بنعمة الله، فتأمل ما بينهما، ولهذا ابتدئ دعاء الخلق في سورة البقرة إلى الإيمان بقوله: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى آخر الآية.

والجواب عن السؤال الثالث: أنه قصد في الآية الثانية من الأنفال تفصيل عقابهم بإغراق آل فرعون وأخذ من عداهم بغير ذلك وقال: ﴿فَأَهْلَكْنَاهُمْ يَذُوبُهُمْ﴾. ليخالف قوله في الآية قبل: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يَذُوبُهُمْ﴾، لاستثقال لفظ التكرار فيما تقارب ولما قصد من التفصيل، وقد ضم الفريقين من المهلكين بذنوبهم والمغرقين في قوله: ﴿وَكُلُّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾.

وعن الرابع أن قوله في الآية الأولى من الأنفال: ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾. مقابل (به) قول الشيطان لمن قدم ذكره من الكفار: ﴿لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنَّ جَارَ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٨] فقبول قوله المضمحل بإسناد القوة لله عز وجل كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرْوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا...﴾ [البقرة: ١٦٥]، ولما لم يرد في سورة آل عمران مثل هذا وقع الاكتفاء بقوله: «والله شديد العقاب»، وزيد التأكيد في أول الأنفال بأن وزيادة اسمه سبحانه القوي لما ذكرنا أنفاً من رعي التقابل.

والجواب عن السؤال الخامس ما قدم في الجواب عن السؤال الثالث من قصد التفصيل، ثم إن الوجه في تخصيص هذا الموضع بذلك أنه آخر موضع وقع التذكير فيه بعبادة آل فرعون في تكذيبهم وأخذهم بكفرهم، والترتيب الذي استقر عليه الكتاب العزيز متوقف على الآتي به صلى الله عليه وسلم وقد بينا ذلك في غير هذا، وأن من ظن أن الترتيب من قبَل الصحابة فقد غفل وذهب عما بني عليه من جليل الاعتبار، وسنذكر ذلك في سورة القمر إن شاء الله.

والجواب على السؤال السادس: أن الكاف متعلقة بمحذوف هو الخبر للمبتدأ

(المقدر) إذ التقدير دأبهم أو دأب هؤلاء أو هذا كدأب آل فرعون، وما قدر الناس من التعلق بقوله: وأولئك وفود النار أو غير هذا من التقدير لا يرجع عند الاختبار ويضعف (تقدير) ذلك في ثانية الأنفال ويتكلف في الأولى منها ولا يحسن معه المعنى (ولا يفوز)، وفي استقلال الجملة من قوله: ﴿كَذَٰبٍ ءَالٍ فِرْعَوْنَ﴾ وعدم التعلق الإعرابي بما قبله في جملة أخرى جزالة النظم وقوة المعنى فتأمله.

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿تُولِجُ اللَّيْلُ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارُ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَتُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [آل عمران: ٢٧]، وكذلك في سورة يونس: ﴿أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [يونس: ٣١]، وكذا في سورة الروم وحيث وقع، (وورد) في سورة الأنعام: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]، فوقع (هنا) اسم الفاعل موقع الفعل وعاقبه فقال: «ومخرج»، فيسأل عن هذا؟

وجه ذلك، والله أعلم: أن بناء آية الأنعام على آية بنيت على اسم الفاعل وإن كان خبراً وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥] ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، فلما اكتنف الآية أسماء فاعلين جيء فيها باسم الفاعل في قوله: ﴿وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ليناسب ذلك، فعطف «ومخرج» على «فالق» إذ هو معطوف على ما عطف عليه فهو معطوف عليه، ثم جيء بعد باسم فاعل وهو قوله: «فالق الإصباح» فتناسب هذا، ولم يقع في الآخر الآخر المتضمنة إخراج الحي من الميت والميت من الحي مثل هذا فذلك لم يعدل إلى اسم الفاعل، والله سبحانه أعلم.

فإن قلت فما بال قوله يخرج الحي من الميت في هذا الموضع ورد بالفعل وقد اكتنفه قوله: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ﴾. وهما اسما فاعلين؟

فالجواب عن ذلك ما قاله الزمخشري قال: موقع قوله: «يخرج الحي من الميت» موقع الجملة المبينة لقوله: «فالق الحب والنوى» لأن فلق الحب والنوى بالنبات، والثمر اليابس من جنس إخراج الحي من الميت لأن اليابس في حكم الحيوان، ألا ترى قوله: ﴿وَيُخْرِجُ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ١٩]، انتهى قوله، ذكر هذا عقب قوله: «ومخرج الميت من الحي» أنه معطوف على فالق الحب والنوى كما تقدم، وهذا من حسناته.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ [آل عمران:

[٢٨] ثم قال في الآية الأخرى بعد: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]. للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَالِلَّهِ الْمَصِيرُ﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾.

والجواب عن ذلك والله أعلم أنه لما تقدم قبل الأولى قوله تعالى: ﴿لَا يَتَخَذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] فنهاهم سبحانه عن ذلك ثم أردف بالتحذير بقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم استثنى سبحانه (من ذلك) حال الثقة فقال: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونُوا مِنْهُمْ قُتْلًا﴾ [آل عمران: ٢٨] ثم قال: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ - أي عذابه - وإلى الله المصير - أي ومرجعكم إليه فلا يفوته هارب، فهذا كلام ملتحم جليل النظم والتنضيد، ثم اتبع هذا بإعلامه أنه سبحانه لا يخفى عليه شيء مما أكنوه أو أظهروه. فقال: ﴿قُلْ إِنْ تَحْفَظُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ بُدُّوا يَوْمَ يُكَلِّمُ اللَّهُ رُسُلَهُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ٢٩]، فأعلم فيها بعلمه المحيط بالأشياء، والعلم والقدرة هما القاطعان بمنكري العودة، وعلى إنكارهما بنى المنكرون حشر الأجساد شنيع مقالهم وبشائهما اضمحل باطلهم. وقد أشارت هذه الآية العظيمة إلى علمه سبحانه بالجزئيات وقدرته عليها وفي ذلك الشأن كله، ولعل الكلام يعود بنا إلى مقصود هذه الآية العظيمة فنبسط من ذلك ما يشفي صدر المؤمن ويقطع بالملحدين وإن كان أئمتنا من أهل الفن الكلامي قد شقوا في ذلك رضي الله عنهم، فعرف سبحانه بالرجوع الأخراوي إليه ثم أخبر بأنه لا يغادر من أفعال عباده صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها فقال: ﴿يَوْمَ نَحْصِلُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا﴾ [آل عمران: ٣٠] ثم قال معيداً ومحذراً: ﴿وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٣٠] وأعقب بقوله: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٣٠]، لما تقدم من التذكير والوعظ والبيان والتحذير المبني على واضح الأمر والنبيان وذلك إنعام منه سبحانه وإحسان يستجر خوف المؤمنين العابدين، فناسبه التعقيب بذكر رأفته بعباده رفقا بهم وإنعاماً وتلطفاً فقال: ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾، ولم يتقدم قبل الأولى ما تقدم قبل هذه متصلاً بها وإنما تقدمها النهي عن موالاة الكفار والتبري من مواليهم بالكلية، فناسبه ما أعقب به وناسب هذه ما أعقب به، والله أعلم.

الآية الخامسة: غ - قوله تعالى في قصة زكرياء، عليه السلام، ﴿أَنْ يَكُونَ لِي عَلَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ﴾ [آل عمران: ٤٠] وفي سورة مريم: ﴿أَنْ يَكُونُ لِي عَلَمٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٨] للسائل أن يسأل عن اختلاف السياق في الآيتين مع اتحاد معناهما.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن المعنى وإن كان في السورتين واحداً وفي قضية واحدة فإن مقاطع آي وسورة مريم وفواصلها استدعت ما يجري على حكمها ويناسبها من لدن قوله تعالى في افتتاح السورة: ﴿ذَكَرْ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَبْدُ زَكَرِيَّا﴾ (٢) إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا ﴿[مريم: ٢ - ٣] إلى قوله في قصة عيسى، عليه السلام: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، لم تخرج فاصلة منها عن هذا المقطع ولا عدل بها إلى غيره، ثم عادت إلى ذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَبِيًّا﴾ [مريم: ٤١] إلى آخر السورة، فاقتضت مناسبة آي هذه السورة ورود قصة زكرياء، عليه السلام، على ما تقدم، ولم يكن غير ذلك ليناسب. أما آية آل عمران فلم يتقيد ما قبلها من الآي وما بعدها بمقطع مخصوص فجرت هي على مثل ذلك، والله أعلم.

الآية السادسة: غ - قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ [آل عمران: ٤١] يريد والله أعلم آية على الحمل ليستعجل البشارة، فقيل له: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا﴾ [آل عمران: ٤١] وفي سورة مريم: ﴿ءَايَتُكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠] مع اتحاد القصة. فيسأل عن ذلك.

والجواب، والله أعلم: أنه لما كان الإخبار مقصوداً به التعريف بمنعه الكلام (ثلاثة أيام بلياليهن) منصوباً على ذلك حتى لا يقع احتمال أن يكون المنع في الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَنِيَةً أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، فوقع التنصيص على الوقتين ليرتفع توهم أفراد أحد الوقتين دون الآخر، وكذا في آية آل عمران بذكر الأيام ليناسب قوله: «إلا رمزاً» إذ الرمز ما يفهم المقصود دون نطق كالإشارة بالعين وباليد، وقال مجاهد بالشفيتين، وكيفما كان فإنما يدرك بالعين، ولما لم يذكر الرمز في آية مريم ذكر فيها الليل. وحصل التعريف باستيفاء الوقت الممنوع فيه الكلام وما جعل له عوضاً منه وهو الرمز، وزيد في آية مريم التعريف باستواء الليالي في ذلك فالمراد مستويات، فسوياً من صفة ليال انتصب على الحال، أو يكون المراد لا خرس بك ولا مرض فيكون سوياً حالاً من الضمير في تكلم، فورد هنا سوياً مناسباً للفواصل ومقاطع الآي وليس في آية آل عمران ما يستدعي ذلك، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية السابعة قوله سبحانه: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ (٤٨) وَرَسُولًا

إِلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُنْشِئُ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ مَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ﴿٤٨﴾ [آل عمران: ٤٨ - ٤٩]، وقال في سورة المائدة: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتَرَى الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي... الآية﴾ [المائدة: ١١٠]، للسائل أن يسأل عن تذكير الضمير وتأنثه، وعن وجه تكرير قوله سبحانه: «بإذني» في آية المائدة مضافاً إلى ضميره سبحانه في أربعة مواضع مع وجازة الكلام وتقارب ألفاظ الآية وقد جرى هذا الغرض في آية آل عمران فورد فيها ذلك في موضعين خاصة مضافاً إلى الظاهر من اسمه سبحانه؟

والجواب عن السؤال الأول بعد تمهيد الجواز في تذكير الضمير في قوله: «فأنفخ فيه» في الآية الأولى وتأنثه في الآية الثانية في قوله: «فأنفخ فيها» مع اتحاد ما يعود عليه. فأقول وأسأل الله توفيقه، قال الزمخشري في الأولى: الضمير للكاف أي في ذلك الشيء المماثل لهيئة الطير فيكون طائراً أي فيصير طائراً كبقية الطيور، وقال في قوله: «فتنفخ فيها» الضمير للكاف لأنها صفة الهيئة التي كان يخلقها عيسى وينفخ فيها ولا يرجع إلى الهيئة المضاف إليها لأنها ليست من خلقه ولا نفخه في شيء، قال: وكذلك الضمير في تكون انتهى نص كلامه وهو بين.

وبقي السؤال عن وجه تخصيص كل من الموضعين بالوارد فيه وهو مقصودنا في هذا الكتاب. وعن وجه التكرار في قوله تعالى في سورة المائدة: «بإذني» في أربعة مواضع مع وجازة الكلام وتقارب ألفاظ الآية؟

الجواب عن وجه التخصيص، والله أعلم: أن الترتيب الذي استقر عليه القرآن في سوره وآياته أصل مراعى، وقد تقدم بعض إشارة إلى ذلك ولعلنا سنزيد في بيانه إن شاء الله، وعودة الضمير على اللفظ وما يرجع إليه أولى وعودته على المعنى ثان عن ذلك وكلا الرعيين (عال) فصيح فعاد في آية آل عمران على الكاف لأنها تعاقب مثل وهو مذكر (فهذا) لحظ لفظي، ثم عاد في آية المائدة إلى الكاف من حيث هي في المعنى صفة لأن المثل صفة في التقدير المعنوي فحصل مراعاة اللفظ أولاً ومراعاة المعنى ثانياً (على ما يجب) كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١] بعودة الضمير من يقنت مذكراً رعيّاً للفظ مَنْ. ثم قال: وتعمل بالتاء رعيّاً للمعنى وهو كثير، وقد بينا أن رعي اللفظ في ذلك هو الأولى فجرى في آية آل عمران على ذلك لأنها

متقدمة في الترتيب وجرى في آية المائدة على ما هو ثان إذ هي ثانية في الترتيب الثابت وذلك على ما يجب .

وجواب ثان: وهو أنه قد ورد قبل ضمير آية آل عمران من لدن قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمُ﴾ [آل عمران: ٤٤] إلى قوله: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] نحو من عشرين ضميراً من ضمائر المذكر فورد الضمير في قوله: ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ ضمير مذكر ليناسب ما تقدمه ويشاكل الأكثر الوارد قبله .

أما آية العقود فمفتحة بقوله تعالى: ﴿أَذْكُرُ نِعْمَتِي عَلَيْكَ﴾ [المائدة: ١١٠] وخلق الطائر ونفخه فيه من أجل نعمه تعالى عليه لتأييده بذلك، فناسب ذلك تأنيث الضمير ولم تكثر الضمائر هنا ككثرتها هناك، فجاء كل من الآيتين على أتم مناسبة .

والجواب عن السؤال الثاني: وهو تكرر قوله سبحانه: «بإذني» في آية المائدة أربع مرات مع تقارب الألفاظ؟ ووجهه أن آية آل عمران إخبار وبشارة لمريم بما منح ابنها عيسى، عليه السلام، وبمقاله، عليه السلام، لبني إسرائيل تعريفاً برسالته وتحديداً بمعجزاته وتبرئاً من دعوى استبداد أو انفراد بقدره في مقاله: ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُخْرِجُ مِنَ التَّوْبِ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] إلى قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٤٩] إلى ما بعده ولم تتضمن هذه (الآية) غير البشارة والإعلام، وأما آية المائدة فقصد بها (غير هذا) وبنيت على توبيخ النصارى وتعنيفهم (في مقالهم) في عيسى، عليه السلام، فوردت متضمنة عدّه سبحانه إنعامه على نبيه عيسى، عليه السلام، على طريقة تجاري العتب وليس بعتب تقريراً يقطع بمن وقع في العظيمة ممن عبده، ومثل ذلك فيما يجري بيننا - ولكلام الله سبحانه المثل الأعلى - قول القائل لعبده الأحب إليه المتبرئ من عصيانه: ألم أفعل لك كذا، ألم أعطك كذا، ويعدد عليه نعماً ثم يقول: أَفَعَلْتُ لَكَ ذَلِكَ غَيْرِي، هل أحسنت إلى فلان (إلا) بما أعطيتك، هل قهرت عدوك إلا بمعاونتي لك، فيقصد السيد بهذا قطع تخيل من ظن أن ما كان من هذا العبد من إحسان إلى أحد أو إرغام عدو أن ذلك من قبل نفسه مستبداً به وليس من قبل سيده، فإذا قرره السيد على هذا واعترف العبد بأن ذلك كما قال السيد انقطعت حجة من ظن خلافه وتوهم استقلال العبد، فعلى هذا النحو والله أعلم وردت الآية الكريمة ولذلك تكرر فيها مع تكرر الآيات قوله تعالى: «بإذني» وتكرر ذلك أربع مرات عقب أربع آيات مما خص به، عليه السلام، من خلق الطير والنفخ فيه فيحيا

وإبراء الأكمة والأبرص وإحياء الموتى وهي الآيات التي ضل بسببها من ضل من النصارى وحملتهم على قولهم بالتثليث تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً، ﴿مَا أَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَتْ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]، فأعلم الله سبحانه أن تلك الآيات بإذنه، وأكد ذلك تأكيداً يرفع توهم حول أو قوة لغير الله سبحانه أو استبداد ممن ظنه، ونزه نبيه عيسى، عليه السلام، عن نسبة شيء من ذلك لنفسه مستقلاً بإيجاده أو ادعاء فعل شيء إلا بقدرة ربه سبحانه وإذنه، وبراه من شنيع مقالتهم.

ويزيد هذا الغرض بياناً ما أعقبت به هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ [الآيات] [المائدة: ١١٦] فهل هذا للنصارى إلا أعظم توبيخ وتقريع والمقصود منه جواب عيسى، عليه السلام، بقوله في إخبار الله سبحانه عنه: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦] فافتتح بتنزيه ربه ثم نفى عن نفسه ما نسبوا إليه وأتبع بالتبري والتسليم لربه فقال: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، فأية آل عمران بشارة وإخبار لمريم، وآية المائدة واردة فيما يقوله سبحانه لعيسى، عليه السلام، توبيخاً للنصارى كما بينا، فلما اختلف القصدان اختلفت العبارتان.

الآية الثامنة قوله تعالى: مخبراً عن قول عيسى، عليه السلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ [آل عمران: ٥١]، وفي سورة مريم: ﴿وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ [مريم: ٣٦]، فعطف الآية على ما قبلها بواو النسق. (وفي سورة الزخرف: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾) بغير حرف النسق مع زيادة الفصل بالضمير من قوله هو، ولم يقع ذلك في الآيتين قبل، كما لم يقع العطف في الأولى والثالثة، فانفردت كل آية من الثلاث بما وردت عليه مع اتحاد المقصد فيما أعطته كل واحدة منها. فللسائل أن يسأل عن ذلك.

والجواب، والله أعلم، أن آية مريم لما تضمنت مقالة عيسى، عليه السلام، وآية كلامه في المهد مخبراً عن حاله النبوية وما منحه الله من الخصائص الاصطفائية فقال: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا ۖ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا﴾ [مريم: ٣٠ - ٣١] إلى ما أعقب به هذا من الخصائص الجليلة منسوقاً بعضها على بعض ليبين تعداد تلك النعم إلى قوله: ﴿وَأَسْلَمْتُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فذكر ما حفظ الله عليه من كرامته في هذه الأحوال الثلاثة البشرية وهي: حال الولادة، وحال الموت،

وحال البعث بعده، وهذه أحوال تنتزه الربوبية عنها وتتعالى عن تجويزها عليه سبحانه، وإذا صحبتها السعادة لم تكن نقصاً في البشرية إذ بها امتيازها، وهي من حيث الحيوانية الحادثة فصلها. ثم لما كان من تمام إخبار عيسى، عليه السلام، وتعريفه بما عرف به وتكميل ما قصد (به) إقراره لله سبحانه بالربوبية للكل في قوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ [مريم: ٣٦] وكان متصلاً بما تقدم وكأن قد قال: إني عبد الله ومخصوص منه بكذا وكذا ومعترف بانفراد خالقي بملك الكل وقهرهم وخلقهم فهو ربهم ومالكهم والمعبود الحق، فلما كان الكلام من حيث معناه متصلاً، وقد ورد أثناءه (ما يعطي بظاهره) حين أخبر تعالى عنه بقوله، عليه السلام: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] إن كلام عيسى، عليه السلام، قد تم وانقضى وشرع في قضية أخرى من التعريف بحقيقة أمر عيسى، عليه السلام، فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (٣٤) مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [مريم: ٣٤ - ٣٥]، فورد هذا مورد الجمل التي كأنها مفصلة مما قبلها مع الحاجة إليها واتصال ما بعدها بما قبلها لم يكن بد من حرف النسق ليحصل منه أنه كلام غير منقطع بعضه من بعض ولا مستأنف، بل هو معطوف على ما تقدمه من كلام عيسى، عليه السلام، فلم يكن بد من حرف النسق لإحراز هذا الالتحام إذ لم يكن ليحصل دون حرف النسق حصوله معه ف قيل: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [مريم: ٣٦] وهو حكاية قول عيسى متصلاً من حيث معناه بقوله: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣]، فالوجه عطفه عليه مع الحاجة إلى ما توسط الكلامين فهذا وجه ورود الواو هنا، ولم يعرض في آية آل عمران فصل بين الآية وما قبلها يوهم انقطاعاً فيحتاج إلى الواو فهذا وجه دخولها في هذه الآية، والله أعلم.

وأما زيادة الضمير الفصلي في سورة الزخرف فيحذر بمفهومه معنى ضرورياً دعا إليه ما تقدم في الآية (قبله) وذلك ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضَرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] إلى ما يتلو هذه. ففي التفسير أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَنْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨] تعلق بها الكفار وقالوا قد عبدت الملائكة وعبد المسيح وأنت يا محمد تزعم أن عيسى نبي مقرب وأن الملائكة عباد مقربون فإذا كان هؤلاء مع آلهتنا في النار فقد رضىنا وجادلوا بهذا فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] وهذا مبسوط في كتب التفسير، فلما كان قد تقدم في سورة الزخرف ذكر آلهتهم وقولهم:

﴿إِلَهُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨] يعنون المسيح ناسبه ما أعقب به من قوله تعالى حاكياً عن المسيح، عليه السلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٦٤]، فكأن قد قيل: هؤلاء غيره، فأحرز «هو» هذا المعنى، ولم يرد في آية آل عمران وآية مريم من ذكر آلهتهم ما ورد هنا فلم يحتج إلى الضمير المحرز لما ذكرنا، وسنورد إن شاء الله في قوله تعالى في سورة النجم: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ ﴿٤٣﴾ ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣ - ٤٤]، قوله بعد: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى﴾ ﴿٤٨﴾ ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ السَّمَاءِ﴾ [النجم: ٤٨ - ٤٩] بإثبات هذا الضمير في أربعة مواضع، وكونه لم يثبت في قوله: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ﴾ [النجم: ٤٥] ولا في قوله: ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْأُخْرَى﴾ [النجم: ٤٧] ولا في قوله: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠] وتوجيه ذلك والفرق بين ما ورد فيه منها الضمير وما لم يرد فيه ما يوضح وجه وروده في آية الزخرف وسقوطه في الآيتين قبلها أتم إيضاح وأشفاه، ومن هذا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧] فأتت هنا كهو فيما ذكر ومحركة ذلك المعنى من أفراد المشار إليه بالضمير بما حصله الخبر، فتأمله فإنه بين فيما ذكرناه، والله أعلم.

الآية التاسعة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]، وفي سورة المائدة: ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْخَوَارِثِينَ أَنْ ءَامِنُوا بِرَسُولِي وَأَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ [المائدة: ١١١] فحذفت النون من «أنا» في آية آل عمران تخفيفاً وثبتت في آية المائدة ف قيل: «أنا» مع أن التخفيف بالحذف جائز (فيهما والإثبات جائز) وهو الأصل، فللسائل أن يسأل عن وجه تخصيص كل (من) الموضعين بما ورد فيه؟

والجواب عن ذلك والله أعلم، أن آية المائدة لما ورد فيها التفصيل فيما يجب الإيمان به وذلك قوله: ﴿أَنْ ءَامِنُوا بِرَسُولِي وَأَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ فجاء على أتم عبارة في المطلوب وأوفاهما ناسب ذلك ورود «أنا» على أوفى الحالين وهو الورد على الأصل. ولما لم يقع إفصاح بهذا التفصيل في آية آل عمران حين قال تعالى: ﴿قَالَ الْخَوَارِثُونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢] فلم يقع هنا «وبرسوله» إيجازاً للعلم به وشهادة السياق ناسب هذا الإيجاز الإيجاز كما ناسب الإتمام في آية المائدة الإتمام ف قيل هنا: ﴿وَأَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾، وجاء كل على ما يجب، ولو قدر ورود العكس لما ناسب، والله سبحانه أعلم بما أَرَادَ.

الآية العاشرة: غ - قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرُّسُولَ حَقٌّ﴾ [آل عمران: ٨٦]، وفي سورة براءة: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] إن قيل: إن الآيتين قد اتفقتا في أن المذكورين فيهما قد وقع منهما كفر بعد إجابة وإذعان فلم عبر عنه في آية آل عمران بالإيمان وفي آية التوبة بالإسلام؟

والجواب أن ذلك لاختلاف حال من عني بهما، وقد ذكر المفسرون أن آية آل عمران نزلت في الحارث بن سويد الأنصاري وكان قد أسلم ثم ارتد ولحق بالكفر ثم ندم فأرسل إلى قومه ليسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل له من توبة فسألوا فنزلت الآية فكتبوا بها (إليه) فأسلم وحسن إسلامه ولم يكن في إسلامه أولاً من عرف بنفاق ولا أنه أبطن خلاف ما ظهر منه من إسلامه، فكانت حاله حال إيمان وتصديق صحيح لم يظهر خلافه وذلك هو الإيمان، فناسب حاله وصفه بالإيمان وهو التصديق بالقلب.

أما آية التوبة فنزلت في الجلاس حين قال في غزوة (تبوك): لئن كان ما يقول محمد حقاً لنحن شر من الحمر، فمني ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستدعاه فحلف ما قال وكان منافقاً معروفاً بنفاق يتظاهر بالإسلام ويبطن خلافه فأنزل الله في قضيته ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤] (ف قيل هنا: «بعد إسلامهم») مناسبة للحال، إذ الإسلام يقع في الغالب على الانقياد في الظاهر وقد لا يكون المتصف به مصداقاً بقلبه، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]. وروي أن الجلاس أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه. فاختصاص كل آية منها بالوصف الوارد فيها بين لاختلاف (الحالين)، وفي كل من السببين قصة ذكرها المفسرون وأهل السير.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧]، وفي النحل: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ٣٣]. للسائل أن يسأل عن ورود كان الناقصة في آية النحل وعرو آية آل عمران عنها مع اتحاد المعنى المقصود في الموضوعين لاجتماع المذكورين فيهما في ظلمهم أنفسهم.

والجواب عن ذلك والله أعلم أن آية آل عمران إنما نزلت في المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم الحاضرين عند نزول الآية فورد الإخبار مساوفاً لحالهم في وقت نزول الآية وما يلي ذلك متصلاً به من الزمان فلم يكن لدخول كان التي تقتضي وقوع

الشيء فيما تقدم من الزمان معنى تحزره، وأما آية النحل فأخبار عن تقدم زمانهم وعظ به غيرهم يبين ذلك قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٣٣]، ثم قال: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾ [النحل: ٣٣] فالأخبار عن هؤلاء القبلين المشبه بهم من بعدهم من معاصريه صلى الله عليه وسلم فأحرزت كان هذا المعنى ولأمت الموضع ولم تكن لتلائم آية آل عمران ولا الوارد في آية آل عمران ليناسب ما قصد في آية النحل، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]. للسائل أن يسأل فيقول: مقصود الآيتين واحد في الموضعين من حيث المعنى وهما لقوم بأعيانهم وهم أهل بدر، رضي الله عنهم، فما وجه زيادة «لكم» في آية آل عمران ولم تزد في الأخرى؟ وتقديم القلوب على المجرور هنا وتأخيرها عنه في آية الأنفال؟ واستئناف تأكيد الأخبار بالصفيتين العليتين في سورة الأنفال بيان ولم (تردا جاريتين) على اسم الله سبحانه كما في آية آل عمران؟ فهذه ثلاث سؤالات.

والجواب عن الأول والثاني، والله أعلم: أن آية آل عمران لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَيَأْتُواكُم مِّن قَوْرِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥] والأخبار عن عدوهم فاختلف ذكر الطائفتين وضمهما كلام واحد فجردت البشارة لمن هدي منهما وأنها لأولياء الله المؤمنين، فجيء بضمير خطابهم متصلاً بلام الجر المقتضية الاستحقاق فقليل: «بشري لكم»، وبين أن قلوبهم هي المطمئنة بذلك فقليل: ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ﴾، فقدمت القلوب على المجرور اعتناء وبشارة ليمتاز أهلها ممن ليس لهم نصيب. أما آية الأنفال فلم يتقدم فيها ذكر لغير المؤمنين فلم يحتج إلى الضمير الخطابى في لكم، وأيضاً فإن آية الأنفال قد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] فأغنى عن عودته فيما بعده اكتفاء بما قد حصل مما تقدم من تخصيصهم بذلك.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية الأنفال تقدم فيها أوعاد جليلة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ ثم قال: ﴿وَيُرِيدُ اللَّهُ أَن يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾ [الأنفال: ٧] (ثم قال) ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾ [الأنفال: ٨]، فهذه أوعاد عليه لم يتقدم إفصاح بمثلها في آية آل عمران فناسبها تأكيد

الوصفين العظيمين من قدرته جل وتعالى على كل شيء وحكمته في أفعاله فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٠]، ولما لم يقع في آية آل عمران إفصاح بما في آية الأنفال وردت الصفتان تابعتين دون تأكيد، وجاء كل على ما يناسب، ولم يكن عكس الوارد في تعقيب الآيتين ليناسب، وذلك واضح، والله أعلم.

الآية الثالثة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَعْفَرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ...﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وفي سورة الحديد: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَعْفَرٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...﴾ [الحديد: ٢١]، والمراد في الموضعين الحث على المبادرة إلى أفعال البر وجزيل الثواب، للممثل، وقد اختلفت عبارة الأمر بذلك في الموضعين فحذف المضاف في الأولى وجيء في الثانية بكاف التشبيه عوضاً منه، وقيل في الأولى: ﴿عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ﴾ على الجمع وأفرد في الثانية فقيل: ﴿عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾، فيها ثلاثة أسئلة.

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن المسارعة إلى الشيء قبل مسابقته، قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَزَنِ لَهُمْ سَبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١]، وقد أوضحنا في كتاب البرهان أن ترتيب السور بتوقيف على أصح المأخذين وأما ترتيب الآي فلا توقف فيه وأن ذلك كله معتمد فيه غير ترتيب النزول، وإذا ثبت هذا فوجه تقديم لفظ «سارعوا» تقديم المسارعة ووجه تأخير سابقوا بناء المسابقة على المسارعة، ألا ترى أن المسارع إلى الشيء قد يحصل له ما سارع إليه وقد لا يحصل، ولا يقال في الغالب سبق إلا فيمن تحصل له مطلوبه هذا هو الأكثر، والمسارعة متقدمة في الرتبة قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْحَزَنِ لَهُمْ سَبِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٦١] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١] أي ثبتت وحقت لهم. وعن علي، رضي الله عنه: سبق رسول الله صلى الله عليه وسلم وثنى أبو بكر وثلاث عمر...، وقيل في قوله تعالى: ﴿فَالسَّيِّئَاتِ سَبَقًا﴾ [النازعات: ٤] إنها الملائكة تسبق الجن في ()^(١)، فلما كانت المسارعة والمسابقة على ما ذكرنا ورد المتقدم في الترتيب أولاً والمتأخر ثانياً مراعاة للترتيب.

والجواب عن الثاني، أن آية آل عمران على حذف المضاف كما تقدم أي عرضها مثل عرض السماوات والأرض وقد أفصحت آية الحديد بما (يقوم) مقام هذا المضاف ويحصل معناه وهو كاف التشبيه إذ معناها معنى مثل، وحذف المضاف مما يكون كثيراً عند قصد المبالغة، وكذا جعل الشيء نفس الشيء وهو مما يتقدم في آية آل عمران وهو نحو قول الشاعر:

إن الربيع الجود والخريف ايدا أبي العباس والصيوف^(١)

وهذا كثير، وإليه يرجع الوارد في قولهم: نهارك صائم وليلك قائم، وباب ذلك مما يقصد به المبالغة فيجعل نفس الشيء، وأنشد سيبويه، رحمه الله، نحواً من ذلك^(٢):

أما النهار ففي قيد وسلسلة الليل في بطن منحوت من الساج

فجعل النهار في قيد وسلسلة وجعل الليل في بطن منحوت من الساج مبالغة وإنما المجهول الشخص، وقوله تعالى: ﴿عَرَضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [آل عمران: ١٣٣] يمكن إلحاقه بهذا القبيل وإن ظن أنه يباينه. والجامع قصد المبالغة كأن السماوات والأرض إذا أوصل بعضها ببعض مصطفاً نفس عرض الجنة، ومن أبيات الكتاب^(٣):

لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى ونمت وما ليل المطي بنائم

فنفى النوم عن الليل حين جعله نفس الشخص مبالغة كما في البيت قبل، ويمكن في هذا كله حذف المضاف أي ذو ليل المطي وذو النهار وذو الليل، قال الإمام، رحمه الله، لما أنشد هذا البيت جعله للاسم ومن هذا الضرب ما يتخرج على حذف المضاف ويمتنع ما سواه نحو قوله^(٤):

كأن عذيرهم بجنوب سلى نعام قاق في بلد قفار

أي كأن غديرهم (غدير) نعام قاق، والغدير الصوت، وتخريج آية آل عمران على (هذا) أوضح، وكلا الضربين يحرز المبالغة وبالجمل فقصده المبالغة في مثل ما تقدم يستلزم في الغالب الإيجاز إما بالحذف وإما (بجعل) الشيء نفس الشيء أو بتكرار لفظ يفهم بتكرره التهويل والتعظيم ويقوم مقام أوصاف وذكر أهوال كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ١﴾ [الحاقة: ١ - ٢] و﴿الْقَارِعَةُ ١﴾ [القارعة: ١ - ٢]، وقد ذكر

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩، وتخليص الشواهد ص ٣٦٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢٦، والكتاب ١٤٥/ ٢، وللعجاج في الدرر ١٨١/ ٦، وليس في ديوانه.

(٢) البيت من البسيط، وهو للجرنفس بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٧، وبلا نسبة في الكتاب ١/ ١٦١، والمحتسب ١٨٤/ ٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥، ٨/ ٢٠٢، والكتاب ١/ ١٦٠، ولسان العرب (ريح).

(٤) البيت من الوافر، وهو للناطقة الجعدي في ديوانه ص ٢٤٢، ولشقيق الباهلي أو للناطقة في لسان العرب (قوق)، ولشقيق الباهلي في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٨.

سببويه، رحمه الله، هذه الضروب في أبواب شتى لافتراقها في أحكام تقتضي تفصيل (التبويب) مع اتفاقها في ما ذكرنا وفي جري الإيجاز في جميعها، ولما اتصل بقوله: «عرضها» في آية آل عمران وهو مبتدأ والخبر عنه مجموع فقيل: «السموات» فأفصح الجمع ما مهنداه من قصد المبالغة والتعظيم، ثم اتبع ذلك ما يحرز مقصود ذلك من التعظيم والمبالغة أيضاً وهو وصف من أعدت له الجنة الموصوفة، ووسمهم بالمتقين وهم الذين وفوا بالإيمان وتوابعه التي بها يكمل مما ذكر في آية: «ليس البر» من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْآلِرَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، ولم يكن قوله تعالى: «عرضها السماوات» بالجمع كقوله في آية الحديد «كعرض السماء» فأفرد، ولا قوله: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كقوله في آية الحديد: ﴿أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ فلما تضمنت آية آل عمران من قصد المبالغة من هذه الجهات والقرائن التي ذكرنا ما لم تتضمن آية الحديد ناسب ذلك جعل العرض نفس السماوات والأرض من غير إفصاح بالمضاف المقدر الذي لا بد منه عند بيان المعنى على ما تقدم، ولما لم يقصد في آية الحديد ذلك أفصح فيها بما يعطي معنى مثل وهي كاف التشبيه، وورد كل على ما يناسب ويلائم.

فإن قيل: لم خصت آية آل عمران بما تمهد من قصد المبالغة والتعظيم دون آية الحديد، قلت: لبنائها على الحضيض على الجهاد وعظيم فضله وذكر قصة بدر واحد من لدن قوله: ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعَدَ الْفِتَالِ﴾ [آل عمران: ١٢١] إلى ما بعد الآية المتكلم فيها، ولما لم يكن في آية الحديد شيء من ذلك ناسب كلاً ما ورد (فيه) والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهم مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهم وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيَعْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]، وفي سورة العنكبوت: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا يَعْْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ [العنكبوت: ٥٨]. للسائل أن يسأل عن وجه العطف في الأولى وقوله في الثانية: ﴿يَعْْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ غير معطوف على ما قبله.

ووجه ذلك والله أعلم أن الآية الأولى لما وقع فيها ذكر الجزاء مفصلاً معطوفاً فقيل: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهم مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهم وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ ناسبه أن عطف الجملة الممدوح بها الجزاء فقيل: ﴿وَيَعْْمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾، ولما لم يفصل

الجزء في سورة العنكبوت (ولا وقع) فيه عطف جاءت جملة المدح غير معطوفة ليتناسب النظم، والله أعلم.

الآية الخامسة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٤]، وفي الجمعة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢]. للسائل (أن يقول: إن مقصد) الآيتين الإخبار بامتثانه تعالى على العرب بأن بعث فيهم رسولاً منهم ولم يكن من غيرهم ثم اختلفت العبارة في البيان فقليل في الأولى: «من أنفسهم» وفي الثانية: «منهم» فيسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عن ذلك: أن قولك: (فلان) من أنفس القوم أوقع في القرب والخصوص من قولك فلان منهم، فإن هذا قد يراد للنوعية فلا يتخلص لتقريب المنزل والشرف إلا بقرينة، أما «من أنفسهم» فأخص، فلا يفترق إلى قرينة ولذلك وردت حيث قصد التعريف بعظيم النعمة به صلى الله عليه وسلم على أمته وجليل إشفاقه وحرصه على نجاتهم ورأفته ورحمته، بهم، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] وقال تعالى فيمن كان على الضد من (حال) المؤمنين المستجيبين: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْهُمْ فَكَذَّبُوهُ﴾ [النحل: ١١٣]، فتأمل موقع قوله هنا: «منهم» لما قصد أنه إنعام عليهم لم يوفقوا لمعرفة قدره ولا للاستجابة المثمرة النجاة فقليل هنا: «منهم» فأما قوله صلى الله عليه وسلم: «سلمان منا أهل البيت» بأنه لما لم يكن، رضي الله عنه، من قريش وأراد، عليه السلام، تقريبه وتشريفه عبر بما يعطي ذلك ولا يخص خصوص قوله: من أنفسنا وإنما تخلص لحرف الخصوصية بقرينة قوله عليه السلام: (سلمان منا أهل البيت)، وأما قوله عليه السلام في فاطمة: (إنما هي بضعة مني) فقد تحصل فيه أتم خصوص من وجهين: أحدهما قوله عليه السلام: «مني» وهذا أخص من قوله عليه السلام: منا (فتأمله) فهو مناف للشياع الداخل في قوله منا، والثاني قوله: بضعة فجعلها عليه السلام جزءاً منه وذلك أعلى خصوص. وأما قوله عليه السلام «مولى القوم منهم» فالمراد منه تقريب الولاء من النسب وليس من أنفسهم، وقد تقدم أن قوله: «من أنفسهم» في مقابلة قوله: «منهم»، وإن «منا» دونه في الشياع، «ومني» أخص وأبعد في الشياع، فتأمل هذا. ولما كان لفظ الآيتين يتناول قريشاً وغيرهم من العرب ممن ليس من أهل الكتاب قيل: «منهم»، فناسب هذه الكناية بما فيها من الشياع الذي مهدناه عموم الأميين من العرب ممن أسلم ومن لم يسلم، ولما قال في آية آل عمران: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٤] فخص من أسلم ناسب ذلك قوله: «من أنفسهم» لخصوصه كما تقدم، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم.

الآية السادسة (عشرة): غ - قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧]، وفي سورة الفتح: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، للسائل أن يسأل فيقول: إن مقصود الآيتين قد اتحد لأن حاصله التعريف بأن كلاً من المذكورين في الآيتين أظهر خلاف ما أبطن، فلم قيل في الأولى: «بأفواههم» وفي الثانية: «بالسنتهم» مع اتحاد المعنى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله في الأولى: «بأفواههم» ينبئ عن مبالغة واستحكام وتمكن في اعتقاد أو قصد لا يحصل من قوله: «بالسنتهم»، ألا ترى قولهم: تكلم بملء فيه حين يريدون المبالغة، وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [يس: ٦٥]. والمراد المبالغة في منعهم عن الكلام، وإذا ختم على الأفواه امتنعت الألسنة عن النطق، وكان أحكم في المنع. ولما كان المراد بالآية الأولى الإخبار عن المنافقين كعبد الله بن أبي وأصحابه ممن استحكم نفاقه وتقرر فقال يوم أحد ما حكى الله تعالى من قولهم في المخالفين لهم من الأنصار ممن أكرمه الله بالشهادة في ذلك اليوم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، إلى ما قالوه من هذا ثم رروا عنه بقولهم لصالحي المؤمنين: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَّاتَّبَعْنَاكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٧] فأخبر تعالى عنهم بما أكتوه من الكفر فقال تعالى: ﴿هُمْ لِلْكَفَرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾، فناسب الإيلاج في قوله تعالى: «بأفواههم» ما انطوا عليه واستحكم في قلوبهم من الكفر، وأما آية الفتح فيإخبار عن أعراب ممن قال تعالى فيهم: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤] وهؤلاء لم يستقر نفاقهم كالآخرين وإنما أخل بهم قرب عهدهم بالكفر وإن لم يتقرر الإيمان في قلوبهم لكن لا عن نفاق كنفاق الآخرين، قال تعالى مخبراً عن هؤلاء الأعراب: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلْفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١] فعن هؤلاء قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١]، فعبر بالألسنة إشعاراً بأن حال هؤلاء ليس كحال المنافقين المقصودين في آية آل عمران. فلاختلاف حال الطائفتين اختلفت العبارة عما صدر منهم، وورد كل على ما يناسب ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

الآية السابعة عشرة قوله تعالى: ﴿إِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤]، وفي سورة الملائكة: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [فاطر: ٤]، ورد في هاتين الآيتين المفعول المقام مقام الفاعل وهو رسل مكسر والاسم المجموع جمع تكسير يجوز فيه التذكير

والثانيث، فورد في الآية الأولى: «فقد كذب» على رعي التذكير ولم يقرأ بغيره، وفي الآية الثانية: «فقد كذبت» على (معنى) الثانيث لزوماً أيضاً مع وحدة اللفظ في المرفوع المفعول وما يجوز فيه من التذكير والثانيث، فيسأل عن ذلك.

والجواب والله أعلم أن كلا الآيتين مراعى فيه ما يلي تابعاً للمرفوع من الوصف في الأولى وما عطف في الثانية. أما الأولى فقال تعالى: ﴿جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ﴾. ولا يمكن هنا إلا هذا فجرى على ما هو الأصل في جمع المذكر المكسر من التذكير فلم تلحق الفعل علامة الثانيث، وأما آية الملائكة فلحققت التاء الفعل رعيّاً لما عطف على الآية من قوله: ﴿وَلَىَّ اللَّهُ تَرْجَعُ الْأُمُورُ﴾، فليس في هذا إلا الثانيث سواء بني الفعل للفاعل أو للمفعول فنوسب بين الآيتين فقول: «كذبت» على الجائز الفصيح في ثانيث المجموع المكسر ليحصل التناسب، ولا يمكن عكس الوارد في الآيتين، والله أعلم.

الآية الثامنة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، وفي سورة لقمان: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بغير لام في خبر إن في الآيتين وفي سورة الشورى: ﴿وَلَكِنْ صَبْرٌ وَعَقْرٌ إِنَّ ذَلِكَ لِمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣] فزيد في هذه الآية اللام المذكورة في الخبر فقول: ﴿لِمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، فللسائل أن يسأل عن الفرق.

والجواب، والله أعلم: اختلاف ما وقع الحض على الصبر عليه في هذه الآيات وأشير إليه بذلك وأنه من عزم الأمور أما الأولى فإن قبلها: ﴿تَتَّبِعُوا فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسَكُمْ وَتَسْمَعُوا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيراً﴾ [آل عمران: ١٨٦] فوقع الإخبار بالابتلاء في الأموال والأنفس وسماع الأذى ممن ذكر فعرفوا بثلاثة ضروب وأمروا بالصبر عليها وهي أربعة أشياء بالتفات التفصيل في المسموع منه الأذى واعلموا أن الصبر عليها من عزم الأمور، وأما آية لقمان فأشير فيها بذلك إلى أربع خصال أمر بها لقمان ابنه وذلك قوله: ﴿يَبْنِئْ أَقْرَبَ الصَّالَةِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ﴾ [لقمان: ١٧] وأتبعته بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لِمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، والأربعة في الآيتين من العدد القليل، وأما آية الشورى فالإشارة فيها بقوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ﴾ إلى اثني عشر مطلوباً من لدن قوله تعالى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعْ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [الشورى: ٣٦]، وهذه إشارة إلى التزهد عن ذلك. ثم قيل للذين آمنوا: ﴿وَعَلَىٰ رِبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشورى: ٣٦]، فالإشارة إلى الإيمان والتوكل التزام ذلك، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ يَحْنَبُونَ كَثِيرَ الْأَرْبَابِ وَالْفَوْحَشَ وَإِذَا مَا عَصَبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧] فهذه التزامات

ثلاثة، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨] فهذه التزامات أربع، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] فأشار إلى أن هؤلاء لا يظلمون أحداً وإن أقصى ما يقع منهم الانتصار ممن يظلمهم وذلك مباح لهم غير قبيح، وقد قيل بقوله بعد: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ثم عرف بحال أجل من ذلك وأعلى عملاً فقال: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠]، وأعلم مع علو هذا الملتزم أن المنتصر من ظلمه ما عليه من سبيل وإنما السبيل إنما هو على ظالمي الناس والباغين، وبعد هذه الخصال النيفة على العشر قال تعالى في التزام جميعها: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، فناسب كثرة هذه الخصال الجليلة زيادة اللام المؤكدة في قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾، ولم يكن في الآيتين قبلها كثرة فناسبها عدم زيادة اللام، على أن ما ختمت به آية الشورى من قوله: ﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] وهي الخصلة الشاهدة بكمال الإيمان للمتصف بها، فلو لم يكن قبل قوله: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ غيرها لكانت بمعناها أعم من الخصال المذكورة في آية آل عمران إذ تلك الخصال داخلية تحت هذه الخصلة الجليلة ومن منظوياتها، فناسب ذلك أتم المناسبة ولم يكن العكس ليناسب، والله سبحانه أعلم.

* * *

سورة النساء

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]، وفي سورة الأعراف: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩]، وفي سورة الزمر: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، فيها ثلاثة سؤالات، أحدها: الفرق بين الخلق والجعل، والثاني: وجه تخصيص الأخيرتين بجعل والأولى بخلق، والثالث: وجه ورود ثم في آية الزمر عوضاً من الواو.

والجواب عن الأول أن العبارة بخلق واردة على ما ينبغي ومطابقة للمعنى المقصود وهو المراد بجعل إلا أن جعل ثانية عنها لتوقف الجعل على ما يتقدمه لأن العبارة بخلق (تكون) عند المتسرعين عن عدم سابق، حيث لا تتقدم مادة ولا سبب محسوس، واستيفاء الكلام (هنا) وتحرير التمثيل يطول وله مظان. وأما الجعل فيتوقف على موجود مغاير للمجعول يكون منه المجعول أو عنه كالمادة والسبب، ولا يرد في الكتاب (العزير) لفظ جعل في الأكثر مراداً به الخلق إلا حيث (يكون) قبله ما يكون عنه الجعل أو منه أو سبباً فيه محسوساً عنه يكون ذلك المخلوق الثاني، بخلاف خلق فإن العبارة تقع كثيراً به عما لم يتقدم وجوده وجود مغاير يكون عنه هو الثاني، وقل ما تقع واحدة من العبارتين في القرآن على خلاف ما ذكرناه، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]. وإنما الظلمات والنور عن أجرام توجد بوجودها وتعدم بعدمها، أما السماوات والأرض فليست كذلك أعني أنها لا ترتبط بموجود حادث توجد بوجوده وتعدم بعدمه، وإن قلنا بتقدم مادة حسبما ورد في القرآن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١] في الخبر المذكور في خلقها وقال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رِوْسًا وَأَنْهَارًا﴾ [الرعد: ٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفَلَائِكِ الْآرَاءَ مَا تَكْبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، وفي هذه الآية والمتصلة بها قبلها شوب تصيير لتقارب المعنى في التصيير وما يكون عن المادة، فقد لاح الفرق بين خلق وجعل ووجه تخصيص كل آية مما تقدم بالوارد فيها. وأما ورود جعل في آية الأعراف في قوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ فلما قصد هنا من معنى السكن (وكأنه أريد نفي المغايرة تقريباً وتأسيساً لحصول الركون والسكن) الذي جعله الله من آياته ونعمه لتستحكم سببية التناسل والتكثير، فكانت جعل أوقع في هذا الغرض، ثم إن الخبر وارد بخلق حواء من ضلع من آدم، فهذا نحو من المتقدم في سورة الأنعام، وعبر في سورة النساء بخلق لمقصود الآية من التعريف بالأولية والابتداء ولمناسبة ما اتصل بها من قوله: «خلقكم» حتى يوافقه من اللفظ ما قصد من المعنى.

وأما الجواب عن السؤال الثالث وهو زيادة «ثم» في سورة الأنعام فلما قصد من الامتنان والإنعام على هذا الجنس الآدمي ولتفاوت ما بين الآيتين العجيبتين من خلق الصنف الإنساني من شخص واحد وخلق زوجه منه فجيء بثم المنبهة على معنى الاعتناء بذكر ما عطف بها والتأكيد لشأنه للمزية على المعطوف عليه القائمة مقام التراخي في الزمان. قال الزمخشري فإن قلت ما معنى قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾. وما تعطيه من معنى التراخي؟ قلت: هما آيتان من جملة الآيات التي عددها دالاً على وحدانيته وقدرته وهما تشعب هذا الخلق الفائق للحصر وانتشاره من نفس آدم وخلق حواء من قصيره، إلا أن إحداهما جعلها الله عادة مستمرة والأخرى (لم يجر بها العادة ولم تخلق أثى غير حواء من قصيرى رجل فكانت أدخل في كونها آية وأجلب) لعجب السامع فعطفها بثم على الآية الأولى للدلالة على مبايبتها لها فضلاً ومزية، وتراخيتها عنها فيما يرجع إلى زيادة كونها آية فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود. قلت وعلى هذا المأخذ يسقط الاعتراض بأن «ثم» قد تجري مجرى الواو فلا تقتضي ترتيباً ولا مهلة لأن هذا الاعتراض إنما ينتزل على أن «ثم» تقتضي الترتيب الزمني لزوماً، أما إذا قلنا إنها ترد لقصد التفاوت والتراخي الزمني ولا تحتاج إلى انفصال عن ذلك الاعتراض ولا أن تقول: إن ثم قد تكون بمعنى الواو، قلت ومن ورود «ثم» لما ذكرنا من تراخي الرتبة قوله جل وتعالى: ﴿وَإِنِّي لَفَقَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَحَمَلَ صِلِحًا ثُمَّ أَهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، قال الزمخشري: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [فصلت: ٣٠]. وكلمة التراخي دلت على ثبات المنزلتين دلالتها على تباين المرتبتين في جاءني زيد ثم عمر، أعني أن منزلة الاستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى منها وأفضل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المندر: ١٨ - ١٩ - ٢٠]، قال الزمخشري: إن قلت ما معنى ثم الداخلة في تكرير الدعاء قلت: الدلالة على أن الكرة الثانية أبلغ من الأولى ونحوه قوله:

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثمت اسلمي^(١)

أنشده النحويون على إلحاق تاء التأنيث بثم وأنشده الزمخشري، ومثل ذلك: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧] قال: جاء بثم لتراخي الإيمان وتباعده في الرتبة والفضيلة عن العتق والصدقة لا في الوقت لأن الإيمان هو السابق المقدم على غيره ولا يثبت عمل صالح إلا به. فثم حيث لا يقصد مهلة الزمان تحرز تنبيهاً على حال ما يعطف بها ومحله والإشارة إلى أنه بحيث إنه لو لم يذكر ما قبله لكان كافياً في المقصود، هذا ما تحصله حيث لا يقصد مهلة الزمان، فلما قصد في آية الزمر الإنعام والامتنان وتعداد ذلك تعظيماً وتفخيماً ورد بثم، فقال تعالى: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَأَنزَلَ لَكُمْ مِنْ الْأَنْعَامِ ثَمَنِينَ زَوْجًا﴾ [الزمر: ٦].

فإن قلت: فقد كان الوجه على هذا (أن) لو قيل: ثم أنزل لكم من الأنعام، قلت: هذه نعمة لا تفتقر لبيان أمرها إلى التنبيه بثم، وليست موضع تغفل أو تخف، وإنما موضع ثم حيث يراد الاعتناء والتنبيه على قدر المعطوف بها لاحتمال أن يخفى، فإذا كان غير خاف وبين الاستقلال بنفسه لم يفتقر (إلى هذا)، ومن حيث قصد معنى الامتنان كانت «جعل» أولى لما تقدم من معناها، فقد وضح ورود كل آية من الثلاث على ما يناسب المقصود من كل واحدة.

الآية الثانية: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٥]، وفي آية أخرى بعد: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّائِغِينَ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]. للسائل أن يسأل عن زيادة: «واكسوهم» في الأولى وسقوطها في الثانية.

والجواب: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ إنما المراد به السفه المتصير إليه المال يارث ولا يحسن القيام عليه فيحجر عليه ماله إبقاء عليه ولا يُمكن منه إلا بقدر ما يأكله ويلبسه، فالنهي إنما هو للأوصياء، ونسبة المال إليهم مجاز بما لهم فيه من التصرف والنظر، أما الآية الأخرى فليست في شأن أحوال السفهاء وحكمها، وإنما المراد بها المقتسمون لميراث يخصهم لا حق فيه لغيرهم فيحضرهم قريب فقير ويتيم محتاج ومسكين فندبوا إلى التصديق عليهم والإحسان. لا لحق هؤلاء في المال فمن أين تلزم كسوتهم والتنصيب عليها؟ إنما ندبوا إلى الإحسان إليهم بالعفو مما يخف عليهم وسع ذلك كسوتهم أو لم يسع، فافترق مقصد الآيتين، وجاء كل على ما يناسب.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٤٢/١، والأشباه والنظائر ١٤٥/٢، وجمهرة اللغة ص ٢٠٤، ٦٤٩، والخصائص ١٩٦/٢.

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: ١٣]، وفي سورة المائدة: غ - قوله تعالى: ﴿فَأَنبَهُمُ اللَّهُ بِمَا قَالُوا جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ٨٥]، وفي آخر هذه السورة قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وفي سورة براءة: ﴿لَكِنَّ الرُّسُولَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَأُولَئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [براءة: ٨٨ - ٨٩]، وفي آية منها فيما بعد قوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ السَّابِقِينَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُمْ يُحِبُّونَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [براءة: ١٠٠]، وفي سورة إبراهيم: غ - ﴿وَأَدْخِلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ٢٣]، وفي سورة الكهف: غ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٢٥﴾﴾ أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ...﴾ [الكهف: ٣٠ - ٣١]، وفي سورة الحديد: ﴿بُشْرَتُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الحديد: ١٢]، وفي سورة المجادلة: ﴿أُولَئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وفي سورة الصف: غ - ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى تَحَرُّفٍ تُحِجُّكَ مِنَ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تَوَمَّنْ يَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَتَعْمَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾﴾ يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلُكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَكَنَ طِينَةً فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ﴾ [الصف: ١٠ - ١٢]، وفي سورة الطلاق: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَكَ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، وفي سورة البروج: غ - ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْكَبِيرُ﴾ [البروج: ١١]، وفي سورة البرية: غ - ﴿جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البرية: ٨]، فهذه ثلاث عشرة آية يجمعها التعريف بالجزاء الأخراوي للمؤمنين والإشارة إلى حال الجزاء ووصفه، وقد عرض فيها مما يسأل عنه مما اتفقت فيه أو اختلفت، وانفرد به بعضها دون بعض، ست سؤالات.

الأول: وهو اتفاق أكثرها في ذكر الخلود وقد كثر اختلافها فيما سوى ذلك. والجواب عنه: أن وجه اتفاق أكثرها على ما ذكر أن كل نعيم ينقطع فليس بنعيم في الحقيقة، وكذلك العذاب، وهذا واضح، فلولا الخلود لما كان نعيماً، فلهذا كثر ترداده مع ضربوب الجزاء.

والسؤال الثاني: ما وجه اجتماع الرضا والتأييد في الآية الثانية من المائدة وثانية براءة وآية البريئة ولم يجمع بينهما في البواقي؟ ووجه ذلك والله أعلم أن هذه الآيات على ما يذكر:

أما آية المائدة فقد قال تعالى فيها: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، وورد التصديق لعيسى، عليه السلام، فوسمهم فيها بالصدق وهو أسنى حالات الإيمان، وقد قال تعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَئِنْ أُنذِرُوا لَأَنْتَقِمُوا اللَّهُ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، فالصدق حال الأنبياء والرسل وأولى السوابق.

وأما الآية الثانية من سورة براءة ففيها: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ هَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾ [التوبة: ١٠٠] وسبقية هؤلاء رضوان الله عليهم وما عرف من حالهم وأنهم صفوة المحسنين من هؤلاء الأمة معلوم ملحق لهم بنمط الأعلين من الصادقين من أتباع الرسل، فلما كان المشار إليهم في الآيتين هم الأسوة والقُدوة لمن سواهم ناسب حالهم الإطناب فذكر الرضا والتأييد، ولم يقع في الآيات البواقي وصف يلحق أصحابه بهؤلاء وإن شملهم الرضا والخلود في الجنة، لكن تحديد الذكر والإفصاح بالمقدر المفهوم من سياق الكلام وعمومه له حكم قد بين في نحو قوله: ﴿وَجَزِيلٌ وَمِكْنَلٌ﴾ [البقرة: ٩٨] وبابه.

وأما الآية البريئة فإنها على حكم مقتضى الترتيب الثابت آخر آية ذكر فيها حال المؤمنين في الجزاء الأخراوي معقباً به ذكر جزاء من كان في طرف من حالهم من مستوجب النار على التأييد، فكانت هذه الآية مظنة استيفاء للحال فوردت ورود الآيتين قبلها.

والسؤال الثالث، وهو ما وجه تخصيص الآيات الأربع: آية المائدة، والثانية من سورة براءة، وآية الطلاق، وآية البريئة، بذكر التأييد مع الخلود فقيل: ﴿خَلِيلَيْنِ فِيهَا أَبَدًا﴾. ولم يقع ذلك في البواقي؟

والجواب عن ذلك: استدعاء هذه المواضع الأربعة ذكر ذلك. أما آية المائدة وثانية براءة فلما بنيتا عليه من الإطناب، ولما حمل فيهما على جمع التأييد والرضا حسبما تقدم

في السؤال قبل هذا، وأما آية الطلاق فوجه ذكر التأيد فيها ما تكرر في هذه السورة من ذكر غايات بينها قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]، فلما أشارت أي السور إلى غايات ونهايات ناسب ذلك التعريف بأن خلود الجنة متأبد لا انتهاء له ولم يجمع بينه وبين ذكر الرضا إذ لم يجتمع لمن ذكر هنا ما اجتمع لأولئك الموصوفين في آية المائدة وثانية براءة ولم يبلغوا مبلغهم. وأما آية البريئة فإنها كما تقدم ختام حال الفريقين فاقتضت الاستيفاء.

والسؤال الرابع: ما وجه اختصاص آية المجادلة بالرضا فقط دون التأيد؟

والجواب عنه: إن المذكورين في هذه الآية قد وصفوا بما يلحقهم بأعلى نمط وذلك قوله: ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ثم قال: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ثم قال: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، والفلاح الفوز والظفر ببغية الراغب، وحيث يذكر الفوز فهو مغن عن ذكر التأيد إلا أن يقصد الإطناب، ولذلك لم يقع ذكر التأيد في آية النساء والأولى من براءة وسورة الحديد والمجادلة إذ الفلاح الفوز، فذكر الفوز أو الفلاح مغن عن ذكر التأيد، فلم يجمع بينهما، ولما لم يذكر في آية الطلاق الفوز ولا ما يرادفه لم يكن بد من ذكر التأيد.

فإن قلت: فإن مقصود آية المجادلة الإطناب فلم لم يجمع فيها بين التأيد والرضا؟ قلت: عدل إلى أوصاف حصل منها خصوص وإطناب فوق الاكتفاء بها، والله أعلم.

والسؤال الخامس، وهو وجه اختصاص آية المجادلة بقوله: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ﴾. ووجه ذلك أنه قوبل به قوله فيمن قبل: ﴿أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ﴾ [المجادلة: ١٩]، ثم لما طال الكلام بهذا المسوق للمقابلة مع دلالة ما قدم من كتب الإيمان والتأيد بروح منه سبحانه وذكر الفلاح، لم يحتج إلى ذكر «أبدأ» كما أشير قبل.

والسؤال السادس قد تحصل جوابه وهو اختصاص التأيد فقط بآية الطلاق.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّكُمْ كَانُمْ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]، (وفي سورة الإسراء: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِتْمَ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٣٢]. للسان أن يسأل عن زيادة قوله: «ومقتًا» في سورة النساء وسقوط ذلك في سورة الإسراء؟

والجواب عن ذلك: أن نقول: إن المقت هو النقص والاستحقار، ومتزوج امرأة أبيه

فاعل رذيلة يمقت فاعلها ويشنأ وتستخسه الطباع السليمة، فوسمت فعلته بالمقت، وساوت الزنا فيما وراء ذلك. فلهذا زيد في آية النساء قوله: «ومقتاً».

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ﴾ [النساء: ٢٥] وفي المائدة ﴿مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ [المائدة: ٥]، لا إشكال في هذه الآية لأن مصرف الوصف في الأولى للإماء المتزوجات عند عدم الطول، ومصرف الوصف في المائدة للمتزوجين من الرجال، وهذا السؤال والذي قبله لا إشكال فيهما.

الآية السادسة: غ - قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، وفي سورة النحل: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النحل: ٨٩]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما اختلف في هاتين الآيتين في التقديم والتأخير من قوله: «وجئنا بك (على هؤلاء) شهيداً، وقوله: «وجئنا بك شهيداً على هؤلاء». مع اجتماعهما في معنى واحد من شهادة الرسل على أممهم وشهادة نبينا صلى الله عليه وسلم (على أمته)؟

والجواب عن ذلك: والله أعلم أن آية النحل تقدمها قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٨٩]، فتقدم اسم الشهيد (على المشهود عليه، فورد ما نسق على (ذلك) من الإخبار بشهادته، عليه السلام، على أمته مرتباً على ما تقدمه من مقتضى النظم في التناظر والتناسب، فقليل: وجئنا بك شهيداً على هؤلاء متوازناً مع قوله شهيداً عليهم، وذلك على ما يجب، والله أعلم). أما آية النساء فلم يرد فيها إفصاح بذكر المشهود عليهم ولا كناية عنهم بضمير ولا اسم إشارة بل في آية النساء داع إلى تقدم المجرور بعلی، وهو أنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِيقَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٨] وذلك من صفة المنافقين، ناسب هذا تقديم المجرور في قوله: «وجئنا بك على هؤلاء شهيداً» حتى كأنه بحسب المفهوم لم يقصد به غيرهم ولا شهد على من سواهم، وقد تقدم نحو هذا ومنه^(١):

لَتَقْرِبَن قَرِيباً جَلِدياً ما دام فيهن فصيل حيا

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وليس في آية النحل ما يقتضي ذلك بل مقتضاها إطلاق شهادته عليه السلام للجميع من صالح وطالح إذ لم يتقدم قبلها التقييد، بل الظاهر مما تقدمها أن المراد جميع من بعث صلى الله عليه وسلم إليه، فهذان حاملان من الآيتين على وجوب ورود النظم على ما ورد.

وأيضاً فإن قوله: «شهاداً» في آية النحل لم يقع في الفواصل (بل) أثناءها، وتأمل ذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ [النحل: ٧٨] إلى قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، ثم قال: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْاءِ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النحل: ٧٩] إلى قوله: ﴿لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٧٩] واستمرار الآيات على ذلك إلى آخر السورة، ولم يتخلل فيما اكتنف الآية قبلها وبعدها فيما قرب منها غير ذلك فقد تفرقت فواصل هذه الآية من سورة النحل. أما آية النساء فبناء نظمها على فواصل روعي فيها مجيء المنون المنسوب من غير التزام حرف بعينه واستمرت الآية قبلها على ذلك. وقوله: ﴿وَحِثَّا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيداً﴾ [النساء: ٤١] فاصلة استدعى ورودها على ذلك ما تقدمها من الفواصل وما تأخر عنها. وانتظم ذلك على أعلى نظام وأجل مناسبة ولم يكن عكس الوارد في الآيتين ليناسب، والله أعلم.

الآية السابعة: غ - قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُوراً﴾ [النساء: ٤٣]، وفي سورة المائدة: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، للسائل أن يسأل عن زيادة «منه» في آية المائدة، وعن الواقع فيما أعقبت به كل آية منهما، وعن الواقع من الطول فيما أعقبت به آية المائدة، فهذه ثلاثة سؤالات.

والجواب عن الأول منها: أن زيادة «منه» في آية المائدة زيادة بيان، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾. لا يحصل منه ما يحصل من زيادة «منه» فزيدت بياناً، واختصت بذلك آية المائدة لتأخرها في الترتيب الثابت عليه المصحف، والبيان يتأخر عما هو بيان له، فجاء على ما يجب.

والجواب عن السؤال الثاني: وهو وجه التناسب بين الآي وما أعقبت به وهو أن آية النساء نزلت قبل تحريم الخمر، وقد ذكر المفسرون وغيرهم السبب في نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣] وأنها نزلت قبل التحريم كما تقدم، وكان شاربها قبل أن تحرم ربما عرض له بسببها التأخير لصلاته كما أشارت إليه الآية وفي تأخيرها عن أول وقتها نقص للفضل الموجود في آدائها أول وقتها فلما كان ذلك مظنة لنقص والوقوع في آدائها في آخر وقتها أو بعد وقتها ربما كان الإثم، والآية قد أعقبت بآية التيمم ناسب ما تقدم التعقيب بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ

كَانَ عَفْوَاً عَفْوَاً﴾ [النساء: ٤٣] إذ العفو والمغفرة مرجوان في نحو ما تقدم. وأما آية المائدة فإنه لما تقدم قبلها حلية طعام أهل الكتاب وجواز نكاح نسائهم على الحاصل من قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٥] وحال بني إسرائيل من تحريم الشحوم عليهم وغير ذلك مما شدد عليهم فيه مما هو أمر مرفوع عنا، ناسب ذلك تعقيب آية المائدة بقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لَإِطْهَرَكُمُ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، فجاء كل على ما يناسب.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية النساء غير مقصود بها ما قصد بآية المائدة من الإطناب، وتأمل ما انطوت عليه كل آية منها من عدد الكلم والحروف من لدن قوله تعالى في النساء: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾. إلى قوله: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] وقوله في المائدة: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾. إلى قوله: ﴿وَأَيَّدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] تجد آية العقود (يزيد) عدد حروفها على آية المائدة بضعا وثلاثين حرفا، فلما أطيل في هذه ناسبها ما أعقت به وبني عليها من قوله: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَئِنْ يُرِيدُ لَإِطْهَرَكُمُ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦]، وناسب إيجاز آية النساء ما بني عليها من قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوَاً غَفُوراً﴾. إيجازاً بإيجاز وإطناباً بإطناب.

فإن قيل: إن الإيجاز في الكتاب عمدة (ما) بني عليه وهو الجاري في بلاغته وإنما (يكون) إطناب الكلام لحامل وداع فما الحامل على ذلك في آية المائدة؟ قلت: الحامل على ذلك فيها تفصيل ما وقع في الآي قبلها مما حلل وحرم من لدن قوله عز وجل: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾ [المائدة: ٣] إلى تفصيل ما أحل لكم من قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٤] إلى الآية المتكلم فيها، فلما جرى ذلك كله مفصلاً مستوفى ناسبة الوارد في الآية وليس في آية النساء من مثل هذا شيء مما حلل أو حرم، فجرى حكمه على نسبة ما تقدمها بناء على رعي المناسبة، والله أعلم بما أراد.

الآية الثامنة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، (وفي نصف: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ﴾ [النساء: ١١٤] ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا﴾ [النساء: ١١٦]، للسائل أن يسأل عن وجه

اختلاف تعقيب الأولى بقوله: ﴿فَقَدْ أَفْرَقْنَا إِنَّمَا عَظِيمًا﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾.

والجواب: أنه لما وقع قبل الآية الأولى ذكر أهل الكتاب وذكر اعتدائهم وتحريفهم من لدن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشَرُّونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ [النساء: ٤٤] ثم قال بعد هذا: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦]، وهذا إفصاح بكذبهم وافتراءهم، ثم أتبع ما ذكر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، ناسب ما تقدم من أوصاف الشرك الافتراء الذي هو أخص صفات من كذب من أهل الكتاب مع أن المشرك مفتر، فقال عز وجل: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، ولما لم يتقدم مثل ذلك في الآية الأخرى إنما تقدم قبلها (قوله) ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥] وقبلها ما يخص منافقي أيام نبينا عليه السلام من لدن قوله سبحانه ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَبَكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْمُشَاقِقِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: ١٠٥] ثم قال: ﴿وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلُونَ أَنفُسَهُمْ... الآية﴾ [النساء: ١٠٧]، فلم يقع في هذه الآي ذكر تحريف ولا افتراء إنما ذكر منافقو أيامه عليه السلام بنفاقهم وما صدر منهم من غير الكذب والافتراء، فناسب ذلك ما بني عليه من قوله سبحانه: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١١٦]، كما ناسب قوله في الأولى: ﴿فَقَدْ أَفْرَقْنَا إِنَّمَا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] ما تقدمه وبني عليه، وجاء كل على ما يجب. ولو أعقبت الأولى الثانية والثانية بما أعقبت به الأولى لما ناسب على ما تقدم، والله أعلم.

الآية التاسعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَسَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُتَنَفِّقِينَ يُصَدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [النساء: ٦١]، وفي سورة المائدة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَسَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [المائدة: ١٠٤]، للسائل أن يسأل عني وجه ما ورد في هاتين الآيتين من قوله في الأولى: ﴿إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ والاكْتِفَاء في الثانية بقوله: ﴿إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مع استوائهما في دعاء المخالفين ممن ذكر قبل كل آية منهما إلى متابعة الحق والرجوع إليه. والجواب أن حال المدعويين مختلف، فإن الآية الأولى في منافق ويهودي تخاصما وتحاكما إلى كعب بن الأشرف ورضيا بحكمه، فالمراد بالآية المنافقون لأنهم المظهرون أنهم آمنوا بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى موسى عليه السلام القائلون ذلك بألسنتهم، ولكون ذلك

نطقاً بالسنتهم عبر بالزعم وكني بالطاغوت فيما ذكره المفسرون عن كعب بن الأشرف، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُمرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠] ولم تؤمر يهود أن يكفروا بأخبارهم ما لم يحرفوا وإنما المأمورون بالكفر بهم المؤمنون حين ظهر تحريفهم وتبديلهم. ثم قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾ أي للحكم بينهم بما أنزل الله صدوا عنه ونفروا إلى التحاكم عند كعب بن الأشرف أو عند الكاهن على الاختلاف في ذلك.

وأما آية المائدة فمبنية على ما تقدمها من مرتكبات أهل الجاهلية وما سنوه تقليداً أو إتباعاً لعمر بن يحيى وأشباهه ممن سنّ مثله تغييراً لملة إبراهيم، عليه السلام، فدان بفعلهم في البحيرة والسائبة والوصيلة والحام. أما البحيرة فهي المشقوق أذنّها طولاً بنصفين متروكة ترعى وترد الماء لا ينتفع بشيء منها فإذا ماتت أكلها الرجال وحرمت على النساء وذلك إذا ولدت أبناً قيل عشرة وقيل غير ذلك وكل ضلال باطل. وأما السائبة فالناقة تسبب للآلهة وأيضاً إذا تبعت إنثاً ثنتي عشرة لا ذكر فيها. وأما الوصلة فالشاة إذا ولدت ثلاثة بطون أو خمسة إن كان آخرها ذكراً ذبحوه لآلهتهم وإن كان أنثى استحيوها وقالوا إن الأنثى قد وصلت آخاها ومنعته أن يذبح وقيل غير هذا. والحام: فحل الإبل إذا ضرب فيها عشرة أعوام أو ولد من ظهره عشرة قيل حمى ظهره فسيب. فالضمير من قوله: «وإذا قيل لهم» راجع إلى القائلين بهذه الأشياء المتبعين فيها لأبائهم، فبين تعالى وحكم فيها بقوله: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُيُوتٍ وَلَا سَائِبَةٍ﴾. إلى قوله: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [المائدة: ١٠٣] فحكم هذه الأشياء بين واضح من كتاب الله لا يفتقر في تعرفه إلى غير سماعه إذا حصل التصديق به وسواء سمع ذلك (منه) صلى الله عليه وسلم أو من غيره لتواتر نقله، فلهذا لم يذكر هنا دعاء إلى زائد على المنزل.

أما آية النساء ففي قضية تخاصم لا بد من التحاكم فيها (إلى مجتهد يفصل فيها) بما فهمه الله من كتابه والآتي به صلى الله عليه وسلم هو المبين ما فيه والمعصوم فيما يبين منه به ويحكم به، والقضية واقعة حال وجوده وحضوره فإليه صلى الله عليه وسلم المرجع، فلهذا قيل في تلك الآية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ﴾، ولم يكن عكس الوارد في الآيتين ليناسب، والله أعلم.

الآية العاشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧] وبعد

هذا: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النساء: ١٢٢]، للسائل أن يسأل عن اختلاف التعبيرين مع أن المتقدم في كل من الآيتين إخبار أخراوي. ففي الأولى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [النساء: ٨٧] وفي الثانية وما وعد الله به المؤمنين في قوله: ﴿مَسْكُذُوبَةً جِئْتُمُ بِهَا تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾ [النساء: ١٢٢] ثم جيء بالتمييز مختلفاً فليل في الأولى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ وفي الثانية: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ فخولف في العبارة مع وحدة المعنى، فيسأل عن ذلك وهل كان يجوز العكس؟

والجواب أن التعبير الثاني مبني على ما يجب ربطه به من قوله: ﴿وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا﴾ وقيل: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ وأنيب مناب وعداً فكان قد قيل: ومن أصدق من الله وعداً وهو ما وعدهم به تعالى من النعيم وعظيم الإحسان، فجيء بلفظ يوازن المصدر عن قبله وهما وعداً وحقاً ويشابههما في الخفة فسكون عين الكلمة وعدد حروفها كالمصدرين قبلها وكأنه إنما أريد تكرار المصدر بلفظه فاستثقل التكرار للتقارب وعادة العرب في ذلك فعدل إلى ما يجاريه ويحز المسمى ولتجري المصادر الثلاثة مجرى واحداً خفة ووزناً إحراراً للتناسب والتلاؤم. ولما لم يتقدم في الآية الأولى ما يستلزم هذا وإن قوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ إخبار وحديث عن البعث بعد الموت وجمع الخلق لحسابهم ومجازاتهم على الخير والشر فهو إخبار وإنباء، ومثله ما ورد في قوله تعالى إخباراً عن قول منكري البعث: ﴿هَلْ نَدُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ إِذَا مُرِّقَتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ﴾ [سبأ: ٧] فالإنباء هنا هو ذلك الخبر الصدق منه تعالى بقوله: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ...﴾، فقد وضح ورود كل واحدة من الآيتين على ما يناسب ويلائم، والله أعلم.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ...﴾ [النساء: ١١٥]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الأنفال: ١٣]، وفي الحشر: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٤]، للسائل أن يسأل عن إدغام الوارد في الحشر وفك الإدغام في السورتين قبل، ما وجه ذلك مع أن الفك والإدغام فصيحان؟

والجواب أن الإدغام تخفيف وليس بالأصل، فورد في النساء على الأصل ولم يقتزن به ما يستدعي تخفيفه ولا سؤال في ذلك، ولما تقدم في سورة الحشر قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقَوُا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ وتقدم الماضي مدغماً، ولم يسمع في الماضي إلا تلك اللغة،

فجيء بما حمل عليه من قوله: ﴿وَمَنْ يُضَاقِقِ اللَّهَ﴾ مدغماً ليحصل مجيء الإدغام قبله في الماضي من قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، وعطف «ورسوله» على اسم الله تعالى وقد وردت نسبة المشاقة لله ورسوله وورد ذلك بالعطف بالواو الجامعة وهو ما يناسب الفك فاستدعى الموضع داعيان: أحدهما ما قبله من الإدغام، والثاني ما بعده من العطف المشبه للفك، فروعي البعدى لأنه أقوى في الرعي كما فعلوا في الإمالة فلم يميلوا نحو مناشيط وما كان مثله مما تأخر فيه حرف الاستعلاء وإن حال بينه وبين الألف حرفان ومع ذلك فإنه يمنع الإمالة وليس كذلك في قوته المنع إذا تقدم مع حائل فكذا فعلوا فيما تقدم فراعوا ما بعد كما ذكرنا فلم يدغموا إذ المتقدم في قوة المفروع منه المنقطع المتصل بعد في النطق أقرب، فورد على ما يجب ويناسب.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٢٣]، وفي آية أخرى بعد: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمِئْلَقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٢٩] فيهما سؤالان: قوله في الأولى: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ وفي الثانية: ﴿وَإِنْ تُصْلِحُوا﴾، والختمان: «خبيراً» في الأولى «وغفوراً» في الثانية.

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى فيما بين المرأة وزوجها، فإذا خافت منه وأرادت تألفه وبقائه وكيونتها في عصمته فلا جناح عليهما أن تعطي شيئاً من نفسها وتترك بعض حقها كأن تؤثر ضررتها في القسمة أو تترك هي حظها كما فعلت سودة، رضي الله عنها، أو تهب له من حالها لا جناح عليها في هذا ولا على زوجها في قبول ذلك منها وإن كان الطبع يأبى من إسقاط حق أو تنقصه لما جبلت عليه النفوس وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ﴾ [النساء: ١٢٨] ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا﴾ [النساء: ١٢٨] فندب كلا منهما إلى الإحسان والتقوى والزوج أخص بذلك وأولى وأن يحتمل كل منهما من صاحبه ويصبر فإن الله مطلع عليه خبير بما يكنه ويخفيه، ثم قال: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] لأن القلوب لا تملك ولا بيد الإنسان فسادها ولا صلاحها، فإن عدل في القسمة والمحادثة والإنفاق والنظر وبشاشة الوجه وجميل الملاقة وفرضنا اجتهاده في هذا كله حتى تحصل المساواة

لم يقدر أن يميل بقلبه إلى كلهن على حال سواء: ﴿فَلَا تَجِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، بل على الإنسان أن يجتهد وفي الحديث عنه عليه السلام: «اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما لا أملك» ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾: لا ممسكة ولا مطلقة، ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَحْسَبُوا أَنَّكُمْ مُسْلِمُونَ﴾ والمراد ما استطعتم وكان في إمكانكم فإن الله يغفر لكم ما سوى ذلك والآية الأولى مقصودها يستدعي ما ختمت به من أنه تعالى خير بأفعال عباده وأعمالهم الظاهرة والباطنة ومساق هذه الأخرى يستدعي مغفرته تعالى إذ قد عرفت الآية أن العدل لا يستطيع فإن لم تكن المغفرة هلك المكلف، فورد أعقاب كل آية بما يناسب وأما ورود: «وإن تحسنوا» في الآية الأولى وورود: «وإن تصلحوا» هنا فمفهوم مما تمهد وأنسب شيء، والله أعلم.

الآية الثالثة عشرة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ (١٣٥) وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا (١٣٦) وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا (النساء: ١٣٠ - ١٣٢)، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما أعقبت به هذه الآي الثلاث من أوصافه العلية سبحانه وتعالى، ففي الأولى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ وفي الثانية: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ وفي الثالثة: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ يسأل عن ذلك وعن تكرار إخباره تعالى وقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ثلاث مرات مع تقارب الكلام واتصاله.

والجواب عن الأول، أنه لما قال سبحانه في الزوجين عند عدم انقيادهما لحسن المعاشرة: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾، قال الزمخشري يرزقه زوجاً خيراً من زوجه وعيشاً أهنأ من عيشه ولما قال: ﴿يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ ناسب هذا ذكر ما يقتضي من صفاته عموم وجوه الإحسان وأنه لا نفاذ لما عنده مما به قوام عيشهم وكمال حال كل واحد منهم من الرزق والسكن والتأنيس وأنه سبحانه المنفرد بعلم وجه الحكمة في تألفهم وتفرقهم فقال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾ (أي كثير العطاء جم الإحسان عليهم بخفيات مصالح العباد فقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا﴾) عقب ما تقدمه من قوله: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا يُعْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ﴾ أوضح شيء في المناسبة، ثم اتبع بما يلائم ذلك ويزيده وضوحاً من إخباره تعالى من أن السماوات والأرض وما فيهما ملكه تعالى فقال: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، ثم اتبع سبحانه أنه بما يرجع إلى عموم

إحسانه إلى من تقدم من المخاطبين بكتبه المنزلة رحمة لعباده وإحسانه كما أحسن إلى
 المواجهين بهذا الكتاب والمهيمن من على هذا الخطاب فقال: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا
 الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ﴾ وأعلم سبحانه أنه محسن بذلك إليهم لأن تقواهم
 إياه تعالى ثمرة لهم السلامة من عذابه والنجاة من أليم عقابه وأنه ليس به إلى تقواهم من
 حاجة ولا يعود إليه سبحانه من كل ذلك منفعة إذ هو الغني عنهم وعن عبادتهم فقال:
 ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ فهو الغني عنكم وعن عبادتكم، كما
 قال سبحانه في آية أخرى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ إِنَّ تَكْفُرُوا أَنْتُمْ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَإِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ
 حَمِيدٌ﴾ [إبراهيم: ٨] وقال تعالى: ﴿تَكْفُرُوا وَتَوَلَّوْا وَاسْتَعَىٰ اللَّهُ وَاللَّهُ عَنِّي حَمِيدٌ﴾ [التغابن:
 ٦]، وإذا كان الكل ممن في السماوات والأرض ملكاً له سبحانه وتحت قهره وفي قبضته
 يفعل فيهم ما يشاء ولا يكون منهم إلا ما يشاءه ويريده وهو الغني الحميد ثم أكد بقوله:
 ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لما بني عليه (من قوله): ﴿وَكُنَّا بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ أي
 حافظاً لجميع ذلك منفرداً بتدبيره (وامسك السماوات والأرض ولئن زالتا إن أمسكهما من
 أحد من بعده، فختام الآية بهذه الصفة) من أنسب شيء وأبينه، والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾
 [النساء: ١٣٥] وفي المائدة: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨]، فقدم في
 آية النساء قوله: «بالقسط» وآخر في آية المائدة، فيسأل عن وجه ذلك.

والجواب عنه والله أعلم أن الآيات المتصلة بآية سورة النساء مبنية على الأمر بالعدل
 والقسط قال تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ...﴾ [النساء: ١٢٣]، وقال بعد:
 ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧]، ثم قال: ﴿وَأَنْتَ تَقُومُوا لِلنِّسَاءِ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء:
 ١٢٧]، وتوالت الآي بعد على هذا المعنى فقدم قوله القسط ليناسب ما ذكر، وأما آية
 المائدة فثبت قبلها الأمر بالطهارة ثم تذكيره سبحانه بتذكر نعمه والوقوف مع ما عهد به إلى
 عباده والأمر بتقواه فناسبه قوله: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ﴾ ثم اتبع بما بني على ذلك من الشهادة
 بالقسط، فتأمل ما بني على هذه وما بني على آية النساء يتضح لك ما قلته، والله أعلم بما
 أُرَادَ.

الآية الخامسة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ
 كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٣٧]، وفيما بعد
 من السورة نفسها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ (١٣٨)

إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ... ﴿[النساء: ١٦٨ - ١٦٩]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الكنايتين عما إليه الهداية الممنوعة عمن ذكر في الآيتين مع استواء حال من ذكر فيهما من التلبس بالزيادة على الكفر وفي الجزاء بعدم الغفران ومنع الهداية ومع أن مسمى السبيل والطريق واحد فما وجه اختلاف الكناية عنه باسم السبيل في الأولى والطريق في الثانية؟

والجواب، والله أعلم: إن السبيل والطريق وإن استويا واتحد معناهما فيما ذكر فيبينهما فرق واضح عن حيث إن مواضع السبيل أكثر تردداً في الكلام، ففي إطلاق لفظه توسعه وعموم ليست في إطلاق لفظ طريق، فقد ورد ذكر السبيل في الربع الأول من الكتاب العزيز في بضع وخمسين موضعاً أو نحو ذلك. من ذلك في سورة البقرة أربعة عشر موضعاً أولها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨] وآخرها قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وفي آل عمران ستة مواضع، وفي النساء ستة وعشرون موضعاً، وفي المائدة والأنعام تسعة مواضع. ولم يقع ذكر الطريق في كتاب الله (كله) إلا في: (١)، ثم إن اسم السبيل مع ما تقرر من كثرة ترادده أغلب وقوعاً في الخير وسبيل السلامة إفصاحاً وإشارة، ولا يكاد اسم الطريق يرد مراداً به السلامة والخير إلا مقروناً بوصف أو إضافة أو (ما) يخلصه لذلك كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأحقاف: ٣٠].

وإذا تقرر هذا فقوله في الآية الأولى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَدُوا كُفْرًا﴾ حاصل منه وسم هؤلاء بشر وصف وأعظمه وأبلغه بأقصى غاية في شناعة المرتكب فليست حال من كفر بعد إيمان كحال من لم يتقدم كفره إيمان، قال تعالى فيمن توعده بأشد الوعيد: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْتُمْ عَذَابٌ مِنْ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٦] إلى ما وصفوا به من استحبابهم الحياة الدنيا على الآخرة وإنما وقع ذلك منهم بعد علمهم (بكيان) الآخرة وتصديقهم بها ثم اختاروا الدنيا عليها فحالهم حال من أضله الله على علم ولا أسوأ حال من هؤلاء، أما الموصوفون في الآية الثانية بالكفر والظلم فدون هؤلاء في شناعة المرتكب والمبالغة في الضلال، ألا ترى أن حال الكافر الذي لم يتقدم منه إيمان ليست كحال من تقدم منه إيمان لكفر هذا على علم ولا حال من وصف بالظلم وإن كان يقع على الكفر وما دونه كحال من وصف في الآية الأولى بعوده

إلى الإيمان ثم إلى الكفر بعد ذلك ثم الازدياد في الكفر، فلما بلغت حال هؤلاء فيما وصفوا به أشنع غايات الكفر والضلال وأشدّها تخبطاً ناسب ذلك الكناية عما صدوا عنه ومنعوه «بالسبيل» مناسبة بين حالهم والممنوع من محسود مألهم، ولما لم يكن وصف الآخرين بالكفر والظلم يبلغ شناعة المرتكب مبلغ أولئك عدل في الكناية عما منعوه إلى ما يناسبه، وجرى كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليلائم ولا ليناسب، والله أعلم.

الآية السادسة عشرة قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا قَدِيرًا﴾ [النساء: ١٤٩]، وفي سورة الأحزاب: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخَفُّوهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٤]، للسائل أن يسأل هنا في ثلاثة مواضع: أحدها قوله: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا﴾ وفي الأحزاب: «شيئاً»، فيسأل عن وجه الفرق؟ والثاني: ما الموجب لخلاف جواب الشرط في الآيتين؟ ففي الأولى: «فإن الله كان عفواً قديراً» وفي الثانية: ﴿فإن الله كان بكل شيء عليمًا﴾، والثالث: زيادة قوله في الأولى: ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾.

والجواب عن الأول: أن قوله: «إن تبدوا خيراً أو تخفوه» مقصود به خصوص طرف الخير وعمل البر جرياً على ما دارت عليه سورة النساء وتردد فيها من إصلاح ذات البين والندب إلى العفو والتجاوز عن السيئات، ألا ترى قوله تعالى لمقتسمي الميراث فيمن حضرهم من ذوي القربى وذوي الحاجات ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [النساء: ٨]، وقوله في الآيتين الفاحشة: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ [النساء: ١٦]، وقوله في النساء: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ١٩]، وقوله: ﴿فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٣٤]، وقوله: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ﴾ [النساء: ٦٣] وقوله: ﴿وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفْوًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١٢٩]، إلى أمثال هذه الآي مما يطول ذكره ولا يكتر في غير هذه السورة ككثرت فيها، ومن هنا لم يتعرض فيها لأحكام الطلاق وإن كانت السورة مبنية على أحكام النساء لكن خص من ذلك ما فيه التألف والإصلاح وما يرجع إلى ذلك، ولم يرد فيها من أحكام الطلاق إلا ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِنْ سَعَتِهِ﴾ [النساء: ١٣٠]، فذكر هذا القدر عند استدعاء معنى الكلام وتمام المقصود به إليه بأوجز لفظ وبما يؤنس الفريقين، ولم يذكر فيها اللعان ولا الظهار ولا الخلع ولا طلاق الثلاث بل ذكر فيها استصحاب العشرة

إلى التوارث، فلما كان مبنى السورة على هذا ناسب لك طرف الخير غير مشار إلى ضده إلا بالعفو عما وقع بالمكلف فيه فقال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخْفُوهُ أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾، فنوسب بهذا الخصوص خصوص ما تكرر في السورة بما ذكر من العفو وما يحزره. وفي سورة البقرة: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [البقرة: ٢٣٧] وذلك في مثل ما تقدم هنا من أحكام النساء. وأما آية الأحزاب فمقصود بها ما يعم الطرفين من الخير والشر، ألا ترى ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣]، (وما تقدم) في هذه السورة من ذكر المنافقين وسوء مرتكبهم في قصة الأحزاب وقولهم: ﴿مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢] وقولهم في الاستئذان ﴿إِنْ يُوْتَنَا عَوْرَةٌ﴾ [الأحزاب: ١٣] وكذبهم في ذلك، فحذر الله المؤمنين من مرتكبات المنافقين وأعلمهم أنه تعالى لا يخفى عليه شيء: ﴿سَوَاءٌ مِنْكُمْ مَنْ أَسْرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠] فقال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾، فلما قصد في هذه الآية عموم الطرفين ورد بلفظ مطلق يعم الخير والشر فقال تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا﴾، والشئ يقع على كل موجود من ذات أو معنى، حتى أن بعض المتكلمين يطلقه على المعدوم المقدر الوجود فيقول بشيئة المعدوم - وليس هذا من قولنا - ولكن الإطلاق حاصل كيفما قيل، والشئ المخفي المشار إليه في الآية إنما هو عمل قلبي موجود بمحلله فلا اعتراض علينا به والخير والشر داخلان تحت ذلك، وأما لفظ خير في آية النساء فقد تقدم خصوصه ومناسبته، فورد كل على ما يجب ويناسب ولا يمكن فيه العكس.

والجواب عن السؤال الثاني: أن اختلاف جواب الشرط في الآيتين إنما هو بحسب ما يستدعيه فقوله تعالى في الأحزاب: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ يبين الجوابية لقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا شَيْئًا أَوْ تُخْفُوهُ﴾، وأما قوله في آية النساء: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا﴾ فمنزّل على قوله: ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾، فندب سبحانه العباد إلى العفو بمفهوم هذا الكلام بإعلامهم أن تلك سنة في خلقه من عفوه عن المسيء مع القدرة على أخذه والانتقام منه ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا مِنْ ذَنْبٍ﴾ [فاطر: ٤٥] وهذا الجواب لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾ يفهم جواب الأمرين من إبداء الخير وإخفائه وأن ذلك يحبه تعالى ويثيب عليه، فقد بان التناسب في هذا كله في كل واحد من الشرطين وجوابهما.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله تعالى: ﴿أَوْ تَعْفُوا عَنْ سُوءٍ﴾. من تمام ما

قصد بالآية من الندب إلى تحصيل أفعال البر وأن العفو عن السوء من أجلها وبذلك أمر الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ﴾ [المائدة: ١٣] في غير ما آية، فقد بان التناسب في هذا كله. ووضح أن كل ما ورد في الآيتين لا يلائمه غير موضعه، والله أعلم بما أراد.

* * *

سورة المائدة

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ [المائدة: ١] وفي سورة الحج: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ﴾ [الحج: ٣٠]، للسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في هاتين الآيتين مع اجتماعهما في التعريف بحلية هذا الضرب من الحيوان البهيمي مفصلاً فيهما بتقرير حكم التحليل بالماضي وهو قوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمُ﴾، ثم خصت آية المائدة بزيادة لفظ «بهيمة» ولم يرد ذلك في آية الحج، فيسأل عن وجه ذلك؟ والجواب عنه والله أعلم: أن المقصود في الآيتين مختلف فوردت الألفاظ بما يحرز ذلك، وبيانه أن اسم الأنعام إنما يقع على ما ذكر في آية سورة الأنعام من الأزواج الثمانية حين تفسرت مفصلة فقال تعالى: ﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الْأَصْنَانِ اثْنَتَيْنِ وَمِنَ الْمَعَزِ اثْنَتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] ثم قال تعالى: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَتَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَتَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] وهي أصناف أربعة الإبل والبقر والضأن والمعز تفصلت بحسب التذكير والتأنيث إلى ثمانية، والحمولة منها ما أطاق الحمل على ظهره وهي الإبل والفرس ما سواها وقيل غير هذا، وقال تعالى: ﴿وَلِئَلَّا يَكُن فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّفَعْرِ شَقِيقِكُمْ مِّمَّا فِي بُطُونِهِمْ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَّبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل: ٦٦] وإنما اللبن المراد هنا المنعم به علينا لبن الأنعام وهي الأزواج الثمانية أما لبن الوحشي غير الإنسي فلم يقصد هنا وإن كان حلالاً لتعذر إدراكه وليس هو المراد في الأنعام وإن جاز إطلاق اسم الأنعام على الوحشي مجازاً لجامع سنذكره بعد. قال الهروي الأنعام المواشي من الإبل والبقر والغنم، وإذا وضح أن الأنعام هي الأزواج الثمانية فمن المعلوم أن غيرها من الوحشي الذي لا يدرك إلا بالصيد محرم على الحاج ما دام في عمله، قال تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، ولما كانت آية سورة الحج مناطة بما أمر به الحاج في قوله: ﴿ثُمَّ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] والأمر بتعظيم تلك الحرمات والشعائر الإيمانية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظِمِ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [الحج: ٣٠] وصل بها ما يحل أكل لحمه للمحرم حال إحرامه، فقال تعالى: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ الْأَنْعَامُ﴾ [الحج: ٣٠] ولم يكن ليلائمه هذا الموضع ما ورد في آية المائدة من قوله:

﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ﴾ لأن المراد بهيمة الأنعام الوحشي، قال القرطبي «بهيمة الأنعام وحشيتها»، وقال الزمخشري في أحد تفسيريه: «الظباء وبقر الوحش». ووجه وقوعها في آية المائدة أن آية المائدة من آخر ما نزل وقد تضمنت متممات من الأحكام كآية الوضوء والتيمم وتفصيل الصيد واستيفاء المحرمات من المأكولات والمشروبات على التحرير، وأحكام هذه السورة كثيرة ومحكمة غير منسوخة، وفيها ورد: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فناسب هذا ذكر حلية بهيمة الأنعام إلحاقاً لها بالأنعام إذ لم يذكره الله في غيرها على ما ورد في تحرير ذلك وبيان العوارض التي قد تحرم لأجلها وذلك قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ [المائدة: ٣] ثم أتبع بقوله: ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ﴾ [المائدة: ٣] لأن هذه عوارض تكثر في الوحشي لمخالفة حاله في التذكية وما تحل به الإنسانية من الأنعام، ثم أتبع ذكر ما يعرض مما ذكر مما وقعت الإشارة إليه بقوله: ﴿إِلَّا مَا يَتَلَطَّى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] ثم أشار قوله: ﴿غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ [المائدة: ١] إلى ما أفصح به قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُ حُرْمًا﴾ [المائدة: ٩٦]، فوضح التناسب وإن عكس الوارد في الآيتين لم يكن ليناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة المائدة: غ - قوله تعالى: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ [المائدة: ٢]، وفي سورة الفتح: ﴿يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الفتح: ٢٩]، وكذا في سورة الحشر. فيسأل عن موجب اختصاص سورة المائدة بما ورد فيها من إضافة اسم الرب تعالى إليهم بخلاف السورتين.

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة مبنية على تأنيس وتقريب واستلطاف وقد أحرز قوله: «من ربهم» هذه المعاني الثلاثة حسبما يتبين بعد. ومن التأنيس أيضاً افتتاح خطاب من قصد بها بقوله: ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مع أنهم نهوا عن عدة منهيات والنهي مما يثير الخوف لمن قصد بالنهي، ثم يحكمه ويقويه ما وصف به آم البيت الحرام من ابتغاء الفضل والرضوان إلى ما تعضيده إضافة التخصيص في قوله: «من ربهم» إذ لا يحصل ذلك من أن لو قيل: يبتغون فضلاً من الله عوض قوله: «من ربهم» وإذاية من خص بتقريب ليست كإذاية من ليس كذلك، والمعصية قد تكون واحدة ثم تعظم بإيقاعها على صفة ما، وتأمل ما ورد في الزنا بحليلة الجار والزنا كله كبيرة ولكن لوقوعه بحليلة الجار زيادة وذلك لحرمة، وكذلك ما عظم الشرع من الإلحاد في البيت الحرام والإلحاد كله

كفر ولكن في وقوعه في البيت الحرام زيادة، وتأمل هذا في الكتاب العزيز وفي صحيح الأخبار تجد ذلك كثيراً، كما أن هذه الإضافة في قوله: «من ربهم» مشعرة إذا اقترن بها بعض القرائن بالتلطف والتقريب وتأنيس من عني بها وتخويف من انتهك حرمة من جرت الكناية عنه بها تخصيصاً وتأنيساً فلهذا خص هذا الموضوع بها وقدم أيضاً تأنيس من خوطب بالنهي إذا هم امثلوا فأنسوا من شدة الخوف الحاصل من مجموع ما ذكرنا، فلمجموع ما قصد في هذه الآية من التأنيس والتخويف والاستلطاف خصت بما ورد فيها.

فإن قلت قد ترد هذه الإضافة حيث لا يقصد التلطف ولا التأنيس كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَيَسَّ الْمَصِيرُ﴾ [الملك: ٦] إلى أمثال هذا مما يكثر، قلت: أما آية الفتح فلم ينجر فيها تخويف مرتكب ولا بنيت على ذلك ولا داعية إلى ما يستدعي التأنيس كما في آية المائدة وهذا مع أن المذكورين في آية الفتح أعظم الأمة قدراً وأجلهم خطراً وهم أهل المزية والاختصاص فلم تبين الآية إلا على مدحهم وبيان مزيتهم التي لا يدركها غيرهم ولم ينجر فيها تخويف مرتكب يدعو إلى تأنيس من خوطب بها كما في آية المائدة، بل وردت هذه مورد البشارة وتعريف حال الأنعام، وعلى ذلك وردت آية الحشر من الشناء والمدحة ولم يتخللها نهي ولا تخويف ولا ورود تفصيل بذكر مخالفتي تلك الحال، فقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ﴾ [الحشر: ٨] إلى قوله: ﴿يَتَّبِعُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَرْضَوْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]. فقد وضع الوجه في ورود كل من هذه الآي على ما ورد، وإن عكس الوارد فيها لا يناسب على ما تمهد، والله سبحانه أعلم.

الآية الثالثة من سورة المائدة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢]، وقال تعالى (فيما بعد): ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ [المائدة: ٨]، فاتفقت الآيتان على وصية المؤمنين وحضهم على مكارم الأخلاق والعفو ممن تقدمت منه إساءة أكسبت بغضه، فكأن قد قيل لهم: لا يحملنكم ما وقر في صدوركم من بغضكم إياهم على متقدم إساءتهم بصددهم إياكم عن المسجد الحرام عام الحديبية ومنعكم عن الاعتماد لا يحملنكم ذلك على الانتقام منهم والانتصار لأنفسكم: والعفو أقرب للتقوى وقد ملكتم فاسجحوا، خوطب المؤمنون بهذا بعد فتح مكة وقهر كفار العرب وإعلاء كلمة الله فندبوا إلى العفو عما تقدم، ولا يحاسب من إنقاد واستجاب ودخل في دين الله بما كان تقدم من عداوتهم وإن وقر في

النفوس من بغضهم على إساءتهم ما وقر فاستوت الآيتان بأمر المؤمنين بمكارم الأخلاق، ثم اختلف تعليق ما حذروا منه أن يحملهم عليه لحظ ما بقي في نفوسهم، فقليل في الآية الأولى: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ وفي الثانية ﴿عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا﴾ والاعتداء أشد وأعظم من عدم العدل، فللسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في كل من الموضعين ومناسبته لما تقدمه.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى ورد فيها الإفصاح بعلّة البغضاء الحاملة على الانتصار والانتقام وهي صدهم عن البيت الحرام عام الحديبية وذلك قوله تعالى: ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ أي من أجل أن صدوكم أي منعوكم «فأن» هنا مصدرية في موضع المفعول من أجله، فلما وقع الإفصاح بسبب الشنثان ناسب النظم الإفصاح بالعقوبة عليه وهو الاعتداء بالانتقام والمجازاة السيئة بالسيئة لولا ما ندب سبحانه إليه من التخلف الإيماني المشروع للمؤمنين تقديمه واختياره، فقليل: ﴿أَنْ تَعْتَدُوا﴾ أي لا يحملنكم ذلك على أن تعتدوا أي على الاعتداء أو لا يكسبنكم ذلك المرتكب الفارط منه الاعتداء، ولما لم يرد في الآية الثانية إفصاح بجريمة بل بنيت على أمر المؤمنين بالعدل فقال تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٨] فلما أمروا بالعدل ناسب ذلك وصيتهم وأمرهم ألا يحملهم شيء على ترك العدل الذي أمروا به فقليل: ﴿عَلَىٰ آلَا تَعْدِلُوا﴾. فوضح جليل الالتئام والمناسبة وورود كل من المنهي عن ارتكابه في الآيتين على ما يجب ويناسب ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة المائدة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلِيُثَبِّتَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦] وفي النحل: ﴿كَذَٰلِكَ يُثَبِّتُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٨١]، فورد في الآيتين إتمام نعمته (سبحانه) على عباده بعبارة متحدة ثم اختلف المترجى منه سبحانه جزاء على ذلك.

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة خطاب للمؤمنين بما يجب عليهم من الطهارة لصلاتهم وتعليم لهم كيفية عملهم في ذلك وإنعام عليهم برخصة التيمم إذا عدموا الماء، وكل هذا مستوجب للشكر لله سبحانه فقليل في ختام هذه الآية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾. وأما آية النحل فإن السورة كلها مكية إلا آيات من آخرها، وغالب (حالتها) أنها خطاب لكفار قريش ومن كان مثلهم، ألا ترى افتتاحها بقوله تعالى: ﴿أَفَلَا أَمَرَ اللّٰهَ فَلَا تَسْعَوْا فِي أَرْضِهِمْ﴾ [النحل: ١] وإنما هذا خطاب للمرتابين في الساعة تكذيباً وكفراً ثم قال: ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل: ١]، وقرئ بالتاء فأوضح أن الخطاب كما قلنا

للمرتابين، وقوله بعد: ﴿أَمَّنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠] إلى ما بعد، ثم قال: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]، ثم قال: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَفْءَ اللَّهُ بُيُوتَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل: ٢٦]، وقال: ﴿إِنْ تَحَرَّضْ عَلَى هُدُوتِهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [النحل: ٣٧]، ثم قال: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النحل: ٣٨]، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، ثم قال بعد آي فذكر بما امتن به سبحانه فقال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا...﴾ [النحل: ٧٣]، وعلى هذا استمرت آية سورة النحل وقد تخللها من تذكيرهم بإنعام الله عليهم كثير إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِمَّا خَلَقَ ظِلَالًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [النحل: ٨١]، وكل هذا تذكير بعجائبه من إنعامه تعالى لا يمكن نسبة شيء منها لغيره، ثم أعقب ذلك بقوله: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تُسْلِمُونَ﴾ [النحل: ٨١] أي تدخلون في دين الإسلام الذي لا يقبل في الآخرة سواه، فهذا أوضح تناسب والسورة مكية.

أما آية المائدة فلم يقع قبلها خطاب لغير المؤمنين ولا ما قصد به سواهم ولم يخاطبوا باسم الإيمان إلا وإسلامهم حاصل، ثم علموا طهارتهم بعد بيان ما أحل لهم وحرم عليهم، ثم أعقب تعليمهم برخصة التيمم عند تعذر الماء، فناسب ذلك رجاء إنعامه عليهم بهديتهم للشكر، فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾، ولم يكن ليلام في كل من ختام الآيتين إلا الوارد فيه، ولا يناسب عكس الوارد بوجه، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الخامسة من سورة المائدة قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩]، وفي سورة الفتح: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩]، فقيل ها هنا: «منهم» ولم يقل في آية المائدة: «منكم» على مقتضى الخطاب ولا «منهم» على الالتفات فيخصص كما في آية الفتح، بل قطع وعد عن نصب مفعوله وجيء بالجملة في موضعه فقيل لهم مغفرة وأجر عظيم وجرى ذلك على ما يعم الكل ولا يخص، فيسأل عن ذلك.

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية المائدة لما تقدمها خطاب المؤمنين في قضيتين: الأولى منهما: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُتِلُوا إِلَى الصَّلَاةِ...﴾ إلى قوله - لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿

[المائدة: ٦]، والثانية قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُوفُوا قَوْمِيكَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ...﴾ [المائدة: ٨] وقد وقع فيما بين هاتين الآيتين (قوله تعالى): ﴿وَأذْكُرُوا نِعْمَةَ اللّٰهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ﴾ [المائدة: ٧]، ولم يقع أثناء هذه الآي إشارة إلى غيرهم ولا انجر معهم أحد ممن سواهم لم يحتاج إلى تخصيص الخطاب الوعدي فأطلق القول ولم يقيد بأن يقال: «منهم» ولا عملت وعد في مفعولها الثاني كما جاء ذلك كله في آية الفتح، بل عدل عن عملها في لفظ المغفرة وحيء بالجملة في موضع المفعول وقطع بقوله لهم على الابتداء والخبر ليكون أبلغ في استحقاقهم ذلك، وأما آية الفتح فأعقب بها التمثيل الجاري في ذكر الزرع في قوله تعالى: ﴿يُعْجِبُ الزَّرْعَ لِيَغِظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩] مع أن العلية الموصوفين بقوله: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى ما وصفوا به وعرف أنه مثلهم في التوراة وأن مثلهم في الإنجيل قد كان كذا، فمع ما وصفوا به قد عاصرهم وكان في أيامهم ومعهم من علم نفاقه فمن كان يتظاهر بالإيمان ويسر الكفر: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١] وقد صاروا معهم بظاهر أمرهم وأعلم بذلك قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللّٰهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]، وعرف سبحانه بأحوالهم وحذر نبيه والمؤمنين منهم فقال: ﴿وَلَا تُطْعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقد شمل الكل عموم قوله: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ بظاهر الإيمان إذ كانوا يتظاهرون بما وصف به المؤمنون، فجيء هنا بالوعد محرزاً (مخرجاً) منه من كان يتظاهر بالإيمان ويلزق بالمؤمنين وليس منهم ف قيل: ﴿وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فجيء بقوله: «منهم» ليحرز هذا المعنى الجليل، فمن على هذا للتبعض.

أما آية المائدة فلا يتناول قبلها مما ذكر من الآيات غير المخلص في إيمانه بخصوص خطابهم بما لا يتناول غيرهم من قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فخصصوا بالنداء ولا يتناول إلا مؤمناً. أما مع فيتناول المجتمعين في الظاهر من حيث تألف أشخاصهم وإن اختلفت قلوبهم، ويدل على ذلك قول المنافقين في القيامة للمؤمنين ﴿أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ﴾ [النساء: ١٤١] وجواب المؤمنين لهم بقوله: «بلى» أي قد كنتم معنا ولكن لم تكونوا مخلصين، هذا معنى قولهم: ﴿وَلَكِنْ كُنْتُمْ فَلَنْتُمْ أَنفُسَكُمْ...﴾ [الحديد: ١٤]، فقد كانت معية في الظاهر وصح إطلاقها لغة وهذا القدر من الاحتمال في اللفظ وإن لم يكن مقصوداً في المعنى حسن التحرير والتحرز في آية الفتح بقوله منهم، أما قوله: ﴿وَعَدَ اللّٰهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بعد أن لم يتقدم إلا ذكر من أفصح بلسانه، وإنما الإيمان عمل قلبي لأنه

التصديق وإن اتسع في إطلاقه على الإيمان والإسلام، فالتصديق حاصل على كل حال كما لو قيل في آية سورة الفتح: (والذين آمنوا معهم)، إذ تقرر هذا فلا حامل غير التحرز بأن يقال: «منهم» لأنهم مستوون غير مختلفين في ظاهر ولا باطن بخلاف آية الفتح لما في ظاهر لفظ مع مما تقدم. فإن قيل: وصفهم بما وصفوا به في آية الفتح يرفع ما ذكرت من الاحتمال، قلت: إذا أمكن رجوعه إلى الأكثر واحتمل لم يندفع ذلك الاحتمال، فورد كل من الآيتين على ما يناسب، والله أعلم.

الآية السادسة (قوله تعالى): ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ بِمِيثَاقِهِمْ لَعْنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، وقال فيما بعد: ﴿سَمِعُوا لِلْكَذِبِ سَمْعًا لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُوبَةٍ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ٤١]، (ففي الأولى: ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ وفي الثانية: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾)، فيسأل عن موجب ذلك.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الفرق بين الموضعين: أن الآية الأولى تضمنت إخبار الله سبحانه لنبيه، عليه السلام، مرتكب من تقدم من كفار بني إسرائيل حين أخذ عليهم الميثاق فيما عرفه سبحانه في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا...﴾ إلى قوله: ﴿فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢]، فأخذ تعالى عليهم الميثاق وأخبرهم أنه تعالى معهم مواليهم بالتأييد وتكفير السيئات إن هم وفوا بما أخذ عليهم في قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ...﴾ [المائدة: ١٢] الآية، فنقضوا العهود، وقتلوا الأنبياء، وحرّفوا كلام الله، فجعل الله قلوبهم قاسية ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم، فهذا كله تعريف بمرتكب سلف المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم وإخبار بحالهم من تحريفهم وتبديلهم.

وأما الآية الثانية فتعريف له، عليه السلام، بأحوال معاصريه منهم وكل هذا تسليّة له صلى الله عليه وسلم لثلا يحزنه قولهم ويشق عليه ارتكابهم وليعلم أن ذلك من بعدهم جار على ما قدر عليهم في الأزل قد تبع في ذلك الخلف السلف، فقال سبحانه: ﴿يَتَأْتِيَهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْكِرُونَ فِي الْكَفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَإِذَا جَاءَهُمْ قَالُوا آمَنَّا﴾ [المائدة: ٤١]، فلما كان هذا الإخبار بحال خلفهم والأول إخبار بحال سلفهم ناسب حال الأولين ذكر ما تناولوه بأنفسهم وبأشروهم بالتحريف والتبديل، فقيل:

﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، فهم المزيلون لما خطبوا به عما أريد به لم يتقدمهم في ذلك غيرهم، وأما المعاصرون فقد حرفوا أيضاً بعد الاستقرار، ألا ترى إنكارهم صفته، عليه السلام، بعد مشاهدته ورؤيته وهذا مما اختص به الخلف دون السلف إذ لم يباشر أمره، عليه السلام، هؤلاء بعد أن كان سلفهم يعترفون بذلك، فقد حرف هؤلاء بعد الاعتراف والثبوت زائداً إلى ما ارتكبه سلفهم فالمقلدون لأسلافهم في التحريف والتبديل قائلون بما قالوه، فناسب الإخبار عن مرتكبهم ذكر البعدي إذ قد تقدمهم غيرهم لما ذكر، فالسلف منهم مبتدع مخترع والخلف محرف أيضاً ومقلد متبع، فالبعدي لمن بعد والحالية المحكية لمن قبل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية السابعة قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْقُوْنَ عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥]، وفيما بعد: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى قَفَرٍ مِّنَ الرُّسُلِ أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، للسائل أن يسأل عما ورد في هاتين الآيتين من الاختلاف فيما خطب به بنو إسرائيل ووجه خصوص كل من الموضعين بالوارد فيه مع اتحاد مقصودهما من تذكيرهم وتعنيفهم على إعراضهم وانحرافهم عن الجادة من اتباع من أعلموا بأمره وقدم لهم فيه ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

على هذه المقدمة من المعنى مدار الآيتين، وإذا وضع هذا فلا سؤال في غير تخصيص كل واحدة من الآيتين بما ورد فيها؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا...﴾ [المائدة: ١٢] فبين تعالى ما عهد إليهم فيه أي في معرفة نبوته وأن يؤمنوا به ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَتَنْصُرُنَّهُ﴾ [آل عمران: ٨١] وألزموا الوفاء به وأعلموا بما يكون من أمرهم أن وفوا فقبل لهم: ﴿لَأَكْفُرَنَّ عَنْكُمْ سِيِّئَاتِكُمْ وَلَأَذِلَّالَكُمْ جَنَّتِ تَجَرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١٢]، فالتزموا بما ألزموا بدليل: قالوا أقررنا ثم نقضوا وحرفوا فجزوا باللعنة وقساوة القلوب قال تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]. فلما تقدم هذا ناسبه قوله تعالى لهم: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ﴾ [المائدة: ١٥]، وهذا أوضح تناسب.

ولما تقدم الآية الثانية قول النصارى في المسيح، عليه السلام، وإخباره تعالى عنهم بذلك في قوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] وبين تعالى حال المسيح في عبوديته وانسحاب القهر الرباني عليه كسائر المخلوقات فقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا...﴾ [المائدة: ١٧]، ثم جمع أهل الكتابين في التعريف بقولهم: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ﴾ [المائدة: ١٨] وليس هذا الإخبار كالمخبر به من حال اليهود في قبيح عنادهم وشنيع تحريفهم ولم يجر خطاب النصارى وما عرف به من حالهم في الكتاب العزيز على حد ما جرى في ذلك في يهود من التعنيف والتوبيخ وضرب الذلة واللعنة عليهم والبوء بالغضب، فلما كان هذا التعريف المتقدم على الآية الثانية أوطأ مساقاً ودون ما تقدم الآية المتقدمة من التوبيخ والمبالغة في شناعة المرتكب ناسب هذا ما بني عليه واتبع به من قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى فَتْرَةٍ مِّنَ الْأَرْسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، وفي هذا الخطاب استلطاف ورفق ولم يرد هنا ذكر تحريف ولا تبديل ليلائهم ما تقدمه في لين القول ووطأة الإخبار، وتأمل التناسب بين الخطابين وما بنيا عليه يلح لك جليل الانتظام وعظيم التلاؤم، وإن عكس الوارد لا يمكن ولا يلائم، والله سبحانه أعلم.

الآية الثامنة من سورة المائدة قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧]، وفي سورة الفتح: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا﴾ [الفتح: ١١]، للسائل أن يسأل عن زيادة «لكم» في سورة الفتح وحذف ذلك في سورة المائدة؟

والجواب عن ذلك: إن (في) آية المائدة عموم يستدعي الإطلاق وعدم التقييد بالمخاطبين وفي سورة الفتح خصوص يستدعي التخصيص بآية الخطاب للمواجهين به، وذلك أن الإخبار في سورة المائدة إنما هو النصارى قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧] وهذا حكاية قولهم، ثم أعلم تعالى بقدرته وقهره لكل فقال: قل لهم يا محمد من يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأمه ومن في الأرض جميعاً أي من يدفع مراده في خلقه إن أراد هلاكهم، ثم ذكر سبحانه خلقه المقهورين من سكان الأرض فبدأ بالمسيح وأمه عليهما السلام ثم قال: ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ فعم الكل فلم يكن ليناسب هذا العموم أداة خطاب تخص.

أما آية سورة الفتح فقبلها إخباره سبحانه عن المتخلفين عن غزوة الحديبية قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١]، ثم أعلم تعالى نبيه عليه السلام والمؤمنين أن قول هؤلاء المخلفين قول بالسنتهم غير مطابق لما في قلوبهم فقال تعالى: قل لهم يا محمد من يملك لكم معشر المخلفين من الله شيئاً (أي) من يدفع عنكم الضر إن أراد به بكم أو يوصل إليكم النفع إن منعه عنكم فالإخبار إنما هو عنهم وتقدير النفع والضر مرفوعاً أو لاحقاً خاص بهم لم يرد بذلك غيرهم فورد بخطاب المواجهة فقال: «لكم» ولم يكن بد من ذلك ليعلم أن الإخبار عنهم والخطاب بما بعد لهم، فجاء كل على ما يناسب ويجب ولا يتصور فيه العكس. والله أعلم.

الآية التاسعة وهي (من) تمام هذه التي فرغنا منها وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ فقال: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٧]، وقال تعالى فيما بعد: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ فَلَمَّا يَعَذِّبْكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [المائدة: ١٨]، للسائل أن يسأل عن تعقيب الأولى بقوله: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وتعقيب الثانية بقوله «وإليه المصير».

والجواب عن ذلك: أنه سبحانه لما ذكر في الأولى قدرته وعظيم سلطانه في قوله: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] وعرف سبحانه أنه لا معاند له ولا مانع لما يريد أشار بقوله: «يخلق ما يشاء» إلى ما أفصح به قوله: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِآخَرِينَ﴾ [النساء: ١٣٣] وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٩]، فصارت الآية بهذا في قوة أن لو قيل: قل من يملك من الله شيئاً إن أراد أن يهلك من ذكر ويأت بآخرين سواهم فأعقب هذا بقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وهذا واضح.

ولما قال في الآية الأخرى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ﴾. ثم ذكر تعذيبهم بذنوبهم بأنه سبحانه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء أعقب هذا بما يشير إلى وقت التعذيب وظهور المغفرة والمجازاة فقال: «وإليه المصير» وهذا واضح أيضاً، فلما اختلف مقصود الآيتين أعقبت كل واحدة منهما بما يناسب مقصودها بالقهر في الأولى

والاختراع يناسب وصفه عز وجل بالقدرة كما أن التعذيب والغفران في الثانية يناسبها ذكر المال، فجاء كل على ما يناسب.

الآية العاشرة قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُورِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مِنْ آيَاتِهِ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾ [المائدة: ٢٠]، وفي سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْجَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُدْحِثُونَ أَسْمَاءَكُمْ وَنَسْتَعِينُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ لَكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٦]، فافتتح قول موسى لقومه في سورة المائدة بندائهم ولم يقع نداؤهم في سورة إبراهيم، فيسأل عن الموجب لذلك وعن وجه الفرق؟

والجواب عن ذلك: أنه لما اعتمد في آية المائدة تذكيرهم بضروب من الآلاء والنعم الجسم من جعل الأنبياء فيهم وجعلهم ملوكاً وإعطائهم ما لم يعط غيرهم، كان ذلك تعريفاً باعتناؤه سبحانه بهم وتفضيلهم على من عاصرهم وتقدمهم من أمم الأنبياء قبلهم فناسب ذلك نداء موسى، عليه السلام (إياهم) بقوله: «يا قوم» بالإضافة إلى ضميره إنباء بالقرب والمزية، وناسب هذا النداء المنبئ بالاعتناء ما تقدم من تخصيصهم بما عقب به النداء من التشريف بما منحهم من الآلاء والنعم الجسم، ولما قصد في آية سورة إبراهيم تذكيرهم بنجاتهم من آل فرعون وما كان يسومهم به من ذبح ذكور أبنائهم واستحياء نسائهم للمهنة ولم يذكر هنا شيء مما في آية المائدة لما اقتصر عليه هنا من التذكير بمجرد الإنجاء، فناسب ذلك الاختصار على خطابهم دون النداء رعيّاً للمناسبة، والله أعلم.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَعْفُو لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ٤٠]، وفي سورة الفتح: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَعْفُو لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [الفتح: ١٤]، فقدم في المائدة ذكر التعذيب وآخر في سورة الفتح، وأعقب في الأولى بقوله: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ والثانية بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم آية المائدة قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا...﴾ [المائدة: ٣٣] وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ...﴾ [المائدة: ٣٨] وقد وقع في الآيتين ذكر تنكيل الطائفتين ممن حارب أو سرق مدمماً، فقبل في الطائفة الأولى: ﴿أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ

يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ» [المائدة: ٣٣] فهذا ما يعجل لهم في الدنيا ثم أعلم تعالى بوعيدهم الأخرائي وجزائهم إن هم وافوا على فعلهم هذا مستحلين ذلك المتركب أو غير مستحلين إن أنفذ الوعيد عليهم، وأعقب تعالى بذكر إقالتهم إن تابوا قبل أن يقدر عليهم بما أعطاه الاستثناء وأشار إليه قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٤]، وقيل في الطائفة الثانية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] ثم قال: ﴿فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩] إذ أشار إلى من أفلح منهم تائباً وأصلح فإن الله يتوب عليه، فقد تقدم في هاتين القصتين ذكر الامتحان قبل ما به رجاء الغفران وهذا في مآلهم الدنياوي، ثم أعقب الآية التي أعلم فيها بانفراده بملك السماوات والأرض وأنه تعالى يعذب من يشاء، فقدم ذكر العذاب على المغفرة تنظيراً لما تقدم ومقابلة تطابق إذ كل ذلك بقدره تعالى وسابق مشيئته فهذا وجه تقديم التعذيب في آية المائدة.

وأما آية الفتح فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ فَإِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَعِيرًا﴾ [الفتح: ١٣] وبالإيمان رجاء الغفران وهو متشبه به كما أن العذاب مرتبط بالكفر ومناطق به، فتقدم في هذه الآية مثمر الغفران وهو الإيمان وتأخر موجب التعذيب من الكفر والخذلان، ثم أعقب تعالى بقوله: ﴿وَاللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [الفتح: ١٤] فناسب بين الآيتين بالتناظر في الجزاءين من المغفرة لمن أناب والتعذيب لمن كفر وارتاب وبحسب مشيئته سبحانه وما قدر لكل من الفريقين أولاً.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، ثم قال بعد: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥]، ثم قال بعد: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، فللسائل أن يسأل عن موجب افتراق هذه الأوصاف الوعيدية بوسم من وصف بها بما يستلزم العقاب الأخرائي من الكفر والظلم والفسق إن لم يكن إقلاع وغفران؟ ولم اختلفت مع وحدة الموصوفين بها؟ وكيف ورد فيها الأخف بعد الأثقل؟ وذلك ضد الترقى في مقابل الوعيد الذي تشير إليه هذه الصفات وهو الوعد.

وطريقته الترقى من حال إلى أعلى وعلى ذلك وردت آي الكتاب كقوله تعالى: ﴿وَيَبْرِ الْأَذِيتَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ...﴾ [البقرة: ٢٥] فبشروا أولاً بالجنات ثم وصف بجري أنهارها وبذلك حياتها ثم بموالاتة رزقها وتشابهه لتأنس النفوس

بما ألفت لأن غير المألوف من المطعم ينافره الطبع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في الضب حين قرب إليه فرده: «لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه» ثم أتبع ذكر الرزق المأكول بالأزواج المطهرة فازداد النعيم واتسع الملاذ ثم أعقب بالخلود وذلك كمال النعيم، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ - ٧١] فتأمل ورود الغفران بعد إصلاح الأعمال وكلاهما جزاء على ما منحه من التقوى وسداد الأقوال، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرُسُولِهِ يُؤْخَذْ مِنْكُمْ كَفَالَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَجَعَلَ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الحديد: ٢٨] وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَمَسْكِنٌ طَيِّبٌ فِي جَنَّاتٍ عَدْنٍ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ۖ جَزَاءُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ عَدْنٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٧ - ٨]، فتأمل ختام الجزاء المذكور في آية الحديد بالغفران وعظيم ما يشره والترقي من ذكر ما تقدمه إليه وختام هاتين الآيتين بعد بالرضى وهو أعظم ما يعطاه أهل الجنة والحديث الصحيح في ذلك مشهور، ومفهوم الرضى لو لم يرد الحديث أعظم نعمة، والترقي في هذه الآي بين ولم ينكسر هذا المطرد في أي الوعد على تكررها وعلى ذلك جرت آيات الوعيد، وإلى الوعيد مرجع أي المائدة المتكلم فيها لما ذكرنا من السببية، ومقابل الوعيد الوعد وقد اطرّد ذلك فيه في كل آي القرآن وكذلك في الآي الوعيدية.

ومن أبين الوارد في ذلك وأقربه شبهاً بأي المائدة قوله تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولًا حَقٌّ...﴾ [آل عمران: ٨٦] إلى قوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ٩١]، فقد وقع في هذه الآي ذكر ثلاثة أصناف اجتمعوا في الكفر بعد الإيمان ثم اختلف حكمهم فيما بعد وقد تحصل في وعيدهم الانتقال من أخف إلى أثقل فقال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦] إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠] فهؤلاء مع وعيدهم وما ذكر من لعنهم قد أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [آل عمران: ٨٩] فهذا إبقاء خفت به حالهم عن المذكورين بعدهم وكذا ورد في سبب هذه الآية أن الذي نزلت بسببه كتب بها إلى مكة بعد سؤاله هل له من توبة حين كفر بعد إسلامه ولحق بمكة فلما وفد عليها راجع الإسلام وحسنت توبته ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا﴾ [آل عمران: ٩٠] فذكر هؤلاء بازدياد الكفر بعد الكفر المعقب به إيمانهم ثم أعقب ذلك

بقوله: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ [آل عمران: ٩٠] فأبقى تعالى على الأولين حين قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ [آل عمران: ٨٩]، واشتد حال المذكورين بعدهم حين قيل فيهم: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٠]، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [آل عمران: ٩١] فأعلم من حال هؤلاء بموتهم على الكفر فانقطع رجاؤهم وهؤلاء أشد حالاً ممن ذكر قبلهم في الآية المذكورة قبلها إذ لم ينص فيها على موتهم على الكفر ونص في هذه الأخيرة فكانت أشد، فقد وضح في هذه الآيات الانتقال من أخف إلى أثقل وهو مطرد في الوعد والوعيد (واللطف) والتعريف بالامتنان والأحوال وما يرجع إلى ذلك وعلى هذا كلام العرب في هذه الضروب التي أشرنا إليها.

ومن آي الامتنان قوله (تعالى): ﴿وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وفي هذه الآية الترقى وهي من قبيل ما ذكر، وإنما يرد عكس الترقى فيذكر الأخف بعد الأثقل في التكاليف والأوامر والنواهي وما يرجع إلى ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾ [المائدة: ٤٥] فهذا الضرب وما يرد منه ويرجع إليه لا يشترك فيه ما قدم من الترقى والانتقال من أخف إلى أثقل ومن حكم إلى ما هو أعلى منه، أما الوعد والوعيد فالمطرد فيهما وفي الضروب المذكورة معهما ما بيناه من الترقى وهو كلام العرب.

فللقائل أن يقول إذا ثبت ذلك فما جوابكم عما ورد في آية المائدة وظاهره على خلاف ما زعمت إطراده؟ (فأقول: أما القول بخروج آية المائدة عما أطرده في نظائرها وأنها مما ورد فيه الأخف بعد الأثقل فمرتكب لا يسلم لقائله وغفلة عما عليه آي القرآن وكلام العرب وإن كان قد اعتمده بعض الجلة رحمهم الله)، والجواب عنه جواب عن السؤال الأول.

وحاصل كلام من أشرنا إليه سؤالاً وجواباً أن قال: إن قيل لم قال في الأولى: «هم الكافرون»؟ وفي الثانية «هم الظالمون» والكفر أعظم من الظلم فما الفائدة في ذكر الأخف بعد الأثقل؟ ثم جاب بما معناه (أنه) لما تقدم الآية الأولى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَآخِشَوْا وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [المائدة: ٤٤] وإن ارتكاب شيء مما نهوا عنه وعدم خشيته تعالى تقصير فيما يجب له سبحانه وجحد الواجب له، وإنكار نعمه تعالى كفر (فأعقب بقوله تعالى) ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

ولما تقدم الآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ...﴾

[المائدة: ٤٥] فلم تتضمن هذه الآية غير الحقوق المتعلقة بالنفوس والوقوع في شيء من ذلك يوجب إبلامها ودوام عقابها وذلك ظلم لها فأعقبت هذه بقوله: ﴿وَمَنْ لَّئِي يَحْكُمَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٥] انتهى معنى كلامه، وفيه ببادئ النظر مناسبة وملاءمة في النظم. إلا أن ما تمهد من المطرد في آي القرآن وما عليه كلام العرب في الوعد والوعيد يرد ما اعتمده هذا القائل وقد تقدم في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْبَلَدَ...﴾ [البقرة: ٥٨] ما فيه شفاء فيما ذكرته هنا. ثم إن الكلام لو كان جارياً على ما قال لبني عليه اعتراض يلزمه تكميلاً لما ألزمه نفسه في هذه الآية من توجيه الوارد فيها من الأوصاف الثلاثة وهو قصره السؤال والجواب على الوصفين من الكفر والظلم، وكأن قوله تعالى في الآية الثالثة بعد: ﴿وَمَنْ لَّئِي يَحْكُمَ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [المائدة: ٤٧] غير مناط بما قبله وليس الأمر كذلك، فإن المذكورين في الآية الثلاث قد اجتمعوا في الحكم بغير ما أنزل الله وقد شملهم ذلك فهم من حيث ذلك صنف واحد، ومدار الآي الثلاث إنما هو على فعل يهود المنصوص على حكمهم بغير ما أنزل الله ومخالفتهم منصوص كتابهم في الرجم وغيره، وما قبل هذه الآية وما بعدها لم يخرج عنهم، فهم أهل الأوصاف الثلاثة، وقد نقل المفسرون عن ابن عباس أنه قال: الكافرون والفساقون والظالمون أهل الكتاب، وعن ابن مسعود: هو عام في اليهود وغيرهم وقال الزمخشري مشيراً إلى وجه الترتيب في هذه الأوصاف وتفسيراً لقول ابن عباس: «وأن يهود هم الأهلون بهذه الأوصاف والمرادون بها فقال: الكافرون والظالمون والفساقون وصف لهم بالعتو في كفرهم حين ظلموا بالاستهانة وتمردوا بأن حكموا بغير ما أنزل الله فجعل الظلم استهانة والفسق تمرداً، وقد فسر الفاسقين من قوله تعالى في آية البقرة: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩] بأنهم المتمردون من الكفرة، قلت: جعل الزمخشري الاستهانة مسيرة ظلمهم ومادته فظلمهم المسبب عنها بعد حصول كفرهم أشد من الكفر، ثم إن التمرد المعبر عنه في الآية بالفسق وإن تقدمته الاستهانة وكانت له كالمادة فإنه أشد من الاستهانة، لأن التمرد تفعل من مرد أي عتا، والتفعل ينبني على التعمد والتعمل فتأمل حصول الترفي في كلامه من أخف إلى أثقل وانسحاب كلامه على الأوصاف الثلاثة من الكفر والظلم والفسق وإن لم يفصح بسؤال ولا جواب، وكثيراً ما يعتمد وينقل كلامه من قدمنا مأخذه في هذه الآية وهو أبو الفضل بن الخطيب، ثم إنه عدل عن اعتبار كلامه هنا وارتكب خلافه ولم يستوف توجيه الأوصاف الثلاثة وقصر السؤال (على فصل) ما بين الكفر والظلم دون الفسق، وأرى ذلك غير ما ينبغي، والله أعلم.

وقد تعرض صاحب كتاب الدرة لهذه الآي من حيث خصوص مقصده، وبني جوابه على ذلك، فانفصل في الأوليين بأن الظلم في الآية الثانية واقع على الكفر والظلم، فهو أشد من الكفر مجرداً، هذا معنى ما أراد، وقد جرى فيه على المطرد في الترقى، إلا أنه لم يخلص ما بعد ذلك، وجعل الآية الثالثة منقطعة عن الآيتين قبلها، وحاصل كلامه بالجملة أن ما تقدم من الوصف بالكفر والظلم خاص بيهود لتقدم ذكرهم قبل هذه الآيات، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ...﴾ [المائدة: ٤٤] إلى قوله نهياً لهم: ﴿فَلَا تَخْشَوْا الْكَاسَ وَأَخْشَوْا وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيتِي تَمَنَّا قَلِيلاً...﴾ [المائدة: ٤٤] إلى قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤]، (ولم يتقدم ذكرهم بغير كفرهم وتحريفهم من غير التفات إلى (ذكر) ظلمهم غيرهم، إنما مجرد كفرهم ظلم لأنفسهم فأعقب هذا بقوله: هم الكافرون).

ثم لما اجتمع في الآية الثانية ظلمهم لأنفسهم ولغيرهم بما ذكر من مخالفتهم في القصاص المشار إليه بقوله: ﴿وَكَبَّيْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] إلى آخره، أعقب هذا بقوله: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ لظلمهم أنفسهم بالكفر وزيادة ظلمهم غيرهم، فكان أشد من وصف الكفر، إذ هو كفر وزيادة، فعبّر بالوصف العام للكفر وغيره، ثم لما أعقب بذكر إنزال الإنجيل، وكان الكلام انقطع عما قبله، ومن المعلوم أن الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون من غير الكافر، وإن لم تبلغ منزلته الكفر، فهو فاسق لا كافر، ف قيل هنا: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، انتهى معنى كلامه، ثم أعقب هذا بأن قال: فقد بان لك أن كل موضع من الآي الثلاث أخبر فيه عن المذكورين قبل بالكفر والظلم والفسق، ولم يحسن غير ذلك. قلت فقد حصل من كلامه أن الكفر والظلم لفي الآيتين خاص بيهود وهم المقصودون بذلك، وأن الفسق يعمهم مع غيرهم، وهو مأخذ بناء على ما حكاه من غيره من أن «من» في ثلاث الآي موصولة بمعنى الذي واعتمده هو في الأوليين، واختار في الثالثة من شرطية ليحصل في الموصولة خصوص وعهد فيمن تقدم، وليحصل في الشرطية عموم كما تقدم، ثم إنه لم يتعرض لبيان ترق ولا انتقال.

فإن قيل إنما بني كتابه على مقصد خاص وهو فرق ما بين المتشابهات من الآي، ونص السؤال الذي فرض إن قال: لسائل أن يسأل فيقول: الموضع الذي وصف فيه من لم يحكم بما أنزل الله بالكفر هل باين الموضوع الذي وصف فيه تارك ذلك بالظلم والفسق؟ ثم أجاب بما تقدم، فجوابه مطابق لما فرض من السؤال. قلت هذا صحيح

ولكنه لم يتخلص له جوابه فيما بين الآيتين إلا باعتماد طريقة الترقى، وهو لم يقصده بسؤال ولا جواب، وإنما قصد الفرق الموجب لاختلاف الوصفين، فتحصل له بما في الآيتين من الانتقال، فلو اعتبر ذلك ومشى عليه في الآية الثالثة لكان أنسب وأبين في جواب ما فرض من السؤال مع زيادة فائدة أهم وأكبر، ولما لم يلح ذلك ارتكب التفصيل في الجواب، فجعل «مَنْ» في الآيتين الأوليين موصولة ليحصل من خصوص هاتين الآيتين بيهود ما اعتمده كما تقدم من كلامه، وجعلها في الآية الثالثة شرطية ليحصل له ما قصد من العموم، وليس ذلك كما ذهب إليه، ولا انفصلت منها آية أخرى إلا بما أعقبت به من الوصف، وتوجيهه حاصل منه ما أراده على ما نبينه، مع رعي الترقى الثابت على ما (قد) تقدم، وهو أوضح في توجيهه هذه الأوصاف وأولى في الجواب عن عين ما فرض صاحب كتاب الدرة من السؤال، ووصف يهود بالفسق أعظم من وصفهم بالظلم، ووصفهم بالظلم أعظم من وصفهم بالكفر، وقد نقل المفسرون عن الحسن أنه قال: «إذا استعمل في نوع من المعاصي - يعني الفسق - وقع على أعظم ذلك لنوع من كفر وغيره»، ثم في آي سورة البقرة ما يبين وجه (ختم آية المائدة بوصف الفسق)، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَفَقَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ...﴾ [البقرة: ٨٧] إلى قوله: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]، فتأمل ما تضمنت هذه الآيات فقد ورد فيها بضع عشرة خصلة من شنيع مرتكباتهم منها: اتباع ما هوته أنفسهم أشار إليه قوله تعالى: ﴿أَتَكْلَمًا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ﴾ [البقرة: ٨٧]، ومنها استكبارهم وتكذيبهم الرسل وقتلهم إياهم وقولهم: قلوبنا غلف، إلى ما بعد من المرتكبات، وقد وقع في أول هذه الآي ذكر عيسى، عليه السلام، والتقفية من بعده بالرسول، وفي آيات المائدة قوله تعالى: ﴿وَفَقَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِمْ بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]: والضمير في: آثارهم لمن تقدم في قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾ [المائدة: ٤٤]، فورد مفصلاً في آي البقرة ما ورد مجملاً في المائدة، وختمت آيات البقرة بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]، وآيات المائدة بقوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٤٧]، فإلى مجموع ما في آيات البقرة أشارت آية المائدة، وختمت هذه من وصفهم بالفسق بما ختمت تلك، وحصل من وصفهم به أنه أعظم من وصفهم بالكفر والظلم لأنه كفر جامع لكل شنيع من مرتكباتهم، ولذلك اختير التعبير به عن مرتكب إبليس في إيايته عن السجود واستكباره فقيل: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، فلم تقع هنا عبارة:

بكفره ولا ظلمه لأن الفسق بما يعتضد به من القرائن أعظم من الكفر والظلم، وقد حصل الجواب عما فرض السؤال عنه من تقدم، وزاد إلى ذلك بيان الترفي المطرد وهو السؤال الأول، وأما التفصيل فخطأ بين، فأقول، وأسأل الله توفيقه، إن المفسرين قد أجمعوا على أن الوعد في هذه الآي يتناول يهود، وقد ثبت في الصحيح إنكارهم الرجم مع ثبوته في التوراة، وفعلهم فيما نعى الله تعالى عليهم من مخالفة ما عهد إليهم فيه ونص في كتابهم حسب ما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] إلى قوله: ﴿أَفْتَوْمُنُونِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٨٥] إلى ما بعد، وهذا كله من حكمهم بغير ما أنزل الله، فهم الكافرون والظالمون والفساقون، ففيهم وبسبب مرتكبهم نزلت آيات المائدة، ثم نقول مع ذلك إن الحكم إذا نزل بسبب خاص يمنع ذلك من دعوى العموم المنزل، وهذا باتفاق من حذاق الأصوليين، وقد رددوا التمثيل بشاة ميمونة وهذا مع عدم القرائن.

أما فيما نحن بسبيله في آيات المائدة فقد عضد العموم في ذلك وغيرها موضع من الكتاب والسنة، فنقول بناء على ذكرنا أن هذه الآية وإن نزلت بسبب جعل اليهود ومرتكبهم في الرجم وغيره فإن ذلك عام في كل من حكم بغير ما أنزل إليه، ما لم يفعل ذلك جاهلاً غير متعمد للمعصية أو عاصياً متعمداً مع صحة اعتقاده وسلامة إقراره بلسانه، فقد خصت الشريعة هذين.

وقد تعلقت الخوارج بعموم هذه الآي وأشباهاها في تكفيرهم مرتكب الكبيرة، وليس شيء من ذلك نصاً في مطلوبهم، وهم محجوجون بغيرها. وإذا كانت هذه الآي على عمومها فيمن بينا، فمن في المواضع الثلاثة شرطية، و(هي) من المتفق عليه في ألفاظ العموم عند أربابه، وهم الجمهور. وأما القول (بتفصيل حكم) مَنْ في هذه الآي وأنها مع اجتماع المذكورين في الآيات فيما تقدم من حكمهم بغير ما أنزل الله، ووحدة السبب في نزول الآيات، فلا يصح بوجه، فقصر السؤال على فصل ما بين الكفر والظلم دون الفسق كما ذكرنا عمن تعرض لهذه الآية (من الجلة)، وجعله الآيتين الأوليين مما ورد فيه الانتقال من الأثقل إلى الأخف غير صواب، والله أعلم.

واطراد ما تقدم من الترفي والانتقال في الوعد والوعيد وتحكيم ما تقرر من ذلك هو الحق الذي لا ينبغي أن يعدل عنه، ثم أقول - وأسأل الله التوفيق - إن هذه الآي جارية على المطرد في الوعد والوعيد والانتقال في الوصف بالكفر والظلم والفسق من أخف إلى

أثقل جار على ما قد تبين بحول الله، إنما يدخل الغلط من أخذ هذه الصفات مجردة عن القرائن وما يثمره الاشتراك، فالكفر إذا ورد مجرداً عن القرائن إنما يقع على الكفر في الدين، ثم إنه قد يقع على كفر النعمة ويفتقر إلى قرينة ومنه: ﴿وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [الشعراء: ١٩].

وأما الظلم فلفظ مشترك، فإذا ورد مجرداً عن القرائن لم يكن نصاً في شيء من مواقعه، وإنما يتخلص بالقرائن، قال تعالى: ﴿إِنَّكَ الَّتِي تَزَكَّى لَطَلُّ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وقال تعالى مخبراً عن نبيه يونس، عليه السلام: ﴿سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، ومعاذ الله من الكبيرة فكيف بالشرك الذي لا فلاح معه، ولم يخالف أحد من أهل السنة ممن يعتمد نظره أنهم معصومون من الكفر قبل الوحي وبعده، وجمهورهم (متفقون) أنهم معصومون من الكبائر، وجلة أهل السنة على عصمتهم (مما فيه) دناءة من الصغائر، وبعضهم في طائفة كبيرة من سيئة المتصوفة يقولون بعصمتهم من الصغائر على الإطلاق، وكل هذه الضروب يصح وقوع اسم الظلم عليه، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠] أوضح شهادة على ذلك.

أما الكفر فلا تنتشر مواقعه، وكأن دلالة على كفر النعمة من قبيل ما يدل بتشكيك، كدلالة موجود على العرض، وأما الظلم فعلى ما تقدم، فإذا اقترن بالظلم الكفر كان أعظم من الكفر.

قال المفسرون في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٩] أنهم المتوغلون في الظلم المكابرون، فهذا كفر وزيادة، وقد تقدم تسمية الشرك ظلماً. وأما الفسق فلم يرد في القرآن (واقعاً) على صغيرة، وقد يقع على الكبيرة حيث يقصد تعظيمها، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفَحْشَاءَ لَمْ يُفْعَلُوا يَأْتُوا بِآيَاتِهِمْ شُهَدَاءَ﴾ [النور: ٤] وقد ختمت بوصفهم بالفسق ولا أذكر غيرها، وقد عد عليه السلام هذه في السبع الموبقات، وإنما يقع في الأكثر على الكفر كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨] لأن المراد هنا الطرفان، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ كَاذِبِينَ وَمَنْ يُؤْمِنْ﴾ [التغابن: ٢]، وأكثر وقوعه في القرآن إنما هو في وصف يهود والمنافقين، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتِنَا بِبَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة: ٩٩]، نزلت في ابن صوريا لعنه الله، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَكَثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَأْسَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٨]، وكقوله

تعالى: ﴿وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [المائدة: ٨١]. في بضع وعشرين آية. وورد الوصف بالفسق في قوم لوط، عليه السلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [النمل: ١٢]، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا مُنْزِلُونَكَ عَلَىٰ أَهْلِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [العنكبوت: ٣٤]، وقد وردت فيمن ختم عليهم بالكفر قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣]، وقد تقدم وصف إبليس بالفسق، فهذا الوصف لا يقع أبداً في كتاب الله إلا على ذوي التمرد من الكفرة، وأكثر ذلك من يهود والمنافقين، ولم يجر الوصف بالظلم في كتاب الله مجرى الفسق في ما ذكرنا، وكلما يوصف يهود والمنافقون وإن كانوا ظالمين لأنفسهم إلا بالفسق. فالظلم والفسق وإن وقعا على المتوغلين في الكفر حين ذكرنا، وبالقرائن فالفسق أشد وأعظم ولا يوصف به من الكفرة في كتاب الله إلا شرهم. لما بلغ قوم نوح، عليه السلام، في إصرارهم على الكفر وتماديهم عليه إلى قطع رجائه، عليه السلام، منهم، حتى قال: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِاجِرًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [القصص: ٣٢]، ولما ارتكب قوم لوط، عليه السلام، من فحش المرتكب بما لم يسبقوا إليه وسُموا بالفسق، ولما بلغ يهود والمنافقين ما أعلم به القرآن من حالهم واستحقوا اللعنة والغضب تكرر وصفهم بالفسق. فقد وضح أبين الوضوح أن الظلم بالقرائن - حسبما تقدم - أشنع من الكفر مجرداً، وأن الفسق أشد وأعظم إذا شهدت له القرائن، فحصل بالانتقال في آي المائدة من أخف إلى أثقل على المطرّد في آي الوعيد وفي المقابل من الترقّي في آي الوعد، وأن عكس الوارد على ما وضح لا يناسب، والله أعلم.

الآية الثالثة عشرة وهي من تمام ما قبلها: غ - قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦] وفي سورة الحديد: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ آثَرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الحديد: ٢٧]، للسائل أن يسأل عن وجه ما اختلف في هاتين السورتين من التفصيل فيمن قفي بهم؟ ووجه ما زيد في آية الحديد من المقفى بهم قبل عيسى، عليه السلام، ولم يقع ذلك في سورة المائدة مع اتحاد ما قصد في الموضعين من تواتر الرسل وتقوية بعضهم ببعض؟

والجواب، والله أعلم: أن آية المائدة ورد الكلام فيما تقدمها في بني إسرائيل من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] إلى الآية التي نحن فيها، ثم استمرت الآيات بعد فيهم إلى قوله تعالى:

﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً...﴾ [المائدة: ٨٢]، فأكثر آيات هذه السورة إنما نزلت فيهم تعريفاً بمرتكباتهم وتحريفهم ونقضهم الميثاق وحكمهم بغير ما أنزل الله، وفي أثناء ذلك تسلية نبينا صلى الله عليه وسلم عنهم كقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ لَا يَحْزُنكَ الذِّبْرُ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ...﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنْ اللَّهِ شَيْئاً﴾ [المائدة: ٤١]، وقوله: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَأَحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرَضْ عَنْهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢]، وقوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَلَكْتُمْ أَتَمَّةً وَاحِدَةً﴾ [المائدة: ٤٨]، وقوله: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمَ أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ﴾ [المائدة: ٤٩]، وفيما قبل هذا: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا الَّذِينَ اسْلَمُوا...﴾ [المائدة: ٤٤]، ولم يقع في هذه الآية ذكر لغير بني إسرائيل ومن كان فيهم من الأنبياء من بعد موسى، عليه السلام، إلى قوله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰ عَآثِرِهِم بِعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٤٦]، ولا توقف في تعقيب الرسل والأنبياء بعيسى، عليه السلام، فلهذا لم يقع هنا ذكر واسطة.

وأما آية الحديد فمقصدها غير هذا، إذ هي وما اتصل بها قبلها وبعدها خطاب للمؤمنين وعظات وترغيب وتمثل وتحذير أن يكونوا كمن عرفوا به ممن طال عليه الأمد وقسا قلبه، فهذا وما يتلوه إلى أول قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الحديد: ١٦] إلى آخر السورة خطاب للمؤمنين فيما لهم وعليهم وما وعدوا به وحذروا منه، وكذا سورة الحديد بجملتها وهم المعروفون بقوله: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالمراد عامة الرسل، عليهم السلام ممن كان من بني إسرائيل وقبلهم تعريفاً بما أنعم سبحانه على العباد من رحمتهم بإرسال الرسل، ونص من جميعهم على نوح وإبراهيم إعلاماً بحالهما في الرسل كما قيل: ﴿وَحَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] بعد دخولهم تحت قوله: «وملائكته» وشمول لفظ الملائكة لهم ولغيرهم. ثم لما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] وذكر ما جعل في ذريتهما من النبوة والكتاب، اتبع تعالى بتوالي الإنعام بمن بعدهم فقال: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰ عَآثِرِهِم بِرُسُلِنَا﴾ إشارة إلى من كان بعد نوح وإبراهيم وبينهم وبين عيسى، وذلك كثير، ثم قال: ﴿وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى﴾، وهذا مقصد مباين ما قصد بآية المائدة، فاختلف ما ورد في الموضوعين لاختلاف المقصد فيهما، ولم يكن عكس الوارد ليناسب والله أعلم بما أراد.

الآية الرابعة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرُّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ

فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ ﴿[المائدة: ٩٢]﴾، وفي سورة التغابن: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، فورد في الأولى زيادة: «واحذروا» وزيادة: «فاعلموا» (مع اتحاد) ما تضمنته الآيتان من الأمر بطاعة الله تعالى وطاعة رسوله والتحذير من التنبك عن ذلك والتولي. فيسأل عن ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية المائدة لما أعقب بها آية الأمر باجتناب الخمر وما ذكر معها، ثم اتبع بعد ذلك بذكر العلة في تحريمها فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ...﴾ [المائدة: ٩١] إلى قوله: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١] فختمت من التهديد بما يشعر بشديد الوعيد، ناسب ذلك قوله تأكيداً لما تقدم من الإشعار بمخوف الجزاء قوله: «فاحذروا» وقوله: ﴿إِن تَوَلَّيْتُمْ فَاغْلَبُوا﴾ لما في ذلك من التأكيد لما تقدم.

أما آية التغابن فلم يرد قبلها ما يستدعي هذا التأكيد، ألا ترى الوارد فيها من قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [التغابن: ١١]، فلما لم يرد هنا نهى عن محرم متأكد التحريم بما اتبع النهي من التهديد والتأكيد لم يرد هنا من الزيادة المحرزة لمعنى التأكيد ما ورد هناك، فجاء كل على ما (يجب) ويناسب وليس عكس الوارد بمناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغَفَّرَ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، وكذا في آية الممتحنة: ﴿وَأَعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ﴾ [الممتحنة: ٥]، فورد في هاتين الآيتين وصفه تعالى بهاتين الصفتين المشيرتين إلى العزة والقهر، وإنما المطرد في الكتاب العزيز مهما جرى ذكر المغفرة طلباً أو إخباراً ورود ما به يقوى رجاء السائل ويطمع تعلقاً به المتذلل الراغب كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ كَانُمْ فَرِيقٌ مِّنْ عِبَادِي يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ [المؤمنون: ١٠٩]، فقله هنا: ﴿وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ﴾ توسل مناسب لما تقدم من طلب المغفرة والرحمة، وفي سورة يوسف قوله تعالى حكاية عن يوسف، عليه السلام: ﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومَ تَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [يوسف: ٩٢]، وفي سورة القصص: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]، فهذا كله مناسب للطلب وهو كثير في الكتاب العزيز وجار على ما تمهد، وأما وصفه سبحانه بالعزة والملكية والحكمة فإنما يرد حيث يراد معنى الاقتدار والاستيلاء والقهر وإحاطة العلم

وإفراده سبحانه بالخلق والأمر والربوبية والتعالي وما يرجع إلى هذا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَلَئِكَ اللَّهُ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ٦٢]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [الروم: ٢٧] ثم قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ ثم قال: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٧]، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ...﴾ ثم قال: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ١]، وهذا كثير مطرد حيث يراد معنى القهر والملكية والإحاطة والاقتدار، فللسائل أن يسأل عن وجه ورود آيتي المائدة والممتحنة معقتبين بما ذكر؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: يتفصل في الآيتين: أما آية المائدة فمبنية على التسليم لله سبحانه وأنه المالك لكل يفعل فيهم ما يشاء، فلو ورد هنا عقب آية المائدة: (وإن تغفر لهم فأنت الغفور الرحيم) لكان تعريضاً بطلب المغفرة، ولم يقصد ذلك بالآية وإنما قيل ذلك على لسان عيسى، عليه السلام تبرياً وتسليماً لله سبحانه وليس موضع طلب مغفرة لهم وإنما هو تنصل من حالهم وتسليم لله فيهم، قال القرطبي، رحمه الله: لم يقل: «الغفور الرحيم» لأن مخرجه على التسليم، ولأن في ذكر الغفور تعريضاً للسائل والكلام لتسليم الأمرين والحكمة تقتضيهما، وكأنه قال: فالمغفرة لا تنقص من عزك ولا تخرج عن حكمتك.

وأما قوله في سورة الممتحنة: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الممتحنة: ٥] فالجواب عندي هنا أن قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ مبني على قوله: ﴿لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، فإن المراد لا تظهرهم علينا فيظنوا أنهم على الحق فيكون سبب فتنتهم، فلا تفعل ذلك بنا فأنت القادر على كفهم ونصرنا عليهم فإنك العزيز الذي لا معارض لما تريده ولا مانع مما تشاؤه، لما كان المؤمنون يعلمون أن ما يصيبهم من مصيبة إنما هي بما كسبت أيديهم سألوا المغفرة من مجترحاتهم، وأورد سؤالهم مورد جمل الاعتراض فقدم، وهو قوله: ﴿وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا﴾، فإن الكلام في تقدير التقديم والتأخير: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الممتحنة: ٥]، فقدم قوله: ﴿وَآغْفِرْ لَنَا رَبَّنَا﴾ أثناء الكلام إحرازاً لأدبهم ومعتقدهم الإيماني، فقد تبين حال المناسبة في آية العقود وآية الممتحنة بين الآيتين وبين ما أعقبتا به، وأنه لا يمكن على ما تقرر سواء، والله أعلم بما أراد.

فإن قلت فما جوابك عما ذكر عن بعض المتأخرين من أن جواب قوله تعالى:

﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ﴾ محذوف، أي وإن تغفر لهم فإنهم عبادك، ثم عطف عليه قوله: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الْحَكِيمُ﴾، وإن المناسبة إنما تحصل بهذا التقدير؟ قلت: هنا خطأ من وجهين: توجيه المناسبة وتوجيه الإعراب، أما المناسبة فقد تبينت على أتم وجه، وأما الإعراب فيمتنع تقديره فيه على ما نبينه، ثم في هذا المرتكب فساد المعنى إذ ليس الكلام وارداً مورد الاستلطاف وقد بين، وأما امتناع ما اختاره في الإعراب فمن وجهين: أحدهما التهيئة والقطع وهو متفق على منافرتة إذا أمكنت المندوحة، والثاني وهو عاضد لهذا وقاطع في المسألة وهو أن سيبويه، رحمه الله، قد نص أن العرب لا تتكلم به إلا في الشعر، قال في باب الجزاء: وقبح (في) الكلام أن تعمل أن أو شيء من حروف الجزاء في الفعل حتى تجزمه في اللفظ ثم لا يكون له جواب فيجزم ما قبله، ألا ترى أنك تقول: آتيك إن آتيتي ولا تقول آتيك إن تأتيني إلا في الشعر لأنك أخرت إن وما عملت فيه فلم تجعل لها جواباً ينجزم بما قبله، فهكذا جرى هذا في كلامهم، وقد زاده الإمام بسطاً في الكتاب، فهذا قاطع من كلام سيبويه وقد تقدم قبله ما يحصل في الكلام من التهيئة والقطع وهو كاف لاتفاق النحويين على قبح التهيئة والقطع، ثم قد انضم إلى ذلك من نص سيبويه: إن العرب لا تتكلم بهذا فلا تأتي بكلام قد انجزم فيه الفعل بأداة الشرط ثم لا تأتي بجواب مجزوم في اللفظ أما إذا أتيت بالفاء في الجواب فلا خلاف في هذا كما في الآية، وعلى ما قاله سيبويه، رحمه الله، كافة النحويين من متقدميهم ومتأخريهم، فوضح خطأ هذا القول.

سورة الأنعام

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الشعراء: ٦]، فانفردت آية الأنعام بزيادة قوله: ﴿بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ ويقوله: «فسوف» من حرفي التنفيس بدل السين، فيسأل عن وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن آية الأنعام لما ترتبت على إطناب ويسط آيات من حمده سبحانه وانفراده بالخلق والاختراع فقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فذكر سبحانه خلق السماوات والأرض وخلق الظلمات والنور، فالظلمات عن أجرام هذه المخلوقات والأنوار عن أجرام ما جعل في السماوات وزينها بها من شمس وقمر وكواكب للاقتداء والضياء. ثم ذكر خلقهم من طين وقد تردد في الكتاب العزيز تنبيه المكلفين بما صدرت به سورة الأنعام فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا وَقَمَرًا مُنِيرًا﴾ [الفرقان: ٦١]. ثم قال بعد آية الأنعام: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤]، فلما تقدم هذا الإطناب ناسبه ما أتبع به من قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، فناسب الإطناب الإطناب. وقال تعالى قبل آية الشعراء: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الشعراء: ٢]، ثم اعترض بتسليية نبيه صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿لَعَلَّكَ بَنِيعٌ فَنَسَكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٣]، وليس هذا المعترض به مما ذكروا به، ثم قال بعد: ﴿إِنْ شَأْنٌ نَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، وهذا راجع إلى تسليته، عليه السلام، فلم يبق مجرداً لتذكيرهم سوى قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الشعراء: ٢] وما بعد من وعيدهم وتهديدهم بقوله: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ...﴾ [الشعراء: ٥]، وهذا إيجاز فناسبه ما نيط به من قولهم: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الشعراء: ٦] إيجازاً لإيجاز وإطناباً لإطناب.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ

تُكِّنْ لَكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وفي سورة الشعراء: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَثْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾ [الشعراء: ٧]، للسائل أن يسأل هنا عن شيئين: أحدهما ثبوت الواو العاطفة في آية الشعراء وسقوطها من آية الأنعام؟ والثاني وجه اختصاص كل واحدة منهما بموضعها وإبداء المناسبة؟

والجواب عن ذلك: أن آية الأنعام لم يتقدم قبلها التنبيه على ما به التذكار والاعتبار مفصلاً به تنبيهاً مع تخويف وتهديد متأكد مكرر يستدعي التقريع والتوبيخ بمقتضى الهمزة الداخلة على واو العطف كما في سورة الشعراء وإن كان المتقدم في كل واحدة من السورتين متضمناً ما يحصل به الاعتبار مع ما في المتقدم في الأنعام من التفصيل والإطناب، إلا أن المتقدم في سورة الشعراء أوضح وأنص من حيث التخويف لعدم الاعتبار بالدلائل المنصوبة مشاهدة للمعتبرين، فلما لم يكن وضوح التنبيه فيما قبل آية الأنعام كوضوحه في السورة الأخرى بما انجر معه من التخويف المتكرر وإنما المتقدم قبل قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا﴾ إيماء إلى الاعتبار بأحوال القرون السابقة وليس كالواقع قبل آية الشعراء لم يرد ما بعده مما هو تنبيه مخوف معطوفاً عليه إذ لا يناسبه «كفروا» المتقدم من شديد التخويف المنجر فيما بعده، أما آية الشعراء فإن قوله تعالى قبلها: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الَّتِي كُنَّا نَكْتُبُهَا عَلَيْكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾ [الشعراء: ٢] تحريك وتنبيه، ثم إن ما يتلوه من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ بَنِيتُ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَنصَرْتُهُمْ وَأَنصَرْتُكُمْ فِي طَلْعِ الْفَجْرِ﴾ [الشعراء: ٣] وإن كان تسلياً لنبينا صلى الله عليه وسلم في طيه أعظم وعيد وتهديد لمن اعتبر، ثم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَشَاءُ نَنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنْ السَّمَاءِ مَاءً فَطَلَتْ أَعْنُقُهُمْ لَمَّا خَصَّصِينَ﴾ [الشعراء: ٤] إلى ما بعده، فهذا أوضح تنبيه بما صحبه من مخوف التهديد فعطف عليه (قوله): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ كَمْ أَثْبَتْنَا فِيهَا...﴾ [الشعراء: ٧] وناسبه أوضح مناسبة.

فصل: ومما يتعلق بهذه الآية من المغفل زيادة «من» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٦]، وفي سورة السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [السجدة: ٢٦]، وفي ص: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا...﴾ [ص: ٣]. وردت هذه الآي الثلاث بزيادة «من» فيها وسائر ما ورد في القرآن من مثل هذه الآي لم ترد فيها «من» كقوله تعالى في سورة مريم: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِءْيَا﴾ [مريم: ٧٤]، وفي آخرها: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ [مريم: ٩٨]، وفي طه: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ [طه: ١٢٨]، وفي يس: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا

قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾ [يس: ٣١]، وفي سورة ق: ﴿وَكَمْ أَمَلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّن قَرْنٍ هُمْ أَشَدُّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ [ق: ٣٦]، فهذه خمسة مواضع لم ترد فيها «من»، فيسأل عن وجه زيادتها في الآي الثلاث الأولى وسقوطها في هذه الخمس مع اتحاد المقصود أو تقاربه؟

والجواب، والله أعلم: أن «من» إنما تزداد في هذه الآي حيث يراد تأكيدها ضمن الآي من المعطيات والإشارة إلى الوعيد، وهي أبداً في أمثال هذه المواضع محرزة معنى التأكيد لا تنفك عن ذلك، ثم إن حذفها أوجز من إثباتها، ولكل مقام مقال، فحيث ورد في هذه الآي ما قبله استيفاء تفصيل وعيدان في أمة بعينها أو أكثر أو تكرر التهديد وشدة التخويف من مقتضى السياق وفحوى الكلام فذلك موضع زيادتها والتأكيد بإثباتها، وحيث لا يتقدم تفصيل على ما ذكرناه أو تكون آي التهديد لا تبلغ في اقتضاء مقتضاها نفوذ الوعيد فهذا يناسبه الإيجاز بحذفها إذ لا يراد من تأكيد الوعيد ما يراد في الآي الآخر، فهذا إن شاء الله يوضح ما ورد من الحذف والإثبات في هذا الحرف، ثم نقول: أما آية الأنعام فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقد كانوا يعترفون بأنه تعالى الخالق: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ثم تتابع ما بعد على هذا إلى قوله: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِن آيَةٍ مِن آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام: ٤] على بيان الأمر ووضوحه ثم قال: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَاءَ لَهُمْ أُنْتَبَهُوا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الشعراء: ٦] فحصل التسجيل ببقائهم على الإعراض وإنفاذ الوعيد عليهم، ولا أشد من هذا ونحوه، بل مثله في الشدة والإشارة إلى إنفاذ الوعيد قوله تعالى في سورة السجدة ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢] ثم قال في آخر السورة: ﴿فَأَعْرَضَ عَنْهُمْ وَأَنْظَرْنَا لَهُمْ مُنْتَظِرُونَ﴾ [السجدة: ٣٠] فاكتنف الآي ما تضمنته الآيتان من الوعيد والتهديد، فناسب ذلك ما اقتضته زيادة (من) من مناسبة التأكيد فقيل: ﴿مِّن قَبْلِهِمْ﴾ وأما آية صَ فحسبك ما تضمنته من أولها إلى قوله: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِن فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]، ثم قال تعالى مخبراً عن حالهم في تكذيبهم واستبعادهم: ﴿عَمِلْنَا قَلْبًا مَّا يَوْرُ الْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]، ولعظيم تمردهم ووعيدهم المحكي عنهم في هذه الآي ما أمر به صلى الله عليه وسلم من الصبر في قوله تعالى: ﴿أَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧] ثم أعقب تعالى بقصة داود عليه السلام إعلاماً لنبيه بأن ذلك مراده منهم بما قدر لهم في الأزل، فقد سخر الجبال والطير لداود والآن له الحديد فلو شاء لهدى هؤلاء فلعلهم ما ورد في هذه الآي

من مرتكبات كفار قريش وغيرهم، لذلك ما ورد التأكيد بزيادة «من» في قوله بعد ذكر شقاقهم واغترارهم ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ﴾، فهذا وجه زيادة «من» في هذه الآية. أما الآية الأخرى خمستها فلم يرد فيها ولا فيما اتصل بها ما ورد في هذه من التغليظ في الوعيد ومتوالي التهديد وإن كانت قل ما ترد إلا لذلك، ولكن اشتداد التهديد إنما هو بحسب ما يقارن أو يكنف أو يتقدم أو ينجر معها من التغليظ في الوعيد، فبحسب ذلك يقوى الرجاء أو يضعف. وإذا تأملت قوله تعالى في الآية الأولى من سورة مريم: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرَءً يَّا﴾ [مريم: ٧٤] لم تجدها في نفسها أو فيما انتظم معها متقدماً أو متأخراً توازن في التهديد واحدة من تلك الآية الثلاث. ألا ترى فيما نوظر بين المعنيين بهذه الآية والمهلكين قبلهم من القرون السالفة وأن ذلك إنما هو فيما غرهم من سعة الحال وكثرة المال حسبما أشار إليه قوله تعالى عن المهلكين قبل هؤلاء أنهم كانوا أحسن أثناً ورئياً، فهذه الآية كقولهم: ﴿نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَالًا وَأَوْلَدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]، ولو استبصروا لاهتدوا من قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُكَلِّهِمْ لِرِزْقِهِمْ لِيَرْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، ومع ما أعقبت هذه الآية من المنتظم معها من قوله: ﴿فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا﴾ [مريم: ٧٥] فليست في التغليظ كذلك (الآية إذا) حقق ما قبلها وكذلك الآية الثانية وهي قوله: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِّنْ قَرْنٍ هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِّنْ أَحَدٍ...﴾ [مريم: ٩٨] في نفسها وفيما انتظمت به، وأما آية طه فأوضح في إيحاء الرجاء (في نفسها) وما انتظمت به، ألا ترى ما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ [طه: ١٢٨] وما تضمن تذكيرهم بهذا إلى قوله: ﴿لِأَوَّلِي النَّفْثِ﴾ [طه: ١٢٨] من عظيم الحلم وعلِّي الرفق وكذا ما بعد، فإن هذا من منتظم تلك الآية الثلاث. وأما آية يس وآية ق فأوضح فيما ذكرنا، وتأمل مفهومهما وما انتظم معهما، وإنما حاصلهما بما اتصل بهما تحريك للاعتبار وتذكير بالآلاء والنعم، وتأمل قوله في المنتظم بآية يس والمعقبة به من قوله: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٥] وعلى ما يترتب الشكر إذ لا يمكن إلا مرتباً على حصول الإيمان والتصديق وقوله عقب آية ق: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِّمَن كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧]، فقد وضع فرق ما بين الضربين وورود كل منهما على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [الأنعام: ١١]، وفي سورة العنكبوت: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وفي سورة

الروم: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُّشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٤٢]. هنا سؤالان أحدهما: اختلاف حالاتهم فيما وسماوا به في أعقاب الآي من التكذيب والإجرام ومن التعامي عن النظر في البداية والنشأة الآخرة والإشراك مع أن الأمر لكل باعتبار إنما وقع بلفظ واحد وهو قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾، ثم تنوع ما أحيل عليه في النظر واختلف، وإذا لحظ الجواب عما وقع به التعقيب في كل واحدة من هذه الآي تفصل إلى أربعة أسئلة، والسؤال الثاني: اختلاف حرف العطف.

والجواب عن السؤال الأول، على رعي التفصيل، أنه لما تقدم آية الأنعام قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥]، والإشارة إلى أصناف المكذبين من المخاطبين وغيرهم، ثم أشير إليهم بعد في قوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، وكلهم إنما أهلك بإعراضه وتعاميه المؤديين إلى تكذيبه، أحيل من بعدهم على كل حال من تقدمهم فيما ذكر (مكتفى في الإعراض) والتعامي بما تقدم في الآي المذكورة قبل، ومفصلاً بالتكذيب المسبب عن ذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ [الأنعام: ١١] والتحم هذا بقوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: ٥] على أتم مناسبة وأصحها.

وأما آية النمل فمنزلة على ما تقدم من قوله تعالى: ﴿بَلِ أَدْرَاكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ بَلِ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا بَلِ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦] وإنكارهم العودة بقولهم: ﴿إِذَا كُنَّا تُرَابًا وَّآبَاءُونَا إِنَّا لَمُخْرِجُونَ﴾ (٧) لَقَدْ وَدَدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِن قَبْلُ إِن هَذَا إِلَّا سَطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النمل: ٦٧ - ٦٨] وذلك بعد ما ذكر مما بسط لهم من واضح الدلالات وقدم لهم الشواهد البينة من لدن قوله: ﴿أَمَنَ خَلْقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [النمل: ٦٠] المتكلم فيها، فذكروا بما يشاهدونه ويعلمون أن آلهتهم لا تفعل ذلك، فكان مرتكبهم بعد هذا إجراماً وتعامياً عن الاعتبار بما ذكروا به، فقبل لهم: سيروا في الأرض فانظروا عواقب أمثالكم من المتعامين عن النظر، ولم يقع قبل تفسير صريح وتكذيب، وقد بسط من الاعتبار في هذه الآي ما لم يبسط قبل آية الأنعام، فورد التعقيب هنا بوسمهم - أعني المحال - بالإجرام فقبل: ﴿أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ﴾ مناسب لما تقدم من اجترامهم مع الوضوح ومتابعة التذكير وإراءة البراهين.

وأما آية العنكبوت فإن الله سبحانه لما قدم ذكر العودة الأخراوية بما يقوم مقام الإفصاح وتحصل المقصود من ذلك في أربعة مواضع من هذه السورة على القرب

والاتصال، منها قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾ [العنكبوت: ٥]، قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتُنَّ يَوْمَ أَفْئِكَمَةٍ عَمَّا كَانُوا يَقْتُوتُونَ﴾ [العنكبوت: ١٣]. وقوله: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، ولم يتقدم في السور الآخر على الاتصال مثل هذا، فناسبه إحالتهم وتذكيرهم بالاستدلال بالبداة على العودة فقال تعالى: ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠].

وأما آية الروم فقد تقدم قبلها قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٣١]، وقوله: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَيْبِهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣] قوله: ﴿أَمْ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا فَهُوَ يَنْكَلِمُ بِمَا كَانُوا بِهِ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٥]، قوله: ﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٤٠]، فلما تقدم ذكر من امتحن بالشرك وسوء عاقبتهم، ولم يتقدم مثل هذا في السور المتقدمة، ناسبه ما أعقب به من قوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُشْرِكِينَ﴾ [الروم: ٤٢]، فجاء كل على ما يجب.

وأما ورود ما أعقب به كل آية من هذه (من) المأمور بالنظر فيه والاعتبار به بالفاء من حروف العطف سوى آية الأنعام فذلك بين لأنهم أمروا أن يعقبوا سيرهم بالتدبر والاعتبار (وحصر نظرهم واعتبارهم في المعقب المذكور بعد الفاء، ولم تقع إشارة إلى اعتبارهم) بغير ذلك، (فكان) مجيء ذلك بحرف التعقيب محرراً هذا المعنى، ولم يصح غير ذلك، وأما آية الأنعام فإنها افتتحت (بذكر) خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور، وإنما ذكر هذا من الخلق الأكبر ليعتبر بذلك فإنه أعظم معتبر وأوسع، قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فكان الآية في قوة أن لو قيل: سيروا في الأرض فاعتبروا لخالقها، وكيف دحاها لكم وذلها لسكنائكم، وجعل فيها رواسي أن تميد بكم، وفجر فيها الأنهار إلى عجائب ما أودع فيها، وكيف جعل السماء فوقها سقفاً محفوظاً بغير عماد، وزينها بالنجوم لتهتدوا بها في الظلمات، وجعل الشمس والقمر حسبانياً وضياءاً وزيناً للسماء الدنيا، وكيف محا آية الليل لمصلحة العباد، وجعل آية النهار مبصرة، إلى ما لا يحصى من منافعها وعجائبها لمن منح الاعتبار، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، ثم انظروا عاقبة من كذب ونبه فلم يعتبر، فعطف هذا بشم المقضية مهلة الزمان حيث يراد ذلك. وتفخيم

الأمر، وتفاوت المنظور فيه وتجريد الأمر لكل من الضربين مما قبلها وما بعدها، فليس موضع تعقيب بالفاء إذ لم يرد أن يكون سيرهم لمجرد الاعتبار بمن كذب فأخذ بتكذيبه فقط، بل بالضربين مما ذكرناه ومهدناه، وفي كل منهما أشفى دلالة، وقصد في الآي الآخر تذكيرهم واعتبارهم بأحد المكذبين وهو المعقب بالفاء، فلما افرق القصدان عطف كل بما يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الأنعام: ١٦]، وفي الجاثية: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الجاثية: ٣٠] بزيادة «هو» وسقوط واو العطف، لما تقدم في سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٥] ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿مَنْ يَصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ [الأنعام: ١٦] والمراد من يصرف عنه العذاب في الآخرة فقد رحمه، عطف عليه قوله: ﴿وَذَلِكَ الْفَوْزُ﴾ وكان الكلام في قوة (قوله) فقد رحم وفاز كما في قوله: ﴿فَمَنْ ذُحِّجَ عَنِ النَّكَارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والفاء هنا وفي قوله: ﴿فَقَدْ رَحِمَهُ﴾ جواب الشرط، والفوز مسبب عن الرحمة، فاكتفى بذكره في آية آل عمران، وذكرنا معاً في آية الأنعام، فعطفه عليه بين، ولم يتقدم من أول السورة إلى هنا ما يتوهمه العاقل فوزاً فيحترز منه بما يعطيه ضمير هو من المفهوم، فلم يقع الضمير هنا.

أما آية الجاثية فقد ورد قبلها قوله تعالى مخبراً عن قول منكري البعث: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُبْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فأفهم قوله: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ أن هذه الحياة هي الحاصلة لهم ولا حياة وراءها فمن تنعم فيها فذاك فوزه، فأخبروا أن الأمر ليس كما ظنوه، وذكر تعالى أمر الساعة وتفصيل الأحوال فيها وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ﴾ [الجاثية: ٣٠]، ثم قيل: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ﴾ [الجاثية: ٣٠] لا الحياة التي هي لهو ولعب، فكأن قد قيل: ذلك هو الفوز لا ما ظننتموه فوزاً، فأحرز مفهوم الضمير هذا المقصود ولم يتقدم في آية الأنعام (ما) يستدعيه، كما لم يتقدم في آية الجاثية) ما يستدعي العطف، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، وفي سورة يونس: ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ يَضُرَّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُدْرِكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾

وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿[يونس: ١٠٧]، فورد جواب الشرط الثاني في الآية الأولى بقوله: ﴿فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، وفي الثانية بقوله: ﴿فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾، وقال في الأولى: ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ﴾، وفي آية يونس: ﴿وَإِنْ يَرُدْكَ﴾، وأعقبت (آية) يونس بقوله: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ فخص هاتين الصفتين العليتين من صفاته تعالى، فهذه ثلاثة أسئلة. فللسائل أن يسأل عن توجيهها وموجب ما ورد عليه ما ذكر؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن مدار الآية الأولى وهي آية الأنعام على أنه سبحانه المنفرد بالخلق والاختراع، والمتصرف في عباده بما يشاء، والقدير على كل شيء، ونفي هذه الصفات عمن سواه سبحانه، وتنزيل هذا على ما افتتحت به السورة من قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ﴾ [الأنعام: ٢]، وقوله: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ [الأنعام: ٣]، وقوله فيمن أهلكه من القرون بكفرهم: ﴿مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ تُمْكِنْ لَهُمْ لَكُمْ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِم مَّذَرَارًا...﴾ [الأنعام: ٦]، وقوله: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ١٢]، وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَأُطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ١٤]، فدارت هذه الآي كلها على التعريف بوحدانيته تعالى وانفراده بخلق الأشياء وملكها وقهرها، ولم يقع فيها تعرض إلى أن أحداً من خلقه يمنع أو يدفع أو يتعاطى استبداداً بشيء وإن كان قد يفهم بعض ذلك من الجاري أثناء الكلام (كقوله): ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] وقوله: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ اتَّخَذُ وَلِيًّا...﴾ [الأنعام: ١٤] بل في قوة الجاري في هذه الآي أن المشار إليهم بمخالفة مقتضاها أخلدوا إلى ترك التغير وأشبهوا البهائم في البعد عن النظر، وكأنهم يرون أن الأفعال وما يتجرد في العالم من المدركات المشاهدات من الأجسام والأعراض على كثرة تنوعها واختلاف شياتها وأشكالها وجدت بأنفسها لا عن فاعل تقدمها أوجدها بالقدرة والاختيار بل تكونت بأنفسها، فقبل مرتكبهم بالتعريف بقدرته تعالى على كل شيء وأنه الموجد لما في العالم العلوي والسفلي، وقيل له عليه السلام ﴿وَإِنْ يَمَسُّكَ اللَّهُ يَضُرَّ...﴾ [الأنعام: ١٧] إعلماً بأن ما يكون من هذا فمنه تعالى لأنه المنفرد بالخلق والقدير على كل شيء فهذا حاصل ما تقتضيه آية الأنعام.

وأما آية يونس فقد ذكر قبلها حال من ظن أن غيره تعالى يضر أو ينفع، قال تعالى:

﴿وَعَبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَخَلَقَ لَكُم مِّن دُونِهَا أَجْنَادًا يُقِيمُونَ ۚ قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُم بِمَا كَانَ يَنْهَىٰ نَفْسُكَ عَنْ أَن تَكُونَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۚ قُلْ إِنَّ شِعْرِيَ لِلنَّاسِ حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَهُمُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [يونس: ١٨]، فقد نسبوا لهم النفع بالشفاعة، وقال تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ...﴾ [يونس: ٢٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ أَلْسِنَتَهُمْ وَالْأَبْصَارَ...﴾ وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُمْ مَن يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ﴾ [يونس: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَائِكُمْ مَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ﴾ [يونس: ٣٥]، فدارت هذه الآيات على أنهم توهموا نفع ما اتخذوه معبوداً من شركائهم، فيبطل توهمهم واضمحل باطلهم، واتبع ما تقدم بقوله جل وتعالى لنبيه عليه السلام: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس: ١٠٦]، ثم بقوله تعالى: ﴿وَإِن يَمَسُّكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وحصل من هذا أن كل ما عبد دونه سبحانه وتوهم أنه يضر أو ينفع ليس كما ظنوه، قال تعالى: ﴿وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فناسب ما تقدم من التنصيص على انفراده تعالى بالخلق والأمر.

والجواب عن السؤال الثاني، والله أعلم: أن قوله تعالى هنا ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ﴾ ولم يقل: ﴿وَإِن يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ﴾ كما في آية الأنعام أنه تقدم قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ...﴾ [يونس: ٩٦]، فهو إعلام منه سبحانه بجري الخلائق على ما قدر لهم أولاً وسبق به حكمه تعالى، ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] فهذا تأكيد للغرض المذكور من جري العباد على ما قدر لهم وما شاء سبحانه فيهم وإن ذلك لا يرد راد ولا يعارضه معارض، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ﴾ [يونس: ١٠٧] أتم مناسبة. ثم قد وقع بعد هذا قوله تعالى: ﴿يُصِيبُ يَوْمَ مَن يَشَاءُ مِّنْ عِبَادِهِ﴾ [يونس: ١٠٧]، وإصابته سبحانه من يشاء بالخير هو المراد بقوله في آية الأنعام: ﴿وَإِن يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ﴾ [الأنعام: ١٧]، فاجتمع في آية يونس الأمران معاً وكأن قد قيل فيها: وإن يمسسك بخير ويردك (به) فلا راد لما أصابك به وأراد لك، ففي هذه الآية من إمعان المقصود وتأكيده ما ليس في آية الأنعام ليطابق هذا التأكيد والإمعان ما تقدم من قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٩٦] وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ولم يتقدم في آية الأنعام مثل هذا فوقع الاكتفاء هناك بقوله: ﴿وَإِن يَمَسُّكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، فجاء كل من هذا على أتم مناسبة وأوضح ملاءمة، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث، أنه لما تقدم هذه الآية من مؤثرات الخوف ومهيجات الرهب والخشية ما اقتضاه الإخبار بغية للقدر وجهل للمشئة في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ...﴾ [يونس: ٩٦] وقوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وعظم موقع ذلك على المؤمنين وكان مع ذلك للوفاء بمزدلفات الأعمال مما لا يحصل بالآمال أنسهم سبحانه بذكر الصفتين العليتين فقال: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [يونس: ١٠٧]، فناسب ورود الوصفين ما تقدم، والله أعلم بما أراد.

الآية السادسة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]، وقال فيما بعد من هذه السورة: غ - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وفي سورة الأعراف: غ - ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ أُولَئِكَ يَنَالُهُمْ نَصِيبُهُم مِّنَ الْكَفَرِ﴾ [الأعراف: ٣٧]، (وفي سورة يونس: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]، وفي سورة العنكبوت: غ - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٨]، وفي سورة الصف: غ - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَى إِلَى الْإِسْلَامِ﴾ [الصف: ٧]، وفي هذه الآيات سؤالان: (أحدهما) وجه ورود الآيات في هذه المواضع بهذا النص من قوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ وتعقيب كل آية منها بما اتصل بها، والسؤال الثاني: تعريف الكذب في سورة الصف وتنكيره فيما عداها.

والجواب عن الأول: أن الأولى تقدمها قوله: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الأنعام: ٥]، ثم قال تعالى بعد: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَابًا فِي قُرْطَانٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [الأنعام: ٧]، فحصل من هذا افتراءهم، وفي قولهم: إنه سحر. وتكذيبهم قال تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾، وجعلهم مع الله آلهة سواه، فجمعوا بين الشرك والتكذيب، فناسب هذا ورود قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ على طريقة التعجب من مرتكبهم وسوء حالهم أي: من أظلم يا محمد من هؤلاء الجامعين بين الافتراء والشرك والتكذيب مع وضوح الشواهد وكثرة الدلائل الواردة أثناء هذه الآي مما لا يتوقف فيه معتبر، فقد وضع تناسب هذا كله وحق لمركبه الوصف بالظلم الذي لا يفلح المتصف به، وهو ظلم الافتراء على الله والشرك والتكذيب.

وأما الآية الثانية من سورة الأنعام فإن قبلها ذكر الرسل عليهم السلام وتعقيب ذكرهم بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتِدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٩١] فأعظم تعالى مرتكبهم في هذا وفي تعاميهن عن التوراة وما تضمنته من الهدى والنور، ثم أعقب ذلك بقوله تنزيهاً للرسل عليهم السلام عن الافتراء على الله سبحانه وادعاء الوحي، فصار الكلام بجملته في قوة أن لو قيل: ألا ترون ما تضمن كتاب موسى من الهدى والنور والبراهين الواضحة، وهل يمكن أحد أعظم افتراء من هذا ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو قال أوحى إلي ولم يوح إليه بشيء، فهذا أوضح شيء. ولما لم يتقدم في الآية الأولى ذكر الأنبياء والوحي إليهم كما في هذه لم يناسبها ما ورد هنا، فجاء كل على ما يجب ويناسب والله أعلم.

وأما آية الأعراف فتقدمها وعيد من كذب بآيات الرسل واستكبر عنها وأنهم أهل الخلود في النار، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ...﴾ [الأعراف: ٣٧].

وأما آية يونس فتقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ﴾ [يونس: ١٥] إلى آخر الآية، ولا أظلم ممن قال من فصحاء العرب العالمين بمقاطع الكلام وجليل النظم وعليّ البلاغة: ﴿أَنْتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا﴾ أو بدله مع علمهم بعليّ فصاحته واعترافهم بالعجز عنه. فجمعوا بين إنكار ما علموا صدقه ممن عرفوا عليّ حاله وجليل منصبه، فأخبره تعالى عنهم بقوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابِعُونَ اللَّهَ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فجمعوا بين الإنكار وبين قولهم في إنكارهم «أو بدله» فلا أظلم من هؤلاء، ثم في إنكارهم (وقولهم) «أو بدله» أعظم إقدام وأوضح إجرام لأنه كفر على علم، فلهذا أعقب الآية هنا بقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ١٧]، ولم يقع قبل التي في سورة الأنعام وقبل آية الأعراف مثل هذا الإقدام على مثل هذه الجريمة في القول وإنما تقدم عداوتهم وظلمهم أنفسهم في مرتكباتهم وتعاميهن فناسبه قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٢١]. وأما آية العنكبوت وآية الصف فجوابهما بين مما تقدم.

وجواب ثان: وهو أنه قد تقدم مما به الاعتبار في الأولى من آيتي الأنعام وآية يونس ما فيه كفاء، وإن تنوع فقد جمعه جامع الاعتبار، وفي كل شفاء لمن وفق للاعتبار به،

فمن عدل عنه فظالم، إلا أن الاجترام يبني على أشد من الظلم وإن كان قد أجري مع الظلم عدم الفلاح إلا أن الجرم أنبأ بالشدة وأخص بالإشعار بشناعة المرتكب، وتقدم أن ترتيب السور والآي مراعى وعظيم الموقع وأنه لا يعارضه ترتيب النزول، فإذا تقرر هذا فنقول: قدم وصفهم بالظلم ثم تكرر ذلك ممن افترى أو كذب وقد وصف أولاً بالظلم فوصف ثانياً بالاجترام ترقياً في الشر كما يترقى في الخير، وأيضاً ليناسب ما وقع في يونس متقدماً من قوله ﴿وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣].

والجواب عن السؤال الثاني (أن آية الصف قد انفردت عن كل ما تقدم من هذه الآي (بذكر تعيين المفترى فيه الكذب منطوقاً به من غير الإجمال الوارد في الآي الآخر بل ورد على التفصيل والتعيين وذلك بين من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] ثم قال: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الصف: ٦] (أي فلما جاءهم الرسول الذي سماه لهم عيسى بالبينات) والدلائل القاطعة والتصديق لما بين يديه من التوراة قالوا هذا سحر مبين، فافتروا الكذب وارتكبوا البهت فيما لا توقف فيه ولا إشكال، فقل تعجباً من حالهم على الجاري في لسان العرب: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ [الصف: ٧] معرفاً بأداة العهد ليقوم مقام الوصف، حتى كأن (قد) قيل: هذا الكذب (الذي) لا امترأ فيه ولا توقف. ولما لم يرد في الآي الآخر ما تقدم هنا كان الوجه أن يرد منكراً كما ثبت، فورد على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

الآية السابعة قوله تعالى: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعْ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا إِلَهِيًّا لَا يُوَظُّونَهَا...﴾ [الأنعام: ٢٥]، وفي سورة يونس: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤٢] ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الصُّبَّحَ وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾ [يونس: ٤٢ - ٤٣]، فورد الفعل في الأولى مسنداً إلى ضمير المفرد وفي الثانية إلى ضمير جماعة مع استوائهم في (الجمعية) ومع اتفاق الغائتين في أن استماعهم مع قصدهم إياه لا يجب عليهم فللسائل أن يسأل فيقول: لم ورد في الأولى: «ومنهم من يستمع» وفي الثانية: «ومنهم من يستمعون» مع اتفاق الآيتين فيما ذكر؟

والجواب، والله أعلم: أن نقول «من» لفظ مفرد ويصلح للثنين والجميع. على هذا وضعه، فإذا ورد في تركيب كلامهم فأول ما يحمل على السابق من حكمه اللفظي من

الأفراد، فلهذا ترد صلتة إن كان موصولاً، أو صفته إن كان موصوفاً، أو خبره إن كان شرطاً. أو استفهاماً، كصلة الذي الواقع على المفرد، فتقول في الصلة والصفة: من الناس من يفعل كذا، وتقول في الاستفهام: من يفعل ذلك؟ فيرفع (الفعل) ضميراً مفرداً وسواء كان المراد في المعنى واحداً أو أكثر، ثم قد يكون فيما اتصل بالكلام بعد ضمير أو غيره يراعى فيه معنى من حيث يراد أكثر من واحد فيأتون به على معنى «من» لا على لفظها كقولك: من الناس من يفعل كذا ويخطئون في ذلك، ومنهم من يفعل كذا مستمرين على فعلهم، يبين ضمير الجميع في قولك: وهم يخطئون والحال في قوله: مستمرين على فعلهم أن المراد أكثر من واحد، وعلى هذا كلام العرب في الكثير المطرد، وعليه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾ ثم قال: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فعاد الضمير مجموعاً في قوله: «وما هم» بعد عودته مفرداً، وهذا كثير، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الطلاق: ١١] فعاد الضمير من ندخله مفرداً على لفظ «مَن» ثم قال: «خالدين». وهو حال من الضمير، فتبين بهذا الجمع أن المراد جميع، وقد يجري الكلام على أوله في الأفراد كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ [البقرة: ٢٠٤ - ٢٠٦]، فورد فيها ضمائر ثمانية كلها عائدة على لفظ «من» ولم يرجع منها شيء على معنى «من» مع أن المعنى على الكثرة، ثم أعلم بعد أن المراد بما يبينه ما يأتي بعد الضمير المفرد المحمول على لفظ «من» إنما هو أعني المبين كثرة أو وحدة، أما إبهام التعيين فمقصود لا يرتفع فإن إبهام الصلة أو الخبر في هذا أبلغ في تكميل فائدة الكلام وإحرازها، ألا ترى أن قول الملك لخاصته: إن منكم من يفعل كذا أهيج لنفوس السامعين وأبلغ في التحريض على الشيء أو الزجر عنه بحسب المرتكب، فإن كان مما يحبه الملك تشوقت نفوس المخاطبين إليه، وإن كان على الضد من ذلك اشتد خوف جميعهم وحذرهم، وهذا يستدعي طولاً قد يخرجنا عن مقصودنا، والوارد من هذا في الكتاب العزيز كثير.

ونرجع إلى مقصودنا فنقول: إن آية الأنعام وردت على الأكثر المطرد، وقد ورد فيما انتظم بالآية بيان كون المستمعين جماعة وذلك قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الأنعام: ٢٥] فبين أن المراد جماعة وارتفع الاحتمال. ولما لم يرد فيها انتظم مع آية سورة يونس ضمير ولا غير ذلك مما يبين المستمعين جماعة، وكان (بيان) ذلك مراداً مقصوداً، أتى الضمير أولاً ضمير جمع حملاً على معنى «مِن» ولم

يحمل على لفظها فيفرد لثلا يوهم أن المستمع واحد وذلك غير مقصود ف قيل: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] إذ ليس في الكلام بعد ما يبين ذلك.

فإن قيل فإن «من» قد تقرر من حكمها أنها يراد بها الكثير وإن كانت مفردة اللفظ وصالحة له وإذا كانت في الأكثر من كلامهم مراد بها الكثير فذلك يرفع إيهام إرادة واحد؟ فالجواب أن إرادة الواحد بها - وإن كان الأقل - مبق حكم الإيهام قال تعالى: ﴿وَمِنْ أَلَنَّا مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ [البقرة: ٢٠٤] إلى قوله «ولبئس المهادر» نزلت هذه الآية في الأخنس بن شريق، وقد تكرر الضمير فيها ثماني مرات ضمير مفرد، وتأكد بذلك أن المعنى بها واحد كما قال المفسرون، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكُفُّ أَعْدَنَ لِي وَلَا تَفْتَحِي﴾ [التوبة: ٤٩] نزلت في الجد بن قيس لما دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جهاد الروم وقال: هل لك في جلال بني الأصفر وقصته مشهورة، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ...﴾ [التوبة: ٧٥]، نزلت في ثعلبة بن حاطب، إلى غير هذا من المواضع، وقد تقدم أيضاً أنها تصلح للاثنتين، وأنشد سيويه رحمه الله^(١):

تعال فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

فإذا ثبت أن «من» تصلح للواحد والاثنتين والجمع والمذكر والمؤنث، وقد ذكر المفسرون وأهل السير أن المتعرضين لسماع القرآن منه صلى الله عليه وسلم كانوا جماعة سماهم المفسرون فتحريروا المراد في الآية محرز للمعنى المقصود ومتأكد إذ ليس فيما بعد مما في المتنظم مع الآية ما يبين المراد كما (في) غيرها فوجب رعي ذلك ف قيل: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ [يونس: ٤٢]، ولزم ذلك ليرتفع الإيهام.

فإن قيل: فإن قوله تعالى في آية يونس ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ [يونس: ٤٢] يبين ذلك كما بينه في آية الأنعام قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥] وما بعد إذ الارتباط حاصل في الآيتين ونظام الكلام ملتئم؟ فالجواب أن ارتباط قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ بما قبله صحيح كارتباط قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ بما قبله إلا أن قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾ مبين أن ما وقعت عليه «من» جماعة، وكأن الكلام في قوة أن لو قيل: وجعلنا على قلوب السامعين، إذ لا يراد بالضمير غير ما وقعت عليه. أما قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ﴾ فليس كذلك بل المراد بلفظ الصم جنس الصم، والمستمعون بعض ذلك، فحصل الارتباط بهذا الوجه، (لا أن الصم يراد بهم من وقعت عليه «من» فقط وهذا كقولهم: زيد نعم الرجل، فإن الرجل لم يرد به زيد وحده إنما

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، وتخليص الشواهد ص ١٤٢، والدرر ٢٨٤/١، وشرح أبيات سيويه ٨٤/٢، والكتاب ٤١٦/٢.

أريد به جنس الرجال وإنما زيد واحد منهم فحصل الربط بهذا الوجه) فليس كقوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾. وبهذا يتم المعنى المقصود من تسليية نبينا صلى الله عليه وسلم، وكأن قد قيل له عليه السلام: إن الصم الذين لا يعقلون لم تكلف أسماعهم وهؤلاء منهم، فلا درك عليه فيهم صلى الله عليه وسلم، فانفصلت آية يونس من آية الأنعام، وورد كل على ما يجب.

فإن قيل إذا كان الأكثر في «مَنْ» وقوعها على الكثير فقد وردت آية يونس على ما هو قليل في كلامهم وفي هذا ما يسأل عنه؟ قلت ذلك كله فصيح ومعروف من كلامهم، ولا يلزم من كون الوارد أقل أن يكون دون الكثير في الفصاحة بل كل فصيح، وقد بوب سيبويه رحمه الله على حال «مَنْ» في وقوعها على من ذكر فقال في كتابه: هذا باب إجرائهم صلة من وخبرها إذا عنيت اثنين كصلة الذين وإذا أرادت جماعة كصلة الذين ثم ذكر الآية ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] وأنشد بيت الفرزدق وقد تقدم^(١):

تعال فإن عاهدتني لا تخونني البيت

وقد تقدم ذكر ما أجريت فيه مجرى التي كقول العرب: ومن كانت أمك وأيهن كانت أمك، وأورد عن قراءة من قرأ: ﴿وَمَنْ يَفْقَهُ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأحزاب: ٣١]، فقد ذكر سيبويه رحمه الله أن هذا كله من كلام العرب، ودل قوله في الترجمة: هذا باب إجرائهم بالإضافة إلى ضمير الجمع وإنما يريد العرب، وهذا مشير إلى أن العرب تتكلم به كثيراً، وأنه ليس في كلام بعضهم دون بعض، ووضح من جملة هذا أن قوله تعالى في آية يونس ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ﴾ بضمير الجماعة لا يلائم الموضع سواء إذ ليس بعده ما يبين أن المراد جمع، أما آية الأنعام فقد ورد في المنتظم بها مما بعد ما يبين المراد، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثامنة: غ - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وفي سورة المؤمنون: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧] وفي الجاثية: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ...﴾ [الجاثية: ٢٤]. للسائل أن يسأل فيقول: إن هذه الآي الثلاث قد اتحد محصلها من إنكارهم البعث الأخراوي وزعمهم أن لا حياة بعد هذه الحياة الدنياوية ولم يرد فيها عدول عن هذا من قولهم فما وجه الاختصار في آية الأنعام؟ وزيادة نموت ونحيا في الآخرين؟ وانفرد آية الجاثية بقولهم: ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ - عوض قولهم في الأوليين ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾؟

فالجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الأنعام لم يرد فيما تقدمها زيادة على ما أخبروا به من حالهم في إنكارهم البعث، ألا ترى أن بنيت الآية على ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَكْنَا إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْسَ نَزْدُ...﴾ [الأنعام: ٢٧]، فكأن قد قيل لهم: إنكم كنتم تنكرون البعث ووجود هذه الحياة الأخراوية، ولم يرد أثناء هذا ما يستدعي زائداً. أما آية المؤمنون فترتب الوارد فيها من قولهم: «نموت ونحيا» على ما تقدم من دعاء الرسل إياهم، (وقد ذكر الإمداد في دنيائهم الحامل على عتوهم وقولهم في المرسل إليهم: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، فلما طال هذا الكلام بما أغروا به سفهاءهم ناسب هذا الطول ما زيد هنا من قوله: «نموت ونحيا» أي طائفة تموت وطائفة توجد. وشأن ما يرد في الكتاب العزيز مما ظاهره التكرار زيادة فائدة أو تميم معنى أو لبناء غيره من الكلام عليه حتى لا يكون (تكراراً) عند من وفق لاعتباره.

وأما آية الجاثية فهي المفصحة بمرتكبهم الشنيع من إنكارهم (فاعلاً) مختاراً حين قالوا: ﴿وَمَا يُبْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فزادوا إلى إنكارهم البعث الأخراوي (إنكارهم) توقف الموت على آجال محدودة للخلائق ووقوعه بإرادة وتقدير من الموحد سبحانه، ثم اتبعوا شنيع مرتكبهم هذا بقولهم للرسول تحكيماً لإنكارهم البعث: ﴿قَاتِلُوا يُقَاتِلُونَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الدخان: ٣٦] أي إن كنتم صادقين في إنا نحيا بعد الموت فأرونا دليلاً على ذلك بإحياء من مات من آبائنا، وبما ورد هنا من هذه الزيادة حصل التعريف بجملته مقالهم الشنيع، واستوفته هذه الآية ما لا يتأتى في غير هذا مما يتكرر.

الآية التاسعة قوله تعالى: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وهذه الآية (الأولى) مغفلة، وفي هذه السورة أيضاً: ﴿وَدَرِ الْأَذْيَاتِ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا وَذَكَّرَ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ يَمَّا كَسَبَتْ﴾ [الأنعام: ٧٠]، وفي الأعراف: ﴿قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٥٠) الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَهْوًا وَلَعِبًا وَعَرَّتْهُمْ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا﴾ [الأعراف: ٥٠ - ٥١]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وفي سورة القتال: غ - ﴿إِنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، ففي آيتي الأنعام وسورة القتال وسورة الحديد تقديم اللعب وعطف اللهو عليه، وثبت في الأعراف والعنكبوت (بالعكس)، فقدم فيهما اللهو على اللعب، والواو وإن

كانت لا ترتب فإنه لا يتقدم اللفظ في الكتاب العزيز ذكراً أو يتأخر إلا لموجب. فوجه تقديم اللعب في الأنعام أنه المتقدم في الوجود الدنيوي على اللهو، ولأن أول ابتداء تعقل الإنسان وميزه (حاله) حال اللعب وهو المطابق لسن الابتداء، فإذا استمر ألهى عن التدبر والاعتبار وشغل تماديه عن التفكير فيما به النجاة والفوز وقد ينضاف إلى اللعب شاغل غيره أو يعاقبه فيحصل بالمجموع الغفلة عن النظر في الآيات فيعقب الهلاك، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ...﴾ [الأعراف: ١٧٩]، فلما لم يبرح هؤلاء عن الجري على مهيع الصم البكم الذين لا يعقلون جرى الإخبار عنهم في الآية الثانية من الأنعام بمقتضى أحوالهم في أعمارهم التي لم تخرج عن أحوال البهائم، فأول أعمارهم لعب وعقب ذلك لهو، فورد الإخبار على حسب جري الأعمار، وإنهم اعتمدوا البقاء مع مقتضى الطبع الإنساني إذ لم يصغ المكلف إلى داع ولا تكلف الخروج عن مقتضى هواه، ولا جنح إلى مفارقة مألوف الطباع، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾ [الباقية: ٢٣]، فأمر تعالى نبيه عليه السلام بالإعراض عنهم فقال: ﴿وَذَرِ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا﴾ [الأنعام: ٧٠] على مقتضى الهوى والطبع، وهذه الحال هي التي نبه سبحانه عباده المؤمنين على أنها حال الحياة الدنيا وصفتها التي تمتاز بها، فأعلم بذلك ليجتنبوها ويحذروا غرورها، فقال تعالى في الآية الأولى من هذه السورة: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]، وقال في سورة القتال: ﴿إِنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦]. ألا ترى أن الخطاب قبل هذه الآية خطاب للمؤمنين بالأمر بالطاعة لله ورسوله، ووصية لهم، وإعلام بحال عدوهم من الكفار، وذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٣٣) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ... ﴿[محمد: ٣٣ - ٣٤]، وفي سورة الحديد: ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، فعرف عباده المؤمنين منها بالصفة التي هي فضلها وبها امتيازها على الترتيب الذي وجودها عليه من تقديم اللعب في هذه الآي الأربع.

أما آية الأعراف فإنها قول المؤمنين أهل الجنة إخباراً عن حال الكافرين الموجبة لتعذيبهم فقدموا في الذكر اللهو الشاغل عن الاستجابة الجاري مع سن التكليف والمساق له، الثاني عن اللعب، إذ وجود اللعب أولي في السن التي معظمها غير سن التكليف وجري الأقلام بالتزام الطاعة واجتناب المخالفة، فقصدوا أن يخصصوا موجب التعذيب من الأعمال فذكروا مساوقه ومظنته وهو معاقب اللعب والذي اتخذ الكافر بالقصد والاختيار عوضاً عن شاق التكليف، ولم يذكر اللعب أولاً لأنه جار في البداية وحين لا تكليف،

فكان الكلام في قوة أن لو قيل: إن الله محرم نعيم الجنة على من تأبط الكفر واعتمده واتبع اللعب واللهو من كفره فلم يبرح عن ملازمة الطبع والهوى.

وأما آية العنكبوت فإنها تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ولا يسأل عن هذا (ويجيب) إلا من جاوز سن اللعب وبلغ السن التي فيها يتعلق التكليف بالمخاطب، ويصح خطابه وعتابه على تفريطه. فناسب ذلك من ذكر الحياة (الدنيا) تقديم ما يساوق تلك السن، فقدم ذكر اللهو والتالي اللعب ليناسب، وليحصل ذكر مانعهم من الاستجابة وتكميل النظر المخلص لهم، وآخر ذكر اللعب الذي لا يساوق مع أنه متبوع اللهو لزوماً لمن لم تسبق له سابقة سعادة، فهذا وجه التقديم والتأخير فيما ذكر، ولو ورد على العكس لما كان ليناسب، والله أعلم.

الآية العاشرة قوله تعالى: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]، (وفي سورة الأعراف): ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وفي سورة يوسف: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ١٠٩]، في هذه الآي (ثلاثة) أسئلة، والآية الأولى من مغفلات صاحب كتاب الدرة، أحدها قوله في الأنعام: وللدار باللام الموطئة للقسم، وفي الأعراف: «والدار» بغير تلك اللام، والثاني جري الآخرة على الدار نعتاً لها في السورتين وفي سورة يوسف: «والدار» الآخرة على الإضافة، والثالث قوله في السورتين: «للذين يتقون»، وفي سورة يوسف: «للذين اتقوا».

والجواب عن الأول: أن آية الأنعام تقدمها قوله تعالى معرفاً بحال الدنيا ﴿وَمَا الْآخِرَةُ أَذُنِيًّا إِلَّا لَيْبٌ وَلَهْوٌ﴾، ومعنى التأكيد في هذا حاصل من جري الكلام وسياقه لأنك إذا قلت: ما المال إلا الإبل، فكأنك نفيت عن غير الإبل أن يكون مالاً وأثبت ذلك لها ثباتاً مؤكداً وأنها المال حقيقة وكأن ما سواها ليس بمال، وعلى هذا يجري ما دخلته إلا بعد ما النافية من مثل هذا، (ومثل هذا) هو المعنى الحاصل من لفظ القسم الصريح، فناسبه هذا مجيء اللام الموطئة للقسم داخلية على المبتدأ في الآية المعرفة لحال الدار الأخرى في قوله: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ﴾، وكأنه نص قولك والله للدار الآخرة خير، وتناسب هذا مع ما تقدم قبله من تقدير القسم المؤكد كما تبين، وليس في آية الأعراف ما يقتضي هذا لأنها مناطة بقوله تعالى: ﴿فَعَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾

[الأعراف: ١٦٩] ثم قال: ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، على هذا نظم (هذا الكلام) وليس فيه ما يقتضي قسماً فلم تدخله تلك اللام.

والجواب عن السؤال الثاني: أن جري النعت بلفظ الآخرة على الدار في الآيتين وجهه مطابقة ما تقدم قبل كل واحدة من الآيتين. أما في آية الأنعام فقوله تعالى مخبراً عنهم: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩] فطابق هذا قوله تعالى: ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾، وأما آية الأعراف فقوله تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ وَرِثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى﴾ [الأعراف: ١٦٩] المراد به الدار الدنيا، فقبول بقوله: ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾، وهذا بين، ولما (لم) يتقدم مثل ذلك قبل آية يوسف ورد لفظ الدار مضافاً بغير الألف واللام فيه ف قيل: ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله تعالى في سورة يوسف: ﴿وَالَّذَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ قد تقدم قبله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ [يوسف: ١٠٩]، والحاصل منه أنهم ظلموا أنفسهم فأهلكوا، ولو اتقوا لنجوا، فناسب هذا المعنى المقدر ورود الماضي في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ أوضح مناسبة.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [الأنعام: ٣٧]، (وفي سورة العنكبوت: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]) في قراءة نافع وأبي عمرو وابن عامر وحفص، ولم يختلف في توحيد لفظ آية في الأنعام والمقصود واحد؟

وجه ذلك - والله أعلم - أن لولا في الآيتين تخضيض، وإنما يجري في كلامهم عندما يراه المتكلم به أولى أو أهم في مقصود ما أو أتم في مطلب ما إلى أشباه هذا مما يستدعي التخضيض ولما تقدم قبل آية الأنعام ذكر دلائل من خلق السماوات والأرض وجعل الظلمات والنور والتنبية بحال من كذب وعاند إلى ما تبع ذلك من الآيات التي يحتاج فيها إلى النظر وإعمال الفكر، والاعتبار وكان مظنه لتغييظ الجاحد، فطلبوا آية تبهر ولا يحتاج معها إلى كبير نظر كناية صالح، عليه السلام، أو شبه ذلك فافتتحوا فيما ذكره سبحانه عنهم بأداة لولا التخضيضية حرصاً على ما طلبوه، وأتوا بالفعل مضعفاً لما أرادوه من التأكيد فقالوا: نزل وأفردوا آية لما قصدوه من أنه عليه السلام جاءهم بآية واحدة من الضرب الذي طلبوه، وهذا مناسب. وقد صرحوا بما طلبوه من هذا الضرب بالذي ذكرنا

في قولهم: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ ﴿٩٠﴾ أَوْ تَكُونَ لَكَ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلٍ وَعِنَبٍ... ﴿[الإسراء: ٩٠ - ٩١]، وفي قولهم: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ أَوْ نَزَّلْنَا رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١] إلى ما أشبه هذا، فقال تعالى: قل لهم يا محمد إن الله قادر على أن ينزل آية ولكن أكثرهم لا يعلمون أي لا يعلمون ما كان يعقبهم ذلك لو وقع على وفق اقتراحهم من تعجيل أخذهم وهلاكهم كما جرى لغيرهم من الأمم كقوم صالح، عليه السلام، وغيرهم، وقد قدم لهؤلاء التنبيه على ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨]، وأيضاً ففي ذلك من الحكمة ما سبق في علمه تعالى من هداية من شاء وإضلال من شاء، وليرفع بالعلم والنظر من هداه إليه ووقفه، فلو ورد هذا الفعل غير مضعف، ولم تفرد آية، لما أحرز هذا المعنى.

أما آية العنكبوت فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَبْنِي فِي صُدُورِ النَّاسِ أَوْثُنًا لِلْعِلمَةِ﴾ [العنكبوت: ٤٩]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يَحْكُدُ بِأَيْنِنَا﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وتأخر بعدها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَلْأَيْتُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [العنكبوت: ٥٠]، فلم يكن ليناسب بعد اكتناف هذه الجموع توحيد آية، ثم إن هذه الآية لم يتقدمها من التهديد وشديد الوعيد ما تقدم آية الأنعام، فناسب ذلك ورود الفعل غير مضعف، وجاء ذلك كله على ما يجب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ أَغَيَّرَ اللَّهُ نَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ٤٠]، ثم قال بعد ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٦]، ثم قال بعد: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وفي سورة يونس: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ بَيْنَا أَوْ نَهَارًا مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنْهُ الْمُجْرِمُونَ﴾ [يونس: ٥٠]. ففي هذه الآي الأربع أربعة أسئلة: الأول ما وجه التكرار في الواردة في سورة الأنعام والثاني ما وجه اختصاص بعضها بتأكيد الخطاب الحاصل من الضمير بالإنسان بالأداة بعد في قوله: «قل أرايتم» وسقوط ذلك من بعضها؟ الثالث ما وجه تخصيص كل آية منها بما اتبعت به؟ الرابع ما وجه الترتيب في الآيات الثلاث وهو قوله في التنبيه أولاً: ﴿إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ﴾. وتأخير التنبيه بمثل ذلك من ذكر العذاب في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابُ اللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً...﴾ وتوسيط التنبيه بقوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ؟﴾

والجواب عن الأول: أنه إنما أعيد لفظ التنبيه لتسوية معتبرات كل منها كاف في الدلالة لمن وفق، ونظير هذا ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَىٰ ۗ اللَّهُ خَيْرٌ مَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، ثم (قال): ﴿أَمَنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] أمّن فعل كذا، فهذه الدلالات التي (نبهوا) على الاعتبار بها نظائر الآي الواردة في آية الأنعام، وأما الإتيان (بأداة) الخطاب بعد الضمير المحصل لذلك فتأكيد في إيقاظ المنبه إنباء باستحكام غفلته كما يحرك النائم باليد والمفرط الغفلة باليد واللسان وشبه هذا، ألا ترى وصفهم قبل هذا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا صُغُرَ بُكْمٍ فِي الْأَعْمَالِ﴾ [الأنعام: ٣٩]، فذكروا أولاً تذكير الصم البكم، وإنما يذكر هؤلاء بأبلغ ما يقع به التحريك والتنبيه، ثم لما بسط الكلام وامتد الوعظ إلى الآية الأخرى قيل لهم: «قل رأيتم» فلم يحتاج إلى التأكيد، وذكروا بأمر مشاهد في كثير من الخلق ف قيل لهم: ﴿إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ﴾، ثم لما أخذوا بكل جهة يحصل (منها) الاتعاض اتبع ذلك بذكر العذاب وسوء الجزاء لمن لم يتعظ، وكررت أداة الخطاب وأكد كما يقال لمن نبه فلم ينتبه ولا أجدى عليه التذكار كيف رأيتم؟ ويحرك تحريك المتماذي على غيّه بتكرار أداة الخطاب، فقد حصل الجواب عن الكل.

وأما آية يونس فمنفردة ولم يتقدم قبلها ذكر صم ولا بكم يوجب تأكيد الخطاب، وقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ﴾ [يونس: ٣١] إلى ما بعد هذا، فحصل تحريكهم وتنبيههم بما لم يبق بعده إلا التذكير بعذابهم إن لم يجد ذلك عليهم، فالتدرج هنا حاصل كما هناك لكن بطريقة أخرى، والله أعلم بما أراد.

فصل: واعلم أن من جعل الأداة المؤكد بها الخطاب في رأيتمكم ضميراً لم يلزمه اعتراض بتعدي فعل المضممر المتصل إلى مضمرة المتصل لأن ذلك جائز في باب الظن وفي فعلين من غير باب ظننت وحسبت وهما: فقدت وعدمت، وكذلك تعدي فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل جائز في الأفعال المذكورة، والآيات المتكلم فيها من باب الظن لأن المراد برأيت رؤية القلب فهي من الباب المستثنى، وإنما الممتنع مطلقاً تعدي فعل المضممر المتصل إلى ظاهره فلا اختلاف في منع هذا في كل الأفعال، وأما من جرد أداة الخطاب المؤكد بها للحرفية وهو قول الجمهور فلا كلام في ذلك.

الآية الثالثة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿فَاخَذْنَاهُمْ بِالْأَسْأَةِ الَّتِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

[الأنعام: ٤٢]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْأَسَاءِ وَالضَّرَاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ﴾ [الأعراف: ٩٤]، بإدغام تاء الفعل في فاء الكلمة مع اتحاد المرمى في الآيتين فيسأل عن وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن العرب تراعي مجاورة الألفاظ فتحمل اللفظ على مجاوره لمجرد المضاربة اللفظية وإن اختلف المعنى، ومنه الاتباع في يَنوُّوكَ وَيَسُوُّوكَ، قال سيبويه، رحمه الله، وقد ذكر بعض ما تتبع فيه العرب وتحمل اللفظ على ما قرن به ولو أفرد عنه لم ينطق به كذلك فقال: كما أن ينوُّوكَ يتبع يسوُّوكَ يريد أنك تقول: يُنِيئك بضم الياء وكسر النون متعدياً على مثال يزيلك وزناً وتعدياً إلى المفعول، فإذا ذكرته بعد يسوُّوكَ اتبعته إياه فقلت يسوُّوكَ وينوُّوكَ مع اختلاف المعنى، (فهم فيما) اتفق معناه من هذا أخرى أن يفعلوا فيه ذلك. وماضي الفعل من الضراعة لا إدغام فيه إنما تقول تضرع إذ لا حرف مضارعة فيه يسوغ الإدغام، فلما ورد الماضي فيما بني على آية الأنعام من قوله: ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ [الأنعام: ٤٣] ولا إدغام فيه لما ذكرنا ورد الأول مفكوكاً غير مدغم فقليل يتضرعون رعيّاً للمناسبة، أما آية الأعراف فلم يرد فيها ما يستدعي هذه المناسبة فجاء مدغماً على الوجه الأخف إذ لا داعي لخلافه، والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠] بتكرير ضمير الخطاب المجرور من قوله: لكم، وفي سورة هود: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ إِنِّي مَلَكٌ﴾ [هود: ٣١] بغير تكرير الخطاب، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب - والله سبحانه أعلم - أن الوارد في سورة هود إنما هو حكاية قول نوح، عليه السلام، متلفظاً ومشفقاً من حال قومه، ألا ترى استفتاح خطابه لهم بقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ يَتَيْمٍ مِّن رَّيِّ وَأَنتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ...﴾ [هود: ٢٨]، وقوله: ﴿وَيَقْوِرَ لَا أَشَلُّكُمْ عَلَيْهِ مَالًا...﴾ [هود: ٢٩]، وقوله: ﴿وَيَقْوِرَ مَن يَضُرُّنِي مِنَ اللَّهِ﴾ [هود: ٣٠] إلى قوله: ﴿إِنِّي إِذَا لَيِّنَ الْأَعْلَامِينَ﴾ [هود: ٣١]، فتأمل جليل ملاطفته، عليه السلام، وما يفهم من كلامه من عظيم الإشفاق من حالهم وإرادته ما به نجاتهم من العذاب ومن أخذهم بمرتكباتهم، فهذا كله استلطاف في الدعاء لا يلائمه تكرار كلمة تفهم تعنيفاً أو توبيخاً، والتأكيد والتكرار يفهم ذلك، ويردان حيث يقصد. وأما قوله تعالى في آية الأنعام: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ﴾ فوارد طي كلام أمره صلى الله عليه وسلم بتبليغه عتاة

قريش والعرب توبيخاً لهم وتقريعاً، فقيل له: «قل» والمراد: قل لهم يا محمد: ﴿لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ...﴾، ولم يؤمر أن يقول هذا لأبي بكر وعمر وخاصة أصحابه، إنما عني به من يقول: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الظَّعَامَ وَيَتَشَى فِي الْأَنْوَابِ لَوْلَا أَنْزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونُ مَعَهُ نَذِيرًا﴾ (٧) أو يُلقَى إِلَيْهِ كَنْزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: ٧ - ٨]، فمن يصدر عنه هذا وأشباهه مما ينبي عن الإزراء وفساد الظاهر (والباطن) فهم المقول لهم: ﴿لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ...﴾، فكرر فيها قوله: «لكم» تأكيداً يفهم التعنيف ويناسب التوبيخ والتقريع، ونظير هذا وإن خالفه في تخصيص المخاطب بمقصود الكلام وإنما قصد به تعنيف مستحقي التعنيف ممن لم يخاطب، فهو من قبيل قولهم: إياك أعني واسمعي يا جارة...، وقوله تعالى في خطاب عيسى، عليه السلام: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتَبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَاللَّابِرَةَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠]، فتأمل تكرار قوله «بإذني» وما يتضمن من توبيخ من جعل عيسى، عليه السلام، إلهاً واتخذهُ معبوداً فخطب عيسى، عليه السلام، وهو المحفوظ المعصوم من توهم استبداد جل قدره صلى الله عليه وسلم عن ذلك، ولكن هذا كما قيل له صلى الله عليه وسلم: ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، والمراد بذلك تقريع من اتخذهُ، عليه السلام، إلهاً، ومرادنا من هذا ما اجتمعت عليه هذه الآي من إشعار التقريع والتوبيخ الحاصلين من التأكيد والتكرار، ثم يصرف ذلك في كل من الآيتين لمن تأهل له، ولما لم يكن ذلك مقصوداً في آية هود لم يرد فيها تأكيد ولا تكرار، وجاء كل من ذلك على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وفي سورة التكويد: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [التكويد: ٢٧]، للسائل أن يسأل عن وجه ورود الخبر بلفظ التانيث في الأولى والتذكير في الثانية مع تذكير المبتدأ فيهما؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية التكويد لما تقدمها القسم على القرآن بقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْحَسَنِ﴾ [التكويد: ١٥] إلى ما وقع القسم به ثم ورد ضمير المقسم عليه في قوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [التكويد: ١٩] أي أن القرآن لقول رسول كريم، والمراد به جبريل، عليه السلام، ثم اتبع بوصفه إلى قوله: ﴿تَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكويد: ٢١]، ثم قيل: ﴿وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ﴾ [التكويد: ٢٢] والإشارة إلى محمد صلى الله عليه وسلم، فنزهه

تعالى عن قول أعدائه ونسبتهم إياه إلى الجنون، ثم وصفه تعالى بأنه على الغيب الموحى به إليه والمأمون على تبليغه غير متهم ولا بخيل على القراءتين، فقال: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٌ﴾ [التكوير: ٢٤] ثم أعقب بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ﴾ أي وما القرآن «بِقَوْلِ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ»، فجرت هذه الضمائر على التذكير على ما يجب، ثم اتبع بقطع تعلقهم فقيل: ﴿فَإِنَّ تَذَاهِبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] أي إن كل ما رمت من رمية، عليه الصلاة والسلام، به من السحر والجنون والتقول لا يقوم شيء من ذلك على ساق ولا يتوهم ذلك ذو عقل سليم، ثم قال: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ والضمير للقرآن، ولا يمكن وروده على خلاف هذا لمنافرة التناسب ومباعدة التلاؤم.

وأما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ﴾ [الأنعام: ٨٩]، فنوسب بين قوله: ﴿إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ﴾ وبين ما تقدم فكأن التقدير إن هو أي الأمر أو المراد المقصود أو ما ذكر من الكتاب والحكم والنبوّة إلا ذكرى، فناسبه ذكرى هنا لما تقدم بيانه، ولم يتقدم هنا ما يستدعي لفظ التذكير ويناسبه، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية السادسة عشرة: غ - قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، لم يقرأ هنا بغير هذا اللفظ وكذا في المعارج وفي سورة المؤمنون في قراءة الجماعة إلا الشيخين: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾ بالجمع، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن ذلك مناسب لما اكتنف هذا الوصف في آية سورة المؤمنون لما كان ذكر محافظتهم على صلاتهم قد اكتنفه ما تقدمه وما تأخر عنه من تفخيم الوصف في المتقدم وتفخيم الجزاء في المتأخر ناسب ذلك تفخيم العبارة عن فعلهم، فورد بلفظ الجمع في قراءة الأكثرين فقيل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ﴾ أما تفخيم الوصف المتقدم فذكرهم بالفلاح وهو الظفر بالمراد والبقاء في الخير وذكرهم بالخشوع في صلاتهم وإعراضهم عن اللغو ولم يقع في متقدم وصفهم في سورة المعارج ما يوازن هذه الأوصاف.

وأما آية الأنعام فلم يتقدم فيها غير ذكرهم بالإيمان فقط، وأما نعتهم الوارد في جزائهم فوصفهم بأنهم الوارثون ثم تخصيصهم بإرث الفردوس وهو أعلى الجنة ومنه تنفجر أنهار الجنة، ووصفهم بالخلود فيها، ولا يوازن هذا بقوله عقب آية المعارج: ﴿أُولَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُّكْرَّمُونَ﴾ [المعارج: ٣٥].

وأما آية الأنعام فلم يرد فيها ذكر جزائهم بالجمع كما في آية سورة المؤمنون وإن لم يقرأ بذلك في الآخرين، وظهرت مناسبة ذلك، والله أعلم.

الآية السابعة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وفي سورة الكهف: ﴿لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨]، ومرمى الآيتين واحد، فيسأل عن زيادة «فرادى» في آية الأنعام؟

والجواب، والله أعلم: أن ذلك مراعى فيه في آية الأنعام ما أعقبت به من قوله: ﴿وَرَزَقْتُمْ مِمَّا خَوَّلْتُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] أي ما أعطيناكم في الدنيا مما شغلكم عن آخرتكم. ثم قال: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] أي منفردين عما كنتم تؤملون من أندادكم ومعبوداتكم من دونه سبحانه، فلرعي هذا المعقب به في آية الأنعام ما قيل فيها: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرْدَىٰ﴾.

أما آية الكهف فقبلها قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسِيرُ الْجِبَالَ وَنَرَى الْآرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٧]، ثم قال: ﴿وَعَرِضْهَُا عَلَىٰ رِيكٍ صَفًا لَقَدْ جِئْتُمُونَا كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الكهف: ٤٨] مجردين عن كل متعلق. ولم يقع هنا ذكر ولا إشارة إلى ما عبد من دون الله، فلهذا لم يقع هنا «فرادى»، وذلك بين التناسب، وعكس الوارد لم يناسب، والله أعلم.

الآية الثامنة عشرة قوله تعالى: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٧]، وبعد هذه: ﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَهَمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٨]، ثم بعد هذه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف هذه الأوصاف التابعة في الآي الثلاث؟

والجواب: أنه لما تقدم الآية الأولى قوله جل وتعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ٩٧] فذكر سبحانه من المعتبرات التي يتوصل بالنظر فيها إلى معرفة وحدانيته تعالى ما يحصل الاطلاع عليه تعقلاً وتنقلاً ويستند في كثير منه إلى التعاون في تعرفه والاطلاع عليه بمن تقدمت له به المعرفة، فيحصل في ذلك علم منقول فيما يتعلق بذات المتعرف المطلوب به الاستدلال أو في أدوات موصولة إليه إذ ليس علم ذلك راجعاً إلى مجرد الفكر والتفطن، ألا ترى أن إدراك العلم بنجوم السماء وتفصيل ذلك بتعيين الكواكب الثابتة والسيارة المتنقلة في أبراجها وخنوس الخمسة منها واشترакها مع الشمس والقمر في انتقالها في منازلها مختلفات الحالات في السرعة

والبطء، فكم بين قطع القمر الفلك في ثمان وعشرين ليلة وقطع زحل إياه (في ست وثلاثين: سنة جارية في أفلاكها من غرب إلى شرق وقذف الفلك الأعظم بالكل من شرق إلى غرب على العكس ﴿ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [الأنعام: ٩٦] ويتعرف هذا القسط مما ذكرنا يتحصل للمعتبر الاهتداء بها على الكمال في ظلمات البر والبحر والعلم بعدد السنين والحساب، والقلب في كثير من هذا الضرب مورد على البصر فيما ينهي إليه فصار هذا الضرب من المعتبرات الدالة على الصانع تعالى كالمخبر به الحاصل بواسطة من خارج فتناسب ذلك التعبير عن المتذكر به بالعلم الذي مواده ومحصلاته الخبر القاطع مع النظر السديد فقليل في ختام هذه الآية: ﴿لَقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، وقيل ما معناه أن الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ٩٧] آيات تنبيه على معرفة الله تعالى والعلم به وبوحدانيته، وهو أشرف معلوم، فأعقب بأشرف ما يوصف به المعتبرون فقل: ﴿لَقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ وذلك أعلى من الوصف بقوله تعالى: ﴿لَقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ و﴿لَقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ولذلك ما ورد وصفه تعالى بالعلم ولا يوصف سبحانه بالفقه ولا العقل، فلما كان المعلوم أشرف المعلومات عبر عن الآيات التي نصبت للدلالة عليه باللفظ الأشرف، انتهى، وهو قول حسن، والتناسب فيه واضح.

أما الآية الأخرى فتقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَدَوْهُ فَسْتَفْرُّوهُ مُسْتَوْنَةً﴾ [الأنعام: ٩٨] ومرجع العلم بنشأة الإنسان وتقلبه من صلب إلى رحم، وارتباط أعضائه الظاهرة والباطنة، وجمع أجزائه وتصرف كل عضو في ما له خلق، واحتياج الأعضاء بعضها إلى بعض وجري ما وكل منها (بغذاء) الإنسان اجتذاباً وانتحالاً وطبخاً وتقسيماً وتجزئة على الأعضاء وإتقان كل عضو (منها) وجري لما يسر له، إلى غير ذلك، هذا مما يبسطه من تكلم في التشريع، فالعلم بهذا كله جملة وتفصيلاً مما لا يحصل بالسمع والبصر وإنما يطلع عليه بالاعتبار والتفكر من ذوي الفطن السالمة والنظر العقلي السديد والفهم المصيب، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿لَقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾، والفقه التفهم والتفطن، وذلك من جملة ما ألهم إليه وأشار قوله تعالى: ﴿وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [الذاريات: ٢١].

وأما الآية الثالثة فإنه سبحانه لما ذكر إنزال الماء من السماء وإخراج النبات من الأرض به في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ

شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ ﴿٩٩﴾ [الأنعام: ٩٩]، فلما أورد هذا كان مذكراً بالبعث الأخراوي والنشأة الثانية كما قال تعالى في آية الأعراف: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وإنما يحصل العلم بذلك وسائر أمور الآخرة من قبل الرسل، عليهم الصلاة والسلام، والإيمان بهم وبما جاؤوا به فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ٩٩] أي يصدقون بالبعث وأنه تعالى كما بدأهم يعودون، فقد وضحت مناسبة هذه الآيات الثلاث لما أعقب بها، والله سبحانه أعلم.

الآية التاسعة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وورد فيما بعد من هذه السورة: ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآمِنُوا بِحَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، فورد في الآية الأولى: ﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ وفي الثانية: ﴿مُتَشَبِهًا﴾، وفي الأولى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وفي الثانية: ﴿كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآمِنُوا بِحَقِّهِ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، يسأل عن المختلف في الآيتين مع اتحاد مرماهما؟

والجواب عن الأول: أن مشتبهاً ومتشابهاً لا فرق بينهما إلا ما لا يعد فارقاً إذ الافتعال والتفاعل متقاربان، أصولهما: الشين والباء والهاء من قوله أشبه هذا إذا قاربه ومائله، (ورد) في أولى الآيتين على أخف البناء وفي الثانية على أثقلهما رعيّاً للترتيب المتقرر، وقد مر نحو هذا في قوله: ﴿فَمَنْ يَبْعِ هٰذَآ﴾ [البقرة: ٣٨] وقوله: ﴿فَمَنْ أَنْبَعِ﴾ [طه: ١٢٣] في سورة طه.

والجواب عن الثاني: أن قوله تعالى في الأولى: ﴿انظُرُوا إِلَىٰ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ مبني على ما قبله مما بناه على الاعتبار، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْثِ وَالنَّوْثِ...﴾ [الأنعام: ٩٥]، وقال تعالى: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ لَیْلًا سَكَنًا...﴾ [الأنعام: ٩٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا...﴾ [الأنعام: ٩٧]، ثم قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، فلما كان مبني هذه الآي على الاعتبار والتنبيه بما نصب تعالى من الدلائل على وحدانيته لم يكن ليناسب ذلك ويلائمه إلا الأمر بالنظر والاعتبار لا الأمر

بالأكل، أما الآية الثانية فمبنية على غير هذا وقد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا هَذِهِ أَمْعٌ وَحَرَكْتُ حِجْرًا﴾ [الأنعام: ١٣٨] أي منع ﴿لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وجرى ما بعد على التناسب إلى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتُ﴾ [الأنعام: ١٤١] إلى قوله: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ثم قال بعد ذكر الأنعام: ﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٤٥]، وجرى ما بعد على هذا في تفصيل ما أحل سبحانه لعباده ورد ما ظنت يهود تحريمه على هذه الأمة، ثم أتبع سبحانه بذكر ما حرم أكله فقال لنبيه، عليه السلام: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا...﴾ [الأنعام: ١٤٢]، ثم أتبع تعالى بما حرم على بني إسرائيل أكله فقال: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمًا كُلُّ ذِي طُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] فلم يتخلل هذه الآيات من غير أحكام المأكولات في التنويع والإباحة والتحريم خلاف ذلك سوى الأمر بزكاة الحرث في قوله: ﴿وَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾، فدارت هذه الآي على ما أنعم به سبحانه من ضروب ما خلقه تعالى مما أقام به حياة عباده مأكلاً وملبساً ومعونة في حركاتهم وانتقالاتهم ومباح ذلك ومحرمه، فلم يكن ليلائم ذلك إلا ما يناسبه، ولم يكن ليناسب الآية المتقدمة لو قيل: كلوا، ولا هذه الآية لو قيل: انظروا، فجاء كل على ما يجب ويلائم ولا يناسب خلافه، والله أعلم.

الآية الموفية عشرين قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، وفي سورة غافر: ﴿ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّقُوا تَوْفِيقَهُ﴾ [غافر: ٦٢]. للسائل أن يسأل عن وجه التقديم والتأخير فيما قدم وأخر في هاتين الآيتين؟

والجواب عن ذلك: أن آية الأنعام لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُمُ بَيْنَ وَبَيْنَ يَغْيِرُ عَلَيْهِمْ﴾ [الأنعام: ١٠٠]، وقوله تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَكُمْ صَاحِبَةً﴾ [الأنعام: ١٠١] كان الملائم نفي ما جعلوه وادعوه من الشركاء والصاحبة والولد، فقدم ما الأمر عليه من وحدانيته سبحانه وتعالى عن الشركاء والولد فقال: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وعرف العباد بعد بأن كل ما سواه سبحانه خلقه وملكه فقدم الأهم في الموضع.

وأما آية غافر فتقدمها قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ

النَّاسِ ﴿غافر: ٥٧﴾ ثم قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْآيَاتِ لِنَسْكُونُوا فِيهِ وَنَلْهَكَارَ مُبْصِرًا﴾ [غافر: ٦١] فلما تقدم ذكر الخلق الأعظم ولم يتقدم هنا ما تقدم في آية الأنعام ما أتبع بالتنبيه على أنه سبحانه خالق كل شيء فكان تقديم هذا التعريف هنا أنسب وأهم، ثم أعقب بالتعريف بوحدانيته تعالى فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولم تكن واحدة من الآيتين لتناسب ما تقدم الأخرى، والله سبحانه أعلم.

الآية الحادية والعشرون قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢]، وورد بعد هذا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الاسمين في قوله: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَّةَ كُلُّ شَيْءٍ وَكُلَّهَا لَنُؤَيِّنَنَّهُمْ حَشْرًا عَلَيْهِمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١]، فعرف سبحانه نبيه، عليه السلام، بما سبق لهؤلاء وما قدره تعالى عليهم في الأزل حتى لا يجدي عليهم شيء ولا ينفعهم تذكر، فلما تقدم من القدر على هؤلاء ما يثير أشد الخوف كان مظنة إشفاق فأنس نبيه صلى الله عليه وسلم ولاطفه بإضافة اسم ربوبيته سبحانه لنبيه، عليه السلام، مخاطباً له فقال: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ فسكن جأشه وتلطف في تأنيسه، عليه السلام، وتأنيس أمته بأنسه، ولما لم يقع قبل الآية بعد مثل هذا وإنما قبلها: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُذْهِبُوهُمْ وَيَكْلَسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧] وليس هذا في اقتضاء الحتم عليهم المؤذن بقطع الرجاء منهم كقوله في الأولى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَّةَ...﴾ [الأنعام: ١١١]، فلذلك قال عقب هذه الآية الثانية: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فجاء باسمه الأعظم تعالى من غير إضافة إذ ليس هذا مثل الأول، ولو ورد الاسم الأعظم أولاً والاسم الكريم المضاف ثانياً لما ناسب على ما تمهد، والله سبحانه أعلم.

الآية الثانية والعشرون قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْثَرِينَ﴾ [الأنعام: ١١٧]، وفي سورة النجم: غ - ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠] بزيادة الباء في «من» من قوله: ﴿مَن ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ وكذا في سورة القلم بخلاف ما في آية الأنعام، وفي آية الأنعام أيضاً: «يَضِلُّ» بياء المضارعة وفي الآخرين

«ضَلَّ»، ففي هذا سؤالان: أحدهما زيادة الباء في آيتي النجم والقلم وسقوطها في الأنعام، والثاني ورود الماضي في آيتي النجم (والقلم) وورود المضارع في آية الأنعام.

والجواب عن الأول: (أن) سقوط الباء الداخلة على «من» في آية الأنعام إنما ذلك والله أعلم لاستثقال زيادتها مع الزيادة اللازمة للمضارع مع التقارب إشاراً للإيجاز والتخفيف، أما آيتا النجم والقلم فلا زيادة في الفعل لكونه ماضياً فزيد باء التأكيد الداخلة على من ويشهد لهذا اطراد زيادتها في الآيتين لورود الماضي فيهما بخلاف آية الأنعام.

والجواب عن الثاني: أن آية الأنعام قد اكتنفها من غير الماضي من الأفعال والإعلام بما يكون قطعياً أو يتوقع في المآل ما يقتضي المناسبة في النظم، ولو ورد غير الماضي هنا لما ناسب ولا لاءم، أما آية النجم فمبنية على مطلع السورة في قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ ﴿١﴾ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾ [النجم: ١ - ٢]، فقال تعالى مشيراً إلى حالهم: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠] فبرأ نبيه صلى الله عليه وسلم مما نسبوا إليه وأثبت ذلك لهم بكناية وتعريض أوقع في نفوسهم من الإفصاح بتعيينهم، وأما آية القلم فإنه لما تقدم فيها قوله (تعالى): ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْمِعْ لَكَ الْغَمَامِ﴾ [القلم: ٥ - ٦] تهديداً لهم وتعريفاً بكذبهم في قولهم حين نسبوه إلى الجنون أعقب ذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [القلم: ٧] فسجلت هذه الكناية بضلالهم وكذبهم وتناسب هذا كله أوضح تناسب.

الآية الثالثة والعشرون قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٢]، وفي سورة يونس: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْمُشْرِكِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٢]، للسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب، أنه لما تقدم قبل آية الأنعام قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ كَانَ مِيتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَمْ نُورًا يَمْشِي يَوْمَ فِي النَّاسِ﴾ [الأنعام: ١٢٢] والمراد أو من كان ميتاً في غمرات الجهل والكفر فأحييناه بنور الإيمان والعلم كمن مثله في الظلمات أي ظلمات الجهل والكفر متمادياً على غيّه غير مقلع عن كفره لا يجدي عليه إنذار ولا ينتفع بوعظ التذكير فسواء في حقه الإنذار وعدمه، فلما ذكر في هذا الطرف من لم يشم بارق إيمان وسجل بعدم خروجه عن مقتضى موبقاته في شنيع ذلك الخذلان أعقب بقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ فوسم بكفره لليأس من خيره. أما آية يونس فقد تقدم

قبلها ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ﴾ [يونس: ١٢] والمراد هنا جنس الإنسان ﴿دَعَانَا لِجَنبَيْهِ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَالِمًا﴾ [يونس: ١٢] أي دعانا على أي حال كان على مقتضى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] ثم قال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُ ضُرُّهُ مَرَّ كَأَن لَّمْ يَدْعُنَا إِلَى ضُرِّهِ مَسَّهُ﴾ [يونس: ١٢] فذكر سبحانه من حال الإنسان حال متذكر داع عند مس الضر غير مشرك ولا كافر حال دعائه ففي حاله في دعائه عند الضر ومروره في المخالفات أو الغفلة عند كشفه شبه من حال المقول فيهم: ﴿خَطَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾ [التوبة: ١٠٢]، فأعقب ذكر هذا الضرب بقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ زَيْنَ لِلْمُسْرِفِينَ﴾ [يونس: ١٢] أي أن هؤلاء زين لهم لمررتبهم في مرورهم بعد كشف الضر عنهم على أحوالهم قبل مس الضر إياهم كما زين للمسرفين ما كانوا يعملون، فشبهت أحوالهم بأحوال المسرفين ليزدجر المؤمن ويستعيز من مثل تلك الحال ويدأب على الطاعة والتضرع إلى الله سبحانه، والمسرف هنا والله أعلم محتمل أن يراد به المسرف في المعاصي دون الكفر أو المسرف في كفره المقول فيه وفيمن كان على حاله: ﴿وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٤٣]، فعدل في آية يونس عن أن يقال: «لِلْكَافِرِينَ» إلى قوله: «الْمُسْرِفِينَ» لما في صفة الإسراف من الاحتمال لمناسبة ما تقدمه من تقلب حالتي الإنسان عند مس الضر إياه وكشفه عنه.

أما آية الأنعام فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿كَمَن مَّثَلُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾ [الأنعام: ١٢٢] فإنما ذكر في هذه الآية طرفان قد بولغ فيهما وهما المجمعول له نور يمشي به في الناس لا يفارقه والمتخبط في ظلمات لا يخرج عنها فلا يمكن أن تكون حال أسوأ من حال هذا لأن ذكر الطرفين لا واسطة بينهما يقتضي من حيث البلاغة النهاية في كل طرف فعبر هنا بصفة الكفر، أما حال المسرف من حيث ما ذكرنا من الاحتمال فدون حال المتخبط في الظلمات، فعلى هذا يحتمل أن يكون الإسراف فيما دون الكفر (فيكون) المتصف به غير منقطع الرجاء إذا لم يبلغ الكفر، قال تعالى: ﴿قُلْ يَعْبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْطَعُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، فشتان ما بين مسرف راج ومتخبط في ظلمات كفر داج، فجاء كل على ما يناسب، ولم يكن ليناسب العكس بوجه، والله سبحانه أعلم.

الآية الرابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١]، وفي سورة هود: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِیُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ

﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، فقال في الأولى: ﴿وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾، وقال في الثانية: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾، فللسائل أن يسأل عن الفرق بين الموضعين؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم هنا قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ أَلَّا يَأْتِكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ يَفْضُلُ عَلَيْكُمْ ءَايَتِي وَيُزِدُنَا لِقَاءَ يَوْمِكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، فقدم سبحانه ذكر بعثة الرسل للجن والإنس وإنذارهم وتذكيرهم بالآيات وتعريف الخلق بالجزاء الأخراوي على مقتضى قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فلا عذر لأحد. وقد أشار إلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩] فلم يتركوا سدى ولا عذر لمغض (ولا) (متغافل) بعد تنبيهه ﴿ذَلِكَ أَن لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ [الأنعام: ١٣١] فهذا مناسب، وتقدم آية هود قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]، ولو كانوا ينهون عن الفساد في الأرض لكانوا مصلحين فلم يكونوا ليؤخذوا بالعقاب ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، فقد ناسب كلا من الآيتين ما أعقبت به، ولم يكن ليناسب آية الأنعام: ﴿وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ ولا آية هود: ﴿وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾، والله أعلم بما أراد، وسيدكر إن شاء الله فرق ما بين قوله: «مُهْلِكَ» فعبر باسم الفاعل وقوله: «لِيُهْلِكَ» بلام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل في سورة هود إن شاء الله.

الآية الخامسة والعشرون قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَقَوَّمُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَائِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، وكذا في سورة الزمر، وفي قصة شعيب عليه السلام من سورة هود: ﴿وَيَتَقَوَّمُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَائِلٌ سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [هود: ٩٣] فأفردت آية هود هذه بمجيء حرف (التسوية) عربياً عن اقتران فاء التعقيب به بخلاف الآخرين مع اتفاق الآيات الثلاث في التهديد وحرف التسوية، للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن هذه الآيات الثلاث وعيد لمن كفر وكذب، وآية الأنعام وآية الزمر منها أريد بهما كفار العرب من هذه الأمة، وقد افتتحتا بأمره سبحانه نبيه عليه السلام بوعيدهم في قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ يَتَقَوَّمُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ﴾ فقوي في هاتين الآيتين تقدير معنى الشرط المنجر تقديره في الأوامر نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَآدَىٰ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١] لافتتاحها بأمره تعالى نبيه عليه السلام ثم أمره

عليه السلام لهم في قوله: «اعْمَلُوا»، فاعتضد ما يستدعي الجوابية بالفاء فوردت في الجواب المبني على الشرط المقدر بعد هذا الأمر على أحد مأخذي النحويين أو الذي تضمنته الجملة ونابت منابه على القول الآخر، ولما كانت آية هود إخباراً لنبينا عليه الصلاة والسلام فضعف فيها تقدير الشرط فلم تدخل الفاء، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية السادسة والعشرون قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وفي سورة النحل: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٣٥]. للسائل أن يسأل عما اختلف في هاتين الآيتين مع أن المقصود واحد؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم آية الأنعام قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلُّ ذِي ظُفْرٍ﴾ [الأنعام: ١٤٦] وهذا إخبار عن بني إسرائيل فيما حرم عليهم ثم ورد بعدها قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُ كُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا﴾ [الأنعام: ١٥٠] وهو خطاب لهم أيضاً، فقد اكتنف الآية المذكورة ما مرجعه إلى بني إسرائيل فيما حرم عليهم وما ألحقوه بذلك تحريفاً وتبيداً، ووردت الآية المتكلم فيها مورد ما يرد من الجمل الاعتراضية لاتصال ما بعدها بما قبلها، فلم يكن ليلائم ذلك الإسهاب وطول الكلام إذ الوجه فيما يرد اعتراضاً أن يؤخر، وأما آية النحل فلم يتقدمها خطاب لغير العرب مؤمنهم وكافرهم، وقد أطنب في تذكيرهم ووعظهم، وقد بسط لهم ذكر نعم ودلائل، فناسب ذلك الإسهاب (الوارد فيها) من قوله: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ نَحْنُ وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَمْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] ولم يكن ليناسب آية الأنعام ما ورد هنا، ولا الوارد هنا ذلك الإيجاز، والله سبحانه أعلم.

الآية السابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّوْا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهُمْ لَإِيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]، وفي سورة بني إسرائيل: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الإسراء: ٣١]، ففي الأولى: «مِنْ إِمْلَاقٍ» و«نَرْزُقُكُمْ» بتقديم ضمير المخاطبين، وفي الثانية «خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ» «وَنَرْزُقُهُمْ» بتقديم ضمير الأولاد ثم عطف ضمير المخاطبين، فللسائل أن يسأل عن وجه هذا الاختلاف في الآيتين مع اتحاد المقصد فيهما؟

والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن المخاطبين بآية الأنعام إنما كان فعلهم ذلك من

أجل الفقر الحاصل حين فعلهم ذلك، فالحاصل لهم على قتلهم قد كان حاصلًا حال قتلهم فقيل من إملاق أي من أجل الإملاق الحاصل، ثم قيل لهم: ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾، فقدم رزقه تعالى لهم لحصول فقرهم في الحال ليكون أمنع لهم، وكأن السياق يشعر بتشفيح الأولاد في رفع فقر الآباء القاتلين، فكأن قد قيل لهم: إنما ترزقون بهم فلا تقتلوه، فتأكد (تقديم) ضمير الآباء لهذا الغرض. وأما الآية الأخرى فقصد بها كفار العرب، وكان وأدهم البنات خشية الفقر المتوقع والعجز عن مؤنتهن فيما يتوقعونه مستقبلاً فقيل: «خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ»، فجعلت الخشية هي العلة في فعلهم، فانتصبت على ذلك، والمعلول الذي هو الإملاق لم يقع بعد وضمن تعالى لهم رزقهم ورزق أولادهم ودفع ذلك المتوقع ليرفع ذلك خشيتهم، فلهذا قدم هنا ضمير الأولاد ثم عطف عليه ضمير الآباء. وكان الأهم هنا فقدم، وجاء كل في الموضعين على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الثامنة والعشرون قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ١٥١]، تلوها: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وفي الثالثة تليها: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف في المعلن به في هذه الآيات؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما كانت الخلل الخمس في الآية الأولى وهي: الشرك والعقوق وقتل الأولاد لأجل الفقر وارتكاب الفواحش وقتل النفس التي حرم الله بغير الحق، خمستها مما يدرك العقل ابتداء قبحها، ويستقل بدركها أعني أن العقل يستوضح قبحها شرعاً لبيان أمرها في استقباح الشرع إياها، وإلا فالعقل عندنا لا يحسن ولا يقبح. فلما كانت على ما ذكرنا أتبع بترجي التعقل لأن السلامة منها لا تكون مع وضوح أمرها إلا بتوفيق الله تعالى، ولذلك جاءت بأداة الترجي. ولما كانت الخمس التالية لها وهي قوله: ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِاتِّبَاعِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٢] إلى آخرها مما تؤثر فيه الشهوات والأهواء، وذلك مما يعمي ويصم، أتبع برجاء التذكر، فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ ومن تذكر أبصر فعقل فامتنع، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠١]، ولما كان مجموع هذه المرتكبات العشر مما اتفقت عليه الشرائع ولم ينسخ منها شيء وهي المحكمة التي من أخذ بها كان سالكاً الصراط المستقيم الذي لا عوج فيه ولا أمت واتخذ أسنى وقاية من

عذاب الله، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] والأمر عام لكافة الخلق، ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣] أتبعه بقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وترتب حاصلًا من مضمن الآيات الثلاث أنه من عقل وتذكر أتقى والمتقون هم المفلحون فسبحان من هذا كلامه.

الآية التاسعة والعشرون: غ - قوله تعالى: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، وفي سورة الأعراف: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، يسأل عن الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن هذه الآية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا لِلَّهِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١] وقد قال في سورة آل عمران: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧]، وفي وصيته عليه السلام لبيه: ﴿يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٢]، وبهذا أوصى يعقوب عليه السلام قال تعالى: ﴿وَوَصَّي بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ...﴾ [البقرة: ١٣٢]، وهي جواب بني يعقوب حين قال لهم: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ فأجابوا بقولهم «نَعْبُدُ إِلَهَكَ» إلى قوله: ﴿إِلَٰهَا وَحْدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وقال سبحانه لنبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فِيمُهَدْيُهُمْ أَفَرَّةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿قُلْ - أَيُّ يَا مُحَمَّد - إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيمًا لِلَّهِ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [الأنعام: ١٦١] إلى قوله: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٣]، فإنما قال عليه السلام وعمل واقتدى ظاهراً وباطناً بما أمر به وما درج عليه هؤلاء الصفوة المذكورون ومن سلك مسلكهم وعبارة الإسلام تعم الاستسلام بالظاهر والباطن، والإيمان الذي هو التصديق داخل تحت ذلك وفي جملة ما يطلق عليه اسم الإسلام، فقد تحصلت عبارته عليه السلام منبئة عن الكمال في مسمى الإيمان والإسلام على الحال التي درج عليها المصطفون الأخيار وحالهم في ذلك لا يدركها غيرهم من حيث الكمال التام صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين ولا قطعنا عن التمسك بهديهم. فقد وضح بما ورد في هذه الآية الجليلة أنه لا يناسب هنا غير هذا الوارد، والله أعلم.

وأما آية الأعراف وقوله فيها: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فالفائل ذلك موسى عليه السلام حين سأل الرؤية وظن أنها جائزة في الدنيا فلم يسأل عليه السلام محالاً وإنما سأل جائزاً

ممكناً وحاشاه عليه السلام من أن يسأل محالاً ويجهل من ربه مثل هذا لولا الجواز، فلما استعجل وطلب ذلك في الدنيا قال له ربه تعالى: ﴿لَنْ تَرَنِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] في الدنيا، وأمره أن ينظر إلى الجبل، وأراه تلك الآية العظيمة، وصار الجبل دكاً وخر موسى عليه السلام صعباً لعظيم ذلك المطلع، فلما أفاق قال: ﴿سُبْحَنَكَ بُتْ لِيْلِكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ولم يُرد عليه السلام تبت من معصية ولا جهل بربه أن يجوز عليه ما لا يجوز، فأقدار الأنبياء عليهم السلام فوق ذلك، وهم أعلم الخلق بما يجوز عليه تعالى وما يستحيل، ثم قال: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أي أول المصدقين بأنك لا تُرى في الدنيا، وليس موضع التعبير بأن يقول: ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الشُّلَّيْنِ﴾ لأن ذلك الوصف حاصل له عليه السلام على الصفة الحاصلة للمصطفين ممن تقدم وإنما أراد ما يعبر عن مجرد التصديق بهذا الذي غاب عند جواز تعجيله مع علمه بجوازه على الجملة، فقد وضع ورود كل من العبارتين بالإسلام والإيمان على ما يجب، ولا يناسب العكس بوجه، والله سبحانه أعلم.

الآية الموفية ثلاثين من سورة الأنعام قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وفي سورة فاطر: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] بإضافة لفظ خلائق في الأولى ولم يصف في الثانية بل جيء بحرف الوعاء، فيسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه قد تقدم قبل آية الأعراف قوله سبحانه لنبيه عليه السلام: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتِي رَبِّيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١]، واستمر الخطاب له معروفاً عن حاله وواضح طريقه إلى قوله: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَبْنِيَّ رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٦٤]، فعم ما سواه سبحانه بالدخول تحت ملكه وقهره، فناسب هذا ما ذكر من إنعامه على عباده بجعلهم خلائف الأرض، ولو كان بحرف الوعاء لم يكن ليفهم التوسعة في الاستيلاء والإطلاق إلا بضميم يحرز ذلك لأن قوله في الأرض إنما يفهم أنها موضع استخلافهم وهل كلها أو بعضها ذلك محتمل، أما (بغير) حرف الوعاء فأظهر في التعميم وإن لم يكن نصاً إلا أنه أظهر من المتقيد بحرف الوعاء، فناسب الإطلاق الإطلاق.

وأما قوله في سورة الملائكة: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٩] فقد تقدم قبله ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦] إلى قوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ...﴾ [فاطر: ٣٧]، ثم أعقب قوله: ﴿هُوَ الَّذِي

جَعَلَكُمْ خَلْقَ فِي الْأَرْضِ ﴿[فاطر: ٣٩] بقوله: ﴿فَمَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ...﴾ [فاطر: ٣٩]، فلما اكتنف الآية ما ذكرته مما هو نقيض الوارد في آية الأنعام ناسب ذلك التقييد بحرف الوعاء إذ لا يلائم البسط القبض، فجاء كل على ما يجب ولا يناسب العكس، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية الحادية والثلاثون: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ١٦٥]، وفي الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٦٧]، للسائل أن يسأل عن اختصاص آية الأعراف بزيادة اللام المؤكدة في الخبر وسقوطها من آية الأنعام؟

والجواب: والله أعلم أن آية الأنعام لما تقدمها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَيْتُ رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ١٦١] ثم استمر ما بعد على خطابه صلى الله عليه وسلم لما منحه الله تعالى إلى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلْقَ فِي الْأَرْضِ...﴾ [الأنعام: ١٦٥] فهذا له صلى الله عليه وسلم ولأمته فجاء الخبر من قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ﴾ بغير لام التأكيد مناسباً للحال إذ هؤلاء المذكورون ليسوا بجملتهم ممن استحق عقاباً، ومن عوقب من أهل القبلة فعقابه منقطع بفضل الله فلا حامل على التأكيد لأن ذكر العقاب هنا تخويف يحمل المؤمن على استصحاب الرغبة والرهبة وما ينبغي للمؤمن أن يكون عليه.

وأما آية الأعراف فقد ورد قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيُبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُوءُهُمْ سَوْءَ الْعَذَابِ﴾ [الأعراف: ١٦٧] وقد تقدم ذكر المقصودين بهذا الوعيد وذكر مرتكباتهم السيئات، فتخلصت الآية للمستحقين العقاب بمجرحتاتهم المفصحة بكفرهم فناسب تأكيد الخبر المنبئ بعقابهم وسوء مآلهم وجاء كل على ما يجب ويناسب.

سورة الأعراف

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتُهُ مِن طِينٍ﴾ (١٧) قَالَ فَأَهِيطَ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿[الأعراف: ١٢ - ١٣]، وقال في سورة الحجر: ﴿يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ آلَا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ (٣٢) قَالَ لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِشَيْءٍ خَلَقْتُهُ مِن صَلَاسِلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ ﴿٣٣﴾ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿[الحجر: ٣٢ - ٣٤]، في الآيتين مما يسأل عنه قوله تعالى في الأولى: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ وفي الثانية: ﴿مَا لَكَ﴾، وفي الأولى استفتاح بسؤاله عن امتناعه بقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ من غير ندائه باسمه وفي الثانية ندأؤه: ﴿يَا إِبْلِيسُ﴾، وفي الأولى قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ وفي الثانية: ﴿آلَا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾، وفي الأولى قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتُهُ مِن طِينٍ﴾ وفي الثانية: ﴿لَمْ أَكُنْ لَأَسْجُدَ لِشَيْءٍ خَلَقْتُهُ مِن صَلَاسِلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾، وفي الأولى قال: ﴿فَأَهِيطَ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾، وفي الثانية: ﴿فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾، فهذه خمس سؤالات.

فأقول: إنه لما تقدم في الأعراف ذكر خلق الإنسان وتصويره من غير ذكر المادة التي خلق منها قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [الأعراف: ١١] والخطاب لبني آدم ولم يذكر (خلق) غيرهم من ملك أو جن. ثم إن الأمر بالسجود ورد للملائكة ولم يرد إشعار بأن إبليس (من غيرهم) فسبق من ظاهر الكلام أنه منهم ومأمور معهم لاستثنائه منهم فناسب هذا قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾، لأنه مأمور بظاهر ما تقدم وناسب ذلك أيضاً وعضد ما قلناه قوله: ﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، ولما لم يقع ذكر لخلق غير الآدميين ولا ذكرت مادة خلق الإنسان ناسب ذلك ما ذكره سبحانه عن إبليس من قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتُهُ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]، فاستوفى ذكر المادتين وبني على ذلك ما توهم من فضل النار على الطين.

أما آية الحجر فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن صَلَاسِلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] إلى قوله: ﴿فَقَعُوا لَهُمْ سَحَابِينَ﴾ [الحجر: ٢٩] فأشارت الآية بظواهرها إلى أن إبليس من الملائكة، وقد نطقت الآية أن الملائكة هم المأمورون

بالسجود، فبحسب هذا البادي من الظاهر وردت المعية في قوله: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ [الحجر: ٣٢]، فلما لم يكن في أصل الخلقة والمادة منهم وكان الأمر بظاهر العبارة لهم وإن كان مراداً أنه معهم فبحسب هذا قيل له: ﴿مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾، ف قيل: «معهم» إذ ليس منهم قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، وبحسب ذلك استؤنف نداؤه ف قيل: ﴿يَا إِبْلِيسَ مَا لَكَ﴾ ولم يقل: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ لأن ذلك لو قيل كان يقتضي أنه منهم، ولم يكن ليناسب ما أشار إليه صدر الكلام من أنه ليس منهم فنودي باسمه المشعر بطرده ومغايرته لهم ف قيل: «يا إبليس»، فتناسب هذا كما تناسب أيضاً ما ورد في الحجر من تبين خلق إبليس من النار وفصله من الملائكة ما أعقب به من محكي قوله: ﴿لَمْ أَكُنْ لِسَاجِدٍ لِشَيْءٍ خَلَقْتُهُ مِنْ صَلَاسِلٍ مِّنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٣٣] واحتقاره مادة الطين وتفضيله مادة النار عليه، فناسب هذا تعقيب أمره بالخروج في قوله تعالى له: ﴿أَخْرِجْ مِنْهَا﴾، وقيل في آية الأعراف: ﴿فَأَهْبِطْ مِنْهَا﴾ وليس التعبير بالإخراج كالتعبير بالهبوط فقد أمر آدم بالهبوط ولم يقصد من تعنيفه ما قصد بإبليس فالفرق ما بين العبارتين فيما تعطيناه، قيل في الأعراف: ﴿فَأَهْبِطْ مِنْهَا﴾ إذ لم يتقدم فيها من أنه ليس من الملائكة كما تقدم في الحجر بل ظاهر ما في الأعراف أنه منهم، فجرى الأمر آخراً مناسباً لهذا الظاهر فعبّر بالهبوط. ولما تقدم في الحجر أنه ليس من الملائكة لخلقه من نار السموم فأشعر ذلك بشر المادة ناسبه قوله: ﴿فَأَخْرِجْ مِنْهَا﴾ واتباع ذلك بما يلائمه من الوصف ويناسبه من قوله: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾ ثم بما كتب عليه من الطرد واللعنة، ولم يرد في الأعراف هكذا بل روعي فيه مناسبة ما تقدم، ولثلا يتنافر الكلام ويتنافر المعنى ف قيل: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرِجْ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٣]. فإن قلت: فقد قيل هنا: «فاخرج» كما قال في سورة الحجر قلت: تدرج به إلى التعنيف وسبق هناك من أول وهلة، وجاء كل على ما يجب ويناسب ولم يكن ليناسب ورود العكس في السورتين، والله أعلم بما أراد، وقد حصل جواب السؤالات بأسرها، والحمد لله.

الآية الثانية (من سورة الأعراف) قوله تعالى: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ [الأعراف: ١٤ - ١٥]، وفي سورة الحجر وسورة ص: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ ﴿٣٦﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ ﴿٣٧﴾ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ [الحجر: ٣٦ - ٣٨]، ص: ٧٩ - ٨١، فورد في آيتي الحجر وص زيادة الفاء في قوله: ﴿فَأَنْظِرْنِي﴾ وفي قوله: ﴿فَإِنَّكَ﴾ وزيادة قوله: ﴿رَبِّ﴾ ولم يرد ذلك في الأعراف، فيسأل عنه؟

وجواب ذلك، والله أعلم: مناسبة ما تقدم كل واحدة من الآي الثلاث من الإسهاب

والتأكيد أو الإيجاز، ألا ترى أن مجموع الكلم الواقعة من لدن قوله في سورة الأعراف: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] وهو ابتداء القصة إلى قوله: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ بضع وأربعون كلمة، والوارد في الحجر من لدن قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾ [الحجر: ٢٦] إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنْظِرْنِي﴾ [الحجر: ٣٦] بضع وسبعون كلمة وفي سورة ص من لدن قوله: ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ [ص: ٧١] إلى الآية بضع وستون كلمة، فقد وضع ما قصد في الأعراف من إيجاز الإخبار في القصة وما في السورتين بعد من الإطناب، ثم إنه ورد في سورتي الحجر وص التأكيد بكل وأجمع في قوله: ﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ولم يرد ذلك في الأعراف، فقصد ما قلناه وتناسب الإطناب والتأكيد ولأم ما ورد من الزيادة في السورتين الأخيرتين، ولم يكن ليناسب العكس، والله أعلم بما أراد.

فإن قلت ما وجه ورود القصة الواحدة موجزة مرة ومطولة أخرى؟ قلت: ليحصل من ذلك الاطلاع على عليّ البلاغة وجلالة النظم وعلى الفصاحة في طرفي الإيجاز والإطناب، فإن الفصيح البليغ من البشر إن رام هذا لم يف في الطرفين بما يريده ووضح التفاوت في هذا بوجه.

فإن قلت فما وجه تقديم الموجز على المطول؟ قلت: شبه ذلك بالمجمل من الكلام والمفصل وإنما يرد التفصيل بعد الإجمال، فهذا الجواب منزل على الترتيب الثابت، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية الثالثة قوله تعالى مخبراً عن (قول) إبليس: ﴿قَالَ فِيمَا آغَاوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ مِمَّ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ۝ ثُمَّ لَا يَجِدُنِي فِي بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٦ - ١٧]، وفي سورة الحجر: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَا آغَاوَيْتَنِي لِأَرَتِنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝ ٣٩ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ﴾ [الحجر: ٣٩ - ٤٠].

إن سأل سائل عن وجه اختلاف الوارد في السورتين المحكي من قول إبليس مع اتحاد القصة فجوابه: أن المعنى الحاصل من قوله في السورتين واحد لا إشكال فيه ثم اختلف التعبير عن ذلك بحسب ما تقدم في كل واحدة من السورتين وما استدعاه من المناسبة، ولما تقدم في الأعراف قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣] والإشارة إلى القرآن لأنه يوضح الطريق إليه وهو الصراط المستقيم قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، والإشارة بهذا (إلى) المنزل قرآنًا لأنه مبين للصراط المستقيم الذي طمع اللعين في الاستيلاء عليه وقطع سالكه ففيل عبارة عن مرامه

من ذلك: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦] إلى آخر المحكي من كلامه، ومراده: لأستولين لهم عليه، لا على ما فهمه بعض المتأخرين حين رام إلحاق مثل هذا من الظروف المختصة بالمبهمة منها وخالف الناس في ذلك، ولو كان الأمر على ما قال لكان وصول الفعل الذي هو لأقعدن على تقدير حرف الوعاء الذي هو في وكان يفسد المعنى لأن مراد اللعين وطعمه إنما كان في الاستيلاء على الطريق بدليل حصزه الجهات في قوله: ﴿مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، فهذا طلب أخذهم بكل الجهات وطمع في الاستيلاء وأن يكون له سلطان ولهذا قال عز وجل له: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَرِئْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢] ولو كان على تقدير حرف الوعاء لناقض هذا الغرض ولكان تقديره لأقعدن لهم في صراطك وهذا ضد ما يقتضيه تقدير على من الاستيلاء، وقد بسط هذا في موضعه، وأن الصواب ما عليه جماعة النحويين وما فهموا عليه كلام سيويه رحمه الله من أن الطريق مختص لا مبهم وأن المعنى هنا في الآية على تقدير حرف الاستيلاء لا حرف الوعاء، ولما قد كان قد ورد في الحجر منعه ومنع جنوده عن تعرف خبر السماء واستراق السمع في قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَرَازِجَتَهَا لِلنَّظَرِ ۚ وَإِنَّا عَنْ إِبْغَائِهِمْ لَنَقَرُّ ۚ وَإِنَّا بِمَا يَفْعَلُونَ لَخَبِيرُونَ﴾ [الحجر: ١٦ - ١٨]، فلما صد من هذه الجهة عدل إلى الأخرى فقال: ﴿لَأَزِينَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩] أي إن كنت ممنوعاً عن إغوائهم من حيث خبر السماء وإبداء المقدرات مما يوجهه الله إلى ملائكته مما يحدث في علم الأرض وقد سبق في العلم القديم، فإن كنت قد منعتني عن إغوائهم من هذه الجهة رجعت إلى إغوائهم من جهة لم تمنعني عنها، لأزين لهم في الأرض ولأغوينهم أجمعين إلا من عصمته مني ولم تجعل لي السبيل إليه وهم عبادك المخلصون، فلأجل اختلاف المتقدم في كل من السورتين ما اختلف المبني عليه من المحكي عن إبليس من طعمه وورد كل على ما يناسب، ولم يكن ليناسب تعقيب ما ورد في الأعراف بما أعقب المتقدم في الحجر وتعقيب ما ورد في الحجر بما أعقب المتقدم في سورة الأعراف، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية الرابعة من سورة الأعراف قوله جل وتعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِنَّ لِأُخْرِهِنَّ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]، وفي سورة الأنفال: ﴿وَمَا كَانَ صِلَاؤُهُمْ عِنْدَ آلِيبَتِ إِلَّا مُكَاً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٥]، فورد في الأولى: أن عذابهم بكسبهم وورد في الأنفال أن عذابهم بكفرهم، فللسائل أن يقول ما الفرق الموجب للاختلاف؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن المذكورين قبل آية الأعراف المقول لهم فذوقوا العذاب قد خالفت حالهم حال المذكورين في آية الأنفال وذلك أن آية الأنفال في قوم (بأعيانهم) وهم كفار قريش من أهل مكة، وحالهم معلومة إنما كانوا عبدة أوثان، ولم تتكرر فيهم الرسل ولا كفروا بغير التكذيب به صلى الله عليه وسلم وبتصميمهم على عبادة آلهم. أما آية الأعراف ففي أخلاط من الأمم وأصناف من المكذبين تنوع كفرهم وتكذيبهم وارتكبوا ضروباً من المخالفات وافتروا على الله سبحانه، قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ...﴾ [يونس: ١٧]، وفيها: ﴿قَالَ أَذْخَلُوا فِي أَسْرِ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا حَتَّى إِذَا ادَّارَكُوا فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَيْنَهُمْ لِأُولِنَهُمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَصْلَحُوا﴾ [الأعراف: ٣٨]، ثم قال: ﴿وَقَالَتْ أُولِنَهُمْ لِأُخْرَيْنَهُمْ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٣٩]. فلشتى مجترحات هؤلاء واتساع مرتكباتهم وأنهم ضلوا وأضلوا ناسب ما وقع جزاؤهم عليه ذكر الاكتساب لا سيما على القول بأن الكفار مخاطبون بالفروع وهو قول حذاق الأصوليين وقول مالك رحمه الله، ولما انحصر مرتكب الآخرين (فيما ذكر) وكان مدار أمرهم على الكفر بما جاء به نبينا صلى الله عليه وسلم ناسب ما وقع جزاؤهم عليه تخصيص اسم الكفر، فكل من الإطلاقين جار على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم.

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿فَإِذْ مَوْذَنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (٤٤) الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف: ٤٤ - ٤٥]، وفي سورة هود: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ (١٨) الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [هود: ١٨ - ١٩]. (فزيد في) هذه الآية ضمير الفصل ولم يزد في الأولى، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

وجوابه، والله أعلم: أن ابتداء الإخبار في الأعراف بحال هؤلاء الملعونين في الآيتين هو قوله في الأولى: ﴿فَإِذْ مَوْذَنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ وابتداء الإخبار عنهم في سورة هود قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَادُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ففي هذه إطناب، وتأمل ورود الظاهر في موضع المضمهر من قوله: ﴿عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ ولم يقل عليهم، فناسب زيادة ضمير الفصل، وفي آية الأعراف إيجاز ناسبه سقوطه. ولو لم يكن ما بين أن

وَأَلَّا فَإِن ذَلِكَ مراعى فيما قصدناه فأن أوجز من ألا، وأن هنا حرف عبارة وتفسير وهي كالواردة في قوله: ﴿وَوَدُّوْاْ أَن يَكُوْمَ الْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣] وفي قوله: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُواْ﴾ [ص: ٦]، وتقع بعد ما يراد به القول وليس بلفظه وتفسر بأي وأما ألا فاستفتاح، وكل من الموضوعين على ما يجب ويناسب، ولو فرض العكس لما ناسب، والله أعلم.

الآية السادسة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيْحَ بُشْرًا بِبَرِّ يَدَى رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقِنَتْهُ لِبَلَدٍ مَّيْمَنٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَهُوَ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيْحَ بُشْرًا بِبَرِّ يَدَى رَحْمَتِهِ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [٤٨] لِنُخْجِي بِهِ بَلَدَهُ مَيِّمًا وَشَقِيقُهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٤٨ - ٤٩] وقال في سورة الروم: ﴿اللَّهُ الَّذِى يُرْسِلُ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، و(قال) في سورة الملائكة: ﴿وَاللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيْحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقِنَتْهُ إِلَى بَلَدٍ مَّيْمَنٍ فَأَخْبَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا كَذَلِكَ الْشُّورُ﴾ [فاطر: ٩]. وقع في هذه الآي اختلاف مع تشابهها في اللفظ وتقارب مقاصدها فأول ذلك اختلاف مطالعها بورود يرسل وأرسل، الثاني وصف الرياح وإتباعها بقوله في الأعراف والفرقان: ﴿بُشْرًا بِبَرِّ يَدَى رَحْمَتِهِ﴾ ولم يرد ذلك في سواهما، الثالث ما يكون عن إرسال الرياح ففي آية الأعراف: ﴿حَتَّى إِذَا أَقْلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾، وفي سورة الروم وسورة الملائكة: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾، ولم يذكر ذلك في الفرقان، وفي سورة الأعراف بعد ذكر إقلال الرياح السحاب ﴿سُقِنَتْهُ لِبَلَدٍ مَّيْمَنٍ﴾، وفي سورة الملائكة: ﴿فَسُقِنَتْهُ إِلَى بَلَدٍ﴾ وفي سورة الروم بعد إثارة الريح السحاب: ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ﴾، ﴿وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا﴾، وفي الأعراف: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ﴾، وفي الفرقان: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ وفي الروم: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾، ولم يرد في الملائكة ذكر لإنزال الماء ولا كيفيته، وفي الأعراف: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾، وفي الفرقان: ﴿لِنُخْجِي بِهِ بَلَدَهُ مَيِّمًا وَشَقِيقُهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾، وفي الروم: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، وفي سورة الملائكة: ﴿كَذَلِكَ الشُّورُ﴾ ولم يقع في الأخيرتين إحالة التشبيه، وفي الأعراف: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، ولم يقع في سورة الأعراف مثل هذا الترجي. فهذه جملة سؤالات.

والجواب عن (السؤال الأول): أن آية الأعراف لما تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمْ

اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ ﴿[الأعراف: ٥٤] فذكر سبحانه ما تقرر وتحصل من خلق السماوات والأرض مما لا تكرر فيه، وهما من أعظم آياته، وأعقب سبحانه بقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ محمولاً على ما تقرر بشم المقتضية التنبيه على جليل الحال فيما يعطف بها والتحريك للاعتبار بذلك وموقعه وربته حيث لا يراد مهلة الترتيب الزمني لأن موضوع ثم في اللسان قصد الترتيب الزمني مع المهلة حيث يراد ذلك، وقصد الترتيب الاعتنائي والتنبيه على حال ما عطف بها حيث لا يقصد زمان ولا يلحظ كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَرَ وَقَدَّرَ ﴿١٨﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴿١٩﴾ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ [المدثر: ١٨ - ٢٠]، فهذا وارد مورد الدعاء على من يخاطب به البشر كما يرد التعجب والترجي وربنا المنزه عن ذلك كله ولكن خطب البشر على ما يتعارفون ويجري بينهم، فلما قال سبحانه: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ فذكر ما هو تعالى عليه منزهاً عن الآنية والتمكن المكاني والمناسبة والحلول جل وتعالى عن ذلك علواً كبيراً، فلما ذكر تعالى من هذه الأفعال العظيمة ما ذكر مما لا يتكرر أعقب سبحانه بما يتكرر ويتوالى من إنعامه على الخليقة مما به قوام أحوالهم ومصالح عيشهم، فقال سبحانه: ﴿يَقْبِضُ أَيْلَ النَّهَارِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأورد ما يتوالى بطول نواله العالم بمشيئته ويتجدد عليهم مما به قوام حالهم إلى انقضاء الأمد المحدود ومجيء اليوم الموعود، واتبع هذا التعريف بما يجاري الجمل الاعتراضية حال الكلام مما يلائم ويناسب ذلك تعريفه بقوله: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، فأعلم باعتراضه لخلق ذلك كله وتصرف أمره في الجميع بما شاء، وأخبر بتعاليه وعظمته فقال: ﴿تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وأمر عباده بالدعاء والتضرع إليه وحذرهم وذكرهم باستصحاب الخوف، وتلك حال الموقنين إذ لا يؤمن مكره ولا ييأس من روحه، ثم رجاهم بقرب رحمته ممن أحسن، ثم عاد الكلام إلى التذكير بجليل المتوالي من إنعامه وعظيم ألطافه فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، فانتظم آخر الكلام بأوله، وارتبط عوده ببده، وتناسب أوضح تناسب بما يفهمه الفعل المضارع من التكرر من حيث لا يمنع ذلك، ولو ورد هنا بلفظ الماضي لما ناسب لما يقتضيه الانقطاع (إلا) لحامل، والله أعلم. وعلى هذا النحو جرى الوارد في سورة الروم فإنه ورد قَبْلَ الآية قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، فذكر من آياته وإنعامه بإرسال الرياح وإجراء الفلك ليبثغي فضله ويطلب الرزق منه حال الظعن والإقامة، ثم اعترض بقوله تأنيساً لرسوله ووعداً بنصره: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ جَرَمُوا وَكَانَ حَقًّا

عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ [الروم: ٤٧] ثم عاد الكلام إلى إتمام ما تقدم مما يرسل سبحانه به ولا (جله) الرياح فقال بصورة الاستئناف لأجل آية الاعتراض: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ﴾ [الروم: ٤٨]، وأورد من النعم بها ما ذكر قبل، وجاء بلفظ الاستقبال لأنه من تتميم ما تقدم وليناسبه، ولو جاء بلفظ الماضي لما ناسب، والله أعلم.

وأما آية الفرقان فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ ثُمَّ قَبَضْنَاهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا ﴿٤٦﴾ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْيَوْمَ لِيَاسًا وَاللَّيْلَ سَبَاطًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٥ - ٤٧]، فورد قبلها ذكر هذه الدلالات ووضح هذه الشواهد، وقد تقيّد زمان خلقها وجعلها بالماضي في خمس كرات مع أنها مما يتكرر في الآيات ويتوالى، وكذا في مطلع السورة وما وقع بعده مما يعتبر به وليس بإخبار أخراوي فأتبع سبحانه ذلك بموافق مناسب فقال: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ بُشْرًا﴾ [الفرقان: ٤٨]، ولم يكن ورود المستقبل هنا ليناسب، فجاء على ما يجب).

وأما آية سورة الملائكة فمبنية على مطلع السورة وذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحٍ﴾ [فاطر: ١] وفاطر وجاعل هنا بمعنى المضي ولا يمكن فيهما غير ذلك، ولم يقع بعد هذا ذكر مقصود به الاعتبار من مخلوقاته سبحانه مما نصبه دالاً (عليه إلا قوله): ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ﴾، فجاء ذلك مناسباً لقوله: ﴿فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولَى أَجْنَحٍ﴾ لموافقة الفعل الماضي اسم الفاعل معنى ومناسبته ولا يناسبه المستقبل، وأمّا ما وقع بين الآية وبين ما بنيت عليه مما ذكرنا فليس من قبيل المذكور فيه ما نصبه سبحانه دليلاً للاعتبار لذوي الافتكار كخلق السماوات والأرض وإرسال الرياح، فهذه المذكورات الثلاث هي المقصودة هنا للاعتبار. أما قوله: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر: ١] إلى ما بعده إلى آية إرسال الرياح مع جليل التحامه بما اتصل به فليس من قبيل ما ذكرناه ولا يمنع من حمل الآية المتكلم فيها على نحو ما ذكر وحملها عليه، ولا يناسب المستقبل هنا ما تقدمه مما بينا حملة عليه، وأنه لا يصح حملة على غير ما ذكر، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الثاني: أن آية الأعراف قد تقدمها قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ثم قال: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]، ثم قال: ﴿إِنْ رَحِمْتَ

اللَّهُ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. وفي هذا كله استلطاف وتعطف ترج، ومن نحو هذا الاستلطاف ومجاريه في قوة الترجي قوله سبحانه في سورة الفرقان: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا...﴾ [الفرقان: ٤٥]، ثم قال: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا﴾، فهذا (أعظم) استلطاف، فناسب الوارد في السورتين من هذا قوله تعالى عقب إرسال الرياح (قوله) ﴿بُشْرًا بَرَكًا يَدْرِي رَحْمَتُهُ﴾ [الفرقان: ٤٨] ولما لم يرد في سورة الروم ولا في سورة الملائكة مثل هذا الاستلطاف ولا بعضه لم يتبع ذكر إرسال الرياح بما اتبع في آيتي الأعراف والفرقان إذ لم يكن ذلك ليناسب، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن آية الأعراف لما قيل فيها: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّوَرَةِ﴾ [الأعراف: ٥٧] فعم بكل وهي من نصوص ألفاظ العموم، ناسب ذلك ورود ما يفهم كثرة ماء السحاب إذ لا يحصل منه إخراج ما يقدر إخراجها من كل الثمرات إلا بكثرتها، فذكر استقلال السحاب الكثير وهو الذي يعطيه قوله: «ثقالاً»، وإنما تثقل بكثرة مائها وذلك يثقلها، ولا يكون استقلالها بما يثقلها من الماء إلا بعد إشارتها، فكان قد قيل: أثارت الرياح السحاب فأثقلتها بالماء الكثير، فناسب هذا كله، ولم يكن مجرد ذكر إثارة السحاب ليعطي كثرة مائها وتكثير الثمر المخرج به مع أن الإثارة مفهومة، فحصل في هذا النظم العلي الإيجاز والوفاء بالتوسعة والتعميم المقصود، ولما لم يقع في الآي الأخر توسعة في المخرج بالماء وقع الاكتفاء بذكر إثارة السحاب، وحصل إرسالها الماء مما بعد.

فإن قلت: فقد ورد في سورة الملائكة: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩] وذلك تعميم ومع ذلك فقد وقع الاكتفاء فيها بقوله: ﴿فَتُنْبِثُ سَحَابًا﴾؟ قلت لفظ الأرض لا يعم في كل موضع إذ ليس من ألفاظ العموم بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤] وهو (لم) يستول إلا على بعضها، وبدليل قوله تعالى: ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾ [المائدة: ٣٣]، وبالجمله فليست الألف واللام هنا للعموم ولا هي حيث تفهم العموم بمنزلة كل وطراً وأجمعين ولا نزاع في هذا فالاكتفاء في سورة الملائكة بذكر الإثارة فقط بين.

وأما سورة الروم فليس فيها عموم بل فيها خصوص حاصل من التقييد بقوله: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [الروم: ٤٨]، والاكتفاء فيها بذكر إثارة الرياح السحاب أبين شيء، فجاء كل على ما يناسب ولا يمكن خلافه.

ولم يرد في سورة الفرقان ذكر إثارة الرياح السحاب اكتفاء بيشارة قوله: ﴿بَرَكٌ يَدَّى رَحْمَتِهِ﴾ [الفرقان: ٤٨] لأنه قصد هنا ذكر الإنعام ولم ينط بذلك ما يقصد به امتداد الاعتبار، ألا ترى قوله قبل الآية ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِبَاسًا وَالنَّوْمَ سُبَاتًا وَجَعَلَ النَّهَارَ نُشُورًا﴾ [الفرقان: ٤٧] فقصد ذكر الإنعام ثم الاعتبار جار مع ذلك ثان عن المقصود من ذكر الإنعام فلم يذكر إلا بادئ الإنعام، فجاء كل على ما يناسب، ولا يمكن خلافه، والله سبحانه أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: وهو الفرق بين ما في الأعراف وسورة الملائكة من سوق الرياح السحاب إلى البلد الميت وما في سورة الروم من قوله: ﴿يَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا﴾ [الروم: ٤٨] بزيادة ذكر سوقه إلى بلد ميت في آيتي الأعراف والملائكة وسقوط ذلك في سورة الروم مع زيادة بيان حال السحاب وانتشارها في السماء وتقطعها لانبعاث المطر فيقول السائل: إن كان الكلام مقصوداً به قصد الإطالة فلم لم يرد فيها الوارد في الآخرين من قوله: ﴿فَسَقَتَهُ إِلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ؟﴾ وإن كان قد قصد به الإيجاز فلم ورد هذا الإطناب هنا بما بسط من حال السحاب؟

والجواب عن ذلك: أن الآيات الثلاث محرزة أجل إيجاز وأبلغه، وأن آية الروم لم يسقط منها شيء من التعريف بسوق السحاب إلى البلد الميت وإنما الحاصل على ما زيد فيها من بيان حال السحاب ما قصد من تحريك المعبر وتنبيهه على ما فيه أعظم دلالة وأوضح برهان، ألا ترى تقديم قوله: ﴿وَمَنْ عَائِنَهُ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الروم: ٤٦] وجليل موقع هذه الاستعارة وقوله: ﴿وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ﴾ [الروم: ٤٦]، ثم أشير إلى تسخير الفلك بقوله: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٤٦]، فقد ورد هنا تعداد نعم جليلة، فلما عاد الكلام إلى إرسال الرياح وذكر إثارتها السحاب اتبع ذلك بما يناسب فقال تعالى: ﴿يَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [الروم: ٤٨]، والإشارة إلى ما تؤمه السحب ببسطه سبحانه إياها فتواري من أقطار الأرض وجهاتها ما يشاء سبحانه إحياء وسقيه، ويجعلها سبحانه كسفاً أي قطعاً متخلخلة لنفوذ ما تحملت من الماء فينبعث الماء من تلك المسام كانبعاث العرق من مسام الأجساد: ﴿فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾ [الروم: ٤٨] وبحسب ما حملها سبحانه أو ثقلها من الماء يكون المرسل عنها في الكثرة وما دونها: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مِنْ يَسَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨]، فلما انبثت هذه الآية على ما قصد من زيادة التنبيه وتوفيه الاعتبار خصت بما لم يقع في آيتي الأعراف

والملائكة، وإنما لم يذكر هنا سوقها للبلد الميت لحصول ذلك من قوله بعد: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ

ءَاتِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُخَيِّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠] فلو قيل أولاً: ﴿فَسَقْنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ

مَّيِّتٍ﴾ لكان تكراراً، فإذا تأملت ما ذكرناه وعظيم الحاصل عنه وضع لك ما انطوت عليه

هذه الآي من عظيم التنبيه مع جليل الإيجاز بحسب ما قصد، وعلى البلاغة، وموجب

المزيد في آية الروم، وما يستدعيه المكتنفان لهما من قوله قبلها: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ

الرِّيحَ﴾ [الروم: ٤٦] وقوله بعدها: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ ءَاتِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ...﴾ [الروم: ٥٠]،

وتحريك المعبر ولم ذكر ذلك في الآخرين، (ويتبين) لك أنه لم ينقص منها شيء، وأن

كلاً منها وارد على ما يجب. ولم يكن ليناسب خلافه، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الخامس: أن قوله في الأعراف: ﴿سُقْنَهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ وفي

سورة الملائكة: ﴿فَسَقْنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ لفارق بين الموضعين هو أن قوله تعالى في

الأعراف: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا نِّفَالًا﴾ [الأعراف: ٥٧] كلام يستدعي جواباً، ألا ترى

أنه في قوة قول القائل: فلما استقلت السحاب بما فيها من الماء، ومثل هذا في استدعاء

الجوابية لا توقف فيه وليس مما يجابوب بالفاء وإنما جواب (ذلك) مثل هذا مجرداً فيه

الفعل عن الفاء وغيرها قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بِمِ يَرْيَحُ طَبِئَةً وَفَرِحُوا

بِهَا جَاءَتْهَا رَيْحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢]، فالجواب هنا قوله: ﴿جَاءَتْهَا رَيْحٌ عَاصِفٌ﴾،

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، ومنه آية الأعراف

المذكورة لا مدخل فيها للفاء، لا التي تقع جواباً ولا العاطفة إذ ليس قوله تعالى: ﴿سُقْنَهُ

لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾ معطوفاً على ما قبله، أما قوله تعالى في سورة الملائكة: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ

الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسَقْنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩] فكلام معطوف

بعضه على بعض بالفاء المقتضية الترتيب والتعقيب ليطابق اللفظ ما تحته من المعنى،

فلزمت الفاء هنا لاحتراز معناها، وقد تقرر أنها لا مدخل لها في آية الأعراف، فورد كل

على ما يجب، ولما استدعى لفظ: سقناه المكان المسوق إليه، وإنما يصل إليه بلام الجر

أو بالي، عدي في الإعراب بلام الجر فقيل: «لبلد» ليناسب المجرور فعله الذي استدعاه

في الوجازة، ولما طال الفعل في الآية الأخرى بما لزمه من حرف التعقيب ناسبه تعديته

بالي إسهاباً مقابل إسهاب وإيجازاً مقابل إيجاز. وأما آية الروم ففيها زيادة التعريف بكيفية

انفصال الماء من السحاب، وأنه يخرج من خلاله مقسطاً على الأرض مجزئاً ليستوي

السقي ويتناسب كسريان الغذاء في الأبدان بعد تهيتها، ولو صب من جانب دون ما أشار

إليه التخلل لأضر ولم تحصل به المنفعة، وهو زيادة في الاعتبار وإطلاق على عظيم

الحكمة، وكل هذه الآي متلائمة متعاضدة لا تعارض فيها ولا إشكال، وقد تضمن هذا الجواب أجوبة عن مواضع من هذه الآي، وقوله في الأعراف: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] مناسب لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَقْلَتْ سَحَابًا نَقَالَ﴾ لما تقدم ما يشير إلى كثرة ماؤها ناسبه التعريف بكثرة ما يخرج سبحانه به من مختلف الثمرات، ولما قصد في آية الفرقان سقي الحيوان العاقل وغير العاقل ناسبه ما تقدم من وصف الماء بالطهورية والطيب، وقد حصل إخراج الثمرات بقوله ﴿لَنُخْرِجَنَّ مِنْهَا بَلَدًا مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [الفرقان: ٤٩]، وأما قوله في سورة الروم: ﴿فَإِذَا أَصَابَ مِنْ ثِيَاءٍ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨] فجاء مع قوله قبل الآية: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، لما ذكر سبحانه إرسالها مبشرات اتبع ذلك بذكر ما به البشارة وهو الودق المرسل من السحاب المشار بها والإخبار بمن المبشر بها وهو من يشاء تخصيصه من عباده بتلك الرحمة فأوضح آخر الآية المجمع قبلها، وحصلت ما قصد بها على أكمل تناسب. وأما قوله في سورة الملائكة: ﴿فَأَحْيَيْنَا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ فمبني على قوله: ﴿بَنَيْنَا الْبَنِينَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [فاطر: ٥]، والمراد بهذا العودة الأخروية فأرى سبحانه مثلاً يوضحها لمن تدبر وعقل فقال تعالى: ﴿فَسَقَنَهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحْيَيْنَا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [فاطر: ٩]، ثم قال: ﴿كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾ [فاطر: ٩]، والآي قبلها لم يتقدمها مثل ما تقدم هذه من تحريك الخلق وتخويفهم بالوعد الأخروي، فلم تعقب بمثل ما أعقبت به هذه من تحرير التشبيه وإن كان في أكثرها التشبيه على إحياء الموتى ولكنه ليس كالواقع هنا.

والجواب عن قوله في سورة الأعراف: ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ﴾ [الأعراف: ٥٧] أنه مقابل بقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] ولم يرد هكذا في سائر الآيات أعني التعبير بلفظ الإخراج لما ينبت المطر وما يخلق سبحانه في الأرض، ولما ورد في سورة الملائكة قوله سبحانه: ﴿فَأَحْيَيْنَا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾. فقبل تشبيهاً بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ النُّشُورُ﴾، ولم يكن ليتحرر المراد لو قيل: كذلك الإحياء، ولو قيل: كذلك إحياء الموتى لاجتمع فيه الطول مع مخالفة الفواصل فيما قبل الآية وما بعدها، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمُرُّكُمْ إِلَّا فِيهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [فاطر: ٥]، قوله بعد الآية: ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يُبْزَرُ﴾ [فاطر: ١٠] وما تخلل الآيتين وما ورد بعدها، ثم إن النشور هو إخراج الموتى وإحيائهم مع أنه أوجز وأطبق للفواصل، فجاء كل على ما يناسب. وأما سائر الآي فلم تبني على قصد التشبيه ولا جرى فيها ذلك، فوقع الاكتفاء فيها بمجرد الإيماء والإحالة على غير طريقة التشبيه.

والجواب عن تعقيب آية الأعراف بترجي التذكير من قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧] مناسب لقوله: ﴿فَأَخَرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأن الماء المنزل من السماء واحد لا يختلف، وإن اختلفت أحواله في الكثرة والقلة وطول زمن الإنزال وقصره فالمذاق والطعم والصفة لا تختلف، والمخرج به بإذن الله من ضروب الثمرات مختلف في الطعم واللون والرائحة إلى غير ذلك من صفاته، قال تعالى: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَجِدٍ وَنَفِيسٍ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾ [الرعد: ٤]، ففي هذا أعظم عبرة لمن استبصر، وأدل دليل على القدرة التي تجل عن الحد والغاية، وأعظم شاهد على إحياء الموتى، فلهذا أعقبت برجاء التذكير فقيل: ﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

الآية السابعة قوله جل وتعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَفْقَهُمْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وفي سورة هود: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٥ - ٢٦]، وفي سورة المؤمنون: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَفْقَهُمْ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَنْقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣].

في هذه الآي ست سؤالات: السؤال الأول قوله في سورة الأعراف: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ غير منسوق بواو العطف وفي السورتين الأخريين: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا﴾ بواو العطف، والثاني اختلاف مقاله، عليه السلام، لهم، والثالث وجه اختصاص الواقع في كل سورة من الثلاث من مقاله بتلك السور، والرابع وجه اختلاف ما خوفهم به وأنذرهم إثر أمرهم بالعبادة في كل واحدة، والخامس وجه ندائه لهم في السورتين وسقوط ذلك في سورة هود، والسادس وجه افتتاح أمرهم بالعبادة في السورتين وقوله في سورة هود قبل أمره إياهم: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾، فهذه ست سؤالات.

الجواب عن الأول: أن آية الأعراف لم يتقدمها ذكر إرسال ولا أمر بدعاء الخلق ولا جملة يناسبها عطف إرسال الرسل إلى الأمم ودعاء (الخلق) إلى الإيمان، إنما تقدم قبلها ذكر أصحاب الأعراف ثم قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الأعراف: ٥٨]، ثم ابتدأت قصص الرسل مع أممهم فقال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٥٩] وتتابع قصصهم. أما آية هود فقد تقدم قبلها ذكر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم وبذلك افتتحت السورة قال تعالى: ﴿كُنْتُ أَهْكَتَ ءَايَتُهُمْ ثُمَّ فَضَّلْتُ مِنْ لَدُنِّي حَكِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: ١].

٢-، ثم استمر ذكر دعائهم وتحذيرهم من التولي وما يعقبه إن وقع منهم، ثم ذكر تحديه، عليه السلام، إياهم بالقرآن وطلبهم بمعارضته والإتيان بعشر سور مثله في البلاغة وعلى النظم وإن كان ما يأتون به مفترى ليكون أسهل عليهم، ولم يعدل بالآي عن هذا الغرض وما يرجع إليه إلى ذكر إرسال نوح، عليه السلام، فوردت الآي بذلك منسوقة على ما تقدمها بواو العطف على أتم مناسبة. وأما آية سورة المؤمنون فقد ورد قبلها ما يناسب عطفها عليه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً...﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤] وبعدها: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقَ...﴾ [المؤمنون: ١٧]، فذكرهم بإيجادهم وانتقالهم متقلين في أطوار مكتنفين بتوالي إنعامه منسوقاً بعض ذلك على بعض مفتتحة المطالع بما يتأتى به القسم من قوله تعالى تحكيماً وإظهاراً للظاهر من اكتناف إنعامه وإحسانه، ثم عطف على ذلك ما أنعم به من إرسال الرسل فذكر أولهم إرسالاً إلى الخلق ليناسب ما بدأوا به من النعم الأولية، فقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾، وكل ما ذكر في هذه الآي نِعَمٌ متناسبة وآلاء متوالية، ولهذا لم يذكر في هذه الآية ذكر عذاب إلا بالإيماء الوجيز، وخصت بقوله عقب الأمر بالعبادة: ﴿أَفَلَا نُنْقِزُ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، فذكرهم بالتقوى المجردة لنجاتهم وتخلصهم من العذاب، ولم يكن ليلائم ذكر العذاب والإفصاح به ما تقدم من التذكير بإحسانه سبحانه وإنعامه من أول السورة إلى هنا.

والجواب عن السؤال الثاني: أن دعاء الرسل أممهم مما يتكرر ويتوالى في أوقات مختلفة ومحال متباعدة، فمرة يرغبون ومرة يخوفون وينذرون، وذلك بسبب حال حال ولكل مقام مقال. فاختلاف المحكي من مقالهم إنما هو بحسب اختلاف الأوقات، وما يناسب كل وقت وقت وما يجري فيه ويشاهد من أقوال المدعوين وأحوالهم، وكل المحكي من معنى مقالاتهم لا إشكال فيه، ألا ترى أن نبينا صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين كان يدعو قبائل العرب إذا وفدوا على مكة ويقف على كل قبيلة قبيلة فيكلمهم ويسمعهم القرآن ويدعوهم إلى الله بما يناسب أحوالهم ومقالهم، ألا ترى قوله، عليه السلام، لقبيلة كانت تعرف ببني عبد الله «يا بني عبد الله إن الله قد حسن اسم أبيكم»، فكان يفتتح دعاء كل طائفة بمثل هذا، فلكل مقام مقال، فلا سؤال في المحكي من قول نوح، عليه السلام، لقومه واختلاف ذلك، وإنما السؤال في اختصاص كل سورة بالوارد فيها من حكاية كلامه، عليه السلام، إذ لا يذكر في كل سورة إلا ما يناسب وهو السؤال الثالث.

والجواب عنه: أنه لما تقدم ذكر اليوم الآخر في غير ما آية من أول هذه السورة إلى ابتداء قصة نوح، وقد تضمن ما ذكر من ذلك من أهوال ذلك اليوم ما يعظم أمره كقوله: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ...﴾ [الأعراف: ٨]، وقوله: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ فِي النَّارِ...﴾ [الأعراف: ٣٨]، إلى قوله: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْسِبُونَ...﴾ [الأعراف: ٣٩]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتِّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ [الأعراف: ٤٠] قوله: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ...﴾ [الأعراف: ٤٧]، إلى قوله: ﴿وَلَا تُنْزِلُ تَحْزَنُونَ﴾ [الأعراف: ٤٩]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ...﴾ [الأعراف: ٥٠]، وقوله: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، فلما تقدم من أهوال هذا اليوم ما لم يتقدم في السورتين الأخريين ناسبه من مقالات نوح لقومه: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وناسب قوله: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] قول الممتحنين: ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ [الأعراف: ٥٣]. وأما افتتاح الآية بأمرهم بالعبادة فبين، وأما آية هود فافتتاح دعاء نوح قومه فيها بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢٥] يناسبه قول نبينا صلى الله عليه وسلم للعرب في إخبار الله تعالى عنه: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ وَبَشِيرٌ﴾ [هود: ٢]، وقوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وأما قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦] فمناسب لقوله تعالى على لسان نبينا، عليه السلام، لقومه ممن خاطبه وشافهه: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ﴾ [هود: ٣]، وقوله: ﴿وَلَكِنْ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَىٰ أَنتُمْ مَعْدُودَةً لِّقَوْلِكَ مَا يَحْسِبُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وقوله: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ، مِنَ الْأَحْزَابِ قَالَتَارُ مَوْعِدُهُ﴾ [هود: ١٧] فتكرر ذكر العذاب يناسبه ما ختمت به آية دعاء نوح، عليه السلام، من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود: ٢٦]، وأما آية المؤمنون فالجواب عنها ما تقدم منجراً في الجواب عن السؤال الأول، وتحصل من أنه حكى من مقالاته، عليه السلام، في كل سورة من هذه الثلاث ما يجري مع ما اتصل به ويناسبه حسبما تبين، ولم يكن ليناسب ورود ما في سورة منها ما ورد من ذلك في الأخرى، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الرابع: قد انجرّ فيما تقدم، وعن الخامس أن نداءهم في السورتين لا كلام فيه لجريانه على ما ينبغي، فإنما يسأل عن سقوط ذلك في سورة هود؟ وجهه أن ذلك جار مع ما افتتحت به السورة من قوله على لسان نبينا عليه السلام ﴿أَلَا

تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴿٢﴾ [هود: ٢]، فدعاهم إلى عبادة الله وأن يفردوه بها، ولم ينادهم لأن ذلك لم يكن ليلائم مطلع السورة إذ لم يجر ذكره، عليه السلام، منطوقاً به فينزل عليه نداؤهم بل قيل له: ﴿الرَّ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١] ثم اتبع هذا بأمرهم مبتدئاً بحرف العبارة والتفسير وهو أن الحرف الواقع بعد ما ينبئ ويحصل منه معنى القول وليس بصريح قول ولا مرادف إلا أنه يفهمه كقوله تعالى: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ [ص: ٦]، فأن الواقعة حرف عبارة وتفسير المقدرة بأي إنما تأتي بعد ما يفهم القول، فكما يقع بعدها ما يدل على تقدير القول وليس بقول كذلك يقع بعد ما لا يلتزم معه ذكر القول ويكون مع ذلك مغنياً عنه، ومنه مطلع هذه السورة بعد التنبيه بالحروف المقطعة فقول: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴿٢﴾ [هود: ١ - ٢]، كما قيل في آية ص: ﴿إِنِ امْشُوا فَاذْكُرُوا﴾ [ص: ٦]، فليس موضع صريح القول الذي (يقصد) به الحكاية، ورد دون صريح قول، ثم وردت قصة نوح، عليه السلام، على هذا المنهج للمناسبة، ثم جيء بقصة هود وصالح بعد هذا مفتتحين بالقول على ما يجب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال السادس: أن افتتاح أمرهم بعبادة الله في سورتي الأعراف والمؤمنون لا سؤال فيه لأنه أول ما يطلب به الخلق وإنما يسأل عن افتتاح مكالمتهم في سورة هود بقوله: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢٥]؟ ووجه ذلك مطابقته لما افتتحت به السورة من قول محمد صلى الله عليه وسلم بأمر ربه مخاطباً بكلامه تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٢].

الآية الثامنة قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ ﴿٦٠﴾ قَالَ يَنْفَوِي لَيْسَ بِي ضَالُّةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٦١﴾ [الأعراف: ٦٠ - ٦١]، وقال في سورة هود: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرُكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَرُكَ أَنْتَبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَأَوْنَا﴾ [هود: ٢٧]، وقال في سورة المؤمنون: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

قلت: هذه أجوبة في مقامات شتى وأحوال مختلفة فلا سؤال في اختلافها، وإنما السؤال عن وجه الواقع في كل سورة إذ لا يكون إلا لمناسبة - وقد تقدم بيان هذا في الآية قبلها - فيسأل عن ذلك؟ وعن ثبوت الفاء في قوله: «فقال» في سورة هود وسورة المؤمنون وسقوطها في سورة الأعراف؟ وعن وصف الملأ بالكفر في السورتين وسقوط هذا الوصف من آية الأعراف؟ فهذه ثلاثة أسئلة.

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن تقول: إن تخصيص الواقع من الملائكة من قوم نوح، عليه السلام، جواباً له عند دعائهم في سورة الأعراف إلى عبادة الله مناسب لما تقدم فيها من قول مكذبي الرسل حين تتوفاهم الملائكة قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمْ رَسُولُنَا يُتَوَفَّوهُمْ قَالُوا أَإِنَّا مَا كُنْتُمْ نَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ قَالُوا ضَلُّوا عَنَّا﴾ [الأعراف: ٣٧]، وقول أخراهم لأولاهم عند دخولهم النار وتداركهم فيها جميعاً ﴿رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]، فصار هذا مألوفاً من كلامهم وجواباً متكرراً منهم، ثم قد جرى على هذا إخبار الله سبحانه عنهم عند تمنيمهم الشفعاء أو الرد إلى الدنيا ليعملوا غير عملهم قال الله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْرَوْنَ﴾ [الأعراف: ٥٣]، ولم يتقدم في السورتين بعد مثل هذا، فناسب هذا ما تقدم.

وأما في سورة هود من قول الملائكة المذكورين من قوم نوح فقد تقدم في صدر السورة قوله تعالى مخبراً عن كفار قريش وغيرهم من معاندي رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَشْفُونَ لِيَأْبَهُمْ﴾ [هود: ٥]، فأعلم سبحانه بطغيانهم وتمردهم في كفرهم، فناسب هذا قول المتمردين من قوم نوح: ﴿مَا نَرِيكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرِيكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا أَنَّا بِآدِي الْأَرَائِي وَمَا نَرِي لَكَ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكَ كَذِيبٌ﴾ [هود: ٢٧].

وأما الوارد في سورة المؤمنون فإنه قد تقدم فيها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِن سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ (١٧) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَظْفَةً فِي فَرَاقٍ مَّكِينٍ [المؤمنون: ١٢ - ١٣]، فذكر سبحانه تطور الإنسان في تقلبات وأحوال تشهد بحاله الحضيضية ومهاتته الأولية، إلى أن تلحقه العناية الربانية والاختصاص الاصطفائي فيعز بآعزاز موجهه ويختص باختصاص التقريب والتشريف، فتفاوت أقدار الخلق عند ذلك، فمنهم اللاحق بأشرف المقامات وأسنى الحالات ومنهم الباقي في حضيضيته من غير ترق لما فوقها من الانتقالات، ولما لم يتلمح الملائكة من قوم نوح جليل مزية التشريف، وما منحه هذا النبي الكريم من علي قدره المنيف، وظنوا التساوي على مقتضى الحالة الأولية، قالوا يخاطبون أتباعهم وجواباً لنبيهم، عليه السلام: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَن يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ...﴾ [المؤمنون: ٢٤]. وتأمل مقال الملائكة هنا ومناسبتة لما قدم من خلق الإنسان تجده أنسب شيء، ولم يكن مقالهم في كل موضع من هذه ليناسب غير ما وقع فيه، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الواقع في سورة هود من قوله تعالى مخبراً عن

جواب قوم نوح: ﴿مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧] إلى آخر كلامهم كلام لا يستقل مبتدأ به بل يستدعي ما يبنى عليه، إذ لا يفتح أحد أهدأ مبتدأ بمثل هذا وإنما يتكلم بهذا جواباً. ولما قال لهم نوح، عليه السلام: ﴿يَنْقُورُوا عَبْدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٥٠] إلى ما عرفهم به مما حصل منه الإعلام بمقامه النبوي جاوبوه بعداً عن تعرف صدقه ومعرفة حقه بقولهم: ﴿مَا نَرْنَكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧]، أي لو كنت كما تزعم لكنت من جنس الملائكة ولم تكن من جنس البشر، وقد أفصحوا بهذا في سورة المؤمنون، وتكرر هذا المرتكب من غيرهم في غير ما آية، فلبناء هذا الكلام على ما قبله وتمحض الجوابية فيه ورد بالفاء المقتضية السببية والمبينة للجوابية، ومثل هذا من غير فرق هو والوارد من جوابهم في سورة المؤمنون من قولهم: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، ثم قالوا: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وهذا هو الذي أشرنا إليه من مقالهم في هاتين السورتين بالفاء لربط الجوابية ووضوح السببية، وأما قوله في سورة الأعراف: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠] فإن هذا وإن تضمن الجوابية فإنه كلام يستأنف ويبتدأ بمثله ولا يفتقر إلى ما يبنى عليه، فناسب ذلك وروده بغير الفاء، وحصلت الجوابية من حيث المعنى مع رعي ما يناسب في النظم. ونظير هذا في وروده بغير الفاء لما ذكر قوله تعالى في قصة هود، عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرْنَكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فتأمل جوابهم هنا لما كان الوارد في قصة نوح، عليه السلام، في أنه يبتدأ بمثله ولا يفتقر إلى ما يبنى عليه كيف ورد بغير الفاء فهذا يزيدك وضوحاً فيما قدمناه، والله سبحانه أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: وينتزل على تمهيد هو أن الله تعالى أمر رسله، عليهم السلام، بالرفق في دعاء الخلق وحضهم على التلطف بهم والصبر على آذاهم فقال: ﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجِدْ لَهُمُ الْبَالِيَ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَأَصْرِ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [المزمل: ١٠]، وقال: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَدَعِ أَذْنَهُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَعُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال: ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَفَضْنَا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وهذا كثير، وقال تعالى لموسى وهارون: ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ ﴿٤٣﴾ فَقَوْلَا لَهُ قَوْلًا لَّيًّا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٣ - ٤٤]، وعلى هذا جرى دعاء الرسل أمهم في إخبار الله تعالى عنهم، وتأمل ما تحمل من التلطف والرفق بالعباد قول الله سبحانه:

﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وعلى هذا المنهج جرى ما ورد في الكتاب العزيز من دعاء الرسل أممهم: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا...﴾ [نوح: ١٠] إلى قوله: ﴿لَسْتُمْ لَهُمْ مِنْهَا شُبُلًا وَفَجَّاجًا﴾ [نوح: ٢٠]، ثم اختلف جواب الأمم، فمن مسرع في الإجابة بهداية الله تعالى، ومن مبطئ، ومن مصمم على ضلاله، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ثم لكل نبي مقامات ومقالات بحسب اختلاف الموطن والمجتمعات، ولكل مقام مقال يناسبه، فجرى اختلاف ما ورد جواباً بنسبة ما وقع الجواب عليه، مع إحراز الأنبياء، عليهم السلام، ما أمروا به من الصبر والتلطف في أكثر أحوالهم متوقفين فيما وراء هذا على ما يرد منه تعالى كما قيل لنوح، عليه السلام: ﴿أَنْتُمْ لَنْ يُؤْمِنُوا مِنْ قَوْلِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: ٣٦]، فقطع، عليه السلام، رجاءه منهم، وفهم من ربه تعالى جواز دعائه عليهم، واستشعر انتقامه منهم فقال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ الْكَافِرِينَ دِيَارًا﴾ [نوح: ٢٦]، وذلك بعد مبالغتهم في البعد عن الاستجابة وقولهم: ﴿قَدْ جَدَلْنَا فَأَنْتَ أَكْثَرُتَ جِدَلَنَا فَأَيْنَا بِنَا نَعِدْنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [هود: ٣٢]، قال تعالى فيمن سلك مسلكهم في التكذيب: ﴿فَلَمَّا ءَاسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿حَقًّا إِذَا سَأَلْتَسِ الرُّسُلَ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كَذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرًا...﴾ [يوسف: ١١٠].

فأقول بناء على ما تمهد أن قوم نوح لما ذكر تعالى عنهم في سورتي هود والمؤمنون إساءة في جوابهم لنبيهم وإطالة في المرتكب حين قالوا في سورة هود: ﴿مَا نَزَّلَكَ إِلَّا بَشَرًا مِثْلَنَا وَمَا نَزَّلَكَ أَتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا لَنَا بَادِيَ الرَّأْيِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧]، فجمعوا في هذه الإطالة توهمهم مساواته، عليه السلام، فيما رآه البادي من البشرية والصورة الإنسانية، إلى استردال أتباعه كما قالوا في الموضع الآخر: ﴿أَتُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذِلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وإلى التعامي عن فضله، عليه السلام، عليهم وظهيم كذبه، وقد نزهه الله من ذلك كله، فإذا تأملت مجموع هذا استطلعت منه مكنون كفرهم، ومثل هذا من غير فرق قولهم في آية سورة المؤمنون: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤] إلى قولهم: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ فترَيْبُوا بِهِ حَقًّا حِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، فلا إساءتهم فيما ذكر من الوارد عنهم في الموضعين وصفوا بالكفر، فقال تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٢٤] فوصفهم

بالكفر في السورتين . وأما آية الأعراف فقولهم فيها: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي صَلَكٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠] ليس (كجوابهم في السورتين الآخرين، لا من جهة الطول ولا من جهة المعنى، لأن لفظ الضلال ليس) بنص في الضلال عن الدين . لأنه يقال ضل بمعنى تحيز وجار عن دين أو طريق، ويتسع في إطلاق لفظ الضلال على غير ما ذكرنا، وقد قال بعض المفسرين هنا في تفسير الضلال: إنه الذهاب عن طريق الصواب والحق، وبالجمله فإنهم لم يريدوا هنا الضلال الذي هو الكفر، وإن كان قد يقع إذا تقدمته قرينة على أعظم من الكفر، وأما هنا فليس كذلك، فلما لم يكن في الوارد في سورة الأعراف من الإطالة في العبارة والإبلاغ فيما قصده من المعنى مثل ما في السورتين ناسبه الإيجاز، وإن لم يوصفوا هنا بالكفر فقال تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٦٠]. ومما يشهد لهذا أن قوم هود، عليه السلام، لما بلغوا في إساءة جوابهم لنبيهم في قولهم: ﴿إِنَّا لَنَرُّكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦] وأرادوا في قلة علم وخفة حلم، قاله الغزنوي، وقال غيره: في خفة حلم وسخافة عقل، فلما أساءوا في مقالهم هذا عبر عنهم بقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فوصفوا بالكفر مناسبة لقولهم. ولما لم يقع في جواب قوم صالح مواجهة نبيهم بمثل هذا بل عدلوا إلى مخاطبة ضعفائهم بقولهم لمن آمن منهم ﴿أَتَعْلَمُونَ أَنِّي مُبَرِّئٌ مِنْ رِبِّي﴾ [الأعراف: ٧٥]، فلما لم يواجهوا نبيهم بما واجه قوم هود عبر عن هؤلاء بقوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [الأعراف: ٧٥].

فإن قيل قد وصفوا بما يفهم كفرهم وهو الاستكبار، قلت قبول بهذا وصف مخاطبيهم بالاستضعاف وليس كالإفصاح بالكفر، فوضح ما بسطناه أولاً، وجرى كل من ذلك على ما يناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية التاسعة من سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رَّبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، وفي قصة هود: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رَّبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٨]، فيهما سؤالان، قوله: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾، وفي الأخرى: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾، والثاني أن كل واحد من هذين النبيين الكريمين يعلم من الله سبحانه ما لا يعلمه قومه، فهل في قصة نوح ما يحمله على قوله لقومه: ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ما ليس في قصة هود؟

والجواب عنهما معاً: أن قوم نوح، عليه السلام، لما رموه بالضلال وأكدوا ذلك

وزعموا استحكامه بالوصف في قولهم له، عليه السلام: ﴿إِنَّا لَنَرِيكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، فزعموا أن ضلاله غير خاف وهو الذهاب عن طريق الصواب، ولا يكون (إلا) عن عدم العلم بما فيه رشاد الضال واستقامة حاله، نفى، عليه السلام، كل ذلك عن نفسه بقوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالٌ﴾ [الأعراف: ٦١]، ثم أتبع بأوصاف عليه تناقض قولهم وتدفعه، وتشهد للمتصف بها ببراءته من ذلك، وترد ذلك الوصف عليهم، وأنهم الأهلون لما رموه به فقال: ﴿وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٦٧]، ولا يرسل رب العالمين المالك لكل العليم بهم إلا من جعله في أعلى درجات المهتدين العالمين بنصاب الرسالة وما يلزم متحملها، ثم بين لهم نصحه واستمراره في إبلاغهم ونصحهم فقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِي رَاقٍ وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢]، ثم أتبع بتعريفهم بجهلهم بما عنده من ربه ويعلمه هو بذلك فقال: ﴿وَأَعْلَمُ مِنْ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢] وإنما قال: «وَأَنْصَحُ»، «وَأَعْلَمُ» ليعلم بتماديه على النصح لهم وهم لا يشعرون ولا يهتدون، وبإمداده بزيادة علومه بالوحي وهم عن ذلك في أشنع ضلال وأبعده، فجمع، عليه السلام، فيما خاطبهم به رد مقالهم ورميهم بأكثر مما رموه به. ورد ذلك عليهم بالطف رد وأبينه لمن وفق، ونزه، عليه السلام، عبارته المخلصة لذلك على أتم الوجوه عن شنيع عبارتهم وقبح مواجعتهم. وأما جواب هود، عليه السلام، فإن قومه لما قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرِيكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]، فرموه بخفة الحلم وقلة الثبات وكثرة الطيش، نفى، عليه السلام، ذلك عن نفسه فقال: ﴿لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ﴾ [الأعراف: ٦٧]، فرد قولهم، ثم عرفهم برسالته، وقدم ما ينبغي للرسول أن يكون عليه، ثم أتبع بجليل أداء أمانة الرسالة من التبليغ والتمادي عليه فقال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ﴾، فجاء بالفعل المشعر بالتكرار والاستمرار قياماً بإبلاغ رسالته وحفظاً لأمانتها، ثم قال: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٨]، فعرفهم بصفتين جليلتين قد اكتنفته العصمة فيهما، ومن كانت صفاته اللازمتان له النصح والأمانة فقد تنزه قدره عن الطيش وعدم الحلم: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]، وإنما أتى في إخبارهم بنصحه وأمانته بالاسم فقال: ﴿نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ وكَم يَقُل: أنصح - فيأتي بالفعل - ليحصل منه أن ذلك الوصف الجليل لازم له غير مفارق، ولم يكن الفعل ليعطي ذلك فجاء بالاسم وجعله الخبر عن ضميره الذي هو: «أنا» فهذا مقصود ثابت الوصف ولزومه مثل الوارد في قوله تعالى مخبراً عن المنافقين: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ﴾ [البقرة: ١٤ - ١٥]، فأخبر عن قولهم للمؤمنين: «آمنّا» بالفعل

الماضي وليس من وضعه إعطاء الدوام في الأكثر، إذ قد يقول فعلت من أوقع الفعل مرة واحدة، وأخبر تعالى عن قولهم لإخوانهم وشياطينهم بقولهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ فجاؤوا بالاسم إعلالاً بصفتهم التي هم عليها مستمرون، فكذا هذا الإخبار الواقع هنا في هذا المقصود من التماذي والاستمرار حين قال هود، عليه السلام: ﴿وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ [الأعراف: ٦٨]، فجاء الاسم فانتفى ما رموه به من السفاهة جملة. وقابل، عليه السلام، مقالهم الشنيع بخبره الصادق عن نفسه فرد مقالهم. ولم يكن الفعل يحرز هذا القصد كما أحرز قول نوح، عليه السلام: ﴿وَأَعْلَمُ مِنْكَ اللَّهُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢] الإخبار عن نفي ما رموه به جملة، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

ومما يسأل عنه في هاتين الآيتين أن نوحاً وهوداً، عليهما السلام، إنما دعوا إلى العبادة قوماً كفاراً، وقد ورد في قصة نوح، عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمَلًا مِنْ قَوْمِي﴾ وفي قصة هود، عليه السلام: ﴿قَالَ أَلَمَلًا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِي﴾ فوسموا بالكفر بخلاف قوم نوح؟ ووجه ذلك - والله أعلم - الاكتفاء بما وقع في دعاء نوح، عليه السلام، من قوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، وخوفه من تعذيبهم إنما كان لكفرهم، ولم يقع ذلك في دعاء هود لأن قوله: ﴿أَفَلَا تَنْفَقُونَ﴾ ليس فيما يعطيه من التخويف في قوة: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ إذ قد يؤمر بالتقوى المؤمن، ويقال للعاصي بصغيرة أفلا تنقي. فلما كان في دعاء نوح ما يشير إلى الكفر ويدل عليه اقتضى الإيجاز الاكتفاء بذلك، ويشهد لهذا أن قصة صالح وقصة شعيب الوارد فيهما الدعاء إلى الإيمان على هذا المنهج لما لم يقع في دعاء هذين النبيين، عليهما السلام، ما وقع في دعاء نوح، عليه السلام، مما ينبئ بالكفر ورد في حكاية مقالة قومهما ما يحصل منه ذلك المقصود وذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمَلًا الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِي﴾ [الأعراف: ٧٥]، وذلك جار من الواقع في قصة هود من غير فرق لأن استكبارهم عن إجابته والإيمان به كفر، والله أعلم بما أراد.

الآية العاشرة قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عِيبِينَ﴾ [الأعراف: ٦٤]، وفي سورة يونس: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَجَعَلْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ فِي الْفُلِكِ وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْقًا وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عِقَابُ الْمُتَذَرِّينَ﴾ [يونس: ٧٣]، ففيهما أربع سوالات يذكر كل سؤال منها متصلاً به جوابه.

الأول قوله: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ﴾، وفي الثانية: ﴿فَنَجَّيْنَاهُ﴾، فاختلف نقل الفعل بالهمزة في

الأولى وفي الثانية بالتضعيف. وفي الأولى: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ وفي الثانية: ﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾
فاختلف الموصول أيضاً.

والجواب عن هذين السؤالين، والله أعلم: أننا قد وضّحنا في كتاب البرهان أن ترتيب السور أصل مراعى وترتيب الآي في هذا الحكم أولى وأبين، وإذا تقرر هذا فاعلم أيضاً أن لفظ الذي وما تصرف منه للمثنى والمجموع أصل في الموصولات إذ لا يخرج لفظ الذي عن الموصولية، أما مَنْ فإنها تخرج إلى الاستفهام والشرط وغيرهما، والأصل في النقل أيضاً يكون بالهمزة، وأما النقل بالتضعيف والباء وغيرهما فثان عن الأصل، ومن يقول بالقياس في النقل على اختلاف مذاهبهم من أن المقيس فيه النقل من الفعل إنما هو غير المتعدي أو المتعدي (إلى واحد مع غير المتعدي) إلى اثنين مع الضربين قبله وهو قول الأخفش، فكل هؤلاء إنما المقيس عندهم مما ينقل بالهمزة ويجعلون النقل بالتضعيف وغيره موقوفاً على السمع.

فإذا قرر ما ذكرناه فنقول إن سورة الأعراف ورد فيها قوله: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ٦٤]، كل منهما على الأصل في نقل الفعل وفي الموصول فليل ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ»، وقيل: ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ»، وورد ذلك في سورة يونس على ما هو ثان عن الأصل في النقل وفي الموصول رعياً للترتيب، ولا يمكن العكس على هذا.

ثم انجر مع ذلك رعي تناسب التقارن لما ورد في الأولى، فأنجيناه بزيادة همزة النقل المثبت لها صورة الألف في الخط ونطق يخصها بحركة الهمزة، فطالت الكلمة بالألف خطأ وبالنطق بحركة الهمزة لفظاً ناسبها الموصول الذي هو: الذين بزيادة حروفه على حروف مَنْ. ولما قيل في الثانية: فنجيناه، فجيء بما هو أخصر في الخط، ناسبه من الموصولات مَنْ المفرد في معنى الذي، وهو أخصر.

السؤال الثالث: زيادة ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ خَلْقًا﴾ في سورة يونس، وذلك مثال تفصيلي في طائفة معينة من المجمل الوارد في أول السورة من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَهُمْ رَسُولُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [يونس: ١٣]، إلى قوله: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلْقًا فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤] وقوم نوح، عليه السلام، أول أمة أهلكت بتكذيبها، ثم خلفها غيرها فذكر من المتقدم مجملأ أول واقع منه، وأنهم جعلوا خلائف كما جرى فيمن بعدهم.

والسؤال الرابع: قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِيَةً﴾ [الأعراف: ٦٤]، وذلك

مقابل به قولهم لنوح، عليه السلام: ﴿إِنَّا لَنُرِيكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠]، ف قيل لهم بل أنتم قوم عمون فأني لكم بالتفريق بين الهدى والضلالة. وأما قوله في الأعراف: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُتَذَرِّينَ﴾ [يونس: ٧٣] فليجري مع آية الأعراف فيما ورد فيها (من) التعريف بإنذارهم في قوله: ﴿أَوْ عَجِزْتَ أَنْ جَاءَكَ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكَ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ يُبْذَرُكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، فوقع هنا التعريف بإنذارهم، ثم ورد في يونس بقوله: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُتَذَرِّينَ﴾ [يونس: ٧٣] فحصل التعريف في الآيتين بإنذارهم وعاقبة من أنذر فلم يرجع عن غيه.

الآية الحادية عشرة من سورة الأعراف قوله تعالى في قصة صالح: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وفي سورة هود: ﴿وَيَقْوِمُ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ قَرِيبٌ﴾ [هود: ٦٤]، وفي سورة الشعراء: ﴿قَالَ هَذِهِ نَاقَةُ مَا شَرِبْتَ وَلَكِنَّ يَوْمَ يَوْمُ مَعْلُومٍ ﴿١٥٥﴾ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ﴾ [الشعراء: ١٥٥ - ١٥٦]، فاختلف الوصف المختوم به في الآي الثلاث، فقد يسأل عن ذلك؟

والجواب: مثل هذا ليس بخلاف ولا مشكل لأن وصف العذاب بالإيلام لا ينافي وصفه بالقرب، وإنما وصف في سورة هود بالقرب ليجري مع قوله بعد: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، فجرى في الوصف رعي هذا، ولا ينافي (ذلك) الإيلام. وأما الوصف في سورة الشعراء فمعظم فمعن صفة اليوم لما فيه من الأحوال لا من صفة العذاب، فلا إشكال في شيء من هذا.

الآية الثانية عشرة قوله تعالى في قصة صالح: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الرِّجْفَ فَاصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَنِينَ﴾ [الأعراف: ٧٨]، وكذا في قصة شعيب فيما بعد، وفي سورة هود في القصة المذكورة قبل: ﴿فَقَرُّوْهَا فَقَالَ تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، وقال في قصة شعيب في سورة هود أيضاً: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَاصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جَنِينَ﴾ [هود: ٦٧]، فورد في هذه الآية الأخيرة تسمية عذابهم بالصيحة وجمع اسم الدار وفي الآيات قبل «بالرجفة» وإفراد الدار. فأقول إن وجه اختصاص كل سورة بما خصت به أن اسم الدار لفظ يقع على المنزل الواحد والمسكن المفرد ويقع على مساكن القبيلة والطائفة الكبيرة وإن اتسعت وافترت وتعددت مساكنها وديارها إذا ضمها إقليم واحد واجتمعت في

حكم أو مذهب، وإذا تقرر هذا فوجه اختيار لفظ الجمع في الآية من سورة هود مناسبة ما اقترن به من لفظ الصيحة، وهي عبارة هنا عن العذاب مطلقاً دون تقييد بصفة، وهو من الألفاظ الكلية، فإن لم يكن عاماً فانتشار واقعه من حيث الكلية حاصلة.

وأما الرجفة الزلزلة، فلهذا اللفظ خصوص وهو جزئي، ومن المعلوم بالضرورة انحصار الألفاظ في الضربين فإن اللغة لا تختلف في ذلك، فالصيحة من حيث الكلية تطلق على ما كان من العذاب بالرجفة وغيرها، وإذا عبرنا بالرجفة لم يتناول لفظها إلا ما كان عذاباً بها، فناسب عموم الصيحة جمع الديار مناسبة تركيب النظم، وناسب خصوص الرجفة أفراد الدار.

ثم إن وجه تخصيص سورة هود بما وقع فيها أنه ذكر قبلها من مرتكبات قوم شعيب وسوء ردهم على نبيهم، عليه السلام، ما لم يرد مثله في آية سورة الأعراف، وتأمل قولهم له: ﴿مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرِيكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]، فتأمل ما في ردهم هذا من الاستهزاء والإساءة وشنيع المقابلة لجليل وعظه، عليه السلام، لهم ورأفته في دعائه إياهم بقوله: ﴿إِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ بِحَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ﴾ [هود: ٨٤]، وقوله: ﴿بَقِيتُ اللَّهُ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِخَفِيظٍ﴾ [هود: ٨٦]، وقوله: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُمْ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّي وَرَزَقْنِي مِنهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَ لَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَكُم عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ [هود: ٨٨]، وقوله: ﴿لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ﴾ [هود: ٨٩]، وقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي رَحِيمٌ وَدُودٌ﴾ [هود: ٩٠]. فما أجل تلطف هذا النبي الكريم في دعائه إياهم وما أشنع ردهم عليه، فلهذا ما عبر عن عذابهم وأخذهم هنا بأعم مما ورد في غير هذه الآية، ولما لم يرد في غيرها مثل هذا في الدعاء والجواب ناسبه اللفظ الأخص رعيّاً لإحراز النظم الجليل وعليّ تناسبه مع أن لا كبير اختلاف في المعنى الحاصل عن العبارتين، والله أعلم.

وجواب ثان في اختلاف الوارد فيما أخذ به قوم شعيب وهو أن يكون المراد أخذهم بضروب من العذاب لقبيح مرتكبهم وسوء ردهم على نبيهم، فبين ذلك قوله تعالى في سورة الشعراء: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَهُم عَذَابُ يَوْمِ الظُّلَّةِ﴾ [الشعراء: ١٨٩] والظلة غيم تحته سموم، فهذا (ولا بد غير) الرجفة لأنها زلزلة، فعلى هذا يكونون قد أخذوا بعذاب الزلزال

وعذاب الصيحة، وهو عذاب يصحبه صوت، وعذاب الظلة، فورد ذلك على التدرج والتناسب بحسب ما ذكر قبل كل عذاب من هذا من مرتكباتهم. وقد ذكر المفسرون تنوع عذابهم بالرجفة والصيحة والظلة كما امتحن آل فرعون بالطوفان والجراد والقمل والضفادع والدم والطمسة.

الآية الثالثة عشرة من سورة الأعراف قوله تعالى في قصة صالح: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّصِيحَ﴾ [الأعراف: ٧٩]، وقال في قصة شعيب، عليه السلام: ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْتَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (٩٢) ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آمَنْتُمْ عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٢ - ٩٣]، للسائل أن يسأل ويقول: إذا كان كل من الرسل، عليهم السلام، قد أبلغ قومه ما أرسل به، وكلهم في أداء تلك الأمانة وحفظها على نهج سواء من غير تفاضل في هذا - أعني الأمانة والإبلاغ والعصمة في ذلك - وإنما التفاضل بأشياء غير ما ذكر، فإذا تساوا فيما ذكر، وكلهم أمر بإفراد الله سبحانه بالعبادة، واتقاء عذابه بالتزام الطاعات وامتثال الأوامر والنواهي، وكلهم أمر ونهى وأوضح لقومه طريق النجاة وحذرهم من المهالك، ووصف كل واحد منهم برسول، ووصف ما جاء به بالرسالة، فالإفراد محصل للمقصود، فما وجه الجمع في قوله في قصة شعيب، عليه السلام: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٩٣]؟ و(لِمَ) لَمْ يرد على الأفراد كما ورد في قصة صالح؟

والجواب: إن العرب تراعي في أجوبتها ما نيتها عليه من سؤال أو غيره، إن إطالة فإطالة أو إيجاز فإيجاز، وربما أتت باللفظ موجزاً وتحت معان كثيرة وبالجمل فأجوبتهم مراعى فيها المعنى، ملحوظ فيما وردت جواباً له. ولما ورد في دعاء شعيب، عليه السلام، تفصيل في الأمر والنهي والتحذير، ألا ترى قوله بعد أمرهم بتوحيد الله ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْإِيزَاتِ وَلَا تَبْخُسُوا الْبَيْنَ أَمْثَلُكُمْ وَلَا تَقْعُدُوا عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْسُوا الدُّعَاءَ فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ بَلْ لَّيْسَ بِكُلِّ بَلَاءٍ بَلَاءًا وَلَكِنْ حَتْفُ الْمَوْتِ فَالْمَوْتُ﴾ [الأعراف: ٨٥]، ثم قال: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا عَلَى أَعْقَابِكُمْ فَتَنْسُوا الدُّعَاءَ فَتَكُونُوا كَمَا كُنْتُمْ بَلْ لَّيْسَ بِكُلِّ بَلَاءٍ بَلَاءًا وَلَكِنْ حَتْفُ الْمَوْتِ فَالْمَوْتُ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وذكرهم بتكثيرهم بعد القلة فقال: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَرْتُمْ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وإن يتذكروا حال من تقدمهم ممن كذب فقال: ﴿وَأَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ٨٦] وورد عقب هذا من قول قومه له في قوله تعالى: حاكياً

عنهم: ﴿لَخَرِجَكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرِيْنًا أَوْ لَتَعُوْدَنَّ فِي مَلِيْنًا﴾ [الأعراف: ٨٨]،
 وقولهم: ﴿لَنْ أَتَّبَعْتُمْ شُعْبًا إِنَّكُمْ إِذَا لَخَيْرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٠]، وقد انطوى هذا الكلام
 من التعريف بقييح ردهم وشنيع مرتكبهم في مجابوتهم على أعظم اجترام، فحصل في هذا
 من خطابه إياهم وما ردوا به وجاوبوه، عليه السلام، إطناب في العبارة وإمعان فيما تحتها
 من المعاني في كلا الضربين، فناسب ذلك الجمع في قوله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾
 [الأعراف: ٦٢]. أما قصة صالح، عليه السلام، فلم يقع فيها بعد أمرهم بالعبادة غير
 تعريفهم بأمر الناقة وأمرهم برعيها وتذكيرهم بقوم هود في قوله: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ
 خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَاوِ...﴾ [الأعراف: ٧٤]، ولم تنفصل مكالمته إياهم كتفصيل ما تقدم.
 وأما المحكي عنهم من جوابهم فقوله تعالى مخبراً عنهم من قول كافريهم لمن آمن منهم:
 ﴿إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الأعراف: ٧٦]، وقولهم: ﴿يَصْلِحْ أَلْفَنَّا بِمَا قَدَفْنَا
 إِنْ كُنْتَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأعراف: ٧٧]، فليس هذا مثل المتقدم من جواب قوم شعيب
 له في المحكي من العبارة ولا فيما تحته من المعنى، فناسبه الأفراد الوارد في قوله:
 ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩].

فإن قلت فقد ورد ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢] بالجمع في قصة نوح
 وقصة هود، عليهما السلام، ولم يتقدم في القصتين إطناب ولا إطالة تقتضي ذلك فإن
 الوارد في قصة نوح من قول قومه له قوله تعالى: ﴿قَالَ أَلَمْأَلُ مِنْ قَوْمِي إِنَّا لَنَرُكَ فِي ضَلَالٍ
 مُبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠] وهذا ليس كجواب قوم شعيب، عليه السلام، في إطالته. وإذا لم
 يكن في ذلك طول فما وجه الجمع في قوله: ﴿رِسَالَاتِ رَبِّي﴾؟ ولم لم يفرد كما في قصة
 صالح إذ هي شبيبتها في الإيجاز؟ فالجواب أن لفظ الضلال وإن (كان) هنا لا يرادف
 الكفر حسبما تقدم وما يأتي فإنه يقتضي بحسب كليته وانتشار مواقعه مقتضيات عدة،
 وأنهم لم يريدوا تخصيصه بقوله (بعينه) من قوله، عليه السلام، بل أرادوا أقوالاً كثيرة مما
 أمرهم به ونهاهم عنه ومما حذرهم وأنذرهم من عذاب الآخرة حين قال لهم: ﴿إِنِّي أَخَافُ
 عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ٥٩]، فلانسحاب اسم الضلال على مسميات شتى
 كان في وزان ما طال من الكلام، فأشبهه الواقع في قصة شعيب، عليه الصلاة والسلام،
 قال الزمخشري: الضلال الذهاب عن طريق الصواب والحق فكأنهم قد فصحوا بأن قالوا
 لا نعتد قولك في شيء ولا نعول عليه لأنك ذاهب فيه عن طريق الصواب والحق،
 ويشهد لإرادتهم هذا التفصيل قول نوح، عليه السلام، في رد مقالهم: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾
 [الأعراف: ٦١] ولم يقل ليس (بي) ضلال فينفي عين ما قالوه بل عدل إلى ما يدفع قليل

ذلك وكثيره في كل قضية قضية، وإذا نفى وجود الضلال في كل واحدة من تلك القضايا بعد انتفاء الضلال عن كلها وبرئت ذمته الرفيعة عن الاتصاف بشيء مما رموه به، ومثله الزمخشري بجواب من قيل له: ألك ثمر فقال ولا ثمرة واحدة، وهو تنظير حسن، فقد حصل من هذا إطناب وتفصيل في المعنى، ولطول المجاورة بينه وبين قومه ما قالوه له في آخر مقالهم ﴿قَدْ جَدَلْنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَلَنَا﴾ [هود: ٣٢] فلهذا قال: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَتِي رَبِّي﴾ [الأعراف: ٦٢] فجمع، فكأنه، عليه السلام، يقول: كل قضية أبلغتكم إياها فربي أرسلني بها، وكل منها رسالة أرسلت بها إليكم محفوظاً في ذلك بعصمة الله إياي، منزهاً عما توهمتم من الضلال، ثم أتبع بقوله: ﴿وَأَعْلَمُ مِنْكَ اللَّهُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، يريد مما منعكم من تصديقي فيه ما رميتموني به من الضلال، فرد، عليه السلام، قولهم بالطف رد وأرفقه بقوله: ﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنْكَ اللَّهُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٦٢]، وفي طي هذا الكلام ما يفهم توبيخهم ويشير إلى تعاميمهم وجهلهم، فهو يرمي ما تمهد موضع جمع رسالة لما تحصل مما يفهمه النظم الجليل من التفصيل الذي به يتم المعنى المقصود، فكلامه، عليه السلام، مع ما بني عليه من التفصيل الذي تضمنه جوابهم فليس كالوارد في قصة صالح، عليه السلام، لأن قول صالح، عليه السلام، في قضية خاصة، والله أعلم. ألا ترى (قول) ملاً قومه من كفارهم لمن آمن منهم: أتعلمون أن صالحاً مرسل من ربه فقصروا سؤالهم وخصوه بصحة الرسالة ثم قالوا للملا من المؤمنين: ﴿إِنَّا بِالَّذِي آمَنْتُمْ بِهِ كَفَرُونَ﴾ [الأعراف: ٧٦]، ثم بنوا على هذا سائر ما كان منهم من الكفر والعتو وعقر الناقة، وإنما سألوا أولاً ودار أمرهم على صحة إرساله، عليه السلام، فطابق ذلك الأفراد في قوله: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ٧٩]، وأما قول قوم هود في جوابهم لنبيهم: ﴿إِنَّا لَنَرِيكَ فِي سَفَاهَةٍ﴾ [الأعراف: ٦٦]، والسفاهة الطيش وقلة الحلم، فحال من اتصف بذلك كحال من اتصف بالضلال، فلا يثبت على قول ولا يعتمد عليه، فهذه كقضية قوم نوح، فالجواب عنها كما تقدم في تلك، وكل وارد على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.

فصل: قد تقدم لنا في هذه الآية وفيما قبلها أن الضلال يقع على ما دون الكفر، فيكون مع شناعته فيما يقتضيه بوصفه وإن لم يرد به الكفر دون الإفصاح بلفظ الكفر إذ يصح أن يطلق على متصف بالإيمان بريء من الكفر، وقد قال تعالى مخبراً عن إخوة يوسف في قولهم لأبيهم، عليه السلام: ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ أَلْفَكِيدٍ﴾ [يوسف: ٩٥]، وإنما أرادوا ما يرجع إلى خاطره، عليه السلام، برجائه يوسف وما يرجع إلى هذا، وقد

تكرر نحوه في القرآن. فاعلم أن الرسل، عليهم السلام، لم يجر أمرهم في دعائهم أمهم إلى الإيمان أولاً كما جرى آخراً، وبنسبة ذلك جرى جواب أمهم في مراجعتهم في الأكثر، فإن الرسل، عليهم الصلاة والسلام، ابتدأوا دعاءهم الأمم بالتلطف والرفق والصبر وبذلك أمروا، قال تعالى لموسى، عليه السلام، في إرساله إلى فرعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئِنَّا﴾ [طه: ٤٤] وهذا واضح، والغالب في مجاوبة أمهم إنما جرى نسبة من هذا، ألا ترى قول قوم نوح، عليه السلام، في أول دعائه إياهم: ﴿أَتُؤْمِنُ لَكَ وَتَتَّبَعَكَ الْأَرْذِلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١]، وظاهر هذا أنهم (إنما) أنفوا من الانقياد إلى أمره وقد سبقهم في ذلك ضعفائهم ومن لم يروه بحسب التوهم الخيالي الضعيف أهلاً أن يقتدي به، وهذا كما قال غيرهم في إخبار الله تعالى عنهم ﴿أَهْلُوْا مِنْ أَلِهَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾ [الأنعام: ٥٣]، وقول الآخرين: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]، وهذا كله ليس إفصاحاً بالتكذيب وإن أرادوه، وكذا قول قوم نوح، عليه السلام: ﴿مَا نَرِيكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ [هود: ٢٧] إلى ما اتبعوا من هذا، وإنما أفصحوا بالتكذيب أخيراً قال تعالى في أمر الكافة من الرسل حين توقف أمهم عن الاستجابة: ﴿حَقَّ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠]، وقال تعالى في مكذبيهم: ﴿فَلَمَّا ءَامَنُوا أَنَّنَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]. وتأمل دعاء الرسل حيث دعوا أمهم، والتدرج فيما جرى منهم، وسير نبينا صلى الله عليه وسلم، يلح لك ذلك، وهو أبين من (أن) يطول بذكره، فعلى هذا قلنا إن مقول قوم نوح في أول جوابهم له: ﴿إِنَّا لَنَرِيكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠] ليس كقولهم أخيراً: ﴿قَدْ جَدَلْنَاكَ فَأَكْثَرْتَ جِدْلَانَا﴾ [هود: ٣٢] وإنما قالوا: ﴿بَلْ نَحْنُكُمْ كَاذِبِينَ﴾ [هود: ٢٧] بعد طول محاوره، ثم إنهم لم يدعوا علماً بما قالوه من ذلك بل أفصحوا بأن ذلك ظن، فالمراد - والله أعلم بما رمى به قوم نوح نبهم من الضلالة - وإن تضمن من حيث انتشار مواقع التفصيل واحتمل قصدهم الكفر وغيره ليس كما لو أفصحوا أولاً فقالوا: إنك كاذب أو كافر، واعتبر هذا الذي أوجزته تجده أوضح شيء، والله سبحانه أعلم.

الآية الرابعة عشرة من سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٨٠) ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ الْنِسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ (٨١) ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّظَاهِرُونَ﴾ (٨٢) ﴿فَأَمَّا يَنْتَه وَاهْلَهُ إِلَّا أَمْرَانِمُ كَانَتْ مِنَ الْغَايِبِينَ﴾ (٨٣) ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عِقَبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠ - ٨٤]، وفي

سورة النمل: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴿٥٤﴾ أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ ﴿٥٥﴾ ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْطِغُونَ ﴿٥٦﴾ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَايِبِينَ ﴿٥٧﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [النمل: ٥٤ - ٥٨]، وقال في سورة العنكبوت: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ إِنَّكُمْ لَأَتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ أَيْنَكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطِعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَتَيْنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٢٩﴾ قَالَ رَبِّ أَنْصُرْنِي عَلَى الْقَوْمِ الْمُفْسِدِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [العنكبوت: ٢٨ - ٣٠].

قلت: قد تقدم البيان أن اختلاف مقالات الأنبياء لأممهم إنما هو لاختلاف مقاماتهم، إذ ليس دعاؤهم إياهم في موقف واحد ولا لقوم مخصوصين، بل يدعو النبي طوائف من قومه في أوقات مختلفة ومواطن شتى، وقد يكون للطائفة منهم خصوص مرتكب فيراعي نبيهم ذلك في دعائهم، وقد يخاطب ملأهم الأعظم في مواطن والفئة القليلة منهم في موطن آخر، وربما أطل في موطن وأوجز في موطن، وذلك بحسب ما يرونه، عليهم السلام، أجدى وأرجى، فلا يشكل على هذا اختلاف أقوالهم ولا اختلاف مجاوبة أммهم لهم، فهذا مما لا يحتاج إلى سؤال عنه، وقد مر ذكر بيان ذلك، وإنما يبقى السؤال عن وجه خصوص كل سورة بما خصت به من ذلك؟ وإذا أجبنا عن ذلك وأبدينا بحول الله المناسبة والاتحام حتى يتبين أن كلاً من ذلك لا يصلح تأخير عن الموضع الذي ورد فيه تعويضاً بالوارد في غير ذلك الموضع منه لم يبق في هذه الآيات ما يشكل، والحمد لله.

وفي قصة لوط، عليه السلام، سبع سؤالات: أولها: قوله في مطلع الآيات في الأعراف والنمل: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾، وقال في سورة العنكبوت: ﴿إِنَّكُمْ لَأَتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾، وثانيها: وصف حالهم في مرتكبهم في الأعراف والعنكبوت بقوله: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾، وفي سورة النمل: ﴿وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾.

والجواب عن هذين السؤالين: أن قوله في الأعراف والنمل: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ الهمزة فيه للاستفهام المقصود به الإنكار والتعظيم في توبيخهم على الفاحشة الشنعاء التي لم يأتها غيرهم، ولما كان قد تقدم في الأعراف من ذكر الأمم المكذبين ذكر قوم نوح وهود وصالح، وذكرت مرتكباتهم السيئة: من معاندتهم للرسول، وتكذيبهم، وسوء

مراجعتهم، وذلك مما يطلع عليه من أتى بعدهم، وقد خص بالذكر من مرتكباتهم أقبحها مما استوجبوا به العذاب وأخذ كل طائفة بذنبها، قيل لقوم لوط، عليه السلام: إن هؤلاء المكذبين من قبلكم على سوء مرتكباتهم لم يسبقوكم إلى ما أنتم عليه، وقد سمعتم بهم، وخلت من قبلكم المثلاث، فناسب ما قدم من أحوال من قبلهم في هذه السورة وذكر تلك الأحوال على التفصيل أن وبخ قوم لوط بقبیح جريمتهم، وأن من قبلهم على سيئ أحوالهم لم يرضها، فكان قد قيل لهم: هذه قصص من تقدمكم وذكر مرتكباتهم التي أخذوا بها، فهل وقع منهم ما وقع منكم؟ أو هل سبق أحد منهم إلى مرتكبكم الشنيع؟ فناسب ذكر الأمم المكذبين قبلهم تقرير هؤلاء بكونهم أول من فعل تلك الشناعة، وأنهم لم يسبقهم قيل لهم في سورة النمل: ﴿أَتَأْتُونَ فَلَحِشَةَ وَائْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤] أي تدركون فحشها ببصائرهم وأمرها غير خاف على كل ذي عقل، فهل يصدر هذا إلا عن معاند مُتَّصِفٍ بأعظم الجهل؟ وقيل إنهم كانوا يتجاهرون بها ولا يستحي بعضهم من بعض، فالمراد بقوله: ﴿وَائْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ أي ترون ذلك بأعينكم لا يستتر بعضكم من بعض تهكماً واستهتاراً، هذا أعظم الجهل، فلستم ممن يعقل أو يعلم شيئاً بل أنتم قوم تجهلون.

ولما لم يتقدم في هذه السورة تفصيل أحوال الأمم المكذبين وأخذهم، ولم يذكر ذلك، كان ذكرهم كأن لم يتعرفوا حال من تقدمهم، فعدل عن توبيخهم بما وبخوا - حيث ذكر من كان قبلهم - إلى ضرب آخر من التوبيخ لم يكن نص عليه في الأعراف، من بيان شنيع المرتكب في فعلهم. وأنه غير خاف، فقيل: ﴿وَائْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ أي أن من شأن من له عقل أو بصر يبصر به على المأخذ الآخر أن يكتفي بعقله وإبصاره في ميز ما يشنع.

ثم قد تقدم في هذه السورة قوله في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ ءَايَتُنَا مُبْصِرَةً﴾ [النمل: ١٣] أي بينة واضحة أو مرئية مشاهدة بالأبصار جحدوا بها، وهذا من أقبح مرتكب. فلما تقدم هذا ناسبه في قصة لوط عليه السلام قوله: ﴿وَائْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾، ولقيح هذا التعامي ما أعقب بقوله بعد: ﴿إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

ولما تقدم في سورتي الأعراف والنمل تقريرهم تقريراً وتوبيخاً، وعرفوا بذلك مرة بعد مرة، وردت قصتهم في العنكبوت مؤكدة بأن واللام لثبوتها، فوردت مورد ما يجيء بعد القسم متلقى به القسم، إذ قد تقدم تقريرهم التوبيخي مرتين، فجاء الإخبار (بعد بما به) يخبر عن المتقرر الثابت، ولم يكن ليناسب العكس، وهذا على مقتضى الترتيب في السور والآي، فجاء كل على ما يجب.

والسؤال الثالث، إنه لما تقرر بقوله في الأعراف والنمل: ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ﴾ ذكر مرتكبهم القبيح، وأنهم في ذلك من حيث لم يراعوا في فعلهم إلا مجرد الشهوة ولم يلحظوا ما يلحظه العقلاء ولا ما قررته الشرائع من قصد التناسل والتوالد وقد جبلت عليه البهائم، وجرى التعريف من حالهم في سورة العنكبوت بمثل ذلك فقال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]. فللسائل أن يقول ما وجه اختلاف ما بني على هذا الإخبار في السورتين من وصفهم فقيل في الأولى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨١] وفي الثانية: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]؟ والعدول في سورة العنكبوت عن قوله: ﴿شَهْوَةً مِّن دُونِ النِّسَاءِ﴾ إلى قوله: ﴿وَتَقَطَّعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]؟ ما الوجه في هذا وقد اتفق الإخبار في مطلع الآي في هذه السور الثلاث؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه قصد بما ذكر في سورة الأعراف الإشارة إلى التعريف بانهماكهم في الجرائم وقبيح المرتكبات، فنص على أفحشها وحصل الإيماء إلى ما وراء ذلك بما ذكر من إسرافهم: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾.

ولما قيل في سورة النمل: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤] كان أهم شيء أن تنفى عنهم فائدة الإبصار إذ لم تغن عنهم شيئاً فأعقب بقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِجَهْلُونَ﴾ أي أن مرتكبكم مع علمكم بشنيع ما فيه من أقبح ما يرتكبه الجهال، ولم يذكر هنا إسرافهم إذ قد حصل فيما ذكر في الأعراف.

وأما سورة العنكبوت فقصد فيها تفصيل ما أشير إليه في الأعراف من شنيع ما ارتكبه من إسرافهم (فقيل): ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطَعُونَ السَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، وورد أولاً - بحسب الترتيب المتقرر عليه السور والآيات - ذكر أفحش مرتكباتهم، ثم أجمل القول في سائر جرائمهم، ثم أتبع في السورة الثانية بشنيع حالهم في تلك الفعلة المنصوص عليها من حيث بيان فحشها للأبصار والبصائر، ثم أتبع ذلك في السورة الثالثة بتفصيل بعض قبائح أفعالهم والتنصيص عليها، وجاء هذا كله على ما يجب، ولا يمكن العكس فيما ورد، والله أعلم.

والسؤال الرابع: ما وجه الاختلاف الوارد في جواب قوم لوط عليه السلام له في سورة الأعراف: ﴿وَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّظْهَرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]، وفي سورة النمل: ﴿أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ

يَنْطَهُرُونَ ﴿النمل: ٥٦﴾، وفي سورة العنكبوت: ﴿أَتَيْنَا بِعَذَابٍ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٩]؟

والجواب، أنه لما زيد في تعنيفهم في النمل وتعريفهم بإتيانهم الفاحشة على علم بها أو مع مشاهدة بعضهم بعضاً وعدم استخفافهم بها، وذلك أقبح في المرتكب، فلما زيد في تعريفهم زيد في تعليل الإخراج التنصيص على الآل، لأن قوله: ﴿عَالٌ لُّوطٌ﴾ - أنص في إخراج جميع من للوط عليه السلام من ذويه وأهله من قوله: ﴿أَخْرِجُوهُمْ﴾ بزيادة التنصيص الأعم بإزاء الأزيد في التقرير. ولما عدد من قبائح مرتكباتهم في العنكبوت ما عدد بقوله: ﴿أَيُّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطِعُونَ السَّيْلَ وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ﴾. فكان تعداد مرتكباتهم أشد توبيخاً في تقريرهم وأنكأ (لتمييز) أفندتهم، كان مظنة تهيج (واشتعال) (السيئ) أخلاقهم وقبيح جوابهم، فجاوبوا جواب من استحکم حنقه وطبع على قلبه فقالوا: ﴿أَتَيْنَا بِعَذَابٍ اللَّهُ﴾ تحكيماً وتحقيقاً لتكذيبهم وشاهدأ (بتصميمهم) على المعاندة والكفر، لأن قولهم في الموضعين قبل: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ على شناعة مرتكبهم فيه ليس كقوله: ﴿أَتَيْنَا بِعَذَابٍ اللَّهُ﴾ لأن قولهم: ﴿أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ﴾ يفهم بفحواه ما يستلزم إخراجهم من مجازاتهم على ذلك، فهو في قوة قول القائل لمعانده: أنا أعاملك بكذا فإن قدرت على الانتصار لنفسك فافعل، وقول القائل: أنا أفعل كذا ولا أبالي بما يكون عن ذلك، وكأن قد قالوا: أخرجوهم فإن كان عذاب فليأت به، فلما اشتد حنقهم هنا طلبوا العذاب وعدلوا عن ذلك السبب استعجالاً للمسبب، فجاء كل من هذا على ما يجب، والله سبحانه أعلم.

والسؤال الخامس، قوله في الأعراف: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا أَمْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [الأعراف: ٨٣]، وفي سورة النمل: ﴿قَدَرْنَاهَا مِنَ الْغَائِبِينَ﴾ [النمل: ٥٧]، وقد ورد في إهلاك امرأة لوط عليه السلام في الحجر: ﴿إِلَّا أَمْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنَّمَا لَعْنُ الْغَائِبِينَ﴾ [الحجر: ٦٠]، وللأسئلة أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما ذكر وورود كل من هذه العبارات حيث ورد؟

والجواب، أن قدرناها معط من المعنى ما يعطيه كانت من غير فرق، لأن المراد إلحاقها بالهالكين وإخراجها من الناجين، وهذا المعنى هو المراد بقدرناها مشدداً، وكذلك قوله في الحجر: ﴿قَدَرْنَا إِنَّمَا﴾. وأما وجه اختصاص «كانت» بآية الأعراف فليناسب إيجازاً قوله: ﴿أَخْرِجُوهُمْ﴾، وقوله في النمل قدرناها ليناسب: ﴿أَخْرِجُوا عَالٌ لُّوطٌ﴾ وقوله في

الحجر: ﴿قَدَرْنَا إِنَّهَا﴾ ليجري مع ما وكد قبل بأن ويناسبه كقوله: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمِ ثَمُودَ نَجْمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨] وقوله: ﴿إِنَّا لَمُنَجُّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٥٩] فقبل مناسباً لذلك: ﴿قَدَرْنَا إِنَّهَا﴾. وتناسب هذا كله.

والسؤال السادس: ما وجه تعقيب قوله في الأعراف: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ مَطَرًا﴾ (بقوله: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ وفي النمل بقوله: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾، وهل كان يحسن العكس؟ والجواب أنه لما تقدم في الأعراف قوله: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾، حصل منه أن ارتكابهم ما لم يسبق إليه غيرهم قد جمع إلى قبيح الفحش الاجترام من حيث لم يفعل تلك الفعل الشنعاء من تقدمهم، فأجمع إلى الفحش الاجترام فأعقب بقوله: ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٤]. ولما تقدم في النمل قوله: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَلْحِشَةَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ﴾ [النمل: ٥٤] حصل منه تعنيف وإنذار لم يقع مثله في الأعراف إذ ليس موقع قوله: ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٨٠] في الإنذار والتعنيف كموقع تعريفهم بعلمهم بها وشنعة معاينة بعضهم بعضاً من ارتكابها. فناسب إنذارهم بهذا ما أعقب به من قوله: ﴿فَسَاءَ مَطَرُ الْمُنْذِرِينَ﴾ [النمل: ٥٨]. ولو أعقب آية الأعراف بهذا أو آية النمل بما أعقب (به) آية الأعراف لم يكن متناسباً، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

والسؤال السابع، ما وجه قوله في الأعراف: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ منسوقاً بالواو وفي النمل والعنكبوت: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ﴾ بالفاء مع (أن) القصة واحدة فلا فرق بين الجوابين؟

والجواب، أنه حيث يراد (مع ما) سببية أو ما يشبه معنى المجازاة وكان الكلام المجاوب بصريح الفعل إذ هو أوضح إحراراً لهذا المعنى، فحيث يجيء هذا فالوجه والأولى أن يترتب الجواب بالفاء وسواء تسبب عن الأول أو أقيم مقام ما تسبب عن الأول، مثال الجاري على طريقة السببية قوله تعالى: ﴿سُقْرَتُكَ فَلَا تَسَى﴾ [الأعلى: ٦]، (وقوله): ﴿فَتَأْمُرُوا فِتْنَتَهُمْ إِلَى حِينٍ﴾ [الصافات: ١٤٨]، وقوله: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَعْيَنَتُهُ﴾ [الأعراف: ٦٤]، وهذا كثير. ومثال الثاني: ﴿وَنُحِيقُهُمْ فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٠]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَأَبْصَرًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا أَفْئِدَتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

ولما تقدم في سورة النمل قوله تعالى: ﴿أَتَأْتُونَ آلَ فَحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ [النمل: ٥٤]، أي وقد منحتم بصائر للفهم والاعتبار أو إصاراً لإدراك الأشياء وإحراز الحياء المانع من مواجهة العار. فما أثمر (أنس) ذلك (لكم) إلا التعامي عن رشادكم وتمادي عنادكم، فختام الآيتين بقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾ وقوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ فالجمله الفعلية في خبر المبتدأ في الأول وفي الصفة الموطئة للخبر في الثانية مسوغ لتقدير معنى السببية وأنسب لذلك من الواو في سورة الأعراف، إذ الختم في الآيتين قبل آية الجواب بالجمل الاسمية ﴿مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (٨٠) بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ [الأعراف: ٨٠ - ٨١]، فليس هذا في تقدير السببية كالأول، فالجواب هنا بالواو وحسن مع جواز الفاء، والجواب بالفاء حيث تقدم أقوى لمكان الفعل وكون المعنى عليه، فورد على ما يقويه السياق ويشهد له المعنى.

وأما آية العنكبوت فقد تقدم فيها أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ وَتَقَاطُوْنَ السَّكَبِيلَ وَتَأْتُوكَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرُ﴾ [العنكبوت: ٢٩]، فهذه جملة فعلية، وتقدير معنى السببية فيها كآية النمل، فالجواب فيها بالفاء كما في آية النمل أولى وأجرى مع المعنى وما يعطيه السياق، و(جاء) كل ذلك على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة عشرة من سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَنْفَوْرُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥]، وفي سورة هود: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا قَالَ يَنْفَوْرُ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [هود: ٨٤]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَنْفَوْرُ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [العنكبوت: ٣٦]، فاختصت آية العنكبوت بالفاء في قوله: «فَقَالَ». فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه: أنه لم يقع في سورة العنكبوت من ذكر إرسال الرسل ما بني على أرسلنا ظاهراً ومقدراً منوطاً به ذكر المرسل إليهم بحرف الغاية الذي هو «إلى» غير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقوله: ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ [العنكبوت: ٣٦]، وتعلق حرف الغاية في الأولى بالفعل الظاهر وهو «أرسلنا» وتعلق في الثانية بأرسلنا المقدور، وقد قيل فيما بني على الإخبار بالإرسال في الأولى ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] بالفاء في قوله: فَلَيْتَ (فيهم)، فقيل في الثانية: «فقال» بالفاء لتناسب ما ورد في هذه السورة من ذكر إبراهيم ولوط عليهما السلام فعلى غير البناء على أرسلنا ظاهراً أو مقدراً أو إيصاله إلى المرسل إليهم

بإلى بل عدل في ذلك إلى ما يصح فيه تقدير أذكر كقوله: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ﴾ [العنكبوت: ١٦]، وقوله: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ﴾ [العنكبوت: ٢٨]. فلما انفردت الآيتان أولاً وهما آية إرسال نوح وآية إرسال شعيب، لما انفردتا بما ذكر نوسب بينهما فدخلت الفاء في قوله: «فقال» في قصة شعيب عليه السلام كما دخلت في قوله: «فلبت» في قصة نوح كما تقدم.

وأما آية الأعراف وآية هود فإنه لما ذكر في كل واحدة من هاتين السورتين جماعة من الرسل مبيناً أخبارهم على وتيلة واحدة من ذكر الرسل والمرسل إليهم، (وتكرر) ذلك، بدئ بأول قصة على الاستيفاء، فقبل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ﴾ [العنكبوت: ١٤]، ثم أوجز بعد فورد بغير الإفصاح بلفظ الإرسال وبغير الفاء، والتحم ذلك وتناسب لاتحاد المقصد في السورتين، والله أعلم.

الآية السادسة عشرة قوله تعالى: ﴿تِلْكَ الْأَقْرَى نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ مَا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]، وفي سورة يونس: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ [يونس: ٧٤]، وورد في أول هذه السورة أيضاً ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣]. فيها أربع سوالات: الأول ورود الضمير المجرور في الآية الثانية من سورة يونس وهو قوله: «به» وسقوطه مما سواها، والثاني قوله: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ﴾ فجيء بالاسم الظاهر في سورة الأعراف واكتفي بالضمير في ثانية يونس فقبل: ﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ﴾، والثالث: وصفهم في الأعراف بالكفر وفي ثانية يونس بالاعتداء، والرابع قوله تعالى في الأولى في سورة يونس عدولاً عما في السورتين: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾. للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿وَصَدُّوْنَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ﴾ [الأعراف: ٨٦]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانَ طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ ءَامَنُوا بِأَلَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ وَطَائِفَةٌ لَّا يُؤْمِنُوا﴾ [الأعراف: ٨٧]، ثم قال بعد: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقع الاكتفاء بما تقدم من قوله: «(بِالَّذِي) أُرْسِلْتُ بِهِ»، والذي أرسل به هو الذي طلب منهم الإيمان به، فحصل المقصود. فلو قيل أخيراً: «به» لكان تكراراً، فافتضى الإيجاز وإحراز البلاغة حذفه لحصوله، كما حذف من قوله:

﴿وَطَائِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا﴾ مع أنه مراد، فحذف الموصول وصلته وربطها إذ التقدير وطائفة لم يؤمنوا بالذي أرسلت به لحصول ذلك مما تقدم. وأما قوله في يونس: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [يونس: ٧٤] فإنه لم يتقدم هنا ما تقدم هناك، فلم يكن بد من الإتيان بالضمير ليحصل ما وقع من التكذيب ولترتبط الصلة بالموصول.

والجواب عن الثاني: (أن) قوله تعالى في سورة يونس: ﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ عَلَى قُلُوبِ الْمُعْتَدِينَ﴾ مناسب ومرتبطة بما افتتحت به الآية من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا﴾، (فأخبر تعالى بإنعامه على عباده. ممن هداه - بنعمة الرسل إحساناً وامتناناً ولتقوم الحجة على الخلق، فقال تعالى: ﴿بَعَثْنَا﴾ بإضافة هذا الفعل إلى الكناية العلية وهي ضمير المتكلم، فناسب ذلك ما بني عليه وارتبط به من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَطْبَعُ﴾ (مراعاة) للتناظر والتقابل. وأما آية (الأعراف) فمبنية على مطلعها من قوله تعالى (أول الآية) ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١]، فلم يتقدم ما يطلب ورود الفاعل مضمراً، (فجاء) على ما يجب إذ لا طالب بمناسبة.

والجواب عن الثالث: أن آية الأعراف لما تقدمها قصص قد جرى فيها ذكر مكذبي الأمم أنبياءهم وما ردوا عليهم وخاطبهم به، كقول كفار قوم صالح عليه السلام لمن آمن به منهم ﴿إِنَّا بِالَّذِي ءَامَنْتُمْ بِهِ كَفِرُونَ﴾ [الأعراف: ٧٦]، وقولهم: ﴿يَصْلَحُ اتِّقِنَا بِمَا نَعِدُنَا﴾ [الأعراف: ٧٧] وقول الملأ من قوم شعيب لمن آمن منهم: ﴿لَئِنْ أَتَيْتُمْ شُعَيْبًا إِتَّكُرُوا إِذَا لَخِصِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٠] إلى ما بعد وما قبل من سيئ المحاوراة من مكذبي الأمم، فحصل من هذه الآي من التعريف بحال هؤلاء الأمم وتعقيب هذه القصص بذكر غيرهم من الأمم ممن سلك مسلك من تقدمهم من المذكورين ما ناسبه قوله تعالى عقب جميعها: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِ الْكَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠١]. وأما آية يونس فلم يتقدم قبلها تفصيل ولا إفصاح بمخاطبة نبي ومواجهته بمثل ما في آي الأعراف بل ورد ذلك مورد الإجمال فناسبه وصفهم بالاعتداء وإن لم يقع إفصاح بكفرهم مع أنهم كفار، وإن ذلك حاصل من مجمل ذكرهم، إلا أن جليل مناسبة النظم مقتض ما ورد عليه كل مما في السورتين وذلك واضح، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣] لم يتقدم قبله تفصيل قصص ولا بسط قصة منها، بل أوجز معنى ما انطوت عليه تلك القصة، فعبر عن ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا الْقُرُونَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾

[يونس: ١٣]، فناسب هذا الإيجاز ما بني عليه من قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣]، ومن التعبير عن المشار إليهم من المهلكين بالإجرام - وهو أكبر موقعاً من الاعتداء - ليطابق وصفهم بالظلم، والمراد به تكذيبهم الرسل وكفرهم بما جاؤوهم به، فلم يكن ليطابق ذلك الوصف الاعتداء، ولم يوصفوا أيضاً بالكفر إذ لم يقع (به) إفصاح فيما تقدم، فكان وصفهم بالإجرام أنسب، والله أعلم.

الآية السابعة عشرة قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ۖ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَأَمَّا تَأْمُرُونَ ۖ﴾ [الأعراف: ١٠٩ - ١١٣]، وقال في الشعراء: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ۖ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ۖ﴾ [الشعراء: ٣٤ - ٣٨].

في هذا أربع سؤالات: أولها قوله تعالى في الأعراف: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ وفي الشعراء: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ﴾، والثاني قوله في الشعراء: ﴿بِسِحْرِهِ﴾ ولم يثبت ذلك في الأعراف، والثالث قوله في الأعراف: ﴿وَأَرْسِلْ﴾ وفي الشعراء: ﴿وَأَنْعَثْ﴾، والرابع قوله في الأعراف عقب قوله: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ﴾. ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ وأعقب في الشعراء قوله: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَاحِرٍ عَلِيمٍ ۖ فَجُيْعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَتِ يَوْمِ مَعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ٣٧ - ٤٠]. وبعد ذلك قيل: ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ﴾ [الشعراء: ٤١].

والجواب عن الأول، أنه لا توقف في أن موسى عليه السلام خاطب فرعون وملأه، وأنه أمر بخطابهم وإليهم أرسل، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ ۖ﴾ [هود: ٩٦ - ٩٧]، وأنه لما دعاهم لتصديقه والإيمان (به) جابو فرعون وجابو ملأه بقول فرعون: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٠٩]، إنما قاله لملئه ولمن حضره، ثم قال ذلك ملؤه لحاضريهم وبعضهم لبعض. وإذا وضع أن ذلك القول صدر من فرعون وقاله أيضاً ملؤه بقي السؤال عن وجه اختصاص كل سورة بما خصت به؟

والجواب أنه لما تقدم في سورة الأعراف قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، فوقع ذكر الملأ مبعوثاً إليهم مع فرعون،

ناسب ذلك أن يذكروا في الجواب حتى يكون في قوة أن لو قيل: بعث إليهم وخطبوا فقالوا، ولم يكن ليناسب «بعث إليهم» فقال: فرعون. ولما تقدم في سورة الشعراء قوله: ﴿فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ١٦]، ثم جرى ما بعد من المحاوراة ومراجعة الكلام بين موسى، عليه السلام، وفرعون، ولم يقع الملاء هنا، ناسب ذلك قوله: «قال فرعون» لأنه الذي راجع وخطب، فجاء كل على ما يناسب.

فإن قيل: فقد قيل في الأعراف: ﴿إِلَّا فِرْعَوْنَ وَمَلَأِيهِ﴾ فقدّم فرعون فهو أعمد من الملاء لأنهم أتباعه وآله، فلم لم يبين الجواب على ذلك فيقال «قال فرعون»؟ فالجواب أنه لو قيل: قال فرعون لبقى التشوف إلى تعريف قول الملاء وهم قد بعث إليهم وخطبوا ولا (بد) من تعرف جوابهم، وبه (يحصل) تعرف جوابه هو لأنه إله وتابعوه إنما يتكلمون غالباً بما يريد ويصدر عنه ويبدأ به، وقد تبين ذلك في سورة الشعراء وإن فرعون خاطبهم وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ﴾ [الشعراء: ٣٤] فجاءوا، فحصل من جوابهم جوابه، ولو جاب هو وسكت ملؤه لأمكن أن يكونوا قد استوضحوا الحق وخالفوا فرعون كما جرى للسحرة وقد كانوا ناصرين لفرعون و(من) معه، فجاء جواب الملاء منصوصاً، وحصل منه جواب متبوعهم، ولم يكن ليحصل من جوابه على انفراده، وحصلت مناسبة ما تقدم من قوله: ﴿إِلَّا فِرْعَوْنَ وَمَلَأِيهِ﴾.

فإن قلت فقد ورد في الشعراء جواب فرعون دون جواب ملئه؟ (فالجواب: أنه قد جاوبوا بعد وذلك أنه لما خاطب فرعون ملأه) الأقربين وألقى إليهم ما اعتقده بضلاله في أمر نبي الله موسى، عليه السلام، واستشارهم بقوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ [الشعراء: ٣٥]، وجاوبوه بموافقة العائدة على جميعهم بالخسران المبين، بين ذلك قوله تعالى مخبراً عنهم: ﴿قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُ﴾ [الشعراء: ٣٤]، وهذا يوضح أن جوابهم في الأعراف مبني على استطلاع ما عنده وسماع ذلك منه كما وضح هنا، ثم روعي تناسب النظم والتقابل كما تقدم. فقد تبين أن الوارد في سورة الشعراء لم يكن ليناسب المتقدم في سورة الأعراف، ولا الوارد في سورة الأعراف ليناسب ما تقدم في سورة الشعراء بوجه، ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

والجواب عن السؤال الثاني: أن زيادة «بسحره» في الشعراء لأنه من قول فرعون (طاغية) موسى، عليه السلام، وهو أحق عليه من الملاء بجمعهم، وأعظمهم بغضاً له وكراهة لما جاء به موسى، فأكد بقوله «بسحره» طمعاً في صغوهم لقوله والثبات على

مذهبه الشنيع ومرتكبه ورجاء أن يعتقد الملائ من قومه أن آية موسى، عليه السلام، سحر لا توقف فيها، فلم يقنع بقوله لملائه: إنه لساحر عليم وأنه يريد إخراجهم من أرضهم حتى سجل على ذلك وأكده طمعاً في قبول باطله بقوله: «بسحره». ولما لم يكن حال الملائ من قومه كحالهما فيما ذكر اكتفوا بقولهم لرسولهم وبعضهم لبعض: ﴿إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾ (٣٤) يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ﴾ [الشعراء: ٣٤ - ٣٥]، فهذا قول الملائ، والذي ثبت في الشعراء قول فرعون، وزيادة «بسحره» لتبين حال الملائ من حال فرعون المتولي كبير الأمر، والتناسب بين، وكل في السورتين وأرد على ما يجب، وقد وضع أن العكس غير مناسب، والله أعلم. ويشهد أن زيادة «بسحره» من فرعون لزيادة حنقه تكرر ذلك من قوله في سورة طه: ﴿قَالَ أَجِئْنَا لِنُخْرِجَكَ مِنْ أَرْضِكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ٥٧]. فأما بعد في هذه السورة من قوله سبحانه مخبراً عن الملائ: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكَ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا﴾ [طه: ٦٣] فإنما قالوه بعد تنازع وتعارض وفيما بينهم وفرعون في جملتهم، يدل على هذا ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٦٠]، وقوله: ﴿فَنَنْزِعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَاسْرُوا النَّجْوَى﴾ [طه: ٦٢]، وإنما أسروا نجواهم - بعد تنازعهم في أعمال المكيدة - فيما حل بهم، وفرعون مرجح لرأيهم وأبلغهم احتيلاً وكيداً فيما تشاوروا فيه فلم يمكنهم في هذا المجتمع إلا القول بما رآه بعد تنازعهم عليه، فقالوه بتوقيف منه وهو حاضرهم حال تنازعهم وقولهم لموسى، عليه السلام، فإذا هو القائل لا الملائ وأن الوارد في الأعراف فقول الملائ إذ لا يقتضي قوله: ﴿قَالَ أَلَمْ أَكُنْ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] أن فرعون هو القائل وإن كان كذلك، بل الظاهر السابق من هذه العبارة أنه قول الملائ منفردين عن فرعون، والتناسب اللفظي هو المطلوب وقد تبين.

والجواب عن السؤال الثالث وهو ورود «وأرسل» في سورة الأعراف، وفي الشعراء: «وابعث»، فالجواب عنه مبني على الترتيب الذي استقر عليه المصحف، فنقول: إن أرسل أخص في باب الإرسال من البعث إذ لا يقال أرسل إلا فيما كان توجيهاً فيه معنى الانتقال حقيقة أو مجازاً، أما بعث فأوسع فإنه يقع بمعنى الإرسال وبمعنى الإحياء ومنه البعث الأخراوي، ففيه اشتراك، فلما كان الإرسال أخص وقع الإخبار به أولاً ثم وقع ثانياً بالبعث تنويعاً للعبارة وعلى الترتيب في موضع اللفظ المطرد في القرآن. ولا يمكن على (ما) تقرر من ذلك العكس. ونظير هذا مما تقدم تبع واتبع ويذبجون ويقتلون وقد مر بيانه، والاطراد واضح شاهد في هذا.

والجواب عن السؤال الرابع وهو ورود قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١١٣] في الأعراف عقب قوله: ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سِحْرِ عَلِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٢] وتأخير الإخبار بمجيئهم في الشعراء، وورود ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ...﴾ الآيات المذكورة فاصلة بين ما اتصل في الأعراف؟ فاعلم أولاً أن كلاً من العبارتين لا بد منهما في تحصيل المطلوب إذ جمعهم لا يعطي بهذه العبارة أنهم جاؤوا فرعون ولا مجيئهم فرعون يحصل منه المعنى الحاصل من قوله: فجمع السحرة لميقات يوم معلوم، فلا بد من العبارتين، فاجتمع مجموع ذلك في الشعراء، ولم يذكر في الأعراف جمع السحرة وما بعده، فيبقى السؤال عن وجه اختصاص كل من السورتين بما ورد فيهما؟ واختصاص الشعراء بالاستيفاء والجواب عن ذلك (أن) قوله تعالى: ﴿فَجُمِعَ السَّحَرَةُ لِمِيقَاتِ يَوْمٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الشعراء: ٣٨] إلى ما اتصل بهذا مما يتضمن معناه، فيه إطناب يناسب ما تقدم من ذلك في محاورة موسى، عليه السلام، ومكالمته فرعون من لدن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ﴾ [الشعراء: ١٠] إلى هذه الآية، ولم يقع في قصصه، عليه السلام، في السور الوارد فيها قصصه من الإطالة في مراجعة فرعون مثل الوارد هنا، فناسبه ما أعقب به مما لم يقع الإخبار في الأعراف، ولما كان الوارد قبل آية الأعراف مبنياً على الإيجاز، ويحصل المراد بأوجز كلام، ناسبه إيجاز الآية المذكورة، وورد كل من ذلك على ما يجب ويناسب، ولا يحسن فيه العكس، والله أعلم.

الآية الثامنة عشرة قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (١١٣) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُفْرَبِينَ﴾ [الأعراف: ١١٣ - ١١٤]، وفي الشعراء: ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأَجْرُ إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ (٤١) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذَا لَمِنَ الْمُفْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٤١ - ٤٢]. فيسأل عن زيادة «إذا» في سورة (الشعراء) وسقوطها في الأعراف؟ وتحرير الأعراف في قوله: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا﴾ بخلاف الوارد في سورة الشعراء من قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأَجْرُ﴾؟

والجواب عن الأول: أن «إذا» تقع جواباً وجزءاً، والمعنى في السورتين مقصود به الجزاء، فوقع الاكتفاء في الأعراف بقوله (تعالى): «نعم»، والمعنى: نعم لكم ما أردتم من الأجر وزيادة التقريب والحظوة، ولا شك أن المعنى: إن غلبتم فلکم ذلك، فالمعنى على ذلك، ثم ورد في سورة الشعراء مفصلاً بالأداة المحرزة له وهي «إذا» ليناسب

بزيادتها ما مضت عليه - أي هذه السورة - من الاستيفاء والإطناب كما تقدم، وناسب سقوطها في الأعراف مقصود الإيجاز في هذه القصة وقد مر هذا، وعلى ذلك جرى الوارد من قوله في الأعراف: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ رِعَونَ قَالُوا﴾، ويجري في مثل هذا كثيراً عطفه بالفاء مناسباً لما يقصد في الكلام من الارتباط أو بالواو تحكيماً للاشتراك كقوله (١) ﴿وَنظِيرُ الْآيَةِ فِي سَقُوطِ حَرْفِ التَّشْرِيكِ ﴿وَجَاءَ آبَاهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ﴾ (١٦) قَالُوا يَتَابَانَا﴾ [يوسف: ١٦ - ١٧]. ومجرى الإعراب في الآية أن يكون قوله: «قالوا» مقدراً لاستئناف كأن قد قال قائل: لما قال ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ رِعَونَ﴾ قيل فما فعلوا أو ما قالوا فجواب بهذا المقدر بقوله: ﴿قَالُوا لِرِعَونَ أَيْنَ لَنَا لَأَجْرًا﴾، وهذا الضرب كثير فصيح وموجود حيث يقصد بالإيجاز كهذه الآية، وأما الوارد في الشعراء من قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَ السَّحَرَةُ قَالُوا﴾ [الشعراء: ٤١] فوارد على ما لا يحتاج فيه إلى تقدير، وعلى ما هو الأصل في تركيب (مثله من) الكلام ومناسب للإطناب المبني عليه ما قبل الآية، وكل (على) ما يجب، والله أعلم.

الآية التاسعة عشرة (من الأعراف) قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَكْمُوسِئَ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْكَيْنِ﴾ [الأعراف: ١١٥]، وفي طه ﴿قَالُوا يَكْمُوسِئَ إِمَّا أَنْ تُلْقَىٰ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، وهنا سؤالان: أحدهما أن كلام السحرة وتخييرهم في الإلقاء على ظاهر السياق كان في موطن واحد فما وجه اختلاف ما ورد في السورتين؟ والثاني ما وجه اختصاص كل من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عن الأول: أنه لا يلزم من الآية أن كلام السحرة هذا كان في موطن واحد، بل لعله كان في موطنين، أو لعله قد تكرر منهم وإن كان في موطن واحد، بل لعله كان في موطنين، أو لعله قد تكرر منهم وإن كان في موطن واحد، أو لعل بعضهم قال هذا وقال بعضهم هذا، أو لعل المعنى الذي حكى عنهم تعطيه العبارتان، وهذا أقرب شيء لما بين اللغات من اختلاف المقاصد عند المواضع الأولى أو قصد الإلهام على الخلاف في ذلك، ومع هذه الإمكانيات يسقط الاعتراض رأساً.

والجواب عن السؤال الثاني: أن كل واحدة من الآيتين جرت على (وفق فواصل) تلك السورة ورؤوس آياتها، فالعكس لا يناسب بوجه، فوجب اختصاص كل سورة بما ورد فيها.

الآية الموفية عشرين قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَأَمَّا رَبِّ الْمَلَكَيْنِ﴾ (١٦) رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ﴾

[الأعراف: ١٢١ - ١٢٢]، وكذا في الشعراء، وورد في طه: ﴿قَالُوا ءَأَمَّنَّا رَبَّ هَرُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: ٧٠]. هنا كالمتمدتين، والجواب كالجواب من غير فرق.

الآية الحادية والعشرون قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ١٢٣]، وقال في طه والشعراء: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ [طه: ٧١، الشعراء: ٤٩]. هنا سؤالان: أحدهما ظهور اسم فرعون في آية الأعراف وإضماره في السورتين، والثاني قوله في الأعراف: ﴿ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ بجر ضمير موسى، عليه السلام، بالباء وقوله في طه والشعراء: ﴿ءَأَمَنْتُمْ لَهُ﴾ بجر الضمير باللام والمقصود واحد؟

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم في الأعراف قوله: ﴿قَالَ أَلَمْأَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ﴾ [الأعراف: ١٠٩] فعرفت هذه الآية أنهم كانوا المتولين للجريمة من تكذيب الآية ورد ما جاء به موسى، عليه السلام، ولم يجر هنا ذكر لفرعون ولا فيما تلي (الآية) ويتلوها من المحاورة والمراجعة بين المألا وأتباعهم إلى قوله: ﴿رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾، فلما لم يقع إفصاح باسمه في هذه الجملة مع أنه هو القائل على كل حال: ﴿ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ إخباراً أو استفهاماً إنكارياً ناسب هذا أن يفصح باسمه ليرتفع الالتباس، وهو إمكان أن يكون القائل: ﴿ءَأَمَنْتُمْ بِهِ﴾ غير فرعون وإن بعد ذلك، ولو لم يكن لبس البتة فإن كونه لم يجر له ذكر مما يقتضي أن يذكر.

ولما تقدم في سورة طه أمر موسى، عليه السلام، بإرساله إلى فرعون (في قوله تعالى): ﴿أَذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٢٤]، (وقوله لموسى وهارون: ﴿أَذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٤٣])، ثم كرر ذلك، ثم وقع بعد ذلك سؤال فرعون لهما في قوله: ﴿فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ [طه: ٤٩]، ثم في قوله: ﴿فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١]، ثم إن الله تعالى أخبر عنه بقوله: ﴿وَلَقَدْ آرَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَأَبَى﴾ [طه: ٥٦]، ثم أخبر أيضاً عنه بقوله: ﴿قَالَ أَجِئْنَا لِنُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ٥٧]، ثم قال تعالى: ﴿فَتَوَلَّى فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُ ثُمَّ أَتَى﴾ [طه: ٦٠]، فتكرر ذكر فرعون واسمه ظاهراً ومضمراً ولم يجر لملئه ذكر مفصح به ظاهر البتة ولا مضمراً سوى الجاري مضمراً في قوله: ﴿فَلْتَنَزِعُوا أَمْرَهُم بِبَيْنِهِمْ وَاسْرُوا الْجَنَى﴾ [طه: ٦٢] - [٦٣] إلى ما بعد هذا من غير إظهار البتة، فلتكرر اسم فرعون كثيراً ظاهراً ومضمراً، وارتفاع اللبس البتة، حسن إتيانه مضمراً في قوله: ﴿قَالَ ءَأَمَنْتُمْ لَهُ﴾ [طه: ٧١] إذ ليس الوارد هنا كالوارد في الأعراف للافتراق من حيث ذكرنا. وكذا جرى في سورة الشعراء

من تردد ذكر فرعون في محاورته من أول السورة إلى الآية، ولم يجر ذكر ملئه إلا مقولاً لهم في قوله: ﴿قَالَ لِلْمَلَآئِكَةِ حَوْلَهُ﴾ [الشعراء: ٣٤]، فناسب ما ذكر إظهار اسم فرعون في قوله: ﴿ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الباء في قوله: ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ﴾ واللام في ﴿ءَامَنْتُمْ لَهُ﴾ محتاج إلى كل واحدة منهما من حيث إن التصديق والانقياد معنيان يحتاج إليهما، والباء تحرز التصديق واللام تحرز الانقياد والإذعان، فبدئ بالباء المعطية معنى التصديق وهي أخص بالمقصود من اللام، فاقتضى الترتيب تقديمها، ثم أعقب في السورتين بعد باللام حتى كأن قد قيل لهم «أصدقتموه منقادين له في دعائه إياكم إلى الإيمان بما جاء من عند الله، فحصل المقصود على أكمل ما يمكن، والله أعلم.

الآية الثانية والعشرون قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ فَسَوْفَ نَعْمُونَ﴾ (١٢٣) ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ [الأعراف: ١٢٣ - ١٢٤]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَلَسَوْفَ نَعْمُونَ لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ [الشعراء: ٤٩]، وفي سورة طه: ﴿فَلَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ﴾ [طه: ٧١]. للسائل أن يسأل عن زيادة اللام في قوله في الشعراء «فَلَسَوْفَ» وسقوطها في الأعراف؟ وعن سقوط حرف التسويف واللام في طه جملة؟ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول منهما: أن زيادة اللام في الشعراء مناسب لما تضمنته من الاستيفاء الجاري في هذه القصة، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك، وذلك أن هذه اللام مقربة من زمان الحال وتحقيق الوقوع. ولم يكن تقدم في الأعراف ولا في طه ما يحرز هذا المعنى، فاستوفته هذه السورة ليناسب ذلك استيفاءها لما كان بين موسى، عليه السلام، وفرعون، وهذا مع ما تعطيه من التأكيد، وما سوى هذا المعنى في هذه الآية فلا فرق بين آية الأعراف وآية الشعراء إلى قوله: ﴿مِنْ خَلْفٍ﴾.

وأما سقوط حرف التسويف في طه مع اللام - وهو جواب السؤال الثاني - فللعوض منهما، وذلك العوض هو اللام والتون الشديدة المؤكدة في قوله: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ﴾ [طه: ٧١] مع أن معنى التسويف قد تقدم بمراعاة الترتيب، وإذا روعي ذلك وجد تدرج زيادة التأكيد على ترتيب السور. فالوعيد الواقع في آية طه أكد من (الذي في) آية الأعراف، والذي في الشعراء أكد من الوارد في طه، وإن استوضحت ذلك فهمت (وجه) تخصيص كل من السور الثلاث بما خصت به.

الآية الثالثة والعشرون (قوله تعالى): ﴿ثُمَّ لَأَصْلَحْنَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٤]، وفي طه والشعراء ﴿وَلَأَصْلَحْنَكُمْ﴾ [الشعراء: ٤٩، طه: ٧١] بالواو والمتوعد به واحد في الموضوعين، فيسأل لِمَ لَمْ يكن العطف فيهما بحرف واحد؟ والواو أنسب إذ التوعد بقوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَلَأَصْلَحْنَكُمْ﴾ لم يقصد فيه تراخ في الزمان ولا مهلة، فبإيه أن يأتي بالواو أو بالفاء إن قصد رعي التعقيب، فللسائل أن يقول: لم عدل في الأعراف إلى ثم.

والجواب أن ثم للتباين والتراخي في الزمان، ويعبر النحويون عن ذلك بالمهلة، وتكون للتباين في الصفات والأحكام وغير ذلك مما يحمل به ما بعدها على ما قبلها من غير قصد مهلة زمانية بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو انفرد لكان كافياً فيما قصد به، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرٌ ۖ﴾ (١٩) ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرٌ﴾ [المدثر: ١٩ - ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿فَلَا أَفْنَحُمُ اللَّعْنَةَ﴾ [البلد: ١١] ثم عطف بعد قوله: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، ولم يقصد في شيء من هذا ترتيب زمني بل تعظيم الحال فيما عطف وموقعه ومكانته وتحريك النفوس لاعتباره، ولما تقدم في الأعراف تهويل الواقع من فعل السحرة وموقعه من نفوس الحاضرين، ولذلك أنس سبحانه نبيه موسى، عليه السلام، بقوله: ﴿لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى﴾ [طه: ٦٨]، ووقع التعبير عما ذكرنا بقوله: ﴿وَأَسْرَبُوهُمْ وَجَاءَ بِسِحْرِ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: ١١٦] فناسبه رعيًا لفظيًا وتقابلاً نظميًا تهويل ما توعدهم به فرعون، فعطف بثم لتحرز ما قصد فرعون من تعظيم موقع ما توعدهم به ثانياً في قوله: ﴿لَأَصْلَحْنَكُمْ﴾ عليهم، وأيضاً فإن فرعون وملاه حين رأوا ما جاءت به السحرة ووقع منهم موقعاً أطمعهم وتعلق به رجاؤهم، ثم لما وقع ما أبطله وأوضح كيدهم فيه وباطلهم الخيالي وجد الملاء لذلك، واستشعر فرعون ما حل به وبملائه، فهول في توعدهم ومقاله تجلداً وتصبراً أو تعزية لنفسه عما نزل به، فأرعد وأبرق في تهويله ما توعد به السحرة فقال: ﴿ثُمَّ لَأَصْلَحْنَكُمْ﴾، فقد تناسب المتقابلان لفظاً ومعنى، ولما ضم الواقع في سورة الشعراء لم يحتج إلى هذا الرعي فعطف بالواو، ولم يكن على ما تقرر ليتمكن العكس، والله أعلم.

الآية الرابعة والعشرون قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٥] وفي الشعراء: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، للسائل أن يسأل عن زيادة قوله: ﴿لَا صَبْرَ﴾ في سورة الشعراء ولم يرد ذلك في الأعراف؟

والجواب عنه: أن قوله: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ مقابل به ما تقدم من قوله: ﴿وَقَالُوا بِعِزَّةِ فِرْعَوْنَ﴾ [الشعراء: ٤٤] لما اعتقدوا أولاً أن له عزة ونسبها إليه، فظنوا أنه يقدر على ما يريده ويستبد بفعله، ثم لما وضح لهم الحق رجعوا عن اعتقادهم وظنهم وعلموا أن القدرة والعزة لله سبحانه وسلموا لخالقهم ولم يبالوا بفرعون وملئه فقالوا: ﴿لَا ضَيْرٌ﴾ أي لا ضرر ولا خوف من فرعون إذ العزة لله وحده، ولما لم يقع من قولهم في الأعراف أولاً مثل الواقع هنا لم يجيئوا في الجواب بما جاؤوا هنا، فافترق الموضعان وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الخامسة والعشرون قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وفي يونس: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِلُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَفْرِيمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، للسائل أن يسأل هنا عن تقديم النفع في الأعراف وتأخيرها في يونس؟ وعن تعقيب آية الأعراف بقوله: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ...﴾، وآية يونس بقوله: ﴿لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾؟

والجواب عن الأول: أنه لما تقدم سؤالهم عن الساعة وتكرر في قوله: ﴿يَسْتَوْلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيفٌ عِثًّا﴾ [الأعراف: ١٨٧] أي عالم بها وكان ظاهر السياق يشير إلى أنهم كانوا يظنون أنه، عليه السلام، يعلمها فطلبوا تعريفهم بها وأن يخصهم بذلك ولا شك أن العلم بالشيء نفع لصاحبه، فعرفهم أنه لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، وتقدم ذكر النفع لأنه مشير إلى ما ظنوه أنه عنده من علمها، فأعلمهم أنه سبحانه استأثر بعلمها، وأنه، عليه السلام، لا يملك من ذلك شيئاً إلا ما شاء الله له مما عدى علم الساعة لانفراده سبحانه عن خلقه بعلمها، ﴿لَا يَجْبِيهَا لَوْفَهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ثم تأكد هذا الغرض بقوله تعالى على لسان نبيه، عليه السلام: ﴿وَلَوْ كُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَاسْتَكْرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨]، وهذا كله بين التناسب.

وأما تأخير ما تقدم في الأعراف في سورة يونس وهو قوله: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [يونس: ٤٩] فقدم الضر فللمتقدم قبله من قوله: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ﴾ [يونس: ٤٨]، فطلبوا تعجيل العذاب استهانة وتكذيباً ولم يعلموا ما في مطلبهم من المحنة والمضرة العاجلة فقال لهم، عليه السلام، بأمر الله تعالى إني لا أملك الضر ولا النفع لنفسي ولا لكم فلا تستعجلوني ذلك فليس بيدي، فقدم الضر لأجل ما تقدم من

طلبهم إياه، وأخبروا أن لكل أمة أجلاً لما شاءه (الله) وقدره لهم: ﴿إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَجِرُّونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [يونس: ٤٩]، فقد وضع وجه التقديم والتأخير في الضمير والنفع وتوجيه التعقيب بما أعقب به كل من الآيتين.

الآية السادسة والعشرون قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]، وفي سورة حم السجدة: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [فصلت: ٣٦]، فوردت الصفتان في سورة الأعراف على طريقة التذكير ووردتا في السورة الأخرى معرفتين وزيد قبلهما الضمير الواقع فصلاً فقيل: ﴿إِنَّهُ هُوَ﴾، وللأسئلة أن يسأل عن وجه التعريف والتذكير؟ وعن زيادة الضمير؟

والجواب عن السؤالين: أن سورة الأعراف تقدم فيها قبل الآية وصف آلهتهم المنحوتة من الحجارة والخشب التي وبخوا بعبادتها في قوله في موضع آخر: ﴿اتَّبِعُوا مَا نَتَجِّئُونَ﴾ [الصفات: ٩٥] فوصفت هنا بأنها لا تخلق شيئاً ولا يستطيعون لهم نصراً ﴿وَأِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨]، فمنفي عنهم القدرة والسمع والبصر وآلة المشي وآلة البطش بقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٩٥]، ولم يتقدم هنا ما يوهم أدنى شيء يلحقها بشبه الأحياء فضلاً عما فوق ذلك، فورد الوصفان بقوله: ﴿سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ مورداً لم يتقدمه ما يوهم صلاحية شيء من ذلك لغيره تعالى مما عبده من دونه مما قصد هنا، ولا ذكر دعوى شيء من ذلك من مدع فيستدعي ذلك التوهم مفهوماً ينفيه، فجاء على ما يجب.

أما آية الأعراف فتقدم قبلها قوله (تعالى): ﴿وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّضْنَا لَهُمْ قُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ﴾ [فصلت: ٢٥]، وقوله (تعالى): ﴿أَرَأَيْتُمُ الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فحصل من هذا أن مضليهم إنما كانوا من عالم الإنس والجن، وكلا الصنفين موصوف بالسمع والبصر وممن ينسب إليه علم بخلاف المقدم ذكره في الأعراف، فلما تقدم في سورة السجدة من يظن منه الغنى ويمكن منه أن يسمع ويبصر ويعلم ناسبه التعريف في الصفة ليعطي بالمفهوم نفي ذلك عن غير الموصوف بهما تعالى، ثم أكد ذلك بضمير الفصل المقتضي التخصيص فقوي المفهوم المسمى عند كثير من الأصوليين

بدليل الخطاب، فصار الكلام في قوة أن لو قيل: الله هو السميع العلیم لا غيره، وأحرز الفصل بالضمير هذا المعنى مع إعطاء المفهوم إياه، ولم يكن ورود ما في سورة الأعراف من التنكير ليناسب الوارد متقدماً في سورة السجدة، ولا التعريف الوارد في الصفتين العليتين في سورة السجدة ليناسب ما تقدم آية الأعراف، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

* * *

سورة الأنفال

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وفي سورة براءة: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ﴾ [براءة: ٢٠]، فتقدم في آية براءة قوله: ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ على قوله: ﴿بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾، وفي الأنفال عكس ذلك فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك وخصوص كل من السورتين بما خست به؟

والجواب عن ذلك أن آية الأنفال مقصود فيها مع المدحة تعظيم الواقع منهم من الإيمان والهجرة والجهاد بالأموال والأنفس وتغبيطهم بما من الله عليهم به من ذلك وتفخيم فعلهم الموجب لموالاته بعضهم بعضاً، فقدم ذكر الأموال والأنفس تنبيهاً معروفاً بموقع ذلك من النفوس وأنهم بادروا بها على حبها وشح الطباع بها كقوله: ﴿وَأَتَى أَمْوَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وليس تأخير هذا المجرور كتقديمه لأنه إنما يقدم حيث يقصد اعتناء وتخصيص وتنبيه على موقعه، ومن نحو هذا قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقد تقدم هنا، فإنما قدم هذا تغبيطاً لهم وإعظاماً لفعلهم.

أما آية براءة فتعريف بأمر قد وقع، مبني على التعريف بالمفاضلة بين سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام (وبين من آمن وهاجر وجاهد في سبيل الله بماله ونفسه بقصد رد من ظن أن السقاية وعمارة المسجد الحرام) أفضل، وعرف أن الإيمان وما ذكر معه أعظم درجة عند الله، فلم يعرض هنا داع إلى تقديم ما قدم في الأخرى، فتمخضت فضيلة ذلك المجرور هنا فأخر. وقد نص سيوي، رحمه الله، على أن المجرور إنما يقدم حيث يكون مستقراً، ويعني بذلك الخبر نحو: عندك مال ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]، (والقصد) تخصيص كناية الإخلاص، والتخصيص مقصود في آية الأنفال (ولم يقصد ذلك في براءة ولا وقع المجرور فيها خبراً، فوجب بمقتضى اللسان أن يقدم في آية الأنفال) قوله: ﴿بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾ ويؤخر في سورة براءة، وقد وقع في كل واحدة من الآيتين في كل من السورتين ما استدعى اتصال ما بعده به، ولم يكن ليناسب لو ورد بالعكس، فوضح وجه تخصيص الواقع في كل من السورتين بموضعه، (والله أعلم).

سورة براءة

قوله تعالى: غ - وهي أول آية من متشابهة هذه السورة - ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [براءة: ١٥]، وفيما بعد: ﴿ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [براءة: ٢٧]، فاستوت الآيتان في إعلامه تعالى نبيه والمؤمنين أنه يتوب على من يشاء وفي ختم الآيتين بصفيتين من صفاته سبحانه، ثم اختلفت الصفتان فقليل في الأولى: ﴿عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، وفي الثانية: ﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾؟

ووجه ذلك والله أعلم أن الآية الأولى أعقب بها ما تقدمها متصلاً بها من الآي في كفار مكة وفعلهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه من التضيق والإحراج وبدنهم بالقتال يوم بدر ونقضهم العهد في قصة خزاعة في صلح الحديبية، وهذا كله مبسوط في كتب السير والتفسير، فأمر الله تعالى بقتالهم ووعد بتعذيبهم وخزيهم والنصر عليهم وشفاء صدور من آمن من خزاعة وغيرهم ممن آذوه، قال تعالى: ﴿فَقَتَلُوهُمْ يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَضْرِبُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [براءة: ١٤]، (ثم) قال تعالى: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَن يَشَاءُ﴾ [براءة: ١٥] كأبي سفيان بن حرب وعكرمة بن أبي جهل إلى من أسلم منهم بعد ما صدر من اجتهادهم في الإذابة والصد عن سبيل الله، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ أي بما في القتال وفي طي ما جرى من ذلك كله بتقديره السابق أولاً إذ لا تتحرك ذرة إلا بإذنه وتقدم علمه أولاً وما في ذلك من الحكمة وختم أفعالهم السيئة بالأوبة والرجوع إليه سبحانه بسابق سعادة لمن شاءها له منهم، فهذا وجه النظم والتناسب فيه واضح.

وأما الآية الثانية فسببها - والله أعلم - ما جرى يوم حنين من تولي الناس مدبرين حين ابتلوا بإعجابهم بكثرتهم فلم تغن عنهم شيئاً، ولم يثبت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك اليوم أحد إذ لم يبرح عليه السلام من مكانه، فلم يثبت معه إلا القليل من العدد القليل، فنادى العباس، رضي الله عنه، بآل الأنصار فاستجاب ناس، وأنزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين، ومكن نبيه والمسلمين من أعدائهم. والقصة معروفة، فختمت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [براءة: ٢٧]، تأنيساً لمن فر من

المسلمين في ذلك اليوم، وبشارة لهم بتوبة الله عليهم، وإن ما وقع منهم من الفرار مغفور لهم رحمة من الله سبحانه، فجاء كل هذا على ما يناسب، ولا يلائم خلافه، والله أعلم.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [براءة: ١٩]، وورد بعد هذا بآيات ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [براءة: ٢٤]، وبعد الحزب الأول من هذه السورة: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [براءة: ٣٧]، وفي ذكر المنافقين من هذه السورة: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [براءة: ٨٠] للسائل أن يسأل عن وجه افتراق أوصاف المذكورين في هذه الآي بالظلم والفسق والكفر؟ وهل ذلك لداع من المعنى؟

والجواب أن كل وصف منها إنما جرى على ما تقدمه لداع مناسب من المعنى، أما الآية الأولى (فإن) قبلها قوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [براءة: ١٩]، وهؤلاء المقول لهم: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾ إنما هم كفار قريش ممن ظلم نفسه بالتقصير في النظر، وظن أن عمله من سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كاف مخلص عند الله، وأن المؤمن بالله واليوم الآخر المجاهد في سبيل الله ليس بأفضل حالاً وعملاً منه، فرد الله مقالهم وقيل لهم: ﴿لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ﴾، ومن ظن ذلك كما ظننتم فظالم لنفسه من حيث قصر في نظره مع تنبيهه على النظر في وجه ما به خلاصه: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾، وهم الذين سبق في علم الله أنهم لا يؤمنون بظلمهم أنفسهم.

وأما الآية الثانية فكف ومنع للمؤمنين عن ارتكاب ما ليس من شأنهم، ألا ترى أن قبلها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا ءَابَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [براءة: ٢٣]، فنهوا عن موالاة من ذكر من آبائهم وإخوانهم إذا كانوا مؤثرين للكفر مستحبيه على الإيمان، ثم قيل لهم: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ يَنْكُمُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [براءة: ٢٣]، ثم أعقب بقوله: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَإِبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ﴾ [براءة: ٢٤] أي إن آثرتم ما ذكر وكان أحب إليكم ﴿مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾ [براءة: ٢٤] أي أنكم إذا اتصفتم بهذا فقد خرجتم عن دينكم وفارقتم إيمانكم ولحقتم بمن كفر بعد إيمانه ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [براءة: ٢٤]، والفاسق الخارج.

وأما الآية الثالثة فقبلها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [براءة: ٣٧]، (ثم ذكر مرتكبهم فيه وتزيين ذلك لهم لما قدر لهم من تماديهم في

كفرهم فقال: ﴿زُتِكَ لَهُمْ سُوءُ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [براءة: ٣٧]، فوسموا أولاً بالكفر ف قيل: ﴿يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إذ لم يكن تقدم لهم إيمان ثم خرجوا عنه بل كانت حالهم التماذي على كفرهم (الذي لم يتقدمه إيمان، ولما ذكر بعض ما حملهم عليه كفرهم)، وأنه من سوء أعمالهم ومما زينه الشيطان لهم، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَيْتَ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنُصَدَّقَنَّهُ وَلَنُكُونَ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [براءة: ٧٥]، فوصفوا بالتظاهر بالإسلام ثم خرجوا عنه بشنيع كفرهم وقبيح مرتكباتهم، ووصفهم تعالى بأنهم ﴿يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [براءة: ٧٩] ومن لا يجد إلا جهده إلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [براءة: ٨٠]، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾، فلخرجوهم ومفارقتهم ما قد كانوا تظاهروا به من الإسلام وصفوا بالفسق الذي هو الخروج والمفارقة، من قولهم فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها، قال تعالى: ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]، فقد وضع في كل آية من هذه أن ما أنجز فيها من وسم من أريد بها وجري ذكره قبلها يقتضي ورود ذلك الوصف على ما ورد عليه، وأنه لا يلائم كل آية منها إلا ما أعقبت به، والله أعلم.

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُمْسِّرَهُمْ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [براءة: ٣٢]، وفي سورة الصف: ﴿يُرِيدُونَ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: ٨]، ومعنى الآيتين في السورتين واحد وقد زادت آية براءة على آية الصف عشرة أحرف صوراً، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن زيادة آية براءة مقابل بها ما ورد من الطول في المحكي في هذه السورة من قول الطائفتين من اليهود والنصارى، قال تعالى حاكياً عَنْهُمْ: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [براءة: ٣٠]، فوقع في المحكي هنا طول (اقتضى) ما بني (جواباً) عليه ليتناسب.

وأما آية الصف فمقابل بها قول عيسى عليه السلام لما قال لهم: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ إِيَّايَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦]، ثم قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الصف: ٦]، وإنما الجواب على المحكي من قولهم خاصة وهو قولهم: ﴿هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [الصف: ٦]، وليس هذا في الطول وعدة الكلم المحكي في سورة براءة، ألا ترى أن الواقع في سورة براءة ست كلمات وفي الصف ثلاث كلمات، ثم إن الواقع في سورة براءة مقال طائفتين منهم اليهود

والنصارى مفصلاً به، والواقع في الصف مقالة (طائفة) واحدة، وهذا مراعى. فقد وضع (ورود) كل من الآيتين مناسباً لما اتصل به وعلى ما يجب (في السورتين)، والله أعلم بما أراد.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [براءة: ٤٢]، وفيما بعد من هذه السورة ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [براءة: ١٠٧]، وكذا في سورتي الحشر والمنافقين فورد في الأولى: ﴿يَعْلَمُ﴾ وفي البواقي: ﴿يَشْهَدُ﴾ مع أن المقصود في الأربع آيات واحد، وهو أنه سبحانه عليم بما يخفونه أو يظهره من أعمالهم. فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الاستطاعة وعدمها حكم لا يطلع عليه في الغالب بل ينفرد كل بحاله في ذلك إلا أن يعلم ذلك بقرينة، فقول المنافقين في إخبار الله تعالى عنهم ﴿لَوْ أَسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢] غير مشاهد من ظاهرهم، فقد كان يمكن صدقهم أو صدق بعضهم لولا أنه سبحانه أعلم نبيه صلى الله عليه وسلم بحالهم وما يكون من اعتذارهم قبل أن يقع منهم وبتقاعسهم عن الخروج، فقال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، فأعلم تعالى بما يكون منهم قبل أن يكون، وذلك غيب، وأعلم بوجه تقاعسهم وتثبطهم، ثم أعلم بكذبهم فقال: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ٤٢]، فحصل العلم بحالهم بإخباره تعالى، ثم تكاثرت الشواهد عنهم. فلما كان حال الاستطاعة على ما ذكرنا من الخفاء حتى لا يطلع عليها، ناسب ذلك التعريف عن اطلاعه تعالى على ما أخفوه من حالهم بالعلم، فقال سبحانه: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [براءة: ٤٢]، ولا يناسب غيره.

أما الآية الثانية فهي في أهل مسجد الضرار وأمرهم مما قد كانوا تواطؤوا عليه، ولم يخف حال بعضهم عن بعض، وذلك بخلاف حال الاستطاعة وما يمكن فيها من الخفاء، فكان هذا مما يرجع إلى (حكم) الظهور والشهادة، وهو سبحانه عالم الغيب والشهادة، فكان ورود قوله تعالى هنا: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ﴾ أنسب، وكذا الحكم في آية الحشر لبنائها على قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ﴾ [الحشر: ١١] إلى آخر الآية، وكل هذا قول مشاهد معلوم مدرك بحاسة السمع، وما وعدوا به إخوانهم من نصرتهم والخروج معهم أن خرجوا كل

ذلك مما كان يشاهد لو وقع، وليس شيء من ذلك كالاستطاعة في خفائها وغيابها، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الحشر: ١١] الوارد في سورة المنافقين، لأن قولهم: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقين: ١] قول مدرك بالسمع، مع أن هذه الآية قولهم نشهد، فطابق هذا وناسبه قوله: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقين: ١]، وجاء كل من هذه الآي على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة (قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَذِبُونَ﴾ [براءة: ٥٤])، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [براءة: ٨٠]، وبعد هذه الآية: ﴿وَلَا تَصْلَ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [براءة: ٨٤]، للسائل أن يسأل عن زيادة الباء في قوله: «وبرسوله»، ولم تزد في الآيتين بعد والظاهر التساوي في مقصود هذه الأخبار فما الفرق وليس في المعقب من بعد ما يسأل فيه لأنها مقاصد مختلفة؟

والجواب: أنك إذا قلت مثلاً المانع من تقريب زيد نفاقه فإنك لم تزد على أن أخبرت عن علة منع تقريب زيد شيئاً، فإذا قلت إن المانع من تقريب زيد نفاقه فقد زدت على الإخبار بالمانع من تقريب زيد أنه نفاقه، وإن قلت إنما المانع من تقريب زيد نفاقه فقد حصرت المانع من التقريب في النفاق، وأكدت ذلك تأكيداً أكثر من الحاصل بأن، ولذا اتفق الأصوليون على قوة المفهوم الحاصل من قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الولاء لمن أعتق»، ولم يتفقوا في المفهوم الحاصل من قوله عليه الصلاة والسلام: «في سائمة الغنم الزكاة» وذلك بسبب ما تقتضيه إنما من معنى الحصر، وقد جرده بعضهم عن المفهومات وجعله دليلاً برأسه لقوته، وأبى أن يجعل هذا من دليل الخطاب، وفي معنى قوله: «إنما الولاء لمن أعتق» وفي قوة قولك: «ما الولاء إلا لمن أعتق» فإن معناه حصر الولاء في المعتق وأنه لا ولاء لغيره، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] أي ما يخشاه تعالى حق الخشية إلا العلماء، وقال تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ [النجم: ٤]، فتره سبحانه نطق نبيه عن أن يكون غير وحي، وليس قولك في الكلام: هو وحي يوحى في قوة قولك: إنه وحي يوحى لما زدت من التأكيد بأن ولا قولك: إنه يوحى في قوة الإخبار القرآني من قوله تعالى: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى﴾ لما بين قبل. فإذا وضع هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا﴾

يُأَلِّهِ وَرَسُولُهُ ﴿ [براءة: ٥٤] وقد ورد على أبلغ وجوه التأكيد، وحصل حصر المانع من القبول في كفرهم، وأنه لو لم يكن الكفر لكان القبول، فناسب هذا التأكيد الذي بلغ به الغاية زيادة الباء في قوله: «وبرسوله» لإعطائها معنى التأكيد وإحرازها إياه. ولما لم يكن هذا التأكيد الحصري واقعاً في الآيتين بعد وإنما وكد فيها بأن قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٠] وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٨٤] فلم يبلغ بهذا الإخبار مع تأكيده وقوته مبلغ الأول لم تلحقه الباء، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم بما أراد.

الآية السادسة (من سورة براءة) قوله تعالى في المنافقين: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ ﴿٥٤﴾ فَلَا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [براءة: ٥٤ - ٥٥]، وقال فيما بعد: ﴿وَلَا تُعْجِبَكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا﴾ [براءة: ٨٥]، فحملت الآية الأولى على ما قبلها بالفاء والثانية بالواو، وزيدت لا النافية في الأولى وسقطت من الثانية، وقيل في الأولى «لِيُعَذِّبَهُمْ» (وفي الثانية: أَنْ يُعَذِّبَهُمْ)، وقال في الأولى: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ واكتفى بالوصف في الثانية فقيل: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾، فتلك أربع سؤالات.

والجواب عن الأول: أنه لما وصف تعالى أقوال المنافقين في كفرهم وشتى مرتكباتهم وقرر ما هم عليه في آيات إلى قوله: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُفْقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَاهُونَ﴾ [براءة: ٥٤]، فلما عرف بأحوالهم قال لنبيه عليه السلام: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٥]، وكان الكلام في قوة أن (لو) قيل: إذا عرفت أحوالهم فلا تغتر بما لديهم فتظن أن ما مكناهم فيه ومنحناهم إياه من مال وولد إحسان عجلناه لهم ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّ مَالَهُمْ يُدْخِلُهُمْ فِي مَالِ رَبِّينَا﴾ ﴿٥٥﴾ شَارِعَ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥ - ٥٦] ﴿إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، فالكلام في قوة الشرط والجزاء فكان موضع الفاء. أما قوله في الآية الأخرى ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ﴾ [براءة: ٨٥] فمنسوق على قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ ﴿٨٤﴾ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلَادُهُمْ﴾ [براءة: ٨٤ - ٨٥]، وكل هذا نهى له صلى الله عليه وسلم أن يفعله وليس كالأولى في أن (ذكر) مرتكباتهم ما بني نهيه عليه السلام عليه فيتصور فيه معنى شرط وجزاء، فلا مدخل للفاء هنا ولا هو موضعها.

والجواب عن الثاني: أن (الآية) الأولى مقصود فيها من التأكيد ما لم يقصد في الثانية، لما قيل له عليه السلام: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنْهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [براءة: ٥٤] وذكر له من قبح مرتكباتهم أشنعها أكد نهيهِ عليه السلام عن أن يلتفت إليهم تنزيهاً لقدره العلي عن الصغو إلى ما حاصله إملاء ولأهله في الحقيقة استدراج وعناء، فدخلت لا النافية تأكيداً يناسب هذا القصد. ولما لم يكن في الآية الأخرى اشتراط وجزاء يقتضي التأكيد (فلم تدخل لا) فجاء كل على ما يجب ويناسب.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في الآية الأولى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [براءة: ٥٥] بلام كي مناسب لما في الآية من التأكيد إذ لا تقتضي تراخياً، فناسب هذا ما ذكر من التأكيد. أما قوله في الآية الثانية: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ [براءة: ٨٥] فيقتضي أن التأكيد لما لم يبلغ في هذه الثانية مبلغ الأولى بما تقدم فيها أشعرت أن بما فيها من التراخي، فإن هذه ليست من التأكيد في نمط الأولى وهذا رعي مناسبة لفظية إذ الإخبار بحالهم ومآلهم واحد في الآيتين من غير فرق.

فإن قيل فإن لام كي في قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ تقدر بعدها أن على قول الجمهور فقد تساوت الآيتان، قلت ليس المعنى مع تقديرها هو المعنى مع ظهورها بل لظهورها حكم لا يكون في تقديرها، وقد نص سيبويه رحمه الله على ذلك في باب الجواب بالفاء من كتابه أنه كلام العرب، فتبين أن قوله تعالى: ﴿لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ليس كقوله: ﴿أَنْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ فيما يعطيه ظهور أن من التراخي، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ في الآية الأولى بالجمع بين الصفة والموصوف مناسب أيضاً وملائم أوضح ملاءمة للتأكيد الجاري فيها، أما الآية الأخرى فلا تأكيد فيها فناسب ذلك الاكتفاء بقوله: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾، وجاء الكل على ما يجب ويناسب.

الآية السابعة (من سورة براءة) قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أَُولُوا الطَّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَحْنُ مَعَ الْفَاحِشِينَ﴾ (٨٦) رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [براءة: ٨٦ - ٨٧]، وقال بعدها: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَنتَظِرُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [براءة: ٩٣]، فيهما سؤالان: قوله في الأولى: ﴿وَطُبِعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ ببناء الفعل للمفعول مكتفى به، وفي الثانية: ﴿وَطُبِعَ اللَّهُ﴾ ببناء الفعل للفاعل على

الأصل؟ والثاني قوله في الأولى: ﴿فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

والجواب عن الأول: أن مطلع الآية قبلها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً﴾ على بناء الفعل للمفعول فجاء قوله: ﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ على ذلك، ونوسب بختام هذه الآية بداء ما قبلها، وأما الثانية فلم يقع قبلها فعل بني للمفعول وقد ذكر الفاعل فيها فجرى الكلام على ما يجب ف قيل: ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾.

والجواب عن الثاني: أن قوله: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ﴾ لما اجتمع ذكر إنزال السورة والإشارة إلى ذكر المراد بها بقوله: ﴿أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ﴾. استدعى ذلك نظر من بلغه هذا المنزل واعتباره وتفهم المقصود به إلى الكمال ليقع الامتثال على وجهه، فلما تراموا إلى الخلود إلى الراحة وترك الجهاد الذي تحملت الآية الأمر به ناسب ذلك أن ينفي عنه الفهم والتدبر ف قيل: ﴿وَطَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [براءة: ٨٧]، والتفقه التفكير والاعتبار. ولما لم يقع في الآية بعد ذكر ما يحتاج إلى ذكر تدبره وتفهمه لقرب المعنى المراد منه وذلك قوله: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ﴾ [براءة: ٩٣] صرف النفي إلى الحاصل على التفهم وهو العلم ف قيل: ﴿وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [براءة: ٩٣].

الآية الثامنة من هذه السورة قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأَ اللَّهُ مِنْ أَنْبَارِكُمْ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَدَةِ فَيُنشَأُ مِنْكُمْ كُفْرًا تَعْمَلُونَ﴾ [براءة: ٩٤]، وقال بعد هذا: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا بِمَا يَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَدَةِ...﴾ [براءة: ١٠٥]، فبيها أربع سؤالات: الأول: قوله في الأولى: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ بواو النسق ولم يرد فيها ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، وقال فيها: ﴿ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَدَةِ﴾، وقال في الثانية: ﴿فَيُنشَأُ مِنْكُمْ كُفْرًا تَعْمَلُونَ﴾ بفاء التعقيب، وفيها: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ ولم يقل في الأولى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، وقال: ﴿وَسَتُرَدُّونَ﴾ بالواو وفي الأولى «ثم تردون». فاختلفت الآيتان في ثلاثة مواضع فيسأل عنها وهل كان يصح وقوع الأولى في موضع الثانية؟ والثانية في موضع الأولى؟ وكل منهما على ما بني؟ فهذه أربعة أسئلة.

والجواب عنها: على الجملة أن الآية الأولى في المنافقين لم يخالطهم سواهم والثانية في طائفة من المؤمنين كان فيهم تقصير ولهم إيمان فأنسوا وقوي رجائهم، قال الطبري: هي فيمن تاب من المخلفين، قلت ويشهد لهذا ما اتصل بالآية مما قبلها والواقع

قبل الأولى من قوله: ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ أي لستم صادقين في اعتذاركم، ثم قال: ﴿قَدْ بَيَّنَّا اللَّهُ مِنْ أَنْبَارِكُمْ﴾ أي (قد) أطلعنا على نفاقكم وسوء سرائركم، ثم قال: ﴿وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾، وهذا تهديد عطف على مثله، وقصد تعريفهم بالمجموع مما استوجبوا به المقت ولم يعطف بالفاء إذ ليس ما تعطيه من المعنى مقصوداً هنا، ولم يقل هنا والمؤمنون إذ النفاق عمل يخفيه المنافق فلا يطلع عليه إلا الله سبحانه، وقد يطلع عليه رسوله ومن شاء من عباده، وإنما كانوا يتظاهرون بخلاف ما يبطنون، ثم قال: «ثم تردون» فعطف ردهم إلى الله بثم المعطية مع مهلة الزمان هنا تفاوتاً في التهديد والوعيد، ولم تكن الواو لتعطي هذا المعنى وتحززه، وقد تبينت المواضع الثلاثة التي خالفت فيها هذه الآية الآية التي بعدها.

وأما الثانية فهي في المتخلفين عن غزوة تبوك قال الطبري: فيمن تاب منهم كما تقدم، وقد وقع قبلها قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ أَعْرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [براءة: ١٠٢]، ثم قال: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [براءة: ١٠٣]، فأمره سبحانه بأخذ زكواتهم، وأخبره أنها تطهير لهم وتركية، وأمره أن يدعو لهم بقوله: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، ثم زادهم تأنيساً بقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤].

فإن قيل إنك قد عضدت هذا المآخذ في هذه الآية بما اتصل بها من قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، وهذه الآية مطلقة يراد بها جميع من أمر بالزكاة وهم المؤمنون ولم تختص بأهل تبوك ولا غيرهم، قلت: إنما دليلي في اتصالها بالآية عقبها المتكلم فيها وفي اتصالها بها تحصل الشهادة ويعتضد المراد ويلتزم النظم لأن من كان مقصوداً بالآية الثانية وهي قوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا﴾ على ما تمهد من جملة المؤمنين المخاطبين بالزكاة، فالمعنى ومقتضى النظم وجلالة التركيب وتناسب السياق تحصل الشهادة. ثم نرجع فنقول قال تعالى: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا﴾ والمراد أمرهم بالدأب على أعمال البر ما سلف من تقصيرهم، ونظير هذا ما وقع عقب قوله تعالى: ﴿قُلْ يَبْعَادَى الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ...﴾ [الزمر: ٥٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَأَنْبِئُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ﴾ [الزمر: ٥٤]، فليس قوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا﴾ وإن كان قد يبدو منه تهديد كالواقع في الآية قبل، إنما هو في الحقيقة أمر بالعمل المرجو محوه لما سلف من تقصير، وتهديد لمن لم يتب. وقوله: ﴿فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾ جواب للأمر من قوله: ﴿أَعْمَلُوا﴾، فالفاء فاء جواب،

وكان قد قيل (تأنيساً) لهم: اعملوا فلن يضيع عملكم، وقيل هنا: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ لأن الأعمال الإسلامية يشاهدها المسلمون بعضهم من بعض كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك من الأعمال، فيرى المسلمون ما تظهرون به من هذه الأعمال ويشهدون لما وراءها مما يرجع إلى قبيل الإيمان من الاعتقادات القلبية وما يرجع إليها، قال عليه السلام: «إذا رأيتم الرجل يشهد المسجد فاشهدوا له بالإيمان»، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنَ ءَامَرَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ١٨]، فلهذا قيل في هذه الآية: «والمؤمنون» ولم يقل ذلك في أعمال المنافقين لأنها مما لا يتظاهرون بها للمؤمنين، (وهذا مما يعضد قول الطبري: إن الآية في التائبين من المتخلفين)، لأن أعمال المنافقين قل ما يتظاهرون بها للمؤمنين إنما يبدونها لإخوانهم، قال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءُوكُم قَالُوا ءَامَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ [المائدة: ٦١]، وقال تعالى: ﴿يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِم مَّا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فإنما يشاهد المؤمنون ويرون ما يتظاهر به من الأعمال وفي هذا يشاركون نبههم عليه السلام في رؤيته، فتلك أعمال المسلمين لا أعمال المنافقين، فقوله: ﴿فَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ على هذه الصفة من التشريك بينهم وبين نبههم، عليه السلام، في رؤيته إنما هي أعمال الطاعة، فهي التي تشاهد ويشاهد التفاوت فيها بين المحافظ والمقصر، ألا ترى قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿قَدْ بَيَّأْنَا اللَّهُ مِن أَنبِيَائِكُمْ﴾ [براءة: ٩٤] فإنما نبأهم سبحانه وتعالى بما لم يشاهدوه ولا رأوه من مضمورات المنافقين، ولما كان وُصول المؤمنين إلى تعرف ذلك بإخبار الله تعالى (من) غير رؤية من المؤمنين لذلك ما قال تعالى: ﴿وَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ ولم يقل هنا: «والمؤمنون» لأنهم لم يحصل لهم شيء من أخبار المنافقين إلا بإنباء الله تعالى لا بإدراك رؤيته.

أما الآية الثانية فقليل فيها: «المؤمنون» لأن الواقع من هؤلاء - والله أعلم - أعمال مرئية كما قدمنا، فشهد هذا السياق - والله أعلم - أن الآية الأولى في المنافقين المستمرين على نفاقهم، وأن الثانية في التائبين المستمرين بعد على أعمال محمودة تشاهد وترى، هذا حاصل قول الطبري، وإن قلنا بما قال أبو محمد بن عطية ورغم أنه الظاهر من أن المراد بقوله: ﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا...﴾، المعتدون الذين لم يتوبوا المتوعدون المعنيون بقوله: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [التوبة: ٧٨] فيعارضنا اتصالها بما اتصلت به، وأما على قول الطبري فلا إشكال، وهو أظهر، والله أعلم بما أراد.

وقد استمر كلام من وقفنا على كلامه من المفسرين على عبور هذا الموضع دون

نزول للاعتبار، وهو من المواضع التي يجب أن يتعرض لها، وقد جرى فيها كلام الزمخشري على مقتضى قول الطبري من غير تعرض لغير ذلك، وهو ظاهر، والله أعلم.

الآية التاسعة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١١٤]، وفي سورة هود: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ [هود: ٧٥]، فتقدم في الأولى الوصف بأواه، على حلیم وتأخر في الثانية وتقدم فيها وصفه بحليم.

ووجه ذلك، والله أعلم، أن الأواه الكثير التأوه، وفي كتاب ابن عطية أن التأوه التفجع، فالمراد بالآية أن إبراهيم، عليه السلام، مع غلظة أبيه وقساوته حتى قال له: ﴿لَئِنْ لَمْ تَنْتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦] وإبراهيم، عليه السلام، مع ذلك يتأوه تأسفاً وتحسراً على إباية أبيه عن إجابته واتباعه مع تطفئ إبراهيم، عليه السلام، في قوله دعاء لأبيه إلى الإيمان في إخبار الله تعالى عنه: ﴿يَتَأَبَّى لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً﴾ [مريم: ٤٢] إلى قوله: ﴿يَتَأَبَّى إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيّاً﴾ [مريم: ٤٥]، فكان، عليه السلام، لفرط ترحمه ورأفته وحلمه يتعطف على أبيه ويستغفر له، ولم يزل على ذلك إلى أن قطع من حاله وتبين له أنه عدو الله فتبرأ منه، فأخبر الله تعالى نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم بما كان من أبيه إبراهيم في ذلك ليقتدي به ويهتدي بهديه، فقال تعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [التوبة: ١١٣]، وأعلمه تعالى بعذر إبراهيم في استغفاره، وإن ذلك كان عن موعدة تقدمت منه لأبيه، فتقدم وصف إبراهيم، عليه السلام، في (هذه الآية بأنه أواه)، وذلك مناسب لما بيناه، أما آية هود فممنزلة على ما ذكر سبحانه من مجادلته في قوم لوط جرياً على ما وصفه سبحانه به من الحلم، فكان تقديم وصفه هنا بالحلم أنسب وأجرى على ما بني عليه، فوضح ورود كلا الموضعين على ما يجب ويناسب، ولا يمكن عكس الوارد على ذلك، والله أعلم.

سورة يونس (عليه السلام)

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، وفي سورة لقمان: ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [لقمان: ١ - ٢]، وفي مطلع سورة يوسف ﴿الرَّ تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ١]، فافتتحت تلك السور الثلاث بعد الحروف المقطعة في مطالعها بالإشارة إلى الكتاب المذكور به والمنبه بآياته، ف قيل: ﴿تِلْكَ ءَايَاتُ الْكِتَابِ﴾، ثم وصفه في السورتين بالحكيم وفي سورة يوسف بالمبين، فيسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن سورتي يونس ولقمان تردد فيهما من الآيات المعبر بها المطلعة على عظيم حكمته تعالى وإتقانه للأشياء ما لم يرد في سورة يوسف كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [يونس: ٣]، وخلق السماوات والأرض وما انطوت عليه من أعظم المعجزات قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، وقد تبع الآية المذكورة من سورة يونس ما يجاريها في التنبيه بما به الاعتبار كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِّعَلَّمُوا عَدَدَ النَّجْمِ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥] إلى قوله: ﴿لَقَوْمٍ يَكْفُرُونَ﴾ [يونس: ٥]، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي أٰخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَّقُونَ﴾ [١] إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ٦ - ٧]، لم يتخللها ما يخرج عن باب الاعتبار من حكم أو غيره ولا من القصص إلا ما تضمن اعتباراً كالوارد من قصة نوح من قوله لقومه: ﴿يَقُولُوا إِن كَانَ كِبَرُ عَلَيْكُمْ مَقَامِي...﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ أَقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنْظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١]، والمراد من هذا الكلام تعجيزهم وقطعهم عما كانوا يرومون من الكفر به، عليه السلام، وإرادة إهلاكه، وقد قطع، عليه السلام، بنصرة الله إياه عليهم وقطعهم دون ما يرومونه وإن تألبوا واجتمعوا، وذكر، عليه السلام، شركاءهم وأن يكونوا معهم تهكماً بهم وتوبيخاً على اعتمادهم على ما لا يعقل ولا يضر ولا ينفع، وفي هذا كله أعظم معتبرة ثم ذكر تعالى نجاة نوح، عليه السلام، منهم في الفلك هو ومن آمن معه، وجعلهم خلائف،

وإغراق أعدائهم المكذبين ولم يغن عنهم كيدهم. ولم يرد هذا الضرب المقتضب من قصة نوح، عليه السلام، على هذه الصفة في غير هذه السورة لما قدمنا ذكره، ولم يكن ليناسب ما بنيت عليه السورة غير هذا الوارد.

ومن نحو هذا ما ورد فيها من قصة موسى، عليه السلام، ودعائه في قوله: ﴿رَبَّنَا أَطْمِسْ عَلَيْنَا أَمْوَالَهُمْ﴾ [يونس: ٨٨]، فكان ذلك حسب ما دعاه إلى ذكر إغراق فرعون وملئه وطمعه في الإيمان حين أدركه الغرق فقال: ﴿ءَامَنْتُ أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَامَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فلم ينفعه ذلك لفوات وقته، فاقتصر أيضاً على هذا القدر من قصة موسى، عليه السلام، لما تقدم من مناسبة هذه السورة.

وأما سورة لقمان فورد فيها قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عِلٍّ تَرْوَاهَا﴾ [لقمان: ١٠] إلى قوله: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ﴾ [لقمان: ١١]، وبعد ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِي تَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ...﴾ [لقمان: ٣٤]، وفي هذه السورة أيضاً ما منح لقمان من الحكمة، وما انطوت عليه قصته من حكمة، وما صدر عنه في وصيته، ولم تخرج أي هذه السورة عن هذا، فهذا وجه وصف الكتاب في هاتين السورتين بالحكيم.

وأما سورة يوسف، عليه السلام، فلم تنطو على غير قصته، وبسط التعريف بقضيته، وبيان ما جرى له مع أبيه. من فراقه، وامتحانه بإلقائه في الجب والبيع، والتعرض له بالفتنة وتخلصه بسابق اصطفاؤه مما كيد به، وابتلائه بالسجن، وجمعه بأخيه، واشتمال شمله بأبيه، عليهما السلام، وإخوته. ولم تخرج آية من أي هذه السورة عن هذا، من بسط هذه القصة، فلماذا اتبع الكتاب بالوصف بالميين. فقد وضع ورود كل من الموضعين على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

فإن قيل فما وجه ورود الميم في سيرة لقمان مكان الراء في قوله تعالى: (الرّ) في السورتين ف قيل في مطلع لقمان: ألم مع موافقتها سورة يونس، عليه السلام، فيما تمهد ثم خالفتها في هذه فقيل: «آلم»؟ فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن سورة لقمان تضمنت من التنبيه والتحريك والاعتبار إفصاحاً وإيماء للمؤمن والكافر ما لم تتضمن سورة يونس على طولها، وإن كانت أيها كلها أي اعتبار إلا أنها ليست كالوارد من ذلك في سورة لقمان، فمن التنبيه المتضمن تقريع من عبد غيره سبحانه قوله تعالى بعد ذكر (خلق) السماوات بغير عمد،

وإرساء الأرض بالجبال وذكر ما بث فيها من الدواب، وإنزال الماء من السماء، وذكر ما أنبت سبحانه به من كل زوج بهيج، فقال تعالى: ﴿هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [لقمان: ١١]، ولا تجد مثل هذا حيث تراد المبالغة في توبيخ من عبد الله غيره.

ويجاري هذا في هذا القصد، إلا أنه أرفق في التعنيف، قوله تعالى في سورة يونس: ﴿قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَدْعُوا لِلْخَلْقِ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ...﴾ [يونس: ٣٤]، إلا أنها ليست كآية لقمان، ولا ختمت بمثل ما ختمت به، وقد تكرر هذا في آيات. وآية لقمان من أشدها وعيداً، ولعظيم ما انطوت عليه اتبعها تعالى بتأنيس نبيه صلى الله عليه وسلم بعد قصة لقمان بقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَلَا يَحْزِنُكَ كُفْرُهُ﴾ [لقمان: ٢٣]، وبإخباره أنهم لو سئلوا من خلق السماوات والأرض لم يجدوا مصرفاً غير الاعتراف فقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] ليعلم، عليه السلام أن ذلك من حالهم، جار عليهم بقدر الله وما سبق في علمه، وهو الحكيم في أفعاله.

ومن التنبيه للمؤمنين ولغيرهم - ممن سبقت له السعادة - قوله مخاطبة لنبيه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَهَرَ وَبَاطِنًا﴾ [لقمان: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ...﴾ [لقمان: ٢٩]، (وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ...﴾ [لقمان: ٣١]، فورد هذا التنبيه بهمة التقرير ولم الجازمة، وهي الأداة المتكررة في أي التنبيه، فتكررت في هذه السورة في ثلاث آيات، ولم تقع متكررة في شيء مما أتى بعدها من السور إلى آخر القرآن، ولا في سورة مما قبلها مما يماثلها في عدد كلمها، ولا فيما هو على الضعف منها إلا في سورة فاطر وهي أطول من سورة لقمان، فتناسب ذلك مع ما في هذه السورة من التنبيه في مطلعها بوقوع الميم مكان الراء الواردة في مطلع سورة يونس.

وأما سورة يونس فمبنية على التعريف بربوبيته تعالى وقصره، وقد ابتدأت ثالثة آيها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَيْبَكُمْ آلَهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [يونس: ٣]، ثم تكرر فيها اسمه الرب سبحانه في بضعة عشر موضعاً، أولها هذا، وآخرها قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَّبِعُوا النَّاسَ قَدْ جَاءَكُمْ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [يونس: ١٠٨]، ولم يرد من هذا في سورة لقمان غير قوله تعالى: ﴿يَتَّبِعُوا النَّاسَ أَتَقُولُوا رَبِّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَحْزِي وَالِدَ عَنْ وَلَدِهِ...﴾ [لقمان: ٣٣]، ثم إنه تكرر في سورة يونس من الكلم الواقع فيها الراء مائتا كلمة

وعشرون كلمة أو نحوها، وأقرب السور إليها مما يليها بعدها من غير المفتوحة بالحروف المقطعة سورة النحل، وهي أطول منها، والوارد فيها مما تركب على الراء من كلمها مائتا كلمة مع زيادتها في الطول عليها، فلمجموع ما ذكرنا وردت في الحروف المقطعة الراء مكان الميم الواردة في لقمان، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة يونس قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨]، وقال في الأنبياء: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٦]، (وقال تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥])، فقدم في سورة يونس ما آخر في سورة الأنبياء والفرقان، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه - والله أعلم - أن الموجب لتأخير: «ولا ينفعهم» في سورة يونس ما وصل به من قولهم: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، فكأن قد قيل: ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ويزعمون أن ذلك ينفعهم، ولم يكن ليناسب لو قيل: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ تناسب الوارد من متصل قوله: ﴿وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ بقوله: ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾، فلما كان الاتصال فيما ذكر أنسب وردت الآية بحسب ذلك.

أما آية الفرقان فإن قبلها ذكر دلائل وشواهد من مصنوعاته تعالى، يهتدي المعتبر بالنظر فيها إلى تخلصه من ورطات الشكوك، ويستقيم له دينه، وذلك أعظم النفع وأجله، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥] إلى قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، فلما تقدم التنبيه بهذه الآيات الواضحات الموقظات من سنوات الغفلات والمحصلات أعظم النفع في امتثال الواجبات والنجاة من الضلالات ناسبها تقديم ما قدم في الآية من قوله: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٥]، وصار الكلام بقوته مجاوباً لقوله: ﴿أَفَنَنْ يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، وورد كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة يونس: غ - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٣١]، وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٤]، فأفرد لفظ السماء في الأولى وجمع في الثانية مع اتحاد المعنى والتساوي في ألفاظ الآية غير ما ذكر، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه أن الأفراد الوارد في آية يونس محصل للمعنى مع الإيجاز، فورد هنا على ما يجب، وأما الوارد في سورة سبأ على الجمع فروعى فيه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] والمراد بذلك نفى الشركاء له تعالى، ثم عاد الكلام إلى ذلك أيضاً فقال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٤] على الجمع مناسبة، إذ الآية قبل وهذه في قضية واحدة وهي نفى الشركاء والأنناد فجاءت على ما يناسب التي قبلها.

فإن قيل: فلم ورد الجمع في قوله في الأولى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ﴾ [سبأ: ٢٢] وقد كان لفظ الأفراد يحرز هذا المعنى مع أنه أوجز؟ فالجواب أن ما قصد من قطع توهمهم أن شركاءهم ينفعونهم أو يملكون شيئاً وإن قل والتصرف في شيء مما قصد من هذا يقتضي تعميم النفع وتأكيد هذا الغرض بأعم ما يعبر به في ذلك، فناسب ذلك جمع السماوات، ولم يكن الأفراد ليناسب، ثم نوسب بين هذه الآي التي بعدها في الجمع، ولم يكن في آية يونس ما يستدعي ذلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة يونس قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣]، وقال في سورة المؤمن: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، للسائل أن يسأل هنا عن قوله في الأولى: «كذلك» بغير حرف عطف وفي الثانية: «وكذلك»، وعن قوله في الأولى: ﴿عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾ وفي الثانية: ﴿عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وعن قوله في الأولى: ﴿أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وقوله في الثانية: ﴿أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾؟ فتلك ثلاث مسائل.

والجواب: أنه لما تقدم في سورة يونس قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ﴾ [يونس: ٣١]، إلى قوله: ﴿فَأَنَّى تُصْرَفُونَ﴾ [يونس: ٣٢]، فذكر سبحانه عبادته بما لا يجدون محيصاً عن إضافة ذلك كله وإسناده إليه (سبحانه)، إذ الرزق كالخلق، وقد كانوا يقرون بإسناد الخلق إليه سبحانه، قال تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وأخبر هنا سبحانه باعترافهم بإسناد ما قرروا عليه إليه بقوله: ﴿فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] قيل لهم: ﴿أَفَلَا نُنْفِئُكُمْ﴾ [يونس: ٣١] أي عجباً لكم كيف تجمعون بين الإقرار بهذا كله ثم لا تخافون من إليه ذلك كله

وتتخذون وقاية من عذابه على مخالفتكم، ثم قيل لهم: ﴿فَذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ﴾ [يونس: ٣٢]، أي مالك ذلك كله والمنفرد بتدبيره هو ربكم الحق فكيف تتصرفون عنه، ثم أخبر تعالى أن كلمته التي لا مبدل لها حقت على من انصرف عن الحق وتركه بعد بيانه بحسب ما قدر له في الأزل ولم يقلع عن ذلك أنه لا يؤمن أبداً ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (٩٦) ﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]، ولما لم يتقدم قبل هذه الآيات فيما اتصل بها مقال من ذكر ممن حقت عليه كلمة العذاب أتى (قوله): ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ﴾، فصورة الاستئناف غير معطوفة إذ لم يتقدم ما يعطف عليه وقيل: «فسقوا»، لأن بما تقدم مما قرروا عليه مع ما جعل لهم من الأسماع والأبصار والأفتدة، مكنوا من النظر بما خلق لهم من الأدوات ووضوح المنظور فيه، فبمجموع هذا كانوا بمنزلة من تحصل له الأجر، وكأنه قد اتصف به، وتمكنت حاله فيه، ثم تركه وخرج عنه. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، فلام هذا الحال وسمهم بالفسق ف قيل: ﴿عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا﴾، فاستحقوا على فسقهم بقدر الله عليه أن منعوا التصديق وهو الإيمان فأضلهم الله على علم.

أما آية غافر فإنه تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿مَا يُجَدِّدُ فِي عَائِنِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤]، ثم أعقب بذكر قوم نوح والأحزاب وهم كل أمة منهم برسولهم ليأخذوه، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق فأخذهم الله وأهلكهم بما حق عليهم. ثم قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [غافر: ٦]، وأهلها، فكيف يصح منهم الإيمان وقد حقت عليهم الكلمة: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩]، فلما تقدم في هذه السورة ذكر من حقت عليه كلمة العذاب عطف عليه ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ﴾. ولم يتقدم ذلك في يونس، ولما تقدم قوله تعالى: ﴿مَا يُجَدِّدُ فِي عَائِنِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤] ولم يتقدم بسط دلالات مما به الاعتبار لم يكن هؤلاء بمنزلة المذكورين في يونس وإن كانت الدلالات عنده في حق الكل ولكن مراعاة النظم أمر ملتمز، والإفصاح بالذكر كما أفصح في آية يونس لم يقع هنا، فلما لم تكن هذه الآية كذلك فيما ذكر وسم هؤلاء بالكفر وقيل: ﴿عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ولم يقل: «فسقوا» إذ لم يتقدم هنا ما تقدم هناك مما يتقدم معه ذكر الفسق، وأيضاً فقد تقدم في غافر قوله تعالى: ﴿مَا يُجَدِّدُ فِي عَائِنِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٤] فناسبه ﴿وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [غافر: ٦]، وإذا كانوا كافرين فهم أصحاب النار، فأما الفاسق فإن كان فسقه يخرج عن الإيمان كان كافراً، وإن كان بالخروج إلى

المعصية دون الكفر لم يكن كافراً، إلا أن المراد بفسوق من ذكر في سورة يونس إنما هو ترك الاعتبار الحامل على الإيمان إذا وفق المعبر، فالتارك لذلك خارج عن التصديق فكان كافراً، فقد حصل الجواب عن السؤالات الثلاث، ووضح مجيء كل على ما يناسب، وإن الوارد في سورة يونس لا يناسبه ما تقدم قبل الآية في سورة غافر، ولا الوارد في سورة غافر يناسب ما تقدم في سورة يونس، والله أعلم.

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥٥]، وقال فيما بعد: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [يونس: ٦٦]، ثم قال بعد: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِّنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا﴾ [يونس: ٦٨]. هنا ثلاث سؤالات، يسأل عن سقوط «ما» من قوله في الآية الأولى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؟ ووجه ثبوتها في الآية الثالثة في قوله: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨]؟ وعن ورود «من» مكان «ما» في الآية المتوسطة في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمِنَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦]؟

والجواب عن السؤال الأول: أنه تقدم قبل الآية قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ﴾ [يونس: ٥٤] (وهذه الآية مبنية عليها، ومجموع الآيتين في قوة أن لو قيل: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ﴾ [يونس: ٥٤] وليس ذلك لها بل كل ذلك لله سبحانه: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٥٥]، فلما كانت مبنية على هذه التي قبلها - والمعنى يبين ذلك - وقع الاكتفاء بوقوع ما في الأولى، واجتزأ بذا عن تكرارها في الثانية، وليس الموضع موضع تأكيد فتكرر لذلك.

وأما ثبوتها في الآية الثالثة - وهو السؤال الثاني - فوجهه أن التأكيد مقصود في هذه الآية لأن قبلها حكاية قول الكفار: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ [يونس: ٦٨]، فنزه تعالى نفسه عن مقالهم فقال: ﴿سُبْحَنَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٨]، وإذا ورد في القرآن ذكر مقال هؤلاء المعتدين في ضلالهم تبعه ذكر ملكه سبحانه لكل من في السماوات والأرض، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمٰنُ وَلَدًا﴾ [مريم: ٨٨]، ثم قال: ﴿لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا﴾ [مريم: ٨٩] ثم ذكر سبحانه عظيم مرتكبهم في شنيع

مقالهم فقال: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَفْقَرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا﴾ ﴿٩٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَئِكَ ﴿مريم: ٩٠ - ٩١﴾ أي من أجل ادعائهم الولد لله سبحانه، ثم قال: ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ ﴿مريم: ٩٢﴾ وكيف والكل عبده وملكه ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ﴿مريم: ٩٣﴾ وهو الغني عن العالمين، فلما كان موضع تأكيد ناسبه الإتيان بما والتأكيد بها وإن كان المعنى حاصلًا دونها.

والجواب عن السؤال الثالث: أن ورود «مَنْ» في الآية المتوسطة مناسب لما قصد بها وبنيت عليه، ألا ترى أن ما ثبت قبل هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ﴾ [يونس: ٦٥] فأنسه تعالى وثبته كما قال في موضع آخر: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَخْرُجُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَابِعُونَ اللَّهَ بِجَحْدُونَ﴾ [الأنعام: ٢٣]، فتأمل عظيم هذا التأنيس وما تضمنه قوله: ﴿فَأِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ﴾ من وضوح صدقه، عليه السلام وتصديقه، فلم يبق إلا الحسد وقصد إطفاء نور الله، ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نَوْمُكَ﴾ [التوبة: ٣٢]، فلما قال له تأنيساً وتكفلاً لحفظه إياه: ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ﴾ أتبع ذلك سبحانه بإعلامه إياه أن العزة له جل جلاله، لا يشركه في ذلك أحد، ولا يعتز مخلوق إلا بإعزازه، يعز من يشاء ويدل من يشاء، وإلى ذلك أشار قوله: «جميعاً»، ثم قال: ﴿هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [يونس: ٦٥] أي لا يخفى عليه مقالهم فيك وما يسرونه من مكر أو مكيدة، ثم أعلمه باحتواء ملكه سبحانه على ما أعلمه به في قوله: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦] فهو يعزك بإمداده إياك بمن شاء من مخلوقاته ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٤]، ولما كان تأييده، عليه السلام، في الغالب عند لقاء أعدائه إنما يكون بالملائكة والمؤمنين لذلك ما ورد التعبير بمن، وكررت تأكيداً فقل: ﴿أَلَا إِنَّكَ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦]، وهو مؤيده وممده بمن شاء من عباده: ﴿وَلَا يَخْرُجُكَ قَوْلُهُمْ﴾. وقد وضع أن كل آية من هذه الآيات لا يناسبها غير ما اتصلت به، ولا يمكن على ما تبين وقوع واحدة منهما في موضع الأخرى، والله أعلم بما أراد.

الآية السادسة من سورة يونس: غ - قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ [يونس: ٤٧]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿وَأَمَرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ [يونس: ٥٤]، وفي سورة الزمر: ﴿وَجَاءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءَ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]

[٦٩]، وفي آخر السورة: ﴿وَرَى الْمَلَكَةُ حَاقَتِ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسْتَحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَفُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥]، فورد في الموضعين من سورة يونس «بالقسط» وفي الموضعين من سورة الزمر «بالحق»، فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

ووجه ذلك والله أعلم أن القسط يراد به العمل والتسوية في الحكم، فمظنة وروده حيث يراد موازنة الجزاء بالأعمال من غير زيادة كما قال تعالى في جزاء الكافرين: ﴿جَزَاءُ وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٦] أي موازناً لأعمالهم موافقاً لها: ﴿وَلَا يَظِلُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، والحق الصدق فوروده حيث يراد تصديق وعيد أو إخبار متقدم، وإن الله سبحانه وعد المؤمنين بزيادة الأجور والإحسان بما يفوت الغايات ويفوق الحصر، ولم يجعل جزاءهم على أعمالهم الدينية وفاقاً لأعمالهم في مقادير الجزاء بل قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّادِقِينَ أَجْرُهُمْ بِحَسَبِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ١٧٣]، ومنه جعل الحسنة بعشر أمثالها وهذا كثير في الكتاب والسنة. ولما كان الوارد في آيتي الزمر منزلاً على الحكم حقاً بين النبيين والشهداء والملائكة قال تعالى: ﴿وَجَاءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿وَرَى الْمَلَكَةُ حَاقَتِ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسْتَحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَفُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الزمر: ٧٥]، والضمير في الأولى إما أن يكون للنبيين والشهداء ولا (كونه) في أن هؤلاء ممن يضاعف أجورهم فجيء بقوله: «بالحق» تصديقاً لما وعدوا من الزيادة وليس موضع ورود القسط، وإما أن يكون للخلق كافة وفيهم المؤمن والكافر فورد قوله: «بالحق» تصديقاً لما ورد في حق الفريقين من الزيادة في أجر المؤمن والعدل في حق الكافر، فلا يظلم مثقال ذرة وإنما جزاؤه وفاق عمله، ولا يصح هذا أن لو قيل: ﴿وَفُضِيَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾، وعلى هذا يجري ما ورد في الآية الأخيرة من فروق.

وأما آيتا يونس فقد تقدم الأولى منهما غير ما آيات في تأنيس نبينا صلى الله عليه وسلم، وتعنيف كفار قريش ووعيدهم، وتسليته، عليه السلام، في إبراهيم، ألا ترى ختام الآي قبلها بقوله: ﴿وَلَمَّا رُئِيَكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَوَفِّقُكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس: ٤٦] أي فسأجري تكذيبهم عياناً لا يجدون محيصاً عنه، ثم قال: ﴿وَلِكُلِّ أَتْرُشُولٍ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ﴾ أي حضرهم في القيامة وقد كذبوه في الدنيا قضي بينهم وبينه، فصدق وكذب معانده فنجى المصدق وهلك المكذب، ولما لم يقصد هنا تفصيل أحوال المصدقين، بل

لحظ الطرفان من التصديق والتكذيب كان موضع التعبير بالقسط الذي هو العدل بين المصدق والمكذب، وإنما بناء الآي على إرغام المكذبين ولا يناسب هذا إلا ذكر العدل بحسب ما بنيت عليه الآي قبله. وأما قوله في الآي بعد: ﴿وَأَسْرُوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ﴾ [يونس: ٥٤] (فمُسِرُّو) ندامتهم هم المكذبون وهم المشاهدون العذاب، والضمير في قوله: ﴿وَفُضِّلَ بَيْنَهُمْ﴾ عائد عليهم، فليس موضع التعبير بقوله: «بالحق» لما قد تبين، فقد وضح ورود كل من هذه الآي على ما يناسب ويلائم، ولا يناسب خلافه.

الآي السابعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ﴿٦٠﴾ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ [يونس: ٦٠ - ٦١]، وقال تعالى في سورة غافر: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١] فأظهر هنا ما أضمر في الآي الأخرى، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن آي غافر لما تقدمها قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧] ومقصود هذه الآي تحريك الخلق للاعتبار والتذكير بما نصب سبحانه من الدلائل والآيات، فاقضى ذلك تكرار الظاهر كما (في) آي التذكير والتنبيه، ثم جيء بعد هذا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ﴾ فنوسب بين هذا وبين ما تقدم لتجيء هذه الآي على منهاج واحد من التذكير، فاقضت الثانية تكرير الظاهر.

وأما آي يونس فإنما تقدمها تأنيس بقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا...﴾ [يونس: ٥٨]، ثم رجع الكلام إلى تعنيف الكفار في تحكيمهم فقال: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ...﴾ [يونس: ٥٩]، ثم قال: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [يونس: ٦٠] ولم يتقدم تكرير يطلب بمناسبة، فلذلك ورد الكلام على ما هو الأصل من الإتيان بالضمير ليحصل به ربط الكلام، فجاء كل من الموضعين على ما يقتضيه ما قبله رعيًا لتناسب الكلام.

الآي الثامنة من سورة يونس: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس: ٦١]، وفي سورة سبأ: ﴿عَلَيْهِ الْغَيْبُ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣]، وقال فيها فيما بعد: ﴿قُلْ أَدْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا هُمْ فِيهَا

مِنْ شَرِّكَ وَمَا لَكُمْ مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ ﴿٢٢﴾ [سبأ: ٢٢]، للسائل أن يسأل عن تقديم الأرض على السماء في سورة يونس وعكس ذلك في الموضعين من سورة سبأ؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يونس مقصود فيها من تأكيد الاستيفاء والاستغراق ما لم يقصد في الآخرين، وإن كان العموم مراد في الجميع إلا أن آية يونس قضت بزيادة التأكيد، ولذلك تكررت فيها مع ما قبلها ما النافية المتلقى بها القسم في قوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ [يونس: ٦١]، فقوي بذلك قصد تأكيد الاستغراق وتضمين الكلام معنى القسم فقال تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالٍ ذَرَّةٍ﴾ [يونس: ٦١] بزيادة مِنْ في الفاعل، وهي مقتضية معنى الاستغراق في مثل هذا، وبناءها على (ما) المتلقى بها القسم يفهم ما قلناه من معنى القسم وتأكيد الاستغراق، بل أقول إن «من» في مثل هذا نص في ذلك. قال سيبويه، رحمه الله: إذا قلت ما أتاني رجل فإنه يحتمل ثلاثة معان: أحدها أن تريد أنه ما أتاك رجل (واحد بل أتاك أكثر من واحد، والثاني ما أتاك رجل) في قوته ونفاذه، بل أتاك الضعفاء، والثالث أن تريد ما أتاك رجل واحد ولا أكثر من ذلك، فإن قلت: ما أتاني من رجل كان نفيًا لذلك كله، هذا معنى كلامه. والحاصل منه أن «من» في سياق النفي تعم وتستغرق.

ثم إنه قد تقدم قبل هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، فدخل «من» في المفعول في الموضعين من قوله: ﴿وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾ فزيدت في المفعول (وهو) اسم نكرة وارد في سياق النفي وذلك محصل للاستغراق، ثم حمل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالٍ ذَرَّةٍ...﴾ [يونس: ٦١]، فناسب هذا تقديم ذكر الأرض على السماء لأن السماء مصعد الأمر، ومحل العلو، ومسكن الملائكة، وهي مشاهدة لهم، ومستقبل الداعين، منها ينزل الأمر ورزق العباد، وفيها الخزنة من الملائكة، وإليها يصعد بأرواح المؤمنين، ويعرج الملائكة السياحون في الأرض المسؤولون عن أفعال العباد، فكان العلم بما فيها أجلى وأظهر، وكان العلم بما في الأرض أخفى. وهذا بالنظر (إلينا) وبحسب متعارف أحوالنا وإلا فعلم بارينا سبحانه بما في الأرض وما في السماء على حد سواء، كما أن علمه بالسر والجهر مستو: ﴿سَوَاءٌ مِّنْكَ مَنِ أَسَرَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ﴾ [الرعد: ١٠]، ولكننا إنما خوطبنا على أحوالنا وبما

نتعاهده ونتعارفه من المعاني والصفات، ولذلك ورد في القرآن التعجب والدعاء والترجي وغير ذلك، فخطوب العباد بما يتعارفون ويألفون فيما بينهم. فهذا بيان ما تقدم. فلما كانت الأرض بالنسبة إلى اسمها فيما ذكرنا كان أمرها أخفى، وكان أمر السماء أوضح وأقرب من حيث ذكرنا خطوب الخلق على ذلك فقدم ذكر ما هو عندنا كافة أخفى، فقيل عند قصد المبالغة في تأكيد الاستغراق والقسم على ذلك: ﴿وَمَا يَعْرِضُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١]، ونظير هذا الوارد هنا قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَا تُخْفِي وَمَا تُعْلِنُ وَمَا يُخْفِي عَلَى اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [إبراهيم: ٣٨]، وهذه الآية في الذي تعطيه من إفهام القسم والاستغراق والابتداء بما هو عندنا أخفى كآية يونس من غير فرق، وعلمه سبحانه بما خفي عندنا أو ظهر سواء، تعالى ربنا عن شبه الخليفة.

فإن قيل فإن قوله سبحانه: ﴿وَمَا مِنْ عَلِيَّةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥] قد اجتمع فيه زيادة من الاستغراقية بعد ما النافية المشيرة إلى معنى القسم كما في الآيتين قبل وقد تقدم فيه ذكر السماء بخلاف ما في الآيتين؟ قلت لما تقدم هذه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النمل: ٧٤]، وقد تقدم في سبأ إحراز ذلك المعنى من تقديم الأخرى، اتبع بما يحرز التسوية من غير فرق، فقدم ذكر السماء، وإنما كانت تكون كالآيتين لو لم يتقدمها ما ذكر. وإذ قد تبين وجه تقديم الأرض في آية يونس (فنقول إن الآيتين من سورة سبأ لما لم يتقدم فيهما ما تقدم في آية يونس) مما يحرز تأكيد العموم والاستغراق، ولم يكن فيهما داع من المعنى لتقديم الأرض على السماء، ثم إن ورود السماوات بلفظ الجمع يحرز في الآيتين من سورة سبأ معنى العموم الاستغراقي، إذ هو مراد في كل هذه الآيات الواردة في هذا الغرض، فأعطاه وأحرزه في آية يونس وآية إبراهيم ما انجر في هاتين الآيتين من محرز معنى القسم والاستغراق، وأعطاه وأحرزه في آيتي سبأ ما ورد فيهما من جمع السماوات، وجاء كل على ما يجب ويناسب.

الآية التاسعة من سورة يونس قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَوْأً صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ فَمَا اخْتَلَفُوا حَتَّى جَاءَهُمُ الْعِلْمُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ٩٣]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (١١) وَأَتَيْنَاهُمْ بَيْنَتٍ مِنَ الْأَمْرِ فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ

بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًا يَنْهَهُ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿[الجاثية: ١٦ - ١٧]، للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف الوارد في هاتين السورتين وزيادة ما في الوارد في سورة الجاثية من الألفاظ مع اتحاد المعنى المقصود في الموضعين من منحهم واختلافهم؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يونس (تقدم قبلها دعاء موسى، عليه السلام، على فرعون وملئه بقوله): ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأْتَ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾ [يونس: ٨٨]، فأجاب سبحانه دعاء نبيه، وطمس على أموال (آل) فرعون وملئه، وأغرقه وآله، ونجى بني إسرائيل من الغرق، وقطع دابر عدوهم، وأورث بني إسرائيل أرضهم وديارهم يتبوؤون منها حيث شاؤوا، فقال سبحانه معرفاً نبيه محمداً صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مَبْوَءًا صَدِيقًا﴾ [يونس: ٩٣] أي مكناهم ومهدنا لهم أمرهم بإهلاك عدوهم وبما أورثناهم بعد ضعفهم من مشارق الأرض ومغاربها، فبعد تمكن أمرهم واستحكام حالهم واستقرار أمر دينهم بما شاهدوه من الآيات وعظيم البراهين المعقبة لمن شاهدها اليقين اختلفوا جرياً على ما سبق لهم ولغيرهم ممن أشار إليه قوله تعالى في أول هذه السورة: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩]، ويناسب هذا كله تناسباً لا توقف في وضوحه، ولم يتقدم في السورة ما يستدعي من حالهم أكثر من هذا.

أما آية الجاثية فتقدم قبلها بسط الدلالة والبراهين من لدن قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، إلى ما تبع هذا من التنبيه بخلقها، وما بث سبحانه فيهما من أصناف المخلوقات، واختلاف الليل والنهار وتعاقبهما، وإنزال الرزق من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها بما ينزل من الرزق إليها، وتصريف الرياح، ثم ذكر سبحانه أن هذه الآيات إنما يعتبر بها ويهتدي بأنوارها من منحه الله تعالى العقل وهده إلى الاعتبار فقال: ﴿ءَايَتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٥]، ولم يرد ذكر هذه الجملة للاعتبار بها في موضع من كتاب الله أوعب منها في هذه السورة وفي سورة البقرة، وهي هناك أوعب لذكر الفلك وجريها في منافع العباد، وتسخير السحاب بين السماء والأرض، وذكر تصريف الرياح، (وقد أعقب) ذكر هذه الآيات في الموضعين بقوله في سورة البقرة: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَخْذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ١٦٥] إشارة إلى كفار العرب وسوء مرتكبهم وتعاميهم عن الاعتبار والاستدلال مع وضوح الأمر، إذ لا يقبل العقل تَكُونُ هذه

المخلوقات العظام بأنفسها، ولا أن بعضها أوجد بعضاً لتساويها فيما قام بها من دلائل الحدوث، فلا بد من صانع مريد مختار عالم قادر منزّه عن شبه هذه الجملة وإلا لافتقر إلى موجد آخر، وذلك يؤدي إلى التسلسل وهو محال عقلاً، والإثنية ممتنعة عقلاً: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فتعين توحيد الموجد الحق، وإنه ليس كمثله شيء. ولما كان الاستدلال بهذه الجمل المفصلة أوضع شيء (أتبعها) سبحانه بقوله: ﴿فَإِنِّي حَدِيثٌ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَتُهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الجاثية: ٦]، ولكونه أبسط ما ذكر به من خطب بالقرآن، ثم لم يجد ذلك في حق من سبق له الشقاء منهم إلا المنافرة والمخالفة أعقبت بذكر من ترادفت وتوالت عليه الآيات وكثرت في حقه الشواهد ثم لم يعقبه ذلك إلا الاختلاف والعدول عن سلوك المنهج الواضح، وهم الممتحنون بالاختلاف من بني إسرائيل، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦﴾ ﴿وَأَتَيْنَاهُم بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَمَا أَخْتَلَفُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بِغَيِّا بَيْنَهُمْ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَمَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [الجاثية: ١٦ - ١٧]، فاقترضى ما قدم من بسط الآيات ووضح ما خصه تعالى من واضح الدلالات في صدر هذه السورة بسط ما منحه بنو إسرائيل وما بين لهم مما أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُم بِبَيِّنَاتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ﴾ [الجاثية: ١٧]، بعد ذكر ما أوتوه من الكتاب والحكم، وتوالي النبوة فيهم، وكثرة الرسل منهم، وما بسط لهم من الرزق وإدرار النعم، فعتوا واعتدوا وقتلوا الأنبياء بغير حق، لينفذ فيهم ما قدر على فاعلي ذلك منهم، من ضرب الذلة والمسكنة، ومسخهم قردة وخنازير، ولعنهم على لسان داود وعيسى ابن مريم، فلا يأتلف شملهم ولا تجتمع جماعاتهم إلى يوم القيامة، ليعلم المعتبرون بالآيات أنه لا يجري على أحد إلا سابق سعادة إن قدرت له. إلا أن الانقياد للاعتبار والإذعان لموجب الدلالات عنوان رجاء، والمنافرة لذلك عنوان مشقة، وهما شاهدا حال، والشأن كله في الخواتم، والكتاب والسنة موضحان لهذا الإجمال.

ولما لم يكن تقدم آية سورة يونس من الدلالات مثل ما بسط في سورة الجاثية من الاعتبار لما يناسبه الواقع في الجاثية من الإطناب، فنوسب الإيجاز بالإيجاز والإطناب بالإطناب، وجاء كل على ما يجب ويناسب مع اتحاد المقصود في السورتين.

الآية العاشرة من سورة يونس قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤] وفي سورة النمل: ﴿وَأْمُرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [النمل: ٩١]، للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لافتراق الوصفين في الآيتين.

والجواب: أن الآية الأولى قد ورد قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (٩٩) وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ [يونس: ٩٩ - ١٠٠]، وبعد هذا: ﴿وَمَا تَعْنِي الْأَيَّاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ١٠١]، وبعد هذا كذلك: ﴿حَقًّا عَلَيْنَا نَسِجَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٣]، وبعد هذه الآية المذكورة من قوله: ﴿وَأُفِرَّتْ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]، وتناسب هذا كله بين.

ثم من المعلوم أن اسم الإيمان إنما يقع لغة على التصديق وعلى هذا يطلقه الأشعرية ومنه: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، ثم قد يتسع في إطلاقه فيوقع على التصديق والاستسلام ومنه: ﴿وَأُفِرَّتْ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ١٠٤]، والأصل في (اسم) الإسلام وقوعه على الاستسلام والتزام الأعمال الظاهرة، ثم يتسع فيه فيطلق على مجموع التصديق والاعتقاد والاستسلام ومنه: ﴿وَأُفِرَّتْ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ٩١]. وقد يختص كل من الاسمين بمسماه من غير اتساع ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ مَآ مَنَّ اللَّهُ عَلَى النَّاسِ قُلْ لَمْ تَزِدْهُمْ مَنًّا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَتَسْلَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٤]، وفي حديث (سؤال) جبريل، عليه السلام: «ما الإسلام؟ قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً قال صدقت فما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله... الحديث»، فوقع فيه التفصيل إجراء على أصل التسمية، فإذا تقرر هذا فاعلم أن ما تقدم قبل آية يونس من تكرار اسم الإيمان لم يكن ليلائمه إطلاق اسم الإسلام لأن رتبة الإيمان فوق رتبة الإسلام ومقامه أعلى، وهذا على إطلاق كل واحد من الاسمين على مسماه لغة، وعلى رعي التفصيل، فكأن يكون عكس الترفي إلى الأعلى أبداً، فلا يمكن في آية يونس إلا ما وردت عليه.

أما آية النمل فإن قبلها قوله: ﴿إِنَّمَا أُفِرَّتْ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّكَ هَٰذِهِ الْبَلَدَةُ الَّتِي حَرَمَهَا وَلَمْ كُلْ شَيْءًا﴾ [النمل: ٩١]، وقوله: ﴿وَلَمْ كُلْ شَيْءًا﴾ يقتضي تسليم كل شيء له، والتبري من توهم شريك أو نظير، فتناسب هذا قوله: ﴿وَأُفِرَّتْ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النمل: ٩١]، وجاء كل على ما يجب.

الآية الحادية عشرة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِىٰ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٠٨]، وفي سورة النمل: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِىٰ لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [النمل: ٩٢]، فورد في الأولى عقب قوله:

﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِمَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ وفي الثانية عقب قوله: ﴿وَمَنْ ضَلَّ﴾ قوله: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب: أن آية يونس مرتبطة بقوله تعالى فيما قبلها: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، فلما تقدمها هذا ومعناه هو المعنى الوارد في قوله تعالى في سورة الزمر: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ﴾ [الزمر: ٤١]، فقل هنا على لسانه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾، وتناسب ذلك وارتبط ارتباطاً لا يلائم الموضوع خلافه، والله أعلم.

وأما آية النمل فإنها راجعة إلى قوله تعالى فيما تقدمها: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾ (٧٩) إِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمِعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلُوا مَدِيرِينَ ﴿٨٠﴾ وَمَا أَنْتَ بِهَادِي الْعُمَى عَنْ ضَلَالَتِهِمْ إِنْ تَسْمِعُ إِلَّا مَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [النمل: ٧٩ - ٨١]، فتناسب هذا أتم مناسبة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ [النمل: ٩٢]، ولم يكن قوله: ﴿فَقُلْ إِنَّمَا أَنَا مِنَ الْمُنذِرِينَ﴾ ليناسب المتقدم في سورة يونس، ولا قوله: ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ ليلائم ما تقدم هنا، والله أعلم.

الجزء الثاني

سورة هود (عليه السلام)

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ لَيَقُولَنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحٌ فَخُورٌ﴾ [هود: ١٠]، وفي سورة حم السجدة: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَهُ رَحْمَةً مِّنَّا مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ [فصلت: ٥٠]، للسائل أن يسأل عن زيادة «منا» وزيادة «من» في سورة السجدة وسقوطهما معاً في سورة هود؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لم يرد في هود ما يستدعي تلك الزيادة، وأما سورة السجدة فتقدم فيها قوله: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ أَيْنَ شُرَكَائِيَ﴾ [فصلت: ٤٧] قطعاً بهم وتنبيهاً على سوء مرتكبهم، وقد عاينوا الحق، وضل عنهم ما كانوا يدعون من قبل من شركاء لله سبحانه، وظنوا أي أيقنوا وعلموا أنه لا محيص لهم ولا مفر، فلما تقدم ذكر الشركاء قال تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْنَهُ رَحْمَةً مِنَّا﴾، فنبه تعالى بقوله: «منا» على أن لا شريك له، ولا معطي غيره، وأنه لا يأتي العبد شيء من سواه سبحانه. ولما لم يتقدم في سورة هود ذكر لذلك لم يرد فيها التنبيه بقوله: «منا»، وأما زيادة: «من» في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسَتْهُ﴾ فمناسب لإطنباب هذا الغرض في هذه السورة، فناسب ذلك الزيادة. وإليجاز هذا القصد في سورة هود ناسبه سقوط «من»، فجاء كل على ما يناسب ويجب، ولم يكن ليلائم كلا من الموضعين إلا ما ورد فيه، والله أعلم.

الآية الثانية منها: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ مِنَ الْأَحْزَابِ فَالنَّارُ مَوْعِدُهُ فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّنْهُ إِنَّهُ أَحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، وفي آخر السورة إثر قوله: ﴿عَطَاءٌ غَيْرُ مُجْدُوذٍ﴾ [هود: ١٠٨]، ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَبْعُدُ هَؤُلَاءِ مَا يَبْعُدُونَ إِلَّا كَمَا يَبْعُدُ آبَاؤُهُمْ مِن قَبْلُ﴾ [هود: ١٠٩]، وفي سورة السجدة: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣] بثبات نون تكن، وحذفها في آيتي سورة هود، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن العرب تصرفت في يكون عند دخول الجازم تصرفاً لم تفعله في نظائرها وما يشبهها، وبسط هذا في مظانه، فيكون الوجه في يكون عند دخول الجازم تسكين النون، فتحذف الواو عند التقاء الساكنين كما ورد في سورة

السجدة، إلا أن حذف النون في يكون من فصيح كلامهم ما لم تكن متحركة، فإن كانت متحركة لم تحذف لقوتها بالحركة وإن كانت عارضة كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، ولا تحذف هذه إلا في الشعر نحو قوله^(١):

لم يك الحق سوى أن هاجه رسم دار قد تعفَى بالسرز

فورد في سورة هود على ما اعتمده من تخفيف هذا اللفظ ليناسب بذلك إيجاز الكلام المتعلق بقوله: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ﴾ [هود: ١٧]، والمتصل به تمامه تمام معنى المقصود وذلك قوله: ﴿إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود: ١٧]، وكذلك قوله في آخر السورة: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ﴾ [هود: ١٠٩] إلى قوله: ﴿غَيْرَ مَنْصُوصٍ﴾ [هود: ١٠٩].

وورد في سورة السجدة على أصل الكلمة قبل الحذف ف قيل: ﴿فَلَا تَكُنْ﴾، ليجري ذلك مع ما ورد في هذه السورة من طول الكلام المتعلق بقوله ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَائِهِ﴾ [السجدة: ٢٣]، ألا ترى أن الكلام واحد إلى قوله: ﴿فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [السجدة: ٢٥]، فناسب الإيجاز بالإيجاز والطول بالطول والله أعلم.

الآية الثالثة منها قوله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ﴾ [هود: ٢٢]، (وفي سورة النحل: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩])، للسائل أن يسأل عن وجه تخصيص آية هود بقوله: ﴿الْآخَسِرُونَ﴾ وآية النحل (بقوله) ﴿الْخَسِرُونَ﴾؟ (وهل كان يمكن العكس)؟

والجواب: أن آية هود قد تقدمها (ما يفهم) المفاضلة، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتْنَةٍ مِنْ رَبِّهِ...﴾ [هود: ١٧] الآية يفهم من سياقها أن المراد: أفمن كان على بينة من ربه كمن كفر وجحد (وكذب) الرسل؟ ثم أتبع هذا بقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [هود: ١٨]، فهذا صريح مفاضلة، ثم استمرت الآية في وصف من ذكر وعرضهم على ربهم وقول الأَشْهاد: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ [هود: ١٨ - ١٩] إلى ذكر مضاعفة العذاب لهم، واستمر ذكرهم إلى قوله: ﴿لَا جَرَمَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْآخَسِرُونَ﴾ [هود: ٢٢] فناسب لفظ الأخسرين بصيغة التفاضل، ومقصود التفاوت ما تقدم مما يفهم ذلك

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفة في خزانة الأدب ٣٠٤/٩، ٣٠٥، والدرر ٩٤/٢، ولسان العرب (كون).

من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّيْبٍ﴾ [هود: ١٧]، وأفعل من كذا في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ﴾ [هود: ١٨]، فالآيات من لدن قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّيْبٍ﴾ إلى قوله: ﴿هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ (مبنيات على ما ذكرناه غير خارجة عن هذا المقصود، ولو ورد هنا «الْخَاسِرُونَ» مكان «الْأَخْسَرِينَ» لتنافى النظم وتباين السياق ولم يتناسب.

وأما آية (النحل) فلم يقع قبلها أفعال التي للمفاضلة والتفاوت ولا ما يفهمهما، وإنما قبلها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ لَا يَهْدِيهِمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النحل: ١٠٤ - ١٠٥]، وبعد الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله وأولئك هم الكاذبون [النحل: ١٠٧]، وبعد هذا: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٧]، وبعد هذا: ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، فتأمل هذه الفواصل واتفاقها في اسم الفاعل المجموع جمع السلامة في قوم متفقي الأحوال في كفرهم إلى أن ختم وصفهم وما قصد من ذكرهم بقوله: ﴿لَا جُرْمَ أَنتُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [النحل: ١٠٩]، فتناسبت الآية في السياق والفواصل، وختمت بمثل ما به بدئت، ولم يكن ليناسب ما ورد هنا لفظ المفاضلة، إذ ليس في الكلام ما يستدعي ذلك لا من لفظه ولا من معناه، ووضح اختصاص كل من العبارتين بمكانه، وإن العكس لا يلائم، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة هود قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿قَالَ يَقْوِمِ زَوْجَتِي إِنَّ كُنْتُ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّيِّ وَءَاتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِي فَعَمِيتْ عَلَيْكَ﴾ [هود: ٢٨]، وفي قصة صالح بعد: ﴿قَالَ يَقْوِمِ زَوْجَتِي إِنَّ كُنْتُ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّيِّ وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]، للسائل أن يسأل عن مجاوبة كل واحد من هذين النبيين الكريمين لقومه، لم تقدم المجرور في قول صالح عليه السلام ﴿وَأَتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ على المفعول الثاني من مفعولي أتى التي هو رحمة والوجه تأخيرها لأنه فضلة كما تقدم متأخراً في قول نوح عليه السلام: ﴿وَأَتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِي؟﴾

والجواب عن ذلك: أن قوم صالح، عليه السلام، بالغوا في إساءة الجواب حين قالوا: ﴿قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾ [هود: ٦٢] أي قد كنت مرجوًّا أن تسود فينا حتى نقطع عن رأيك ونرجع إليك من أمورنا، فرموا مقامه النبوي بحط مرتبته عنهم، فلما بالغوا في إساءة الجواب جاوبهم، عليه السلام، رداً لمقالهم الشنيع بقوله: ﴿زَوْجَتِي إِنَّ كُنْتُ عَلَىٰ يَتْنَةٍ مِّن رَّيِّ وَءَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾، ولا شك أنه عليه السلام كذلك، وأنه على بصيرة من أمره، ولكنه خاطبهم على ما يجري في المناظرة من فرض ما لا يعتقده المناظر على حسب نطقه، ولكنه يستنزل بذلك مناظره ليقيم الحجة عليه، فيقول هب كذا على ما

تقوله، فعلى هذا جرى قول النبي الكريم: ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِّن رَّبِّي﴾ أي كيف ترون إن كنت على واضحة وعلى يقين من ربي وآتاني منه رحمة فعصيته بموافقتكم، فإن فعلت ذلك فمن ينصرتني ويمنعني من عذابه، فخطابهم عليه السلام بطريقة فرض هذا: إن كان كذا، وهو عليه السلام العليم بحاله الجليل، وعلى بينة من ربه، وأكد بتقدم المجرور في قوله: ﴿وَأَتْنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ لما يحرز تقديمه من التأكيد ويعطيه بمفهومه من أن الرحمة منه سبحانه لا يشرك فيها غيره، وهو مخصوص لا يحصل مع تأخير. فتقديم هذا الضمير المجرور كتقديمه في قوله سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، وقد تقدم مثله في إنشاد سيبويه (رحمة الله عليه)^(١):

لتقربن قريباً جليدياً ما دام فيهن فصيل حيا

فلما بالغوا في قبح الجواب بالغ، عليه السلام، في رد مقالهم، فقدم المجرور لتأكيد أن الرحمة من عند الله تعالى فقال: ﴿وَأَتْنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. ولما لم يكن في مراجعة قوم نوح مثل هذا في شناعة الجواب، لأن أقصى المفهوم من قولهم: ﴿مَا نَرَبُّكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا﴾ إلحاقه بهم ومماثلته إياهم، وكلهم يقولون لو كنت رسولاً لكنت من الملائكة ولم تكن لتمانئنا. فلم يكن في قول هؤلاء ما في قول قوم صالح، فجرى جوابه، عليه السلام، على نسبة ذلك فقال: ﴿وَأَتْنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِي﴾، فأتى بالمجرور مؤخراً في محله على ما يجب، حيث لا يقصد من إحراز المفهوم ما قصد في الآية الأخرى، فورد كل على ما يلائم، والله أعلم.

الآية الخامسة من سورة هود قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾ [هود: ٤٠]، وفي سورة: «قد أفلح المؤمنون»: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ فَاسْلُكْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ...﴾ [المؤمنون: ٢٧]. للسائل أن يسأل عن قوله في سورة هود: ﴿قُلْنَا احْمِلْ﴾ وفي السورة الثانية: ﴿فَاسْلُكْ﴾ والقصة واحدة فهل ذلك لمقتض لكل واحد من الموضعين بما وقع فيه؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن لفظ احمل أوسع مواقع في اللغة وأكثر تصرفاً في الكلام تقول: حملت الشيء إلى فلان، وحملته على كاهلي، وحملت العلم عن فلان وحملت فلان الأمانة، وحمله الغضب على كذا، وحمل الفارس على صاحبه، وحملت المرأة والشجرة، ولا تقول في شيء من هذا سلك إلا أن يكون المحصول فيه حسبما

تعاقب سلك وحمل إن لم يعرض في المعنى ما يمنع. وأما سلك فإن العرب تقول: سلكت الشيء في الشيء وأسلكته أي أدخلته قال الله تعالى: ﴿أَسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾ [القصص: ٣٢] أي أدخلها، وقال تعالى: ﴿مَا سَلَكَكَ فِي سَرٍّ﴾ [المدثر: ٤٢] أي ما أدخلك، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ [الجن: ١٧] أي ندخله فيه، وقل ما يخرج سلك عن هذا المعنى من الدخول حقيقة ومجازاً، ففيها من حيث معناها خصوص، وأما حمل ففيها اتساع لا يكون في سلك. فوجه ورودها في سورة هود مناسبتها من حيث المعنى من حيث ما اقترن بها من لفظ: «قلنا»، فطال الكلام لفظاً مع ما أشرنا إليه من سعة المحامل، وإن لم يرد جميعها هنا، لكن ناسب مجموع هذه العبارة ما ورد في سورة هود من استيفاء قصة نوح، عليه السلام، وطول الكلام بذلك.

وأما آية المؤمنون ففي قصة نوح فيها إيجاز وإجمال، ألا ترى أنها في كلمها وعدد حروفها - أعني آية هود - على الضعف أو أطول مما في سورة المؤمنون، فلذلك ورد في سورة المؤمنون لفظ «اسلك» لإيجازه من حيث معناه وعرويه عن (اقتران) لفظ «قلنا» أو غيره مما يحرز الطول، بخلاف ما في سورة هود. ومما يعضد هذا المقصد ويشهد له قوله تعالى في سورة هود: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٤٠]، وفي سورة المؤمنون ﴿فَإِذَا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧]. فتأمل تنظير «حتى» وهي على أربعة أحرف بفاء التعقيب في سورة المؤمنون في قوله: «فإذا»، وإنما الفاء على حرف واحد، فنوسب بالفاء موضعها المبني على الإيجاز، وبعثى موضعها المبني على الاستيفاء والطول، فقد وضع ورود كل مما في السورتين على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية السادسة من سورة هود قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ [هود: ٥٨]، وقال في قصة شعيب عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ [هود: ٩٤]، فعطفت لما على ما قبلها بواو النسق في هذين الموضعين وخالفت قصة صالح وقصة لوط، عليهما السلام، في الحرف المعطوف به هذه الجملة المصدرة بحرف الوجوب فقليل في قصة صالح عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ [هود: ٦٦]، وفي قصة لوط عليه السلام: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰ سَافِلَيْهَا﴾ [هود: ٨٢] بعطف لما على ما قبلها من هاتين الآيتين بفاء التعقيب، فللسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آيتي هود وشعيب بالواو وآيتي صالح ولوط، عليهما السلام، (بفاء التعقيب؟ وهل ذلك بواجب؟).

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آيتي صالح ولوط ورد فيهما ما يقتضي معناه أن يربط بالفاء المقتضية التعقيب، أما قصة صالح منهما فتقدمها قوله تعالى: ﴿فَعَقَرُوهَا فَقَالَ تَمَتُّوْا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٦٥]، فكأن قد قيل: فلما انقضت، فالموضع للفاء لمقصود التعقيب. ومثل هذا من غير فرق قوله تعالى في قصة لوط عليه السلام: ﴿إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ﴾ [هود: ٨١] ولا شك أن المعنى يستدعي تقدير فلما أصبح تحقيقاً لصديق الوعيد، وإعقاباً لا يتحصل بغير الفاء، فهذا يوجب خصوص الفاء بهذين الموضعين. وأما قصة هود، عليه السلام، فلم يرد فيها ما يستدعي تعقيباً، بل قبلها ما يقتضي أن ينسق ما بعده عليه بواو العطف، وذلك قوله تعالى مخبراً عن قوم هود: ﴿وَيَسْخَلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُمْ شَيْئًا﴾ [هود: ٥٧]، ثم قال: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا﴾ [هود: ٥٨]، فعطف هذه الجملة بعضها على بعض بما يعطي ذلك، ويناسب العطف بالواو، وعلى هذا وردت آية شعيب، عليه السلام، فورد قبلها ﴿وَيَقْوَرُ أَعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانِكُمْ﴾ [هود: ٩٣] ثم بعد ذلك ﴿وَارْتَقِبُوا إِلَيَّ مَعَكُمْ رَبِّبٌ﴾ [هود: ٩٣]، وليس هذا ما يقتضي تعقيباً بل بابه حمل الآي بعضها على بعض بحرف التشريك، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية السابعة قوله تعالى في قصة هود: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠]، وفي قصة موسى بعد من هذه السورة: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ [هود: ٩٩]، فجمع في قصة هود بين اسم الإشارة ولفظ الدنيا الجاري عليه وصفاً، واكتفي في قصة موسى باسم الإشارة دون التابع، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وهل كان يجوز عكس الوارد؟

والجواب عن ذلك: أن الوارد عليه كل من الآيتين لا يحسن خلافه ولا يناسب، وذلك لوجهين: أحدهما أن قصة هود، عليه السلام، في هذه السورة أكثر استيفاء من قصة موسى، عليه السلام، بكثير فناسب الطول والأيجاز الإيجاز، ولا يليق العكس. والوجه الثاني أن قوله تعالى في قصة هود: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ [هود: ٦٠] وارد على الأصل من الجمع بين التابع نعتاً أو عطف بيان وبين متبوعه، وجاء في قصة موسى عليه السلام: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ لَعْنَةً﴾ على حذف الوصف للاكتفاء باسم الإشارة، وكل فصيح، فجاء بما هو في الأصل أولاً، ثم جاء ثانياً بما هو ثان عنه على ما ينبغي، ولا يحسن العكس لأن ذلك شبه التفسير وبابه أن يتقدم، فما يحذف يكون لما تقدم مما لا يدل عليه، ولا يحذف لما سيأتي بعد إلا في قليل نحو قوله: نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض، والرأي مختلف، وهذا الوجه كاف. والوجه الأول أنسب لرعي النظم، والله أعلم.

الآية الثامنة من سورة هود قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَصْلِحْ فَدَكُنْتُ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا أَتَنْهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ [هود: ٦٢]، وقال في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ [إبراهيم: ٩]، للسائل أن يسأل عن ثبات النونين وهما للمضاعفة الداخلة للتأكيد ونون الضمير في «إِنَّا» في سورة هود (وسقوط إحدى النونين في سورة إبراهيم من «إِنَّا»؟ وعن إفراء النون في سورة هود (في)) ﴿تَدْعُونَا﴾ وإلحاق نون ثانية في ﴿تَدْعُونَا﴾ من سورة إبراهيم؟

والجواب عن ذلك: أن «إِنَّا» الواردة في سورة هود المضموم فيها إلى أن المشددة الناصبة للاسم والرافعة للخبر نون الضمير المنصوب واردة على ما يجب وعلى الأصل في اتصال الضمير المنصوب، ثم يجوز حذف إحدى المضاعفين تخفيفاً فنقول: «إِنَّا» فنكتفي بالضمير عن النون المحذوفة، وذلك من فصيح كلامهم، والأصل الأول، وإذا تقرر هذا فاعلم أن الضمير المتصل بالفعل في «تدعوننا» في سورة هود ضمير مفرد مستتر وهو ضمير صالح، عليه السلام، ورفع هذا الفعل بالضممة المقدرة في الواو من «تدعوننا» ضمير قوم صالح. ولا نون هنا غير هذه، وأما قوله في سورة إبراهيم عليه السلام: ﴿مِمَّا تَدْعُونَنَا﴾ فالواو ضمير الرسل المقول لهم: ﴿إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ﴾، ورفع هذا الفعل بالنون الأولى والنون الثانية ضمير المدعويين، فلا بد هنا من النونين في «تدعوننا»، فلما لزم النونان هنا جيء معهما بإنا المحذوفة النون لتقارب اللفظ أعني قرب إنا من تدعوننا، فكان في مظنة الاستثقال فحسن الحذف حيث يجوز فقيب: ﴿وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٌ﴾ [إبراهيم: ٩]، ولما لم يكن في «تدعوننا» في سورة هود إلا نون واحدة وهي نون الضمير لم يستثقل، فجيء بإنا على الأصل فجاء كل على ما يجب، والله أعلم بما أراد.

الآية التاسعة من سورة هود، عليه السلام، قوله تعالى في قصة صالح: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جِثِيمٌ﴾ [هود: ٦٧]، وقال في هذه السورة في قصة شعيب عليه السلام: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا شُعَيْبًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَتِنَا وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِيَارِهِمْ جِثِيمٌ﴾ [هود: ٩٤]، يسأل عن سقوط علامة التانيث من الفعل في قوله: «وأخذ» في قصة صالح وثبوتها فيه في قصة شعيب مع التساوي في الفاعل وهي الصيحة والتساوي في الفصل الواقع بين الفعل وفاعله الرافع له؟

والجواب عن ذلك: أن التانيث على ضربين حقيقي وغير حقيقي، فالحقيقي لا

تحذف تاء التانيث من فعله غالباً إلا أن يقع فصل نحو قام اليوم هند، وكلما كثر الفصل حسن الحذف، ومن كلامهم حضر القاضي اليوم امرأة، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لم يكن جمعاً. وأما التانيث غير الحقيقي فالحذف فيه مع الفصل حسن، قال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهو كثير، فإن كثر الفصل ازداد حسناً، (ومنه) ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾، فالحذف والإثبات هنا جائزان والحذف أحسن، فجاء الفعل في الآية الأولى على الأولى، ثم ورد في قصة شعيب وهي الثانية بإثبات علامة التانيث على الوجه الثاني، جمعاً بين الوجهين إذ الآيتان في سورة واحدة وتقدمها الأولى على ما ينبغي، والله أعلم. وهذا ما لم يكن الفاعل ضمير مؤنث فله أحكام تخصه.

الآية العاشرة (من سورة هود عليه السلام) قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بُعْدًا لِثَمُودَ﴾ [هود: ٦٨] وقرئ ثمود في الموضعين بالوجهين من الصرف وعدمه إلا أن أكثر القراء على الصرف في الأول ومنعه في الثاني، فيترتب على قراءة الأكثرين سؤال وهو لم صرف في الأول في قراءة غير حفص وحزمة ومنع الثاني الصرف في قراءة الجماعة غير الكسائي؟

وجه ذلك، والله أعلم: التفات شيء فيه خفاء يراعى مثله وذلك أن الاسم النكرة إذا تكرر وأريد بالثاني الأول ولم يرد غيره لزم الألف واللام التي للعهد فصار معرفة تقول: رأيت رجلاً فضربت الرجل تريد المذكور ولا تعيده نكرة بوجهه، ولك أن تأتي به مضمراً فتقول رأيت رجلاً فضربته فإذا تكلمت (بهذا) في المعرفة فالأكثر أن تأتي به مضمراً أو موصوفاً كقولك المذكور أو ما لا يخرج عن الأول حتى لا يظن أنك تريد سواء فتقول: رأيت زيدا فكلمته ولقيت عمراً فضربت المذكور أو فضربت عمراً المذكور، والثاني المكرر أبداً إن كان الأول نكرة كان هو معرفة بأداة العهد، وإن كان الأول معرفة كان الثاني أمكن في التعريف إذ قد يدخل الأول اشتراك لوجود أمثاله ممن سمي باسمه، أما الثاني فلا يدخله اشتراك من حيث هو إلا أن يسري له الاشتراك من الأول، (فقد) ثبت على كل حال أنه أبعد من الاشتراك والالتباس من الأول وذلك شفوفاً له عليه، فكأنه أعرف منه فإذا تكرر غير مضمّر ولا منعوّ وكان علماً مما يجوز في مثله الوجهان من الصرف وعدمه وذلك الثلاثي الساكن الوسط، والعرب قد تصرفه لخفته ومنهم من يمنعه الصرف لوجود علتين ولا يراعى خفته، وقد أنشدوا عليه^(١):

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدُ ولم تسق دعدُ في العلبِ

فصرف أولاً ولم يصرف آخرأ، فإذا كان أكد تعريفاً كان الوجه منع صرفه إشعاراً

(١) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه، ص ١٠٢١، ولعبيد الله بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه، ص ١٧٨، وبلا نسبة في أدب الكاتب، ص ٢٨٢.

لتمكن تعريفه، إذ هذا الضرب من التعريف من موانع الصرف ولا اعتبار بما دونه من المعارف في منع الصرف إلا لموانع آخر، فلهذا كان الثاني في قوله: «ألا بعداً لثمود» أولى بمنع الصرف، والله أعلم، وعلى هذا ورد ما أنشدوه (من قوله)^(١):

لم تتلفع بفضل مئزرها دعدٌ ولم تسق دعدٌ في العلبِ

فالمؤنث الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن منقولاً عن مذكر فيه الوجهان الصرف وعدمه، إلا أن في اختصاص مكرره بالمنع تأنيس لما ذكرناه وإن لم ترد به الشواهد إذ باب هذا معروف ومفهوم لا توقف فيه.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالَ هَذَا يَوْمٌ عَصِيبٌ﴾ [هود: ٧٧]، وفي سورة العنكبوت: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنْجُوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا أَمْرًا نَكَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] (فوردت آية العنكبوت بزيادة «أَنْ» بعد «لَمَّا» بخلاف آية هود، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

الجواب عنه، والله أعلم: أن (أَنْ) هذه الخفيفة كثيراً ما تزداد، وزيادتها على ضربين بقياس وغير قياس، فالذي بغير قياس نحو قوله^(٢):

كَانَ ظِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِفِ السَّلَمِ

فزيدت بعد كاف التشبيه بينها وبين مجرورها، وأما التي تزداد بقياس فبعد لما، ولما ورد في آية هود قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ ثم ورد هذا اللفظ بجملته في سورة العنكبوت متكرراً بعينه ورد أولاً بغير «أَنْ» على الأصل، وورد ثانياً بزيادة أَنْ على الثاني ليحصل (بين) التواردين ما يرفع تناقل اللفظ المذكور.

فإن قلت: فإنه قد تباعد ما بين الآيتين ومثل هذا لا يحصل فيه ما ذكرت، فأقول: لما كان اللفظ اللفظ وكانت زيادة «أَنْ» وعدم زيادتها هنا هيئاً فصيحاً جيء بالجائزين معاً، وتأخرت الزيادة إذ هي غير الأصل إلى المتأخر من الآيتين.

فإن قلت: إن قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] لم يقع فيه تكرار فلم زيد فيه أَنْ ولم يأت على الأصل؟ قلت: لما كان مجيء البشير إلى يعقوب، عليه السلام، بعد طول الحزن وتباعد المدة ناسب ذلك زيادة أَنْ لما في مقتضى وصفها من التراخي، فورد كل من هذا على ما يجب، والله أعلم.

(١) انظر الحاشية السابقة.

(٢) صدره: ويوماً توافينا بوجه مقسم والبيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم في تاج العروس (قسم).

الآية الثانية عشرة من سورة هود، عليه السلام، قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكْتُ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾ [هود: ٨١]، وقال في سورة الحجر: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥] هنا ثلاثة سؤالات: أحدها: ﴿إِلَّا أَمْرًا نَكْتُ﴾ في سورة هود، ولم يقع ذلك الاستثناء في الحجر، والثاني: ما ورد في الحجر قوله: ﴿وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ﴾، والثالث قوله: ﴿وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ ولم يذكر في سورة هود.

والجواب عن الأول: أن آية الحجر ورد قبلها قوله في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (٥٧) قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ ﴿٥٨﴾ إِلَّا آءَال لُوطٍ إِنَّا لَمُعْجُزُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٥٩﴾ إِلَّا أَمْرَانَهُ قَدَرْنَا إِنَّمَا لِمَنِ الْغَدِيرُ﴾ [الحجر: ٥٧ - ٦٠]، فلما ورد هنا استثناء المرأة وذكر حالها وقع بذلك الاكتفاء فلم يذكر في الآية بعد، إذ ذلك كله كلام متصل بعضه ببعض، ولم يتقدم لامرأة لوط، عليه السلام، في سورة هود ذكر فاحتجج إلى استثنائها.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في سورة الحجر: ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ زيادة إخبار بما ليس في سورة هود، وقد تأخرت سورة الحجر عنها. فوفت بما لم يذكر في سورة هود، ومثل هذا لا سؤال فيه.

الآية الثالثة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ﴾ [هود: ٨٢]، وفي سورة الحجر: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَىٰهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤]، ففي الأولى: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ والضمير للقرية والمراد أهلها، وفي الثانية: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ والضمير لقوم لوط فللسائل (أن يسأل) عن وجه اختلاف الضمير مع اتحاد المقصود؟ والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن كلاً من الموضعين مراعى فيه مناسبة ما تقدمه، ولما تقدم آية الحجر قوله تعالى: ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ٥٨]، فذكر قوم لوط موصوفين بالإجرام الموجب لهلاكهم فروعياً هذا المتقدم فقليل: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحجر: ٧٤]، ونظير هذا قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾ (٣٢) لِنُرْسِلَ عَلَيْهِمْ حِجَابًا مِّن طِينٍ﴾ [الذاريات: ٣٢ - ٣٣]، فقليل: «عليهم» لما تقدم (قوله): ﴿إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴾، وأما آية هود فلم يتقدم فيها مثل هذا، فاكتفي بضمير القرية فقليل: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا﴾ [هود: ٨٢]،

وأغنى ذلك عن ذكر المهلكين إذ هم المقصودون بالعذاب، فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة من سورة هود قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۖ إِلَٰهَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فِرْعَوْنَ أَمْرًا فِرْعَوْنًا وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ﴾ [هود: ٩٦ - ٩٧]، وقال في سورة غافر: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۖ إِلَٰهَ فِرْعَوْنَ وَهَمَزْنًا وَقُرُونًا فَقَالُوا سِحْرٌ كَذَّابٌ﴾ [غافر: ٢٣ - ٢٤]، وقال في سورة الزخرف: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فَقَالَ إِنِّي رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف: ٤٦]، وقد ذكر صاحب كتاب الدرر هذه الآيات الثلاث لاستوائها في الافتتاح والمطالع وانفراد آيتي هود وغافر بزيادة قوله: ﴿وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾، ولم يذكر ذلك في آية سورة الزخرف، وقد ورد في مثل هذا أمثلة في العدد وإن خالفه في المطالع والافتتاح إلا أنها من ضربها وذلك قوله في سورة المؤمنون: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ وَآخَاهُ هَارُونَ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ۖ إِلَٰهَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ [٤٦] فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِدُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٥ - ٤٧]، وتقدم في سورة الأعراف: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِآيَاتِنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فَظَلَمُوا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]. وفي سورة يونس: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ وَهَارُونَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَيْنَاهُ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [يونس: ٧٥]، فورد في سورة هود وفي سورة المؤمنون وسورة غافر زيادة قوله: ﴿وَسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ ولم تزد هذه الزيادة في السور الثلاث الأخرى، وورد في سورة يونس وسورة المؤمنون ذكر تأييد موسى بأخيه هارون، عليهما السلام، ولم يرد ذلك في غيرهما، وانفردت سورة المؤمنون بالجمع بين تأييده، عليه السلام، بأخيه وسلطان مبین، فللسائل أن يسأل عن توجيه ذلك كله لاتحاد الأخبار؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه حيث يذكر سوء رد المرسل إليهم وقبح جوابهم يقابل أبدأ بتأييده بأخيه أو عضده بالآيات مما يقتضي القهر والإرغام وهو المعبر عنه بالسلطان المبین فيكون ذلك مقابلة لشنيع مجاوبتهم وسوء ردهم بالجملة، فإنه إذا اجتمع إفصاحهم بالكذب واستكبارهم جمع في التهديد المتقدم بين التأييد بهارون والسلطان المبین، وحيث يصرح بالكذب أو ما يعطيه بياناً كقوله: ﴿فَأَتَّبَعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ قدم ذكر التأييد بالسلطان (المبین)، وحيث تذكر صفتان محوَّمتان على الكذب من غير إفصاح يقدم ذكر التأييد بهارون، عليه السلام، وما كان دون ما ذكر لم يذكر هارون ولا السلطان

المبين، فمن ذلك قوله: ﴿فَاتَّبِعُوا أَمْرَ فِرْعَوْنَ﴾ فإنه أخبر تعالى عنهم بأنهم لم تجد عليهم البراهين ولا الآيات إلا اتباع أمر فرعون، وقوله تعالى مخبراً عنهم في سورة المؤمنون بقوله: ﴿فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦] إلى ما تبع هذا محكياً من قبيح قولهم: ﴿أَتُؤْمِنُ لِشَرِّينَ مِثْلِكَ وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِدُونَ﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [المؤمنون: ٤٧ - ٤٨] وإخباره تعالى عنهم في سورة غافر بقوله: ﴿سَجَرٌ كَذَابٌ﴾ [غافر: ٢٤]، فهذه المواضع لما ذكر فيها شنيع مرتكبهم في تلقي دعاء موسى، عليه السلام، إياهم قدم توطئة لسوء مرتكبهم تأييده، عليه السلام، بالسلطان المبين ليفهم ذلك أخذهم وهلاكهم بسوء مرتكبهم، وقدم في سورة يونس توطئة لما ذكر فيها من استكبارهم واجترامهم تأييد موسى بأخيه هارون، عليهما السلام، وذلك من السلطان المبين، ولما تضاعف المحكي من مرتكبهم وقبيح مقالهم في سورة المؤمنون قدم في ذكر إرساله تأييده بأخيه وبالسلطان المبين مقابلة للإخبار عنهم بقوله: ﴿فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ لِشَرِّينَ مِثْلِكَ وَقَوْمُهُمَا لَنَا عِدُونَ﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿فَكَذَّبُوهُمَا﴾ [المؤمنون: ٤٦ - ٤٨]، فأخبر تعالى عنهم بالتكذيب والاستكبار والاجترام والعلو تمرداً وعتواً وادعاء المماثلة لهم في البشرية والاختصار لإقذارهما العلية، فقبل هذا الإسهاب من مقالهم السيئ بالإطالة في ذكر التأييد ليتناسب الطرفان. أما حيث لم يرد ذكر السلطان فنجد جوابهم في ذلك دون ما تقدم من التشديد كقولهم في سورة الأعراف: ﴿فَطَلَّوْا بِهَا﴾ [الأعراف: ١٠٣]، وقوله في سورة الزخرف: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: ٤٧]، فليس موقع جوابهم في هاتين السورتين كموقع ما تقدم في الآيتين، فنوسب بين طرفي الادعاء والجواب.

الآية الخامسة عشرة (من سورة هود) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهِلِكَ الْفُرَى يُطْلَمَ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧]، وفي سورة القصص: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهِلِكَ الْفُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا يَلْفُظُوا عَلَيْهِمْ ءَابِتِينَ وَمَا كُنَّا مُهِلِكَ الْفُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، للسائل أن يسأل عن (قوله في) أولى الآيتين: «وما كان ربك» وفي الثانية: «وما كنا»، وعن قوله في الأولى: «ليهلك» بالفعل الداخلة عليه لام الجحود، وفي الأخرى: «مهلك» و«مهلكي» باسم الفاعل، وعن قوله في الأولى: «مصلحون» وفي الثانية: «حتى نبعث في أمم رسولاً..» الآية وفي الثالثة: «إلا وأهلها ظالمون» فتلك ثلاثة أسئلة.

والجواب: أن آية هود تقدمها قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةَ

يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّنْ أَنْجَيْنَا مِنْهُمْ ﴿١١٦﴾ [هود: ١١٦] أي فهلا كان منهم خيار ينهون عن الفساد والظلم، فلو كان منهم ذلك لما هلكوا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧] أي ما كان ليفعل بهم ذلك وإن وقع منهم ظلم إذا كان فيهم مغير للظلم وناه عن الفساد ولكنهم كانوا كما أخبر تعالى عن المعتدين من بني إسرائيل في قوله تعالى عنهم: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة: ٧٩]، وجيء بالفعل في قوله: «ليهلك» إشارة إلى التكرار بحسب ما يكون منهم، فلو كان في كل أمة وقرن بعد قرن من ينهى عن الفساد والظلم لما أخذوا بذوي الظلم منهم ولكان تعالى يدفع ببعضهم عن بعض، ولكن تكرر الفساد وعم كل قرن فتكرر عليهم الجزاء والأخذ، فأشار الفعل إلى التكرار ولم يكن الاسم ليعطي ذلك، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفْتٍ وَيَقْفُضْنَ﴾ [الملك: ١٩] ولم يقل: وقابضات لما قصده من معنى التكرار، وأما قوله في سورة القصص ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا...﴾ [القصص: ٥٩] فإنه تقدم هذا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [القصص: ٥١] أي أتبعنا ووالينا التذكار، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿وَأِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، فلما أعلم سبحانه تتابع التذكار وتعاقب الإنذار قال: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمٍ رَسُولًا﴾ [القصص: ٥٩]، وناسب هذا ذكر اسم الفاعل لأنه قصد ذكر الاتصاف بهذا ولم يقصد التكرار ولم يكن حاصله، وقال هنا وفي آية هود: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ﴾ بإضافة اسم الرب جل وتعالى إلى ضمير نبينا صلى الله عليه وسلم المخاطب بهذه ملاطفة لهذا النبي صلى الله عليه وسلم وتأنيساً له ولأمته وإشعاراً بعظيم حظوته ومنزلته لديه سبحانه، ثم اتبع تعالى هذا بقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص: ٥٩]، فأخبر تعالى أنه ما أهلكهم إلا بعد استحقاق جميعهم العذاب وتساويهم في الظلم، وقيل في هذه الآية الأخيرة: ﴿وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ﴾ لثلاث يتكرر اللفظ بعينه مع الاتصال والقرب، وليس من مواضعه، وقد حصل جواب الأسئلة الثلاثة وبيان خصوص كل آية منها بموضعها، والله أعلم.

سورة يوسف (عليه السلام)

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: ٢]، وفي سورة الزخرف: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، فورد (هنا) «جعلناه» موضع «أنزلناه» في الآية الأولى، فللسائل أن يسأل عن موجب هذا التخصيص لاتفاق الوارد في الآيتين لفظاً ومعنى في غير ما ذكر؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية (سورة) يوسف لما كانت توطئة لذكر قصصه، عليه السلام، ولم تتضمن السورة غير ذلك إلا ما أعقبت به في آخرها مما يعرف بعجيب ما تضمنته مما كان غيباً عند قريش والعرب، مستوفياً ما كان أهل الكتاب يظنون أنهم انفردوا بعلمه، فأنزل الله هذه السورة موفية من ذلك أئمة، ومعرفة من قصصه العجيب، ومؤدية أكمله وأعمه، ولا أنسب عبارة هنا من قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ ليعلم العرب وأهل الكتاب أن ذلك منزل من عند الله لموافقته ما عند أهل الكتاب، ولقطع العرب والجميع أن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم لم يتلق ذلك القصص من أحد من العرب، إذ لم يكن عندهم منه نبأ، ولا رحل في تعرفه إلى أحد، فكان قصصاً وآية معلماً بصحة رسالته، عليه السلام، وعظيم تلك العناية، فالتعبير بالإنزال هنا (بين).

وأما آية الزخرف فلم تبين على أخبار بل أعقبت بآي الاعتبار والتلطف في التنبيه والتذكير قال تعالى: ﴿أَفَنْظَرُ عَنْكُمْ الْذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، وهذا أعظم التلطف، وقال تعالى بعد: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، ثم مضت أكثر آي هذه السورة على نحو هذا الاعتبار وما يناسبه.

وقد ذكر سيوييه، رحمه الله، في أقسام جعل كونها بمعنى صير ملحقات لها بظننت وأخواتها ومنه قولهم: جعل الطين خزفاً، وذلك انتقال وتصيير فالمراد بالآية جعل الكتاب معتبراً هدى ونوراً والمنبهون به والمعتبرون بآياته المخاطبون به مخلوقون تقدمهم العدم، وإنما صح خطابهم به مشاهدة بعد وجودهم، فصح بانتقال حالهم التصيير، وجل عن التغيير والحدوث كلام الحكيم الخبير، فكلامه سبحانه قديم ليس بمخلوق فيبيد ولا صفة

لمخلوق فينفد، فقد وضح معنى الجعل هنا ومسوغه، وأنه لا يناسب هنا غير ذلك، ولا يناسب الآية الأخرى غير «أنزل»، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة يوسف عليه السلام، قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: ٢٢] وفي سورة القصص: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [القصص: ١٤]، للسائل أن يسأل عن ثبوت قوله: «واستوى» في سورة القصص ولم يثبت ذلك في سورة يوسف؟ وهل كان يمكن ورود العكس في الآيتين؟

والجواب عن ذلك: أن الأشد مختلف فيه من البلوغ إلى استكمال أربعين سنة، وقد قيل بالزيادة على الأربعين، وظاهر القرآن أن الأشد يقع على دون الأربعين لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، فلو كان الأشد الأربعين لأدى إلى عطف الشيء على نفسه، فإنما الكلام في قوة أن لو قيل: حتى إذا بلغ أشده واستكمل وتم بالزيادة، والله أعلم، وإذا كان وقوع الأشد على ما ذكرنا، ولا يكون إلا على حال من العمر يحسن فيه الضبط والتدبير، والإحكام للأمور، والفهم للخطاب، وتحقيق مقادير الأمور، وهذا يجزى العادة إنما ابتدأه عند البلوغ أو قبل البلوغ، ثم يستحكم إلى الغاية التي إليها انتهاء تمام القوة واستحكام العقل، وتلك الأربعون، وعلى رأس الأربعين سنة بعث الله نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم، ثم إن الله سبحانه قال في قصة يحيى بن زكرياء، عليهما السلام: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]، وهذا ولا بد في غير (سن) الأربعين، وقال تعالى في قصة يوسف، عليه السلام، حال إلقائه في الجب: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [يوسف: ١٥]، وهذا حال ابتداء الوحي من الله سبحانه إنما يكون بعلم وحكمة، وموسى، عليه السلام، إنما ابتدئ بالوحي وسماع الكلام بعد فراره خوفاً من فرعون، قال تعالى: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خَفَكُمُ فَأَوْهَىٰ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ٢١] وأفصح آي القرآن أن ذلك كان بعد رجوعه وإنكاح شعیب عليه السلام إياه ابنته، ولم يخرج من مصر حتى ائتمر به للقتل وبعد وكز الذي كان من عدوه وقضائه عليه، ومجموع هذا إنما هو بخروجه، عليه السلام، عن سن الابتداء إلى استكمال الأشد وهو الاستواء، فقبل في قصته: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص: ١٤] أي استكمل وانتهى إلى أحسن الحالات في السن، وأما يوسف، عليه السلام، في الوحي إليه في الجب فحاله وإن بلغ ما يسمى أشداً غير حالة الاستواء، فامتنع مجيء

الاستواء في قصته وورد في قصة موسى، وكلام المفسرين إذا تؤمل وإن لم يكن إفصاحاً مشعر بهذا، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة يوسف، عليه السلام، قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى﴾ [يوسف: ١٠٩]، وفي سورة النحل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ فَتَنَّلُوا مِنْ أَهْلِ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، للسائل أن يسأل عن اختصاص هاتين الآيتين الأخيرتين بسقوط «من» منهما وثبوتها في الآيتين الأوليين.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية يوسف قد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، وقوله: ﴿وَسُبْحَنَ اللَّهِ وَمَا أُنَّا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨]، وقوة السياق في هذه الآية يدل على معنى القسم ويعطيه، فناسب ذلك زيادة «من» المقتضية الاستغراق، وكذلك قوله في سورة النحل: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبْوَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَلَآجِرُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ﴾ [النحل: ٤١] يؤكد ذلك المعنى، فناسبه زيادة «من» لاستغراق ما تقدم من الزمان.

أما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧] فتقدم قبلها إنكار الكفار كون الرسل من البشر في قوله: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، واقتراحهم الآيات في قوله: ﴿فَلْيَأْنِئَا بِبَيِّنَاتٍ كَمَا أُرْسِلَ الْأَوَّلُونَ﴾ [الأنبياء: ٥]، فلما انطوى هذا الكلام على قضيتين: من اقتراحهم الآيات، وإنكارهم كون الرسل من البشر، وقد بين لهم حال المقترحين في قوله تعالى: ﴿مَا ءَامَنْتَ قَبْلَهُمْ مِنْ قُرْبَى أَهْلَكْنَاهُ﴾ [الأنبياء: ٦]، فلما تقدم هذا اتبع ببيان الطرف (الآخر) وهو التعريف بأن من تقدم من الرسل إنما كانوا رجالاً من البشر، مختصين بتخصيصه سبحانه، ولم يكونوا ملائكة، فقيل لبينا محمد صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، فقيل هنا: «قبلك» كما قيل في نظيرتها: ﴿مَا ءَامَنْتَ قَبْلَهُمْ﴾، فلم تدخل هنا «من» كما لم تدخل في النظير (الآخر) لإحراز التناسب، والتحام الجملة المنطوية على طرفي مقصدهم من الاقتراح وإنكار كون الرسل من البشر، وكذلك الوارد في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ

الطَّعَامَ وَيَسْتَثَوْنَ فِي الْأَسْوَاقِ ﴿٢٠﴾ [الفرقان: ٢٠]، وإنما ورد جواباً لقولهم: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَسْتَثَوْنَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، ولا داعي في هذا للقسم إذ هو جواب لقولهم، فلا داعي لورود «من»، فورد هذا كله على أبداع نظام وأعلى تناسب، وإذا اعتبر الناظر استوضح أن كلاً من هذه الآي لا يمكن إثباته في موضع غيره والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة يوسف، عليه السلام، قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ [يوسف: ١٠٩]، قلت: تكرر هذا الضرب من الاعتبار بأحوال من تقدم من الأمم وما أعقب المكذبين تكذيبهم في عدة مواضع، منها ما ورد فيه بعد همزة التقرير وفاء التعقيب، ومنها ما ورد بواو النسق، فأما تقدم الهمزة قبلها فلما لها من الصدرية، فلا يتقدم حرف العطف عليها، ولما جرت في هذه الآي على ما ذكرنا من تخصيص بعض هذه المواضع بالفاء المقتضية مع التشريك الترتيب والتعقيب، وبعضها بالواو المقتضية مجرد التشريك والجمع، كان ذلك مظنه سؤال، فللسائل أن يسأل عن تخصيص كل واحد من هذه المواضع بما اختص به في عطفه على ما قبله؟ فمن الوارد بالفاء آية يوسف المذكورة آنفاً وفي سورة الحج: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، وفي آخر سورة غافر: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ...﴾ [غافر: ٨٢]، وفي سورة القتال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾ [محمد: ١٠]، فهذه أربع آيات مما ورد بالفاء. ومن الوارد بالواو قوله في سورة الروم: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، وفي سورة الملائكة: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً...﴾ [فاطر: ٤٤]، وفي سورة المؤمن: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢١]، فهذه ثلاث آيات.

والجواب عن الضرب الأول: أما آية يوسف فقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩] مربوط بما قبله ومبني على ما تقدم كالحال في جواب مبني على ما قبله، ألا ترى أن قبل الآية آيات تخويف وترهيب، كقوله تعالى: ﴿وَكَايْنِ مِنْ عَائِلَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ [يوسف: ١٠٦]، ثم قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ

عَنْشِيَّةٌ مِّنْ عَذَابِ اللَّهِ أَوْ تَأْتِيهِمُ السَّاعَةُ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴿يوسف: ١٠٧﴾، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨]، ثم قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ١٠٩] فالكلام (بجملته في قوة أن لو قيل: ما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً من البشر أمثالك فكذبوا فهلك مكذبوهم وأخذوا كل مأخذ، فإن شاء هؤلاء فليسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة (الذين من قبلهم) ممن تقدمهم)، فالكلام من حيث معناه في قوة الشرط والجزاء فورد بالفاء، وليس موضع الواو، ويشهد لهذا الغرض وبيّنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فسيروا في الأرض﴾ [النحل: ٣٦]، (أي) فإن شككتهم فسيروا في الأرض، وعلى هذا المعنى كل ما ورد من هذا. ومن هذا القبيل آية سورة الحج، ألا ترى أن قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَن يَكْذِبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ ﴿٢١﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٢٢﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكُذِّبَ مُوسَىٰ فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٢ - ٤٤]، ثم قال: ﴿فَكَانَ مِن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فِيهَا خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَبْرِ مَعْطَلَةٍ وَقَصْرِ مَشِيدٍ ﴿٤٥﴾ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الحج: ٤٥ - ٤٦]، أي فهلا ساروا في (الأرض) قاصدين الاعتبار فعقلوا بقلوبهم وانتفعوا بأسماعهم وأبصارهم، فعلى هذا المعنى لا مدخل لواو العطف هنا، وإنما الملائم الفاء لما تعطيه من السببية والارتباط.

وأما الوارد في (آخر) سورة المؤمن فقد تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَوَرِّيْكُمْ عَائِيَّتِهِ فَأَيَّ ءَايَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ثم قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٨٢] أي فهلا ساروا في الأرض (فاعتبروا بما) في الأرض من الآيات، قال تعالى: ﴿وَرَفَى الْأَرْضِ ءَايَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠]، فالمعنى على هذا وليس المعنى على العطف المجرد من معنى التسبب، فالموضع للفاء لا لواو النسق.

وأما الوارد في سورة القتال فإن قبل الآية: ﴿يَتْلَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن نُّصَرُوا اللَّهُ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴿٧﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَصْلٌ أَعْمَلَهُمْ ﴿٨﴾ ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ كَيْهًا مَّا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد: ٧ - ٩]، ثم قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [محمد: ١٠]، فالملائم هنا الفاء لما في الكلام من معنى التسبب والتخصيص المحرزين هنا ما يلائم ويناسب مرتكبهم من التوبيخ، فالموضع للفاء المقصود بها ربط الكلام بما قبله.

وأما الضرب الثاني مما ورد بالواو فلعطف ذلك (على) ما قبله تشريكاً لا سببية فيه ولا معنى لجوابيه ولا مقصود تعقيب ولا ربط مقصودها من المعاني بما قبله سوى التشريك خاصة، ففي سورة الروم ورد متقدماً قبل الآية في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الروم: ٨]، فعطف على هذه عطف تشريك لا سببية فيه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]، فتشاركت الآيتان في الحظ على الاعتبار ومقصودهما واحد، فعطفت إحداها على الأخرى بما يقتضي ذلك وليس إلا الواو، وأما الفاء وثم فلا مدخل لواحدة منهما هنا، والله أعلم.

وأما سورة الملائكة فتقدم فيها قوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣]، فأحيلوا على ما اطرده في من قبلهم من سنته تعالى فيهم، من أخذهم بتكذيبهم سنة الله التي خلت من قبل، ثم أعقب بإحالتهم على من قرب منهم ممن شاهدوا آثاره وتعرفوا على قرب أخباره فقليل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، فقوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ﴾ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ مسلك واحد في الاعتبار، فصل لهم بحسب بعد ما أمروا باعتبار حاله (أو قربه)، فعطف أحد السببين على الآخر مع اتحاد النوع المعتبر به، ولا يعطف مثل هذا إلا بالواو خاصة، وما سوى الواو لا يلائم ولا يناسب، والله أعلم.

وأما الآية الأولى من سورة المؤمن فملحوظ فيها من نيطة به في معناها من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمْ آيَاتِهِ وَيُنَزِّلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا وَمَا يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ﴾ [غافر: ١٣]، وليس بعد هذه الآية من معناها إلا قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [غافر: ٢١]، فمن آياته تعالى التي رآها عباده ما أجراه من سنته فيمن خلا من الأمم، فوقعت الإحالة على ذلك بعطف الآية من قوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ على ما به نيطة حسبما تقدم، ولا يناسب ذلك غير الواو.

سورة الرعد

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿الْمَرَّةَ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١]، هنا سؤالان: أحدهما، أن السور الخمس المكتنفة لهذه افتتحت بقوله تعالى: «الر»، وخصت سورة الرعد وهي سادستها بزيادة الميم (ف قيل الـمر)، وللأسئلة أن يسأل عن ذلك؟ والسؤال الثاني قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ وعطف هذه الجملة على ما قبلها يقتضي أن المعطوف مغاير لما عطف عليه وإلا لزم منه عطف الشيء على نفسه؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: وإن كان مفهوماً مما تقدم فلهذا الوارد هنا ما يخصه وهو أن السورتين المكتنفتين لهذه السورة وهما سورة يوسف وسورة إبراهيم لم يرد فيهما من الكلم المجتمع في تركيبها الألف واللام والميم والراء (ما ورد) في سورة الرعد، أما سورة يوسف ففيها من ذلك كلمة: «الأمر» في قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ [يوسف: ٤١] ولفظ: «المجرمين» في قوله: ﴿وَلَا يَرْدُ بِأُسْنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يوسف: ١١٠]. وأما سورة إبراهيم ففيها قوله تعالى: ﴿لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقوله: ﴿مِنَ الثَّمَرَاتِ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقوله: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، وقوله: ﴿عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، وقوله: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٤٩]، فهذه خمس كلمات. وأما سورة الرعد فقد (ورد) فيها من ذلك قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿يَذَرُ الْأَمْثَرَ﴾ [الرعد: ٢]، وقوله: ﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الرعد: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَغْنِيصُ الْأَرْحَامُ﴾ [الرعد: ٨]، وقوله: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]، وقوله: ﴿فَلِلَّهِ الْمَكْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٤٢]، فهذه ست كلمات من هذا التركيب لم ترد في مكتنفيها، فلزيادة ما ورد فيها من هذا التركيب ورد في مطلعها ما ورد من زيادة الميم، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: بعد تمهيد، وهو أنا إن قلنا: إن المراد بالمعطوف الكتاب بجملته، (والكتاب بجملته) هو المنزل، كان من عطف الشيء على نفسه، وإن قلنا: إن المراد بالكتاب التوراة والإنجيل أو أحد الكتابين ففي هذا من البعد ما لا خفاء

به، إذ لم نتعبد من هذه الكتب إلا بالإيمان، فإنزالها ووجودها على الجملة على ما تقرر في شريعتنا، فكيف تقع الإحالة في الاعتبار عليهما ولم نؤمر باعتبارهما في حكم ولا أمر ولا نهى، وإن قلنا إن المراد بآيات الكتاب آيات السورة، وبالكتاب السورة، وبالذي أنزل إليك سائر القرآن، كما قال الزمخشري كان أقرب، وفيه نحو تحويم على المقصود من غير إفصاح مخلص، فأقول ونسأل الله توفيقه: إن الدلائل الاعتبارية على تفاصيلها منحصرة في منهجين بهما حصول التوحيد وإثبات الرسالة، وعلى مضمن تفاصيلها دارت الآي الاعتبارية والتذكير في كتاب الله تعالى: أحدهما، ما يدرك بالحواس، وإطالة التفكير في الموجودات وارتباطها، ولحظ الابتداءات والانتهايات، وتقلب الأكوان، واختلاف الألوان، وحركات الأفلاك وكواكبها الثابتة والسيارة)، واختلاف حركاتها في السرعة والبطء، وخنوس الخمسة منها ومطارح شعاعها، ومقادير الأزمان، وتقلب النهار والليل بالطول والقصر، وإيلاج الليل في النهار والنهار في الليل، وتعاقب الفصول بالحر والبرد، وتسخير الرياح، وما في ذلك كله من علي الأحكام وجليل الإتيان، إلى ما يرجع إلى ذلك مما تستقل به العقول وتجزم بدلالته، والمنهج الثاني: ما يرجع الاعتبار به إلى المأثور من أحوال الأمم والقرون المتقدمة، ودعاء الرسل إياهم وما كان من أخذ تكذيبهم حين تمردوا وعتوا، فكل أخذ بذنبه، ونجاة المؤمنين من كل أمة. فعلى هذين المنهجين دارت أي الكتاب العزيز المنطوية على تذكير العباد وتحريكهم للاعتبار، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (إلى قوله: ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤])، وقوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ﴾ [البقرة: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [٢٠ - ٢١]، إلى ما يجاري هذه الآي مما يشير إلى دلائل الآفاق ودلائل الأنفس وما يرجع إلى ذلك من دلائل التوحيد والتذكير به، فالربع الأول من القرآن أكثر، ثم يليه في ذلك الربع الثاني، كما يكثر التذكير في الثاني (بما ورد في المنهج الثاني)، وإنما ذلك - والله أعلم - لأن الضرب الأول معقول ومستند ضروري لأن مبادئه حسية وبه اعتبر من انتهى إلى علم من الأوائل ممن كان في الفترات، فمنهم المصيب والمخطئ، وهو معتبر منصوب للعالم من لدن وجودهم إلى قيام الساعة، لا يضطر فيه إلى نقل ناقل ولا الاعتبار به من حيث الدلائل ينتزل النظر في آيات الرسل وما جاؤوا به متحدين، وتعرف الخارق للعادة من غيره، فلهذا - والله أعلم - تقرر هذا الضرب مبدوءاً به في الترتيب الثابت عليه المصحف وأتبع بالضرب الآخر على مقتضى الاعتبار،

فمن عرف الجائر والمستحيل أمكنه الاعتراف بالبداة والعودة، وإرسال الرسل، والثواب والعقاب، فيحصل العقل الجواز ويحصل التصديق بوقوع هذا الجائر من أخبار الرسل بالنظر في معجزاتهم، فبدئ بالضرب الأول بمقتضى الترتيب كما بينا، ولم يقع في الربع الأول من القرآن بسط اعتبار بالضرب الثاني الإخباري، إنما أمعن بذكره في الربع الثاني وبسط الأخبار عن القرون المهلكة والأمم السالفة مع أنبيائهم وما أعقبهم التكذيب وأخذ كل قرن من المكذبين بما أخذ به، ولم ينقطع التنبيه والتحريك مع ذلك بما في الضرب الأول وما يرجع إليه.

ثم قد تجد السورة الواحدة مجردة لهذا الضرب كسورة الرعد، وللضرب الثاني كسورة الأعراف وسورة يوسف، عليه السلام، وقد تجمع السورة الضربين على السواء أو ما يقاربه كما في سورة الحجر، وأما سورة البقرة فقد تضمنت من كل (من) الضربين ما فيه شفاء على إجمال فيما أشير إليه من الضرب الثاني، إذ هذا الضرب إنما استوفى تفصيله في الربع الثاني.

ثم إن الضرب الأول وهو الذي يدرك بالعيان من آيات (اللوح) المحفوظ المتضمن لكل من الضربين، قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [هود: ٦]، وإذا قلنا إن الإشارة إلى اللوح إنما يريد ما يستدل به ويعتبر مما نصب تعالى من الآيات الدالة على عجائب من مضمّناته، إذ لولا نصب تلك الدلائل ووضوح الاعتبار بها لما أطلعنا على ما دلت عليه. فكأننا بإدراكها شاهدنا بالعيان طرفاً من اللوح المحفوظ وأطلعنا عليه، وبلغ كل بحسب ما قدر الوصول إليه من مضمّنه، إذ هو محتو على كل شيء، قال تعالى: ﴿وَمَا مِنْ غَائِبَةٍ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [النمل: ٧٥]، وتباين أحوال المعتبرين، فعلى هذا يفهم المراد من قولنا: (إن الإشارة بقوله): ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إلى اللوح المحفوظ، وهو مراد من قال بذلك في سورة البقرة من المفسرين وسورة النمل، ومن قال به أيضاً في سورة الرعد وهو الظاهر فيها، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] إشارة إلى الضرب الثاني وهو ما طريق تعرفه الخبر الصادق وذلك أخبار الأمم مع أنبيائهم على ما تقدم وما نبينه بعد، وهذا الضرب موصل أيضاً إلى المقصود، إلا أنه لا يوصل إليه إلا من جهة الخبر وإن كان من مضمّن ما في اللوح المحفوظ، وإذا وضع هذا التفصيل لم يبق إشكال في فهم ما تقدم من أن الإشارة بقوله: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ﴾ إلى غير ما أشير مما عطف عليه من قوله: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ وقوله في الحجر: ﴿وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وكذلك الوارد في النمل وإن خالف في التقديم والتأخير لقوله فيها:

﴿تِلْكَ آيَاتُ الْفُرْقَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١]، فقدم هذا الإشارة إلى الضرب المؤخر في السورتين قبل، ويشهد لهذا ويوضحه رعي التقابل المناسب في هذه السور وبناء النظم وبيانه على ذلك، ألا ترى أن سورة الرعد لم تنطو من الضرب الثاني على قصة واحدة، وإنما دارت آيها الاعتبارية على ما به الاعتبار من الضرب (الأول خاصة، وسنعود إلى بيان ذلك بإيراد آيها، وإنما لم يذكر فيها شيء من الضرب) الثاني لأن بناء السورة إنما هو على الضرب الأول، ولهذا لم يشترك المعطوفان في اسم الإشارة إلا أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ [الرعد: ١] جملة مستقلة، وقد وقع الموصول فيها وهو الذي مبتدأ خبره الحق، وما بينها صلة، والجملة معطوفة على الجملة قبلها، وكل واحدة منهما مستقلة، ولا تسلط لاسم الإشارة على الجملة الثانية.

أما قوله في سورة (الحجر): ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١] معطوف على الكتاب المضاف إلى الخبر عن اسم الإشارة وهو آيات وداخل تحت اسم الإشارة، وهو من عطف المفردات وما عطف عليه وشرك معه بخلاف آية الرعد إذ العطف فيها من عطف الجمل.

وأما الوارد في سورة النمل فمثل ما في سورة الحجر، وحكم اسم الإشارة منسحب على ما أضيف إليه خبر اسم الإشارة وما عطف (عليه)، وهو من عطف المفردات أيضاً كآية الحجر، وكلا الآيتين مخالف لما ورد في سورة الرعد، فلما وقعت الإشارة في سورتَي الحجر والنمل إلى الضربين معاً تضمنت كل واحدة من السورتين مما به الاعتبار ذكر الضربين معاً، ولما اختصت الإشارة في سورة الرعد بالضرب الأول لم يقع إخبار بغير ذلك الضرب، وهذا يرفع كل إشكال فيما تقدم، ومما يزيد وضوحاً فيما تقدم أن سورة الحجر لما قدم فيها ذكر الكتاب قدم فيها من الضربين الضرب المعتبر من آيات اللوح المحفوظ، فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَرَازِبَةً لِلنَّظِيرِينَ﴾ [الحجر: ١٦] إلى قوله: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ لَوْحٍ﴾ [الحجر: ٢٢].. الآية، ثم بعد ذلك ذكر مما به الاعتبار من الضرب الثاني في قوله تعالى: ﴿وَنَبِّئْهُمْ عَنْ صَيفِ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الحجر: ٥١] إلى قوله: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الحجر: ٨٤]، فتأخر ما ورد في هذه السورة من هذا الضرب ليطابق تأخر ذكره في قوله: ﴿وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾. ولما تقدم في سورة النمل من الاسمين المضاف إليهما خبر اسم الإشارة القرآن وتأخر الكتاب فقال تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْفُرْقَانِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١] قبل بتقديم الضرب المشار إليه أولاً، فقال تعالى: ﴿وَلِنَّاكَ لَتَلْقَى الْفُرْقَاتِ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ (٦) إِذْ قَالَ مُوسَى لِأَهْلِهِ: [النمل: ٦ - ٧]. وذكر

من القصة مجملاً ما إذا اعتبر وَفَى بِأَتَمَ ما يحصل المعتبر به على أعلى مقصود موف بخلاصه وذلك إلى قوله: ﴿فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ﴾ [النمل: ١٤]، ثم أتبع بقصة داود وسليمان وما استجر ذلك من قصة بلقيس وما تلاها، ثم أعقب بعد بالضرب الآخر، فقال تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [النمل: ٦٠] إلى قوله: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ [النمل: ٦٦]. ولما لم يقع في سورة الرعد الضرب الأول - كما تقدم - لم يرد فيها من آي الاعتبار إلا ما هو منه، ولم يقع في السورة غير ذلك، فقد بان بحول الله ما اعتمد جواباً عن السؤال الثاني، ووضح التناسب وجلالة النظم، (ومع وضوحه لم أقف على من استقرأه من هذه السورة كما بينته، ولا توقف فيه والحمد لله على ما ألهم إليه من ذلك).

ثم أعلم بعد أن ما اعتمدناه من هذا المأخذ لم ينفرد فيه إذا حقق بغير التمهيد وإيراد النظائر وبيان ما أجمله غير واحد ممن تقدم من المفسرين على اختلاف ترجمتهم عما تضمنه، فمنها القريب ومنها البعيد، وكل منها: إذا أمعن فيه النظر ربما أدى إلى ما تقرر، ولم أنفرد عنهم إلا بتوجيه النظر على ما اعتمدته، وإظهار المناسبة، وإبداء شواهد ونظائر لما اعتمد. فمن ذلك ما تردد للمفسرين من قوله تعالى: في سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: ٢] (من) مأثور ما حكوه عن من تقدمهم من أن الإشارة إلى اللوح المحفوظ، ذكر ذلك ابن عطية وغيره من غير تعرض لزيادة، ونسبوا ذلك إلى ابن جبير، وقال بعضهم في قوله تعالى في سورة النمل: ﴿يَا أَيُّهَا الْقُرْآنُ وَكِتَابُ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١]، قال: المراد بقوله: ﴿وَكِتَابُ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١] اللوح المحفوظ وذكره الزمخشري، ولا شك أن هنا إيماء (إلى) ما تقدم بسطه، وزاد الزمخشري على هذا ما ذكره في سورة الرعد من أن المراد ﴿بِآيَاتِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ﴾ آيات السورة، ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ﴾ سائر القرآن، وهو نحو ما قلناه، ألا ترى أن آيات السورة لم تخرج عن الضرب الاعتباري المدرك لكل ذي عقل سليم على ما تقدم وما نبينه بعد، وتلك آيات اللوح وأم الكتاب، فهذا ما قلناه وقد أطينا فيه (من) الوارد في سورتي الحجر والنمل ما شهد بأنه المقصود قطعاً. وقال بعضهم في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ أنه واقع على القرآن وعلى الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ، ثم قال بعد مستدلاً: ذلك إشارة إلى غائب، يعني أن ذلك إنما يشار به إلى البعيد الغائب، ولوضوح إدراكه صحت الإشارة إليه، ثم قال بعد واسم الكتاب غيب ولذلك حسن فيه ذلك، ثم استدل على أن الإشارة إلى اسم الكتاب الذي هو اللوح المحفوظ في القرآن الحاضر المتلو على ألسنتنا قد ارتاب

فيه من لم يرد الله هدايته فقالوا سحر وشعر وأساطير الأولين، وذهبوا به كل مذهب. واسم الكتاب يعني بما بدا منصوباً وظهر ليس كذلك، فهذا الذي لا ريب فيه إذ هو مشاهد للأبصار ومدرك للعيان لمن هدي واستبصر، قال الله جل جلاله: ﴿الْقَرْيَةُ تِلْكَ آيَةُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ١]، (ثم قال: ﴿وَالَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ الْحَقُّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد: ١]، قال: ثم جعل جل جلاله يسرد آيات الكتاب المبين فقال: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ﴾ [الرعد: ٢] إلى قوله: ﴿يَقُولُوا يَعْقُلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، قلت: على هذا استمرت وتوالت آيات هذه السور لم يتخللها من غير ما هو آية منصوبة للاعتبار إلا ما استدعاه مقصود آية منها أو معناها، من غير أن يتخللها مما يدرك بالخبر كبير شيء، على هذا دار كلام من أشرنا إليه وهو ما اعتمدته وبسطته واستشهدت عليه ونظرت به بما ظهر لي مما ليس في كلامه. قلت ومما استشهد به من ذكرت كلامه على ما اختاره من كون الإشارة بقوله في مطلع سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ إلى اللوح المحفوظ، استحكام تنزيل ما بعده عليه، ووضوح النظم وبيانه على ذلك، ألا ترى قوله تعالى: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢ - ٣] أي بما غاب عنهم من مضمون اسم الكتاب استدلالاً بما يدل من آيته على ما غاب، فقبلوا ما أخبر الله به على السنة رسله مما لا يدرك مشاهداً استدلالاً بما أدركوه وشهادته لما أخبروا به فآمنوا بالله ورسله، واعتقدوا من صفاته سبحانه ما هو عليه، ونزهوه عما لا يليق به تعالى، وصدقوا ما أخبرت به الرسل من كل غائب عنهم متلقى من إخباره سبحانه، فبنوا ذلك على اهتدائهم الأول ومعتبرهم المشاهد المرئي حين وفقوا للاعتبار فآمنوا بالغيب كما أخبر تعالى عنهم، ثم قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٤]، والمراد بهذا (المنزل) القرآن، وقوله: ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] أي من الكتب المنزلة كالنوراة والإنجيل، وقال في الجميع: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]. فتأمل بيان النظم على هذا فإنه أوضح شيء.

قلت: ومن البين أن (مدار هذا الجواب بجملته إنما بناؤه على أن اسم الكتاب في سورة البقرة أو حيث وقع) من فواتح هذه السور وأشير إليه بذلك أو تلك أو وقع في غير الفواتح فيصح أن يراد به فيها أو في بعضها اللوح المحفوظ، وأن تكون الإشارة إليه إذا شهد له السياق ووضح عليه النظم، فإذا سلم هذا فما بنيناه عليه أوضح شيء، ولا يمكن إلا تسليمه إذ لا معارض يمنع من عقل ولا نقل، وإن اعترض معترض بالمنع فقد خالف

جميع المفسرين ممن تقدم أو تأخر، وخالف ما يعترف كل ذي عقل سليم بإمكانه، وقد تبين تنزيل النظم عليه على أكمل تلاؤم، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة الرعد قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ يُغْشَى اللَّيْلُ النَّهَارُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الرعد: ٣]، ثم قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَةٌ وَجَعَلْنَا مِنْ أَغْشَى زَرْعٍ وَنَحِيلَ صِنَوَاتٍ وَعَظِيرٌ صِنَوَاتٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُقْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، للسائل أن يسأل عن قوله في الأولى: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾؟ وهل كان يصح ورود الأول مكان الثاني والثاني مكان الأول؟

والجواب: أن معتبرات الآية الأولى من مد الأرض (وما ذكر) بعد ذلك أوضح للاعتبار، ومعتبرات الثانية أغمض، ألا ترى أن تجاور قطع الأرض وتقاربها في الصفات والهيئات من سهل وحزن، ثم تخرج أنواع الجنات من النخل والأعناب وضروب الأشجار والنبات والزرع، واختلاف الطعوم في ثمراتها والألواح والروائح، وتفاوت الطيب والمنافع الحاصلة عن ذلك من غذاء ودواء نافع وضار مع تقارب الأرض وتجاورها وتشاكلها وسقيها بماء واحد كما قال الله تعالى: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُقْضِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْثَلِ﴾، وهذا مما تنقطع الأفكار وتقصر العقول عن عجيب الصنع الرباني فيه، وأما معتبرات الأولى فيتوصل بالفكر إلى الحصول على الاعتبار بها وتعقلها وعجيب الحكمة فيها، وغموض ما في الثانية باد ولا يتوصل إلى بعض ذلك إلا بعد طول الاعتبار والتأييد منه سبحانه والتوفيق، فلما كان العقل أشرف وأعلى ناسبه أن يتبع به ما هو أغمض وأخفى، وناسب الفكر ما هو أظهر وأجلى، ف قيل في عقب الآية الأولى: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وفي عقب الثانية: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ولو ورد العكس لم يكن ليناسب، والله (سبحانه) أعلم.

الآية الثالثة من سورة الرعد قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ سَجْدٌ مِّنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وفي سورة النحل: ﴿وَلِلَّهِ سَجْدٌ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٤٩] فيها سؤالان: خصوص آية الرعد «بِمَنْ» وآية النحل «بِمَا»، وزيادة قوله: «والملائكة» ولم يرد ذلك في سورة الرعد؟

والجواب عن الأول: أن ورود «من» في سورة الرعد لا سؤال فيه، فإن قبول الأوامر وامتنال الطاعات بالقصد والاختيار بمشيئة الله سبحانه إنما يكون من أصحاب

العقول وهم الملائكة والإنس والجن، وهم المقصودون في الآية، فوردت «بِمَنْ» الواقعة على العقلاء، لهذا قيل: «طوعاً وكرهاً» لأن ذلك إنما (يكون) ويستوضح من العاقل، فالآية واردة على ما ينبغي. وأما آية النحل فمراعى فيها لفظ «دابة» الوارد فيها إذ هو عام للعاقل وغيره، فوردت الآية «بما» الواقعة على الأنواع والأجناس مناسبة لما تقدم من الإطلاق والعموم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن قوله تعالى في آية النحل: «والملائكة» تخصيص لهم لجليل حالهم، فعينوا بالذكر مع دخولهم في العموم المتقدم، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَحَبِيرٌ وَمِكْنَلٌ﴾ [البقرة: ٩٨] مع دخولهما تحت لفظ الملائكة. ثم أكد الوارد في آية النحل ما ورد فيها من لفظ دابة.

فإن قلت: لِمَ لَمْ يخصصوا بالذكر في آية الرعد؟ قلت: لأنه لم يقع هناك لفظ دابة الذي هو الموجب لتعيين الملائكة وتخصيصهم بالذكر، فكل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الرعد قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلِ اللَّهُ قُلْ أَفَأَتَّخِذُكُمْ مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ لَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ أَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا شُورًا﴾ [الفرقان: ٣]، للسائل أن يسأل عن تقديم النفع على الضر في سورة الرعد وعكس ذلك في سورة الفرقان؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الفرقان قد عطف عليها بالواو المشتركة في الإعراب والمعنى قوله تعالى: ﴿وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا شُورًا﴾، وقدم قبلها ما عطف عليه بالواو أيضاً وذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، فقد اتفقت هذه الجمل المعطوفات في انطواء كل جملة منها على متقابلين كالضدين، ففي الأولى عدم الخلق في قوله: ﴿لَا يَخْلُقُونَ﴾ مقابلًا للخلق والإيجاد في قوله: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، وفي الثانية: الضر مقابلًا بالنفع، وفي الثالثة: الموت والحياة، وبني مجموعها على تأخير أشرف المتقابلين، ففي الأولى الإشارة إلى الخلق في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾، وكذا في الثانية الضر والنفع والنفع أشرف، وفي الثالثة الموت والحياة والحياة أشرف، فروعياً تناسب الآي على ما أوضحنا، فقدم الضر على النفع في آية الفرقان.

أما آية الرعد فلم يعرض فيها ما يحمل على ما ذكر من التناسب فجاءت من حيث أفردت على ما يجب من تقديم النفع الذي هو مطلب العاقل، وكأن قد قيل فيها: إذا لم ينفعوا أنفسهم فكيف ينفعونكم؟ ثم أتبع بما يكمل به التعريف بحال (من) اتخذوهم أولياء من أنها لا تضر ولا تنفع، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه.

فإن قلت: إذا كان تقديم النفع - كما في سورة الرعد - وارداً على ما يجب من (حيث) هو الذي تطلبه نفوس العقلاء فلم بنيت تلك (الجميل) المعطوفات في آية سورة الفرقان على تأخير الأشرف في تلك المتقابلات حتى لزم أن يتقدم فيها الضر (قبل) النفع ليتناسب؟ وهلا كان بناؤها على عكس ذلك وكان يحسن التقابل (وورود النفع قبل الضر) كما في آية الرعد؟ قلت: لما تقدم قبل الجمل المذكورة في سورة الفرقان قوله سبحانه: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ نَقْدِيرًا﴾ [الفرقان: ٢]، ناسب هذا من ذكر آلهتهم وصفها بأنها لا تخلق فقليل: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، ليحصل من وصفه سبحانه بأنه خالق كل شيء وأن آلهتهم لا تخلق شيئاً ما أفصح به من توبيخهم وتقريعهم في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، وتناسب هذا أوضح تناسب وأبينه، ولا يمكن خلافه، ثم بني عليه ما بعده لتناسب ذلك كله، وحصل منه أن الوارد في كل من السورتين لا يمكن فيه العكس بوجه، وربنا سبحانه أعلم بما أراد.

الآية الخامسة من سورة الرعد قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، وفي سورة القصص: ﴿وَيَكَاذِبُ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وفي سورة العنكبوت: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمٌ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، وفي سورة سبأ: ﴿قُلْ إِنْ رَزَقَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَكُمْ﴾ [سبأ: ٣٩]، وفي الشورى: ﴿لَمْ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّكُمْ بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمُونَ﴾ [الشورى: ١٢]، إن هذه الآيات الخمس قد انطوت مطابقة على معنى واحد هو إخباره سبحانه بأنه المنفرد بالقبض والبسط، كما انفرد بالخلق والأمر، فإذا اجتمعت في هذا المعنى فما وجه انفراد آية القصص وآية سبأ بزيادة ما ورد فيهما من التخصيص في قوله: ﴿مَنْ عِبَادِهِ﴾ وقوله: «له»؟ ولِمَ لم يرد ذلك في السورة الأخرى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية العنكبوت لما تقدم قبلها في قصة إبراهيم، عليه السلام، قوله لقومه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَابْتَغُوا عِنْدَ اللَّهِ

الرِّزْقِ ﴿[العنكبوت: ١٧]، ثم ضرب سبحانه مثلاً لما عبد من دونه فقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أُولِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]، ثم أنس عباده المؤمنين بقوله: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعِلُودُنِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]، ثم قال: ﴿وَكَايَنَ مِنْ دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٦٠]، فأخبر سبحانه أنه المنفرد برزق الكل كما انفرد بخلقهم، فناسب هذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [العنكبوت: ٦٢]، فخص بعد أن عم بقوله: ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت: ٦٠] تشريفاً للمؤمنين ليستأنسوا بما يجري لهم من الضربين ويذكروه في حال القبض والبسط بالإضافة إضافة تشريف، ولما لم يتقدم في السورة الأخرى مثل ما تقدم هنا بل فيها ما يفهم منه أن المؤمنين لم يقصد تخصيصهم بذلك الخطاب بوجه، ألا ترى قوله في (آية) الرعد: ﴿وَفَرَحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الرعد: ٢٦]، وليس (هذا) من شأن المؤمن، فإن الدنيا سجنه وإنما فرحه بربه وبما يرجوه منه في آخرته. وأما آية القصص (فمنصوص) فيها أن الذين تمنوا حال قارون ومكانه هم القائلون: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَسْطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: ٨٢]، فإنما قالوه عالمين بأن الله سبحانه بسط (لقارون ما بسط) فعلموا أنه القابض والباسط وأنه لا يمنع عن أحد ما بسط له. وأما آية الشورى فقد تقدمها ما هو أبين (شيء) في تعميم المؤمن والكافر وذلك قوله تعالى: ﴿لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الشورى: ١٢]، (فإذا كانت له مقاليد السماوات والأرض) فمن أين يُرزق المؤمن والكافر؟ ليس إلا من عنده، فلم يقصد في هذه الآية تخصيص المؤمن وتشريفه كما قصد في تلك، فلما اختلف القصد اختلف الوارد، فجاءت كل آية على ما يجب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

الآية السادسة من سورة الرعد: غ - قوله تعالى: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [الرعد: ٣٢]، وفي سورة الحج: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ [الحج: ٤٤] للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب الأولى بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ والثانية بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ مع تساوي الآيتين (في) مقصود الوعيد لمكذبي الرسل، عليهم السلام؟

والجواب، والله أعلم: أن العقاب أشد موقعا من النكير لأن الإنكار يقع على ما لا عقاب فيه بالفعل وعلى ما فيه العقاب بالفعل، وأما مسمى العقاب فإنما يراد به في الغالب

أخذ بعذاب مناسب لحال المجرم إثر معصيته وعقوب جريمته، وقد تقدم في آية الرعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزَيْتُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٢]، والاستهزاء (أمر) مرتكب زائد على التكذيب من التهاون، والاستخفاف بجريمة مرتكبة أشنع جريمة، فناسبها الإفصاح بالعقاب. أما آية الحج فإن الوعيد (بها) للمذكورين بالتكذيب ولم يذكر منهم استهزاء، قال تعالى: ﴿وَإِن يَكْذِبُواْكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودٌ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى﴾ [الحج: ٤٢ - ٤٤]، فلم يخبر عن هؤلاء بغير التكذيب وليس كالاستهزاء، فقد يؤمن المكذب ويصلح حاله، أما المستهزئ فلا يصلح، وقد كفى الله نبيه إياهم، قال تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥]، فناسب النظم تعقيب كل آية بما يناسب مرتكب من قدم، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم.

الآية السابعة من سورة الرعد: غ - قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، وفي سورة طه: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]، والمراد بالمنزل في الموضعين واحد وهو القرآن ثم اختلفت العبارة عنه في السورتين، للسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن سورة الرعد لم يتقدم فيها شيء من القصص الإخبارية وإنما المتقدم فيها تفاصيل أحكام مرجعها بجملة أحوال المكلفين جرياً على ما سبق من قضائه فيهم، وتفصيل أحوالهم بحسب ما قدره سبحانه في أزلهم وما حكم به عليهم كقوله سبحانه: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ الْحَقُّ كَمَن هُوَ أَعْمَى﴾ [الرعد: ١٩]، ثم بين تعالى حكم كل من الفريقين بعد وصفهم، ثم أعقب بمآل الفريقين فقال فيمن هداه فعلم: ﴿جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ [الرعد: ٢٣] إلى قوله: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٤]، وأتبع بحال الآخرين الموصوفين بنقض عهده سبحانه، وأخبر بأن لهم اللعنة ولهم سوء الدار، وبين تعالى حكمه في بسط الرزق لمن يشاء (وقبضه ممن يشاء، فقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الرعد: ٢٦]، وأعلم الله تعالى أنه يضل من يشاء ويهدي إليه من أناب، ثم وصفهم بإيمانهم واطمئنان قلوبهم بذكره في قوله تعالى: ﴿طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَّآبٍ﴾ [الرعد: ٢٩]، ودارت الآي بعد على أن كل جار في خلقه فبتقديره، وتناسب ذلك إلى الآية، وكل ما تقدم فهو حكمه السابق في خلقه، فأعقب هذا بقوله: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ [الرعد: ٣٧]، قال الزمخشري: حكمة عربية أي مترجمة بلسان العرب.

ولما تقدم آية سورة طه قصص موسى، عليه السلام، وما جرى من فتنة قومه بعده بفعل السامري، وما كان من قول هارون، عليه السلام، وتذكيره إياهم، وقول بني إسرائيل ﴿لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَظْفَيْنِ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١] إلى قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا﴾ [طه: ٩٩]، والمراد به القرآن، ثم أتبع هذا بما يلائمه إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ أُنزِلَتْهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣] أي قصصاً مقروءاً بلسان العرب مذكراً من وفق لاعتباره والاعتاظ به: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣] فناسب كل من العبارتين موضعه أتم مناسبة، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم.

الآية الثامنة من سورة الرعد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨]، وفي سورة الروم: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [الروم: ٤٧] فقدم ذكر الرسل على المجرور في سورة الرعد ففيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ﴾، وورد في سورة الروم بتقديم المجرور ففيل: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وما روعي فيه؟

والجواب عن ذلك: أن المتقرر في الكتاب العزيز أنه إذا ورد اسم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مع غيره من الرسل، عليهم السلام، مفصلاً بأسمائهم في آية واحدة فإنه يتقدم اسمه ظاهراً كان أو مضمراً، ثم يذكر بعده من تضمنته الآية منهم، عليهم السلام، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ...﴾ [الأحزاب: ٧] الآية، فإن قيل: فقد قدم هنا قبله قوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ قلت: المجموع جمع السلامة بالواو والنون رفعاً والياء والنون نصباً وجراً من ألفاظ العموم عند الأصوليين، فقوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ يعم نبينا صلى الله عليه وسلم وغيره من النبيين، عليهم السلام، (ثم) لما أفصح بمن ذكر في الآية من أولي العزم إشعاراً بتفضيلهم على من سواهم بدئ به، عليه السلام، ففيل: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ [الأحزاب: ٧]... الآية، ومثل هذا قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ﴾ [البقرة: ٩٨] ثم قال: ﴿وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ﴾ وقد دخلا تحت عموم «وملائكته»، مع أن لفظ النبيين بالألف واللام أوضح في العموم إذ ليس المضاف في العموم كالمعروف بالألف واللام، فأقول: إنما قدم المجرور في قوله: ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ﴾ [الروم: ٤٧] في سورة الروم لمكان ضميره صلى الله

عليه وسلم. أما آية الرعد فموازن لها ومناسب ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ [الرعد: ٣٢] فتأخر الضمير في الآيتين للموازنة والتقابل، والثانية منهما محمولة على الأولى في رعي ما ذكر.

فإن قلت: فلم تأخر ضميره صلى الله عليه وسلم في الآية الأولى (عن ذكر الرسل)؟ قلت: لأن ذكرهم هنا، عليهم السلام، لم يرد معرفاً بأحوالهم وما منحوا من الاصطفاء والتكريم، ولو ورد ذكرهم لهذا الغرض لكان اسمه، عليه السلام، متقدماً الذكر كما في الآية الواردة بذلك، وإنما ذكر هنا إساءة مكذبي أمهم إليهم ونيلهم منهم ضروب المضرات، وليس ذلك مما يعرف بمناصبهم في التفضيل وإنما ذكر (ذلك) ليقاس بهم نبينا صلى الله عليه وسلم في الصبر والتحمل، وليقتدي بهداهم كما أمر في قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِلْ لَهُمْ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ثم له صلى الله عليه وسلم السيادة المعروفة والمكانة المتقررة، فتقدم ذكرهم في قوله: ﴿وَلَقَدْ أَسْتَهْزِئُ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ﴾ وتأخر ضميره صلى الله عليه وسلم لما ذكر، ثم وردت الآية بعد فجرى الإخبار فيها على ذلك إحرازاً للمناسبة والموازنة أيضاً، فليس ذكرهم مجملاً غير مفصل كذكرهم على التعيين بأسمائهم، وقد تقدم الإيماء إلى هذا، (والله سبحانه أعلم بما أراد).



سورة إبراهيم (عليه السلام)

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [إبراهيم: ١]. وفي سورة الحج: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطٍ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤]، وفي سورة سبأ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَبَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]، فورد في هذه السور الثلاث ذكر الصراط مضافاً في السورتين منها إلى العزيز من أسمائه تعالى ثم أتبع الحميد، واقتصر في سورة الحج على إضافة اسمه الحميد، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية إبراهيم، عليه السلام، لما ورد فيها قوله تعالى لنبه، عليه السلام: ﴿لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾، وكان السابق من مفهوم هذا أن ذلك الأمر بيده، عليه السلام، وقد قال له تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقال: ﴿إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاءُ﴾ [الشورى: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، فلما كان السابق من مفهوم آية إبراهيم كما ذكر أشار وصفه تعالى بالعزيز إلى قدرته تعالى وقهره، وأنه لا يكون من العباد إلا ما سبقت به إرادته التي لا يخرج واقع عن حكمها، وتعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، ولو شاء لهدى الكل، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣]، فأحرز الوصف بالعزة هذا المعنى العظيم، ولو لم يرد هذا الوصف لما تحرر هذا المقصود، وكذلك الوارد في قوله في آية سبأ: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: ٦]، والرؤية هنا بمعنى العلم والحق مفعولها الثاني والضمير فصل لا موضع له من الإعراب. ومحال أن يرى من وصفه تعالى بالعلم حكم الله تعالى في خلقه جارياً إلا على ما يشاؤه ويريده، إنه لو شاء لجمعهم على الهدى، فهذه الآية كآية إبراهيم من غير فرق، فوصفه سبحانه بالعزة تمام مقصودها كالمقدمة، وليس للمدعويين إلا ما سبقت به إرادته تعالى، ولا بيد نبه، عليه السلام، إخراجهم ولا هداهم، ولم يرد في هاتين الآيتين أن الإخراج من الظلمات إلى النور والهداية مما وقع وانقضى، وإنما مقتضى الآيتين رجاء إجابتهما وهدايتهم (عند دعائه، عليه السلام، ثم

الرجاء راجع (إلينا) وربنا المنزه المتعالي عن الاتصاف) به. وقد أحاط علمه سبحانه بما يكون منهم.

وأيضاً خطبنا على ما نتعارف، قال سيويه، رحمه الله، وقد تعرض لهذا وقد ذكر قوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، و﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، فقال: لا ينبغي أن يقال دعاء بالويل ههنا لأن الكلام بذلك قبيح ولكن العباد إنما كلموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون، فكأنه - والله أعلم - قيل لهم: «ويل للمطففين»، «ويل للمكذبين» أي هؤلاء ممن وجب هذا القول لهم لأن (هذا) الكلام إنما يقال لصاحب الشر والمهلكة فويل هؤلاء ممن دخل في المهلكة ووجب لهم هذا، ومثل هذا: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] والعلم قد أتى (من وراء) ما يكون ولكن اذهبا أنتما على طمعكما ورجائكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من هذا ما لم يعلما. ومثله: ﴿فَتَنَاهَهُمُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٠] فإنما جرى هذا على كلام العرب وبه أنزل القرآن فقد تبين تساوي هاتين الآيتين في استدعائهما وصفه تعالى بالعزیز لما يحرز من المعنى المتقدم.

أما آية سورة الحج فقوله تعالى: ﴿وَهُدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهُدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٤] إخبار منه سبحانه بما شاء لهؤلاء من فوزهم وفلاحهم، قد تم حكمه وانقضى، فلم يكن ليناسبه ما يفهم القهر، وإنما المناسب ما يفهمه اسمه الحميد، وورد كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليلائم ولا يناسب، والله (سبحانه) أعلم.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [إبراهيم: ٣٢]، وقال في سورة النمل: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٦٠]... الآية، يسأل هنا عن تأخير «لكم» في سورة إبراهيم عن لفظ «أنزل» وإيلائه إياها مقدمة في آية النمل ما وجه ذلك؟

والجواب: أن آية إبراهيم قد تقدمها قوله تعالى: ﴿قُلْ لِمَآدَى الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]، وقد علم المؤمنون أن الله غني عن العالمين، وأن المنزل من ماء السماء إنما هو رحمة للعباد وإحياء للأرض بعد موتها، ليخرج ما بث فيها سبحانه من أنواع الحبوب والثمرات وغير ذلك مما به صلاح أحوال العباد وتتميم معاشهم، ولم يغب عن المؤمنين المذكورين قبل أن ربهم غني عن ذلك كله ومنفرد بخلقه والإنعام به، فلم

يحتج هنا إلى تنبيههم بأن ذلك لهم إذ حالهم التذكر وموالة الاعتبار لا الغفلة، وآخر ذكر ذلك إلى ذكر الرزق ليجري مع قوله في الزينة والطيب من الرزق: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةٌ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

أما آية النمل فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩]، فلما تضمنت تعنيفاً للمشركين على سوء مرتكبهم وعماهم عن التفكير والاعتبار قصد تحريكهم وإيقاظهم من رقدة الغفلة، ف قيل: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ﴾ [النمل: ٦٠]، فحصل تنبيههم وإعلامهم أن إنزال الماء من السماء إنما هو لهم وأنه لا حاجة به سبحانه إليه، فاستجر الكلام تعنيفهم، ويشهد لهذا قوله تعالى عقب الآية: ﴿مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ﴾ [النمل: ٦٠] (أي يعدلون) بربهم غيره ويعدلون بعبادته إلى عبادة غيره، وكل هذا شرك لا فلاح معه، فلما قصد في الآية الثانية ما ذكرنا قدم المجرور، وشأنه أبداً إذا قدم إحراز معنى التنبيه حيث يقصد التحريك والإيقاظ لذي غفلة، أما إذا تأخر فلا يحرز هذا المعنى على الصفة التي يحرزها متقدماً. وتأمل الوارد من هذا في نظائر هذه (الآية) كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢] خطاباً لمن تقدم ذكره في قوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وقوله خطاباً لفرعون (وملئه): ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْآرَضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه: ٥٣] وهذا بعد قول فرعون) في إخبار الله تعالى عنه: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ [طه: ٤٩] إلى قوله: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الْأُولَى﴾ [طه: ٥١]، وقد تقدم بيان هذا في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُؤًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤] وما أنشده سيبويه، رحمه الله، من قول الشاعر^(١):

لتقربن قريباً جليداً ما دام فيهن فصيل حيا

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤] وفي سورة النحل: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨]، فأعقب في الأولى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ بغير ما أعقب في الثانية، يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية إبراهيم تقدمها قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْآبَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨]، ثم قوله: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، ثم ذكر إنعامه على عباده في قوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ﴿إبراهيم: ٣٢﴾ إلى قوله: ﴿وَأَتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَاءٍ سَائِثَةٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، فناسب ما ذكره تعالى من توالي إنعامه ودرور إحسانه ومقابلة ذلك من العبيد بالتبديل وجعل الأنداد وصف الإنسان بأنه ظلوم كفار.

أما آية النحل فلم يتقدمها غير ما نبه سبحانه عباده المؤمنين من متوالي آياته وإحسانه، وما ابتدأهم (به) من نعمه من لدن قوله: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [النحل: ٤]، (ثم) توالى (آيات) الامتنان والإحسان فقال تعالى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلْقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ﴾ [النحل: ٥]، فذكر تعالى بضعا وعشرين من أمهات النعم إلى قوله منبهاً وموقظاً من الغفلة والنسيان: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧]، ثم أتبع بقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨]، فناسب ختام هذا قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨] فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿هَذَا بَلَدٌ لِنَاسٍ لِيُذَكَّرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَلِيَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [إبراهيم: ٥٢]، وفي سورة ص: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَذَبَّ رُوحًا وَيُذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية إبراهيم بقوله: «ليذكر» وآية ص بقوله: «ليتذكر» بناء التفعيل؟

والجواب، والله أعلم: أن كلا الموضعين حاصل فيه التناسب، أما آية ص ففي قوله «ليذبروا» حرفان من الحروف الشديدة وهما الباء والذال وثانيهما مضعف فنسق عليهما قوله: «وليتذكر» وفيه أيضاً حرفان من حروف الشدة وهما الكاف والتاء وثانيهما مضعف، والتناسب بهذا واضح. وأما آية إبراهيم فورد فيها: ﴿وَلِيُذَكَّرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا﴾، وقد عريت الكلمتان من حروف الشدة وإنما جميعها من الرخوة وهي ضد الشديدة، فناسبها عطفاً عليها قوله: «وليتذكر» إذ ليس فيه من الحروف الشديدة غير الكاف، وأيضاً فإن يذكر ويتذكر معناهما واحد، والأصل للمدغم مفكوكة، فلفظ يذكر ثان عن يتذكر، وهو أكثر استعمالاً وأخف لفظاً، فقدم في سورة إبراهيم وآخر الأثقل في سورة ص على الترتيب المتقرر، على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] في البقرة وقوله: ﴿فَمَنْ أَتَّبَعَ هُدَايَ﴾ [طه: ١٢٣] في سورة طه. وقد تقدم من هذا نظائر، وسيأتي أمثالها، واطراد ذلك شاهد برعيه، فحصل التناسب اللفظي من هذين الوجهين، وإن عكس الوارد لا يناسب، والله أعلم.

سورة الحجر

غ - قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، وفي سورة النمل: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النمل: ١]، فورد في هاتين السورتين ذكر الكتاب والقرآن معاً منسوقاً أحدهما على الآخر، ثم اختلفت كيفية الإيراد، فقدم في الأولى ذكر الكتاب وآخر في الثانية؟

والجواب عن هذا، قد تقدم في سورة الرعد.

الآية الثانية: غ - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ ﴿١٠﴾ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١٠ - ١١]، وفي سورة الزخرف ﴿وَكَمْ أَرْسَلْنَا مِنْ نَبِيِّ فِي الْأَوَّلِينَ ﴿٦﴾ وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزخرف: ٦ - ٧]، للسائل أن يسأل عن تخصيص آية الحجر بقوله: «من رسول» وآية الزخرف بقوله: «من نبي»؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم في آية الزخرف لفظ الخبرية وهي للتكثير ناسب ذلك ذكر من يوحى إليه من نبي مرسل أو نبي غير مرسل، فورد هنا ما يعم الصنفين، عليهم السلام. أما آية الحجر فلم يرد فيها ولا قبلها ما يطلب بالتكثير مع ما تضمنت من قصد تأنيسه، عليه السلام، وتسليته، فخصت بالتعبير باسم الرسالة تسلية له عن قولهم: ﴿إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ بما جرى للرسول قبل، عليهم السلام، من مثل ذلك، ومن البين أن موقع الرسل هنا أمكن في تسليته، عليه السلام، فجاء كل على ما يجب من المناسبة، والله أعلم.

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [الحجر: ١٢]، وفي سورة الشعراء: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ﴾ [الشعراء: ٢٠٠]، فللسائل أن يسأل عن وجه ورود: «نسلكه» في سورة الحجر، وورود: «سلكناه» في سورة الشعراء؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أنه تقدم في آية الحجر قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَأْتِيَهَا الَّذِي نُرِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]، وهو قول العتاة من كفار قريش وغيرهم الذين عثوا بقوله (تعالى) تهديداً ووعيداً: ﴿ذَرَهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمِ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: ٣] ولم يتقدم في هذه السورة إخبار بحال غيرهم من مكذبي الأمم سوى التعريف بأن كل قرية أهلكت فبأجل معلوم وكتاب سابق لا يتأخر عنه ولا يتقدم، فحال

هؤلاء كحال من تقدمهم، كما قال تعالى: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣] وقوله: ﴿كَذَلِكَ نَسْأَلُكَ﴾، الضمير للمذكر المتقدم وهو هنا القرآن، والمراد بسلوكه في قلوبهم ما تحصل عندهم وقطعوا به من معرفتهم بباهر نظمه، ورفيع إيجازه، وعليّ تناسبه، وأنه يفوق كل كلام مع أنه بلسانهم، وقد علموا مع هذا عجزهم عن معارضته مع أنه لم يرد بغير لسانهم ولا بما لا يعرفونه في محاوراتهم ومخاطباتهم، فهذا المراد بسلوكه في قلوبهم، فقد كانوا متيقنين أنه ليس من كلام البشر وبهذا أخبر سبحانه عنهم تسلياً لنيه عليه السلام فقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ يَتَايَتُوا اللَّهَ يَحْجِدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] وبعجزهم عن معارضته قامت الحجة عليهم، ثم امتنعوا من الإيمان بما سبق لهم في الأول ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ ۖ وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ [يونس: ٩٦ - ٩٧]، فورد هنا «نسلكه» بلفظ المبهم لأن الإخبار عن كفار قريش ممن استمر على كفره فهو حالهم وقت نزول القرآن وبعده. وقوله: «نسلكه» مشعر باستمرار حالهم وموافاتهم على ذلك، وقد تأكد هذا بوصفه بالإجرام وتسجيل حالهم السيئ بقوله: «لا يؤمنون»، وأداة لا نافية للمستقبل فتاسب هذا لفظ المبهم المضارع.

أما آية الشعراء فقد تقدمها ذكر قوم نوح وهود وصالح ولوط وشعيب وغيرهم من الأمم المكذبين، بعد سلوك ما ذكره سبحانه أنه زبر الأولين في قلوبهم، فلما تقدم أمرها أولاً، وانقطعت أزمانها، وقعت العبارة بالماضي، فقال تعالى: ﴿كَذَلِكَ سَلَكْنَاهُ﴾، ولم يناسب هنا غير الماضي، فقد وضع ورود كل من الموضعين على ما يناسب، ولم يناسب عكس الوارد، والله أعلم.

الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهَا فِرْعَانَ وَرَجِيئًا ۖ إِنَّكَ رَجِيئٌ ۖ وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الحجر: ٣٤ - ٣٥]، وفي سورة ص: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف العبارتين من ورود اللعنة في سورة الحجر بالألف واللام، وفي ص بالاضافة مع اتحاد المعنى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية الحجر وردت بالألف واللام، وهي الأداة المقتضية الحصر الجنسي حيث لا عهد، وذلك وارد على ما ينبغي لما قصد هنا من المبالغة، ولا سؤال فيه. وأما الوارد في سورة ص مضافاً لياء المتكلم فوجهه المناسبة اللفظية لقوله: ﴿مَا مَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فجرت العبارتان على منهج واحد ومسلك متناسب، ولم يكن ليتناسب العكس فيما ورد، والله أعلم.

الآية الخامسة: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الحجر: ٥٣]، وكذا في سورة الذاريات: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، وورد في سورة الصافات: ﴿فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] خلاف الوصف بالعلم في السورتين.

ووجه ذلك، والله أعلم: أن آية والصافات لما وردت كالتمهيد لما تلاها متصلاً بها من قوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ قَالَ يَبْنَئُ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَأَنْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فتلقى الذبيح، عليه السلام، ما أخبره (به)، أبوه - لعلمه أنه من أمر الله - بالرضى والصبر. قال ابن عطية في تفسير حليم: صابر محتمل عظيم العقل، قال: والحلم العقل، فأحسن، عليه السلام، جواب أبيه معزياً له محتسباً بنفسه، فناسب هذا الموضع وزود وصف الذبيح بالحلم. ولما لم يرد في الآيتين الآخرين ذكر الأمر بالذبح ناسبها الوصف بالعلم، وهو صفة الأنبياء، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية السادسة من سورة الحجر قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمُتَوَسِّينَ﴾ (٧٥) وَإِنَّمَا لِسَبِيلٍ مُّقِيمٍ (٧٦) إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ [الحجر: ٧٥ - ٧٧]، فيها سؤالان: جمع آيات في الأولى وإفراد ذلك في الثانية؟ وتخصيص الاعتبار أولاً بالمتوسمين وثانياً بالمؤمنين؟

والجواب: أن المتقدم في ذكر ضيف إبراهيم ووجهه، عليه السلام، منهم مع أنه كان لا يهاب كثرة الرجال لما منح من النبوة والأيد، إلى حال النبوة، وتخصيص الخلّة، ثم بشارة الملائكة له بالولد مع بلوغ الكبر، ثم سؤاله إياهم عن إرسالهم إذ ذاك فأخبروه أنهم أرسلوا لإهلاك قوم لوط، وكانت مدينتهم على قرب من حيث كان إبراهيم، عليه السلام، فسألهم - إشفافاً ورحمة جبل عليهما الرسل والأنبياء - أيهلكون إن كان فيهم مؤمنون؟ وعن ذلك السؤال والمحاورة عبر بالمجادلة (في قوله): ﴿يُجَادِلُنَا فِي قَوْمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤] أي يجادل رسلنا، وهي محاورته معهم وسؤاله إياهم حتى عرفوه أن آل لوط، عليه السلام، ناجون إلا امرأته، ثم أعقب ذلك من مجيء الملائكة من عند إبراهيم إلى لوط، وإنكار لوط أولاً إياهم حتى علم أنهم الملائكة ثم أمرهم إياه بأن يسري بأهله، وأن يُقدّمهم أمامه، ولا يلتفت إلى ما وراءه، ولا يعرج على شيء فإن قومه هالكون صبح ليلتهم، ثم الإخبار بمجيء قوم لوط لما سمعوا بأضيافه وظنوا أنهم من البشر، جاؤوا مسرعين طامعين في غلبة لوط، عليه السلام، وقهره في ضيفه ليأخذوهم لأغراضهم الشنيعة: ﴿وَمِنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْملُونَ الْسَيِّئَاتِ﴾ [هود: ٧٨]، فذكرهم، عليه

السلام، وأمرهم بتقوى الله، عز وجل، فقال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَلُّوا فَلَا تَفْضَحُونِ﴾ ﴿١٨﴾ وَأَقْرَأُ اللَّهَ وَلَا تَحْزَنُونَ﴾ [الحجر: ٦٨ - ٦٩]، ثم عرض عليهم نساء آلِه وقومه بالوجه المحل لذلك فقال: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ [الحجر: ٧١]، ونساء قوم كل نبي بنات له، وهو لهم بمنزلة الأب (فلم) يجد ذلك عليهم شيئاً، وعند تمردهم وطغيانهم قال عليه السلام: ﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَى إِلَيَّ رُكْنِي شَدِيدٌ﴾ [هود: ٨٠]، أي عشيرة (وقبيلة) يحمونني، فقالت الملائكة إذ ذاك: إنهم لن يصلوا إليك، أي لا سلطان لهم عليك ولا عون، فروي أن جبريل، عليه السلام، نفخ في أعينهم فخرجوا وقد عموا قائلين لمن وراءهم أن عند لوط سحرة أو كما قالوا، ثم صبحهم العذاب: ﴿فَأَخَذْتَهُمُ الصَّيْحَةُ مُشْرِقِينَ﴾ [الحجر: ٧٣]، قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهِمَا سَافِلَهًا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِمْ حِجَابَةً مِّن سِجِّيلٍ﴾ [الحجر: ٧٤]، هذه جمل ومقدمات عجائب من الآيات يجول فيها اعتبار المعبر ويتسع له النظر، ويتوسم منها المتفرس مخائل الهلاك ومقدمات التلف لأولئك الأشرار، فقال: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٥] أي المعبرين أو المتفرسين والناظرين، فهذا مناسب لما تقدم. ثم لما تحصل من قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَا عَلَيْهِمَا سَافِلَهًا﴾ [الحجر: ٧٤] قلب مدينتهم المشاهد أثره مرئياً مشاهداً لمن أتى بعدهم قال تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَئِيسِيلٌ مُّقْبِرٌ﴾ [الحجر: ٧٦] أي طريق واضح ودليل بين لمن شاهده وأبصره، وذلك أمر مدرك ومعتبر متخذ حاصل لنا تفصيل قصصه بخبر الصادق، عليه السلام، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٧٧]، وقال «للمؤمنين» أي للمصدقين المشاهدين أثرهم، فجاء كل على ما يجب، ولم يكن ليناسب المتقدم أفراد آية، ولا جعل العبرة للمصدقين مع ذكر المتوسمين في الأخرى ولا المتأخر ما ورد في الأولى، بل ورد كل على ما يجب ويناسب، والله سبحانه أعلم.

الآية السابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]، فزيد هنا قوله: ﴿لِمَنِ اتَّبَعَكَ﴾ ومقصود الآيتين واحد فللسائل أن يسأل عن وجه هذا التخصيص؟

والجواب عن ذلك: إنه لما لم يتقدم آية الحجر تخصيص بمدعو بل تقدمها خطابه، عليه السلام، بالتأنيس والتسلية عمن أعرض والرفق بمن آمن فقال تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، لم يحتج هنا إلى زيادة. ولما تقدم آية الشعراء قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] والإنذار يستصحب التخويف والاستعلاء على من يخاطب به، اتبع ذلك تعالى تلطفاً وإنعاماً على من آمن من عشيرته، عليه السلام، وغيره بقوله: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فقبل هنا: ﴿لِمَنِ

أَتَبَعَكَ ﴿٢١٣﴾ ليكون أنص في تعميم المؤمنين مطلقاً من العشيرة وغيرهم، ولو قيل هنا ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ لما كان نصاً في التعميم بل كان يحتمل أن يراد به خصوص المؤمنين من عشيرته، عليه السلام، وكأن قد قيل: واخفض جناحك لمن آمن منهم أي من العشيرة، لأن لفظ المؤمنين هنا - وإن عم - فإنه مما تقدمه وبني عليه من قوله: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] يشبه الوارد من العمومات على سبب خاص، وذلك مما يكسر سورة عمومته ويدخله الخلاف، فجاء بالمجموع من قوله: ﴿لَمَنِ أَتَبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ليرفع ذلك الاحتمال ولا يبقى العموم كما في الآية الأخرى.

فإن قلت: إن الضمير المرفوع من قوله: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ [الشعراء: ٢١٦] راجع إلى عشيرته، عليه السلام، وذلك مما يلزم أن يكون المعنيون بالكلام بقوله هنا: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لا يمتنع أن يراد به الخصوص، فالجواب أن رجوع الضمير إلى العشيرة على اللزوم غير لازم بل يمكن رجوعه إلى الجميع من متماذ على كفره ومتبع. أما الأول فبين، وأما الثاني فالارتداد وقد قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ [آل عمران: ٨٦]، بل رجوع الضمير إلى الكل أولى ليستصحب المؤمن الخوف، ولهذا قيل: ﴿فَإِنْ عَصَوْكَ﴾ لوقوع اسم المعصية على الكفر وما فوقه.

* * *

سورة النحل

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿يُثْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (١١) وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِي إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (١٢) وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ [النحل: ١١ - ١٣]. يسأل عن توحيد آية (في الآية) الأولى والثالثة وجمعها في الآية الثانية المتوسطة؟ وعن تعقيب الأولى بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ والثالثة بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾؟

والجواب عن السؤال الأول: أن الإشارة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ﴾ في الآية الأولى إلى المنزل من السماء في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ [النحل: ١٠]، ثم قال: ﴿يُثْبِتُ لَكُمْ بِهِ الزَّرْعَ وَالزَّيْتُونَ وَالنَّخِيلَ وَالْأَعْنَبَ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [النحل: ١١] أي ينبت لكم بالماء المنزل من السماء - مع وحدته في الصفة - ضروب الأقوات والفواكه وأنواع الثمرات فصيل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ بالإنفراد، لأن الإشارة إلى الماء أو إلى إنبات أنواع الثمرات المختلفة في الطعم والألوان مع وحدة المادة من الماء وهو واحد، وكذلك الآية الثالثة الإشارة فيها إلى الجنس الواحد الواقع عليه لفظ «ما» من قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا﴾ فأفرد هذا الضمير أيضاً لرجوعه إلى «ما» الواقعة على جنس واحد مبثوث في الأرض يشتمل على أنواع مختلفة في الطعم والألوان، فأفرد لفظ الآية لما أفرد لفظ الضمير لوقوع ذلك على الجنس الذي عبرت عنه «ما»، وهو جنس واحد، فاقضى ذلك أفراد آية. وأما الآية المتوسطة فالإشارة فيها إلى خمسة أشياء مختلفة، أحيل عليها في الاعتبار، وسخرت لنا تسخيراً به قوام معاشنا وصلاح أحوالنا ومعرفة حسابنا، وهي الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم، وكل واحد من هذه تتسع جهات النظر فيه والاعتبار بعجائبه، فالليل للسكون والراحة والنهار للاكتساب والتصرف والسياحة، والشمس للإضاءة والتسخين، والقمر للنورية والترطيب والتكوين، وبكلا النيرين معرفة الشهور والسنين،

﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا أَيْلٌ سَابِقُ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، والنجوم للاهتداء في ظلمات البراري والبحار، وجهات الاعتبار بهذه الخمس يفوت الإحصاء، فلإشارة إلى هذه المتعددات جمع فقيـل: «لآيات».

والجواب عن السؤال الثاني، وهو وصف المعـتبرين في الآية الأولى بالتفكر وفي الثانية بالعقل وفي الثالثة بالتذكر: أن إنبات الزرع والزيتون والنخيل والأعناب ومختلف الثمرات بالماء المنزل من السماء مع كونه واحداً والمنبت مختلف الأنواع والطعوم والمنافع أمر يوصل إلى تعرفه وارتباطه باستعمال الفكر في ذلك وإن لم يطل، بشرط السلامة من الغفلة، فيحصل بمجرد الفكر على عظيم المعـتبر. وأما تسخير الليل والنهار إلى ما ذكر معهما فلا يكتفي في (معرفة) ذلك والحصول على الاعتبار به بمجرد الفكر، فإن العلم بتسخير هذه مما يغمض ويخفى إلا على ذوي البصائر والـفطن السليمة والعقول الراجحة، فلم يقع التفكير هنا بل وصف المعـتبر بها بما هو فوق الفكر، وتأصل ما تعقب به موضع الاعتبار في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرَى فِي الْبَحْرِ﴾ [البقرة: ١٦٤]، إلى قوله: ﴿لَا يَسْتَرْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، لما كان في الاعتبار بما انطوت عليه الآية غموض وخفاء قيل: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، وأما الآية الثالثة وهي قوله: ﴿وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَنًا﴾ [النحل: ١٣] ببداة الفكر السالم، فقصد التذكير كاف في حصول الاعتبار بذلك. فإذا تأملت ما ذكرناه ألفت ذلك كله وارداً على أجل مناسبة، وعلمت أن كل آية من هذه الثلاث لا يناسبها إلا ما أعقبت به.

الآية الثانية من سورة النحل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ١٤]، وقال في سورة الملائكة: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَاجِرَ لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [فاطر: ١٢].

في هذه الآية ثلاثة سؤالات: الأول: لم أخرج المجرور وفي سورة النحل فقيـل: ﴿مَوَاجِرَ فِيهِ﴾ وقدم في السورة الأخرى فقيـل: ﴿فِيهِ مَوَاجِرَ﴾؟، والثاني: زيادة الواو في قوله: ﴿لِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ في سورة النحل وسقوطها في سورة الملائكة؟، والثالث: زيادة «منه» في سورة النحل (في قوله: ﴿وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ وسقوط ذلك في سورة الملائكة)؟

والجواب عن الأول: أن آية النحل بنيت على تأخير المجرورات عما تعلقت به، وجرى الكلام جرياً واحداً للتناسب والتشاكل، فقيل: لتأكلوا منه، وتستخرجوا منه، ومواخر فيه. ولو قيل هنا: فيه مواخر وتقدم المجرور على العامل فيه وهو مواخر اسم فاعل مجموع من المخر وهو شق السفينة الماء بحيزومها لما ناسب ما تقدم مما بنيت الآية عليه وتقدم في المجرورين قبله.

أما آية الملائكة فمبنية على تقدم المجرور على ما به تعلق (قال تعالى): ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾، وتأكلون العامل في المجرور الذي هو كل متأخر عنه، فناسب ذلك تأخر العامل أيضاً في المجرور الثاني ليتناسب الكلام ببناء آخره على ما بني أوله، ولم يكن ليصح ما لا يناسب.

والجواب عن السؤال الثاني: أن آية النحل مبنية على قصد الاعتبار وتعداد النعم وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ﴾ الآية، مجموع الأمرين من الاعتبار وإبداء النعمة بتسخير البحر وأكل اللحم الطري منه وإخراج الحلية للباس ومخر السفن إياه للمنافع والاكْتِسَاب، فهذه نعم جليلة، وفي كل منها مجال للاعتبار ومتسع للتفكر والنظر، فلما كان من مقصود هذه الآية تعداد النعم ناسب ذلك عطف بعضها على بعض لأنه مظنة إطناب وتفصيل، فقيل: ﴿وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النحل: ١٤]، والمجرور متعلق بفعل التسخير، واستخراج الحلية، وجري السفن، والابتغاء من فضل الله.

وأما آية سورة الملائكة فبنيت على إبداء القدرة وجليل الحكمة ألا ترى قوله: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَى وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ وَمَا يُعَمِّرُ مِنْ مَعْمَرٍ وَلَا يَنْقُصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، ثم قال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٍ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، فهذا مقصود به الاعتبار والتعريف بانفراده سبحانه بخلق ذلك كله والقدرة عليه وإحكام الصنعة فيه وإن انجر طي ذلك إبداء النعم وجليل الإحسان، ولكن مقصود الآية وبناءها على ما ذكرنا، ثم تجرد باقي الكلام للتعريف بالإنعام والامتنان فقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِرَ لِيَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: ١٢]، فتعلق المجرور الذي هو لتبتغوا باسم الفاعل المجموع أي سخره للابتغاء من فضله، فالابتغاء هنا منجر طي الكلام، والامتنان مقصود، ألا ترى أن مخر السفن كأنه ليس لشيء إلا للابتغاء، فلما تعلقت اللام بمواخر من حيث تحمّل اللفظ معنى الفعل لم يصح دخول

الواو، ولم يكن كآية النحل، فافترق القصدان، ولم يلائم كلاً من الموضعين إلا الوارد فيه.

والجواب عن السؤال الثالث: أن معنى الكلام في قوله: ﴿وَمِنْ كُلِّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [فاطر: ١٢] مستقل، لا إبهام فيه ولا احتمال لأن تقدير الكلام: من كل البحر أكلكم واستخراج الحلية للباس، فالكلام في قوة المبتدأ والخبر، لا يوهم خلاف ما ذكر، وأما قوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾ [النحل: ١٤] فلو سقط هنا المجرور الذي هو «منه» لكان مجازاً للاحتمال، لو قيل: وتستخرجوا حلية لم يكن بالنص في أن استخراج الحلية من البحر وإن كان ظاهراً، إلا أن هذا القدر من الاحتمال منقذ هنا وغير منقذ في آية الملائكة، فثبت الضمير المجرور هنا رافعاً لهذا الاحتمال، ولم يثبت في آية سورة الملائكة لأنه لا انقذاح فيها للاحتمال، فورد كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة النحل قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَلْيَتَنَسَّ مَتَوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، وفي سورة الزمر: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَيَقْسَ مَتَوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [الزمر: ٧٢]، وفي سورة المؤمن: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَلِيدِينَ فِيهَا فَيَقْسَ مَتَوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦]، للسائل أن يسأل عن زيادة اللام في آية النحل وسقوطها في الآيتين الأخريين وما وجه ذلك؟

والجواب عن ذلك: أن آية النحل تقدمها ثماني آيات أو نحوها في ذكر هؤلاء المقول لهم: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ وفي وصفهم من لدن قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اسْطِغِيرُ الْأُولَى﴾ [النحل: ٢٤] إلى قوله: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [النحل: ٢٩]، وتلك إطالة في ذكرهم، والاستيفاء يناسبه التأكيد باللام المشيرة إلى معنى القسم، وأما الآيتان في سورة الزمر وسورة المؤمن فإن المتقدم في الأولى منهما قوله: ﴿وَسَيَقُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُرَّارًا﴾ [الزمر: ٧١] إلى قوله: ﴿قِيلَ ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ﴾ [الزمر: ٧٢]، وذلك كلام قد جمع إلى الوجازة أنه لم يذكر من كفرهم مثل ما ذكر في المذكورين قبل آية النحل من ردهم المنزل بقولهم: ﴿اسْطِغِيرُ الْأُولَى﴾ وتلك مقالة شنعاء من كفرهم، فناسب الإيجاز الواقع قبل آية الزمر مع ما أجمل فيها من كفرهم بسقوط اللام من قوله: «فبئس». وأما آية سورة المؤمن فلم يقع أيضاً قبلها استيفاء التعريف ما وقع في سورة النحل ولا نص من شنيع مرتكبهم على غير التكذيب، فناسب ذلك سقوط اللام كما في سورة الزمر، وورد كل على ما يجب ويناسب.

الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [النحل: ٣٤]، وفي سورة الزمر: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: ٥١].

ووجه ذلك، والله أعلم: استدعاء التناسب في كل من الموضعين، وقد ورد قبل آية النحل قوله تعالى مخبراً عن المشركين: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّعْتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَلْمَ النَّفْسِ قَالُوا أَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ نَفْسٌ مِّنْ سُلَاطَةٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٢٨]، (ثم استمرت الآي إلى قوله: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢])، ثم صرف الكلام إلى كفار العرب في توفيقهم عن الإيمان فقليل: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٣٣]، ثم قيل: ﴿كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [النحل: ٣٣]، والمراد من قال: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ [النحل: ٢٨] ومن كان على مثل حالهم فقليل بناء على قولهم: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾، ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، وتناسب هذا أبين تناسب.

وأما آية الزمر فقد وقع قبلها قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جِيعًا﴾ [الزمر: ٤٧] إلى قوله: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ (٤٧) وبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزمر: ٤٧ و ٤٨] وبعد هذا: ﴿قَدْ قَالُوا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾، ثم قال: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ﴾ (يعني كفار العرب) سَيِّئَاتُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزمر: ٥١]، فقد وضع وجه التناسب في الآيتين، وعكس الوارد لا يناسب، والله أعلم.

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ يَّعْمَرٍ فِئْنِ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ (٥٣) ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (٥٤) لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٣ - ٥٥]، (وفي الروم: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسُ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ (٣٣) لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٣ - ٣٤]، وفي العنكبوت: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الْوَلَدَيْنِ فَلَمَّا بَلَغْنَهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ (٦٥) لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥ - ٦٦]، للسائل أن يسأل عن وجه تكرار اللام في قوله: «وليتمتعوا» في سورة العنكبوت ولم يتكرر في الآيتين الأخريين؟ وهل بين آية العنكبوت وآيتي النحل والروم فرق في ذلك يوجب تكرار اللام حيث ذكر أم لا؟ وهل قوله في سورة العنكبوت: ﴿إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ يعم جميع المذكورين في ذلك؟ وقال في

الآيتين الآخرين: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ فخص بعضهم ولم يعم فهل لذلك موجب؟ فهذان سؤالان.

والجواب: أن هذه اللام في قوله تعالى: «ليكفروا»، «وليتمتعوا» لام مقصود به التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] و﴿اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾ [هود: ٩٣] وقوله: ﴿وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. وإذا تقرر هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٣﴾ ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ...﴾ [النحل: ٥٣ - ٥٤] خطاب يعم ولا يخص، وإذا كان الخطاب يشمل العام الكثير فأبعد شيء أن يكونوا في تلقيه على حد واحد، بل يكون منهم المقبل والمعرض، فعلى هذا الحكم ورد في سورتي النحل والروم ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾، لأن ما تقدم من الخطاب الإخباري في قوله: ﴿وَمَا يَكُم مِّن يَّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ﴾، وفي قوله في الروم: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسُ ضُرٌّ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ﴾ عام غير خاص، فأخبر سبحانه بتفصيل أحوالهم في تلقيه، وأن منهم فريقاً يرجعون إلى ما قدر عليهم من الشرك بربهم، ومفهوم هذا الكلام أن غير ذلك الفريق ليسوا مثلهم في الدين، فقد تفصل تلقيهم، واختلفت أحوالهم بشاهد جري العادة الذي لا ينكسر. وإذا تقرر هذا فالوعيد لا يعمهم معنًى، بل يخص الفريق المسمى وإن عم بلفظه تخويفاً لمن عدا ذلك الفريق وليكون أربح للجميع وإن تفصلت أحوالهم.

أما قوله تعالى في سورة العنكبوت: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِ﴾ [العنكبوت: ٦٥] فليس هؤلاء كل الناس، ولا يتناول الخطاب غير من ذكر، فقوله بعد: ﴿إِذَا هُمْ يَتْرُكُونَ﴾ يتناول جميع من شمله الضمير في قوله: «ركبوا»، وظاهر الخطاب تساوي هؤلاء في مرتكبتهم، فالوعيد شامل لجميعهم ومتناول جملةهم، فحسن توكيد الوعيد لشموله لهؤلاء المخصوصين فقول: «وَلِيَتِمَّتْ عُوا»، ولم يحسن في المذكورين في آيتي النحل والروم لتفصيل أحوالهم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية السادسة: غ - قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠]، وفي سورة الروم: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، للسائل أن يسأل عما زيد في آية الروم من قوله: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مع أن ذلك مفهوم من الآية الأخرى ومعلوم (لا يمكن خلافه) وإن لم يقع به إفصاح في اللفظ؟

والجواب أن ذلك إنما جرى بحسب مقتضى المقصود في كل من الآيتين، أما آية النحل فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ﴾ [النحل: ٦٠]، فقبول بحسب التفصيل ومقتضى التقابل بقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، فتطابق الكلام وتناسب موازنة لفظ وجليل تقابل، ولم يقع قبلها ذكر السماوات والأرض، فلم يكن ليناسب ذلك ذكرهما بعده.

وأما آية الروم فتقدمها قوله عز وجل: ﴿وَلَكُمْ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّكُمْ قَتْنُونَ﴾ [الروم: ٢٦]، ثم قال بعد: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَدْعُوا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُمْ وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٧]، ووضح التناسب في هذا غير محتاج إلى زيادة بيان.

الآية السابعة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مَن دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١]، وفي سورة الملائكة: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مَن دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [النحل: ٦١]، فيهما سؤالان: أحدهما، قوله تعالى في الأولى: «بظلمهم» وفي الثانية «بما كسبوا»، والثاني، قوله في الأولى: «عليها» وفي الثانية «على ظهرها».

والجواب: أن آية النحل تقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ ﴿٥٩﴾﴾ [النحل: ٥٨ - ٥٩]، فإشارة الآية إلى وأدهم البنات - وهو أعظم الظلم وأشنع إذ لم يتقدم للمؤودة جريمة ولا شبهة يتعلق بها قاتلها - فناسب هذا ذكر الظلم، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مَن دَابَّةٍ﴾، والضمير في عليها للأرض، يفهمه سياق الكلام، فناسب ما أشير إليه من عظيم ظلمهم التوبيخ بذكر الظلم في قوله: «بظلمهم». ولما لم يتقدم في آية سورة الملائكة إفصاح بذكر الظلم بل تقدمها قوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَّا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ﴿٤٢﴾ اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٢ - ٤٣] إلى قوله: ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ﴾ [فاطر: ٤٣]، فأشير إلى اجتراماتهم وسيئ اكتسابهم بنفورهم ومكرهم السيئ، فناسب ذلك قوله: «بما كسبوا» وقيل هنا: ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ والضمير للأرض يفسره السياق كالأول، وقيل: «على ظهرها» ليناسب في طول تركيبه قوله: «بما كسبوا»، كما ناسب قوله «عليها» في الآية الأولى قوله: «بظلمهم» في قلة حروفه تناسب التوازن والتقابل، فورد كل على ما يجب.

الآية الثامنة منها قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ (٦٥) وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتُنْقِضُوا بِهَا فَرْثًا وَدَمًا لِّبَنَاءِ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ (٦٦) وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ لَتُخَذَوْنَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٦٧) وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ (٦٨) ثُمَّ كُلِي مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ فَاسْلُكِي سُبُلَ رَبِّكِ ذُلُلًا يَخْرُجُ مِنْ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ فِيهِ شِفَاءٌ لِلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٦٥ - ٦٩]، في هذا ثلاثة سؤالات: الأول إفراد «آية» في الثلاثة مواضع مع أن الثاني منها قد تفصل فيه الاعتبار بذكر الأنعام ولبنها وذكر ثمرات النخيل والأعناب وما يتخذ منها، فيسبق في الظاهر أن الواجب جمع آيات بخلاف الآية الأولى والثالثة (فقد) أفردت فقيل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، والسؤال الثاني: ما وجه ختام الأولى بقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾، والثانية ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، والثالثة: ﴿لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾؟ والسؤال الثالث: ورود ضمير الأنعام مفرداً في قوله: ﴿تُنْقِضُوا بِهَا فَرْثًا وَدَمًا لِّبَنَاءِ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ وما الفرق بين هذا وبين الوارد في سورة المؤمنون: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتُنْقِضُوا بِهَا فَرْثًا وَدَمًا لِّبَنَاءِ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾؟ إذ قد أغنى عن ذلك قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتُنْقِضُوا بِهَا فَرْثًا وَدَمًا لِّبَنَاءِ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾. راجع إلى قوله: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾. الآية، وذلك اعتبار باتخاذ السكر والرزق الحسن من ثمرات النخيل والأعناب وهو نوع واحد، وقد أفرد في قوله: ﴿لَتُخَذَوْنَ مِنْهُ﴾ فجاء إفراد آية على ذلك، وأما إخراج اللبن من بين الفرث والدم في الأنعام فلا يرجع إليه قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ إذ قد أغنى عن ذلك قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةٌ لِّتُنْقِضُوا بِهَا فَرْثًا وَدَمًا لِّبَنَاءِ خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾، فقوله «لَعِبْرَةٌ» كاف عن «آية» ومغن ذلك الغنى. فلا حاجة للجمع بينهما، وإنما مرجع آية لما ذكر من المتخذ من ثمرات النخيل والأعناب كما تبين، فليدفع هذا السؤال جملة. وكذلك الآية الأولى الاعتبار فيها بالماء المنزل من السماء، والاعتبار في الثانية بما تضمنت من أمر النحل والإيحاء إليه بما ذكر، فالاعتبار في كل منها إنما وقع بنوع مفرد، وما وقع من تفصيل فمصرفه إلى حال أو وصف مع وحدة النوع.

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه مناسبة قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [النحل: ٦٥] لقوله: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [النحل: ٦٥]... الآية، بناء ذلك على المتصل به من قوله: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا إِشْبَاقًا لِّهَمْدٍ الَّذِي أَخْلَقُوا فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤]، ثم قال: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾، فاتصل ذكر إنزال الكتاب بإنزال الماء، وما سماه رحمة إلا لرحمته عباده به، وماء السماء رحمة، وقد سماه بذلك، وبالمنزول من الكتاب يتذكر اعتبار الرحمة (بالماء) المنزل من السماء، ولا يحتاج

في ذلك إلى كبير تذكر، بل التنبيه على إنزاله بالوارد في الكتاب مع مشاهدته منافعه كاف في الاعتبار، وفي إحياء الأرض به بعد موتها أوضح شهادة لإحياء الموتى وإخراجهم لما وعدوا به، فالتحم الكلام، وتناسب النظم والمعنى. وإنما تحصل ثمرة الكتاب المنزل بسماعه، ولذلك نهى المعرضون عنه أتباعهم فقالوا: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ﴾ [فصلت: ٢٦] وقال في قسم من رحم بسماعه من الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا ﴿١﴾ يَهْدِي﴾ [الجن: ١ و٢]، وإنما يستجيب سامعه إذا كان غير معرض، فإذا لم يصغ إلى اعتبار ما أعقب به من إنزال السماء، فلهذا الالتحام أعقبت الآية المذكورة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾، والله أعلم.

وأما الآية الثانية فلما وقع فيها ذكر السكر في قوله: ﴿تَنَخَّذُونَ مِنْهُ سَكْرًا﴾ [النحل: ٦٧] وذلك حكم لا يمكن الوصول إلى معرفة سببه ولا تعليله بطريق الحواس، ولا يوصل إلى ذلك بجهة تفكر أو اعتبار، عبر بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ إذ العقل يسلم إمكان ما لا تعلم له علة مما ليس بمحال، فيكون مما ينفرد تعالى بعلمه، ويعجز البشر عن فهمه. وأما الآية الثالثة فمحل ومجال للتفكر ومتسع للاعتبار فناسبه قوله: ﴿لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

والجواب عن السؤال الثالث: أي قوله: ﴿شَقِيقَكُم مِّمَّا فِي بَطُونِهِ﴾ [النحل: ٦٦] بإفراد الضمير وتذكيره مراد به الجنس، وقد حكى سيبويه، رحمه الله، أن من العرب من يقول: هو الأنعام، وعليه حمل آية الأنعام في تذكير الضمير، وورد في سورة المؤمنون على التأنيث والجمع لما بني على ذلك من قوله: ﴿شَقِيقَكُم مِّمَّا فِي بَطُونِهَا وَلَكُم فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٢١﴾ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢١ - ٢٢]، فنوسب بضمير الأنعام ما أتبع به من الضمائر في قوله: فيها، ومنها، وعليها. فورد بصورة التأنيث والجمع.

الآية التاسعة من سورة النحل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَوَفِّقُكُم وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّن رَّبِّهِ إِلَٰكَ أَزْدِلَ الْأَعْمُرُ لِكُلِّ لَّا يَعْلَمُ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠]، وفي سورة الحج: ﴿ثُمَّ لِيَتَّبِعُوا أَشْدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤْفِكُ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُّرِدُّ إِلَّآ أَزْدِلَ الْأَعْمُرُ لِكُلِّ لَّا يَعْلَمُ مِّن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً﴾ [الحج: ٥]، للسائل أن يسأل عن زيادة «من» في قوله: ﴿مِّن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ وسقوطها من آية النحل مع اتحاد المعنى، هل ذلك لسبب حامل يقتضي زيادتها هنا وسقوطها هناك؟

والجواب: أن سبب ذلك - والله أعلم - التناسب وتشاكل النظم ومراعاة اللفظ ألا ترى إلى تكرار «من» في قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَحْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِّن

تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنَبِّينَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ لِكِ أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُؤَفِّقُ وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدِّ إِلَى أَزْدِلِ الْأَمْرِ لِكَيْلًا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً وَرَأَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ رَوْحٍ بِهِيجٌ [الحج: ٥]، فقد تكررت لفظة «من» هذه في هذه الآية في ستة مواضع، الخمسة منها قبل قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئاً﴾ والواحدة بعدها، وكلها محرزة معناها الذي جيء بها من أجله إلا التي في قوله: «من بعد» إذ النظم مع سقوطها (ملتئم) والمعنى تام، فاستوى وجودها وعدمها، فاستدعاها سياق آية الحج للتناسل والتناسب في النظم، ولم يكن في آية النحل ما يستدعيها إذ لم يرد ما يقتضيها، فورد كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن العكس والأولى في قوله: «من البعث» لابتداء الغاية وما بعدها للتبويض إلا التي في قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ﴾ فإنها زائدة رعيًا للفظ لا النافية، وإن كانت هنا زائدة.

الآية العاشرة من سورة النحل قوله تعالى: ﴿أَفَيَاْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ [النحل: ٧٢]، وفي العنكبوت: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُخَفَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَيَاْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَ اللَّهُ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، للسائل أن يسأل عن ثبوت الضمير المنفصل المبتدأ في قوله: ﴿هُم يَكْفُرُونَ﴾ في آية النحل وسقوطه من آية العنكبوت مع أن المعنى متحد والعبارة متكررة أعني قوله: ﴿أَفَيَاْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ...﴾ الآية، فما وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الوارد في آية النحل راجع إلى من قدم ذكرهم في قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِمَا لَا يَعْلَمُونَ نَصِيحًا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾ [النحل: ٥٦]، وفي قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ [النحل: ٥٧] إلى قوله: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٠]، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ﴾ [النحل: ٦٢]، فقوله: ﴿أَفَيَاْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ راجع إلى المذكورين في هذه الآي وليس راجعاً إلى ما اتصل به من قوله: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ﴾ [النحل: ٧٢]، فلما كان قوله: ﴿أَفَيَاْبَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ﴾ راجعاً إلى ما تباعد أتى بضميرهم المشعر بالبعد هو ضمير الغائبين فقيل: «هم»، وارتفع بالإتيان به توهم عودة ضمير يُؤْمِنُونَ إلى المقول لهم: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَفْدَةٍ﴾.

فإن قيل: لو قيل تؤمنون وتكفرون على الخطاب لكان للمخاطبين بقوله: «لكم» أما على وروده على طريقة الإخبار عن الغائبين فلا يوهم ما ذكرت فلا ضرورة تدعو إلى

ضميرهم. قلت: هذا لو لم يكن الالتفات من فصيح كلام العرب، وهو الرجوع عن الخطاب إلى الغيبة ومن الغيبة إلى الخطاب وإلى المتكلم بقوله^(١):

تطاول ليلك بالإثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد
وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

فتأمل كيف التفت في قوله: «وبات وباتت له ليلة» بعد الخطاب بقوله: «تطاول ليلك...» «ولم ترقد»، (فرجع) الخطاب إلى الغيبة. ثم قال: «وذلك من نبأ جاءني» - فرجع إلى المتكلم، وإنما خاطب بكل ذلك نفسه، وفي الكتاب العزيز: ﴿هُوَ الَّذِي يُسِرُّكُمْ فِي اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتَ بِكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]، فقوله: ﴿وَجَرَّتَ بِكُمْ﴾ رجوع من الخطاب إلى الغيبة، وفي الكتاب من ذلك كثير. فإذا تقرر أن الالتفات من فصيح كلامهم فما يمنع من احتمال أن يفهم قوله: ﴿أَفَيَا بَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ﴾ على أنه راجع إلى المخاطبين بقوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْزَلِكُمْ بَيْنَ وَحَدَّةٍ﴾ على طريقة الالتفات رجوعاً من الخطاب إلى الغيبة، فجاء قوله: ﴿وَبِئَعَتِ اللَّهُ هُمُ﴾ بضمير الغائبين رافعاً لهذا الإبهام وما للمعنى المقصود بالكلام من رجوعه إلى من تقدم ذكره، فهذا موجب ورود هذا الضمير المبتدئ هنا.

أما قوله في سورة العنكبوت: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَكَمًا عَمَّا يَمْئَنُ وَيَحْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَيَا بَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَبِئَعَتِ اللَّهُ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧]، فكلامهم لا يرجع شيء منه إلى متقدم قبله فيتباعد عنه بل هو مستقل بنفسه، والمعنيون بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ هم المرادون (بقوله) ﴿أَفَيَا بَاطِلٍ يُؤْمِنُونَ وَبِئَعَتِ اللَّهُ يَكْفُرُونَ﴾، وليست هذه الآية مثل آية النحل فيما تقدم فيحتاج فيها إلى ما احتيج هناك، فكل من الآيتين وارد على ما يجب ويناسب، ولا يمكن عكس الوارد على ما تمهد، والله أعلم.

الآية الحادية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [النحل: ٧٨]، وفي سورة المؤمنين: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ فَلَيْلَا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٨]، وفي سورة الملك: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْعِدَةَ فَلَيْلَا مَا تَشْكُرُونَ﴾ [الملك: ٢٣]، فورد في هاتين الآيتين نفي شكرهم على المعروف من هذه العبارة أو تقليده بمقتضى اللفظ، وورد في آية سورة النحل

(١) الآيات من المتقارب، وهي لامرئ القيس في ديوانه، ص ١٨٥، وسمط اللآلي، ص ٥٣١، وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠.

ترجي (شكرهم) مع اتحاد المقصود من إبداء عظيم النعمة بالإسماع والإبصار، فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن آية النحل مبتدأة بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل: ٧٨]، فناسب هذا - لكونه وصف حال قبل تعيين التكليف ورود الترجي لأن يكون منهم الشكر لذكره إياهم في حال لم يتهيؤوا فيها بعد لقبول أمر أو نهى أو إعراض عن ذلك، ولا يتعلق بهم التكليف، فناسب هذا ذكر الترجي.

أما الآيتان بعد فالإخبار فيهما عن أحوال من استوفى سن التكليف وعقل الخطاب (وشاهد العضات) وفهمها، وتكرر عليه التذكار فلم يجد عليه شيئاً، ألا ترى أن قبل آية المؤمنين ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ﴾ [المؤمنون: ٧٦]، إلى ما اتصل بهذا. فقد صدر عن هؤلاء التعامي فخالف الوارد في آية النحل، فناسب ذلك هنا نفى شكرهم. وأما آية الملك المخاطب بها من قيل له تعريفاً وتوبيخاً ﴿أَمَنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُ يَصُورُكَ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ﴾ [الملك: ٢٠] إلى قوله: ﴿قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ﴾ [الملك: ٢٣]، والآي مشيرة إلى موالة إنعامه سبحانه على عباده وإدراار أرزاقهم إلى ما يجري مع هذا، فناسب ذلك حين لم يجد عليهم مستمر إحسانه ومتوالي إنعامه أن نفى تعالى شكرهم، فقد وضح التناسب في هذه الآي، ووردت كل واحدة منها على ما يجب، وإن عكس الوارد غير مناسب.

الآية الثانية عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النحل: ٧٩]، وفي سورة الملك: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾ [الملك: ١٩]، فورد في الأولى: ﴿مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾ وفي الثانية: ﴿إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾ ومقصود الآيتين في التنبيه على الاعتبار بعظيم قدرته تعالى وعلى حكمته في تسخير الطير في جو السماء وتسخير الهواء وتهيئته (لذلك) بتقدير العزيز الحكيم مقصود واحد، للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن آية سورة الملك لما انطوت على ذكر حالين للطائر من صفة جناحية وقبضهما، وهما حالتان يستريح إليهما الطائر، فتارة يصف جناحيه كأنه لا حركة به، وتارة يقبضهما إلى جنبه حتى يلزقهما بهما، ثم يبسطهما ويقبضهما موالة بسرعة كما يفعل السابح، فناسب هذا الإنعام منه تعالى ورود اسمه الرحمان. أما آية

النحل فلم يرد فيها ذكر هذه الاستراحة فقليل هنا: ﴿مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النحل: ٧٩]، وتناسب ذلك وامتنع عكس الوارد بما تبين، والله أعلم.

الآية الثالثة عشرة: غ - قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثَرَّ لَا يُوَدِّتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤]، وفي آية سادسة من هذه: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتْلُو لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ففي الأولى ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ وفي الثانية ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾، وفي الأولى: ﴿شَهِيدًا ثَرَّ لَا يُوَدِّتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وفي الثانية: ﴿شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾، فللسائل أن يسأل عن موجب الاختلاف في الآيتين؟

واعلم أن الآية الأولى متفق فيها على أن المراد بها الأنبياء، عليهم السلام، مع أممهم، وكل نبي شاهد على أمته ولها بإيمان مؤمنها وكفر كافرها، ولم يختلف المفسرون في هذا، وإنما السؤال في الآية الثانية لاختلافهم فيها، فأكثر المفسرين لم يفرق بينها وبين الأولى فيما قصد بها، وأن نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم شاهد على أمته كشهادة الرسل على أممهم، ثم إن هذه تضمنت زائداً على ذلك حسبما نبينه، وأشار بعضهم إلى الفرق بين الآيتين من غير تحرير ولا ركون إلى توجيه يعتمد، فأقول - وأسأل الله توفيقه -: إن هذه الآية الثانية المراد بها تخصيص نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بالإفصاح فيها - ما شاركت فيه الأولى - بما منح من الكتاب العزيز وعظيم النعمة عليه وعلى أمته، فاستؤنف قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾. وكرر ليبنى عليه ما بعد من قوله: ﴿وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتْلُو لِكُلِّ شَيْءٍ...﴾ الآية، فهذا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لَئِنْ اتَّبَعْتُمْ شُعْبًا﴾ [الأعراف: ٩٠]، وقد تقدم هذا قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾ ليبنى عليه ما اتصل به، ونحو هذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ حَرَجْتَ قَوْلًا وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٥٠]، وقد تقدم أمره، عليه السلام، (بهذا) إلا أنه أعيد ليبنى عليه ما بعد من قوله تعالى: ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ [البقرة: ١٥٠] ليفهم وحيث ما كنتم من البلاد أو المواضع التي خرجتم إليها، ولم تكن الآية المتقدمة لتعطي ذلك إلا باعتماد من غير تحرير، فلم يكن بد من إعادة ما ذكر ليتحرر المعنى المراد من الآية، وقد مر بيان ذلك في سورة البقرة عند ذكر الآية المشار إليها. ومن نحو هذا في الإخبار قوله تعالى: ﴿أَعِيدُوا أَنْفُسَكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ رَبَّاءَ﴾

وَعِظْمًا أَكْثَرَ تُخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ [المؤمنون: ٣٥]، فكرر «أَنْتُمْ» ليبني عليه (الخبر) بالإعادة والإخراج بما بعد من قوله في أول الآية: «إنكم»، وهو مرتكب بليغ متكرر في الكتاب العزيز، فكذا الوارد في هذه الآية من قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ﴾، تكرر لعظيم ما بني عليه وقصد الإخبار والبشارة من قوله تعالى: ﴿وَرَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. فلما بين هذا الإنعام العظيم وبين الحاصل طي الآية المتقدمة من مخوف الوعيد، أعقب به التعريف فيها بالشهادة، من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا يُؤَذِّنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [النحل: ٨٤]، إلى ما تلا هذا.

فالآيتان فيما أعقبنا به، وأنيط بكل واحدة منهما، معرفتان بالحال في الطرفين، الأولى معقب فيها التخويف والتهديد بأشد الوعيد، والثانية أعقب مخوف تهديدها بترجي السلامة من مهول وعيدها بما اتبعت به، مما يفهم البشارة والتلطف والإنعام بقوله تعالى: ﴿وَرَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، بعد ذكر نبينا عليه السلام. المراد بهذا الخطاب التعريف بشهادته لأُمَّته مفصلاً بالإشارة إليه تخويفاً وتعظيماً، وبالإنعام بما أولاه ومنح أُمَّته من الرحمة بالكتاب المهيمن على سواه من الكتب والمبين لكل شيء والهدى والرحمة والبشرى، أوزعنا الله شكر نعمه، وجعلنا من أمة هذا النبي الكريم بمنه.

ولما كان قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾ [النحل: ٨٩] حاصلًا منه تعقيبه، عليه السلام، وتحقيق كونه الشهيد على أُمَّته، وكونه من أنفسها ورد ما قبله محرراً فيه ذلك الغرض من تحقيق ذلك الحكم، من أن كل نبي قبله إنما كان من أنفس القوم المرسل إليهم ذلك الرسول لا من غيرهم، وهو الشهيد عليهم، وحقق ذلك في الثانية بما يحرزه حرف الوعاء الذي هو «في» ويقتضيه من استحكام الإخبار بكون الشهيد من نفس الأمة، لأن قوله: ﴿مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ﴾ يحتمل أن يراد به أن يكون منهم في مذهب أو جامع بينهم وبينه، من غير أن يكون من أنفسهم، أما قوله: ﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ﴾ فأنص في الاتصال واللزوق، لا سيما بما اتبع به من قوله: ﴿مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾، فطوبق بين المتقابلين من قوله: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [النحل: ٨٩] وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَؤُلَاءِ﴾ [النحل: ٨٩]، فقد وضح ما باينت هذه الآية (به الآية)، وبانت جلالة هذا النظم العجيب، وأن ما توهم تكراره ليس بتكرار، إذ كان مقصود ما أعيد مما (تقدم) ذكره الشهيد لما بني عليه. فتحصل من هذه الآية العظيمة جليل الاعتناء بهذا النبي الكريم

صلى الله عليه وسلم تأنيسه، كالأية في قوله تأنيساً للأمة وإعلاماً بعظيم مكانته صلى الله عليه وسلم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: ١٢٨] فهذا - والله أعلم - فصل ما بين الآيتين، وقد بان فيه التناسب، وجلالة النظم، وحسن الالتئام، والله أعلم بما أراد.

فصل: لم يتعرض لهذه الآية أكثر المفسرين، ومن تعرض منهم لها ألحقها بالأول، وقد وقفت في التفسير الكبير المنسوب للإمام أبي الفضل بن الخطيب، وقد تعرض لهذه الآية فأورد مأخذ الإمامية بأن كل عصر لا يخلو من إمام معصوم، وذكر تخريج الآية عندهم عليه، ثم محله، واتبع بأن قال: فثبت أنه لا بد في كل عصر من أقوام تقوم الحجة بقولهم، ثم حكى عن أبي بكر الأصم أن المراد بالشهيد هو أنه تعالى ينطق عشرة من أجزاء الإنسان تشهد عليه، وهي: الأذنان والعينان والرجلان واليدان والجلد واللسان، قال والتدليل عليه أنه قال في صفة الشهيد: أنه من أنفسهم، وهذه الأعضاء لا شك أنها من أنفسهم، وذكر أن القاضي أجاب عن هذا من وجوه: الأول أنه تعالى قال: «شاهد» فيجب أن يكون غيرهم، والثاني أنه من كل أمة فوجب أن يكون ذلك الشهيد من الأمة، وآحاد الأعضاء لا يصح وصفها بأنها من الأمة، هذا حاصل ما وقع في هذا التفسير، ولم يقع فيه تعرض لشيء من ألفاظ الآية، وتنزيل هذه المأخذ على الآية، وأخذها من أبعد شيء، وقد ذكرت في ذلك منزلاً عن الآية ما أراه الأولى في المراد بها، والله أعلم.

وأما قول الإمامية: إنه لا بد في كل عصر وقرن من إمام معصوم يشهد عليها في القيامة فباطل، وقد كفانا وجه فساده من تقدم، وقول الأصم بعيد لما قاله القاضي، وأما ما اعتمده أبو الفضل فبعيد أيضاً، فيه ما يشبه الصغو إلى قول الإمامية، وقد ورد في الصحيح أن الرسل هم الذين يشهدون على أممهم، وعلى ذلك حمل المفسرون قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٤١]، ولا فرق بين هذه الآي، والله أعلم.

الآية الرابعة عشرة وهي من تمام ما قبلها: غ - قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ لِيُثَبِّتَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ١٠٢]، فورد في الأولى زيادة «رحمة» مع اتحاد المقصود في الموضوعين من وصف الكتاب، وهذا يظهر الوارد في الموضوعين، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عن ذلك أن الأولى مقصود بها بشارة وإنعام لا يشوبه غيره، وقد تبين ذلك، وأما الثانية فوارده مورد الزجر والتعنيف لمن لم يؤمن مع البشارة للمؤمنين، ألا ترى ما تقدمها من قوله: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزِيلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل: ١٠١]، فجوبوا عن هذا بقوله: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]، أي قل لهم يا محمد هذا الكلام، وورد بعدها: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فاكتنف الآية المذكورة ما يفهم التعنيف لهم والوعيد على مرتكبهم، ووضح أن المقصود لم يتحد في الآيتين كما يوهم للبادي من ظاهرهما، وأن زيادة قوله: «ورحمة» في الأولى مناسب لمقصودها من البشارة والإنعام المجرد عن اتصال ما يفهم تعنيفاً أو وعيداً، ولم يكن ورود ذلك ليناسب الوارد في الثانية، فورد في كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الخامسة عشرة قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال بعد ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنشَأَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧]، وفي آية الزمر: ﴿لِلْكَافِرِ اللَّهُ عَنْهُمْ آسَواُ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٥]، فورد هنا «الذي» مكان «ما» في الآيتين في سورة النحل، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن آية النحل الأولى لما افتتحت بما الموصولة في قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾، والمراد بها الإطلاق والعموم، كانت في هذا الموضع أولى من لفظ «الذي» وإن اشتركا في الموصولية، إلا أن «الذي» لا تفارق الموصولية، فهي كأنها أعرق في التعريف من «ما»، لخروج «ما» عن الموصولية من حيث إنها تكون حال اسميتها شرطاً واستفهاماً، ولا يفارقها العموم والإطلاق في هذين الموضعين، ولا الإبهام إذا كانت صفة أو نكرة موصوفة أو تعجباً، وبالجمله فالإطلاق أملك (بها)، وهو هنا مقصود، وأما «الذي» فلا تفارق الموصولية، والعهدية فيها أغلب من الجنسية، فما في الآية أحرز للمقصود منها فوردت فيها، وتكررت في قوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾، ومعنى الحصر والتعميم فيهما واحد، والكلام مراعى فيه معناه، وكأن قد قيل: كل ما عندكم ينفد وكل ما عند الله باق، ولفظ «ما» أجرى هنا من «الذي» لما يحزره من معنى الإطلاق، ولما تقرر من التزامها العموم في الشرط والاستفهام، وأنها لا تمنع الاشتراك حال إبهامها فيما عدا الموضعين.

ومن أهل النظر من يطلق العموم بمعنى منع الشركة، والذي لا يقول هذا لا يمكنه إنكار الإبهام الإطلاقي وكيفما قيل فإن معنى التوسعة لا يفارقها، وليست «الذي» كذلك، فكانت «ما» أملك بالمعنى المقصود في الموضع، ثم ناسبها وجرى معها ورودها في قوله: ﴿يَاحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، ولم تكن «الذي» لتناسب فجاء كل على ما يجب.

وقوله في الآية الثانية: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى﴾ [النحل: ٩٧]، الآية جارية مجرى الآية التي قبلها، و«من» أقرب لها من «الذي» لما بينهما من الاشتراك في المعاني التي لا تشاركها فيها «الذي»، ألا ترى أن «الذي» لا تكون استفهاماً البتة، ولا نكرة موصوفة ولا مبهمة، إذ لا يفارقها التعريف. فإن قلت قد يدخلها معنى الشرط في نحو قوله: الذي يأتيني فله درهم، وهو المسوغ لدخول الفاء في خبرها في مثل هذا المثال ففيها إذ ذاك عموم. قلت ذلك متوقف على شروط معلومة، ولو لم يتوقف ذلك على شرط لبقي اشتراك فيما لا تدخل فيه «الذي». فمن على كل حال أجري مع ما يناسبها وما انجر معها من تقوية قصد الاستغراق من قوله: ﴿مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنثَى﴾، وهذا المنجر في هذه الآية يقابل تكرار ما في الآية قبل، هذه كذلك بهذا النظر من غير فرق، فلم يكن ليناسب ذلك ورود «الذي» مكان «ما» في قوله: ﴿يَاحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾، فتناسب هذا كله أوضح شيء، ولا يمكن في هاتين الآيتين ورود لفظ «الذي» مكان «ما» لمن لحظ المراعى في الآية من علي، نظم الكتاب العزيز، واعتبر التناسب الذي يعجز البشر عن محافظته رعيه، ولا يمكن الوفاء به بوجه إلا في كتاب الله سبحانه.

وأما آية الزمر فوارده في معنى الخصوص المقصود به طائفة بعينها ألا ترى ما قبلها من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ [الزمر: ٣٣]، والمراد بالذي جاء بالصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، والذي صدق به متقدمو أصحابه ممن سبق وحسن تصديقه كأبي بكر، رضي الله عنه، ومن قارب حاله وجرى في (نحو) مضماره، وهؤلاء مخصوصون لا يشاركونهم في حالهم غيرهم، وفيهم ورد ما بعد، وإليهم ترجع الضمائر من قوله: ﴿هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾، وقوله: ﴿لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الزمر: ٣٤]، وقوله: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ﴾ [الزمر: ٣٥]، فلم يكن ليصلح هنا غير الأداة العهدية، فجاء «بالذي» في الموضعين من قوله: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ يَاحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٥]، ولم تكن «ما» لتناسب هنا لما تقدم، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن فيه عكس الوارد في الضربين على ما تقدم، والله سبحانه أعلم.

سورة بني إسرائيل (الإسراء)

الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١]، وفيما بعد: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، وفي الكهف: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، ففي الأولى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾، وفي الثانية: ﴿لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾، وفي الثالثة: بتأخير الناس، يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن الأولى وقع قبلها: ﴿أَفَأَصْفَكَ رُحُومًا بِالْبَيْنِ وَأَتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا إِنَّكُمْ لَقَائِلُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ [الإسراء: ٤٠]، وهذا خطاب مراد به كفار العرب، فلم يذكر فيه لفظ الناس العام لهم ولغيرهم، إذ الخطاب خاص بهم.

وأما الآية الثانية فقبلها: ﴿قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]، ثم قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٨٩]، فخص الفريقين وعين ممن ذكر الناس اعتناء بهم، أعني بالجنس الإنساني، ليظهر شرفهم على الجن، وقدم الناس لما يعطيه تقديم المجرور، وقد مر هذا، وأيضاً فلثقل التكرار فيما تقارب، ولو قيل: ولقد صرّفنا في هذا القرآن للناس من كل مثل فأبى أكثر الناس إلا كفوراً لجاء لفظ الناس كأنه قد أعيد متصلاً، والعرب تستثقل مثل هذا، فقدم المجرور ليستحكم الفصل فلا يستثقل.

وأما آية الكهف فلم يتكرر فيها لفظ الناس فيقع استثقال، فقدم قوله: ﴿فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾ [الكهف: ٥٤]، لأن تقديمه أهم، إذ هو أبلغ في تنبيههم على الاعتبار. وقد مر قول سيبويه في مثل هذا (صفحة ٢٥٦ و ٢٨٧).

وأما آية الكهف فلم يقع قبلها ذكر الثقلين معاً فيحتاج إلى ذكر تقديم الناس كما احتيج في آية الإسراء، ألا ترى أن فصل آية الكهف: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَاءِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ ... [الكهف: ٥٢] الآية، فلم يرد فيها ما في الأخرى، وكان الأهم ذكر القرآن الشافي لمعتبر ما صرّف فيه من الأمثال. فقيل: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ

كُلِّ مَثَلٍ ﴿الكهف: ٥٤﴾، ولكون الخطاب عاماً في الإنسان لم يكن بد من ذكر الناس، بخلاف الآية الأولى من سورة الإسراء، إذ خطابها خاص بالقائلين من كفار العرب: إن الملائكة بنات الله، تعالى (الله) عن ذلك علواً كبيراً، فقد ورد كل من هذه الآيات على ما يناسب ويلائم ما اتصل به.

وأما ختام الأولى بقوله: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤١] فالضمير للمذكورين ممن خص بمقصود الخطاب المكنى عنهم بقوله: «لِيَذْكُرُوا»، وأما أعقاب الثانية بقوله: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩] فلتعطي إعادة الظاهر من التعنيف والتقريع ما لا يعطيه المضمّر، ولأن أول الخطاب وصدر الآية لما قدم فيه ذكر الناس لشرف الجنس الإنساني على الجن، ثم لم يكن ممن لم يؤمن إلا العناد، قيل: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ﴾ ليعطي بفحواه أن كأن قد قيل: فأبى أكثر الناس على تشريفهم وتفضيلنا إياهم إلا الكفر، فأحرز الظاهر ما لم يكن ليحرزه إضمارهم، فتأمل ذلك.

وأما قوله عقب آية الكهف: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤] فمن المعلوم جدال كل فرد ومعاند عن دينه ومذهبه، قال تعالى: ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَمَا بَيَّنَّ﴾ [الأنفال: ٦]، وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ أَنَّهُمْ يُصِرُّونَ﴾ [غافر: ٦٩]، وإذا كان الجدال من صفة كل مخالف في مذهب أو معتقد لم يبق السؤال هنا إلا عن وجه تخصيص هذه الآية بوصف الإنسان هنا بالجدل؟ والجواب أنه وصف هنا بذلك ليكون ختام هذه الآية تمهيداً لما سيأتي بعده من قوله تعالى: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فلما بني هذا على الآية، واتصل الكلام والتحم نوسب بينهما، وليس في الآيتين قبل، ولا فيما تقدم كل واحدة منهما، (وفيما) بني عليهما، ما يستدعي ذكر الجدل ولا الوصف به، فلذلك أعقبت كل واحدة منهما بما تقدم، فأعقبت الأولى بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ لما بين من استدعاء الآية ذلك، وأعقبت الثانية بقوله: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ لما بين أيضاً عند ذكر ذلك، وأعقبت هذه الأخرى بما يناسب ما ورد عليه بعده، وجاء كل على ما يجب.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِهِ فَلَا يَمْلِكُونَ كَشْفَ الضُّرِّ عَنْكُمْ وَلَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٦]، وفي سورة سبأ: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٢٢]، للسائل أن يسأل عن الوجه في ورود اسم الجلالة مضمراً في قوله: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ في سورة الإسراء، ومظهراً في قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ في السورة الأخرى وهل كان يجوز العكس؟

والجواب: أن آية سبأ تقدم قبلها قوله تعالى مخبراً عن الكافرين: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ﴾ [سبأ: ٢٠]، ثم قال بعد آية من تمام الآية التي قبلها: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سبأ: ٢٢]، فجاء بالاسم الظاهر ليكون أبعد على إيهام عودة الضمير ورجوعه إلى المتبع لهم في الآية المتقدمة، وإنما المراد قل ادعوا كل من اتبعتم بعبادة أو صغو إلى ما يريد من إضلالكم، ولا شك أن إبليس رأس المضلين، وأولى من أمروا تعجيزاً لهم وقطعاً (بهم) بدعائه في قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [سبأ: ٢٢]، فورد التحفظ بإيراد الظاهر مما كان المضمهر يوهمه، وجاءت الآية على ما يجب.

أما آية بني إسرائيل فإن قبلها قوله تعالى: ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِن يَشَأْ يُرْسِلْ عَلَيْكُمْ حَاشِيَةً﴾ [الإسراء: ٥٤]، ثم قال: ﴿وَرَبُّكَ أَعْلَمُ بِمَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾... [الإسراء: ٥٥] الآية، ثم قال: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِّنْ دُونِهِ﴾ [الإسراء: ٥٦] بالضمير مناسبة، ولم يكن ليناسب الظاهر هنا، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

فإن قيل: فقد ورد قبل قوله: ﴿رَبِّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] قوله: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ بَيْنَهُمْ﴾ [الإسراء: ٥٣] كما ورد قبل آية سبأ، فلم خصت آية سبأ بعودة الاسم ظاهراً دون آية بني إسرائيل؟ قلت: ورد ذكره في بني إسرائيل (محذراً منه) موصوفاً بنزغه وعداوته، مع أن الآية خطاب بأمر المؤمنين بقوله: ﴿وَقُلْ لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]، والإضافة في قوله: ﴿وَقُلْ لِّعِبَادِي﴾ إضافة تخصيص، والأمر أمر بما هو أولى، وليس يواجه ولا يخاطب بها إلا المؤمنون، ثم إنها أتبع بما يلائم الآية المتكلم فيها أجل ملائمة. وأما ورود ذكر إبليس في سورة سبأ فمتصل بالآية، وإبليس فيها موصوف بأنه أتبع، وأنه صدق ظنه على المذكورين، والآية إخبار عن الكفار، والكلام كله إعلام بحالهم إلى قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ﴾ [سبأ: ٢٢]، فهذا الاعتراض غير لازم، وورود كل من الآيتين على أعلى تناسب وأجل ملائمة، ولو قدر عكس الوارد لما صح على الجاري المطرد في نظم الكتاب العزيز، والله أعلم بما أراد.

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنْتُ أَنْ يَخِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ وَكِيلًا﴾ (٦٨) أَمْ أَمِنْتُ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ نَارٌ أُخْرَىٰ فَيُرْسِلَ عَلَيْكُمْ قَاصِبًا مِّنَ الرِّيحِ فَيَغْرِقَكُمْ بِمَا كَفَرْتُمْ ثُمَّ لَا تَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٨ - ٦٩]، ثم ورد بعد هذا بآيات: ﴿إِذَا لَادَقْنَاكَ ضَعْفَ الْحَيَوةِ وَضَعْفَ الْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٦٩]

[٧٥]، (ثم) قال بعد: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٦]، للسائل أن يسأل عن وجه ختم الآية الأولى بقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾، والثانية بقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾، والرابعة بقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾؟

والجواب: أن معنى كل آية منها استدعى تعقيبها بما به أعقبت، فأما الأولى فلما تقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَٰهًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، أي اضمحل تعلقكم بشيء من أندادكم ومعبوداتكم سواه، وبطل ذلك، ولجأتم إليه سبحانه، كما قال في آية أخرى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣]، فلما دعوتهم ونجاكم إلى البر أعرضتم ورجعتم إلى ما كنتم قبل من شرككم (وظنكم) أن قد أمتتم عذابه، أفأمتتم عذابه ﴿أَفَأَمِنتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ﴾ [الإسراء: ٦٨] أي يقلب بكم جانب البر، وهو الذي حملكم وأقلكم عند انفصالكم من البحر، ونجاتكم منه، وذلك جانب من البر إذ ليس البر كله هو المستقل بهم إذ ذاك، وإنما هم في قطعة من البر وجانب من الأرض، والأرض كلها لله سبحانه، أفأمتتم أخذه سبحانه لكم بالخسف وإرسال حاصب من الريح (وهي الريح الشديدة)، ترميكم بالحصباء حتى تهلككم رجماً، ثم لا تجدوا إذ ذاك من يتوكل بصرف ذلك عنكم ودفعه عن إهلاككم، فيتدارككم المتوكل لكم بدفع ذلك وصرفه عنكم، فتحصلون في حزب الناجين بعد مشاهدة الهلاك، هل تجدون براً، فهذا تقدير دافع قبل الإمضاء. ثم قال: ﴿أَمْ أَمِنتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ﴾ [الإسراء: ٦٩] أي في البحر كحالكم أولاً بتهيئة القدر لكم للحاجة لركوبه كما ركبتموه قبل، فيرسل عليهم قاصفاً من الريح وهي التي تكسر ما مرت به وتفرق أجزائه، فالمراد تنكسر الفلك بكم فيغرقكم، ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا لَكُمْ عَلَيْنَا بِهِ تَبِيعًا﴾ [الإسراء: ٦٩]، أي مطالباً يطلبنا بثأركم بعد إهلاككم بغرقكم، فلما كان القدر تعلقهم به من بعد الموت والتلف بالإغراق ناسب ذلك ولاءمه تسمية هذا المقدر الطالب تبعياً، لأنه يتبع بعد الموت، كما يسمى طلب ذمة (من مات) تبعاً واتباعاً، ومنه: ﴿فَاتَّبَعُوا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٧٨]، والتابع من يجيء بعد. ولما كان المقدر في الآية الأولى دافعاً قبل الفوت (ومانعاً) دون الاستئصال ناسبه العبارة: «بوكيل» لأنه الذي يدفع ويمنع الوصول أو الاستئصال، فجاء كل على ما يجب، ولم يكن ليلائم ختام هذه الآية ختام تلك ولا ختام تلك ما ختمت به هذه.

وأما قوله: ﴿إِذَا لَأَذْنَتَكَ ضَعُفَ الْحَيَوةُ وَضَعُفَ الْمَمَاتِ﴾ [الإسراء: ٧٥] فالمراد

تضعيف عذاب الآخرة وعذاب القبر، والتضعيف الكثير، فختم هذه الآية بقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٧٥] أبين شيء، لأن الامتحان عندنا في الشاهد، وإذاعة العذاب إنما تكون من ذي استعلاء وقهر، فيلجأ فيه إلى الناصر إن وجد. وأما قوله في الآية بعد هذا: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٦] فإن قبله: ﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنُدْهِبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، أي لنرفع القرآن ونذهب من الصدور ثم لا تجد وكيلاً يمنعنا عن ذلك، ولا من يقوم بدفعنا عنه، وليس هنا ما يستدعي الانتصار. (فكل) من هاتين الآيتين على ما يجب ويناسب، ولا يلائم ختام هذه الآية ختام ما قبلها، ولا ما ختمت به الآية قبلها، وذلك بحول الله تعالى.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٤]، وفي سورة الكهف: ﴿وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الكهف: ٥٥]، فورد في الثانية: ﴿وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ﴾ ولم يرد في الأولى، فيسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى تقدمها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، فقوله تعالى مخبراً عن عتاة قريش: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَكَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾ [الإسراء: ٩٠] إلى الثامنة من مقترحاتهم، وهي تمنيههم تنزل كتاب يقرؤونه، فبالغوا في شنيع اقتراحاتهم، وتوغلوا في مطالبهم المفصحة باليأس (من) فلاحهم، فحصل من جملة حالهم بعدهم عن الإنابة إلى الإيمان، فلم يكن ذكر الاستغفار ليناسب هنا، لأنه إنما يكون مما (لا) يبلغ الكفر من المعاصي، هذا الغالب في وروده، أما حيث يفصح بالكفر فليس موضع ورود الاستغفار، ولما كان المتقدم قبل آية الكهف لا يبلغ مبلغ الآية المتقدمة في الإفصاح بتمردهم وعتوهم ناسبه ذكر الاستغفار، ألا ترى أن قوله تعالى قبل آية الكهف: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]، وليس قوله فيها: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ في قوة قوله في آية الإسراء: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩]، لأن الجدال لا يلزم منه أن يكون مرتكبه كافراً، وإنما مظنة الجدال التناظر في الطرفين والاحتجاج بمتقابل المذهبين إلى ما يرجع إلى هذا، وقد قال لنبية صلى الله عليه وسلم: ﴿وَحَدِّثْ لَهُمْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، والمراد بذلك ملاطفتهم في الاحتجاج عليهم والصبر والتحمل لما عسى أن يكون منهم.

فلما كان الوارد في آية الكهف من وصف حالهم لا يبلغ مبلغ الوارد في آية الإسراء ورد فيه ذكر الاستغفار موازنة للين ما بني عليه من الإخبار بكثرة جدالهم، إذ ليس كالوارد في الآية الأخرى من الإفصاح بكفرهم وسوء حالتهم، ولم يناسب آية سورة الإسراء أن يرد فيها ذكر الاستغفار، وإن كان حال المحكي عنهم في الآيتين غير مفارق للكفر ولا نازح عنه حال الإخبار، وقد تقدم هذا في أول آية من هذه السورة، ولكن تناسب النظم في الشدة واللين مراعى معتمد، فجاء كل على ما يجب، (والله سبحانه أعلم بما أراد).

الآية الخامسة: غ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الإسراء:

٩٨]، وفي سورة الكهف: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ جَهَنَّمَ بِمَا كَفَرُوا وَاتَّخَذُوا آيَاتِي وَرُسُلِي هُزُوًا﴾ [الكهف:

١٠٦]، ففي هذه الآية «جهنم» ولم ترد في الأولى مع وحدة المعنى، فيسأل عن ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن قوله في الأولى: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ﴾ إلى ما اتصل به من

قوله: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمًى وَيَكْفُرُوا مَأْوَهُمْ جَهَنَّمَ﴾ [الإسراء: ٩٧]،

ثم قال: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ﴾. الإشارة إلى ضروب عقابهم ومأواهم، واسم الإشارة متصل بما

أشير به إليه، لم يفصل بينهما إلا بوصف جهنم التي هي مأواهم، فجاء على ما يجب.

أما قوله في الثانية: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ﴾ فالإشارة إلى جهنم المتقدم ذكرها في قوله:

﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الكهف: ١٠٠] وقوله: ﴿إِنَّا أَعْنَدْنَا جَهَنَّمَ﴾ [الكهف: ١٠٢]، لما

بعد ما بين اسم الإشارة والمشار إليه بما فصل به بينهما من قوله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ

أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ...﴾ [الكهف:

١٠٥] الآتين، فلبعد اسم الإشارة عما أشير به إليه أعيد مظهراً فقيلاً: ﴿ذَلِكَ جَزَاؤُهُمْ

جَهَنَّمَ﴾، وجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

سورة الكهف

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] يسأل عن اختصاص الثمانية بالواو؟ ولم لم ترد الجملة من قوله تعالى: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ صفة للنكرة قبلها كما تقدم فيما قبل؟ ولم عدل (إلى) العطف؟

وأظهر جواب عن هذا - والله أعلم - أن هذا الإخبار العليّ معرف باختلاف اليهود في فتية الكهف، وإنهم أو أكثرهم لم يتحققوا عددهم، فحكى سبحانه قولهم، وانجر بإيماء وإشارة تقرير الصحيح من قولهم، مع أنهم أعني أكثر يهود غير عالمين بذلك ولا مرجحين، فأتى بالجملة الأولى وهي قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾ أعني المحكية بعد القول، إذ التقدير: هم ثلاثة، ثم سقت الجملة من قوله: ﴿رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ صفة للثلاثة، والجملة تقع صفة للنكرة وحالاً من المعرفة، ثم قال: ﴿وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، فسادسهم صفة للنكرة كالمتقدمة، ثم أتبع هذا الكلام من اختلافهم بقوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ منتصب على الحال راجع معناه إلى المحكي قبله من اختلافهم أي رمياً بالكلام من غير علم بحقيقة، ثم قال سبحانه: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ﴾، وخرج هذا المحكي من قولهم: «سبعة» عن الاتصاف بالحاصل قبله من الوصف الحالي وهو قوله: ﴿رَجْمًا بِالْغَيْبِ﴾ فأفهم - والله أعلم - أن هذا ليس من نمط ما تقدم، فكأن (قد) قيل: ويقولون سبعة هم كذلك وثامنهم كلبهم، هذا أظهر ما تخرج عليه الآية وعلى صحة كونهم سبعة وثامنهم كلبهم وأن هذا ليس داخلاً تحت ما تقدم من أنه رجم بالغيب وأن الوصف بتلك الحال إنما يرجع لما قبله من قولهم: ثلاثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم كلام ابن عباس، رضي الله عنه، ومن تبعه من المفسرين.

قلت حكى سيبويه أن العرب تستعمل الحذف كثيراً في كلامها، ومنه قولهم فيما حكى سيبويه، رحمه الله، «اللهم ضبعاً وذيباً»، وإذا كان القائل يدعو بذلك على غنم رجل قال: وإذا سألتهم ما يعنون؟ قالوا: اللهم اجمع فيها ضبعاً وذيباً، وحكي عن أبي الخطاب أنه سمع بعض العرب وقيل له: لم أفسدتم مكانكم فقال: الصبيان بأبي، كأنه

حذر أن يلام فقال: لم الصبيان. وقيل لبعض العرب: أما بمكان كذا وكذا وجذ فقال: بلى وجاذ (أي فاعرف بها وجاذ)، وهو المكان الممسك للماء، ويحذفون الجملة الاسمية برأسها إذا دل الدليل عليها كما يفعلون في الجملة الفعلية، قال تعالى: ﴿وَأَلْتَمِثْ بِسُنَنِ الْمَجِيزِ مِنَ النَّاسِ كَمَا يَفْعَلُونَ فِي الْجُمَلِ الْفَعْلِيَّةِ﴾ [الطلاق: ٤] أي فعدتهن ثلاثة أشهر، والحذف في كلامهم كثير إذا كان في الكلام ما يدل على المحذوف، فظهر لي هنا (والله أعلم) أن الواو في قوله: «وَأَتَمَّتْهُنَّ» إنما عطف بها على جملة اسمية محذوفة كما قدمنا، ومن المفسرين من جعل هذه الواو داخلية على الجملة الواقعة صفة للنكرة، كما تدخل (على الواقعة) حالاً عن المعرفة في نحو جاءني زيد ومعه أخوه، ومررت بزيد وفي يده سيف، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْنٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]، وفائدتها توكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو وهي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿سَبْعَةٌ وَاتَمَّتْهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ قالوا عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرحموا بالظن كما فعل غيرهم، والدليل عليه أن الله سبحانه أتبع القولين الأولين بقوله: ﴿رَحِمًا بِالْقَيْبِ﴾، وأتبع القول الثالث بقوله: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الكهف: ٢٢] وقال ابن عباس، رضي الله عنه: «حين وقعت الواو انقطعت العدة» أي لم يبق بعدها عدة عاد يلتفت إليها، وثبت أنهم سبعة واثمنهم كلهم على القطع والثابت، وقيل: ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾ أي من أهل الكتاب، والضمير في «سَيَقُولُونَ» على هذا لأهل الكتاب خاصة، أي سيقول أهل الكتاب فيهم كذا وكذا، ولا علم لهم بذلك (إلا) في قليل منهم، وأكثرهم على ظن وتخمين. انتهى ما قاله الزمخشري وحكا، وقد حصل منه أن قليلاً من أهل الكتاب قد كان يعلم عددهم وهذا لا ينافره المأخذ المتقدم. وحكى المفسرون أن ابن عباس، رضي الله عنه، كان يقول في قوله: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ أنا من ذلك القليل، وهذا القدر كاف، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الكهف قوله تعالى في قصة صاحب الجنة: ﴿وَلَكِنْ رُودَتْ إِلَىٰ رَبِّهِ لَآجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]، وفي سورة حم السجدة: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، للسائل أن يسأل عن اختصاص آية الكهف بقوله: ﴿وَلَكِنْ رُودَتْ﴾ واختصاص آية السجدة بقوله: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ﴾ (مع) أن الظاهر اتحاد المقصود في الآيتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآيتين وإن اتحدتا في الغاية الحاصل منها

وصف حال الكافر المنكر للبعث الوارد في كل واحدة منهما في قوله: ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ [الكهف: ٣٦، فصلت: ٥٠]، إن آية الكهف منهما أقوى تعريفاً ببعد الكافر المضروب به المثل عن حال الإيمان. وأما آية السجدة فصالحة لاتصاف الكافر والمؤمن بالحال المفتوحة بها من قوله: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، من حيث إن هذا الوصف وصف يعم المؤمن والكافر، ولهذا قال ابن عطية بعد أن ذكر أن المراد بها الوليد بن المغيرة أو عتبة بن ربيعة: فإن أكثرها يعطي أن الآية نزلت في كفار، ثم قال: وإن تضمن أولها خلقاً زبماً يشارك فيه بعض المؤمنين، فحصل من كلامه أن هذا التعريف بحال المضروب به المثل في هذه الآية أرجأ من حال المضروب به المثل في آية الكهف، ألا ترى أن آية الكهف لا يكاد شيء من كلمها يجري في وصف المؤمنين، ألا ترى ابتداء مطلع وصف المذكور فيها مخبراً عنه بقوله: ﴿وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [الكهف: ٣٥]، وبقوله: ﴿وَمَا أَظُنُّ أَنْ يَبِيدَ هَٰذَا أَبَدًا﴾ (٣٥) ﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً﴾ [الكهف: ٣٥ - ٣٦]، ثم حكم لنفسه بعد إنكاره البعث باستحقاق ما عجل له من جعل الجنتين كما وصفتا، فقال: ﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦]، فتأمل ما بين هذه الكلم الواردة في وصف هذا الكافر والواردة في قوله في آية سورة السجدة ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]، أي من أن يدعو بالخير لنفسه ويستزيد منه، وهذه صفة توجد في المؤمنين، وبها افتتح الوصف المضروب به المثل في هذه الآية، ثم قال بعدما ذكر من كلامه: ﴿وَلَكِنْ رُجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾ [فصلت: ٥٠]، (فقوله: ﴿إِنَّ لِي عِنْدَهُ لَلْحُسْنَىٰ﴾) ليس في موازنة قول الآخر في آية الكهف: ﴿لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ [الكهف: ٣٦] وإن خفي ما بينهما. فلما افرقت الآيتان فيما ذكر، ناسب آية الكهف قوله: ﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ﴾، لما يشعر لفظ رددت ويحتمله من القهر والتعنيف وقوعاً أكثرياً لا بالوضع، بخلاف لفظ رجع إذا قلت منه: رجعت أو رجع فإنه لا يحتمل ولا يفهم من معنى القهر والتعنيف ما يحتمله رد، ألا ترى وروده في مثل قوله: ﴿ثُمَّ يَرْدُّ إِلَىٰ رَبِّهِ فَيَعَذِّبُهُ عَذَابًا ذُكِّرَ﴾ [الكهف: ٨٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ تَرْدُّونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ٩٤]، وقوله بعد: ﴿وَسُئِرْتُونَ إِلَىٰ عِلِّيِّ الْعَلِيِّ وَالشَّهَادَةِ﴾ [التوبة: ١٠٥]، وفي الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم في الشيطان حين تعرض (له) في صلاته، قال صلى الله عليه وسلم: «فرده الله خاسئاً»، ففي كثرة ورود هذا حيث يراد هذا المعنى أدل دليل على ما أشير إليه. أما رجع وما تصرف منه فقل ما يرد لهذا، وإن ورد فليس ككثرة رد. فأما قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ﴾

[البقرة: ٢٨١]، فهذا عام للمؤمن والكافر وإن كان أظهر في المؤمن، فلا معنى تعنيف فيه، فوضح التناسب في الآيتين.

الآية الثالثة من سورة الكهف قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، وفي سورة سجدة لقمان: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]، للسائل أن يسأل عن ورود آية الكهف بفاء التعقيب وآية السجدة بضم المقتضية المهلة؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن سورة الكهف مكية، والخطاب فيها من أولها إلى الآية المتكلم فيها لم يخرج إلى غير العرب، أعني أنه لم يتعرض فيها إلى إخبار بحال غيرهم، إلا ما عرفوه من قصة أهل الكهف وخبرهم، وهو من سؤالات قريش بتنبية يهود إياهم حسبما وقع في الحديث، فقلوه في الآية المذكورة: ﴿بِآيَاتِ رَبِّهِ﴾، والمراد بالآيات القرآن ودلائله الواضحة، وإن كان اللفظ مقتضياً كل ما يسمى آية إلا أن آية القرآن أعمد ما قصد هنا، ويشهد لذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الكهف: ٥٧]، وما تقدم الآية من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ﴾... [الكهف: ٥٤] الآية، وقوله: ﴿وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الكهف: ٥٥]، والمراد به القرآن، قال تعالى: ﴿هَذَا هُدًى﴾ [الجاثية: ١١]، والحجة قائمة عليهم عقب سماعهم وتدبرهم، فورد بالفاء المقتضية التعقيب على ما يجب.

وأما آية السجدة، وإن كانت السورة مكية أيضاً، فإن الآية عامة في حق العرب وغيرهم، والإخبار فيها إنما هو عن جميع من شاهد آية بينة وكذب، ودليل هذا ما تقدمه مما هو على إطلاقه في العرب وغيرهم من قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، هذا عام في المكلفين، ثم فصل حالهم فيما بعد، ثم قال معلماً بحال الجميع على ما تورده العرب عند التعجب، ليباعد بين الأحوال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]، فالمراد بهذه الآيات كل ما قامت به الدلالة ووضح منه الشاهد، كنافذة صالح، عليه السلام، وانفلاق صخرة عنها، وانقلاب العصا حية، إلى غير ذلك من آيات موسى، عليه السلام، وبينات عيسى، عليه السلام، كإبراء الأكمة والأبرص، وإحياء الموتى، وانشقاق القمر لنبينا صلى الله عليه وسلم، ونبع الماء من (بين) الأصابع، وتكليم الجمادات، ونطق الحيوان إليه، وانقلاب الأعيان، وتكثير الطعام القليل، إلى آيات الكتاب العزيز المتلوة قرآناً، إلى ما لا يحصى

من آيات الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فلما انطوت (الآيات) في قوله: ﴿بَيَّانَتْ رَبِّي﴾ من التعميم بحسب الشاهد مما اقترن بها على ما لا يتوقف فيه ذو عقل إلا أن يمنعه مانع من ذلك، عظم مرتكب المعرض فعطف بشم، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢] استبعاداً للتوقف عن الإيمان والتصديق عند مشاهدة ما لا غبار عليه من الدلائل، ولا إشكال فيه. قال الزمخشري: «ثم» في قوله: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ للاستبعاد قال: والمعنى أن الإعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وإنارتها وإرشادها إلى سواء السبيل والفوز العظيم بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل، كما تقول لصاحبك وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها استبعاداً لتركه الانتهاز، وقال: ومنه «ثم» في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها

قال استبعد أن يزور غمرات الموت بعد أن رآها واستيقنها واطلع على شدتها. انتهى نص كلامه إلا في لفظة أسقطها لجريها فيما لا يكاد ينفك عنه في إحراز مذهبه الخبيث، فتركها وإدحاضها لا يخل بشيء من المعنى، قلت والمراد أن ما ذكرنا من الاستبعاد والاستعظام الذي تقتضيه ثم هنا قائم مقام المهلة، فلتكاثر الآيات وتنوعها مستوضحة عظمت جريمة المتوقف عنها، فأشارت ثم لذلك، فافترق القصدان، وجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

وجواب ثان، وهو أنه لما ذكر في آية الكهف إرسال الرسل، عليهم السلام، في قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَمُجَدِّدِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فذكر إرسالهم وتكذيب قومهم إياهم، وإنما وقع تكذيب المكذبين عند دعاء الرسل إياهم معقباً به دعاءهم، فجرى مع هذا وناسبه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧]، لأنهم إنما أعرضوا عقب دعاء الرسل إياهم وعند جدالهم المذكور في قوله: ﴿وَمُجَدِّدِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، إنما ارتكبوا الجدال جواباً للرسل ليدحضوا الحق بباطلهم، فالتعقيب هنا بين، فورد بالفاء.

وأما آية السجدة فلم يقع فيها ذكر إرسال الرسل، ولا جرى في الآية (ذكر تكذيب) ولا دعاء وإن كانت أيها عامة في العرب، وإنما ورد فيها انقسام المكلفين بحسب السوابق في إشارة قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨]، ثم

ذكر تعالى مآل الفريقين، وأن الفاسقين مأواهم النار، وأن حالهم فيها كما ذكر تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠]، ولا شك أن استحقاق جزائهم بذلك إنما هو تماديهم على الكفر مدى حياتهم إلى الوفاة، ولم يقع هنا إشارة إلى مباشرتهم الرسل بالتكذيب، فلما لم يكن في الكلام ذكر مباشرة الرسل والمواجهة بالتكذيب صار إعراضهم وتكذيبهم كأنه إنما علم وتحصل بذكر الجزاء، وإن كان المؤمنون قد علموا ذلك بالخبر الصادق، وأما بتأخر العلم به (للمكذب) حتى مباشر الجزاء، والجزاء متأخر، فناسب ذلك العطف بشم المقتضية للمهلة، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢] فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الكهف قوله تعالى مخبراً عن قول موسى للخضر، عليهما السلام، حين خرق السفينة: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ [الكهف: ٧١]، وقوله له عند قتل الغلام: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، للسائل أن يسأل عن الفرق بين الموضعين الموجب لوصف كل من هذين الفعلين بما وصف به؟

والجواب، والله أعلم: أن خرق السفينة لم يبلغ بحيث يتلفها، وإنما قصد به الخضر عيبها ليزهد فيها مريد غصبها بدليل قوله بعد: ﴿فَارْتَدْتُ أَنْ أُعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، فإنما أراد إيقاعها على مالکها ودفع هذا الغاصب إذا رأى ما بها من العيب المانع من الرغبة فيها، وهذا لا يبلغ ظاهره مبلغ ظاهر قتل الغلام بغير سبب ظاهر فوصف بإمر في قوله: ﴿شَيْئًا إِمْرًا﴾، وهو دون النكر. وأما البادي الظاهر من قتل الغلام عند من يغيب عنه ما علمه من الخضر فشيء نكر، ومرتكب عند من لحظه بظاهره وغاب عنه ما في طيه شنيع ووزر، فوقع التعبير في الموضعين بما يناسب كلا الفعلين، وعن قتادة، رحمه الله: «النكر أشد من الإمر» فجاء كل على ما يلائم، ولم يكن ليحسن مجيء أحد الوصفين في موضع الآخر، والله أعلم.

الآية الخامسة من سورة الكهف قوله تعالى في حكاية قول الخضر لموسى، عليهما السلام: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]، ثم قوله بعد ذلك في قصة قتل الغلام: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥]، للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لزيادة «لك» في هذا القول الثاني؟

والجواب: أن الخضر قد كان قال لموسى حين قال له موسى، عليه السلام: ﴿هَلْ

أَتَعْبُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا ﴿الكهف: ٦٦ - ٦٧﴾، فلما كان من موسى عند خرق السفينة ما كان من الإنكار بقوله: ﴿أَخْرَقَهَا لِنُفُوقٍ أَهْلَهَا﴾ [الكهف: ٧١]، ذكره الخضر بما كان قد قاله له، من غير أن يزيده على إيراد ما كان قد قاله، فقال: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٢]. فاعتذر موسى، عليه السلام، بقوله: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣]، فلما وقع منه بعد ذلك إنكار قتل الغلام بقوله: ﴿أَفَلَنْتَ نَفْسًا رَكِيَةً بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف: ٧٤]، وأبلغ في وصف الفعل بقوله: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [الكهف: ٧٤]، قابل الخضر ذلك بتأكيد الكلام المتقدم، فقال: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ﴾، فالضمير المجرور بيان جيء به تأكيداً، ليقابل بالكلام ما وقع جواباً له من قول موسى، عليه السلام، زيادة للتناسب، وتعلق المجرور الواقع بياناً مختلف فيه، فمنهم من يعلقه بفعل مضمر، ومنهم من يجري حرف الجر الذي فيه كحرف الجر الزائد فلا يعلقه بشيء، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ على هذا المأخذ معمولاً للقول من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ﴾.

ويمكن عندي فيه وجه آخر، وهو أن يكون قوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ﴾ كلاماً مستقلاً، محذوفاً منه معمول القول، وكأنه في تقدير: ألم أقل لك ما قلت، ثم استأنف المقالة فقال: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾، فقوله: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ على هذا ليس معمولاً للقول من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ﴾، إنما معمول: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ﴾ محذوف مقدر، كما حذف معمول القول من قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ [يونس: ٧٧]، ومعمول القول محذوف تقديره: أتقولون للحق لما جاءكم سحر مبين، ثم قال لهم تقريعاً وتوبيخاً: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾، فسحر مبين المقدر معمول للقول، وهو من قولهم، وقوله: ﴿أَسِحْرٌ هَذَا﴾ من قول موسى، عليه السلام، توبيخاً لهم كما ذكرنا. فكذا حذف من قوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَّكَ﴾ كما تقدم، والله أعلم.

الآية السادسة من سورة الكهف، قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْطَلَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُمْ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧]، للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لمجيء استطاعوا بالناء دون الأول؟

والجواب أنه يقال: استطاع واستاع واسطاع، والأول الأصل، ثم يحذفون أحد الحرفين تخفيفاً، فجاء أولاً بالفعل مخففاً عند إرادة نفي قدرتهم على الظهور على السد والصعود فوقه، ثم جيء بأصل الفعل مستوفى الحروف عند نفي قدرتهم على نقبه

وخرقه، ولا شك أن الظهور أيسر من النقب، والنقب أشد عليهم وأثقل، فجيء بالفعل مخففاً مع الأخف، وجيء به تاماً مستوفى مع الأثقل، فتناسب، ولو قدر بالعكس لما تناسب. وأيضاً فإن الثاني في محل التأكيد لنفي قدرتهم على الاستيلاء على السد وتمكنهم منه، فتناسب ذلك الإطالة، وهذا يفتقر إلى بسط وبيان، مع أن الأول أولى، فلنكتف بهذا، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية السابعة: غ - قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الكهف: ١١٠]، وفي سورة الأنبياء: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فلم يقع في هذه الثانية لفظ ﴿أَنَا بَشَرٌ﴾ وورد في الأولى، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عن ذلك: أنه لما تقدم في أول سورة الأنبياء إثبات كون الرسل، عليهم السلام، من البشر، فيما حكاه تعالى من قول الكفار بعضهم لبعض: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣]، ثم قال تعالى راداً لقولهم، مثبتاً كون الرسل من البشر: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]، ثم تتابع في السورة ذكر الرسل من البشر) في عدة مواضع إفصاحاً وإشارة، آخرها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، والخطاب للنبي، عليه السلام، قال تعالى بعد ذلك: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فلم يحتج هنا أن يذكر كونه، عليه السلام، من البشر، إذ قد توالى ذكر ذلك جملة وتفصيلاً.

أما سورة الكهف فلم يتقدم فيها مثل هذا، فكان مظنة الإعلام بكونه صلى الله عليه وسلم من البشر إرغاماً لأعدائه، ولما في ذلك من تلافه تعالى بالحق ورحمته إياهم، قال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيسُوتُ﴾ [الأنعام: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَرْسَلْنَا مَلَكَ لَفُضِيَ الْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنْظَرُونَ﴾ [الأنعام: ٨]، فكون الرسل من البشر من أعظم إنعامه سبحانه على الخلق، وخصت آية الكهف بذكر بشريته، عليه السلام، لما بيناه، وورد كل ذلك على ما يناسب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، والله أعلم بما أراد.

سورة مريم (عليها السلام)

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى في قصة يحيى بن زكرياء، عليهما السلام: ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ [مريم: ١٤]، وفي قصة عيسى، عليه السلام، ﴿وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢]، فاختلف الوصفان في الآيتين مع اتحاد مرماهما في السابق من ظاهرهما، فيسأل عن ذلك؟

والجواب عنه - والله أعلم - أن الله سبحانه وصف يحيى، عليه السلام، بعظم التقوى في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٣]، وتقي فعيل من التقوى، وهو من أبنية المبالغة، فيفهم الوفاء بوجوه التقوى حتى لا يكون من الموصوف به معصية ولا تقصير، فقوله بعد: ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ [مريم: ١٤]، المراد - والله أعلم - نفي للمعاصي جملة، وهو المراد بقوله في الموضع الآخر ﴿وَسَيِّدًا وَحْشُونَ﴾ [آل عمران: ٣٩]، أي ممنوعاً من المعاصي، والحصر الحبس والمنع، قال مكّي، رحمه الله: حصر عن الذنوب فلم يأتها. وما قاله المفسرون من أن المراد هنا منعه من النساء بأي وجه قالوه فلا يصح، والله أعلم، لأن عدم القدرة على النساء نقص، والأنبياء منزّهون عن النقص، فكيف يصح ورود هذا الوصف في معرض المدحة، وهو في نفسه نقص، والقوة في ذلك كمال ومدحة، فالمراد هنا بالحصور الممنوع عن المعاصي، وقد روى (عمرو) بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم: «كل ابن آدم يأتي يوم القيامة وله ذنب إلا يحيى بن زكرياء»، ثم نوسب بين هذا الوصف وما تقدمه من قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا﴾، فورد بلفظ المبالغة مثله، والمراد نفي المعاصي عنه، عليه السلام، (جملة، والتناسب في هذا كله واضح).

وأما قوله في قصة عيسى، عليه السلام ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لِنَفْسِهِ جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢] فملحوظ في ذلك ما جرى لأتباعه، عليه السلام، وما وقعوا (فيه) من العظيمة حين قالوا: هو ابن الله، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فاستحقوا الوصف بالشقاء بمقالمهم، والشقي مستحق العذاب الأخراوي. وإلى السعادة والشقاء انقسام العالم في الآخرة، قال تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، فهما طرفا حصر العالم في الآخرة وهذا كقوله:

﴿فَنَكُرْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ﴾ [التغابن: ٢]، فلما لحظ في قصة عيسى، عليه السلام، عصمته من الرضا بما وقع فيه أتباعه ناسب ذلك نفي صفة الضالين، ممن توهم أنه ممن اتبعه، ليتبرأ، عليه السلام، من حالهم كما يتبرأ حين يقول في الآخرة: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾ [المائدة: ١١٧]، فقد وضح ورود كل من الوصفين على أجل النظم وأتم المناسبة، وإن عكس الوارد لا يمكن، والله أعلم.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧]، وفي سورة الزخرف: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ آيَةِ الْزَخْرِفِ﴾ [الزخرف: ٦٥]، للسائل أن يسأل عن قوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقوله في الأخرى: ﴿لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ وما وجه تخصيص كل آية منهما بما ورد فيها؟ وعن قوله في الأولى: ﴿مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ وفي الثانية: ﴿مِنْ عَذَابٍ يَوْمَ آيَةِ الْزَخْرِفِ﴾؟ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول منها: أن الكفر بالله سبحانه أعظم من كل خطيئة، والذي لا ينفع معه شيء من أعمال البر، فهو أعظم من الظلم، ثم قد يوصف الكافر بالظلم إشارة إلى الصفة اللازمة له من ظلمه نفسه بكفره وشنيع مرتكبه، فيشعر إذ ذاك هذا الوصف إذا ورد تابعاً للكفر ولفظ الكفر منطوق به أو مفهوم من سياق الكلام بزيادة توجب زيادة التنكيل، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٨]، فقوله في آية سورة مريم: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧] معقب بها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَكَ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (٢٤) مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَنَهُ إِذَا فُصِّحَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (٣٥) وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [مريم: ٣٤ - ٣٦]، ثم قال: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [مريم: ٣٧]، والمراد اختلافهم في نبي الله عيسى، عليه السلام، حيث قال بعضهم: هو الله، وبعضهم يقول: ابن الله، وبعضهم: ثالث ثلاثة، فهذا اختلافهم، وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدِ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾، فوسمهم بالكفر الذي هو ضابط أقوالهم وأم مرتكباتهم، وأخبر باستحقاق الويل لهم لكفرهم من شهود ذلك اليوم الفاضح لهم على رؤوس الأشهاد، وفيه قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ جَمُوعٌ لَّهُ الْنَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣]، وفيه يقول الأشهاد: ﴿هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، ثم ذكرهم في آية الزخرف بصفاتهم من الظلم اللازم لكفرهم، وليناسب بذلك ما تقدم من وهم من اعتمد غير الله سبحانه، فقرن بمعتمده في العذاب

وهو المقول فيه: ﴿وَمَنْ يَعْتُشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِصْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فقليل فيه وفي متخذه: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، والظلم هنا ظلم الكفر وحال من عبد عيسى، عليه السلام، من الأحزاب المذكور اختلافهم في خاصته دون متخذه بحال هؤلاء، فوسموا بالظلم كوسم من تقدم فليل: ﴿قَوْلِيلٌ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وظلم هؤلاء كفر كحال من تقدم، فتناسب هذا، ولم يقع في آية سورة مريم ما يطلب بمناسبة، فوصفوا هناك بالكفر بخلاف آية الزخرف، فجاء كل على ما يجب، ثم قال: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥]، فذكر العذاب المعقب به ذلك اليوم المشهود، ووصف اليوم بالإيلام وإن كان المؤلم إنما هو العذاب مبالغة في شدة الإيلام من عذاب ذلك اليوم، كما قالوا: نهارك صائم وليك قائم، وهذا العذاب ثان عن قيامهم في ذلك اليوم المشهود وسوء حالهم فيه، وجاء ذلك على الترتيب الذي استقر عليه الكتاب العزيز، فذكر في المتقدم من الآيتين المتقدم وجوداً من حالهم الأخراوي، وفي الآية الثانية ترتيب ما هو ثان عن ذلك، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الثالثة: غ - قوله تعالى: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وفي سورة المؤمن: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظِيمٍ﴾ [غافر: ١٨]، والمراد في الآيتين تذكيرهم بالقيامة وأحوالها، ثم اختلفت العبارة في الكناية، ففي سورة مريم: ﴿يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾، وفي سورة المؤمن: ﴿يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن اليوم المشار إليه يشتمل على مواقف ومواطن مهولة وأحوال مختلفة، وبحسب ذلك تختلف العبارة والأخبار لاختلاف المقاصد والمواطن، ألا ترى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَسْتَأْذِنُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمان: ٣٩]، ولا شك في أن هذا في مواطن مختلفة، وبحسب ذلك اختلفت الكناية كما أضيف إليه اليوم هنا، فيوم الحسرة عبارة عن الوقت الذي يحصل فيه العلم اليقين لأهل النار بتأييد خلودهم واستمرار عذابهم إلى غير نهاية، ويتأكد لأهل الجنة علمهم بذلك، فلا أشد فرحاً من أهل الجنة يومئذ، ولا أشد حسرة من أهل النار، وفي هذا ورد الخبر الصحيح من أنه إذا استقر أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار ينادي يا

أهل الجنة فيشرئبون، وينادي يا أهل النار كذلك، ويؤتى بالموت فيقال لهذا هل تعرفونه فيقولون نعم... الحديث، إلى قوله فيه: يا أهل الجنة خلود لا موت، ويا أهل النار خلود لا موت، فإذا ذاك تعظم حسرتهم ويشتد كربهم، ونص الحديث على ما رويناه في صحيح مسلم عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يجاء بالموت يوم القيامة كأنه كبش أملح، زاد أبو كريب فيوقف بين الجنة والنار، واتفقا في سياق الحديث فقيل: يا أهل الجنة هل تعرفون هذا فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: ويقال: يا أهل النار هل تعرفون هذا فيشرئبون وينظرون ويقولون: نعم هذا الموت، قال: فيؤمر به فيذبح، قال: ثم يقال: يا أهل الجنة خلود فلا موت ويا أهل النار خلود فلا موت، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ وَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [مريم: ٣٩]، وأشار إلى الدنيا.

قلت وهذا الحديث من مشكلات الأحاديث، وله وجه من التأويل يرفع إشكاله، وقد تفسرت مظنة الحسرة في قوله تعالى: ﴿إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ والمراد به استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار كما ورد في الخبر، وحق لمن تقدم ذكره قبل هذه الآية ممن وقع في العظيمة من أمر عيسى، عليه السلام، حين قالوا: ابن الله مع إقرارهم بالبعث الأخرى والجزاء، فحق لهم أن يذكروا تحذيراً وتخويفاً بمثل هذا، ولم يتقدم الآية ذكر غيرهم، فهذا أوضح تناسب.

وأما آية سورة المؤمن فقد ورد قبلها قوله تعالى خطاباً للمؤمنين: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [غافر: ١٤]، ثم تابع الكلام معه إلى الآية من قوله: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، فخوفوا بإسراع أمر الساعة وتعجيل وقوعها كما قال سبحانه: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنبياء: ١]، أزعج الشئ أسرع ومنه قوله تعالى: ﴿أَزِفَتِ الْآزِفَةُ﴾ ﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم: ٥٧ - ٥٨]، وتأمل ما اتصل بقوله: ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨]، وقوله: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]، فقد تناسب هذا ووضح، أما ما ورد في الآيتين فهو على أتم مناسبة، وإن عكس (الوارد) على ما بينا لا يلائم، والله أعلم.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿وَنَذَيْنَهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَاهُ نَجِياً﴾ ﴿٥٢﴾ وَهَبْنَا لَهُمُ مِنْ رَحْمِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيّاً﴾ [مريم: ٥٢ - ٥٣]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ وَزِيْرًا﴾ [الفرقان: ٣٥]، ومقصود الآيتين تأييد موسى،

عليه السلام، بأخيه هارون، ثم اختلف الوصف بالنبوة والوزارة مع اتحاد المقصود، للسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: محصل طي تمهيد وهو أن السور المتردد فيها ذكر الرسل، عليهم السلام، منوطاً فيها ذكرهم بذكر أمهم، وما كان من معاندة الأمم وتكذيبهم، وأخذ المكذبين بمرتكباتهم، ولا تكاد تجد سورة منها وارد فيها ذكرهم إلا على ما ذكرنا، وأكثر تلك السور استيفاء لهذا الغرض سور ثلاث، وهي: سورة الأعراف، وسورة هود، وسورة الشعراء، ثم يليها في ذلك سورة قد أفلح، وقُل ما تجد سورة ورد فيها قصة منها واحدة فصاعداً إلا جارية على ما ذكرته، وربما أجمل ذلك في بعضها مع تحصيل ما ذكرنا من أخذ الأمم بعد تكذيبهم، وآخر سورة ذكرت فيها قصصهم معتمداً فيها ما اطرء من أخذ كل أمة بتكذيبها، وبيان ما به أهلك من الغرق والريح والصيحة والحاصب وعنيف الأخذ بالعزة والاقتدار سورة القمر مع إيجاز القصص، ولم يرد في غير هذه السورة الوفاء بما ذكرنا، وإنما خصت هذه السورة ببيان كيفية أخذ المكذبين كما بيّنته في كتاب البرهان، ثم إن سورة مريم تضمنت طائفة عظيمة فصل ذكر بعضهم وأجمل ذكر البعض، وقد تجرد فيها من الإخبار بأحوالهم ذكر التعريف بخصائص من منحهم وعلي أقدارهم، وما أيدوا به من ذلك، من غير أن يشوب هذا ذكر شيء من تكذيب من كذب منهم، إلا ما ورد في ذكر إبراهيم، عليه السلام، من قول أبيه له: ﴿أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنِ الْهَاقِ يَكْبَرُهُمْ...﴾ [مريم: ٤٦]، ولم يذكر من حال قومه، عليه السلام، شيء، ولا ذكر فيما بعد ولا فيما تقدم من هذه السورة (إلا خصائصهم ومنحهم العلية التي بها امتازوا عن سواهم من صالحى الأمم) كما تقيدت به مما ذكرنا.

ثم إن النبوة أعظم خصائصهم التي تساوا في تحمل أمانتها، وأفردوا، عليهم الصلاة والسلام، (بها)، ولم يشاركهم فيها غيرهم، أما اسم الوزارة والوصف بها فليس مما يخصهم ولا مما أفردوا به، فلم يكن وصف هارون، عليه السلام، هنا (بها) ليناسب هذا القصد العلي ولا ليلائمه. أما قوله تعالى في سورة الفرقان: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيْرًا﴾ [الفرقان: ٣٥] فمرتب على سؤال موسى عليه السلام في سورة طه في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا لِي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِ هَٰرُونَ﴾ [طه: ٢٩ - ٣٠]، فأعطي عليه السلام مطلبه. قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَٰرُونَ وَزِيْرًا﴾، ورد هذا على الترتيب المتقرر في المصحف. ثم إن ما اتصل بهذه الآية وآية سورة مريم مما قبلهما وبعدهما يستدعي

التناسب في مقاطع الآي وفواصلها، فلم يكن ورود الآيتين في السورتين على غير ما ورد ليناسب، فجاء ذلك على ما يجب من الوجهين المذكورين، والله أعلم بما أراد.

الآية الخامسة من سورة مريم، عليها السلام، قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ [مريم: ٥٩ - ٦٠]، وفي سورة الفرقان: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧٠]، للسان أن يسأل عن قوله في الأولى: ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا ۝٦٨﴾ وفي الثانية: ﴿وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا ۝٦٩﴾؟ وعن قوله في الأولى في جزائهم: ﴿فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝٦٩﴾ وفي الجزاء في الثانية: ﴿فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۝٦٩﴾؟

والجواب: أن الآية الأولى ورد قبلها بعد ذكر المنعم عليهم ومن اهتدى بهديهم قوله: ﴿خَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهْوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ [مريم: ٥٩]، وهذا قول موجز مجمل، فناسبه الإيجاز في قوله ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا...﴾ الآية، فتناسبا في التقابل الإيجازي كما تناسبا أيضاً في الفواصل ومقاطع الآي، وذلك قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا ۝٥٩﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ۝٦٩﴾، والمسهل من القراء يقول: شَيْئًا فيقف بالياء المشددة. وأما قوله في آية الفرقان: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَبْدُلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۝٦٩﴾ [الفرقان: ٧٠] فإطناب يناسب التفصيل الواقع قبله في قوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ ۝٦٨﴾ [الفرقان: ٦٨]، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ۝٦٨﴾، يريد ما ذكر المتصف بتقوى الله بتركه والتزهر عن موافقة شيء منه - ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨﴾ [الفرقان: ٦٨]، ثم فسر ما يلقاه (بقوله): ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ۝٦٨﴾، أي يكثر عليه ويزداد ﴿وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ۝٦٩﴾ [الفرقان: ٦٩ - ٧٠]، فحصل بإزاء مضاعفة العذاب لفاعل ذلك تبديل السيئات بالحسنات إلى الغفران والرحمة، فإيجاز بإيجاز وإطناب بإطناب مناسبة بين الجواب وما جوب به، وكل على ما يجب، ولا يسوغ العكس على ما تمهد، والله أعلم.

سورة طه

الآية الأولى منها، وما يتعلق بها، وما يرجع إلى معناها، ويتم به ما يتصل بها، قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى ۖ إِذْ رَأَىٰ نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي مَعَكُمْ مِنْهَا يُفَسِّسُ أَوْ أَحِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى ۖ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ بِمُوسَى ۖ ﴿١١﴾ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ نَعْلَيْكَ ۚ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۖ ﴿١٢﴾ وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ ۖ ﴿١٣﴾ إِنَّنِي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِلذِّكْرِ ۚ ﴿١٤﴾ إِنَّ السَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ۖ ﴿١٥﴾ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَن لَّا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ ۖ ﴿١٦﴾ وَمَا تِلْكَ يَسْمِينِكَ بِمُوسَىٰ ۖ ﴿١٧﴾ قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا ۖ ﴿طه: ٩ - ١٨﴾، وفي سورة النمل: ﴿إِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِأَهْلِهِ إِنِّي آنَسْتُ نَارًا سَتَاتِيكُمْ مِنْهَا يَحْبِرُ أَوْ ءَاتِيَكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۖ ﴿٧﴾ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَن بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ۖ ﴿النمل: ٧ - ٨﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّىٰ عَصَاكَ ۖ﴾ [النمل: ١٠].

وفي سورة القصص: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى الْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ ءَأَسَكَ مِنْ جَانِبِ الثَّوْرِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي مَعَكُمْ مِنْهَا يُخْرِجُ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ۖ ﴿٢٩﴾ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْرَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَن يَمُوسَىٰ إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۖ ﴿٣٠﴾ وَأَنَّىٰ عَصَاكَ ۖ﴾ [القصص: ٢٩ - ٣١]، هذه الآي من مشكلات الضرب (الثاني) الذي بنينا عليه مقصود هذا الكتاب، لأن محصولها الإخبار عن ابتداء أمر موسى، عليه السلام، في رسالته، وتكليم الله سبحانه إياه، وهو خبر واحد عن قصة واحدة قد وقعت وعين وقوعها ما وقعت عليه من الصفة التي اتحدت بوقوعها وتبينت، فلا يمكن فيها العدول عما وقعت عليه، فكيف هذا الواقع الوارد في السورتين ﴿امْكُثُوا إِنِّي ءَأَسْتُ نَارًا﴾ ولم يقع لفظ امكثوا في سورة النمل؟ وفي السورتين: ﴿لَعَلِّي مَعَكُمْ مِنْهَا﴾ وفي النمل: ﴿سَتَاتِيكُمْ مِنْهَا﴾ فورد: سأتیکم عوض: لعلی؟ وفي طه ﴿يُفَسِّسُ أَوْ أَحِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ وفي النمل: ﴿يَحْبِرُ أَوْ ءَاتِيكُمْ بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَّعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾، فقدم ذكر القبس في طه وآخر في السورتين، ثم اختلف التعبير عنه، فعبر عنه في القصص: ﴿جَذْوَةٍ﴾ وعوض في النمل فقيل ﴿بِشِهَابٍ﴾ مضافاً إلى القبس وكرر: ﴿أَوْ ءَاتِيكُمْ﴾ في النمل ولم يقع ذلك في غيرها؟ وأفصح في السورتين الأخيرتين بالحاجة إلى النار وهو الاصطلاء ولم يقع ذلك في طه جملة؟ وعبر عن الخبر في طه بقوله: ﴿أَوْ أَحِدُ عَلَى النَّارِ

هْدَى ﴿ ولم يذكر ذلك في السورتين؟ فهذه مواضع اختلفت العبارة (فيها، واختلفت) في الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير والتعويض، مع أن الإخبار عن واقعة معينة وقصة متحدة، والخبر الواحد الصدق لا تمكن فيه الزيادة ولا النقص ولا النسخ من حيث هو خبر ولا شيء مما ذكر، (ويرجع) السؤال فيها إلى شيئين: أحدهما وجه الاختلاف؟ والثاني وجه تخصيص كل موضع بما خص (به)؟

فأقول مستعيناً بالله وسائلاً منه سبحانه (توفيقه) وإرشاده أن المعاني المتصورة في الأذهان المعقولة القائمة بنفوس العقلاء لا تحصل تعديتها إلى غير من قامت به إلا بالعبارات المترجمة عنها من الألفاظ الاصطلاحية، وربما خوطب العالم بغيرها وما سوى اللفظ من إشارة وغيرها لا يستقل في تحصيل المعنى المترجم عنه استقلالها، وبالجمله فلم يخاطب إلا بها، وإذا تقرر هذا، فمن المعلوم أن اللفظ باللتفات مدلوله المعنوي يتعدد، ومرجع الألفاظ بالنظر إلى مسمياتها ينحصر في أربعة أقسام: إما أن يتحد اللفظ والمعنى، أو يختلف اللفظ والمعنى، أو يتحد اللفظ ويختلف المعنى، أو يختلف اللفظ ويتحد المعنى، ولا يقتضي النظر العقلي زائداً على هذا التقسيم، وعلى مقتضاه دارت اللغات، وتخاطب العقلاء.

فالقسم الأول وهو المتحد اللفظ والمعنى هو المتواطئ، وهو دلالة لفظ على معنى، ثم يعرض لذلك المعنى عند التشخص كثرة فيكون ذلك اللفظ يدل على تلك الأشخاص بتواطئ، ومثاله: رجل وفرس وأسد، ومنه دلالة اسم النوع كالإنسان على أشخاصه، وكذلك دلالة الجنس على أنواعه كالحيوان على الإنسان والفرس والطائر.

والقسم الثاني هو مختلف اللفظ والمعنى، وهي الأسماء المتباينة، وهي أسماء مختلفة لمعان مختلفة، كل اسم منها يخص معناه الذي وضع له، نحو السواد والبياض والقدرة والعجز.

والقسم الثالث ما اتحد فيه اللفظ واختلف المعنى، وهي الأسماء المشتركة نحو عين للعضو الباصر وعين الماء ونحو ذلك، فاللفظ متحد والمعنى مختلف.

والقسم الرابع هو ما تعدد لفظه واتحد معناه، وهي المترادفة كالأسد والليث للحيوان المعروف، ثم يعرض للمشارك، وهو المتحد اللفظ مع اختلاف المعنى، تفاوت في قوة دلالة على ما تحته، وأعني بالتفاوت استقلال المعنى بنفسه غير مفتقر إلى الغير، وعدم استقلاله، (فينقسم) بحسب هذا إلى متواطئ ومشكك كوقوع اسم موجود على الجوهر والعرض، إذ الجوهر قائم بنفسه والعرض لا يقوم بنفسه، ففي وقوع اسم موجود عليهما تفاوت بين، فهو في وقوعه على الجوهر (من) قسم المتواطئ، ووقوعه على العرض بتشكيك.

ثم من الألفاظ على الجملة مجازية، وهي الواقعة على مسمياتها (لا) على أنها أسماء لها بل وضعت لمناسبتها لما وضعت الأسماء الحقيقية بإزائها، ومن المعلوم في عوارض التركيب الضرب المسمى بلحن الخطاب، وهو حذف الكلمة من الجملة مع إرادتها، ودلالة السياق والمعنى عليها، كالواقع في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَأَنْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣]، ولا شك أن المراد: فضرب فانفلق، ومما يلحق به عند الجمهور - إلا من قال بقول الكرخي - ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، والتقدير: فأطّر فعدة من أيام أخر، فهذا من لحن الخطاب ومن معروف التخاطب الجاري، وهي دلالة المنطوق على مسكوت عنه يفهمه السياق وقصد المتكلم من عرف اللغة، نحو فهم (منع) الضرب والشتم من قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمْ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وهذا الضرب من المفهوم يجاري النصوص ولهذا لم يختلف فيه من أنكر القياس، فهذه جملة يستعان بها على تلقي ما يرد، وليست خاصة بالذي نحن فيه من هذه السورة ولا بموضع دون موضع.

ثم من المعلوم - بإعلام الله سبحانه - أنه تعالى لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه، فموسى، عليه السلام، إنما خاطب أهله في هذه المحاورة باللسان العبراني (الذي هو لسان قومه، وجل كلام ربنا عن الحرف والصوت والتقييد بالجملة، فالوارد في كتابنا إنما هو حكاية المعنى الذي خوطب به موسى، عليه السلام، وخاطب به، واللسان العبراني) أقرب الألسنة إلى اللسان العربي، فما المانع أن يجري فيه ويترد كل ما في اللسان العربي من الضروب المذكورة قل أو كثر (ذلك).

(ثم) في الجواب عما تقدم ما لا يفتقر فيه إلى بنائه على ما مهدناه. فأقول مستعيناً بالله سبحانه في قول موسى، عليه السلام، لأهله: «امكثوا» وسقوط ذلك في سورة النمل قد يكون مما قاله، عليه السلام، نطقاً باللغة التي كلمهم بها، وقد يكون مما فهمه عنه أهله بإشارة أو قرينة أو حال، فيكون قد أمرهم بذلك على كل حال فإما بنطق أو غيره، فمرة حكى معنى نطقه أو مراده بما قد فهم عنه أهله الأمر، ومرة اكتفى بما بعد (هذا) الأمر اقتصاراً على ما يحصل المقصود، فلا اختلاف ولا اعتراض في ذلك.

وأما قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ في السورتين وقوله في النمل: ﴿سَاتِيكُمْ﴾ فإن حرف التسويف يفهم الاستقبال، (ولفظ) لعل أيضاً يعطي ذلك مع زيادة الترجي والطمع، فيمكن لتقارب معنييهما أن يكون في لسانهم عبارة موضوعة للمعنيين معاً، فلم يكن بد من ورود الحرفين عند الحكاية ليحرز ذلك وقوع المعنى وحصوله على ما هو في لسانهم.

وأما تقديم ذكر القبس في سورة طه على الخبر وتأخيرها في السورتين فعنوان بين يعرف أن القصة محكية على معناها لضرورة اختلاف اللغتين ولو ورد الأخبار على التزام التقديم في إحداها وتأخير الآخر على اللزوم لما أحرز ما ذكرنا.

وأما القبس والجذوة والشهاب من القبس فإن ذلك مما يتصل في لغتنا بمراعاة أدنى شيء يسوغ افتراق التسمية، وذلك كثير في لغتنا كقولهم: سيف وصارم ومهند، وقولهم في التمر طلع وضحك وإغريض وبلح وسياب إلى تمام أحواله العشر، له في كل حالة منها اسم والمسمى واحد، ومتى كان للعرب تهمم بشيء من الموجودات، وكان مما يكثُر في كلامهم، وضعوا له عدة أسماء اتساعاً، حتى أنهم قد أنهوا بعض المسميات إلى مائة اسم أو نحوها. وإنما ما كان هذا في لغة العرب لاضطرارهم إليه في الشعر والاسجاع، فلو لم تتسع اللغة العربية فيما ذكر لضاق عليهم الأمر واعتاص النظم والنثر، وأقرب شيء (أن) يكون التعبير في تلك اللغة وقع بلفظ واحد لا يعبر في لغتهم عن ذلك المراد المقصود لغيره، وقد أحرز وضع ذلك اللفظ العبراني ما عبر عنه في لغتنا بعدة أسماء، وسواء عني في كل اسم منها معنى ما في المسمى (أو كانت مترادفة على المسمى من غير أن يراعى في شيء منها معنى ما في المسمى).

وأما تكرار: أو آتيكم في سورة النمل فليس فيه إلا تكرار ما يحرز التأكيد، وتأكيد ما هو خبر ليس أمراً ولا نهياً إنما ثمرته وفائدته صدق الإخبار، وذلك حاصل هنا سواء تأكد أو لم يتأكد وإذا كان الكلام على ما قلنا والصدق حاصل على كل حال فلا ينكر إذا حكى بمعناه. أو يؤكد مرة ولا يؤكد أخرى، إذ لا زيادة للتأكيد فيه سوى الجري على مرتكبات العرب في مثله.

وأما الإفصاح في السورتين الآخرين بالحاجة إلى النار وهو الاصطلاء، ولم يقع ذلك في طه، فإن ذلك إخبار بزيادة لا يعارضها شيء مما في سورة طه، فقله: ﴿أَوْ أَجِدْ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾ [طه: ١٠]، إفصاح بما هو معلوم من قوله في سورة النمل: ﴿سَتَأْتِكُم مِّنْهَا نَارٌ مَّخْبُورٌ﴾ [النمل: ٧]، لأن أهله لم يكن بهم من حاجة لغير الاصطلاء واستعلام طريقهم، فورد في سورة طه مفصلاً بالمقصود مفسراً لما هو مفهوم في آيتي النمل والقصص من معنى الكلام وسياقه، فلا اختلاف في شيء من ذلك كله ولا تعارض ولا خلاف، والحمد لله.

والجواب عن السؤال الثاني: أن تخصيص كل سورة من هذه السور بما ورد فيها مقتضيه بين. أما أولاً فإن فواصل هذه السورة ومقاطع آياتها مناسبة للوارد فيها، أما سورة

طه فمقاطع أيها لازمة الألف المقصورة وعلى ذلك أي السورة كلها، وأما النمل والقصص فقد اكتنف الواقع في أي هذه القصة فيها ما مقطعه النون الواقع قبلها الياء والواو الساكتان بحسب ما تقدمهما من حركتي الضمة والكسرة. فإن قلت: إن السورتين مستويتان في هذا فما الفارق؟ قلت: الإيجاز والطول، أما سورة النمل فأوجز في هذا المقصد، وأما سورة القصص فإن خبر موسى، عليه السلام، فيها يكاد يستغرق أيها كلها، فناسبه طول الوارد فيها مما فيه الكلام، وذلك غير خاف. وتأمل الوارد في سورة طه من قوله تعالى مخبراً عن نبيه موسى، عليه السلام، من قوله: ﴿أَوْ أَعِدُّ عَلَى النَّارِ هُدًى﴾، ومناسبة ذلك لما بنيت عليه سورة طه من تأنيس نبينا صلى الله عليه وسلم، وافتتاحها بقوله تعالى: ﴿مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢]، يلُح لك التلاؤم والتناسب، وقد وضع أن كل ما في كل سورة من السور الثلاث من هذه القصة لا يلائم غيرها، وأن كل قصة منها لا يحسن وقوعها في موضع الآخر لعدم المناسبة وبعد التلاؤم، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة طه - قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]، وفي سورة غافر: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [غافر: ٥٩]، للسائل أن يسأل عن تخصيص آية طه بقوله في وصف الساعة: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ ووصفها في سورة غافر بقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾؟ وعن زيادة اللام في قوله في آية غافر: ﴿لَآتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾؟ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول منهما: أن آية طه خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، يتضمن تأنيسه وتسليته عن حال كفر قريش في (توقفهم عن) الإيمان، فافتتحت السورة بأجل التأنيس وهو قوله تعالى مبشراً لنبيه، عليه السلام، مقسماً على ذلك: ﴿مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢]، ثم تابع التعريف بتعظيم الكتاب، وذكر منزلته سبحانه وتعالى بما انفرد فيه من ملك السماوات والأرض وما بينهما وما تحت الثرى، ووصفه بأنه يعلم السر وأخفى، وانفراده بأسمائه الحسنی، ثم عرف نبيه صلى الله عليه وسلم بابتداء (أمر) موسى، عليه السلام، (إلى قوله): ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥] تعريفاً بعظيم خفاء أمر الساعة وتغيب كنهها عن الخلق حتى كأن أمرها لم يخبر عنه ولا وقع تعريف بشيء منه، فهو إخبار بفرط إخفاء أمرها، وذلك إعلام بوصف وحال من قد تقرر بوقوعها يقينه، وانطوى على علم كيانها إيمانه، ولما كان هذا الخطاب والتعريف لمن جرى ذكره من تنزهه صلى الله عليه وسلم عن الارتباب في أمر الساعة، لم يحتج إلى نفي الريب، إذ مقام النبوة في الإيمان بها المقام الذي لا يداني، فلم يكن نفي الارتباب ليلائم ولا يناسب، وإنما عرفوا بحال وصف تابع.

أما آية غافر، في أكثر الخطاب المتقدم قبلها، من أول السورة إليها، خطاب لقريش وسائر كفار العرب. وهم المجادلون في أمر الساعة، والجاهلون بكيانها، والقائلون: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٧]، فقدم لهم قبل ذكر الآيات قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فذكروا بما لا يمكن لأحد من المخلوقين إلا الاعتراف بعظيم أمره والعجز عنه، وهو الخلق الأعظم، ثم اتبع بنفي الريب الذي هو ملتبسهم وصفتهم، واتبع بتأكيد الإخبار بدخول اللام ونفي الريب في ذلك، وذلك أوضح شيء في المناسبة، فكل من الآيتين وارد على أتم مناسبة، ولا يمكن أن يقع الوارد في سورة غافر في سورة طه. ولا الوارد في سورة طه في سورة غافر، والله أعلم بما أراد.

والجواب عن الثاني: أن آية طه وردت أثناء خطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتأنيس والتسلية عما يلقاه من مكابدة قريش وسائر كفار (العرب)، وتعريفه بما جرى لموسى، عليه السلام، وظهوره على فرعون، فلم يكن ليناسب ذلك تأكيد الخبر عن أمر الساعة، إذ هو، عليه السلام، من أمرها على أوضح الجادة.

أما آية غافر فإن قبلها تعنيفاً لكفار من قريش وغيرها، وعلى ذلك استمرت الآيات من أول السورة إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ﴾ [غافر: ٥٦] إلى قوله: ﴿فَلَيْلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [غافر: ٥٨]، فناسب ذلك من حالهم تأكيد الإخبار عن إتيان الساعة بدخول اللام، وصيرورة الآية بذلك في قوة المقيس عليه تحقيقاً للأمر وتأكيذاً لما في طي ذلك من وعيدهم بسوء مآلهم، فورد كل من الآيتين على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة طه - قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (٢٤) قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي (٢٦) وَلَحُلِّ عَقْدَةٍ مِّن لِّسَانِي (٢٧) يَقْفَهُوا قَوْلِي (٢٨) وَأَجْعَل لِّي وَزِيْرًا مِّنْ أَهْلِي (٢٩) هَرُونَ أَخِي (٣٠) أَشَدُّ بِهٖ أَزْرَىٰ (٣١) وَأُشْرِكُهُ فِي أَمْرِي (٣٢) كَيْ سَجَّكَ كَثِيرًا (٣٣) وَتَذَكَّرَكَ كَثِيرًا (٣٤) إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا (٣٥) قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَىٰ (٣٦) [طه: ٢٤ - ٣٦]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْفَقْمُ الظَّلِيلِينَ (١٠) قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَنْقُورُونَ (١١) قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ (١٢) وَيَضْبِقْ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقْ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَىٰ هَرُونَ (١٣) وَهَلَمْ عَلَىٰ ذَنْبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ (١٤)﴾ [الشعراء: ١٠ - ١٤]، وفي سورة القصص: ﴿أَسْأَلُكَ يَدَكَ فِي جَيْمِكَ تَخْرُجُ بِيضًا مِّنْ غَيْرِ سُوءٍ وَأَضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ فَذَلَّكَ بُرْهَنَانِ مِّنْ رَبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِٗ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَسِيقِينَ (٢٢)﴾ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَنْ

يَقْتُلُونَ ﴿٣٣﴾ وَأَخِي هَارُونَ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسَلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴿٣٤﴾ قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصْلُونَ إِلَيْكُمَا إِنَّا إِنَّمَا وَمِنْ أَتْبَعَكُمَا الْفَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ [القصص: ٣٢ - ٣٥] إلى قوله: ﴿وَمِنْ أَتْبَعَكُمَا الْفَالِقُونَ﴾ [القصص: ٣٥]. للسائل أن يسأل عن اختلاف المحكي من قول موسى، عليه السلام، حين بعث إلى فرعون مع اتحاد القضية في السور الثلاث وقد وقع في كل سورة منها ما ليس في الأخرى، فيسأل عن هذا؟ وعن وجه اختصاص كل سورة بما ورد فيها؟

والجواب عن السؤال الأول: أن قول موسى، عليه السلام، لا توقف في أنه لم ترد حكايته إلا بالمعنى لاختلاف اللسانين كما تقدم، وإذا تقرر كونها بالمعنى، والترادف فيما بين اللغتين في كل لفظتين يراد بهما معنى واحد غير مطرد، فلا إشكال في أن المعنى قد يتوقف حصوله على الكمال على تعبيرين أو أكثر، لا سيما مع ما في اللسان العربي من الاشتراك والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد والحقيقة والمجاز وغير ذلك من عوارض الألفاظ، فكيف ينكر اختلاف التعبير عن المعنى الواحد بألفاظ وعبارات مختلفة، بل نقول إنه لو كان المحكي قولاً عربياً وحكي بالمعنى لما استنكر اختلاف العبارة، فكيف مع اختلاف اللسانين؟ والحاصل من قول موسى، عليه السلام، في هذه السور الثلاث سؤاله ربه شرح صدره وتيسير أمره وإطلاق لسانه وتشكيه منه والتعاون بأخيه هارون، عليهما السلام، وخوفه أن يكذب وذكره ما تقدم منه من قتل القبطي، على هذه القضايا السبع دار المحكي من كلامه، عليه السلام، وقد يرد في سورة منها بعض ذلك مما ليس في الأخرى، ولم يتعارض شيء من ذلك، فارتفع الإشكال المتوهم جملة.

والجواب عن السؤال الثاني: أن الوارد في سورة طه من قوله: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] إلى أن قيل له: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَى﴾ [طه: ٣٦] مناسب لما بنيت عليه السورة من التأنيس والبشارة لنبينا صلى الله عليه وسلم من لدن افتتاحها بقوله: ﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾ [طه: ٢] إلى ختامها بقوله لنبيه عليه السلام: ﴿لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ رَزَقُكَ﴾ [طه: ١٣٢] وقوله تهديداً ووعيداً لأعداء نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿قُلْ كُلُّ مُرْتَضًى فَرِصَوْا...﴾ [طه: ١٣٥]، ولا توقف في بيان هذا التناسب.

وأما سورة الشعراء وسورة القصص فإنما بناؤهما على قصص موسى، عليه السلام، أما الشعراء فمبنية على ابتداء الرسالة ودعائه فرعون ومراجعة فرعون إياه إلى نجاة بني إسرائيل وإغراق فرعون، وأما سورة القصص فمبنية على ابتداء امتحان بني إسرائيل بذبح الأبناء واستحياء النساء للخدمة والمهنة، وتخليص موسى، عليه السلام، من ذلك، وتكفل

الله سبحانه من ابتداء ونشأة، إلى توجهه إلى مدين ورجوعه من عند شعيب، عليهما السلام، إلى ما تخلل ذلك وما أعقبت به، إلى أخذ فرعون وهلاكه، ولما كانت سورة الشعراء المذكوراً فيها قصص الرسل مع أممهم ابتداء واختتاماً فيما يخص حال الرسالة، إلى أخذ كل طائفة بما أخذت به، خصت من قصص موسى، عليه السلام، بما يلائم دعاء ومحاورة، إلى أخذ فرعون وملئه.

ولما كان قوله تعالى في سورة القصص: ﴿تَتْلُوا عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ بِالْحَقِّ﴾ [القصص: ٣] تأنيساً وتنبهياً لنبينا صلى الله عليه وسلم، قال تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا ثَبَتْنَا بِهِ فُؤَادَكَ﴾ [هود: ١٢٠]، وفي آخر السورة الإفصاح من هذا التأنيس برجوعه إلى مكة بعد أن أخرج عنها، عليه السلام، مهاجراً لأجل قومه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَيْنَا مَعَادٌ﴾ [القصص: ٨٥]، ناسب ذلك من قصص موسى، عليه السلام، خروجه إلى مدين ورجوعه إلى مصر، فتناسب هذا أكمل مناسبة في السور الثلاث، (وإذا اعتبر ذلك علم أنه لا يناسب كل سورة من الثلاث) إلا ما خصت به، والله أعلم بما أراد.

الآية الرابعة من سورة طه: غ - قوله تعالى: ﴿فَأَنبِئْهُمْ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ [طه: ٤٧]، وفي سورة الشعراء: ﴿فَأَنبِئْهُمْ فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦ - ١٧]، ففي الأولى: ﴿فَأَنبِئْهُمْ﴾ وفي الثانية: ﴿فَأَنبِئْهُمْ﴾، وفي الأولى: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ بالتثنية والإضافة إلى ضمير الخطاب وفي الثانية: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، فورد هنا «رسول» بلفظ الإفراد وإضافة رب (إلى) العالمين، والظاهر أن أمر موسى وهارون، عليهما السلام، في الآيتين كان أول أمر أمراً به في إرسالهما إلى فرعون، وأن أمرهما معاً بهذا لم يتكرر، وقد تقدم في سورة طه أمر موسى، عليه السلام، منفرداً عن أخيه هارون في أول تكليم الله تعالى، وأمره بخلع نعليه، وإعطائه آيتي العصا واليد، وأمره بالذهاب إلى فرعون، وطلبه شرح صدره، إلى طلبه المعونة بأخيه هارون، وبعد ذلك أمراً معاً بما في هاتين الآيتين، ثم لم يتكرر حسبما ذكرناه بمقتضى الظاهر، فللسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيهما؟ ووجه اختصاص كل سورة بما ورد فيها؟

والجواب عن الأول: ما تقدم من أن الإخبار عن ذلك كله في كتابنا معتمد فيه المعنى، وقد تقدم بيان ذلك مستوفى، وأما وجه التخصيص، فإن ورود اسم فرعون مضمراً في قوله: ﴿فَأَنبِئْهُمْ﴾ إنما ذلك لتقدم ذكره في قوله: ﴿أَذْهَبْنَا إِلَيْكَ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [٤٣]

فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا نَلْعَلَهُ يَتَذَكَّرُ ﴿طه: ٤٣ - ٤٤﴾، فلم تكن إعادة اسمه ظاهراً مع الاتصال والقرب، إذ لم يفصل بين ظاهره ومضمرة إلا كلمتان. أما آية الشعراء فقد اجتمع فيها أمران: أحدهما الفصل بين مضمرة الاسم وظاهره، مع إتيان الظاهر مضافاً إليه فضلة إلى ما ذكر إليه من الفصل ببضع وعشرين كلمة، والثاني أن أمر موسى، عليه السلام، أولاً إنما ورد بإتيانه قوم فرعون، قال تعالى: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنِ أَنْتَ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١١﴾ قَوْمَ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١٠ - ١١]، فقد يتوهم أن الجاري على هذا أن لو قيل عوض قوله: ﴿فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ﴾ فأتياء، إلا أنه لم يقصد إلا ذكر متبوعهم، فلم يكن بد من الإفصاح باسمه غير مضمّر.

وأما قوله تعالى في الأولى: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧] بتثنية لفظ الرسول فوارد على اللغة الشهيرة، أما قوله في الثانية: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦] فعلى لغة من يقول رسول للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث، وعلى ذلك قول الهذلي^(١):

ألكني إليها وخير الرسول أعلمهم بنواحي الخبر

فورد (الأول) في الترتيب على اللغة الشهيرة، والثاني على اللغة الأخرى على ما تقدم في مثل هذا، وعكس الوارد مخالف للترتيب ولا يناسب.

وأما قوله: ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ بإضافة اسمه تعالى إلى ضمير الخطاب، فإنه يناسب من حيث ما فيه من (التلطف) والرفق لما تقدمه من قوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا﴾ [طه: ٤٤]، وقد تفسر هذا القول وتبين ما فيه من التلطف بقوله تعالى في سورة النازعات: ﴿فَقُلْ هَلْ لَّكَ إِلَهٌ أَن تَرْكَبَ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ﴾ [النازعات: ١٨ - ١٩]، وناسب هذا ما بنيت عليه سورة طه من تأنيس نبينا صلى الله عليه وسلم وتأنيس موسى كليهما صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿وَأَنَا أَخَذْنَاكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ [طه: ١٣] وما بعد إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمُوسَىٰ﴾ [طه: ٣٦] وما بعد، فلما كان بناء هذه السورة بجملتها على التلطف (والتأنيس) ناسب ذلك ما أمر به موسى، عليه السلام، من دعاء فرعون آنسه وألطفه)، وأمر موسى، عليه السلام، وأخوه هارون بذلك فقبل لهما: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا﴾، وجرى على ذلك (قوله): ﴿إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾، فأشعرت هذه الإضافة بالتلطف الرباني، ولما لم تكن سورة الشعراء مبنية على ما ذكر، وإنما تضمنت تعنيف فرعون وملئه وإغراقهم وأخذ المكذبين للرسول بتكذيبهم، وهذا في طرف من التلطف، ورد فيها: ﴿فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ص ١١٣، ولسان العرب (لوك)، (رسل)، والمخصص ٢٢٥/١٢.

أَعْلَمِينَ ﴿ بإضافة اسمه سبحانه (إلى العالمين) ليحصل منه أنه مالك الكل وأنهم تحت قهره تعالى وفي قبضته، وعدل عن الإضافة إلى ضمير الخطاب إذ لم يقصد هنا ما تقدم من التلطف، ونظير الوارد في هاتين الآيتين قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] تأنيساً لنبينا صلى الله عليه وسلم ثم ورد فيما بعد: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، فقف على ذلك في سورة الأنعام، وقد تبين جليل النظم وعلي التناسب في كل ما تقدم، وأن عكس الوارد في هذه الآي لا يناسب، والله سبحانه أعلم.

الآية الخامسة من سورة طه: غ - قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكُ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ [طه: ٥٣]، وقال في سورة الزخرف: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمُ فِيهَا سُبُلًا﴾ [الزخرف: ١٠]، للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف بين سلك وجعل؟ ووجه اختصاص كل من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عن ذلك: أن العبارتين في السورتين معناهما متقارب وهو ما هيأه سبحانه لعباده من المذكور في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥]، والمراد (بسلك) وجعل ما خلق وذلّل سبحانه منها وهيأه لتصرفنا في معاشنا ومنافعها.

والجواب عن الثاني أن اختصاص كل واحدة من العبارتين بموضعها في آية طه مقصود بها التلطف بالدعاء إلى الله (عز وجل) على ما تقدم من أمره تعالى لموسى وهارون، عليهما السلام، في قوله: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَنَّا﴾، فلما بني الكلام على هذا وأعقب بقوله: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِّن نَّبَاتٍ شَتَّى ﴿٥٤﴾ كُلُوا وَارْعَوْا أَنْعَامَكُمْ﴾ [طه: ٥٣ - ٥٤]، - ولا إشكال في أن هذا من التلطف والرفق في الدعاء - ناسب ذلك العبارة بسلك عما أنهج تعالى من السبل والطرق لمرافق العباد ومصلحهم، وهي مبنية عما تعطيه جعل في الآية الأخرى مع زيادة الوضوح وكمال التهيئة، فهي أنسب لما قصد في هذه السورة، تقول: منهج سالك أي واضح، ولو قلت مجعول لم يعط هذا المعنى من الوضوح. أما آية الزخرف فمبنية على توبيخ من كفر من العرب وتقرعهم، ألا ترى قوله سبحانه: ﴿أَفَضَرَبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، وقوله إخباراً عن مكذبي الأمم: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الزخرف: ٧]، وقوله: ﴿فَاهْلِكْنَا أَشَدَّ مِنْهُمْ بَطْشًا﴾ [الزخرف: ٨] أي من هؤلاء الذين

كذبوك يا محمد، فهذا كله توبيخ للجاحدين والمعاندين، وتأمل ما افتتحت به السورة من قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣]، والتعقل لا يستلزم الاهتداء والإيمان، ألا ترى قوله تعالى: ﴿أَفَنظَمُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، فأين موقع قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ من قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾؟ فتدبر ذلك يلح لك الفرق، فناسب هذا ما ينبئ عن الخلق والاختراع من غير زيادة، فعبّر هنا بجعل.

وأيضاً فقد اكتنف لفظ جعل في الزخرف قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣]، وقوله بعدها: ﴿وَجَعَلْ لَّكُمْ مِّنَ الْفَلَكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ [الزخرف: ١٢]، فناسب هذا ذكر الجعل، ولم يناسب هنا هذه المناسبة لفظ سلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية السادسة من سورة طه: غ - قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّلَاحِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، وفي سورة الأنبياء: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّلَاحِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِّسَعْيِهِ وَإِنَّا لَهُ كَنُيُوبٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، فوردت آية طه منسوقة على ما قبلها بالواو، والثانية بالفاء المقتضية في مثل هذا استئناف التفصيل مع بئانه على ما قبله بمقتضى الفاء، ثم أعقبت الأولى بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ والثانية بقوله: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِّسَعْيِهِ﴾ ومقصود الآيتين واحد، فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب عن الأول: أن قوله: «ومن يعمل» بواو النسق ورد في مقابلة ما تقدمه من المعنى الحاصل من قوله: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١] وقد خاب من حمل ظلماً لأن عنت الوجوه ذلتها في القيامة، ومنه قولهم: العاني للأسير، فمن حمل ظلماً خاب وخسر، ومن قدم خيراً وعمل صالحاً فلا يخاف ظلماً أي زيادة في سيئاته، ولا هضماً أي نقصاً في حسناته، وهذا معنى الكلام، والله أعلم، فهذا موضع الواو ولا مدخل فيه للفاء. أما قوله في آية الأنبياء: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّلَاحِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] فافتتاح تفصيل أحوال الفريقين لما قال تعالى: ﴿وَنَقُطِعُوا أَمْرَهُم بِبَيْنِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٩٣]، والمراد اختلافهم وافتراقهم في المذاهب والأديان، اتبع ذلك تعالى ببيان حال المحسن والمسيء في افتراقهم، فاستؤنف تفصيل جزائهم فقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْلَ الصَّلَاحِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِّسَعْيِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] إلى ما بعد وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَىٰ قَرَبَةٍ

أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ [الأنبياء: ٩٥] إلى ما يتلوه بيان جزاء المسمى وحكمه، وربطت الفاء ما فصل من الجزء بما وقع الجزء المفصل مربوطاً به ومنبهاً عليه، فالموضع للفاء ولا مدخل للواو هنا.

وأما تعقيب آية طه بقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] فإفصاح بالتأنيس المناسب لما بنيت عليه، وقد وضع هذا في الآية المترجم عليها قبل التي تلي هذا، ولم تبين آية سورة الأنبياء على ما ذكر فجيء فيها بما يناسب، وورد كل على ما يجب، ولا يلائم عكس الوارد ولا يناسب، والله أعلم.

الآية السابعة من سورة طه قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ [طه: ١٢٨]، وفي سورة السجدة: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ [السجدة: ٢٦]، فلحقت همزة الاستفهام الواردة هنا تقريراً وتوبيخاً حرف العطف متقدمة قبله كما يجب واختلف حرف العطف، فللسائل أن يسأل: لم اختصت الأولى بالفاء من حروف العطف والثانية بالواو؟ وعن زيادة «من» في سورة السجدة؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله في الآية الأولى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ كلام لم يتقدمه ما يكون هذا معطوفاً عليه، وإنما هو كلام مستأنف مبتدأ، ألا ترى ما تقدم قبله من قوله تعالى إخباراً عمن أعرض عما جاءت به الرسل فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي﴾ - أي بإعراضه عن إتباع الرسل - ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا...﴾ [طه: ١٢٤] إلى قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى﴾ [طه: ١٢٧]، هذا إخبار عن جزاء من أعرض ولم يؤمن، ثم ورد ما بعد مستأنفاً وارداً مورد ما يرد من الكلام التفاتاً، وهذا مراد أبي محمد بن عطية، ثم ابتدأ توبيخهم وتذكيرهم فقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾، والضمير المجرور لكفار قریش ومن كان معهم، أي أفلم يتبين لهم، والفاعل ما يفهم من جملة الكلام وسياقه، أي أفلم يهد لهم هذا المشاهد لهم الواضح من تقلبهم في بلاء عاد وثمود يمشون في مساكنهم ويعاينون آثار هلاكهم، وكم مفعولة بأهلكنا. واستمر الكلام مع المذكورين إلى آخر السورة، وإذا كان قوله: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ﴾ مبتدأ مستأنفاً فالموضع للفاء، وهذا كقوله في سورة الرعد: ﴿أَفَلَمْ يَأْيِسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١]، وقوله في سورة القتال: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَفَرَأَتِ أَرْعَى قُلُوبٍ أَفْقَالًا﴾ [محمد: ٢٤]، وما أتى مثل هذا مما الوجه فيه الاستئناف، ولم يقصد عطفه

على ما قبله، وإنما ارتباطه بما تقدمه من جهة المعنى، ولا مدخل فيه للعطف مع أن الالتحام حاصل من وجه كما بينا.

وأما آية السجدة فالواو فيها عاطفة على مقدر لما قاله الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [السجدة: ٢٢]، كأن قد قيل: أفلا تذكروا ولم يعرضوا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ﴾ [السجدة: ٢٦] أولم يبين لهم إهلاك من تقدمهم من القرون، وقال الزمخشري في الواو في: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾ للعطف على معطوف عليه منوي من جنس المعطوف والضمير في لهم لأهل مكة، قلت وهذا هو عين ما قدما، وإنما لم تكن الواو هنا لغير العطف لأن الواو لا يستأنف بها بخلاف الفاء كما قدما، فاختلف المقصود في الآيتين ووضح وجه مجيء الفاء في آية طه والواو في آية السجدة.

وأما زيادة «من» في قوله في آية السجدة: ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ فإنها مقصود فيها استغراق عموم لمناسبة ما تقدم هذه الآية من حصر التقسيم في قوله: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ﴾ [السجدة: ١٨] وأعقبت: (به) ما يفهمه قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦]، إذ ليس هنا الوارد كالوارد في سورة طه من قوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي النَّهْيِ﴾ [طه: ١٢٨]، فهذا يشعر بخصوص يناسبه سقوط «من» الاستغراقية، وما في آية السجدة يشعر بعموم واستغراق تناسبه «من» في قوله: ﴿مِنْ قَبْلِهِمْ﴾، فجاء كل على ما يناسب ويجب، والله أعلم.

الآية الثامنة من سورة طه قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، وفي سورة ق: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩]، فقال في الأولى: ﴿وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ وفي الثانية: ﴿وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾، وفي سورة الطور: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾ وَمِنْ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَرَ الْجُورِ﴾ [الطور: ٤٨ - ٤٩]، (فيسأل عن الفرق؟)

والجواب أن ذلك، والله أعلم: لرعي الفواصل ومقاطع الآي، ألا ترى ما تقدم قبل آية ق من قوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]، فناسب هذا قوله: ﴿وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾، وأما آية طه فقد اكتنفها أي مقاطعها الألف المفتوح ما قبلها نطقاً وتقديراً، فجاء ذلك على ما يجب في السورتين.

فصل : وأما قوله تعالى في السورتين : ﴿وَسَيَحْمَدُ رَبَّكَ﴾ بناء على المتقدم فيهما من قوله تعالى : ﴿وَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ واتصاله به فبين الوضوح ، لأن المراد أمره عليه السلام بالصبر على أذاهم في قولهم كاهن ومجنون وساحر إلى غير ذلك مما نزه الله نبيه ، عليه السلام ، منه ، فأمر (بالصبر) على ذلك وأمر أن يستعين بصبره وصلاته كما قال تعالى : ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة : ٤٥] ، وهو المراد أيضاً هنا ، وعن الصلاة عبر بالتسبيح في قول أكثر المفسرين ، وإن أريد بالتسبيح معنى التنزيه بالذكر المعروف فذلك أيضاً بين والمعنى متعارف ، ويكون مأموراً بالصبر والذكر والتنزيه ، فالالتحام بين ، وإنما المشكل قوله تعالى في سورة ص : ﴿أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَادْكُرْ عَبْدًا دَاوُدَ...﴾ [ص : ١٧] ، وربط قوله : ﴿وَادْكُرْ عَبْدًا دَاوُدَ﴾ بما قبله ومطابقته إياه ، وقد أجاب الزمخشري عن ذلك بما جرى فيه على شنيع المرتكب وسوء الأدب ، بناء على استبداد العبيد وفعلهم ما لا يرضاه الخالق سبحانه ولا يريد ، فجعل الله شركاء ، وأفرد العباد بأفعالهم استبداداً وملكاً ، وأجاب (بناء) على ما أصل ولم يوفق في هذا الموضوع لوجه المطابقة ولا حصل ، وأذكر إن شاء الله ذلك في أول آية من سورة ص على أوضح منهج بحول الله تعالى .

سورة الأنبياء (عليهم السلام)

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء: ٢]، وفي سورة الشعراء: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥]، فورد في الأولى: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ وفي الثانية: ﴿مِنْ الرَّحْمَنِ﴾ مع اجتماع الآيتين في أن التذكير لا يجدي على من ذكر في الآيتين، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن هذين الاسمين العظيمين وهما: الرب والرحمان تواردا في الكتاب العزيز كثيراً، أول ذلك في الفاتحة، ثم إن اسمه سبحانه الرحمان يغلب وروده حيث يراد الإشارة إلى العفو والإحسان والرفق بالعباد والتلطف والتأنيس، فمن مراده في التأنيس البسمة، وأم القرآن، وصدر سورة طه، وآية الشعراء المتكلم فيها، وما ورد من مثل الوارد في سورة الفرقان في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ﴾ [الفرقان: ٦٠]، فتحقيق الاعتبار بتأويله بالرجوع إلى ما ذكرنا، وأما اسمه الرب فيعم وروده طرفي الترغيب والترهيب.

أما الترغيب فبين، وأما الترهيب فحيث يرد معنى ملكيته سبحانه لهم، وانفراده بإيجادهم، وإدراج أرزاقهم، وبيان انفراده تعالى بذلك، ثم هم مع ذلك على كفرهم. ولما تقدم قبل آية الأنبياء من الأخبار ما طيه وعيد وترهيب مع تلطفه سبحانه بهم بتذكيرهم لم يكن ليناسب ذلك ورود اسمه الرحمان، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١] أشد تخويفاً للمخاطبين، ثم لفظ الناس لفظ لا يخص به المؤمنين، إنما يرد حيث يراد عموم المخاطبين، ويكثر حيث يراد الوعيد والإنذار والتخويف والدعاء الأولي إلى العبادة والدخول في الإسلام، وأما ما ذكر بعد وصفه بالغفلة والإعراض وما انجر مع ذلك فأهل الكفر والتكذيب، والسورة مكية ولفظ الناس عام كما تقدم، إلا أن قوله بعد: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] خاص بمن حكى قولهم الذي أسروه وهو: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحَرَ وَأَنْتُمْ بُصُورُونَ﴾ [الأنبياء: ٣].

ذكرهم غير متناول غيرهم، وعنوا بالذكر، واحتيج بعد إلى الإخبار عنهم، أتى بضميرهم، إذ هو أوجز وقد علم، (ف قيل): ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ﴾، ولم يكن الإضمار ليناسب في آية الأنبياء، ولم يمكن الإظهار هنا، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أنه لما تقدم في سورة الأنبياء قوله تعالى: ﴿أَمْ أَخَذُوا عَالِهَةً مِّنَ الْأَرْضِ هُمْ يُشِيرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢١]، وقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، وقوله: ﴿أَمْ أَخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً﴾ [الأنبياء: ٢٤]، فتكرر ذكر مرتكبهم في اتخاذهم معبودات لا تغني عنهم، ناسبه قولهم: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٣٦].

أما آية الفرقان فقد تقدمها قوله: ﴿مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَشْئِي فِي الْآسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٧]، فأنكروا كون الرسول من البشر، (فجرى مع ذلك وناسبه قولهم: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] تعجباً واستبعاداً أن يكون الرسل من البشر)، وقد رد ذلك عليهم بقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْآسْوَاقِ﴾ [الفرقان: ٢٠]، فوضح التناسب فيها، والله أعلم.

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، قراءة الجماعة إلا ابن عامر: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ﴾، وقرأ ابن عامر: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ﴾ بضم التاء وفتح الميم من الصم، وفي النمل والروم: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ﴾ [النمل: ٥٢]. قراءة ابن كثير بضم الياء وفتح الميم كقراءة الجماعة في آية الأنبياء، وقراءة الباقيين: ﴿وَلَا تُسْمِعُ الصُّمُّ﴾ بضم التاء وفتح الميم كقراءة ابن عامر في الأنبياء، فاستوت الآي الثلاث في ورود القراءتين على الجملة وفي المعنى المقصود، ثم ختمت الأولى بقوله: ﴿إِذَا مَا يُنْذَرُونَ﴾، وآيتا النمل والروم بقوله: ﴿إِذَا وَلَوْ أُمَّدَّيْنِ﴾، فيسأل عن ذلك.

والجواب، والله أعلم: أن آية الأنبياء قد تقدمها أمره، عليه السلام، بخطاب حاضريه، وإنذارهم بما أوحى إليه، وإعلامهم بأن إنذاره إليهم لا يجدي عليهم، تسلية له، عليه السلام، وإعلاماً بما سبق لهم أولاً، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ﴾، ثم قال لهم: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ﴾ [الأنبياء: ٤٥]، فأعلمهم بإعلام الله تعالى بأنهم صموا عن سماعه، ومنعوا ثمرته من الإجابة لما سبق عليهم فقيل: ﴿إِذَا مَا يُنْذَرُونَ﴾، أي أنهم وقت إنذارهم ممنوعون عن السمع، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَىٰ

قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةٌ أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ ﴿٥٧﴾ [الكهف: ٥٧]، وكما ورد قبل آيتي النمل والروم قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ لَا تَسْمِعُ الْمَوْتَى﴾ [الروم: ٥٢] إلحاقاً لحال المخاطبين بهم في عدم الجدوى عليهم، ناسب ذلك قوله: ﴿إِذَا وَلَوْ سَدُّوا أَسْمَاعَهُمْ﴾، فوضح التناسب في نظام هذه الآي، وإن العكس لا يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة قوله تعالى في إبراهيم: ﴿إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاقِبُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبَادَةً لَمْ نَجِدْ لَهَا كِتَابًا وَرَأَيْنَا أَطْبَاقَهُمْ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَيِّهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٧٠﴾ قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُ لَهَا عَاقِبَةً ﴿٧١﴾ قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُوهُمْ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَفْعَلُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾ قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٦٩ - ٧٤]، فورد في الأولى: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾ وفي الثانية: ﴿قَالُوا بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا﴾، فيسأل عن زيادة «بل» في الثانية؟ وقد يسأل عن المختلف من حكاية قول إبراهيم، عليه السلام في الأولى: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاقِبُونَ﴾ [الأنبياء: ٥٢] وفي الثانية: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ وظاهر القصة أنها واحدة وقد اختلف المحكي؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن جوابهم في الموضوعين ليس جواباً لسؤال واحد، وإنما ورد (جواباً) لسؤالين، فاختلف بحسبهما، فسؤاله في آية الأنبياء سؤال مطلع على معبوداتهم ما هي؟ بعد أن شاهد عبادتهم لها، ولزومهم إياها، وكيفية صورها. فقال: ﴿مَا هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاقِبُونَ﴾ أي ملازمون، فلم يجدوا جواباً إلا اعترافهم بتقليد آبائهم في عبادتها، فجابوه بقولهم: ﴿وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبَادَةً﴾، وحصل اعترافهم بأنها تماثيل مصورة منحوتة، والتماثيل ما جعل من الصور مثلاً لغيره ونحي به نحوه، فأقروا بالعجز عن جواب مقنع، واستشعروا ما يلزمهم في عبادة ما يصنعونه بأيديهم، وتقدم وجودهم وجوده، فرجعوا إلى التقليد فوق جوابهم على ما تقدم.

وأما آية الشعراء فإن سؤال إبراهيم، عليه السلام، إياهم بقوله: ﴿مَا تَعْبُدُونَ﴾ ورد (مورد) سؤال عن ماهية معبوداتهم وكيفيةها، وكأنه، عليه السلام، لم يشاهدها، وعلم أنهم يعبدون ما لا يعبد، فسألهم عن ماهيته فجابوه: ﴿نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُ لَهَا عَاقِبَةً﴾ فجابوه معترفين بماهية معبوداتهم على ما أمرهم عليه، وطابق جوابهم سؤاله، فأردف، عليه السلام، بسؤال آخر، قاصداً تعجيزهم والقطع بهم فقال: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُوهُمْ﴾ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَفْعَلُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢ - ٧٣] أي إذا كانوا هكذا مستبدين غير مفتقرين فذلك عذر في عبادتكم إياهم، فلما استشعروا ما يلزمهم عدلوا عن الجواب،

وأضربوا عن طرفي الإثبات والنفي إلى تقليد الآباء وقالوا: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، وحصل من جوابهم بمفهوم الإضراب ببل أن آلهتهم لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، إذ لو اتصفت بوجود هذه الصفات لما عدلوا إلى الإضراب.

فإن قيل إنما أضربوا عن أن يجيبوا بنفي أو بإثبات فكيف يقال: إن اعترافهم حاصل بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر؟ فأقول: لو وجدوا أدنى شبهة لتراموا عليها، فقد وضع أن جوابهم هنا بناء على ما بنوه جواباً عليه لا يمكن غيره إلا بمخالفتهم المحسوس لو أنهم قالوا: إنها تسمع أو تنفع أو تضر، أو نسبتهم أنفسهم إلى ما لا عذر لعاقل في ارتكابه، ولا شبهة لو أفصحوا جواباً بأنها لا تسمع ولا تنفع ولا تضر، ثم استمروا على عبادتهم إياها، فأضربوا عن ذلك إلى اعتمادهم على تعبد آبائهم، وجعلوا ذلك حجة على مرتكبهم على وهن هذا التعلق، ولهذا قيل لهم: ﴿قَالَ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء: ٥٤]، إن جوابهم هنا ببل لازم لما قصده، ولا يمكن بسقوطها، وإن جوابهم في آية الأنبياء لا يمكن فيه بل بوجه، فورد كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني أنه لا حامل على القول بأن القصة واحدة، وإذا أمكن أن يكون ذلك في محلين ووقتين لم يلزم اتحاد الجواب، فلا سؤال، والله أعلم.

الآية الخامسة قوله تعالى: ﴿وَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٠]، وفي الصافات: ﴿فَأَرَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَسْفَلِينَ﴾ [الصافات: ٩٨]، هنا سؤالان: أحدهما: ما وجه الاختلاف مع اتحاد المقصود في الموضعين؟ والثاني: ما وجه اختصاص كل من الموضعين بما ورد فيه؟

والجواب عن السؤالين معاً: أن الخاسر عندنا من فقد ما بيده من مال أو سبب كان يعتمد عليه لدينه ومعاشه، أو محاولة فسدت عليه فساءت حاله، لذلك ومهما استحكمت حاله في ذلك كان أخسر، وقد جعل سبحانه في الخسران المبين من خسر الدنيا والآخرة، وأعلمنا تعالى أن الأخسرين لا يقام لهم (وزن في القيامة)، قال تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣] إلى قوله: ﴿حُطِّتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، فلا أدون حالاً من هؤلاء. ولما أراد قوم إبراهيم، عليه السلام، به الكيد ألحقهم تعالى بهؤلاء عقوبة توافق مرتكبهم وسوء انتحالهم، والأخسرون هم الأسفلون، ولهذا كان مطلب الكافر في الآخرة وتمنيه لو بلغه إلحاق من أضله من الجن

والإنس بهذا النمط، قال تعالى مخبراً عن حالهم في الآخرة: ﴿رَبَّنَا ارِنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلَهُمَا تَحْتَ أَفْدَانِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾ [فصلت: ٢٩]، فالصفتان من الخسران والسفالة غاية حالة الكافر، ومن كان من الأسفلين فقد خسر خسراناً مبيناً، فلا تضاد بين الصفتين سوى أن السفول لاحق في ذات المسفل، والخسران حقيقة في خارج عنه، فالسفل أبلغ، فقدم ما هو لاحق خارجي، وأخر ما لا يتعدى ذات المتصف تكملة وتتمة، إذ هو أبلغ على ما يجب وعلى ما قدمنا من رعي الترتيب، والتسفل (ضد) التعالي، فورد كل على ما يجب ويناسب، وقيل روعي في آية والصفات مقابلة قولهم: ابنوا له بنياناً، لأنه يفهم منه إرادتهم علو أمرهم بفعلهم ذلك، فقبلوا بالضد، فجعلوا الأسفلين. قال معناه صاحب الدرّة، وهو حسن، والله أعلم.

الآية السادسة قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (٨٣) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَانِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣ - ٨٤]، وفي سورة ص: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ (٤١) أَرْكَضَ بِرِجْلِكَ هَذَا مُغْتَسِلٌ بَارِدٌ وَشَرَكُ﴾ (٤٢) وَوَهَبْنَا لَهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُمْ مَعَهُمْ رَحْمَةً مِنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٤١ - ٤٣]، ففي آية الأنبياء: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ وفي آية ص: ﴿رَحْمَةً مِنَّا﴾، وفي آية الأنبياء: ﴿وَذِكْرَى لِلْعَانِدِينَ﴾، وفي آية ص: ﴿لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾، فيسأل عن الفرق بين الوصفين؟ ووجه الاختصاص؟

والجواب على الجملة، والله أعلم: أنه لما ورد في الأنبياء تلتطف أيوب عليه السلام بقوله: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٣]، فلما تلتطف في سؤاله، ولم يفصح، عليه السلام، تلتطفاً وتضرعاً بعظيم ما أصابه من البلاء إفصاحه في آية ص بقوله: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١]، فبني كل (من الآيتين) على ما يناسبه، فقيل جواباً على عظيم تضرعه وتلطفه في قوله: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ﴾ ما يلائم لطيف هذه الشكوى، وعلى قوله: ﴿مَسَّنِيَ الشَّيْطَانُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ ما يناسب إفصاحه بهذه البلوى، فقيل بناء على الأول: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، وقيل بناء على الثانية: ﴿أَرْكَضَ بِرِجْلِكَ﴾ [ص: ٤٢]، لما وقع ذكر الشيطان، وأنه السبب في ذلك الامتحان، جووب باستعمال سبب فقيل له: اركض برجلك واغسل وذلك يذهب عنك ما مسك به الشيطان، وحين لم يذكر، عليه السلام، واسطة جووب برفع ما به بغير واسطة سبب، فقيل جواباً لقوله: ﴿مَسَّنِيَ الضُّرُّ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ﴾ [الأنبياء: ٨٤]، وبني على الأول قوله: ﴿رَحْمَةً﴾

مِنْ عِنْدِنَا ﴿لَتَمَكُنَّ عِنْدَ﴾ فيما قصد، وعلى الثاني: ﴿رَحْمَةً مِنَّا﴾ إذ ليس موقعها موقع ﴿مِنْ عِنْدِنَا﴾، ثم قيل في الأولى: ﴿وَذَكَرْنِي لِلْعَالَمِينَ﴾ مناسبة لما تقدم، وقيل في الثانية: ﴿لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ مناسبة أيضاً، إذ اعتبار أولي الأبواب يورثهم مقام العابدين، وهو أسنى مقام، وكل ذلك بعد مقامات عليّة وأحوال جليّة، وقد جرى مع (كل) مقام ما يناسبه، ووضح أن كلاً من هذه المبنيات على ما قبلها لا يناسبه غير ما بني عليه، والله أعلم.

وأما وجه خصوص الواقع في كل من السورتين بموضعه، فإن سورة الأنبياء لما ورد فيها من قصص الأنبياء المذكورين قبل ذكر أيوب، عليه السلام، إعلاء مقاماتهم، ولم يرد في ذلك ما يخرج عن هذا، وذلك من لدن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [الأنبياء: ٥١] إلى قوله: ﴿وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، ناسب ذلك من قصة أيوب، عليه السلام، ما يلائم هذا الغرض، فلما ورد في ص ما بني عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ دَاوُدُ إِنَّمَا فَتَنَّاهُ﴾ [ص: ٢٤] إلى قوله: ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ...﴾ [ص: ٢٥] وما بني عليه (قوله): ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ [ص: ٣٤] إلى قوله: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [ص: ٣٥]، ناسب ذلك أيضاً ما أعقبت به من قصة أيوب، عليهم السلام، فتأمل الوارد من قصص داود وسليمان في قوله في الأنبياء: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾ [الأنبياء: ٧٨] إلى قوله: ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، والوارد من قصصهما في سورة ص، واعتبر ذلك، فإن الفرق في ذلك بين، وقد تنزل على كل من هذه القصص في السورتين ما يناسبهما من قصص أيوب، وإذا استوضحت ذلك علمت أن كلاً منهما لا يناسبه غير موضعه، ثم إن كلاً من الآيتين في السورتين قد جرى على ما اتصل به مما تقدمه وتأخر عنه من فواصل الآي ومقاطعها، فلو وردت على العكس لما ناسب آية منها ما اتصل بها، فحصل التناسب في اللفظ والمعنى على أوضح شيء، وأنه لا يمكن عكس الوارد على ما قد تمهد بوجه، والله أعلم بما أراد.

الآية السابعة من سورة الأنبياء قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، وفي سورة التحريم: ﴿وَمَرْيَمَ ابْنَتَ عِمْرَانَ الَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا﴾ [التحريم: ١٢]، فيسأل عن وجه الاختلاف في الضميرين مع اتحاد المعنى المقصود من الواقع به الثناء وإن اختلف الحامل على ذكر قصتها في الموضعين؟ وعن وجه اختصاص كل واحد من الموضعين بالوارد (فيه)؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: بعد تسليم اتحاد المعنى الواقع به البناء، إن الضمير في الأولى عائد إلى ما أشير إليه بالموصول الذي هو التي، وهي مريم ابنة عمران

المفتتح باسمها في آية التحريم، أعيد الضمير هنا إليها من حيث إن ذلك تخصيص وتكرير جليل وآية باهرة، وقد قصد ههنا تشريفها وتشريف ابنها، عليه السلام، بالذكر في قوله: ﴿وَجَعَلْنَاهَا وَأَبْنَاهَا آيَةً﴾ [الأنبياء: ٩١]، ولم يقع في آية التحريم ذكر ابنها، فلما اتسع المقصود هنا بذكر من لم يذكر هناك، وقصد من التشريف ما هو أكثر، ناسبه التوسعة في عودة الضمير، فأعيد إلى الذات المطهرة (بجملتها، فقيل): ﴿فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾، وأفهم ذلك ما أفهمه الضمير الخاص بمحل النفخ من غير إشكال، وقيل في آية التحريم: «فيه» لعوده إلى الموضع المخصوص على ما يجب، لم يقصد هنا من توسع المدح ما قصد في الأولى، وإنما قصد بآية التحريم تخصيصها في ذاتها بعظيم إيمانها، وتصديقها، وإثباتها في القانتين، وتشبيه حالها في سابق سعادتها بالمذكورة قبلها، واجتماعهما في ضرب المثل بهما للمؤمنين، فالحامل على ذكرها هنا غير الحامل في سورة الأنبياء مع اتحاد الوصف الواقع به التمدح، مع تناظر الألفاظ (وتشاكلها)، وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْتُ فَرْجَهَا فَفَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا وَجَعَلْنَاهَا وَأَبْنَاهَا﴾ [الأنبياء: ٩١]، فاجتمع في هذا الموضع ما قصد من مدحها ومدح ابنها، عليه السلام، مع مضارعة الألفاظ وتشاكلها، فجاء كل على ما ثبت فيه، ولم يقصد في التحريم غير ذكرها بالحال التي ناسبها فيها امرأة فرعون، ولم يوسع الكلام بذكر ابنها، عليه السلام، كما ذكر في الأخرى، ولا هنا داعية تشاكل كما هناك، فلهذا ورد الضمير على ما ورد من الخصوص فقيل: «فيه».

والجواب، عن وجه اختصاص كل واحد من الموضعين بالوارد فيه: أن آية الأنبياء وردت منسوقة على آيات تضمنت ذكر جملة من الرسل، موصوفين بخصائص عليّة وآيات نبوية، أولهم إبراهيم، عليه السلام، ثم ابنه إسحاق ثم ابنه يعقوب ثم نوح ولوط وداود وسليمان وأيوب وإسماعيل وإدريس وذو الكفل وذو النون وزكرياء، فلما ذكر هؤلاء العلية، عليهم السلام، بخصائص ومنح ناسب ذلك ذكر مريم وابنها بما منحنا عليهما السلام. وأما آية التحريم فمقصود فيها ذكر عظيمتين جليلتين يبين بهما حكم سبقية القدر بالإيمان والكفر، وهما قضية امرأتي نوح ولوط، وإن انضواءهما إلى هذين النبيين الكريمين، عليهما السلام، انضواء الزوجية التي لا أقرب منها، ومع ذلك لم يغنيا عنهما من الله شيئاً، وقصة امرأة فرعون وقد انضوت إلى أكفر كافر، فلم يضرها كفره، ثم ذكرت مريم، عليها السلام، للالتقاء في الاختصاص وسبقية السعادة، ولم يدع داع إلى ذكر ابنها. فلا وجه لذكره هنا، وأما آية الأنبياء فلذكره هناك أوضح حامل، فجاء كل على ما يجب، ولا يمكن فيه عكس الوارد، والله أعلم.

الآية الثامنة من سورة الأنبياء قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ (٩٢) وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ ﴿[الأنبياء: ٩٢] - ٩٣﴾، وفي سورة المؤمنون: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ (٥٢) فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿[المؤمنون: ٥٢ - ٥٣]، للسائل أن يسأل عن قوله في الأولى: «فَاعْبُدُونِ» وفي الثانية: «فَاتَّقُونِ»؟ وفي الأولى: «وَتَقَطَّعُوا» وفي الثانية: «فَتَقَطَّعُوا»؟ وفيها أيضاً: «زُبُرًا» ولم يرد ذلك في الأولى؟ وأتبع الأولى بقوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ﴾ والثانية بقوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾؟ فهذه أربعة مواضع مما يسأل عنها؟

فأقول تمهيداً للجواب: الأمة هنا الملة، وقوله: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ﴾ إشارة إلى ملة الإسلام، قال الزمخشري: أي ملة الإسلام هي ملتكم التي يجب أن تكونوا عليها، لا تنحرفون عنها، ملة واحدة وغير مختلفة، وأنا إلهكم إله واحد فاعبدون، والخطاب للناس كافة، قال: والأصل وتقطعتم إلا أن الكلام صرف إلى الغيبة على طريقة الالتفات، كأنه ينفي عنهم ما أسندوه، ويقبح عندهم فعله، ويقول لهم: ألا ترون إلى عظيم ما ارتكب هؤلاء في دين الله، قال والمعنى جعلوا أمر دينهم فيما بينهم قطعاً كما تتوزع الجماعة الشيء ويتقسمونه فيصير لهذا نصيب ولذا نصيب، تمثيلاً لاختلافهم فيه وصيرورتهم فرقاً وأحزاباً شتى، ثم توعدهم بأن هؤلاء الفرق المختلفة إليه يرجعون، فهو يحاسبهم ويجازيهم، هذا معنى كلامه.

ونرجع إلى الجواب (فنقول: الجواب) عن الأول أن سورة الأنبياء لم يرد فيها ذكر لفظ التقوى في أمر ولا خبر من أولها إلى آخرها، وورد الأمر بالعبادة في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وأما سورة المؤمنون فتكرر فيها ذكر التقوى في ثلاثة مواضع، أولها - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٣]، وفي القصة التالية لهذه: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٢]، وفي ما بعد الآية المتكلم فيها ﴿قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٧]، فروع في الأولى ما تقدمها، ونوسب بالثانية ما اكتنفها، وأيضاً فإن العبادة مأمور بها ليحصل الاتقاء، فهي مقدمة في الطلب لتحصيل ما يتسبب عنها إذا كانت الإجابة، وعلى ذلك ورد دعاء الخلق، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ عِبْدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وفي سورة المؤمنون المذكورة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا

إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٢٣﴾ [المؤمنون: ٢٣]، فالإتصاف بالتقوى ثان عن الإتصاف بالعبادة، فقليل في الأنبياء: «فاعبدون» وفي سورة المؤمنون: «فاتقون»، وكلاهما ذكر على مقتضى الترتيب، وأيضاً فإننا إذا اعتبرنا ما قدم من قصص الرسل في السورتين وجدنا الوارد في سورة الأنبياء مقصوراً على ذكر منحهم وتخليصهم وتأنيدهم من لدن قوله تعالى في إبراهيم: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رُشْدَهُ﴾ [الأنبياء: ٥١]، إلى قوله: ﴿وَكَاذِبُوا لَنَا وَعِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فتضمنت هذه الآي بضعة عشر نبياً، أولهم إبراهيم وآخرهم من أعقب ذكره بالآية المذكورة، وقد اقتصر من قصصهم في هذه الآي على ما يطلع المؤمنين على تكفله سبحانه بالمصطفين من عباده وما اختصهم به، ولم يرد مع ذلك تكذيب قومهم لهم، ولا ما يرجع إلى هذا وكل هذا تأنيس وذكر نعم وآلاء والطف يناسبها قوله: «فاعبدون» لكونه أمراً بالعبادة مجرداً عما في قوله: «فاتقون» من التخويف.

وأما الوارد في سورة طه فمتضمن الطرف الذي عدل عنه في سورة الأنبياء، وهو ذكر جواب الأمم للرسل وقبيح تكذيبهم إياهم وشنيع ردهم وقبيح مقالهم كقول قوم نوح، عليه السلام: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ﴾ (٢٤) ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون: ٢٤ - ٢٥]، ثم بالغوا في الاستهزاء بقولهم في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿فَتَرَى صُورَهُ مِنْ حَقِّ جَهَنَّمَ﴾ [المؤمنون: ٢٥]، وقول أهل القرون المذكورين بعد قوم نوح لنبيهم: ﴿مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وقوله: ﴿وَلَيْنَ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلُكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] إلى قوله: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا وَمَا نَحْنُ لَهُ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [المؤمنون: ٣٨]، وقوله تعالى لما تواتر ذكر إرسال الرسل وتكذيب قومهم لهم فقال تعالى: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولًا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤] إلى قوله: ﴿فَبَعَثْنَا لِقَوْمِهِمْ لَقِيًّا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وقال تعالى مخبراً عن قوم موسى: ﴿فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا عَالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٦]، فناسب هذا التخويف بقوله عقب هذا: «فاتقون»، كما ناسب ما تقدم في آية سورة الأنبياء قوله تعالى: «فاعبدون»، ولم يكن ليناسب ورود واحدة منها موضع الأخرى، فجاء كل على ما يجب، ولا يمكن خلافه.

والجواب عن السؤال الثاني، وهو الفرق بين قوله في سورة الأنبياء «وتقطعوا»، وفي سورة المؤمنون «فتقطعوا» بقاء التعقيب: أنه ورد في آي الأنبياء قبل هذه الآية تأنيساً لنبينا صلى الله عليه وسلم قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ﴾ [الأنبياء: ٧]

وقوله: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٧]، ثم قال: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَداً لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٨] إلى قوله: ﴿ثُمَّ صَدَقْنَاهُ الْوَعْدَ﴾ [الأنبياء: ٩]، فنبهوا على السؤال، ثم ذكر من قصص الأنبياء أوضحه وأجلاه لمن اعتبر، وأورد ذلك إيراد التلطف بذكر تخلص أولئك العلية، عليهم السلام، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (٥٥) وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلِداً سُبْحَانَهُ﴾ [الأنبياء: ٢٥ - ٢٦]، ونظير هذا قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَرْسَلْنَا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهَا أُمَمٌ لِّتَلْتَلَوْا عَلَيْهِمُ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ [الرعد: ٣٠]. فهذه الآي في قوة أن لو قيل: نحن نبين لهم وهم يكفرون، فهو سبحانه يذكر لنبيه صلى الله عليه وسلم أحوال الأمم مع الرسل مع مشاهدة الآيات تأنيساً له صلى الله عليه وسلم وتذكيراً بالصبر على قومه، (فعلى) هذا المنهج جرى الوارد من قوله: ﴿وَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ [الأنبياء: ٩٣] أي نبهناهم على السؤال، وأوضحنا (لهم) أمر من تقدمهم وعاقبة الاستجابة لمن تمسك بهدي المذكورين، وهم مع ذلك على عنادهم وافتراقهم، وكأن الكلام وارد مورد التعجب من أمرهم، ولم يشبه شدة الوعيد ليبقى رجاؤه، عليه السلام، في استجابتهم، فلم يخل معنى الكلام مع الإخبار بتفرقهم عن بعض إبقاء تأنيس مناسباً لما تقدمه، ولهذا لم يقع بعد الآية تسجيل بتصميم على الكفر ولا إمعان في طرف التخويف الوارد في آية المؤمنين من قوله: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣] إلى قوله: ﴿بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٦] كما في آية الأنبياء آنفاً.

أما قوله في المؤمنين: ﴿فَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾ [المؤمنون: ٥٣] فمنزّل على ما قبله منزلة قوله في سورة النحل: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [النحل: ٣٦] إلى قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ﴾ [النحل: ٣٦]، وهذا وعيد شديد لمن حقت عليه كلمة العذاب ولم يجد عليه التذكار، فكان مجموع هذه الآي في قوة أن لو قيل لهم: قد بين لكم، وأطلعتم على مآل من كذب، وخوطبتم بما قيل للرسول: ﴿كُلُوا مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً﴾ [المؤمنون: ٥١]، وملة الكل ملة واحدة، ولم تؤمروا بما لا تطيقونه، فتقطعتم. إلا أن الكلام صرف إلى الغيبة على طريقة الالتفات، كما جرى في سورة الأنبياء فقبل: ﴿فَنَقَطَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ أي تفرقوا وما أجدى عليهم القرآن شيئاً، فهذه الآية أشد في التخويف والترهيب من الأخرى، وكل يناسب ما قبله. ولو وردت إحداهما موضع الأخرى لما ناسب، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في آية المؤمنون «زُبراً» تأكيد لافتراقهم، وانتصابه على الحال الواردة بياناً وتأكيداً لقبح تفرقهم وشنيع مرتكبهم، فناسب ذلك مقصود هذه الآية هنا من التخويف والإنذار، ولم يكن ليناسب آية الأنبياء لبنائها على غير ما قصد هنا، لما تقدمها من تأنيس نبينا صلى الله عليه وسلم، وتعريفه بما منح سبحانه متقدمي الرسل، وما أعقبهم صبرهم على أمهم، وهو، عليه السلام، قد قيل له: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيَهْدِيهِمْ أَفْتَدِي﴾ [الأنعام: ٩٠]، فقدم له، عليه السلام، في سورة الأنبياء من قصصهم ما ثبت فؤاده، وصار جليل هذا التأنيس مما بنيت عليه السورة، وعلى ذلك جرت سورة مريم وسورة طه على ما مهدته وبسطته في ترتيب هذه السور الكريمة، فمن حيث الإشارة إلى ما ذكر لم يكن ليناسب ذلك تأكيد افتراقهم وتشتتهم، ولما رجع الكلام للآية الثانية، بعد تثبيته، عليه السلام، وتأنيسه، إلى التعريف بمرتكبات الأمم، وذكر ما استحقوا به ما عوقبوا به، وإن كلاً من المكذبين أخذ بذنبه، كان ذلك مظنة تأكيد المرتكب، فقيل: ﴿فَقَطَّعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا﴾ [المؤمنون: ٥٣]، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الرابع: أن تعقيب آية الأنبياء بقوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ﴾ [الأنبياء: ٩٣] وإن كان وعيداً وتهديداً فليس في شدة التهديد ومخوف الوعيد كالواقع في سورة المؤمنون، يوضح ذلك ويبينه ما اتصل بكل من الآيتين من قوله في آية الأنبياء: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤]، فذكر عند رجوعهم إليه سبحانه جزاء من أجاب وأحسن، وطوى الكلام عن الإفصاح بحكم الطرف الآخر من ذكر من أساء، فلم يجر لهم ذكر مفصح به كما في الطرف الآخر، مع أن إجمال قوله تعالى: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ﴾ [الأنبياء: ٩٣] يقتضي أن لو قيل: فالمؤمن حكمه كذا والكافر حكمه كذا، ولكن ليس كالمفصح، فلما كان في آية الأنبياء ما قد بين من إغضاء يناسب هذا التأنيس ناسب ذلك إغضاء الكرم وعدم ذكر نقيض الإحسان، (فليس) قوله: ﴿كُلُّ إِلَهِنَا رَجُوعٌ﴾ [الأنبياء: ٩٣] وما أعقب به من قوله: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [الأنبياء: ٩٤] كقوله في آية المؤمنون: ﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمْرَتِهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [المؤمنون: ٥٤] وقوله: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّمَا يُنذِرُ بِهِ مِنْ مَّالٍ وَبَيْنٍ ۖ سَارِعُ هُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَلْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٥ - ٥٦] فقد وضع مناسبة المتبع به في كل من الآيتين لما تقدمه، ولم يكن ليناسب عكس الوارد، والله أعلم.

سورة الحج

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن نُّرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّكَ أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ ...﴾ [الحج: ٥]، وفي سورة المؤمن: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِن نُّرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُتَوَفَّى مِن قَبْلٍ وَلِلَّهِ أَجَلٌ مُّسَمًّى وَلَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [غافر: ٦٧]، ففي الأولى: ﴿ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّكَ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ ولم يقع التعريف بهذه الأحوال من الانتقال عن العلقه، وهو الدم المتعقد المتغير عن النطفه، وهو هنا المني المنفصل يصير (هنا) دماً جامداً، ثم يصير مضغه، والمضغه قطعة لحم قدر ما يمزغ مثله، ثم قد يتم سبحانه خلق تلك النطفه وتخطيطها وتصويرها على ما يشاء من هيئة وصورة ولونية كما قال تعالى: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٦]، وقد لا يتم، فينقص من خلقها ما يشاء من الأعضاء والحواشي، وإلى هاتين الحالتين الإشارة، والله أعلم، بقوله: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾، أي تامة الخلق وغير تامة، فأشار تضعيف لفظ مخلقة إلى هذا فليل مخلقة وغير مخلقة، أما السقط المولود لغير التمام فحصل من مفهوم قوله تعالى بعد: ﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِنَّكَ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، إذ مفهوم هذه - والله أعلم - أن بعض ذلك لا يقره تعالى وهو السقط، هذا - والله أعلم - مفهوم قوله: «ما نشاء» ودليل خطابه، أما قوله: ﴿مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ﴾ فمصرفه - والله أعلم - إلى ما قدمنا، قوله: ﴿إِنَّكَ أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ أي الأجل الذي يشاء تعالى إبراز الموجود فيه وولادته، فهذه الانتقالات والأحوال قد اختصت بها هذه الآية، ولم ترد في آية سورة المؤمن مع البادي في اتحاد المقصود في الموضعين، فلسائل أن يسأل عن وجه ما ورد في الآيتين؟

والجواب، والله أعلم: أن آية سورة الحج مقصود فيها إقامة البرهان على البعث الأخراوي وبسط الدلالات على كيفية وإرغام منكريه، ألا ترى أن هذه الأحوال

والانتقالات على ما وضح من التدرج لا تكون إلا من فاعل قادر مختار عليم حكيم، وقد فسر مقصود هذه الآية وزاده إيضاحاً قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَشِيَ خَلْقَهُ...﴾ [يس: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ...﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ويزيد هذا المقصود أيضاً بياناً تعقيب آية الحج بقوله: ﴿وَنَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَّتْ وَأَنْبَتَتْ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [الحج: ٥]، فهذا إحياء بعد الموت، ثم قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنٍ أَنْ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ يُحْيِ الْمَوْتِ وَأَنْتُمْ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحج: ٦]، فتأمل هذا التعقيب وافتتاح الآية بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ﴾ [الحج: ٥]، واعتبر ما انطوت عليه هذه الآي يلح لك ما تقدم من مقصودها.

أما آية سورة المؤمن فلم تتجرد لهذا الغرض وإن تضمنت ذلك بالإيجاز، وإنما بناؤها على تذكير الخلق وتنبيههم على وحدانيته سبحانه وانفراده بالخلق والأمر وتنزيهه عن الشركاء والأنداد ونفي ما عبد من دونه تعالى، وتأمل ما تقدم من لدن قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] الآية المذكورة وما بعدها يبين لك ما قصد بهذه الآية، وإنما اختصت عن آية سورة الحج بما ذكرنا، واختصت تلك بما تقدم، فلذلك زيد فيها من التفصيل ما تقدم، ولم يكن العكس ليناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾ [الحج: ٢٢]، وفي سورة السجدة: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، هنا سؤالان: الأول قوله في آية الحج: «من غم» ولم يرد ذلك في سورة السجدة؟ والثاني ما أعقبت به كل من الآيتين؟

الجواب عن الأول: أن زيادة قوله: «من غم» في الآية الأولى مناسب لما ورد قبله وبعده من تفصيل الجزاء في الطرفين بعد ذكر الحاليين من نعيم أو عذاب لما قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ نِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ﴾ [الحج: ١٩] إلى قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ مَقْعٌ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [الحج: ٢١]، وقال في الطرف الآخر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ [الحج: ٢٣] إلى قوله: ﴿وَلِبَاسُهمُ فِيهَا خَرِيرٌ﴾ [الحج: ٢٣]، ففصل حال هؤلاء، فناسب هذا زيادة: «من غم»، ونظير هذا التفصيل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾

[النساء: ٥٧] إلى قوله: ﴿ظِلًّا ظِلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، والإطناب يناسب الإطناب، ولما قال في سورة السجدة: ﴿أَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَصَلُّوا الصَّلَاةَ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [١٩] وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيَهُمُ النَّارُ﴾ [السجدة: ١٩ - ٢٠]، فلم يقع تفصيل في الطرفين، وأوجز الكلام ناسبه الإيجاز، فلم يرد هنا قوله: «من غم»، ونظير هذا في إيجاز الجزاء قوله تعالى جزاء من الطرفين: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٣٩] وقوله: ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، فلم يقع وصف الجزاء ولا تفصيل هذه كآية السجدة من غير فرق، وللإطناب في التفصيل زيد في آية العج ما حذف للإيجاز في آية السجدة، وورد كل على ما يجب ويناسب، ولم يكن عكس الوارد ليناسب على ما تمهد.

والجواب عن الثاني: أن آية السجدة لما قيل فيها: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا﴾، والفسق الخروج، وقد يكون إلى معصية دون الكفر، ويكون إلى الكفر وهو المراد هنا، فأعقبت الآية بما يرفع الاحتمال ويوضح أن فسقهم إلى الكفر حين كذبوا بالوعد والوعيد الأخراوي، ف قيل لهم: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، أما آية الحج فتقدم قبل ذكر الإفصاح بكفرهم في قوله: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ١٩]، فلم يحتاج إلى التعريف الوارد في سورة السجدة، فجاء كل على ما يجب ويناسب، ونظير الواقع في آية السجدة وصف النار واتباعها بصفة المعذب بها قوله تعالى في سورة سبأ: ﴿فَالْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَفَقًا وَلَا ضِرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُوقُوا عَذَابَ النَّارِ الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ﴾ [سبأ: ٤٢]، لما تنزل عذابهم على الظلم، والظلم يقع على الكفر وعلى ما دونه، فاتبع الوعيد بما يبين أن المراد ظلم التكذيب والكفر لا ظلم معصية دون الكفر، كما بين في سورة السجدة أن المراد بالفسق الكفر لا فسق معصية دونه، فوضح ما قلته. والحمد لله.

فأما ما وقع في هاتين الآيتين من التذكير والتأنيث في الموصول والضمير في قوله: ﴿الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، وقوله في الآية الأخرى: ﴿الَّتِي كُنتُمْ بِهَا تَكْذِبُونَ﴾ [سبأ: ٤٢]، مع التساوي فيما جرى عليه الوصف، فإن ذلك لرجوع الوصف في آية السجدة إلى العذاب وهو مذكر، ورجوعه في آية سبأ إلى النار وهي مؤنثة، ويذكر وجه التخصيص في سورة سجدة لقمان إن شاء الله تعالى.

الآية الثالثة - قوله تعالى: ﴿فَكَأَنِّ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٥]، وقال تعالى بعد هذا: ﴿وَكَأَنِّ مِّن قَرْيَةٍ أُمْلِئَتْ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ [الحج: ٤٨]، يسأل عن الفرق الموجب لاختلاف الواقع في الآيتين؟

والجواب: أن الآية الأولى تنزلت على ما ذكر قبلها ممن أهلك من القرون والأمم السالفة بتكذيبهم للرسل، ممن قال فيهم بعد تفصيل ذكرهم: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ ثُمَّ أَخَذْتَهُمْ﴾ [الحج: ٤٤]، وأما الآية الثانية فوقع قبلها ذكر استعجالهم العذاب تكديباً واستبعاداً في قوله: ﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ﴾ [الحج: ٤٧]، فعرفوا بأن تأخره عنهم إملاء للمكذبين به: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقيل في حالهم في التكذيب واستبعاد وقوع العذاب، قد جرى لمن قبلهم من المكذبين ثم جاءهم ما كذبوا به وحل بهم ما استبعدوه فقال تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْبَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨]، فاستعجالهم العذاب أوجب تعريفهم بحال غيرهم ممن ناسب حالهم لعلمهم يتذكرون، يزيد ذلك بياناً قوله: ﴿وَالِئِنَّ الْمَصِيرَ﴾ [الحج: ٤٨]، وكأن الكلام في قوة أن لو قيل لهم: إنما يعجل من يخاف الفوت، أما إذا كان مرجع الكل ومصيرهم إليه فيأخذ المكذب متى شاء، وإن أخره فإملاء لزيادة محنه، فوضح ما بين الآيتين، وأنه لا يمكن على ما تمهد وقوع واحدة منهما في موضع الأخرى، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الحج قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، وفي سورة السجدة: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة: ٥]، وفي سورة المعارج: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: ٤]، يسأل عن وجه الفرق؟ وما معنى تقدير اليوم بما ذكر تعالى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن المراد تبين أفعاله سبحانه، وأنه لا تكلف فيها ولا معالجة: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فكأن قد قيل لهم: إذا شاء عذابكم كان، فإنه سبحانه المتعالي عن التعاون والمعالجة والافتقار، فإذا قدر الشيء وأراد إنفاذه كان وتحصل في الوقت الوجيز القريب، منه ما تصدرون حصوله ومعالجة وقوعه في ألف سنة من أيامكم أو ما تقدرون تهيئته ونفوذه بألف سنة من أيامكم على مألوفكم، وإذا أراد سبحانه وقوع ذلك كان (عن أمره كن) أعجل من كل عاجل، إذ ليست أفعاله كأفعال خلقه التي يحتاجون فيها إلى العون والعلاج والآلات، تعالى الله عن شبه خلقه، فلم يستعجلون ما لا تكلف في وقوعه وحلوله؟ فإنما يمنع من استعجاله ربطه بأجل، إذا بلغ الأجل كان وقوعه، وهو يوم القيامة، وهو الأجل المسمى، ومن شاء تعجيل عذابه في دنياه أو ما شاء من امتحانه حل به إذا آن وقته، وتوقفه عن قدره عليه إملاء وزيادة في امتحانه، ﴿وَكَايْنٍ مِّن قَرْبَةٍ أَمَلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ ثُمَّ أَخَذْتُهَا﴾ [الحج: ٤٨]

[٤٨]، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، وعلى هذا قوله: ﴿يَذُرُّ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَنْزِلُ إِلَيْهِ...﴾ [السجدة: ٥]، المراد أن بعد هذه المسافة لا تحول دون استعجال نفوذ تدبيره وإمضاء مقاديره، وأنه سبحانه ليديرها ثم ترجع إليه في وقت لو وكل ذلك إليكم وكان من مقدوراتكم لفعلتموه في ألف سنة على نحو ما تقدم في الآية الأخرى.

وأما آية المعارج فالمراد باليوم المذكور فيها يوم القيامة، الواقع فيها حساب الخلائق، ووزن أعمالهم، وفصل ما بينهم، إلى استقرار أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، ففيه من الأعمال المتعلقة بالخلق ما يتقدر وقوعه وتخلصه من أيام الدنيا على متعارفها، مع عظيم أهواله وشدة كروبه، وأيام الأهوال والشدائد توصف بالطول لعظيم أهوالها، مع ما يقتضي فيه. مقدر من أيامنا بخمسين ألف سنة، وهو على المؤمن التقى كصلاة صلاها، قال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الْنُفُورِ ﴿٨﴾ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿٩﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرٌ يَبِيرُ﴾ [المدثر: ٨ - ١٠]، ويدل على أن المراد به يوم القيامة ما ذكره الله سبحانه عقب تقديره من وصفه بقوله: ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْهَلْهِلِ﴾ [المعارج: ٨] إلى قوله: ﴿ثُمَّ يُنْجِيهِ﴾ [المعارج: ١٤].

الآية الخامسة من سورة الحج قوله تعالى: ﴿فَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الحج: ٥٠]، وبعد هذه الآية قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَوْمِئِذٍ لِلَّهِ يَحْكُمُونَ يَنْتَهُمُ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ [الحج: ٥٦]، يسأل عن وجه الاختلاف فيما ذكر من الجزاء مع اتفاق وصفهم بالإيمان وعمل الصالحات؟

والجواب عنه أن الآية الأولى إخبار لهم عند دعائهم قبل: أن «آمنوا»، ألا ترى أن قبله أمر الله سبحانه رسوله صلى الله عليه وسلم بما يقول لهم في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الحج: ٤٩]، ثم أخبرهم بمآلهم إن آمنوا من غفران ما تقدم لهم من أعمال المخالفات والمجترحات، والرزق الكريم، ولما ذكر في الآية الأولى حالهم في الدار الأخرى بعد انصرام الدنيا، وحصول اتصافهم بالإيمان وأعمال الطاعات، أخبروا فيها بالحاصل من المغفرة، وبين لهم الرزق الكريم وأنه نعيم الجنة والخلود الأبدي فيها، فالآية الأولى تضمنت وعدهم إن آمنوا، وذلك عند دعائهم إلى الإيمان، ويزيدك في ذلك بياناً نداؤهم في دعائهم إلى الاستجابة بقوله: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [الحج: ٤٩]، ولو كانوا قد حصل لهم الإيمان لَوُسِمُوا بذلك في خطابهم، فكان يقال: يا أيها

الذين آمنوا، فإنما دعوا بما به (يدعى) من لم يحصل له الإيمان ولا اتصف به، وبشروا إن آمنوا، ثم أخبروا ثانياً بالحاصل لهم بياناً لمضمن البشارة الأولى وإخباراً لهم بغاية الجزاء، فالآية الثانية بيان وتفصيل لما أجمل في الأولى، مرتب عليه وآت بعده بما يجب فيما يأتي فيه الإجمال والتفصيل، فكانهم قالوا: ما الرزق الكريم؟ فقل لهم: جنات النعيم، فورد كل من الآيتين على ما يجب ويناسب، ولا يلائم ما ورد من الجزاء في الآية الثانية - على ما تمهد - ما وقع دعاء أو خطاباً في الأولى، ولا ما بني على الآية الأولى أن وقع إخباراً في الثانية، بل ورد كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية السادسة من سورة الحج قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وفي سورة لقمان: ﴿وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ﴾ [لقمان: ٣٠]، للسائل أن يسأل عن التأكيد بزيادة «هو» في سورة الحج وسقوطه من سورة لقمان؟

وجه ذلك، والله أعلم: أن سورة الحج ورد فيها ما يستدعي هذا التأكيد بالضمير المنفصل ويناسبه، وهو تكرر الإشارة إلى ألهمهم والإفصاح بذكرها تعريفاً بوهن مرتكبهم وشنيع حالهم، وأوضح هذا المتكرر وأشدّه ملاءمة الإتيان بهذا الضمير المعد فصلاً أو مبتدأً قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ أَوْ تَهْوِي بِهِ السَّيْحُ فِي مَكَانٍ سَاجٍ﴾ [الحج: ٣١]، وقوله في آخر السورة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فهذه الآية والتي ذكرنا قبلها أنسب شيء لقوله: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، فورد قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ الآية بناء على قوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾، وتمهيداً وتوطئة لما وبخوا به بعدها وقرعوا مما لا يجدون عليه جواباً من قوله: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ﴾ [الحج: ٧٣] إلى قوله: ﴿مَا فَكَّرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٤]. ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، فتأمل عظيم هذه المناسبة والتثام هذه الآية العظيمة، ولو لم تتقدم الآية المتقدمة من قوله: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [الحج: ٣١] الآية لكانت الآية الأخيرة وهي قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣] والتقديم والتأخير مما يرتكبه العرب كثيراً، ويوجد في فصيح كلامهم، ومن نحو هذه الآية التي بنينا مفهومها على تقدير التقديم والتأخير قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ نَفْسًا فَاذْرُكْهَا فِيهَا﴾ [البقرة: ١٧٦]

[٧٢]، فتأخر هذا في الترتيب والتلاوة عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]. وفعلهم متقدم من جهة معناه لأنهم إنما أمروا بذبح البقرة عند تشاجرهم في أمر القتل المشار إليه، فالآيتان في قوة أن لو قيل: وإذ قتلتم نفساً فادراتم فيها فأمرتم بذبح البقرة فأوضح لكم ذلك حكم القتل، فعلى هذا كانت تكون آية سورة الحج لو لم يرد قوله أولاً: ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ...﴾ الآية، فكان ترتيب الآية على قصور أفهامنا وما عليه ترتيب الكتاب العزيز أعلى نظماً وأجل، ولكن أفهامنا قاصرة: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الحج: ٧٣ - ٧٤] ﴿ذَلِكَ يَأْتِكُمُ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، فقدم وأخر لعامل أيضاً على التقديم والتأخير لسنا الآن له، فهذه كآية البقرة سواء، ولما لم يقع في سورة لقمان مثل هذا لم يرد فيها التأكيد، وذلك أبين شيء وأنسبه، وإعراب هذا الضمير مبتدأ أو فصلاً، وثمرته التأكيد لما ذكر، والله أعلم.

الآية السابعة من سورة الحج: «قوله تعالى: ﴿لَمْ يَأْتِكُمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْغَفِيُّ الْحَكِيمُ﴾ [الحج: ٦٤]، وفي سورة لقمان: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَفِيُّ الْحَكِيمُ﴾ [لقمان: ٢٦]، للسائل أن يسأل عن زيادة «ما» في قوله في الآية الأولى: ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾؟ وزيادة لام الابتداء المؤكدة في الجملة التي هي خبر إن وسقوط الحرفين في آية لقمان؟

والجواب: أن الزيادتين معاً للتأكيد، لا تدخل اللام الخبر لغير ذلك، وتكرار الموصول أيضاً لذلك فدخلنا في آية الحج لما قدرت الآية قبلها من السورة من بنائها على مقصود التأكيد فجواب هذين السؤالين حاصل مما تقدم، والله أعلم.

سورة المؤمنون

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ٢﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ ٤﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ٥﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٦﴾ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ٩﴾ أُولَئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ ١٠﴾ الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ١١﴾ [المؤمنون: ١ - ١١]، وفي سورة المعارج: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خَلْقٌ هَلُوعًا ١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا ٢٥﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا ٢٦﴾ إِلَّا الْمُصَلِّينَ ٢٧﴾ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ٢٨﴾ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ٢٩﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ٣٠﴾ وَالَّذِينَ يُصَدِّقُونَ بَيَّوْمَ الدِّينِ ٣١﴾ وَالَّذِينَ هُمْ مِنْ عَذَابِ رَبِّهِمْ مُتَشَفِّقُونَ ٣٢﴾ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ٣٣﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ ٣٤﴾ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ٣٥﴾ فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ٣٦﴾ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ٣٧﴾ وَالَّذِينَ هُمْ بِشَهَادَتِهِمْ قَائِمُونَ ٣٨﴾ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ٣٩﴾ أُولَئِكَ فِي جَنَّاتٍ مُكْرَّمُونَ ٤٠﴾ [المعارج: ١٩ - ٣٥]، للسائل أن يسأل عما اختلف في هاتين السورتين من هذه الأوصاف بالتكرار فيهما والزيادة مع اتحاد مرماه من ذكر جلي المؤمنين وأوصافهم التي بها نجاتهم بتوفيق الله إياهم؟ ففي الأولى: ذكر الخشوع في الصلاة، والإعراض عن اللغو، والتنصيص على الزكاة، ولم يرد إفصاح بهذه الخصال الثلاث في سورة المعارج، وفي سورة المعارج المداومة على الصلاة، وتعيين ذوي الحق في المال بأنهم السائل والمحروم، وذكر التصديق بيوم الدين، والدين الجزاء، وذكر الإشفاق من عذاب ربهم وأنه غير مأْمون، وذكر القيام بالشهادة، ولم يقع إفصاح بهذه الخصال الخمس من سورة المؤمنون، وتوارد على الاتفاق في السورتين التساوي على حفظ الفروج، وذكر الأمانة، والعهد، والمحافظة على الصلاة، أربعتها، فهذه ثلاثة سؤالات: أحدها التكرار والاتفاق؟ والثاني وجه ما اختصت به سورة المؤمنون؟ والثالث (وجه) ما اختصت به سورة المعارج؟

والجواب عن الأول: أن حفظ الفروج أحد الأصول الخمسة التي اتفقت فيها

الشرائع، ولم يخالف فيها أحد من العقلاء، وهي: حفظ النفوس، والأموال، والفروج، والعقول، والأعراض.

وأما الأمانة فلا يتم حفظ هذه الخصال إلا بها، فهي الأصل لتلك الأصول، والضابط لجميع التكاليف، وزمام الأديان، وفي الحديث: «الدين الأمانة ولا دين لمن لا أمانة له»، وهي التي عرضت على السماوات والأرض والجبال فأبت عن حملها، وهي بالجملة ملاك الدين.

وأما الوفاء بالعهد فَلَا حَقَّ بالأمانة في نصاب التأكيد، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ﴾ [الإسراء: ٣٤]، وتكرر الأمر بذلك لعظيم قدر الأمانة (والعهد).

وأما المحافظة على الصلوات، رعياً لأوقاتها، وكيفية أدائها، وما تنطوي عليه من جميع مطلوباتها ومتعلقاتها، وما تستلزمه وتستتبعه حتى تكون ناهية عن الفحشاء والمنكر، فذلك كل الدين، والمعبر به عن أخص صفات الناجين في قوله تعالى إخباراً عن جواب الهالكين: ﴿قَالُوا لَرَّ نَکَ مِنَ الْمُصَلِّينَ﴾ [المدثر: ٤٣]، فموقع هذه الخصال الأربع وضمها لما سواها من المطالب الإيمانية، واشتمالها على جميعها، أوجب تعيينها بالذكر، ولم يكن ليحصل من ذكر غيرها ما حصل من التنصيص عليها فتكررت في السورتين، ونص فيهما عليها لأنها أمهات لما سواها.

فإن قلت: فإن الزكاة شقيقة الصلاة في التأكيد لأنها أم العبادات المالية، ولهذا قاتل أبو بكر مانعيها ورجع الصحابة، رضي الله عنهم، إلى قوله، وقل ما يرد الأمر بالصلاة في كتاب الله إلا مقروناً به الأمر بالزكاة، قال تعالى:

﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وهذا هو الذي تهدي إليه الصديق، رضي الله عنه، غير متذكر في الوقت والله أعلم للآية، وإذا وضع ذلك فللقائل أن يقول: فلم لم تذكر مع أنها من الأمهات؟ والجواب عن هذا - والله أعلم - أن وصف الحق بمعلوم في قوله: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ جار مجرى الإفصاح بذكر الزكاة، إذ لا مطلوب معلوماً مقدراً في المال إلا الزكاة، فقام الوصف مقام الإفصاح بذكرها.

والجواب عن السؤال الثاني، وهو وجه ما خصت به آية المؤمنون، وهو أنه افتتحها تعالى بقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾، والمفلح الظافر ببغيته، ابتداءً من أوصاف المفلحين بأجل خصالهم، وهو خشوعهم في صلاتهم المنبئ بعظيم خوفهم الذي لا يمكن معه

تفريط ولا فتور في العبادة، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾، ومن أعرض عن اللغو سلم من كل ما يشين دينه، وحصل من هذا وما قبله ترك المخالفات جملة، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]، وهذه أخت الصلاة، قال تعالى: ﴿إِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، وقال بعد: ﴿وَإِخْوَانَكُمْ فِي إِلَهِينَ﴾ [التوبة: ١١]، وقد حصل بحصول هذه الخصائص ما به وصف المتقون في قوله: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، فوضح منه أن هذه أخص صفات من أفلح وفاز برضى الله سبحانه، فهذا ما أوجب تخصيص هذه السورة بالإفصاح بهذه الأوصاف الثلاثة.

وأما ما خصت به سورة المعارج - وهو الجواب الثالث - فإنه سبحانه لما وصف الإنسان بقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا﴾ [المعارج: ١٩]، والهلوع الفزع الشديد يقال هلع بكسر ثانيه فهو هلع وهلوع، ثم ذكر سبحانه ما يثمره للإنسان هلعه فقال: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠]، والجزع ضد الصبر، ﴿وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢١] والمنع ضد الإعطاء وكلا الوصفين من الجزع والمنع مذموم، مأمور شرعاً بضدهما من الصبر والإيثار، وقد أثنى سبحانه على الصابرين والمؤثرين، فالهلع من أرذل صفات الإنسان، فذكر تعالى صفات من سلم منه، وأنهم المداومون على صلاتهم، لأن المداومة على الصلاة عنوان على تلقي الأوامر بالقبول والامتثال، ولا يكون ذلك إلا عن يقين صادق، وقد قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ﴾ [طه: ١٣٢]، ومن تيقن أن خالقه تكفل له برزقه أجمل في الطلب، وذهب عنه الجزع، ومن علم الحق في ماله من زكاة مفروضة أو صدقة مندوب إليها لم يكن منوعاً للخير، فإذا اتصف بما ذكر، وكان ذلك عن تصديق يقيني بيوم حسابه، وإشفاق من عذاب ربه وعقابه، ولم يأمن المكر ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، فمن كان هكذا فليس بهلوع، فلهذا استثنى من اتصف بهذه الصفات الجليلة عن مسببات الهلع من المنع والجزع، فهذا وجه تخصيص هذه السورة بالإفصاح بما خصت به من هذه الأوصاف مفصلاً به.

وإنما قلت: مفصلاً به لأن ما ذكر في هذه السورة مما لم يقع به إفصاح في سورة المؤمنون داخل تحت ما ذكر هناك، كما أن ما أفصح به هناك داخل تحت ما ذكر مفصلاً به هنا. ألا ترى أن أفعال المكلفين من الأحكام الخمسة وهي: الواجب والمحظور والمندوب والمكروه والمباح، كل ذلك داخل تحت ضابط الأمانة والوفاء بالعهد، ومن

أوفى بما عهد عليه الله في أمانة فقد أتى ووفى بجميع التكاليف الشرعية أخذاً وتركاً، وكذا الصلاة الموصوفة تماماً وخشوعاً بأنها ناهية عن الفحشاء والمنكر، إلا أن الإفصاح والتنقيص النطقي حكم، عليه بنينا ما تقدم، فقد وضحت النسبة فيما خصت به كل واحدة من السورتين، ووجه ما اتفقنا في وروده مفصلاً به، والله سبحانه أعلم.

وأما الشهادة فداخله تحت الأمانة، ووجه تخصيص هذه السورة بالإفصاح بها أنها الثانية في الترتيب الثابت، فاستوفت وأكدت ما أشير إليه في الأخرى، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة المؤمنون قوله تعالى في قصة نوح عليه السلام: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَفْضَلَ عَلَيْكُمْ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وفي القصة الثانية بعد: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِفْقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، في هاتين الآيتين سؤالان، الأول: لِمَ قدم المجرور في القصة الثانية على الصفة فقيل: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [المؤمنون: ٣٣] ولم يؤخر عنها كما ورد في قصة نوح مع الاتفاق في وصف الملأ في القصتين بالكفر؟ والسؤال الثاني: وجه زيادة ما عطف على الوصف بالكفر في القصة الثانية من قوله: ﴿وَكَذَّبُوا بِإِفْقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] مع استحقاقهم العذاب بمجرد كفرهم، فما ثمرة الزيادة عليه؟

والجواب عن الأول: أن المجرور الذي هو: «من قومه» رافع إمكان أن يكون القائلون غيرهم. ويلي في الحاجة إلى ذكره وسُمُّهم بالكفر، لأنه سبب أخذهم وهلاكهم، إلا أنه لما كان قد يفهمه سياق الكلام لم يلزم الإفصاح (به) في كل موضع وإن أفصح به هنا، ألا ترى أنه لم يرد في قصة نوح، عليه السلام، من سورة الأعراف، أما الإفصاح بالمجرور بالإفصاح به أو بضمير يقوم مقامه ضروري لا بد منه ليحصل منه تخصيص الحكم بمن تقدم كما لو قيل: قالوا، ثم حيث يفيد تأكيداً في البيان أو زيادة في التخصيص اعتناء برفع المفهوم ورفع احتماله جملة يقدم في فصيح الكلام وإن كان فضلة ومنه^(١):

لتقربن قرباً جليزاً ما دام فيهن فصيل حيا

أي ما دام في هذه النوق، فرفع بتقديم المجرور احتمال أن يكون المراد ما دام في الوجود، وقد تقدم مثل هذا، فكما يقدم على الخبر فكذلك يقدم على الصفة للحاجة إليه.

فإن قلت: لا فرق بين هذه القصة وقصة نوح قبلها في الحاجة إلى هذا المجرور أو ما يقوم مقامه فَلِمَ لم يقدم هناك؟ قلت: لم يرد هناك غير صفة واحدة جعلت مع

(١) تقدم الرجز مع تخريجه.

موصوفها كشيء واحد وإن كان الوصف بموصول، والموصول يطول بصلته، إلا أن طوله بصلته لا يزيله عن تقديره باسم واحد، فمن حيث جعلت الصفة مع موصوفها كشيء واحد للحاجة إليها، وكونها مفردة، قرنت بموصوفها وتأخر المجرور، فقال تعالى: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ﴾ [المؤمنون: ٢٤]، وحيث لم يقع الاكتفاء بصفة واحدة وزيد عليها، ولا يمكن جعل صفتين فما زاد مع موصوفها كشيء واحد، قدم المجرور، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣]، فوقع المجرور في كل من الآيتين على ما يجب، وعطفت الصفات بعضها على بعض لورودها غير صفة.

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه الزيادة على الوصف بالكفر في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيقَاءِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٣] (أنها) منبئة بأن المذكورين في القصة الثانية ليسوا في شمول الكفر إياهم واستيلائه على معظمهم كقوم نوح، عليه السلام، بل الإيمان في هؤلاء أفشى وأكثر، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أُنْمُوتُنَا نَجَّيْنَا هُودًا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ [هود: ٥٨]، ولم يقع هنا وصف من آمن من قوم هود بقله ولا بكثرة، فبقي الاحتمال في الطرفين على حد سواء، إلا أنه ورد في وصف الملأ المكذبين من قوم هود في هذه السورة، ممن أفصح بالرد والتكذيب وصد الناس عن اتباعه، ما يشعر بأنهم ليسوا أكثر قومه، وذلك لما وصفهم به بعد الكفر من التكذيب والإتراف وهو التنعم والترفة، والعقل شاهد أن المترفين ليسوا جميعهم، أما الكفر فلا يبعد اتصاف أمة بأسرها به، ويبعد اتصاف جميعهم بالامتداد في التنعم والترفة، بل ذلك يمتنع به أن يتصف به الأكثر، فأشعر وصفهم بما ذكر بعد كفرهم بكثرة ما ذكر فيمن عداهم بخلاف الحال في قوم نوح، وأشعر أيضاً بامتدادهم وتمكنهم في دنياهم أكثر من غيرهم، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ إِمْرَ ذَاتِ الْوِمَادِ ﴿٧﴾ الَّتِي لَمْ يُخَلِّقْ مِثْلَهَا فِي الْعَالَمِينَ﴾ [الفجر: ٦ - ٨]، فأشعرت زيادة الوصف بتوسع الحال وامتداد الآحاد، فلم يكن بد من وصفهم بما ذكر.

الآية الثالثة من سورة المؤمنون - قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاءً فَبَعْدًا لِلقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ثم قال تعالى عند ذكر القرون: ﴿فَاتَّبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، فقال في الأولى: ﴿فَبَعْدًا لِقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١] ثم قال في الثانية: ﴿فَبَعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، للسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب، أن الآية الأولى في أمة معينة، قد بين حالها وقبيح مرتكبها، وتحصل العلم بكفرهم وظلمهم أنفسهم، فقيل: ﴿فَبَعْدًا لِّلْقَوْرِ آلَطَّالِينَ﴾ [المؤمنون: ٤١]، ووقع اسم الظلم عليهم على أتم ما يقع عليه، من عدم الإيمان، وارتكاب العظائم من كفر وتكذيب وقبيح الرد، على ما تفصل في الآي قبلها، وأما قوله بعد: ﴿فَبَعْدًا لِّلْقَوْرِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ٤٤] فورد عقب إجمال إخبار بطوائف وأمم اجتمعوا في التكذيب ورد ما جاءتهم به رسلهم، فأعقب بوصف إذا وجد كان ما سواه من قول وعمل مناسباً له وبحسبه وهو عدم الإيمان، ولم يكن وصفهم بالظلم ليعطي ذلك لوقوعه على الظلم بالكفر وعلى الظلم بمعصية والمعصية ليست كفراً، ألا ترى أن بعض من يقع عليه اسم الظلم ويوسم به قد يكون مبقى عليه اسم الإيمان، بل لم يقترب به ما يقتضي كفره، أما من اتصف بعدم الإيمان فلا فلاح معه، فلما اجتمع هؤلاء الطوائف في عدم الإيمان وُسِمُوا به. ولما كان عدم الإيمان حاصلًا لمن تقدم بما ذكر من تكذيبهم وأخذهم بالصيحة وجعلهم غثاء أعقب وصفهم بما ينبيء بالزيادة على كفرهم، إذ الكفر حاصل.

فإن قلت: فقد تقدم في وصف هؤلاء الأمم: ﴿كُلٌّ مَّا جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وحصل من ذلك عدم إيمانهم فلم كرر؟ ولم لَمْ يوصفوا بالظلم؟ قلت: لم يقع في ذكر هؤلاء تفصيل مرتكباتهم كما ورد فيمن تقدمهم، فناسب إجمال الواقع من التكذيب إجمال الوصف بعدم الإيمان، وجاء كل من ذلك على ما يجب، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة المؤمنون - قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ (٨١) قَالُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَأَنَّا لَمَبْعُوثُونَ (٨٢) لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٨٣) [المؤمنون: ٨١ - ٨٣]، وفي سورة النمل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا أَهْنَاءُ لَمُخْرَجُونَ (٧) لَقَدْ وُعِدْنَا هَذَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النمل: ٦٧ - ٦٨]، للسائل أن يسأل عن تقديم المضمرة المذكورة والمعطوف عليه على المفعول الذي (هو) «هذا» في آية المؤمنون وعكس ذلك في آية النمل؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم قبل آية المؤمنون قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَذَرُوا الْقَوْلَ أَمْ جَاءَهُمْ مَا لَمْ يَأْتِ آبَاءَهُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٦٨]، فتقدم التعريف في هذه الآية أن آباءهم قد جاءتهم الرسل، وأنذروا كما أنذر هؤلاء، لهذا قالوا: ﴿لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٨٣]، ولما لم يتقدم في آية النمل

ذكر إنذار آبائهم كان أهم شيء ذكر الموعود به الذي هو «هذا»، فقالوا: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا﴾.

الآية الخامسة - قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿[المؤمنون: ٨٤ - ٨٥]، ثم قال في الآية التي تليها: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِصُ﴾ [المؤمنون: ٨٧]، وفي (الآية) التالية: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩]، للسائل أن يسأل عن الوجه فيما أعقبت به كل آية من هذه؟

والجواب عن ذلك بوجهين: أحدهما. أن كل توبيخ أعقب به في الآيات الثلاث مناسب للتذكير الواقع قبله المترتب عليه الجواب بالتوبيخ، أما الأولى فإنه لما قيل فيها: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٤]، والمراد الأرض ومن فيها وما فيها وما اشتملت عليه من بحارها وأنهارها وأشجارها وجبال إرسائها ومختلف عوالمها وما انطوت عليه واشتملت، هذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ٨٤]، فوق الاجتزاء بمن فيها عما فيها إيجازاً لحصول ذلك في قوة الكلام، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ [مريم: ٤٠]، وليس المراد في هاتين الآيتين تخصيص ما تقع عليه «من» فكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا﴾ [المؤمنون: ٨٤]، إذ مقصود الآية الاعتبار والاستدلال بمصنوعاته (سبحانه) على انفراده بالخلق والأمر، قال تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ مَآئِةٌ لِّأَلْفَيْنِ﴾ [الذاريات: ٢٠] فكان قد قيل لهم إذا أقررتم بأن ذلك (كله) ملك الله تعالى وخلقه فهلا اعتبرتم بما في الأرض من الآيات، واستدلتم بذلك على نفي الشريك والند للمنفرد بملك الأرض والسموات إذ ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وهلا استدللتم بتكرر إنبات النبات وعودة إخراج الثمرات على إحياء الأموات ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، ثم لما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [المؤمنون: ٨٦]، وذلك الخلق أعظم من خلقكم وخلق الأرض الحاملة لكم، وأخبر بقوله: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٧] فقل لهم إذا أقررتم أنه مالك ذلك على عظيم أمره أفلا اتقيتموه إذ أنتم في قبضته بإقراركم، ثم لما قال: ﴿قُلْ مَنْ يَدِينُ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُحْيِيهِ وَلَا يُجَارُّ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨] (فبلغوا) بالإقرار بذلك مع (عظيم) ما قرروا عليه قبله

مبلغ غاية توجب الإيمان للمعتبر بما قيل لهم وذكروا به من علم هذا، وقيل لهم من علم هذا ثم لم يطع من له ذلك ويفرده تعالى بالعبادة فهو مسحور ﴿فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٩] أي كيف تسحرون؟

والجواب الثاني، وهو أجرى مع ظاهر الآية، من غير تكلف تقدير، وليس بخلاف للأول إلا في عبارة، وهو أن تقول: إن تذكيرهم ورد أولاً بذكر ما كانوا يقرون ولا يتوقفون فيه وهو ملكه سبحانه الأرض ومن فيها قال تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، والخالق مالك لما خلقه، فكان قد قيل لهم: إذا علمتم بانفراده سبحانه بذلك فهلا أفردتموه بالعبادة واستدللتهم بالبداة على العودة ﴿أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾؟ ثم ذكروا بربوبيته سبحانه وملكه السماوات السبع والعرش، فاعترفوا إلى اعترافهم بما تقدم وإقرارهم بملكه لما ذكر وقدرته وقهره. ولو سبقت لهم سعادة لكان تذكيرهم لذلك يؤثر خوفهم من عذابه، فلما لم يقع ذلك منهم قيل لهم: ﴿أَفَلَا تَنْفَعُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٧]، ثم ذكروا بعظيم سلطانه تعالى، وعلو قهره لجميع الموجودات، وكونها في قبضته، وأنه لا حكم لأحد عليه تعالى فقال: ﴿قُلْ مَنْ يَدْعُو مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيبُ وَلَا يُجَاوِزُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٨]، ثم ذكر اعترافهم بهذا في قوله: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [المؤمنون: ٨٩]. فلما تم تقريرهم على جميع ما تقدم مما ذكروا به، واعترافهم بكل ذلك، ولم يعقبهم إقرارهم ولا اعترافهم الإيمان والانقياد، كانوا كمن فقد عقله أو سحر، فاختل نظره وعقله، فقبل لهم: كيف تسحرون ما بالكم أنى تستحرون؟ ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَنَ اللَّهُ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (٩١) عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢]، فقد وضع تناسب هذا كله، وتبين التحامه.

سورة النور

الآية الأولى (منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، (وبعد ذلك): ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، يسأل عن وجه الاختلاف في المعطوفات في الآيتين من الصفات العلية إخباراً من قوله في الأولى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] وفي الثانية: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]؟ وهل كان يناسب عكس الوارد؟

والجواب أن الآية الأولى لما انبنت على آية التلاعن، وفيها من الستر على المسلمين ممن امتحن بتلك البلية، ومن إخفاء الحكمة في حكم التلاعن وشرعيته على ما استقر (عليه) أمره، مما يعجز عن فهمه كل معتبر، أعقبت بالصفتين المناسبتين لما ذكرنا مما هو غير خاف ف قيل: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠]، ولما تقدم قبل الآية الثانية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩]، وجرى بظاهر هذه الآية من الوعيد ما يشتد خوف كل مؤمن (منه)، أعقب ذلك بصفتين مبقيتين رجاء المؤمنين، ومشعرتين بأن هذا العذاب أن نفذ الوعيد به ليس الخلود في النار، ما لم يكن من فاعل ذلك كفر باعتقاد حلية تلك المعصية أو التكذيب بالوعيد أو التلبس بما هو كفر، وأنه إذا لم يكن شيء من هذا فلا قاطع عن التوبة، فقال: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ رءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]، فقد وضع أن ورود كل من هذه الصفات المعطوفة على ما يجب ويناسب، وأن العكس لا يناسب، والله أعلم.

ومما يسأل عنه هنا جواب لولا كيف تقديره ولم حذف؟ وإن لم يكن هذا من مقصود هذا الكتاب. والجواب عنه أن التقدير في الآية الأولى: لَفَصَحَ فاعِلٌ ذلك، أو ما يرجع إلى هذا، وجوابها في الثانية: لَعَجَلَ عَذَابَ فاعِلٌ ذلك من حيث إشاعة الفاحشة في المؤمنين، أو لأَهْلَكَهم، وأما مسوغ الحذف فطول الكلام بالمعطوف، والطول داع للحذف فحذف ذلك، ولدلالة ما تقدم عليه وذلك كثير في كلامهم.

الآية الثانية من سورة النور قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ٥٨]، ثم قال: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ

الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿[النور: ٥٩]،
للسائل أن يقول: لم قال في الأولى: «الآيات» وفي الثانية: «آياته؟».

والجواب أنه لما تقارب اللفظ الواحد عدل عن تكراره بلفظ واحد فيما تقارب،
على عادة العرب في استئصالها تكرار اللفظ الواحد بعينه في بيت واحد من الشعر أو ما
تقارب من الكلام، ما لم يحمل على ذلك حامل من المعنى، فجاء بالآيات في الأولى
معرفاً بالألف واللام للعهد فيما تقدم من المعتبرات الواضحة الدلالة، وفي الآية الثانية
مضافاً إلى الضمير (المتصل) لتحصل نسبة الآيات لمن هي له تعالى، كانت الثانية هي
المضافة لأنها مع ما تعطيه من النسبة مبينة للأولى بياناً تأكيدياً، إذ من المعلوم أنها آياته
سبحانه، فجاء ذلك على ما يجب، ومن الوارد على هذا الرعي - والله أعلم - قوله في
سورة البقرة: ﴿كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، ثم قال
تعالى بعد آي: ﴿وَيُبَيِّنُ ءَايَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، فهذا مثل الوارد في
سورة البقرة، والله أعلم.

* * *

سورة الفرقان

الآية الأولى (منها) قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ءَالِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الفرقان: ٣]، وفي سورة يس: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ ءَالِهَةً لَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ [يس: ٧٤]، للسائل أن يسأل عن ورود اسمه سبحانه مضمراً في قوله سبحانه: ﴿مِنْ دُونِهِ﴾ في سورة الفرقان ومظهراً في قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ في سورة يس ما وجه ذلك؟

والجواب عنه: أن آية الفرقان تقدم قبلها اسمه سبحانه مكنياً عنه جل وتعالى في قوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَلَمِينَ نَذِيرًا﴾ (١) الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ بَقَدَرٍ فَقَدَرَهُ بَقَدَرٍ ﴿[الفرقان: ١ - ٢]، فورد اسمه سبحانه مكنياً عنه ثماني مرات: أولها الموصول (وهو) الذي من قوله: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي﴾، وفاعل نزل المضممر، والضمير في ﴿عَبْدِهِ﴾ والموصول الثاني، والضمير المجرور باللام، والضمير الفاعل في ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، والضمير في «له» المجرور، والضمير الفاعل في ﴿وَخَلَقَ﴾، فلما تكرر اسمه مكنياً عنه ثماني مرات جرى بعد ذلك في قوله: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ﴾ مضمراً على حكم ما تقدم، ولو ورد مظهراً لم يكن ليناسب، وأما الوارد في سورة يس فتقدم قبل الآية قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَكُنْ عَادَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، فلم يكن ورود اسم الله تعالى هنا مضمراً ليناسبه لو قيل: واتخذوا من دونه لما تقدم قبله ذكر الشيطان وتحذيرهم من عبادته، فجاء كل من الآيتين على ما يجب ويناسب.

* * *

سورة الشعراء

الآية الأولى (منها) قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَبِيرًا لَنَا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَمَا كُنَّا لَكُمْ مُّقْرِينَ﴾ (١٣) ﴿وَأَنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣ - ١٤]، للسائل أن يسأل عن تخصيص خبر إن هنا بزيادة لام التأكيد وحذفها من الأولى؟ والجواب: أنه لما كان قول السحرة ﴿لَا صَبِيرًا لَنَا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠] جواباً لفرعون لما توعدهم بقوله: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خَلْفٍ وَأُصْلَبَتَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الشعراء: ٤٩] فجابوه بقولهم «لا صير» - أي لا ضرر - «إنا إلى ربنا منقلبون»، أي إذا فعلت بنا ذلك فإننا منقلبون إلى ربنا ومجازون على صبرنا، فجابوه معززين أنفسهم ومتناسين بما ينتظرون من الثواب وعظيم الجزاء بسبقهم إلى الإيمان وصبرهم أن فعل بهم ذلك الامتحان، فليس موضع قسم ولا تأكيد بما هو إخبار عن رجائهم وما ينتظرونه ثواباً على إيمانهم، فلا مدخل للام التأكيد هنا.

وأما آية الزخرف فمبنية على ما تقدمها من الإخبار عن مشركي العرب في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْنَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، والمراد بذلك إقامة الحجة عليهم في إنكار البعث، فطابق ذلك وناسبه تأكيد قول المؤمنين المقول لهم: ﴿لَنَسْتَوِيَ عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَكُمْ مُّقْرِينَ﴾ (١٣) ﴿وَأَنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ [الزخرف: ١٣ - ١٤]، فأكد هذا وضمن معنى القسم، وأحرز ذلك تقديم ما النافية في قولهم: ﴿وَمَا كُنَّا لَكُمْ مُّقْرِينَ﴾، فوطأت ما في هذه الجملة من معنى القسم وأشعرت به، ثم جيء بالجملة مؤكدة بحرفي التأكيد وهما إن واللام، فدخلت إن على الاسم واللام على الخبر لما تقدم منهم إنكار البعث جاوبهم المؤمنون، فكانهم قالوا: والله إنه لحق، فسوغ دخول اللام ما قصد من هذا الغرض، وليس ذلك في آية الشعراء، فورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الشعراء قوله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ﴾ (٦٩) ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ (٧٠) ﴿قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُهَا عَنكَيْنَ﴾ [الشعراء: ٦٩ - ٧١]، وفي سورة الصافات: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾ (٨٣) ﴿إِذْ جَاءَ رَبَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ (٨٤) ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ

مَاذَا تَعْبُدُونَ ﴿٨٥﴾ أَيْفَكَاءَ إِلَهِةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴿٨٦﴾ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿[الصفات: ٨٣ - ٨٧]﴾، يسأل عن زيادة اسم الإشارة في قوله: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ وسقوطها في سورة الشعراء؟

والجواب عن ذلك أن قصص الرسل، عليهم السلام، مع أممهم لم تأت في القرآن العظيم على نهج واحد في الدعاء والجواب والمراجعة والمحاورة، ولا يمكن ذلك لاختلاف طباع الأمم وأغراضهم واختلاف الحالات، ولكل مقام مقال، فمرة ترد القصة على الدعاء وإبداء الحجة والتوبيخ من غير ذكر شيء من جواب المدعويين سوى الإخبار بتكذيبهم، ومرة يورد من مقالات الأمم لرسولهم اليسير، ومرة يمد إطناب الكلام في المحاورات بين الرسل والأمم.

فمن الضرب الأول قول إبراهيم، عليه السلام، في سورة الصفات: ﴿مَاذَا تَعْبُدُونَ﴾ إلى آخر القصة، ولم يرد فيها كلمة واحدة من مراجعتهم له سوى الوارد من قولهم: ﴿أَبْنُوا لَمْ بُيِّنَّا قَالِقُوهُ فِي الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٩٧]، وليس هذا بمراجعة له ولا جواباً على كلامه، عليه السلام.

ومن الضرب الثاني آية الشعراء فإنه ذكر فيها جوابهم بقوله تعالى مخبراً عنهم: ﴿تَعْبُدُونَ أَصْنَامًا فَظَلُّوا عَلَيْكُمْ﴾ [الشعراء: ٧١]، ثم لما سألهم، عليه السلام، تقريراً لهم وتوبيخاً فقال: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكَ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَفْقَهُونَكُمْ أَوْ يَصْطَرُونَ﴾ [الشعراء: ٧٢ - ٧٣] جاوبوا بقولهم: ﴿بَلْ وَجَدْنَا آبَاءَنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤].

ومن الضرب الثالث قصة شعيب، عليه السلام، في سورة هود وأشباهها، وتأمل القصص الواردة في القرآن تجدها جارية على ما ذكرته، فلما كان في آية الصفات دعاء إبراهيم، عليه السلام، لهم مُبَيِّنًا حالهم الشنيع وسيئ مرتكبهم ممتد الإطناب فيما يقطع بهم من قوله: ﴿أَيْفَكَاءَ إِلَهِةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ﴾ [الصفات: ٨٦] (وقوله: ﴿تَعْبُدُونَ مَا تَنَجِّتُونَ﴾ [الصفات: ٩٥]، وعيوا بالجواب ولم يحك عنهم غير قولهم: ﴿قَالُوا أَبْنُوا لَمْ بُيِّنَّا قَالِقُوهُ فِي الْجَحِيمِ﴾ [الصفات: ٩٧]، ناسب ذلك زيادة اسم الإشارة، ولما كانت آية الشعراء واردة على غير هذا النهج ناسب سقوط اسم الإشارة فقليل: «ما تعبدون» ولم يقل «ماذا» كما في آية الصفات، ومن المفهوم عن العرب أن المستفهم إذا قصد التقرير والتوبيخ أطال كلامه إدلاء بحجته وتعنيفاً لمن يخالفه، والمقهور أبداً محصور.

وقوله: «ما تعبدون» جملة تقدم فيها المفعول وهو ما الاستفهامية، فهو في موضع نصب بالفعل بعدها، وقوله في الآية الأخرى: «ماذا» استفهام أيضاً ركبت فيه «ما» مع اسم

الإشارة وجعلا اسماً واحداً في موضع نصب بالفعل (بعدها)، ويمكن تركها على بابها من الاستفهام غير مركبة وتكون «ذا» اسماً موصولاً في موضع رفع خبر للمبتدأ الذي هو «ما»، والجملة من قوله: «تعبدون» صلة، والجملة من المبتدأ والخبر محكية بعد القول، كأنه قال: أي شيء (الذي تعبדونه، وحذف الضمير الرابط لأنه ضمير نصب منفصل، وليس في الصلة ضمير غيره، فحسن حذفه.

الآية الثالثة من سورة الشعراء - قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ (٧٨) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴿الشعراء: ٧٨ - ٨١﴾، يسأل عن زيادة الضمير في قوله: ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ وفي قوله: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾؟ ولم لم يدخل في قوله: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾؟

والجواب: أن أمر الإمامة والإحياء لا مطمع فيه لأحد بخلاف أمر الإطعام والسقي، إذ قد يتوهم من ضعف نظره أن ذلك مما تصح فيه النسبة لغيره تعالى إذ يقال: أطعمني فلان وسقاني، ويسبق إلى الوهم الاستقلال، وإنما ذلك على المجاز، ولا يقال أمارت فلان فلاناً أو أحياء إلا ويسبق إلى الوهم ما الأمر عليه من المجاز، فلما كان أمر الإمامة والإحياء ونسبة ذلك إليه تعالى مما لا يخفى على أحد لم يحتج إلى الضمير، واحتج إليه فيما قبل لرفع الإيهام، إذ مفهومه أنه هو لا غيره يطعمني ويسقيني، فاحتج إلى «هو» هنا ليحرز ما ذكرنا، ولم يحتج إليه في قوله: ﴿وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ﴾ لأنه لا يتوهم (أن) غيره يفعل ذلك، فجاء كل على ما يجب ويناسب، وسنزيد هذا بياناً في سورة النجم إن شاء الله، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الشعراء قوله تعالى في قصة صالح، عليه السلام: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا فَأْتِ بِآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِیْنَ﴾ [الشعراء: ١٥٤]، وفي قصة شعيب، عليه السلام: ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [الشعراء: ١٨٦]، يسأل عن زيادة الواو العاطفة هنا ولَمْ تَثَبَتْ في قصة صالح؟

والجواب عنه - والله أعلم - أن ذلك لرعي المناسبة، بيان ذلك ما ثبت قبل الآية الثانية من قوله تعالى حكاية لما عد شعيب في أمره قومه وذكر من مرتكباتهم في قوله: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ (١٨١) وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ أَلْسُنُفِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِلَّةَ الْأَوَّلِينَ ﴿الشعراء: ١٨١ - ١٨٤﴾، فهذه خمس معطوفات من مأمور به ومنهي عنه، طابقتها العطف في جوابهم من

قوله تعالى: حكاية عنهم: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ ﴿١٨٥﴾ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٥ - ١٨٦]، فهذه مناسبة واضحة، ولما تقدم في قصة صالح، عليه السلام، قوله: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هُمْ عَنْ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنَحَّتُونَ مِنْكَ الْجِبَالُ بُيُوتًا لِّقَرِهِينَ ﴿١٤٩﴾ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٥١﴾ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٤٦ - ١٥٢]، فلم يقع في هذه القصة من المعطوفات أمراً أو نهياً سوى قوله: ﴿وَأَطِيعُوا ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الشعراء: ١٥٠ - ١٥١]، فناسب ذلك ورود جوابهم في دعوى المماثلة في البشرية بغير حرف النسق فقالوا: ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ بخلاف الآية الثانية، وجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يناسب عكس الوارد، والله أعلم.

* * *

سورة النمل

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى مُدِرِكًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي عَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النمل: ١٠ - ١١]، وفي سورة القصص: ﴿أَقِيلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ [القصص: ٣١]، للسائل أن يسأل عن القول لموسى، عليه السلام، عقب قوله عندما ولى مدبراً (لما رأى) من فعل الله سبحانه في عصاه حين ألقاها من اهتزازها كأنها جان، فنودي تأنيساً وإعلاماً بما الأمر عليه، ولا شك أن ذلك في مقام واحد وحال ابتداء أمره ورسالته، فالمعنى واحد، فما وجه اختلاف العبارة؟ فأقول جواباً لهذا السؤال - وأسأل الله توفيقه وعصمته - إنه قد تقدم في سورة طه أن الوارد من هذا القصص إنما أخبرنا به على المعنى، وإنما خاطبنا باللسان العربي، وخاطب موسى قومه باللسان العبراني، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ [إبراهيم: ٤]، وجل كلام ربنا عن الحرف والصوت وعن شبه كلام البشر، وبسط هذا في مظانه، وإذا تقرر أنا إنما خاطبنا بلساننا، وأن الاختلاف والتفاوت فيما بين الألسنة معلوم، والمعاني لا تختلف، فالمراد من الوارد في السورتين أن موسى، عليه السلام، أتمن من خوفه الذي لحقه، وأعلم أنه من الآمنين، وأن الآمنين لديه سبحانه هم المرسلون، ومن اهتدى بهديهم ممن سبقت له الحسنى، ومن لحق بهم ممن ظلم ثم بدل حسناً بعد سوء وسبقت له من الله الحسنى، فهؤلاء هم الآمنون لديه سبحانه بما سبق لهم، ولا يجب عليه سبحانه إلا ما أوجبه على نفسه، فهذا الحاصل من المقول لموسى، عليه السلام، في السورتين من غير اختلاف في شيء من معناه، وهو المراد بقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ الْآمِنِينَ﴾ [القصص: ٣١] وبقوله: ﴿لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ...﴾ [النمل: ١٠ - ١١]، والاستثناء منقطع، وليس المراد إلا من ظلم من الرسل، ولا يكون من الاستثناء المتصل كما قاله بعض المحرفين من ذوي الضلال، فإن الرسل، عليهم السلام، معصومون من الكفر مطلقاً باتفاق من أهل القبلة إلا ما قالته الشوذية ومن قال بقولهم من المارقين ممن لا عبرة به، والظلم هنا هو الكفر فما دون، وقد عصم الله الرسل ومن شاء عصمته من

ذلك ممن سواهم، ثم إن من كان ظالماً لنفسه بالكفر أو بما دون الكفر ثم بدل حسناً بعد سوء فإنه راج ما وعد (الله) سبحانه، ومن مات على ظلمه ولم يكن كفراً فهو في المشيئة، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فما أفهمت آية النمل من هذا فهو المراد بآية القصص من قوله: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾، ولم يقع في آية النمل (ذكر) غير المرسلين ممن لم يظلم نفسه إيجاباً، لأنه من المعلوم أنه إذا كان حال الظالم لنفسه المبدل حسناً بعد سوء على ما ذكرنا من الرجاء فحال من لم يظلم نفسه أولى، فسمع موسى، عليه السلام، من كلام ربه ما حصل به المعنى المقصود، ثم اختلف التعبير عندنا عن ذلك والمعنى (واحد)، فلا اختلاف.

فإن قيل: فما وجه اختصاص آية النمل بما ورد فيها وآية القصص بما ورد فيها؟ قلت: (هذا) سؤال لازم على شرطنا، والجواب عنه - إن شاء الله - أن سورة النمل لما ورد فيها قصة بلقيس وقومها، وعبادتهم الشمس حسب ما ورد في السورة في قوله: ﴿وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ [النمل: ٢٤]، ثم هداها الله بسليمان، عليه السلام، حتى قالت: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [النمل: ٤٤]، ناسب هذا قوله تعالى في تأنيس موسى، عليه السلام: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١١]، ولما ورد في آخر سورة القصص: ﴿تِلْكَ الْأَمْثَلُ الْآخِرَةُ يَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣]، وهي آية عامة في كل متصف بالإيمان متمسك بما في الآية، وقد أشارت إلى أنهم لأنهم ممن سبقت لهم الحسنی، وقد نص الكتاب على أنهم آمنون لديه سبحانه حين قال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠١]، ثم قال: ﴿لَا يَحْزَنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فهم آمنون، فناسب قوله سبحانه: ﴿تِلْكَ الْأَمْثَلُ الْآخِرَةُ يَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣] ما خصت به هذه السورة من قوله في قصة موسى، عليه السلام: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾.

وجواب ثان، وهو أن الأمين لما تقدم بيان أنهم المرسلون ومن ظلم من غيرهم (ثم) بدل حسناً بسوء، وحصل في طي هذا الكلام وضمه أن من لم يظلم نفسه من غير المسلمين فلا توقف أنه من الأمين، فلما تحصل بيان الأمين وقعت الإحالة في آية القصص على ذلك، ولم يحتاج إلى تفصيل أحوالهم اكتفاء بما تقدم ف قيل: ﴿إِنَّكَ مِنَ الْأَمِينِ﴾، وهذا الوجه الثاني كاف في حصول التناسب، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة النمل، قوله تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِينَ

أَصْطَفَى... ﴿[النمل: ٥٩]، إلى قوله: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤]، للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية منها وإبداء التناسب في ذلك؟

والجواب، والله أعلم: أن الآية الأولى لما نبهوا فيها وذكروا بما تشهد العقول بديهيًا وتعترف بدلالته - إذ لا إشكال فيه - من أن السماوات والأرض تشهد بإحكام منعتها، وإتقان خلقها، وما أودع سبحانه فيها من العجائب والآيات المشاهدة للعيان، مع انسحاب التغير على جميعها وعلى ما فيها، بأن لها موجدًا أوجدها وأحكم صنعتها وإتقانها، وأنه لا يمكن أن أوجدت أنفسها ولا أوجدها غيرها مما يماثلها في شواهد الافتقار وانسحاب التغير، وذلك مما لا تنفك عنه سائر الموجودات فيشهد العقل بأن لها موجدًا من غير جنسها متعالياً عن شبهها. إذ لو شبهها لافتقر إلى موجد آخر، فليبيان الأمر ما أعقبت هذه الآية الأولى بقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ﴾ [النمل: ٦٠]، أي أن الأمر غير خاف ولكنهم يعدلون عنه، وكذا قيل لهم في دعائهم إلى الإيمان في أول سورة البقرة حين ذكروا بقوله: ﴿يَتَأَيَّمُوا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ...﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، فهذا كقوله: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ﴾ من غير فرق، لما ذكروا في الموضعين بخلق السماوات والأرض، وإنزال الماء من السماء، وإخراج الثمرات، وإنبات الحقائق العجيبة، وكانوا يعترفون بخلقه سبحانه جميع ذلك ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦١]، ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فاعترافهم بهذا ثم يجعلون له تعالى الند والشريك عدول واضح بعد قيام الحجة عليهم، فقليل هنا: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعِدُونَ﴾.

ثم لما ذكروا بما هو أخفى في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْأَرْضَ قَرَارًا...﴾ [النمل: ٦١]، فإن تمهيد الأرض للسكنى، وتفجير الأنهار خلالها، وحجز ما بين العذب والمالح من مياهها، ليس مما ظهور الاعتبار به وبيانه في الجلاء والوضوح كخلق السماوات والأرض وإنزال الماء إلى ما في الآية، فلما كان التذكر بما في الآية الثانية أخفى أعقب هذا بقوله: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النمل: ٦١]، ثم تدرج الاعتبار إلى ما هو أخفى فقليل: ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْأَرْضَ قَرَارًا...﴾ [النمل: ٦٢]، وخفاء الاعتبار بهذا واضح، ولا يحصل عليه إلا من أمعن النظر فيما تقدم قبله، فأعقب هذا لخفائه بقوله: ﴿فَلَيْلًا مَا نَذْكُرُونَ﴾ [النمل: ٦٢]، ثم أعقب بما لا يمكن أن

يتعاطاه أحد مع وضوح الأمر عند تدبره وهو قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتٍ أَلْوِيٍّ وَالْبَحْرِ...﴾ [النمل: ٦٣]، وذلك مما لا يتصور فيه من العاقل التسليم، فأعقب بحسب ذلك والتفات ما قبله بقوله: ﴿تَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٦٣]، ثم ختم ما قدم من هذه المعطيات الجليلة بما لا يحصل الاعتبار إلا بعد إحكام النظر فيما قبله، والاعتراف بما يجب لله سبحانه من الاتصاف بالعلم والقدرة، إذ بهما وبثبوتهما تَبَيَّنَتْ وثبتت العودة والبدأة، إلى ما يجب له سبحانه من الصفات العُلى التي يثمر العلم بثبوتها له سبحانه النظر التام الصحيح والاعتبار بما تقدم في الآيات قبل هذه، فلما كمل ذكر ما به (يحصل الاعتراف) والإيمان، ويستوضح منه (أنه) سبحانه المنفرد بالخلق والأمر والمالك للدارين، أعقب بطلب المعاند بالبرهان على ما يدعيه، فقيل: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤] أي إن صدقتم أن الله شريكاً في ملكه تعالى: ﴿تَعَلَّى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، فقد وضح أن كل معقب به آية من هذه الآيات، المذكر بها من استبصر والقاطعة بكل من أشرك وكفر، جار على أوضح مناسبة.

* * *

سورة القصص

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، وفي سورة يس: ﴿وَجَاءَ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى قَالَ يَفْقَهُوا أَمْرًا مَّرْكُومًا﴾ [يس: ٢٠]، للسائل أن يسأل عن تأخير الفاعل عن المجرور في سورة يس ولم يأت متقدماً يلي الفعل كما ورد في سورة القصص؟

والجواب عن ذلك، بعد تسليم أن وروده في سورة القصص متقدماً فقيلاً: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ﴾ وارد على ما يجب، لأن مرتبة الفاعل التقديم، ولا يتأخر عن ولايته الفعل إلا لعارض من جهة اللفظ أو من جهة المعنى أو اتساعاً، وذلك غير الأولى أعني إذا كان تأخره لمجرد الاتساع. وإذا تقرر هذا فإنما السؤال عن وجه تأخره في سورة يس؟ ووجه ذلك - والله أعلم - أن تقديم المجرور الذي هو قوله: ﴿مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ مشيراً إلى إحراز معنى جليل مطلع على حكم السوابق من بعد مسافة عن داعيه إلى الهداية، فلم (يضره) بعد الدار وكفر من باشر الرسل وشافهم فلم ينتفع بقرب الدار، وذلك بحسب ما قدر لكل من المكلفين وسبق له، وحاصل الإخبار من هذه الآيات مثال لحال كفار قريش من أهل مكة، وحال الأنصار من أهل المدينة، حين جاء هؤلاء وآمنوا به صلى الله عليه وسلم مع بعد دارهم، وعاند عتاة قريش (فكفروا) مع الالتحام في النسب واتحاد الدار، ويوضح هذا أن السورة مكية، وإنما افتتحت بذكر قريش وهم المعنيون بقوله: ﴿لِنُنْذِرَ قَوْمًا مَّا أُنْذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ﴾ [يس: ٦] إلى ما بعد من الآيات، والإخبار بأن ذلك لا يجدي عليهم في قوله: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: ١٠]، فهذا الإخبار بحال كفار قريش، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُنْذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ...﴾ [يس: ١١]، أي من انقاد وأصغى إليك وإن بعدت داره وهذا حال الأنصار، ثم قال: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا﴾ [يس: ١٣] أي الفريقين ممن كفر مع قرب داره ومن آمن مع بعد داره، وذكر تعالى أصحاب القرية (وحالهم مع من أرسل إليهم، وأنهم أرسل إليهم اثنان ثم عززوا بثالث، فجابوهم أصحاب القرية) المخاطبون مجاوبة الرد والتكذيب فقالوا: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [يس: ١٥] كما قالت قريش: ﴿مَا لِي هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي

الْأَسْوَاقِ ﴿١٧﴾ [الفرقان: ٧]، ثم ذكر تعالى قول الرسل لأصحاب القرية: ﴿رَبَّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴿١٨﴾ وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: ١٦ - ١٧]، وقول أصحاب القرية: ﴿إِنَّا نَطَّعُنَا بِكُمْ﴾ [يس: ١٨]. فلما ذكر سبحانه هذه المحاوراة والمراجعة قال تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ [يس: ٢٠] أي ممن لم يحضر معهم ولا شاهد ما طال من مراجعتهم، فجاء بحسب ما سبق له من السعادة يقول: ﴿يَقْفَرُوا أَتَيْعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠] إلى ما أخبر تعالى من قوله، فمجيئه من أقصى المدينة مثال لمن بعد فلم يضره بعده، وذكره المراجعين للرسل من أصحاب القرية مثال لمن قرب وطالت مباشرته وشاهد الآيات فلم ينفعه قربه، فلما قصد في آية يس مثال من ذكر من الفريقين خصت من تقديم المجرور على الفاعل ما يحرز المعنى المقصود، فهو من قبيل ما قدم للاعتبار والتهمم، وقد تقدم في مواضع إنشاد سيبويه، رحمة (الله) عليه^(١):

لَتَقْرِبَنَّ قَرَبًا جَلِيًّا مَا دَامَ فِيهِمْ فَصِيلٌ حَيًّا

فلإحراز هذا المعنى قدم هذا المجرور وتأخر الفاعل.

أما آية القصص فلم يقصد فيها شيء من هذا فجاءت على ما يجب من تقديم الفاعل، وتناسب هذا كله، ووضح أن كلاً من الموضعين لا يناسبه ولا يلائمه غير الوارد فيه، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة القصص قوله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى أَفْلا تَعْقِلُونَ﴾ [القصص: ٦٠]، وفي سورة الشورى: ﴿فَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الشورى: ٣٦]، يسأل عن زيادة قوله: «وزينتها» في الأولى؟ وعن تعقيبها بقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾؟

والجواب عن الأول: أن سورة القصص تضمنت ذكر قارون وما أتيه من المال الذي هو زينة الحياة الدنيا، قال تعالى: ﴿وَأَيُّنَّهُ مِنْ أَكْثَرِ مَا إِنَّ مَفَاحَهُ لَسَنُوءٌ بِالْعُصْبَةِ أُولَىٰ الْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦]، ثم أخبر تعالى عن زهوه واختياله بماله وظنه استحقاقه إياه، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩] حتى قال من غفل عن آخرته ولم يعلم ما أعد الله فيها للمؤمنين: ﴿يَلْبِثَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوفِيَ قُرُونُ﴾ [القصص: ٧٩]، فقدم سبحانه للمعتبرين من عباده المؤمنين وتنبيهاً للغافلين لتحصل السلامة للسعداء ممن عصم بما ابتلي به قارون فقال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعُ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّهَا وَمَا عِنْدَ

اللَّهُ - أي للمؤمنين - ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ [القصص: ٦٠]، وقد أخبرهم سبحانه في موضع آخر أن الدنيا وحياتها غرور، وأخبرهم أن الآخرة هي دار القرار، وبعد تحذير المؤمنين وردت قصة قارون فالتحمت الآية بتلك القصة، وقيل هنا: «وزينتها» كما قيل في تلك: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص: ٧٩]، ومن الذي يعدل عما عند الله سبحانه إلى ما جعله تعالى سبباً لإهلاك المشركين؟ فتناسب هذا كله وتلاءم.

ولم يقع في آية الشورى ذكر «وزينتها» إذ لم يرد فيها ما ورد هنا مما استدعى هذه المناسبة، ولم يرد في سورة الشورى من أولها إلى آخرها ذكر بسط حال دنيائي لأحد، بل تضمنت حقارة الدنيا ونزارة رزقها، وأنه مقدور غير مبسوط، وتلك حال الأكثر، فقال تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنْزِلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٢٧]، وقال عند ذكر من اختار الدنيا ومال إليها: ﴿مَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزَدَ لَمْ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَتْ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠]، فقال: «منها» بأداة التبعية، فلم يقع في هذه السورة ما يستدعي ذكر الزينة المالية، فلذلك لم تذكر، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني أن قوله تعالى في آية القصص ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ملتحم أوضح التحام بما اتصل به من قوله: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُخْضَرِينَ﴾ [القصص: ٦١]، فكأن قد قيل بعد قوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ فكأن قد قيل: أفلا تعقلون ما بين الأمرين، ثم أخبر بقوله: ﴿أَفَمَنْ وَعَدْنَاهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَاقِيهِ كَمَنْ مَتَّعْنَاهُ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ مِنَ الْمُخْضَرِينَ﴾ في العذاب الذي لا آخر له، فقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ من تمام ما قبله وذلك بين التناسب.

ولما ورد قبل آية الشورى: ﴿وَنُنذِرَ يَوْمَ الْبَعْثِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، قوله: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: ١٣] إلى قوله: ﴿فَادْعُ وَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ﴾ [الشورى: ١٥].. وقوله: ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ [الشورى: ١٨]، قوله: ﴿تَرَى الظَّالِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢]، وقوله: ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى: ٣١]، ناسب هذا المتقدم من التخويف ما يبنى المؤمنين المستجيبين بأصناف قوله: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ بقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي صدقوا بكل هذا وعلى

انفراده سبحانه بالخلق والأمر فتوكلوا عليه، فأعقبت كل آية منها بما يناسبها ووردت على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة القصص - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ [القصص: ٧١]، ثم قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ [القصص: ٧٢]، للسائل أن يسأل لم قدم الليل؟ ولم ختمت الأولى بقوله: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾، والثانية بقوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾؟

والجواب عن الأول أن تقديم الليل على النهار جار على ما بنت العرب عليه حساب شهرها من تقديم الليل وجعل النهار تابعاً له، ولم يرد في كتاب الله تعالى على كثرة ترداده إلا ذلك.

والجواب عن السؤال الثاني: أن قوله تعالى في الآية الأولى: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ مناسب للمدرك ليلاً من ضربى ما يعتبر به من المسموعات والمبصرات، إذ الليل حائل دون المبصرات، وإنما تدرك فيه المسموعات لأن ظلمة الليل غير مانعة من إدراكها، فجيء بما يناسب، وجيء مع ذكر النهار بما يناسب أيضاً، فقيل: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾، لأن المبصرات تدرك نهاراً ولا تدرك ليلاً، فجيء مع كل بما يناسب، والله أعلم.

* * *

سورة العنكبوت

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنِيبُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [العنكبوت: ٨]، وفي سورة لقمان: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ ۝١٤﴾ وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىٰ نُرٍّ إِلَىٰ نُرٍّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ فَأُنِيبُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [لقمان: ١٤ - ١٥]، وفي سورة الأحقاف: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥]، اشتملت هذه الآي في السور الثلاث على التعريف بما يجب من حقوق الوالدين، وما يرضى لهما، ومنتهى ذلك وغايته، وقد اجتمعت في هذا المعنى، ثم اختلف إيرادها، ففي العنكبوت والأحقاف حسناً ولم يرد ذلك في سورة لقمان، وفي العنكبوت: «لتشرك» بتعدية الفعل باللام وفي لقمان: ﴿عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي﴾ فعدي بعلی، وفي لقمان: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ ولم يرد ذلك في السورتين، وفي لقمان: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ وفي الأحقاف: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾، وفي لقمان والأحقاف ذكر الأم منصوباً عليها وورد ذكرها في العنكبوت مجملاً، وفي العنكبوت ولقمان التعريف بالرجوع إليه سبحانه ولم يرد ذلك في الأحقاف، فيسأل عن هذا؟ وعن وجه اختصاص كل سورة من الثلاث بما خصت به؟ وإن كان ذلك حاصلًا من جواب ما تقدم، فتلك تسعة أسئلة.

والجواب عن الأول: أن بناء آية العنكبوت على قصة سعد بن أبي وقاص وما كان من فعل أمه وحلفها على ألا تأكل ولا تشرب ولا تستظل حتى يرجع سعد إلى دينها، والقصة مشهورة، فنزلت الآية، ولما لم يقصد غير هذا اكتفي بالتنبيه على الإحسان بهما ما لم يدعوا معاً أو أحدهما إلى الشرك، ولما كان حكماً لا يخص أباً من أم لم يحتاج إلى التنصيص على أحدهما، فوقع الاكتفاء هنا بقوله: «حسناً»، ونصبه على الحال لأن المصدر إذا حذف اكتفاء بصفته فاتصاها عند سيويه، رحمه الله، على الحال، ذكر ذلك

في باب «وأما ورود حسناً في الأحقاف»، فلما قصد فيها من البسط والإطالة حسبما تبين بعد وقد انجر في هذا الجواب عن السؤال (السابع).

والجواب عن السؤال الثاني: أن النهي عن الشرك ورد في سورة العنكبوت لبناء الآية وما قبلها على ذكر ذلك، وهو المراد بالفتنة الوارد ذكرها في مطلع السورة. وورد في آية لقمان لما تقدم من قول لقمان لابنه: ﴿يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ولم يرد في سورة الأحقاف لأن آية الأحقاف فيمن كان مؤمناً، ألا ترى قوله: ﴿أَوَرَعَيْتَ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي بُنْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٥] إلى ما بعد هذا، ولا مدخل هناك للشرك.

والجواب عن السؤال الثالث: أن قوله في سورة العنكبوت: ﴿لِتُشْرِكَ بِي﴾ بتعدية الفعل باللام وتعديته في آية لقمان بعلى فإنما ذلك لفرق ما بين الآيتين في السورتين، من حيث بناء آية العنكبوت على الإيجاز فناسب ذلك الاكتفاء باللام، وبناء آية لقمان على الإطالة فناسب ذلك التعدية بعلى، ولو قدرنا عكس الوارد لما ناسب، فجاء كل على ما يناسب.

والجواب عن السؤال الرابع: أن قوله في آية لقمان: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ أمر بالرفق بهما والقيام من حقهما بما ليس بمعصية، ولما كان مبنى الآية على الأمر بما يفعل بهما ومعهما من غير (تقدم) مطلب لهما، وإنما ذلك على التعريف بما ينبغي أن يكون الأمر معهما، ناسبة الوارد هنا من قوله: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾، ولما كانت آية العنكبوت مبنية على حكم من طلب من الأبوين الشرك والرجوع إلى الكفر كما تقدم، لم يناسب ذلك أن يقال فيهما: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ لما كان يكون فيه - بالسابق من ظاهر الكلام - من الإذن في الصغو إلى مطلبهما، وهو ما لا يمكن أن يؤذن فيه لا ظاهراً ولا باطناً، فلم يرد هنا ما كان يوهم جوازاً ولو في إراءتهما الانقياد لهما في الظاهر مع اعتقاد ما يجب اعتقاده في الباطن من التوحيد كما في آية الإكراه من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْزَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وإنما قصد هنا العزم على ما هو الحق، وألا يصغى إلى مرادهما لا ظاهراً ولا باطناً إذا جاهدوا في طلب الشرك، فلم يكن ليناسب ولا ليلائم ورود: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ في آية العنكبوت بوجه.

وأما آية الأحقاف فمبنية وواردة على حال إيمان الموصى بوالديه، وقد علم المؤمن

ما يلزمه من أبويه المؤمنين، وأنه أكبر من الموصى به في آية لقمان، فجاء كل على ما يجب.

والجواب عن السؤال الخامس: أن قوله: ﴿وَهَآءَا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ المراد به الضعف، وقوله في الأحقاف: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ المراد أنها حملته ووضعتة على صفة من المشقة تكره ولا تراد، فتحصل من الآيتين الإخبار بحاليهما من الضعف والكرامة فلا تعارض.

والجواب عن السؤال السادس: أن قوله تعالى في سورة لقمان: ﴿وَفَصَّلْتُ فِي عَامَيْنِ﴾ وقوله في الأحقاف: ﴿وَحَمَلْتُ وَفَصَّلْتُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ لا تعارض بينهما لأنهما إخباران عن قضيتين، لأن الحمل والفصال مدتان، ومدة الحمل غير مدة الرضاع، فأخبر في الآية الواحدة عن مجرد مدة الرضاع، وفي الثانية عن المديتين، وقد تقدم التنبيه على انجرار السؤال السابع (ص ٩١٣).

والجواب عن السؤال الثامن: من أن قوله تعالى في العنكبوت ولقمان: ﴿إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ تحذير من طاعتهما في الشرك وإبلاغ في النهي عن الصغو إليهما في ذلك إلى الغاية لئلا يظن أن ذلك كآية الإكراه (كما) تقدم، ولما لم يقع في آية الأحقاف ذكر الشرك، وكانت فيمن كان على إيمان، وقد علم المؤمن رجوعه إلى ربه، لم يردف فيها ذكر ذلك.

والجواب عن السؤال التاسع: حاصل في الجواب المتقدم، وتلخيصه أن تخصيص هذه السورة بما ورد فيها مختلف بهذا السياق لما لم يذكر، وقد مر. أما آية العنكبوت فلما تقدم ذكره من قصة سعد. وأما آية لقمان فلتقدم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، وأما سورة الأحقاف فلما انجر في جواب السؤال الرابع.

الآية الثانية من سورة العنكبوت - قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنشَأَ بِمُعْجِزَيْكَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، وفي سورة الشورى: ﴿وَمَا أَنشَأَ بِمُعْجِزَيْنِ فِي الْأَرْضِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى: ٣١]، للسائل أن يسأل عن زيادة الواو في سورة العنكبوت من قوله: ﴿وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ ولم يرد ذلك في سورة الشورى؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ

الَسَّيَّاتِ أَنْ يَسْقُوتَ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿العنكبوت: ٤﴾، وهذا من أشد الوعيد إذ حاصله أنه لا يفوته سبحانه أحد ولا مهرب منه تعالى إلا إليه، ناسب هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾، كما قال: ﴿إِنَّ مَا تَكُونُوا يَأْتِي بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ١٤٨] إلى ما ورد من هذا، وذلك تناسب بين، ولما لم يرد في سورة الشورى من أولها إلى الآية مثل هذا الوعيد الشديد، ولا كان فيها ما يستدعي في هذا التعميم والاستيفاء الوعدي، وردت الآية مناسبة، لذلك، فقال تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ﴾، ولم يكن التعميم هنا ليناسب، فورد كل على ما يجب، والله سبحانه أعلم.

الآية الثالثة من سورة العنكبوت - قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَفْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَلَهُ اللَّهُ مِنَ النَّارِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢٤]، وورد بعد هذا: ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٤٤]، فأفرد هنا آية وجمع في الأولى فقال: «الآيات»، مع أن هذه الثانية أعظم: قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧]، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟

والجواب عنه، والله أعلم: أن الإشارة في الآية الأولى بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٍ﴾ ليست لقصة إبراهيم، عليه السلام، وإنجائه من النار فقط بل الإشارة لمجموع معتبرات، منها لبث نوح، عليه السلام، في قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً يدعوهم إلى الله ويربهم الآيات فما آمن معه إلا قليل، ومنها آية أخذهم بالطوفان وتعميم الغرق لجميع أهل الأرض، ومنها إنجاء أهل السفينة وجعلها آية للعالمين، ومنها ما أحيلوا عليه من الاعتبار بمن قبلهم في قوله: ﴿وَأَن تَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِّن قَبْلِكُمْ...﴾ [العنكبوت: ١٨]، ومنها دعاء إبراهيم، عليه السلام وعظيم بيانه وما استجر دعاؤه إياهم من الآيات والبراهين على نبوته، ومنها ما أحيلوا عليه آخر الآيات في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [العنكبوت: ١٩]، فلما تقدم تفصيل الآيات ورد التنبيه بالإشارة إلى جميعها فقليل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٍ﴾.

أما قوله في الآية الأخرى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ فالإشارة إلى المصدر وهو الخلق المفهوم من (قوله): ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾، كما ورد في قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، فالضمير للمصدر وهو العدل المفهوم من قوله: ﴿اعْدِلُوا﴾، وهذا جار في الضمير واسم الإشارة ومتردد في كلام العرب، فكل من الآيتين على ما يجب.

الآية الرابعة من سورة العنكبوت - قوله تعالى: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ (٤٧) وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُّهُ بِمِصْرَةٍ إِذَا لَا تُرَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ بَلْ هُوَ آيَاتٌ يَنْتَ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا الظَّالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٧ - ٤٩]، للسائل أن يسأل عن وسم الجاحدين أولاً بالكافرين ثم وسموا بعد بالظالمين، والظلم يصح إطلاقه على ما دون الكفر، فقد يسبق إلى الوهم أنه لو ورد وسمهم أولاً بالظلم ثم ثانياً بالكفر لكان أنسب؟

والجواب: أن الظلم وإن كان يطلق على الكفر وعلى ما دونه قال تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، فإنه إذا ذكر بعد الكفر ووصف به من قد وصف بالكفر أفهم زيادة مرتكب على الكفر، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ (النساء: ١٦٨ - ١٦٩)، وعلى هذا ورد في القرآن، وقد تقدم ذلك. فقد وضع ما وردت عليه آيات العنكبوت، وليس من المشكل.

الآية الخامسة من سورة العنكبوت - قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١]، وفي سورة لقمان: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وفي سورة الزخرف: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]، تواردت هذه الآي الثلاث على معنى واحد وهو تقريرهم على ما كانوا يعترفون به من انفراد سبحانه بخلق السماوات والأرض واعترافهم بذلك إن سئلوا، ثم اتبع ذلك في سورة العنكبوت بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فأعلم تعالى أنهم لو سئلوا أيضاً عن هذا لاعترفوا، ثم اختلف ما أعقبت به هذه الآي من وصفهم حيث وصفوا فيها بعد فرض سؤالهم واعترافهم، فأعقبت الأولى بقوله: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾، وآية لقمان بقوله: ﴿فُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وآية العنكبوت الثانية بقوله: ﴿فُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، ولم يرد في آية الزخرف إتياع بوصف، فللسائل أن يسأل عن اتحاد مقصود هذه الآي أو تفصيله؟ وعن وجه اختلاف الدليل فيما ورد في التعقيب به في هذه الآي؟

والجواب عن الأول: أن المقصود فيها ليس واحداً، أما الثلاث آيات الأول فالمراد

منها استدلال بهذا الخلق العظيم، وما هو عليه من جليل التناسب، وإتقان الصنعة وإحكامها من غير تفاوت ولا فطور، على وحدانيته تعالى، وانفراده بالخلق والأمر، واتصافه بالعلم والقدرة إلى ما يجب له تعالى من صفات الكمال، والتعالي عن شبه الخليفة، ولوضوح هذا الدليل ما أخبر تعالى عنهم أنهم لو سئلوا لاعترفوا فقال تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣]، فمقصودها إقامة البرهان على الإحياء من بعد الموت، وبيان ذلك بمثال (مشاهد) للعالم يحصل عن اعتباره جواز ما قصد تمثله، وبذلك أفصحت آية الأعراف في تعقيبها بقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وذلك أبين شيء، فقد اختلف المقصد كما تقدم.

ووجه تخصيص سورة العنكبوت بهذه الآية مناسبتها لما تردد فيها وتكرر من ذكر العودة الأخراوية أو الإشارة إليها في ما نيف على عشرة مواضع، أولها: قوله: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [العنكبوت: ٥]، وآخرها ما ورد قبل الآية المتكلم فيها من قوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ [العنكبوت: ٥٧] وما اتصل بها، وأنصها في المقصود قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [العنكبوت: ١٩] إلى قوله: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، فناسب ما تردد في هذه السورة من هذه الآي إيراد آية المثال المذكورة، ولما لم يرد في السورتين الآخرين مثل الوارد المتكرر في سورة العنكبوت لم يكن ليناسبها ورود آية المثال مناسبتها حيث وردت.

والجواب عن السؤال الثاني، وهو توجيه اختلاف الحال فيما وقع فيه التعقيب في هذه الآي، أن ذلك مبني على الترتيب الثابت في الكتاب العزيز (لما) ذكر تعالى حالهم لو سئلوا عن خلق السماوات والأرض وتسخير النيرين، ولا إشكال فيه لمن وفق، قال تعالى: ﴿فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦١] أي كيف يصرفون عن الدلالة مع وضوحها، ثم قال عقب آية لقمان: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [لقمان: ٢٥]، وحصل مما أعقبت به الآيتان ما في قوة أن لو قيل: كيف يصرفون مع بيان الأمر ما ذلك إلا لمنعهم عن العلم: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الكهف: ٥٧].

وأما ختام آية الزخرف بقوله: ﴿لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]

فاعتراف تام منهم بوصفه سبحانه بالقدرة والعلم، وإذا اعترفوا بذلك لم يبق إلا العناد بما قدر عليهم، ومناسبة هذا الختام على ما تمهد من رعي الترتيب، وكأن هذه الآية الأخيرة في قوة أن لو قيل: وإذا حقق عليهم وتوبعوا في سؤالهم اعترفوا بالأمر على ما هو عليه، فكفرهم بعد ذلك اتباع للهوى وضلال على علم، والتناسب في هذا كله بين.

وأما آية العنكبوت الثانية وهي قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [العنكبوت: ٦٣] ثم قال: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٣] فوصف أكثرهم هنا بعدم العقل، فوجه ذلك - والله أعلم - التعريف بإفراط قصورهم حتى استحقوا الوصف بصفات البهائم ومن لا يصح خطابه، وذلك أن العقل فضل الإنسان، وبه امتيازه عن البهيمة، ولا يمكن العلم بشيء إلا بعد حصوله والاتصاف به، وهو مناط التكليف. وهو عند المتكلمين عبارة عن علوم ضرورية، وليس كل العلوم الضرورية، وهو مع هذا خضيصة جليلة إن عدت لم يكن التكليف ولا وجود علم، وأضداد العلم العامة والخاصة أضداد للعقل، وهو من قولهم عقلت البعير إذا أمسكته بعقال، وبه وضع خطاب المكلفين، فإذا فقد لحق فاقده بالبهائم، ثم نقول إن إنزال الماء من السماء وهو ماء واحد يكون عنه مختلف النبات وضروب الأشجار وأنواع الثمر المختلف الحالات مع وحدة المادة، فمن عقل هذا عقل وجود الإنسان من نقطة واحدة كوحدة الماء النازل من السماء، ثم يكون عن تلك النطفة شكل الإنسان، وما ينطوي عليه خلقه وتشتمل عليه جملة والمادة واحدة، فالتلاقي والشبه بين الماءين وما يوجده سبحانه عنهما أوضح شيء لمن عقل، فكيف يستبعد العودة من يشاهد ذلك أو يعتبر به.

وقد أَرَأَنا سبحانه في ماء السماء وما يكون عنه الإحياء بعد الموت ما أوضحه في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِنَا يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا...﴾ [الروم: ٢٤] ما فيه أبين دليل لمن وفقه سبحانه للنظر والاعتبار، لا توقف فيه، وجعل ذلك متكرراً، ونبه تعالى عليه بقوله: ﴿كَذَلِكَ نُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَجَعَلَهُمْ كَسْفًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ إِلَى بَلَدٍ مَتَرٍ فَأَحْيَيْنَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا...﴾ [فاطر: ٩].

سورة الروم

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ [الروم: ٩]، وفي سورة فاطر: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَكُنُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِن شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤]، وفي سورة غافر: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يُذَوِّبُهُمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِن اللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [غافر: ٢١]، وفي آخرها: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْهُمْ وَأَشَدَّ قُوَّةً وَءَاثَارًا فِي الْأَرْضِ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [غافر: ٨٢]، للسائل أن يسأل عن اختلاف هذه الآيات مع اتفاقها في المعنى المقصود بها؟ وعن (وجه) اختصاص كل موضع من مواضعها بما خص به منها؟ والجواب عن السؤالين معاً: أن هذه الآيات لم يختلف المقصود بها وهو التنبيه على الاعتبار بحال من تقدم من القرون في أخذهم بمرتكباتهم، وإنما ورد في كل موضع منها من ذكر ممن تقدم من القرون ما يلائم ما جرى في تلك السورة قبل ذلك الموضع أو بعده من إشارة أو تعريف إخباراً من غير تنبيه أو تحريك إلى الاعتبار بهم، فحين جيء بالتنبيه بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ﴾ روعي ما ورد قبل أو بعد من إخبار أو إشارة، لذلك فبني ما عرض عليهم وحرکوا به من التنبيه على ذلك المتقدم أو المتأخر والتحم معه، وكمل التعريف التنبيهي بحال المذكورين، والتأم ذلك وتناسب، وربما جرى ذكر أخذهم وهلاكهم بتكذيبهم في غير آية التنبيه ثم أفصح به في آية التنبيه (تأكيداً لموجب استدعيه، فلرعي هذا اختلاف التنبيه) الوارد في هذه المواضع، لا لاختلاف في المعنى. بيان ذلك: أن آية الروم، وهي أولى تلك الآيات، فقد ورد فيما بعدها من تلك السورة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا فَانْقَمَتْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، فهذا تعريف منه سبحانه بما فعل بأولئك الذين كانوا من قبل هؤلاء وجاءتهم البينات، فذكر في أول السورة من حالهم هذا، ولم يذكر ما فعل بمن كذب منهم ولا بمن آمن، فعرفت الآية الأخيرة بذلك، وأنه سبحانه انتقم منهم لاجترامهم بالتكذيب، وعرف

بنصر مؤمنهم ونجاتهم، فحصل من الآيتين التعريف التام بما جرى منهم ابتداء وانتهاء، وصار مجموع الآيتين من الالتحام كأن قد قيل: أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم مع زيادة قوتهم وانتشارهم وطول أعمارهم أكثر من هؤلاء، فجاءتهم رسلهم بالبينات فكذبوا فانتقمنا ممن أجرم وكذب، ونصرنا من آمن، وكان حقاً علينا نصر المؤمنين، وما ظلمنا من انتقمنا منه: ﴿فَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ...﴾ [الروم: ٩]، فتأمل وضوح هذا كله وتناسبه والتثامه.

فإن قيل: فلم لم يرد ذكر أخذهم بالانتقام منهم لما أجرموا متصلاً بما تقدم من التذكير بالاعتبار بهم وكان يحصل ذلك كله في كلام متصل بعضه ببعض؟ ولم وقع ذكر أخذهم بالانتقام منهم لما كذبوا متأخراً عن الوارد من حالهم أولاً (التي) أمر هؤلاء ونهوا عن الاعتبار بها؟ قلت: جرى ذلك على المعتاد منه سبحانه في دعاء الخلق إلى الإيمان من التلطف والرفق في الدعاء، وبذلك أمر رسله، عليهم السلام، فقال لبنينا صلى الله عليه وسلم: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال لموسى، عليه السلام: ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَيْتِنَا اللَّهُ﴾ [إبراهيم: ٥] أي بنعمه وآلائه قبلهم، وقال لبني إسرائيل: ﴿أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، وقال: ﴿يَبْنَئِ إِسْرَءِيلَ قَدْ أَفْجَيْنَاكَ مِنْ عَدُوِّكَ﴾ [طه: ٨٠]، وهذا في القرآن كثير، فلما أمر هؤلاء وذكروا بالاعتبار بمن تقدم من القرون، ولم يتقدم قبل الآية إلا التلطف والتأنيس، لم يكن ليناسب ذلك من أخذ المكذبين إلا ما يكون إيماء وإشارة لا إفصاحاً، فلذلك اكتفى أولاً من الإشارة إلى أخذهم بقوله سبحانه: ﴿فَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ [الروم: ٩]، وترك الإفصاح بالانتقام إلى أن ورد إخباراً منه سبحانه لنبيه، عليه السلام، في غير معرض الدعاء إلى الإيمان فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَى قَوْمِهِمْ فَجَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَأَنفَقْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرُمُوا﴾ [الروم: ٤٧]، وحصل التعريف بغاية حال المذكورين قبل في تكذيبهم، فهذا موجب تفريق هذا الإخبار، والله أعلم.

فإن قلت: فقد ورد في آية غافر من هذه الآي مجموع التنبيه والأخذ متصلاً على غير ما قصدت الآية، قلت: ذلك لسبب اقتضاه يذكر بعد، فأيات الدعاء إلى الله تعالى إنما ترد في الأغلب على ما ذكرنا من التلطف والإبقاء على العباد وذكر الإحسان والرفق، وقد ترد على غير هذا لداع وحامل، والأكثر ما ذكرته. وأما آية فاطر فقد تقدمها قوله تعالى إخباراً لنبيه وتأنيساً: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ وَالْزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [فاطر: ٢٥ - ٢٦]، فقليل بعد هذه

فيما هو منها ومرتبطة بمعناها: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَكُنُوا لَهُمْ أَسَدَّ مِنْهُمْ شَوْءٌ﴾ [فاطر: ٤٤] فأخذتهم يا محمد بتكذيبهم وكفرهم، ولم يفت منهم أحد لأنني عليم بأحوالهم القدير الذي لا يعجز في شيء ولا يفوتني هارب، وتأمل التحام هذا كله وتناسبه وكيف تم الاختبار وكمل انتهاء وابتداء، وتأمل كيف وقع الاكتفاء في آية الاعتبار بالإيمان إلى أخذهم بقوله: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ لِلْعَاجِزِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّعَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٤] إحالة على ما تقدم في إخبار نبيه، عليه السلام، بأخذهم في قوله: ﴿ثُمَّ أَخَذْتُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [فاطر: ٢٦]، والتحم هذا كله وتناسب.

وأما الآية الأولى من سورة غافر فوردت على الجمع بين التنبيه للاعتبار بمن تقدم وبين أخذهم، ولم يرد فيها التفصيل الوارد فيما تقدم، فقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِنْ قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَءَانَارًا فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ يُذَوِّبُهُمْ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَاكِ﴾ [غافر: ٢١]، ثم اتبع الآية بما يؤكد أخذهم، وذكرت العلة في ذلك من كفرهم، واجتمع في هذه الآية ما افترق في غيرها فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانَتْ تَأْتِيهِمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فكَفَرُوا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ إِنَّهُ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٢٢]، فتحصل منها التعريف بأخذهم وذكر العلة الموجبة لذلك من تكذيبهم وكفرهم متصلاً ذلك كله بعضه ببعض، ولم تجر هذه الآية في التلطف في الدعاء والتنبيه على ما جرت نظائرها مما تقدم ونبه عليه، وسبب ذلك أنه تقدم في أول هذه السورة من الإخبار بسوء مراجعتهم وقبيح معاملتهم مع أنبيائهم ما يوجب سريع الأخذ وينافر التلطف، وذلك قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَالْأَحْزَابُ مِنْ بَعْدِهِمْ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرُسُولِهِمْ لِلْإِخْدُوَّةِ وَجَدَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [غافر: ٥]، فلما تقدم هذا من جوابهم بالباطل وما هموا به من أخذ رسلهم وامتحانهم زائداً إلى التكذيب ناسب هذا تعجيل أخذهم، فوردت آية التنبيه على ذلك، ولهذا اختصت من التأكيد ما لم يرد مثله فيما تقدمها: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ﴾، فوكد بالضمير تخصيصاً وتعييناً للمذكورين قبل من قوم نوح والأحزاب، ثم اتبع ذلك بقوله في قراءة ابن عامر بتخصيص من وعظ بذلك وخطب فقيب: «مِنْكُمْ»، فتقابل التأكيد في الطرفين تأكيداً يناسب ما بنيت عليه الآية ويشهد له، ولرعي ما تقدم من السبب الأول وردت الآية الأخيرة من قوله في آخر السورة: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ [غافر: ٨٢] إلى قوله: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [غافر: ٨٢]، ثم أعقب هذا بقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] إشارة إلى ما كانوا يظنونونه علماً ويجادلون به من قولهم:

﴿أَسْطَرُ الْأَوَّلِينَ﴾، وقولهم: ﴿مَا هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى﴾ [القصص: ٣٦]، وقولهم: ﴿لَوْ شَاءَ لَقُلْنَا مِثْلَ هَذَا﴾ [الأنفال: ٣١]، إلى ما ورد من متعلقاتهم ومجاوباتهم المشار إليها في قوله: ﴿وَيُجَدِّلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾ [الكهف: ٥٦]، فسماه سبحانه علماً في قوله: ﴿فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر: ٨٣] بحسب اعتقادهم وظنهم، كما قال تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي﴾ [القصص: ٦٢] أي في زعمهم، وهو سبحانه المنزه عن الشريك والنظير، أو يكون ﴿عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ المراد به ما كان لدى من تعاطى النظر منهم فلم يوفق، من استبعاد العودة الأخراوية، وإنكار حشر الأجساد بعد تفرق الأشلاء والأجزاء وصيرورة بعضها غذاء لحيوان آخر ولتفرقها وفنائها، قالوا: ﴿مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨]، وقالوا: ﴿أَوَدَا كُنَّا عِظَمًا وَرَفُنَا أَوْنًا لِّبَعُوثُونَ﴾ [الإسراء: ٤٩]، وهو نظر مبني على قاعدتين واهيتين، وهما: إنكار القدرة، وإنكار علمه تعالى بالجزئيات وعليهما بنى منكرو الأجساد من الفلاسفة، وهو قول زعيمهم أرسطو ومن تبعه من المشائين ومن قال بقولهم، وليس مما اتفقوا عليه، فقد نقلوا عن أفلاطون وغيره من زعمائهم مخالفة هذا القول وموافقة المتشرعين في حشر الأجساد، وقد نقلوا عن جالينوس التوقف، وقد رام بعض متفلسفة الإسلام الجمع بين المرتكبين فقال: تحشر الأجساد على تأويل لا يعلمه المتشرعون وذلك لما أرغمه من براهين الشريعة. ولما بنى المنكرون مذهبهم على إنكار القدرة والعلم بالجزئيات اطراد في الكتاب العزيز، مهما ذكرت العودة الأخراوية، أن يناط بها وصفه سبحانه بالعلم والقدرة إفصاحاً أو إشارة بينة إطراداً لا ينكسر إرغاماً للمنكر الجاحد وحجة قاطعة بالمعاند، قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ إلى قوله: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧]، فوصفه سبحانه بالعزیز إشارة إلى القدرة وأشار قوله: «الحكيم» إلى العلم، وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَبَسَى خَلْقُهُ قَالَ مَنْ يُعْطِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ [يس: ٧٨] ثم قال: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس: ٧٩] فقوله: «يحييها» «أنشأها» إشارة إلى القدرة، وقد وقع الإفصاح بها بعد في قوله: ﴿أَوَّلَ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ...﴾ [يس: ٨١]، وبسط هذا ورد أقوال هؤلاء الكفرة مستوفى في مظانه، وقد شفى فيه أئمتنا، رضي الله عنهم، وكتاب الله سبحانه (وتعالى) واف لمن وفق لتدبره واعتباره بالبراهين القاطعة بخصومنا، فما كان بأيدي من قدم ذكره من الشبهات فيما ذكرنا هو الذي فرحوا به واعتقدوه علماً، فورد التعبير على معتقدهم وحق بهم ما كانوا به يستهزئون، فقد وضح وجه مناسبة هذا لقوله تعالى: ﴿مَا يُجَدِّلُ فِيَّ بَآيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وتبين ما أوجب خصوص كل آية من هذه الأربع بمواضعها، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الروم - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَاخْتَلَفَ أَلْسِنَتَكُمْ وَالْوَنُكْرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ﴿٢٢﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴿٢٣﴾ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُخْرِجُ بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الروم: ٢١ - ٢٤]، للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل آية من هذه الأربع بما ختمت به من وصف المعبرين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما انطوت من حكمته سبحانه في سبب التناسل والتكاثر على ما أبداه تعالى في خلق الأزواج منا ليحصل السكن وعدم التنافر، ثم غرس سبحانه المودة والرحمة في قلب كل واحد من الزوجين ليتم الالتئام ويحصل التعاون على ما به قوام العيش، إلى ما جعل في قلوبهما من حب الولد وهياً له عند وجوده من الرفق، إلى ما يتعلق بهذا ويرجع إليه مما يحصل على عجائبه ولا يحاط ببعض الحكمة فيه إلا بمداومة الفكر وطول الاعتبار، ناسب هذا إعقاب هذه الآية بوصف التفكير فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾. ولما كان خلق السماوات والأرض واختلاف الألسنة والألوان مع عظيم الأمر في ذلك باد منه الشهادة بأن وراء ذلك موجداً منتزهاً عن شبه هذه الأجرام، ومتعالياً عن تعبير مختلف الألسنة والألوان، ولم تكن شهادة هذه بحيث تخفى حتى يحتاج فيها إلى طول التفكير في البادي لمتصف بالعقل وإن اتسع النظر في عجائب ما انطوت عليه الأجرام السماوية وانتشرت وجوه الاعتبارات اتساعاً تنحسر العقول دونه وتكل الأذهان عن درك أدناه، ولهذا تحصل ذكر الاعتبار بالسماوات والأرض ف قيل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وقيل: ﴿فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ وقيل: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾، فاشير أولاً إلى خلق أجرامها وصورها، وأشير ثانياً إلى خلق ما فيها، فهذا بحر لا تدركه الدلاء، وباب لا يسعه تدوين ولا إملاء، ومع ذلك فإن ربنا سبحانه ذكر عباده من ذلك بما تبدو شهادته فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ﴿٢١﴾ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَلْبَسْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾ [ق: ٦ - ٧] إلى ما يتلو هذا مما يشهد بأول اعتبار مما لا تكل عنه البصائر والأبصار، وتأمل لطف دعائه سبحانه الخلق إلى عبادته في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١] إلى قوله: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فَرَشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً﴾ [البقرة: ٢٢] إلى أشباه هذه، فلما كان هذا الضرب من الاعتبار يحصل بأوله المقصود لكل أحد قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي

ذَلِكَ لَا يَنْتِ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٢﴾ [الروم: ٢٢]، فوضح تناسب هذا الختام، ولاح التلاحم والالتئام.

ولما كان أمر الليل والنهار منصوباً على رحمة الخلائق بهما في عدة آيات بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا أَلِيلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ فَحَوَّنَا آيَةَ أَلِيلٍ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [الإسراء: ١٢]، وقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ أَلِيلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾ [غافر: ٦١]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا أَلِيلَ لِبَاسًا ۖ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا﴾ [النبا: ١٠ - ١١]، إلى غير هذه من الآيات، فتحصل من مجموعها وفاء الاعتبار بهما وما فيهما، ومستند ذلك المحرك للاعتبار به السماع والأخبار الواردة به أعقب بقوله: ﴿لَا يَنْتِ لِقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ [الروم: ٢٣].

وأما إراءته سبحانه البرق خوفاً وطمعاً، وإنزال الماء من السماء، وإحياء الأرض بعد موتها، فلا تحصل ثمرة الاعتبار به إلا لمن أطال الاعتبار وأمعن النظر وبالع في ذلك، ولما كان حصول الثمرة المطلوبة هنا يتوقف على ما ذكر أعقب بقوله: ﴿لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

الآية الثالثة من سورة الروم - قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٣٧]، وفي سورة الزمر: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الزمر: ٥٢]، ففي آية الروم: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾ وفي الأخرى: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا﴾، فللسائل أن يسأل عن الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن سورة الروم لما تقدم فيها قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِآلْحَقٍّ﴾ [الروم: ٨]، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الروم: ٩]، والتفكير تردد نظر ومباحثة واعتبار، والنظر المحال عليه فيما حضوا عليه من سيرهم في الأرض إنما هو استعمال وبحث واعتبار بحال من تقدمهم، ناسب ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا﴾، لأن قول القائل منا لغيره: ما ترى في هذا الأمر؟ إنما يريد ابحث عما يتردد في خاطرك ويختلج في فكرك وعرفني بما يظهر لك وتختاره، وكذا قول القائل: افعل في هذه القضية بما أراك الله، إنما يريد اجتهد وامض فيها من المتردد في خاطرك ما تراه أولى، والحاصل من الرأي هنا في مثل هذا غالب ظن وليس بعلم لإمكان الخطأ فيما يراه، إذ لسنا بمعصومين، ولو فرضنا العصمة لكان الحاصل علماً، وفي كتاب الله سبحانه قوله لنبيه صلى الله عليه وسلم: فاحكم بينهم بما أراك الله، وإنما أحيل، عليه السلام، على اجتهداه والاعتبار بما لديه من الوحي وما أنزل عليه، إلا أنه، عليه السلام، مكتنف بالعصمة والحفظ من الخطأ والغلط فيما يراه مما يرجع إلى التبليغ وتقعيد أحكام شريعته، فالحاصل

عن نظره صلى الله عليه وسلم وما يراه علم، وأما عن نظر غيره ممن ليس بمعصوم فظن كما تقدم. ولفظ رأى يصلح في الحالين، ويقع بالاشتراك على المعنيين وعلى الإبصار، فناسب لتردد لفظه بين هذه المعاني، وإن كان في سورة الروم يراد به العلم، ما تقدم في السورتين قوله: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ لجامع التردد في وضع اللفظ، وإن كان الفكر من قبيل المتواطئ والرؤية من المشترك، إلا أن التردد حاصل في المتواطئ بلحظ الشخص، فوضح التناسب.

وأما سورة الزمر فلم يتقدم (بها ما تقدم) في سورة الروم مما يستدعي ذلك التناسب، فجاء بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا﴾، فطوبق باللفظ المعنى من حيث لا تردد فيهما ولا اشتراك، وأيضاً فقد تقدم في هذه السورة قوله تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ٢] وقوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا﴾ [الزمر: ١١] وقوله: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصًا لِّمَنِ دِينِي﴾ [الزمر: ١٤]، والإخلاص مسبب عن العلم، وهو ثمرته، أعني ثمرة العلم، فناسب هذا قوله: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الزمر: ٥٢]، فإنهم إذا علموا تسبب عن علمهم بالإخلاص إن سبقت سابقة سعادة، فناسب هذا أتم مناسبة، فهذا وجه ثان من الجواب، وكأنه مما قدم فيه المسبب وهو الإخلاص بين يدي سببه وهو العلم، ووضح على هذا أن ما ورد هنا لم يكن ليناسب ما في سورة الروم، ولا ما ورد في سورة الروم ليناسب ما في سورة الزمر، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الروم قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْأَفْصَحِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ يُصَدَّعُونَ﴾ [الروم: ٤٣]، وفي سورة الشورى قوله تعالى: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنْ اللَّهِ مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾ [الشورى: ٤٧]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما وقع به الإتيان في الآيتين ف قيل في الأولى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُصَدَّعُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ مَلْجَأٍ يَوْمَئِذٍ وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الروم إنما أعقبت بقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يُصَدَّعُونَ﴾ تمهيداً لما اتصل بها من تفصيل الأحوال في قوله: ﴿مَنْ كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَا نَفْسَ لَهُ يَهْدِيهِ يَهْدُون﴾ [الروم: ٤٤]، لأن تصدعهم يراد به افتراقهم كما في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُنْفَرُونَ﴾ [الروم: ١٤]، فالمراد يومئذ يصعدون إلى ما أعد لكل منهم بحسب مرتكبه وحاله في كفره وإيمانه، وقد تضمن قوله: ﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ﴾ جزاءه، وأشار إلى تفصيل أحوالهم في عذابهم كل بحسب مرتكبه: ﴿جَزَاءً وَفَاقًا﴾ [النبأ:

[٢٦]، وكان الكلام في قوة أن لو قيل: فعليه مطابق كفره من العذاب، وكذلك تضمن قوله في الناجين: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلَا نَفْسَهُ يَمْهَدُونَ﴾ من تفصيل الأحوال في الثواب كل بحسب ما مهد لنفسه كما في قوله: ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦]، فعبر عن ذلك بأوجز عبارة وأوفاهها بالمقصود، وقدمت الإشارة إلى ذلك التفصيل في الطرفين بقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾ أي يبعدون مفترقين كل لما سبق له مسبباً عن سالف عمله ومرتبباً وفاقاً به، فهذا وجه تعقيب آية الروم بقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدَعُونَ﴾.

وأما آية الشورى فإنه تقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ وَلِيٍّ يُنْصِرُهُ﴾ [الشورى: ٤٤]، والولي من يرجع إليه انضواء واعتماداً، ثم قال تعالى مخبراً عن الظالمين في نفي الولي والنصير عنهم: ﴿وَمَا كَانَتْ لَهُمْ مِنْ أَوْلِيَاءَ يَنْصُرُونَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤٦]، فلما نفى عنهم الأولياء الناصرين والسبيل إلى التخلص ناسب ذلك أمره تعالى العباد بالاستجابة له فقال: ﴿أَسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٧] أي أنه آت لا محالة: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ مَلَجٍ يَوْمَئِذٍ﴾ أي من ولي ترجعون إليه أو يدفع عنكم، ﴿وَمَا لَكُمْ مِنْ نَكِيرٍ﴾ أي إنكار، فلا تعلق لكم ولا ينفعكم إنكاركم إن تعلقتهم، فحذر تعالى عباده من حال الظالمين في عدم الولي والناصر، وأمرهم بالاستجابة قبل التورط وانقطاع الطمع والرجاء في التخلص، وعدم جدوى الإنكار لمن ظن التعلق به، فحذرهم مما امتحن به غيرهم بعد ذكر حال من امتحن، فناسب ذلك كله أوضح تناسب.

الآية الخامسة من سورة الروم - قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلُكُ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٤٦] وفي سورة الجاثية: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لَتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [الجاثية: ١٢]، للسائل أن يسأل عن زيادة «فيه» في سورة الجاثية وكونه لم يثبت في سورة الروم؟

والجواب، أن هذا لا إشكال فيه، لأن البحر لم يجر له ذكر في آية الروم، فلم يكن للضمير ما يرجع إليه، فلم يؤت به لهذا، ولو قصد محل جري الفلك ألزم الإتيان بالظاهر (ولقيل): ولتجري الفلك في البحر، وهو مفهوم من السياق، فلم يحتاج إليه هناك. أما آية الجاثية فإنه لما قدم فيها ذكر البحر جيء بالضمير المجرور العائد إليه على ما ينبغي، وكان له مفسراً، فحسن الإتيان به بخلاف آية الروم، فالفرق بينهما لا خفاء به.

سورة لقمان

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَكَ بِسَمْعِهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ وَقْرًا فَبَسَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٧]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَبَلَّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ [٧] ﴿يَسْمَعُ ءَايَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَكَ بِسَمْعِهَا فَبَسَّرَهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الجاثية: ٧ - ٨]، للسائل أن يسأل عن تخصيص آية لقمان بقوله: ﴿كَأَن فِي أُذُنِهِ وَقْرًا﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الجاثية لما تقدم فيها: ﴿وَبَلَّ لِكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ يَسْمَعُ ءَايَاتِ اللَّهِ تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ثُمَّ يُصِرُّ مُسْتَكْبِرًا، فوصفه بسماع آيات الله لم يكن ليطابقه ذكر الوقر في الأذن لأنه قد ذكر سماعه الآيات، والوقر مانع من السمع، فلم يناسب الإعلام بالسماع ذكر الوقر المانع منه. فإن قيل: لو ذكر هنا الوقر في الأذنين لم يكن ليكون إلا تأكيداً لبيان توليه وإعراضه فكان يناسب، قلت لو وكد بذلك لاقتضى مقاربة عدم السماع، وليس المراد - والله أعلم - إلا أنه سمع وأعرض، فكانه لم يسمع، ليجري الوارد هنا مع قوله تعالى فيمن صمم على كفره من يهود: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٥]، وإذا أريد إبقاء سماعهم، ولم يرد منعه البتة، لم يناسبه التأكيد المقرب من المنع من أن التنبيه الواقع (مراد)، فحصل المقصود، والله أعلم. ولما لم يقع ذكر سماع الآيات في آية لقمان، وتقدم ذكر المشار إليه فيها بقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦]، وهذه زيادة مرتكب، فناسبها ذكر زيادة الوقر. مع أنه لم يرد فيها ذكر سماعه الآيات كما ورد في آية الجاثية، فازداد وضوح التلاؤم، وإن عكس الوارد لا يلائم، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة لقمان - قوله تعالى: ﴿يَبْنِيْ أَقْمِرَ الصُّلُوَّةَ وَأُمِرَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبَرَ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧]، (وقال في سورة الشورى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، يسأل عن مقتضى توكيد الخبر في هذه الآية وسقوط التوكيد من الأولى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الشورى، لما دخلها معنى القسم، وكانت

على تقديره، إذ اللام في قوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ توطئة له ودالة على تضمين الآية معناه، ناسب ذلك زيادة لام التأكيد في خبر إن، وذلك ظاهر في معنى الآية. وأما آية لقمان فقوله فيها: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ مجرد إخبار عن حال ما وقعت الوصية به، ولا مدخل للقسم هنا ولا معنى له، فلم تدخل لام التأكيد في الخبر إذ ليس في الآية معنى قسم يستدعيها، ولا وقع في اللفظ ما يطابقها، فورد كل على ما يجب ويناسب، ولو قدر العكس لما ناسب، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة لقمان قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ أَيْلًا فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي أَيْلٍ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩]، وفي سورة فاطر: ﴿يُولِجُ أَيْلًا فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي أَيْلٍ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ [فاطر: ١٣]، وفي سورة الزمر: ﴿يَكُونُ أَيْلًا عَلَى النَّهَارِ وَيَكُونُ النَّهَارُ عَلَى أَيْلٍ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ﴾ [الزمر: ٥]، للسائل أن يسأل عن قوله في سورة لقمان: ﴿إِلَىٰ أَجَلٍ﴾ بإلى، وفي السورتين بعد ﴿لِأَجَلٍ﴾ فجزر أجل باللام مع اتحاد المعنى، فما الفرق؟

والجواب، والله أعلم: أن آية لقمان تقدمها التنبيه على الاعتبار بها بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ أَيْلًا فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي أَيْلٍ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ ثم قال: ﴿وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ فغطف بواو النسق المقتضية الجمع، فدخل هذا مع ما قبله تحت حكم التنبيه بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، وحكم التنبيه بالاعتبار منسحب على المجموع للاشتراك في اللفظ والمعنى، فطال الكلام بحسب ما اقتضاه مقصوده، فناسب طوله الجر بما يناسبه مما لا يخرج عن معنى اللام الجارة وهو إلى، فانجر الأجل بها. ولما بنيت الآيتان بعد على إيجاز ليس في آية لقمان. ناسبه الجر باللام اكتفاء بما يحرز المعنى المقصود ويناسب التركيب، وورد كل على ما يناسب أتم مناسبة، والله أعلم.

سورة السجدة

(الآية الأولى منها) قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ دُفُّوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ [السجدة: ٢٠]، وفي سورة سبأ: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا دُفُّوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنتُمْ بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبأ: ٤٢]، للسائل أن يسأل عن صرف الوصف إلى العذاب أولاً فذكر فقيلاً: ﴿الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ وصرفه ثانياً إلى النار فقيلاً: ﴿الَّذِي كُنتُمْ بِهِ﴾ فأنث الموصول والضمير، ما وجه ذلك؟

والجواب: إنهم يكذبون بالنار وبعذابها، وقد ورد العذاب مضافاً إليها في السورتين، والعذاب مذكر والنار مؤنثة، وعودة الضمير إلى كل من المضافين تحصل المقصود على السواء، فإنما يبقى السؤال عن تخصيص كل واحدة من السورتين بما ورد فيها؟

والجواب عنه: أن آية السجدة اقترن بها ما يستدعي أن يناسب وهو قوله تعالى: ﴿وَلَنَذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَذْيِ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ﴾ [السجدة: ٢١]، فلما تفصل ذكر العذاب إعلالاً بالحاق ضريبة الأدنى والأكبر بمن جرى الوعيد لهم، والعذاب مذكر، وقد تكرر، فتأكد رعيه، فناسبه عودة الضمير قبله إلى العذاب المضاف إلى النار مذكراً ليجري ذلك كله مجرى واحداً. ولما لم يكن يتلو آية سورة سبأ ولا قبلها ما يستدعي ذلك، أعيد الضمير إلى النار مؤنثاً، ليحصل في السورتين ورود الوجهين الجائزين كما تقدم مع التناسب، والله أعلم.



سورة الأحزاب

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨]، وفيما بعد من السورة: ﴿لَيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، (يسأل عما أعقبت به كل من الآيتين مع تقارب ما بني عليه التعقيب)؟

والجواب، والله أعلم: أن اختلاف التعقيب مرعي فيه ما تقدم قبل كل واحدة من الآيتين، أما الأولى فالمقدم قبلها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمُ الْكُفْرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾ [الأحزاب: ١]، ثم لم يعد الكلام إلى شيء من مرتكبات المنافقين ولا تفصيل أحوالهم، فناسب هذا قوله: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨]، والكافر بالنفاق كالكافر المتظاهر بكفره. وأما الآية الثانية فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الأحزاب: ١٢]، ثم تتابعت الآية بعد معرفة بسوء مرتكبهم وقبيح أفعالهم في ثماني آيات أو نحوها إلى قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ثم أعقب هذا بذكر حال المؤمنين، وذكروا بأحسن ما يتحلى به الصادق في إيمانه، فقال تعالى: ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢]. إلى عظيم ما وصفهم به سبحانه، ثم أعقب بذكر حال الفريقين فقال: ﴿لَيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [الأحزاب: ٢٤]، (وقد أبقي سبحانه عليهم بقوله: ﴿إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾) جرياً على المطرد من عظيم حلمه وسعة عفوه. ورحمته، وكل من هذا وارد على أعظم مناسبة. قلت: وهذا (مما) يشبه المتشابه من الضرب الذي بني عليه هذا الكتاب وليس منه.

الآية الثانية من سورة الأحزاب قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]، وفي آخر السورة: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ يَجْعَلَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢] للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية منها؟ ففي الأولى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾، وفي عقب الثانية: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾.

ووجه ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى معقب (بها) قصة زينب أم المؤمنين وزيد بن حارثة، رضي الله عنهما وما جرى في ذلك إلى أن تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهذه الآية تأنيس لرسول الله صلى الله عليه وسلم)، وإعلام له أن تلك سنته سبحانه في عباده التي شاءها وقدرها حكماً ثابتاً فيمن تقدم من الرسل والأنبياء ومن اهتدى بهديهم، فلا حرج عليك يا محمد فلا تصنع إلى قول منافق (يقول) تزوج محمد حليمة ابنة، فإن زيداً ليس ابنك: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وأنا شئت تزويجك إياها وحكمت به في سابق علمي بعد تطبيق زيد لها وانفصاله عنها: ﴿فَلَمَّا فَصَّي زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] ليعلم أن تلك سنتك وسنة أمتك بعدك ﴿لِيَكُنِيَ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي زَوْجِ أَزْوَاجِهِمْ إِذَا فَصَّوْا مِثْلَهُنَّ وَطَرًا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، فهذه الآيات تأنيس للنبي صلى الله عليه وسلم، وتسليه له عن خوض المنافقين، وتنزيه لقدره العلي وتبرئته من كل متوهم فيه أدنى نقص، ورفع لما يتوهم ويقدر وليس على ظاهره السابق من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. فهذه آية تعلق (بها) من كان في قلبه مرض وتهجموا على باد من مفهومها، فقالوا: إنه عليه السلام رآها فمال إليها وأحبها في حكاية ذكرها المفسرون، يبطلها ويردها المقطوع به من أن زينب نشأت معه، ولم يزل يراها لمكان قرابتها منه، وقوله لزيد عتيقه الذي أنعم عليه بالعتق: اتق الله - يريد اتق الله فيما تذكر عن زينب، لأن زيداً نسب إليها نشوزاً وتوقفاً عن طاعته، فأمره بتقوى الله في أمرها والتثبت فيما يحكيه عنها مما كان يظنه نشوزاً، وكانت زينب، رضي الله عنها، أعظم قدراً من أن تقع في معصية النشوز عمداً، ولكن الزوجين يطلب كل منهما غاية في الوفاء يرى عند غلبة (حب) هذا المطلب عليه ما يقتصر عنه نشوزاً، ففي الجاري من هذا قال له عليه السلام: اتق الله، وأخفى عنه ما كان تقدم له الإخبار به بالوحي من أنه سيطلقها وأنه، عليه السلام، سيتزوجها، فهذا الذي أخفاه، عليه السلام، في نفسه ولم يتكلم به حتى أبداه الله، وقوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ﴾ أي تخشى كلام المنافقين وقولهم إن محمداً تزوج امرأة ابنه، من حيث كان، عليه السلام، قد تبناه قبل الوحي، وقصة ذلك معروفة مشهورة، فكانوا يقولون: زيد بن محمد حتى نزل قوله تعالى: ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥]، فقليل له، عليه السلام، وقد أدرك الاستحياء من أن يتكلم المنافقون بذلك وخشية منهم فقال له: لا تخش أحداً فإنك إنما جريت في ذلك كله

على ما بين الله لك من الشرع الذي جعله سبحانه سبيلك ودينك الذي تدعو إليه، وطريق من تقدمك من الرسل الذين يبلغون رسالات الله ويخشونه ولا يخشون أحداً إلا الله، فالله أحق أن تخشاه أنت يا محمد، ولا تصنع إلى أحد، ولا تستحي منه، فإنك على صراط مستقيم، فقد وضح ما أخفاه في نفسه وهذا الذي أبداه تعالى، ألا ترى أنه سبحانه قد وعد أنه يبدي ما أخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه، فهل ترى في تلك القصة خلاف ما نطق به كتابه من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧]، وكانت زينب تفخر بهذا وتقول لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم: زوجكن أهلوكن زوجني الله من فوق سبع سموات، فهذا إخباره سبحانه وما أبداه مما أخفاه نبيه صلى الله عليه وسلم في نفسه وما سوى هذا فاختلاق. ونقول: وقد تسامح المفسرون هنا، وتبع آخرهم أولهم في نقل ما كان الواجب تركه، إذ هو خلاق القرآن لمن وفق لتدبره ولحظ شهادته لبعضه لبعض، فهذا مقصود هذه الآية، ولمجموع ما ذكرنا أعقبت بقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقد اتبعت الآية بذكر من سن سبحانه حكم هذه الآية لهم، وأنهم الرسل، عليهم السلام، فقال: ﴿الَّذِينَ يُلَاقُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فتأمل هذا التعقيب، وقد قيل له، عليه السلام، في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُّسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧]، وقيل له: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَتْهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]، وعرفنا ربنا سبحانه أن نبينا كذلك فعل. فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢].

وأما الآية الثانية فإنه سبحانه لما قال: ﴿لَئِنْ لَّمْ يَنُكِرِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا﴾ ﴿٦٠﴾ ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُخْذُوا وَقُتِلُوا قَتْلًا كَبِيرًا﴾ [الأحزاب: ٦٠ - ٦١] أتبع تعالى بالإخبار أن تلك سنته الجارية في الذين خلوا من قبل، وهذا كقوله: ﴿سُنَّتَ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ [غافر: ٨٥]، فأعلم أنها سنته الجارية فيهم: ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٦٢]، وقد تكرر هذا في مواضع من كتاب الله سبحانه، ووضح هذا التناسب في كل من الإعقابين، والله سبحانه أعلم بما أراد.

سورة سبأ

قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُنِيبٍ﴾ [سبأ: ٩]، وقال بعد: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ [سبأ: ١٩] بالافراد في الأولى والجمع في الثانية، فللسائل أن يسأل عن ذلك؟

والجواب عنه، أن الإشارة أولاً إلى قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ نُنشِئُ نَحِيفَ بِهِمْ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطُ عَلَيْهِمْ كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ﴾ [سبأ: ٩]، ولم يتقدم ما حركوا إلى الاعتبار به غير هذا، وقد انضم ذلك تحت ما الموصولة، ولفظها مفرد فروعى من حيث اللفظ فقليل: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ بالافراد. وأما الثانية فتقدم قبلها قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَجْعَالُ آوِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَنَّا لَهُ الْخَافِذُ﴾ [سبأ: ١٠]، ثم قال: ﴿وَلَسَلِمْنَ الْأَرِيجَ غُدُوها شَهْرٌ وَرَوَّاحُها شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجَبِّ مَنْ يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾ [سبأ: ١٢]، ثم قال: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ مِنْ مَحْرِبٍ﴾ [سبأ: ١٣] إلى قوله: ﴿مَا لِيَتُؤَا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ [سبأ: ١٤]، ثم قال: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ...﴾ [سبأ: ١٥]، فذكر سبحانه بالاعتبار بما منح داود من تسييح الجبال والطير معه وإلانة الحديد، وبما سخر لسليمان، عليهما السلام، من الريح تحمله وجنوده حيث شاء في السرعة التي أشارت إليها الآية، وإسالة عين القطر له وهو النحاس المذاب، وعينه معدنه، وعمل الجن بين يديه تسخييراً فيما يريده من عمل ما شاء مما في قواهم، ثم ذكر ما كان لسبأ في مساكنهم من آية الجنتين عن يمين وشمال وأكلهم منها وتنعيمهم إلى أن أعرضوا فأرسل عليهم سيل العرم إلى آخر قصتهم، فهذه المعتبرات لم تدخل تحت موصول ولا اسم مفرد يضم جميعها بل ذكرت مفصلة، فقليل إشارة إلى جميعها: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ﴾، ولا يمكن إلا هذا إذ لم يتقدم مفرد من موصول أو غير ذلك ما يجمع الكل يرجع إليه الضمير مفرداً كما في الآية الأخرى، فقليل هنا: «لآيات» ولم يمكن إفرادها هنا، وأمكن في الآية الأخرى لوحدية الموصول الجامع لما تفصل بعده، فروعى لفظه لأن ذلك أوجز من رعي معناه.

ثم إن المعلوم من لسان العرب إذا تقدم من الأسماء المفردة ما له لفظ ومعنى فإن

رعي لفظه في عودة ضمير أو تفسير أولى، ثم قد يراعى المعنى بعد فيعود الضمير بحسبه من تثنية أو جمع، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الطلاق: ١١]، فقوله: «يؤمن» «ويعمل» «وندخله» رعي للفظ «مَنْ» وهو مفرد فعاد الضمير إليه مفرداً، (وقوله بعد: «خالدين» رجوع إلى المعنى، ويقل رعي المعنى بديهاً في هذه الألفاظ التي هي مفردات) تحتها كثرة، ومنه بيت الكتاب.

تعال فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

فقال: يصطحبان، فأعاد على معنى من، والإعادة إلى اللفظ أكثر، وعليه قيل في الآية الأولى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً﴾ بالافراد على الأولى والأكثر مع جواز وروده عائداً على المعنى إن اعتضد ذلك.

أما الآية الثانية فجمع آيات فيها لا يمكن خلافه، فورد كل على ما يجب، ويمتنع العكس لما ذكر. فإن قيل: (إن) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ...﴾، استئناف باللام التي تقع جواباً للقسم، فقد يقال إنها تقطع ما بعدها عما قبلها. وإذا أمكن هذا فما المانع من رجوع اسم الإشارة إلى ما بعد قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ...﴾ [سبأ: ١٥] وتلك قصة مفردة فكان يكون الوارد هنا أي الآية على الأفراد رعياً لمعنى القصة؟

فالجواب أنا لو فرضنا هذا الاعتراض لازماً لقلنا: إن قصة سبأ قد انطوت على تفصيل يقتضي جمع آيات، إلا أن الاعتراض أولاً غير لازم (إذ) قد يشار إلى مجموع قصص تفصلت ودخل كل قصة في أولها هذه اللام، فلم يمنع ذلك من عودة اسم الإشارة إلى الجميع كقوله تعالى: ﴿أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَ﴾ [القمر: ٤٣]، والإشارة بأولئك إلى كل من تقدم ذكره من أول قصة نوح، عليه السلام، إلى قصة آل فرعون، وقد ابتدئت كل قصة منها «بلقد»، ثم أشير (بعد) إلى الجميع ليعتبر بأحوالهم، فكذا في الآية التي نحن فيها، فسقط الاعتراض، وتبين أن لك «آية» واردة على أوضح التناسب، والله أعلم.

سورة الملائكة: قد تقدم ما فيها، وكذلك سورة يس.

سورة الصافات

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ (١٥) ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَّعَظْمًا إِنَّا لَنَبْعُوْهُنَّ﴾ [الصافات: ١٥ - ١٦]، وقال فيما بعد: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ (٥١) ﴿يَقُولُ أَهْلَكَ لَمَنِ الْمَصْدِقَيْنِ﴾ (٥٢) ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَّعَظْمًا إِنَّا لَنَدَّبُهُنَّ﴾ [الصافات: ٥١ - ٥٣]، للسان أن يسأل عن قوله أولاً: ﴿إِنَّا لَنَبْعُوْهُنَّ﴾ وثانياً: ﴿إِنَّا لَنَدَّبُهُنَّ﴾ لم يختلفا مع أن مرادهم في الموضوعين إنكار البعث بعد الموت؟

والجواب: أن الموضوع الأول لم يتقدمه شيء يوجب عدولهم عن التعبير عن معتقدهم (في إنكار الإحياء بعد الموت فورد على ما يطابق معتقدهم)، وأما الآية الأخرى فقد تمهد قبلها ذكر الجزاء الأخراوي وذكر السؤال، فأول ذلك ذكر ما يقال لهم إذا حشروا قال تعالى: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤] وقوله بعد: ﴿وَمَا تُحْزَنُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات: ٣٩]، وقوله بعد: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصافات: ٢٧]، وهذا في الآخرة إلى قوله: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٌ﴾ (٥١) يقول: [الصافات: ٥١ - ٥٢]، وهذا قول الكافر وقد باشر العذاب، فأخبر عن قرينه الذي قبض له المشار إليه بقوله: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [الزخرف: ٣٦]، فأخبر عنه سبحانه أنه كان يقول له في دنياه: ﴿أَهْلَكَ لَمَنِ الْمَصْدِقَيْنِ﴾ (٥٢) ﴿إِذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَّعَظْمًا إِنَّا لَنَدَّبُهُنَّ﴾ [الصافات: ٥٢ - ٥٣] أي لمجزيون بأعمالنا وما اجترحناه في دنيانا، وفي طي قولهم: ﴿إِنَّا لَنَدَّبُهُنَّ﴾ إنكار للبعث لإنكارهم ما ينبنى عليه ويترتب بعده من الجزاء، وقد تقدم ذكر الجزاء فناسبه ذكر تعجبهم منكبين وقوعه، ولم يكن ليحسن وقوع «المدينون» في الآية الأولى إذا كان يكون هناك غير مفسح بإنكارهم البعث ولا ورد قبله ما يستدعيه، فجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.

الآية الثانية (من سورة الصافات) قوله تعالى في ختام قصة نوح، عليه السلام: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ٨٠]، ثم أعقب القصص الثلاث بمثل هذا، أعني قصة إبراهيم وقصة موسى وهارون وقصة الياس، إلا أنه ورد في قصة إبراهيم، عليه السلام: ﴿سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ (١٠٩) ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٩ - ١١٠]، فسقط منه لفظ

«إنا» وثبت في القصص الآخر، فيسأل عن وجه اختصاص قصة إبراهيم دون غيرها بذلك؟ والجواب، والله أعلم: أنه تقدم في قصة إبراهيم بعينها قوله: ﴿وَلَدَيْنَاهُ أَنْ يَتَابِرَهُ﴾ [١٠٤] قَدْ صَدَقَتِ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿[الصافات: ١٠٤ - ١٠٥]، ثم لما كرر لينبي عليه قوله: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ١١١] كما في نظائره من ختام القصص الآخر كرر قوله: «كذلك» لبناء علة الجزاء وموجه عليه، كما تكرر قوله: «أنكم» في قوله: ﴿أَعْبَدُكُمْ أَتُكْرَمُونَ إِنْ شَاءَ رَبُّكُمْ لَكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [المؤمنون: ٣٥]، (فكرر) «أنكم» تأكيداً لينبي عليه الخبر، فكذلك كررت هنا الجملة (بأسرها) وهي قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ لينبي عليها ما ورد علة موجبة لعزائهم لتجري هذه القصة مجرى نظائرها، ولم يكرر حرف التأكيد والضمير المنصوب به إيجازاً واختصاراً لذكره فيما تقدم في القصة نفسها، فوضح أنه لا فرق بينها وبين ما اكتنفها من القصص الوارد فيها ذكر «إنا» بوجه.

فإن قيل: ولم آخر قوله: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصافات: ١١١] عن قوله أولاً: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾؟ قلت: لما أعقب به قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ من الجمل الواردة مورد جمل الاعتراض إشادة بجلالة إبراهيم وإعلاماً بعظيم (جلاله فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَّ الْبَتْلَاءُ الْمُئِنُّ﴾ [الصافات: ١٠٦]، ثم أكد) عظيم الاعتناء به فقال: ﴿وَلَدَيْنَاهُ بِذِي عَظِيمٍ﴾ [١٠٧] وَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿[١٠٨] سَلَّمَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ﴾ [الصافات: ١٠٧ - ١٠٩]، فلما طال الكلام بما ورد تتميماً وتكميلاً لحاله، عليه السلام، وبعد عن قوله: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ أعيد منه الجملة الواقعة خبراً لأن ينبي عليه ما بني على نظائره من قوله: ﴿إِنَّهُمْ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ﴾، فقصة إبراهيم، عليه السلام، أوفى هذه القصص تعريفاً بكمال الحال، ولم ينقص منها شيء من الإخبار بصفة الجزاء وسببه كما في غيرها، بل زاد فيها ما ورد اعتراضاً كما تبين، وذلك لما زاد في قصته من عظيم ابتلائه زيادة، والله أعلم بما أراد.

الآية الثالثة من سورة الصافات: غ - قوله تعالى: ﴿فَنَشَرْنَاهُ بِعُلُقِ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١]، وفي الذاريات: ﴿قَالُوا لَا تَخَفْ وَبَشِّرُوهُ بِعُلُقِ حَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨]، والمبشر به واحد والقصة واحدة. فللسائل أن يسأل عن موجب اختلاف الصفتين في السورتين؟

والجواب أن موجب تخصيص الآية الأولى بصفة الحلم ما اقترن بها من قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَبْنَؤُا إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَازِلِ إِنِّي أَذْهَبُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾

[الصافات: ١٠٢]، وجواب ابنه، عليهما السلام، بقوله: ﴿يَتَّبِعْ أَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ﴾ [الصافات: ١٠٢]، واتباعه ذلك تسليية لأبيه وامتنالاً لأمر ربه ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْقَدِيرِينَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، فلما دل جوابه على عظيم حاله وتلقيه عظيم هذا الابتلاء بالرضا والصبر التام امتثالاً لأمر ربه (وإرضاء لأبيه، كان ذلك مبيناً لجليل حلمه ووفور كماله) في حاله مع وصفه في سته بالأولية والابتداء. أما آية سورة والذاريات فلم يقع فيها ذكر هذه القصة، فورد فيها وصفه بالعلم المحرز لجليل نبوته، ولو ورد في السورتين عكس الوصف الوارد لما ناسب هذه المناسبة الحاصلة، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الصافات قوله تعالى: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٥]، ثم قال: ﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٩] يسأل عن الضمير المفعول وثبوته أولاً في قوله: «وأبصرهم» وسقوطه ثانياً في قوله: «وأبصر»؟ وعن وجه التكرار؟

والجواب عن ذلك: أن التكرار تأكيد وتشديد في الوعيد، وتناسب ذلك بين مألوف في كلام العرب، وأما سقوط الضمير في الثاني فيحرز عموماً لهم ولغيرهم في الوعيد لأن قوله: «وأبصرهم» المراد به أمره، عليه السلام، بأن يترقب ما ينزل (بهم) ويحل بساحتهم من الانتقام، وإعلامه صلى الله عليه وسلم بكفايته إياهم كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] فكان كذلك، وقال تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، ففعل بهم ذلك يوم بدر، فقدم (الله) سبحانه تأنييس نبيه، عليه السلام، بإخباره إياه في هذا الوعيد (لهم) بأخذهم وقطع دابرهم، ثم أردف هذا الوعيد بوعيد ثان فيه عموم يشملهم ولا يرجع عن تناول غيرهم ممن سلك مسلكهم، ويشعر بحاله هو، عليه السلام، وحال من أذعن واستجاب له فقال: «وأبصر» أي ترقب ما أفعل لك من تأييدك ونصرك وجزائك الأخراوي وجزاء من آمن بك بما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وما أفعل بمن عاداك وعاندك ممن باشر بك بتمرده وطغيانه أو بعد عنك، من أخذهم وقطع دابرهم ووبيل جزائهم الأخراوي، هذا مفهوم لا يرجع إطلاق قوله: «وأبصر» عن عطائه وتعميمه، ذلك كله مما يعتضد من مواضع أخر، وتأمل ما فعل سبحانه بكسرى حين مزق كتابه صلى الله عليه وسلم تمرداً وطغياناً وإن لم يباشره، لما جاوز حد كفره إلى التمرد والطغيان مُزق هو وآله كل ممزق.

أما قوله: «وأبصرهم» فخاص تناول للمباشرين لمكان التقييد بإعمال الفعل في ضميرهم، فهو وإن تناول أخذهم في الدنيا وتمكين نبيه والمسلمين منهم، ثم عقابهم

الأخراوي ليلغ بالتهديد والوعيد أقصى ما يحتمله، فإنه لا يتعداهم إلى غيرهم وأما قوله «وأبصر» بإطلاق الفعل عن التقييد فقابل غير ممتنع عن تناولهم ومن سواهم من كل من خالفه، عليه السلام، وعاداه، ومقتضى الوعيد لهم ومقصود بشارته له، عليه السلام، يحبذ أن إطلاق الأمرين وتعميم الطرفين من الوعيد والبشارة، فقد وضع أنه لا تكرار في الحقيقة، بل ورد ذلك كله على ما يلائم ويناسب، وعبر عن ذلك كله بعبارة الإبصار إشعاراً بقربه، فكأنه بمنزلة المعايين المدرك بالبصر لتعجيل الدنياوي منه وتحقيق وقوع الأخراوي وتيقنه، فكل هذا على أوضح مناسبة، والله أعلم.

* * *

سورة ص

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَابٌ﴾ [ص: ٤] وفي سورة ق: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ فَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ [ق: ٢]، للسائل أن يسأل عن ورود قوله في ص: ﴿وَقَالَ الْكَافِرُونَ﴾ بواو النسق وفي سورة ق بفاء التعقيب والإخبار عن حالهم واحد؟

والجواب - والله أعلم - أن آية ص وردت مورد الإخبار بمرتكبات من أفعال كفار العرب وأقوالهم فجيء بتلك الجمل منسوقاً بعضها على بعض، فأخبر تعالى أنهم في عزة وشقاق، وأنهم عجبوا أن جاءهم منذر منهم ولم يكن من الملائكة كما قالوا: ﴿لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَتِيكَةُ أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [الفرقان: ٢١]، وأنهم رموه بالسحر والكذب، وتعجبوا من جعله الآلهة إلهاً واحداً، وأنهم تمالؤوا على قولهم: ﴿إِنْ أَمْشُوا وَأَصْبَرُوا عَلَىٰ آِلِهَتِكُمْ﴾، وأنهم قالوا: ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آلِهَةِ الْأَخِرَةِ﴾ [ص: ٧] أي في ملة عيسى، عليه السلام، ومن هذا قولهم في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿آِلِهَتُنَا خَيْرٌ أَمْ هُوَ﴾ [الزخرف: ٥٨]، وتحريمهم على الإفصاح بمرتكب النصارى في التثليث، وأنهم أقرب الملل إليهم وآخر من تقدمهم وهم مثلثون، فكيف تجعل أنت يا محمد الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيء عجاب، فجعلوا ما جاء به اختلافاً وتقولاً، إلى ما ارتكبه من هذا، فلما قصد هنا الإخبار بجملة مرتكباتهم جاءت منسوقاً بعضها على بعض بالواو التي لا تقتضي ترتيباً ولا تعقيباً.

وأما آية ق فمقصود بها التعريف بتعجبهم من البعث الأخراوي واستبعادهم إياه، ولم يقصد هناك غير ما قصده، ألا ترى إقامة الدلالة عليهم باعتبار خلق السماوات وتزيينها بالنجوم، وإحكام صنعها، ومد الأرض، وإرسائها بالجبال، وإخراج أصناف النبات، وإنزال الماء من السماء، وإنبات الجنات وضروب الحبوب والنخل الباسقات ذات الطلع النضيد، ثم قال: ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١]، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [يس: ٨١]، فلما كان قولهم: ﴿هَذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ مبنياً على ما جاءهم به، عليه السلام، وأعلمهم من البعث بعد الموت جعل الأول - أعني مجيئه، عليه السلام، مخبراً بذلك - سبباً في

تعجزهم فربط فيه بالفاء، أي عجبوا من البعث بعد الموت فقالوا كذا، فجاء لكل بما يحزره، ولم تكن الفاء لتقع هناك، ولا الواو لتقع هنا، بل ورد كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة ص - قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْبَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ﴾ [ص: ١٢ - ١٣]، وفي سورة ق: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَأَصْحَابُ الرَّيِّ وَثَمُودُ ﴿١٢﴾ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ وَلِخُونُ لُوطٌ ﴿١٣﴾ وَأَصْحَابُ الْأَيْكَةِ وَقَوْمُ تُعِيسٍ﴾ [ق: ١٢ - ١٤]، للسائل أن يسأل عن وجه ورود هاتين الآيتين في السورتين على خلاف الترتيب المتقرر من ذكر الرسل وأممهم وما جرى بين الرسل والأمم في سورة الأعراف وهود والشعراء؟ ثم عن وجه الخلاف الوارد في سياق آيتي صاد وقاف من جهة الترتيب في السورتين؟ ووجه اختصاص كل واحدة منهما بما ورد فيها؟ وتعقيب آية ص بقوله: ﴿فَحَقَّ عِقَابٌ﴾ [ص: ١٤] وآية ق بقوله: ﴿لَحِقَّ وَعِيدٌ﴾ [ق: ١٤]؟ فهذه أربعة أسئلة.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: عن الجملة أن الوارد في السور الثلاث مقصود فيه إخبار الله تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بما كان من الرسل المذكورين مع أممهم تثبيهاً لفؤاده صلى الله عليه وسلم وتأنيساً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نَحْنُ بِهٖ فُؤَادُكَ﴾ [هود: ١٢٠]، فذكر أنباءهم، عليهم السلام، على الترتيب في أزمنتهم وإرسالهم، أما سورة ص وسورة ق فلم يُبين ما ورد فيهما على ذلك القصد، وإنما بناء ما في السورتين من ذلك على تسليته صلى الله عليه وسلم فيما كان يكابده من عتاة قريش وكفار العرب في توقفهم عن الإيمان، فجرد لهذا القصد ذكر عتاة المكذبين وأخذة سبحانه إياهم، وقيل له، عليه السلام، تعريفاً بمآل كفار قريش: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مِمَّا لَهَا مِنْ فُوقٍ﴾ [ص: ١٥] مخالفاً لإيراد ما في هاتين السورتين ما تقدم في غيرهما لاختلاف المقاصد، وجاء في كل واحدة منهما من الترتيب ما يلائم ويناسب على ما تبين بحول الله تعالى.

فإن قيل: فإن سورة الحج ورد فيها ذكر الأمم السالفة المكذبين في قوله تعالى: ﴿وَلِإِنْ يَكْذِبُواكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَثَمُودُ ﴿٤٢﴾ وَقَوْمُ إِبْرَاهِيمَ وَقَوْمُ لُوطٍ ﴿٤٣﴾ وَأَصْحَابُ مَدْيَنَ وَكَذَّبَ مُوسَى فَأَمَلَيْتُ لِلْكَافِرِينَ...﴾ [الحج: ٤٢ - ٤٤] فجرد ذكرهم عن ذكر الرسل إخباراً بمجرد تكذيبهم وأخذهم كما في سورة ص وسورة ق، وقد وردت

على الترتيب الوارد في السور الثلاث، فقد خالفت مقصود ما في تلك السور، ثم جرت على ما فيها من الترتيب، فما الفرق بينهما وبين هاتين السورتين؟ قلت: الفرق بينهما أن مقصد آية سورة الحج الإخبار بتكذيب أولئك الأمم وأخذهم تسلياً لنبينا صلى الله عليه وسلم من غير زيادة لما تعرضت له آية ص وآية ق، وأما هاتان الآيتان فقد انجر فيهما مع ذكر التكذيب والأخذ التعريف بتعزز عتاة قريش ومن وافقهم وذكر شقاقهم. وقبيح ردهم وتعاميهم عن النظر في الآيات والاعتبار بما نصب منها في الأرض والسموات، فلهذا المنجر هنا انفردت سورة ص وسورة ق بالوارد فيهما من الترتيب عن سورة الحج.

فإن قلت: فإذا اجتمعت السورتان فيما ذكر فما وجه اختصاص كل واحدة منهما بما خصت به عن أختها من الترتيب؟ قلت: أما آية ص فوجه اختصاصها بما ورد ترتيبها عليه أنه سبحانه لما وصف كفار قريش والعرب بالاعتزاز والشقاق في قوله: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّ وَشِقَاقٍ﴾ [ص: ٢]، ثم أعقب بذكر القرون المهلكة فقال: ﴿كَرَّهْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مَن قَرَّبَ كَفَّارٍ الْعَرَبِ وَشِقَاقِهِمْ ذَكَرَ أَعْتَى الْقُرُونِ الْأَمْمِ وَأَجْرَهُمْ، فَذَكَرَ قَوْمَ نُوحٍ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمْ تَكَرُّرَ الْإِنذَارِ مَعَ طُولِ الْأَمَدِ، قَالَ تَعَالَى مُخْبِراً عَنْ طُولِ مَدَّتِهِمْ وَبَعْدِ إِبْجَابَتِهِمْ قَالَ نُوحٌ: ﴿رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ۖ فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَايَ إِلَّا فِرَارًا﴾ [نوح: ٥ - ٦]، إلى قوله: ﴿وَأَمَرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا﴾ [نوح: ٧]، إلى دعائه، عليه السلام، عليهم عند قطع رجائه منهم بقوله: ﴿لَا نَذْرَ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا﴾ ۞ إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاكِراً كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٦ - ٢٧]، إلى ما وصفهم سبحانه به وأنه لم يؤمن منهم مع نوح إلا القليل، فوجود ما تحلت به عتاة قريش وتمرردو كفار العرب من العزة والشقاق في قوم نوح أوضح شيء، ثم أتبع ذكرهم بدعاء عاد الموصوفين بالقوة والطغيان القائلين: من أشد منا قوة، والقائلين لنبيهم عليه السلام: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦]، إلى قوله: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذِّبِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٨]، ثم أتبع بذكر فرعون ذي الأوتاد، والمراد هو وآله وقومه. وقد تكرر في القرآن مع ذكر فرعون وعلوه في الأرض وطغيانه مع ما أوضح شنيع مرتكبه وبعد شقاقه، ثم اتبع بمن ذكر بعدهم مراعى في ذلك مناسبة ما قدم، ثم ذكر اجتماعهم في موجب تمردهم وعتوهم وهو تكذيبهم للرسل، فقال تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِي﴾ [ص: ١٤]، ثم أعاد الكلام إلى كفار قريش والعرب المبدو بهم والمنبهين لو تنبهوا بأخذ من عاند وكذب ممن تقدمهم فقال: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً مَّا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]،

أَيَّ إِنَّهُمْ إِنْ تَمَادَوْا عَلَى شِقَاقِهِمْ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ مِنْ هَؤُلَاءِ الْقُرُونِ ﴿وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمُ الْمَثَلُتُ﴾ [الرعد: ٦]، ﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا مِثْلَ أَيَّامِ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [يونس: ١٠٢]، ثُمَّ اتَّبَعَ سُبْحَانَهُ بِذِكْرِ شَنِيعِ مَرْتَكِبِهِمْ فِي اسْتِعْجَالِهِمُ الْعَذَابَ وَقَوْلِهِمْ: ﴿عَجَلْنَا لَنَا وَقَتًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]، فَأَنْبَأَ تَعَالَى بِاسْتِحْكَامِ كُفْرِهِمْ وَتَكْذِيبِهِمْ وَاسْتَهْزَائِهِمُ الْمَوْجِبَ لَتَعْجِيلِ أَخْذِهِمْ، ثُمَّ انْصَرَفَ الْكَلَامَ إِلَى أَمْرِهِ سُبْحَانَهُ نَبِيَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّبْرِ عَلَى مَعَانِدَتِهِمْ وَرَدِّي مَقَالَتِهِمْ، وَتَذَكُّرِ أَخِيهِ دَاوُدَ وَالْإِعْتِبَارِ بِأَمْرِهِ، وَتَسْخِيرِهِ سُبْحَانَهُ لِهَ الْجِبَالِ، وَحَشْرِهِ لَهُ الطَّيْرَ مُنْقَادَةً إِلَى أَمْرِهِ، وَإِلَانتِهِ لَهُ الْحَدِيدَ، وَقُلُوبَ الْآدَمِيِّينَ أَهْيَنَ وَأَقْرَبَ، فَلَوْ شَاءَ لَهْدَى هَؤُلَاءِ كَمَا سَخَّرَ الْجِبَالَ لِدَاوُدَ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] وَهَذَا وَجْهٌ ذَكَرَ دَاوُدَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، هُنَا، لَا مَا قَالَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ (الْإِيْمَاءُ) إِلَيْهِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ طه: ﴿فَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ...﴾ [طه: ١٣٠] وَيَسْتَوْفِي عَقِبَ هَذَا بِحَوْلِ اللَّهِ، فَهَذَا وَجْهٌ اخْتِصَاصِ آيَةٍ صَ بِمَا وَرَدَ فِيهَا مِنَ التَّرْتِيبِ فِي ذِكْرِ الْقُرُونِ الْمَهْلَكَةِ بِتَكْذِيبِهَا.

وَأَمَّا آيَةُ قُ فَوْجِهِ الْوَارِدِ فِيهَا مِنْ إِتِّبَاعِ ذِكْرِ قَوْمِ نُوحٍ بِذِكْرِ أَصْحَابِ الرِّسِّ وَمُخَالَفَةِ الْوَارِدِ فِي سُورَةِ ص، إِنْ آيَةُ قُ قَدْ انْفَرَدَتْ عَنْ آيَةٍ صَ بِمَا قَصَدَ فِيهَا مَفْصَحاً بِهِ، مِنْ ذِكْرِ تَعَامِي كُفَّارِ قُرَيْشٍ وَالْعَرَبِ عَنِ النَّظَرِ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالْإِعْتِبَارِ بِمَنْ تَقَدَّمَهُمْ مِنَ الْأُمَمِ، وَأَخْذِهِمْ بِتَكْذِيبِهِمْ، فَفِي آيَةٍ صَ ذِكْرُ تَجْبِيرِهِمْ وَشِقَاقِهِمْ وَطُغْيَانِهِمْ، وَفِي قُ ذِكْرُ تَعَامِيهِمْ عَنِ الْإِعْتِبَارِ وَالنَّظَرِ، فَبَدَأَ سُبْحَانَهُ بِتَذْكِيرِهِمْ بِذِكْرِ حَالِ السَّمَاءِ وَإِتْقَانِهَا فَقَالَ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا﴾ [ق: ٦] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١]، وَالْمُرَادُ أَنَّهُمْ لَوْ وَقَفُوا فَأَمَعَنُوا النَّظَرَ فِي بِنَاءِ السَّمَاءِ، وَتَزَيَّنَّ بِمَا جَعَلَ تَعَالَى فِيهَا مِنْ نَجُومِهَا، وَسَلَامَتِهَا مِنْ فُطُورٍ أَوْ فُرُوجٍ، وَفِي امْتِدَادِ الْأَرْضِ وَإِرْسَائِهَا بِالْجِبَالِ، وَإِنْبَاتِ مَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ، وَإِنْزَالِ الْمَاءِ مِنَ السَّمَاءِ، وَإِنْبَاتِ الْجَنَاتِ وَحَبِّ الْحَصِيدِ وَالتَّخْلِ الْبَاسِقَاتِ ذَاتِ الطَّلَعِ النَّضِيدِ، وَإِحْيَاءِ الْبِلَادِ الْمَيِّتَةِ، وَتَكَرَّرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا، فَلَوْ اعْتَبَرُوا بِهَذَا لَاسْتَوْضَحُوا الْعُودَةَ وَالبُعْثَةَ، الْأَخْرَاقِيَّةَ ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ١١]، ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ يُعِيدُهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، فَلَمَّا ذَكَرَهُمْ سُبْحَانَهُ بِخَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَعْقَبَ ذَلِكَ تَتَمِيماً جَارِياً عَلَى التَّذْكِيرِ الْمَتَكَرِّرِ فِي الْكِتَابِ بِذِكْرِ الْقُرُونِ السَّالِفَةِ الْمَهْلَكَةِ بِتَكْذِيبِهَا فَقَالَ: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [ق: ١٢]، وَلَمَّا (بَنِي) (مَا) تَقَدَّمَ مِنَ الْإِعْتِبَارِ عَلَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْإِسْتِيفَاءِ (فِي عَجَائِبِ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ، نَاسِبٌ ذَلِكَ بِنَاءَ ذِكْرِ مَنْ نَبِهَ عَلَيْهِ مِمَّنْ هَلَكَ

(بتضييع) نظره واعتباره على الاستيفاء)، فذكر طرفان ليحصل حصر من بينهما أمة ممن تقدم وهم قوم نوح وأمة ممن تأخر وهم أصحاب الرس، ليحصل ما بينهما بإشارة الطرفين كما قال سبحانه في سورة الفرقان: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨]، وهذه الآية وآية ق مشيرتان إلى تأخير أصحاب الرس عن كل من ذكر في الفرقان من الأمم المهلكين بتكذيبهم ممن عين ذكره، والله أعلم.

وقد اختلف المفسرون في أصحاب الرس، والواقع في مختلف أقوالهم في ذلك ثمانية أقوال، ومن جملتها أنهم أصحاب الأخدود، وقيل كانوا قوماً قتلوا نبيهم ورموه في بئر لهم، زاد بعضهم أنه كان اسم نبيهم حنظلة، وقيل هم من قوم شعيب، عليه السلام، وقيل غير ذلك، والمقطوع به ما نطق به القرآن من وجود قرون كثيرة بين قوم نوح وأصحاب الرس، ويظهر من هذا الوارد في سورة ق أن مقصود الآية من استيفاء القرون المأخوذون بتكذيبهم غير وارد في غيرها، ألا ترى أنه قد أفصح فيها بثمانية قرون منصوص عليها، وهم قوم نوح، وأصحاب الرس، وثمود، وعاد، وفرعون، وإخوان لوط، وأصحاب الأيكة، وقوم تبع والمراد هو وقومه، ولم يرد في أوفى المتكرر من الكتاب العزيز غير سبعة. والأكثر ستة، فدل على قصد الاستيفاء في هذه السورة. على كل حال، فقد ورد قوم نوح وأصحاب الرس طرفين لمن بينهما من القرون، ومقصود بهما - والله أعلم - استيفاء ما بينهما، إشعاراً، (في هذه السورة وإفصاحاً بكثرة من بينهما بقوله في سورة الفرقان ﴿وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٨].

وأما الوارد بعد الطرفين في سورة ق من ذكر ثمود وعاد ومن ذكر بعد، فقد يكون - والله أعلم - من قبيل ما ورد في القرآن ممن شمله لفظ متقدم غير مصرح ثم نص عليه اعتناء واهتماماً مع كونه قد ضمه ذلك اللفظ المتقدم، كقوله تعالى: ﴿وَحَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] بعد دخولهما تحت لفظ الملائكة، وعلى كل حال فأصحاب الرس متأخرون عن قرون كثيرة بعد قوم نوح بنص القرآن، والله سبحانه أعلم.

فلما ورد هنا ما يشير إلى الاستيفاء للاعتبار بهم جرياً مع ما تقدم من استيفاء الاعتبار بعجائب الأرض والسماء قدم ما يحصل بتقديره ما أشير إليه من الاستيفاء، ولم يكن القصد هنا ما قصد في آية ص، فجاء كل على ما يجب، والله أعلم.

وأما المعقب به كل واحدة من الآيتين من قوله في سورة ص: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٌ﴾ [ص: ١٤]، وقوله بعد آية ق: ﴿حَقُّ وَعِيدٍ﴾ [ق: ١٤]، مراعى في

ذلك الفواصل (في كل من السورتين وإلا فالعقاب والوعيد حق على كل من هؤلاء المكذبين، فإنما روعي الفواصل)، فقله قبل آية ص: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ۝٨ أَمْ عَنْهُمْ عَزَافٌ ۝٩﴾ [ص: ٨ - ٩]، واستمرت فواصل الآي هكذا إلى ما بعد الآية، فاستدعى ذلك مناسبة الآية المتكلم فيها ف قيل: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: ١٤]، وأما آية ق فنوسب بها أيضاً ما تقدمها من قوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، ثم قال: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ﴾ [ق: ١٠] وورد أيضاً في الفواصل بعدها: ﴿أَفَعَيَّبْنَا بِالنَّخْلِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [ق: ١٥]، إلى بضع عشرة آية جارية في مقاطعها على ما ذكر، فناسب ذكر قوله: ﴿كُلُّ كَذَبَ الرُّسُلِ فحَقَّ وَعِيدِ﴾ [ق: ١٤]، وجاء كل على ما يناسب، وذلك واضح.

الآية الثالثة من سورة ص: غ - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْ لَنَا قِطْعًا قَلَّ يَوْمِ الْحِسَابِ ۝١٦ أَصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَادْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ۝١٧﴾ [ص: ١٦ - ١٧]، وفي سورة الأحقاف: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْرِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥] وفي سورة القلم: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْمُوْتِ﴾ [القلم: ٤٨]، ورد في هذه السور الثلاث أمره صلى الله عليه وسلم بالصبر، محالاً في الأولى على الاعتبار بحال داود وأبنائه، وفي الثانية: على أولى العزم في اهتدائه واقتدائه، وفي الثالثة منبهاً بالجاري لذي النون في مغاضبته وندائه، والمتروك في غير هذه الآي إنما هو أمره، عليه السلام، بالصبر غير مناط بذكر أحد من الرسل، كقوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [النحل: ١٢٧]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]، وقوله: ﴿فَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [ق: ٣٩]، وقوله: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، إلى غير هذا من الآي، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وعن اختصاص كل سورة من الثلاث بما ورد فيها إذ ليست الإحالة فيها على حد سواء؟ فهذان سؤالان.

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن تكرر أمره، عليه السلام، بالصبر في الآيات المترددة على كثرتها أدل دليل على الاعتناء به صلى الله عليه وسلم لعظيم أمر الصبر وشدة الحاجة إليه في كل مطلب ديني من أخذ أو ترك، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم في صفته: «الصبر ضياء»، وقال تعالى في قصة أيوب وحال ابتلائه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَقِمَ الْعَبْدُ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُلْقَهَا إِلَّا الْآلِفُ الصَّابِرُونَ﴾ [الفصص: ٨٠]، وأحوج الخلق إلى الصبر الرسل، عليهم السلام، لعظيم ما يلقونه من مكابدة الخلق، فلشدة الحاجة إلى الصبر ما تكرر في عدة آيات أمراً له، عليه السلام، ولأتمته.

والجواب عن السؤال الثاني: أن أمره، عليه السلام، بالافتداء بالرسل قد ورد وتكرر في غير آية، وتردد أيضاً أمره بالافتداء بأبيه إبراهيم، عليهما السلام، لعظيم مقام إبراهيم وجيل خلت وأبوتة وتنبه للعرب لرجوعهم إليه انتساباً واعترافهم مقرين بتعظيمه.

وأما تخصيص السور الثلاث بتعيين ما ورد فيها فلما ذكره من الوجه الحامل والمناسبة في النظم، أما سورة ص فوجه اختصاصها بالوارد فيها الثمام نظم الآية بما تقدمها، وارتباط قوله تعالى فيها: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ بما اتصل به من قوله: ﴿أَصِيرَ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ بيان النظم في ذلك والثمام أوضح الثمام، إن الله سبحانه لما ذكر حال العتاة من كفار قريش وشنيع مقالهم لنبيه صلى الله عليه وسلم، من لدن قولهم: ﴿سَجِرَ كَذَّابٌ﴾ إلى ختمهم ما ذكر تعالى من سوء مراجعتهم بقولهم استهزاء وتكديماً: ﴿عَجَلْنَا قَطَنًا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص: ١٦]، أتبع ذلك ملاطفة وتأنيساً لنبيه صلى الله عليه وسلم بقوله: ﴿أَصِيرَ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ [ص: ١٧] (تذكيراً له بأن الجاري من ذلك إنما هو على ما شاء لهم في أزاله وقدره عليهم، فليس خارجاً عن إرادته، فكأنه يقول لنبيه، عليه السلام، اصبر على ما) يرد منهم وما يقولونه فإنه مرادي منهم في سابق قدري، ولو شئت لهديت قلوبهم وسخرتها لإجابتك، فقد سخرت الجبال مع داود والطير وألنت له الحديد وقلب الآدمي ألين وأقرب ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣]، فإذا علمت أن قلوبهم بيدي أقلبها كيف شئت، فاصبر على ما يقولون، واعتبر بما سخرته لداود، واقتد بما منحت من الأيد والقوة، فهذا وجه النظم والارتباط في هذه الآي، والله أعلم.

وقد تعرض أبو الفضل بن الخطيب في تفسيره الكبير لتوجيه النظم فيما قدمناه فقال: إن قيل أي تعلق بين قوله تعالى: ﴿أَصِيرَ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾ وبين قوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ قلنا: من وجوه. الأول: كأنه قيل: إن كنت قد شاهدت من هؤلاء الجهال جرأتهم على الله وإنكارهم الحشر والنشر فاذكر قصة داود حتى تعرف شدة خوفه من الله ومن يوم الحشر فإنه بقدر ما يزداد أحد الضدين شرفاً يزداد الآخر نقصاناً. انتهى معنى كلامه. قلت وهذا الذي حكاه ضعيف، لأن هذا الكلام إنما يثمر التعجب من فعل الله سبحانه ولا يثمر تسلية ولا تأنيساً وهما أنسب في الموضع، وذكر وجهاً ثانياً وهو أنه كأنه قيل لنبينا صلى

الله عليه وسلم: لا يضيق صدرك بسبب إنكارهم لقولك ودينك فإنهم إن خالفوك فالأكابر من الأنبياء موافقوك، قلت: وهذا أضعف من الأول، لأنه، عليه الصلاة والسلام، إنما يأنس بمصدقيه من أمته، وأيضاً فقد كان ذكر إبراهيم لو قصد هذا الغرض من الموافقة أنسب لتعظيم العرب إياه، وللاتفاق عليه ولعظيم خلته، وذكر وجهاً ثالثاً وهو أن الخصمين الذين دخلا على داود، عليه السلام، كانا من البشر، وإنما دخلا عليه لقصد قتله، فخاف داود ومع ذلك فلم يتعرض لإيذائهما ولا دعا عليهما بل استغفر لهما، فأمر نبينا عليه السلام أن يقتدي به في حسن الخلق. قلت: وهذا ضعيف كالذي قبله، وذكر الإمام أبو الفضل غير هذه الوجوه مما دون هذه في القوة، ثم أعقب هذا بأن قال: ولي هنا وجه آخر أقوى وأحسن من كل ما تقدم، ثم اعتمد في هذا التوجيه على أن قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدًا دَاوُدَ﴾ ليس مما تقدمه، وإنما هو وجه اتصاله به، وأن العقلاء قالوا من ابتلي بخصم جاهل مفر متعصب ورآه قد خاض في التعصّب والإقرار وجب عليه أن يقطع الكلام معه في (تلك) المسألة، لأنه كلما كان خوضه في تقريره أكثر كان بعده عن القبول أشد، فالوجه حيثئذ أن يقطع الكلام معه في تلك المسألة، وأن يؤخذ في كلام آخر أجنبي عن المسألة الأولى (بالكلية، ويطنب في ذلك الكلام الأجنبي، فإذا اشتغل خاطره بهذا الكلام الأجنبي ونسي تلك المسألة الأولى) أدرج له أثناء الكلام في هذا الفصل الأجنبي مقدمة تناسب ذلك المطلوب الأول، فيحصل عن ذلك تسليم المتعصب لهذه المقدمة، فإذا أسلمها فحيثئذ يتمسك بها في (ثبات) المطلوب الأول، فيتمكن من انقياده ويرجى رجوعه إلى ما طلب به أولاً، هذا معنى ما أراده أبو الفضل في هذا الفصل، ثم أشار إلى أن المدرج في هذا الكلام من المقدمة المناسبة للمطلب الأول في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا﴾ [ص: ٢٧] إلى قوله: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَذَّبَؤُنَّ أَهْلِيهِنَّ وَلِيُنْذَرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩]، قلت: وعندي أن ما ذكره من هذا، وأن العقلاء قالوه، إن كانت العرب تفعله ويعرف من كلامها ارتكابه فإنما يكون - والله أعلم - على أوضح وأنسب مما ذكره، والذي أراه جارياً على هذا المنهج الذي أراه - والله أعلم - قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدَانِ الْمَجِيدُ﴾ [ق: ١] إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْوَعْدَانِ الْمَجِيدُ﴾ [ق: ١ - ٣]، فهذا إنكار منهم للبعث الأخراوي واستبعاد، وهو نحو من الوارد في سورة ص، فأعقب تعالى ذلك بقوله مما يشبه الالتفات، وهو الذي زعم أبو الفضل أن العقلاء يرتكبونه عند لوذ الخصم والأخذ فيما هو كالأجنبي، فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا

من فُوج ﴿٦﴾ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَهَا وَالْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴿ق: ٦ - ٧﴾، إلى قوله في ماء السماء: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ ﴿ق: ١١﴾، فبعد العدول عن مجابوتهم في قولهم: ﴿ذَلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ﴾ وذكر اختلاطهم المسبب عن تكذيبهم وتجبرهم المعبر عنه بقوله: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيعٍ﴾ ﴿ق: ٥﴾ أي مختلط، صرف تعالى الكلام إلى نبيه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين فقال: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ﴾ ﴿ق: ٦﴾ إلى قوله: ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا﴾ ﴿ق: ١١﴾، وذلك كله مدرك مشاهد لهم، لا يمكنهم التوقف في شيء منه، ولا حفظ عنهم إنكاره، فعند تكرار هذا قال تعالى: ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾، فهذا - والله أعلم - أقرب فيما ذكره أبو الفضل فزعم أن العقلاء يرتكبونه.

وأما الوارد في سورة ص فيبعد - والله أعلم - أن يكون من هذا، ثم إن القول بأن الوارد في سورة ص من قوله: ﴿وَأَذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ أجنبي عما قبله، وغير مناسب البتة، وأنه إنما أوتي به لما ذكر من شغل الخصم المتعصب عن ذلك على الوجه الذي ذكر بعيد بالكلية، وإن ورد شيء مما يمكن أن يقال إنه من ذلك الضرب فلا أنسب أن يكون منه الوارد في سورة ق لا الوارد في سورة ص، وإذا تأملته وضح لك ذلك، وإن الوجه في نظم الكلام ما قدمته أولاً، وهو مما لا غبار عليه، والله أعلم.

وقد تعرض الزمخشري لما تقدم في هذه الآي، فأجاب عن ذلك بما جرى فيه على شنيع المرتكب وسوء الأدب، بناء على استبداد العبيد، وفعلهم ما لا يرضاه الخالق سبحانه ولا يريد، فجعل لله شركاء، وأفرد العباد بأفعالهم استبداداً أو ملكاً، فأجاب بناء على ما اتصل، وما وفق في هذا الموضوع لوجه المطابقة ولا حصل، فإن قلت كيف تطابق قوله: ﴿أَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ﴾ حتى عطف أحدهما على صاحبه؟ ثم (قال): قلت: كأنه قال لنبيه صلى الله عليه وسلم اصبر على ما يقولون، وعظم أمر معصية (الله) في أعينهم بذكر قصة داود، وهو أنه نبي من أنبياء الله تعالى قد أولاه ما أولاه من النبوة والملك لكرامته عليه ورأفته لديه، ثم زل زلة فبعث الله الملائكة ووبخه عليها، على طريق التمثيل والتعريض، حتى فطن لما وقع فيه فاستغفر ربه وأناب، ووجد منه ما يحكى من بكائه الدائم. وغمه الواصب، ونقش جنائته في بطن كفه حتى لا يزال مجدداً للندم عليها، فما الظن بكم مع كفركم ومعاصيكم؟ أو قال له صلى الله عليه وسلم: اصبر على ما يقولون، وصن نفسك، وحافظ عليها أن تزل فيما كلفت من مصابرتهم وتحمل أذاهم، واذكر أخاك داود وكراماته على الله كيف زل تلك الزلة اليسيرة فلقي من توبيخ الله ونسبته

إلى البغي ما لقي . انتهى جوابه . وقد اجتمع فيه مخالفة الصواب والبعد عن المطابقة ، فإن تعظيم معصية الله - كما قال الزمخشري - بذكر قصة داود لقوم غير مؤمنين بأحد من الأنبياء ، فالتذكير بذلك لمن يقول استهزاء وكفراً : ﴿عَجَلْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ﴾ [ص : ١٦] ، فتذكيرهم بهذا مع ذكر الأنبياء بلفظ الزلل أقرب شيء لاستمرارهم على الاستهزاء (والكفر) مع عصمة الأنبياء عما وقع عليه الزلل حقيقة . ثم قوله في الجواب الثاني عن داود ، عليه السلام : إنه لقي من توبيخ الله وتظليمه ونسبته للبغي ، هذا كله خلف من المرتكب وإطلاق لا يجوز في حق الأنبياء ، فقد جمع جوابه سوء الأدب وشنيع المرتكب والبعد عن المطابقة ، والذي جاوبنا به لا غبار عليه ولا توقف في مطابقتها ، نسأل الله سبحانه أن ينفعنا بذلك يوم تبلى السرائر .



سورة الزمر

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿٢﴾ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾ [الزمر: ٢ - ٣]، وقال فيما بعد: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَكَيْتْ فَلِنَفْسِهِ﴾ [الزمر: ٤١]، للسائل أن يسأل عن قوله أولاً: «إليك» وثانياً «عليك» وهل بينهما فرق يوجب خصوص كل واحدة من العبارتين بمكانها؟

والجواب: أن «إليك» و«عليك» هنا مترادفتان على معنى واحد من معنى الخطاب، فتارة يراعى وصول المنزل بواسطة المَلَك، وتارة يراعى وصوله من عند الله سبحانه من غير واسطة، فإذا روعي هذا قيل عليك، وإذا روعي الأول قيل إليك، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ...﴾ [البقرة: ٤]، وقال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١]، والأول أكثر فبدى هنا به.

ثم إنه ورد في الآية الثانية: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ﴾، واللام الجارة في قوله «للناس» تفيد الاختصاص وترادف كثيراً لفظة: «إلى»، تقول الأمر لزيد والأمر إلى زيد، قال تعالى: ﴿وَأْمُرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ﴾، وقال: ﴿قُلْ إِنْ أَلَأَمَرْتُ كُلُّهُمُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، فلو وردت الآية الثانية بـإلى فقليل: إنا أنزلنا إليك الكتاب للناس، لكان ذلك كالمرادف لقوله: إنا أنزلنا إليك الكتاب إلى الناس، وكان يكون فيه إيصال الفعل إلى مجرورين بحرف واحد، وليس أحدهما معطوفاً على الآخر، والعرب لا تقضي الفعل مما يطلب إلا واحداً، فلا تقضيه ظرفي زمان بغير حرف تشريك، ولا ظرفي مكان، ولا تقضي مفعولين لفعل متعد إلى واحد، ولا ثلاثة مفعولين لمتعد إلى مفعولين إلا على طريقة البدلية، ولا يصح ذلك في الآية، أو على التشريك بحرف العطف، وليس ذلك في الآية أيضاً، فجاء بالآيتين على ما يناسب ويلائم، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الزمر قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١١ - ١٢]، للسائل أن يسأل لم عُدِّي الفعل الذي هو أمرت أولاً بغير حرف جر ثم عُدِّي ثانياً في قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ بحرف الجر؟

والجواب عن ذلك: أن العرب تقول: أمرتك الخير وأمرتك بالخير، فعدي هذا الفعل بنفسه وبحرف الجر، وهو الأصل فيه، والحذف فصيح كثير، ويلحق إذ ذاك بباب أعطى وكسا في أحكامه، ومنه^(١):

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب

والآية من قوله: ﴿أُمِرْتُ أَنْ أَكُونُ﴾ مثل البيت، وإذا تقرر هذا فمفعول أمرت الأول - وهو الضمير - مقام مقام الفاعل، والثاني أن يكون وصل الفعل إليه بنفسه، والأصل بأن أكون. وأما قوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ فأقول إنه محذوف منه حرف الجر كالأول، تقديره: وأمرت بأن أكون، فحذف منه حرف الجر الذي هو أصل الفعل أن يصل به وهو الباء، وأما اللام في: ﴿لِأَنْ أَكُونَ﴾ فمبقاة من محذوف يفهمه سياق الكلام مع الحرف المبني منه، تقديره: وأمرت لعلمي أولاً أن أكون أول المؤمنين. ألا ترى أن الوارد في الآيتين أمران: أولهما عام والثاني خاص، لأن أمره، عليه السلام، بالعبادة والإخلاص أمر له ولأمته. قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥]، فالآية من قبيل ما توجه فيه الخطاب له عليه السلام والمراد هو أمته، والخطاب يأتي كذلك، يأتي أوله خاص وآخره عام. ومنه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، وإذا ورد بصورة الخصوص به كان أمراً أو نهياً فأمته داخله معه في ذلك الحكم ما لم ينص على خصوصه كقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَ النَّبِيِّاتِ أَتَيْنَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتٍ عِمَّكَ وَبَنَاتٍ عَمَلِكَ وَبَنَاتٍ خَالَكِ وَبَنَاتٍ خَدْلِكَ النَّبِيِّاتِ هَاجِرَاتٍ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فحكمه، عليه السلام، وحكم أمته في هذا واحد، ثم قال تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، فأفرده سبحانه بجواز الموهوبة بالنص على ذلك، ولولا قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لكان حكم أمته في ذلك كحكمه، وإذا تقرر هذا فقوله: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ أمر خاص به، لا يشركه فيه غيره، ونظير هذا قوله: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونُ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ [الأنعام: ١٤]، والمعنى يحرز ذلك، بل لا يمكن خلافه، وذلك أن (الحكم من) الأمر والنهي إذا جاء به المَلَك وتلقى منه صَلَّى الله عليه وسلم ما خوطب به وصدق به وأسلم وجهه لربه وبعد ذلك يتلقاه منه، عليه السلام، من حضره وخاطبه به، ولا طريق

(١) البيت من البسيط، وهو لعمر بن معد يكرب في ديوانه، ص ٦٣، وخزانة الأدب ٩/١٢٤، والدرر ٥/١٨٦، والكتاب ١/٣٧.

لأحد أن يتلقى حكماً إلا منه، عليه السلام، بعد تلقيه هو ذلك من جبريل، فهو، عليه السلام، أول مؤمن وأول مسلم، ولا تمكن تلك الأولية لغيره، ولا نسبة إليها لأحد فقد وضع وجه دخول هذه اللام في قوله له: ﴿لَآئِنْ أَكُونُ﴾.

الآية الثالثة من سورة الزمر قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَهَيِّجُ فِتْنَةً مُّصَفَّرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَمًا﴾ [الزمر: ٢١]، وفي سورة الحديد: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ آجَبٍ الْكُفَّارَ نَبَالُهُ ثُمَّ يَهَيِّجُ فِتْنَةً مُّصَفَّرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا﴾ [الحديد: ٢٠]، فورد هنا: «ثم يكون» وفي الأولى: «ثم يجعله» مكان «ثم يكون»، فللسائل أن يسأل عن وجه ذلك؟ وهل كان يمكن أن يرد في الأولى: «ثم يكون»، وفي الثانية: «ثم يجعله»؟

والجواب، والله أعلم: أنه لا يناسب كلا من الموضعين إلا ما ورد فيه، ولا يجوز على رعي التناسب اللازم رعيه في الكتاب العزيز غير ما ورد عليه الموضعان، ووجه ذلك أن آية الزمر وردت مورد التنبيه على الاعتبار، وبالتنصية على ذلك افتتحت الآية فقال تعالى خطاباً لنبيه صلى الله عليه وسلم، والمراد هو وأمته: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الزمر: ٢١]، والمراد به المطر، فسلكه ينابيع في الأرض أي أنقذه وأسراه في الأرض فبرزت عيونها وجرت مياهها من تلك المادة السماوية ﴿وَأَنَّ مِنَ الْجِبَارَةِ لَمَا يَنْفَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٧٤]، فيخرج به سبحانه الزرع المختلف الألوان والطعوم المتباينة: ﴿يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفِصِلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأَكْلِ﴾ [الرعد: ٤]، ﴿ثُمَّ يَهَيِّجُ فِتْنَةً مُّصَفَّرًا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَمًا﴾ [الزمر: ٢١]، فنسب سبحانه كل حالة من تقلبات الزرع إلى نفسه، وتنقلاته من لدن خروجه ونباته وما بعد ذلك إلى تخلصه إلى نفسه، إذ لا طمع لمخلوق في إعادة شيء من ذلك، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ٢١]، فافتتحت الآية واختتمت بالتنبيه على الاعتبار، فلما كان مبناها على ذلك ناسبه نسبة الفعل إليه تعالى فقال: ﴿ثُمَّ يَجْعَلُهُ﴾.

وأما آية الحديد فوردت مثلاً للدنيا وابتداء غرورها، وصغو الكافر الغافل إلى ذلك، وإعراضه عن سرعة تقلبها وزوالها وفنائها، فلما قصد هنا المثال ناسب هذا المقصود قوله: ﴿ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا﴾، إذ لم يتقدم في أول الآية النسبة للفاعل اكتفاء بما هو غير خاف على كل ذي عقل سليم، فجرى آخرها على ما يجري عليه أولها، كما جرى في آية الزمر (من آخرها من التنبيه على ما جرى عليه أولها، وتناسب ذلك كله، وورد على ما يجب، ولم يكن بناء على ما صدرت به كل آية منهما أن يكون في آية الزمر): «ثم يكون» ولا في آية الحديد: «ثم يجعله»، بل ورد كل على ما يناسب، والله أعلم.

الآية الرابعة من سورة الزمر قوله تعالى: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا

كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ» [الزمر: ٤٨]، وفي سورة الجاثية: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [الجاثية: ٣٣]، للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص آية الزمر بقوله: «ما كسبوا» وآية الجاثية بقوله: «ما عملوا» مع أن المقصد في الموضوعين واحد وهو أنه لم يغب من أعمالهم السيئة شيء؟ والجواب عنه، أن العمل أعم من الكسب لأن الكسب واقع على ما للإنسان فيه تعمل وعلاج، وقد يطلق على غير الإنسان إذا كان الواقع منه ذلك حيواناً يصح منه القصد كالجوارح المعلمة وشبهها، ومنه قوله^(١):

وتجر مجرية لها لحمى إلى أجر حواشب

وأجر جمع جرو، وأما العمل فيقع على ذلك وعلى ما جرى من فاعله وإن لم يكن منه قصد ولا تعمل ولا هو فاعل حقيقة، فيطلق على ما لا يطلق فيه الكسب، ومنه بيت الكتاب^(٢):

حتى شأها كليل موهناً عَمِلَ باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فوصف البرق بأنه عمل، ومقصود الآية أنه بدا لهم كل ما كان منهم على الاستيفاء، لأنه إخبار موعظة وتهديد وإشعار بالوعيد، فيناسبه ما يجري في المناقشة. وإذا كان المعنى على ما ذكرنا فالمطابق لهذا ما ورد في الجاثية من التعبير ببدأ والعمل، وعلى هذا ورد قوله في سورة النحل وعيد للمقول فيهم: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ كَذَلِكَ فَعَلَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ...﴾ [النحل: ٣٣] ثم قال: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ [النحل: ٣٤]، ولم يرد هنا: ﴿مَا كَسَبُوا﴾ لأنه من قصد التوسعة (والاستيفاء) (مما يبدون من أعمالهم ويظهر الاستيفاء لذلك)، وكذلك الوارد في الجاثية، وإذا وضع هذا فينبغي السؤال عما ورد في سورة الزمر، لم عدل به عن هذا فقيل: ﴿مَا كَسَبُوا﴾؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه إنما ورد تنمة لما تقدمه من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]، فقوله: ﴿مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ يتناول ما قدموه من سيئ أعمالهم غافلين عنه وناسين إياه، كان مما قصدوه فيه أنفسهم أو دون ذلك فقد حمل من هذا مع بعده ما تحصل من قوله: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾، وكان قوله مع ذلك: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ كالتممة المؤكدة ومتناولاً ما قصدوه وأعملوا أنفسهم

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ص ٣١٤، ولسان العرب (حشب)، (جرا).

(٢) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ١٥٥/٨، وشرح أشعار الهذليين ١١٢٩/٣، والكتاب ١١٤/١.

فيه، حصل من مجموع ذلك المكتسب وغير المكتسب، فلا فرق بين آية الزمر وآية الجاثية.

ولو قيل في آية الزمر: ﴿مَا عَمِلُوا﴾ لكان تكراراً لأن ذلك حاصل مما قبلها، ولو قيل في آية الجاثية ﴿مَا كَسَبُوا﴾ لما كان وافياً بما بينا قبل أنه مقصود الكلام، فتبين خصوص كل من الواردين بموضعه، وأن عكس الوارد لا يمكن.

فإن قلت: ما الوجه هنا من قوله: ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزمر: ٤٧]؟ تلك هي نكرة موصوفة كقولهم: مررت بما معجب لك. وإذا كان يحزر ما تقرر من المعنى بإبهامها، كما أن ما الاستفهامية حيث يقصد الإبهام تعظيماً للأمر وتفضيلاً كقوله تعالى: ﴿الْمَآءُ الْيَسْبَغُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢] وقوله: ﴿الْقَارِعَةُ﴾ ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢] تحرز لإبهامها من عظيم أمر الحاقة والقارعة ما لا يفي به الوصف، والإبهام مقصود في التعظيم والتفخيم للأمر المعبر بها عنه.

فإن قلت: إن «ما» يقل وقوعها نكرة موصوفة، قلت: بل هي حيث يقصد بها هذا المعنى موجودة في كثير من كلامهم وإن كانت الموصولة أكثر منها، إلا أن الموصولة لا تحرز ما ذكرنا من المعنى إحرازها.

فإن قلت: إنما يصح ما اعتمدت من المعنى على القول بتكليف ما لا يطاق، وذلك أمر لم يكلف به. قلت: إما أنه من الأمر فصحيح وقد امتحن به من قبلنا، وحمل عليهم بنص القرآن، وأما أنه مما لا يطاق فلا يبلغ هذا، بل نقول: إنه يطاق بمشقة، والآية ليست نصاً في هذه الأمة بل ولا في أهل الشرائع وحدهم، وإنما هي فيمن ينكر البعث الأخراوي ومن جاراهم، ويبين ذلك ما قد ورد قبل آية الجاثية من قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا...﴾ [الجاثية: ٣٢]، وهو قول من لا يصدق بالبعث وليس هذا من أتباع الرسل، ثم إن تخويفها يعم جميع المكلفين، والمؤمن الموفق أشد الخلق خوفاً منها: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩]، ثم إنا نقول بجواز التكليف بما لا يطاق عقلاً ونمنعه شرعاً، وبسط هذا في مظانه.

الآية الخامسة من سورة الزمر - قوله تعالى في أهل النار: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، ثم قال تعالى في أهل الجنة: ﴿حَقَّقْ إِذَا جَاءَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، للسائل أن يسأل عن زيادة الواو في قوله: ﴿وَفُتِحَتْ﴾ في الآية الثانية؟

والجواب، والله أعلم: أن «إذا» في مثل هذا الكلام جارية مجرى أدوات الشرط في احتياج الفعل بعدها إلى الجواب، إلا أن جوابها في قول البصريين لا ينجزم إلا في

الشعر، وأهل الكوفة يرون أنها تجزم في الكلام، وقد اتفقا في استدعائها الجواب، فوقع جوابها في الآية الأولى منطوقاً به وهو قوله: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، فلا مدخل. وأما الآية الثانية فجوابها محذوف مقدر، وقوله: «وفتحت أبوابها» كلام معطوف على ما قبله كما عطف عليه ما بعده، ولو كان جواباً لكان مقتضاه أنها لا تفتح إلا عند مجيئهم، كالحال في أهل النار، وليس كذلك، والله أعلم. ألا ترى قوله تعالى في سورة ص: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَكَاِبٍ ۖ جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٤٩ - ٥٠] فانتصاب «مفتحة» إنما هو على الحال، والحال قيد فيما قبلها.

فإذا قلت: جاء زيد ضاحكاً فالمعنى: جاء زيد متصفاً وقت مجيئه بالضحك، فالضحك هيئة حين المجيء وليس المراد أن ضحكه بعد المجيء، وإنما المعنى أن تلك صفته التي جاء عليها بل تقدمت مجيئه ولهذا قدر سبويه رحمه الله قول بعض العرب مررت برجل معه صقر (صائداً به غداً، فقدرة: مررت برجل معه صقر) مقدراً الصيد به غداً، فقدرة بما هو حاصل ثابت وقت المرور، ولهذا قالوا في قول العرب: قمت وأصك عينه أنه من الشاذ النادر ونحوه ما أنشدوه من قول الشاعر^(١):

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا

فهذا في غاية القلة، ويحسن ورود الماضي حالاً إذا كانت معه قد لاقتضائها القرب، حتى يزول احتمال أن يكون منقطعاً فيضاد مقصود الحال، فإن قويت الدلالة عليه من المعنى جاز وروده في فصيح الكلام، وعليه جاء قوله في قراءة الأكثر ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقْنِلُوكُمْ...﴾ [النساء: ٩٠] لدلالة المعنى، وقرأ يعقوب ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فبينت قراءته ما قرأ به الجماعة، فقد تبين أن قوله تعالى: ﴿فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ معطوف على قوله: ﴿جَاءَهُمَا﴾ وليس جواباً، ومما يبين ما ذكرناه في معنى الآية ويشهد له إخباره صلى الله عليه وسلم في الصحيح أنه أول من يفتح وأول من يقرع باب الجنة، فقد أوضح هذا أن الداخلين تالون له وبعده فيجدونها مفتوحة الأبواب، وإذا لم يتوقف فتح أبوابها على مجيئهم فليس قوله: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ جواباً لو فرضنا أن لا يعتد بالواو كما يقول أهل الكوفة.

فإن قيل: فما جواب إذا؟ قلت: الجواب - والله أعلم - مقدر بعد، يفسره المعنى، كأن قد قيل: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طبتهم فادخلوها خالدين أنسوا وأمِنُوا أو ما يرجع إلى هذا المعنى ويحرزه، وإذا ذاك

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق، ص ٢٣١، ٢٤٩، وخزانة الأدب ٣٦/٩، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن).

يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، وقد نقل منسوباً إلى أهل الكوفة أن الواو قد تزداد في الجواب في مثل هذا، وعليه عندهم ما ورد في مثل قول امرئ القيس^(١):

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي

قالوا: قوله: وانتحي جواب «لما» والواو زائدة، وعند غيرهم أن قوله: «وانتحي» معطوف على «أجزنا»، والجواب محذوف أي أنسنا أو تحدثنا أو ما يحرز هذا المعنى، ومن محسنات الحذف الطول هنا وفي الآية الكريمة، ثم إن الآية قد أوضح مقصودها ما ورد في سورة ص.

فإن قيل: إن قوله في تقدير الجواب في البيت: أنسنا أو تحدثنا التقدير فليس ذلك بمعين، ولا يحذف الجواب أو الخبر أو ما يحذف إلا بعد أن يتعين؟ فالجواب إنا لم نقدر ما يتغير معناه، ولا شك أن المراد تعيينه إنما هو المعنى، ثم نحوم على ما نحصله من العبارة اللفظية مما يرجع إلى معنى واحد، هذا قول المحصلين، وهذا رد على من جعل خبر المبتدأ في قولهم: كل رجل وضعته هذا المعطوف الذي: هو وضعته، وقال إن الفائدة قد حصلت بذلك وتم الكلام، وتناول كلام سيبويه على هذا وقال: إن الذي قدره الفارسي وغيره من أن الخبر: مقرونان لا يصح، لأنه يحتمل أن تقدر مقرونان أو متلازمان فلا يتعين المحذوف، وإذا لم يتعين لم يجز حذفه، قيل (له): إن سيبويه قدره كما قَدَرَهُ الفارسي وغيره، فقولهم واحد. فقال: تقدير سيبويه تقدير معنى، وإنما كلامنا في تقدير الإعراب وما يجوز حذفه من اللفظ وما لا يجوز، وجوابه أن سيبويه وأبا علي ومن قال بقولهما إنما اعتمدوا في الدلالة على أن الخبر محذوف ما تعطيه وتدل عليه واو مع في قوله: «وضيعته» التي اتفق الكل وأنت معهم أنها بمعنى (مع) فدلّت على معنى الالتزام، فلا مبالاة بالاختلاف في تقدير الألفاظ المترادفة ما لم يختلف المعنى، فتقدير مقرونان أو متلازمان أو متلاصقان إلى ما يحرز معنى الاجتماع الذي تعطيه وتقتضيه واو مع لا تضيق في ذلك، وشأن من اغتر بنظره فلم يتلبث، ولم يتهم نفسه، ولا بالي بمخالفته الجماهير في كل صناعة، أنه قل ما يصيب، والناس في هذه المسألة متفقون على ما اعتمده سيبويه والفارسي، ولم يجعل واحد منهما خلافاً إلا ما زعمه هذا القائل، وقد خرج بنا (الكلام) إلى ما موضعه أولى به، وأما الآية فقد (وضح) أمرها، والحمد لله.

* * *

(١) عجزه:

بنا بطن حَقَفَ ذي قَنَافٍ عَقَنَلْ

والبيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس ص ١٥، وأدب الكاتب ص ٣٥٣، والأزهية، ص ٢٣٤، ولسان العرب (جوز).

سورة المؤمن

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ. وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [غافر: ٧]، وفي سورة الشورى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، للسائل أن يسأل عن الوجه في تخصيص سؤال الاستغفار للمؤمنين في الأولى وتعميمه في الثانية؟

والجواب، والله أعلم: أن ذلك جار بحسب المناسبة، ولما تقدم الآية الأولى فيما ختمت به سورة الزمر من ذكر المتقين في قوله تعالى: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣]، وقول الملائكة لهم عند دخولهم الجنة: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَبَقُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣]، وقول الداخلين عند دخولها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [الزمر: ٧٤]، إلى ختام السورة، ثم تبع ذلك قوله تعالى في مطلع سورة المؤمن: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]، ناسب هذا استغفار الملائكة للمتصفين بصفات المذكورين، ويشهد لهذا ما ورد بعده من قوله تعالى مخبراً عن ملائكته بقولهم داعين: ﴿فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧]، وأما قوله تعالى أثناء هذه الآية: ﴿مَا يُجَدِّدُ فِي ءَايَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْزِرْكَ تَقْلُبُهُمْ فِي الْآلِدِ﴾ [غافر: ٤]، وقوله: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [غافر: ٥] إلى قوله: ﴿فَأَخَذْتَهُمْ﴾، فتأنيس للمؤمنين وباعث على شكر النعمة على ما منَّ به عليهم من هدايتهم وسلامتهم من موجب أخذ من كذب وعاند، فبان التناسب في هذا كله.

وأما سورة الشورى فتقدمها قوله تعالى في خاتمة سورة السجدة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ. مَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٥٢] إلى قوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ٥٤]، (ثم) اتبع هذا في مطلع سورة الشورى بقوله تعالى: ﴿تَكَاذُ الْأَسْمَانُ يَنْفَطَرْنَ مِنْ فَوْقِهِنَّ وَالْمَلَائِكَةُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [الشورى: ٥]، فناسب هذا استغفارهم لمن في الأرض لعظيم ما تقدم منهم مما أشار إليه قوله: ﴿تَكَاذُ الْأَسْمَانُ يَنْفَطَرْنَ﴾، فلولا حلمه تعالى لتعجل هلاكهم، فاستغفار الملائكة إبقاء سبحانه عليهم إذ لا يفوتونه، وقد يؤمن من سبقت له السعادة منهم، فقد

وضح مناسبة الوارد في الموضعين لما بني عليه، وإن عكس الوارد غير مناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة المؤمن - قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ وَلَئِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غافر: ٥٧]، وقال: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ (٥٨) إِنَّ السَّاعَةَ لَأَيُّبَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَلَئِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٨ - ٥٩]، ثم قال: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (٦٠) اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْآيَاتِ لِتَشْكُرُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَئِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦٠ - ٦١]، للسائل أن يسأل عن اختصاص كل آية من هذه الثلاث بما فصلت به؟ فقول في الأولى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وفي الثانية: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿لَا يَشْكُرُونَ﴾.

والجواب عن ذلك مجملًا، والله أعلم: أن المخاطبين ممن عقل لو نظروا واعتبروا لعلموا، ولو علموا لآمنوا، ولو آمنوا واستوضحوا النعم لشكروا، وبسط هذا الإجمال أن قوله تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧] مبسوط الدلالة في آية البقرة وهي قوله: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾ إلى قوله: ﴿لَقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ثم ورد في الكتاب العزيز بيان الدلالة بكل فصل من هذه الآية فقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ﴾ [الملك: ٥]، وقال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ [الرعد: ٢] إلى ما جعل تعالى فيها من آيات الشمس والقمر والنجوم والكواكب السيارة وجريها في بروجها ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آيَاتُ سَابِقِ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، إلى إدخال الليل على النهار والنهار على الليل بتدرج لا يخل بالأبصار، إلى إنزال القطر من السماء إلى الأرض عند حاجتها فتنبت من كل زوج بهيج وتخرج من أنواع الثمرات مختلفات الألوان والطعوم ﴿يُسْقَى يَمَاءٌ وَحِدٍ وَنُفِضَ لَهَا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْآكُلِ﴾ [الرعد: ٤]، إلى جعل الأرض مهادًا، وإرسائها بالجبال، وجري الأنهار بالمنافع، وتهيئة البحار لرجوع ما يفضل عن حاجة الأرض وعمارها من الحيوان العاقل وغير العاقل إليها، وتسديد الأرض لجري المياه

لثلاثا تقف فتضرر معالمها ولا يتم لهم النفع بها، وهذا مع دحوها دحواً يتهيأ به التصرف والمشي في مناكبها لمصالح الخليقة ومنافعهم، وجعل ماء البحر مالحاً لثلاثا تتغير رائحته لطول مكثه، وتسخير الحيوان لتحريك مياه البحار من أسفلها، وتسخير الرياح المختلفة لتحريكها من أعلاها، فيحرز ذلك بقاء مياهها سالمة من التشنج والجمود على مرور الأيام، وليصل العباد إلى منافعهم بالتصرف فيها إلى حيث شاؤوا باختلاف الرياح الحاملة (فيها) والمبددة لما يتصاعد من أبخرة الخلق وأنفاسهم، إذ لولا تبديدها لركدت في الجو وأضررت بالعالم، إلى قلب فصول السنة بتصاعد الشمس من برج الجدي إلى سرطانها ثم انحدارها إلى الجدي جرياً محكماً الترتيب لانتقال النبات بإذن الله، وإصلاح أبدان الحيوان، وإنضاج الفواكه وتهيتها بالانتفاع بها. وتلويها وترطيبها بحركة الشمس والقمر، إلى ما يقصر عن استيعابه الذكر، ذلك تقدير العزيز العليم، أفيتكون شيء من هذا بنفسه، أو يوجده نظيره ومماثلة في الافتقار والاضطرار؟ لقد شهدت الجملة ودلت أجزاءها على الخالق المنزه عن سماتها، المتعالي عن شبهها، المتقدس عن الند والمثل والشريك والنظير، المنفرد بالخلق والتدبير، ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] فحق الآية الكريمة المشيرة إلى ما وقع الإيماء إلى بعضه أن يكون ختامها ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [غادر: ٥٧].

ثم قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨]، فضرب سبحانه المثل بذكر الأعمى والبصير، وهما حالا المعتبر بخلق السماوات والأرض وغير المعتبر، وحالا المؤمن الموفق للاعتبار والمسيء بتركه، ثم أعقب بذكر الساعة التي لا يعلم كنهها إلا من الخبر الصدق، فحق لهذه الآية أن يكون ختامها: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [غافر: ٥٩]. لو اعتبروا أولاً ونظروا في معجزات الرسل لوضح لهم صحة ما جاؤوا به وصدقوا بالساعة.

ثم أعقب من ذكر نعمه بجعل الليل سكناً لراحة الحيوان وسكونه والنهار مبصراً - أي يبصر فيه - لتصرف الخلق في معاشهم، إلى ما ينجر في الليل والنهار مما لا يحصى، وأوضحها ما نصت عليه الآية، فحق لهذه أن يكون ختامها ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [غافر: ٦١]، فقد تبين مناسبة هذه الخواتم لما ختم به، والله سبحانه أعلم.

سورة السجدة

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ...﴾ [فصلت: ٩] الآيات، فقد تقدم ذكرها في سورة الأعراف.

الآية الثانية منها - قوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ...﴾ [فصلت: ٢٠]، وفي سورة الزخرف: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَلَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨]، وقد تقدم في سورة الزمر قوله تعالى في أهل النار: ﴿حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧١]، وفي أهل الجنة: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَقَّ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، للسائل أن يسأل عن زيادة «ما» في قوله في سورة السجدة: ﴿حَقَّ إِذَا مَا جَاءُوهَا﴾ وسقوطها في سوى هذه الآية؟

والجواب، والله أعلم: أن «إذا» تزداد بعدها «ما» كثيراً فصيحاً، وقد لا تزداد، وكلا المرتكبين فصيح. إذا تقرر هذا فمن المعلوم أيضاً أن العرب مع أنهم يؤثرون إيجاز الكلام في الأكثر قد يختارون الطول وإطناب الكلام في بعض المواضع، وذلك بحسب ما تدعو إليه الحال^(١):

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء وإذا تأملت آية السجدة وجدتها مبنية على ما يستدعي الإطالة وينافر الإيجاز لقصد استيفاء ما تضمنت من حال أهل النار في امتحانهم، ألا ترى تخصيصها بما ذكر فيها من شهادة الأسماع والأبصار والجلود، وعتبهم جلودهم في الشهادة عليهم بقولهم: ﴿لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: ٢١]، ومجاوبة الجلود بقولها: ﴿أَنطَقْنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]، إلى آخر ما كلمتهم به، ألا ترى أن الوارد هنا من قصصهم قد نيف على عشر آيات، وأن آية الزخرف وهي أطول البواقي ورد مضمونها في أربع آيات، وأما آية الزمر فلم تبلغ واحدة منها ثلاث آيات. فزيدت - ما - في آية السجدة مناسبة لما انجر في ذلك المقصود بها من الإطناب والاستيفاء، ولم تزد في البواقي لما بنيت عليه من الإيجاز، فجاء كل منها على ما يلائم ويناسب، ولم يكن ليناسب عكس الوارد على ما تمهد، والله أعلم.

(١) البيت من الكامل، وتقدم مع تخريجه، ص ٣٥.

الآية الثالثة من سورة السجدة - قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ [فصلت: ٤٥]، وفي سورة الشورى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ أُورِثُوا الْكِتَابَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ﴾ [الشورى: ١٤]، للسائل أن يسأل عن خلو آية السجدة من ذكر النهاية المذكورة في (الآية) الأخرى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الشورى تقدم قبلها ذكر تلك الغاية والأجل في قوله: ﴿وَيُذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فِرَاقُ فِئْتَانٍ فِي الْغَنَةِ وَفِرَاقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]، فهذا هو الوقت الموعود والأجل المسمى، فلما تقدم ذكره وقعت الإحالة عليه في قوله: ﴿أَجَلٍ مُسَمًّى﴾، (وأما آية السجدة فلم يتقدم (فيها) ذكر هذه الغاية على الوفاء به وبما فيه، وأما قوله تعالى فيها: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾ [فصلت: ١٩] فأشار إلى وقت حشرهم وإدخالهم في النار، وإنما ذلك فعل يقصد هؤلاء في ذلك اليوم وبعض ما فيه، فأوقع اسم اليوم على الوقت الذي يؤمر فيه بهؤلاء إلى النار، كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلَمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرُهُ﴾ [الأنفال: ١٦] أي وقت القتال، فوقع اسم اليوم على الوقت، إذ لا يتقيد لقاء العدو وقتاله بيوم برأسه ولا بنهار دون ليل، فإنما وقع اليوم في قوله: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ﴾ [فصلت: ١٩] الآية على وقت من اليوم يتقيد به بعض أفعال ذلك اليوم، أما تفصيل ما فيه من استغراق الفريقين والإفصاح باسمه فإنما ذلك حيث ذكر، فكان هناك ما يحال عليه، وقد تكرر ذكره في قوله تعالى في سورة التغابن: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمْ لِيَوْمِ الْجَمْعِ ذَلِكَ يَوْمُ الْقَبَائِلِ﴾ [التغابن: ٩]، فلتقدم ذكره موفى التعريف باسمه وقعت الإحالة عليه والإشارة بقوله: ﴿إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾، فقد وضح ورود كل من الآيتين على ما يناسب، ولا يناسب عكس الوارد، والله أعلم.

(الآية الرابعة) من سورة السجدة قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [فصلت: ٥٢]، وفي سورة الأحقاف: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَقَامُنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [الأحقاف: ١٠]، قد يسأل عن وقوع - ثم - في الأولى ووقوع واو النسق مكانها في الآية الثانية؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن ثم للترتيب الزماني واقتضاء المهلة فيه، وتأتي أيضاً لبيان رتبة ما يعطف بها، وأن له موقعاً وخطراً وبه اعتناء، وقد مر بيان ذلك. وإن تفاوت الرتب كتفاوت الزمان، ولا توقف في أن كفرهم بالقرآن بعد علمهم أنه من عند الله

(أو ثبوت أنه من عند الله كما هو) وكما قد علم من سعد بالإيمان به وإن كذبوهم، فلا شك أن ذلك مرتكب شنيع وضلال بعيد، فجيء هنا بشم لتحرز عظيم اجترامهم وشنيع مرتكبهم، فجاءت على ما يجب.

ولما قصد في آية الأحقاف زيادة شهادة عليهم بتصديق من تقرر عنده علم الكتاب المنزل قبل كتابنا، ممن يعرف علمه، فشهد بما عنده من العلم، أن هذا الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم إنما هو من عند الله، وكان ذلك أبين في الحجة عليهم فلم يرد بشم لاقتضاها مهلة لم تقصد هنا، وبيان النظم الجليل الوارد في الآية بما تقدره تقريباً لإفهامنا أن كأن قد قيل لهم: يا محمد أرايتم إن كان القرآن من عند الله وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله فكفرتم وآمن ذلك الشاهد واستكبرتم أنتم عن الإيمان فكيف تكون حالكم؟

واقتضى حكم هذا معنى الآية، ففي الكلام تقديم (وتأخير) اقتضاه جليل نظم الكتاب وعلى براعته، وإذا كان المعنى على تشريك ما تأخر في التركيب من قوله: وشهد شاهد من بني إسرائيل على مثله أن كان من عند الله لم يكن ليصح بين المنسوقين المحمول أحدهما على الآخر بما يقتضي الجمع من غير فتور ولا مهلة الفصل بشم لأنها منافرة لهذا الغرض، فورد هذا بالواو ليحرز ما قررناه من المعنى، ووردت الآية الأولى بشم لتحرز معناها أيضاً، وجاء كل على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

* * *

سورة الشورى

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنِثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَورَ ۖ ﴿٤٩﴾ أَوْ يُرْوِجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنِثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [الشورى: ٤٩ - ٥٠]، ثم قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ [الشورى: ٥١]، للسائل أن يسأل عن وجه الاختلاف فيما أعقبت به كل آية من هاتين الآيتين فقل في الأولى: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ وفي الثانية: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ وهل كان يمكن عكس الواقع؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما تضمنت الإعلام بانفراده سبحانه بملك السماوات والأرض وقهره جميع (من) فيهن، وأنه الخالق لكل شيء فلا اختيار لمخلوق ولا مشيئة، وكل صادر منه إحسان، فيهب لمن يشاء إناثاً، وقدم ذكر الإناث لكرهية العرب إياهن، فأشار بتقديم ذكرهن إلى أن فعلهم وكرهتهم معارضة لما نفذت به مشيئته، ثم قال: ﴿وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾، وجاء لفظ الذكور معرفاً ليشير بما تعطيه الألف واللام من العهدة إلى حالهم من الفضل ودرجة التقدم على الإناث، فكأنه في قوة أن لو قيل: الذين من أمرهم و(من) شأنهم، بتوازن تقديم الإناث وتعريف الذكور، فقدم ذكر الإناث لإرغام العرب، وعرف الذكور لشرف المنزلة، ثم قال: ﴿أَوْ يُرْوِجُهُمْ ذَكَرًا وَإِنِثًا﴾ أي على التساوي عدداً، ثم قال: ﴿وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا﴾، فجعل من هذا كله أن الفعل لا يشركه فيه غيره، يفعل في ذلك كله ما أراد. فلما تضمنت الآية قهر العباد وانفراده سبحانه بالخلق والأمر ناسبها الختام بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ أي عليم بوجه الحكمة في ذلك، قدير على ما يريد.

ولما قال في الآية بعد: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] فأوضحت الآية علي كماله تعالى وتنزيهه عن سمات الحدوث وأن المخصوصين من البشر للسفارة والرسالة إنما خطابهم سبحانه لهم بهذه الوجوه المفصحة بتنزيهه عن شبه خليقته، فلا يصلون إلى ما يتقرر عنهم

من خطابه تعالى إلا بأحد هذه الوجوه، وهي الوحي مناماً أو إلهاماً، وخلقاً في قلب النبي، وعن هذا الضرب عبر بالوحي، ومنه قول إبراهيم، عليه السلام، لابنه: ﴿يَتَنَبَّأُ بِإِتِّىَ أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّىْ أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: ١٠٢]، أو من وراء حجاب كتكليم موسى، عليه السلام، أو إرساله سبحانه ملكاً من المقربين لديه يوحي بإذنه ما يشاء كما كان جبريل، عليه السلام، وهو المعروف بهذه الخصيصة، والمعد من الملائكة للسفارة بينه سبحانه وبين رسله، يأتيهم بما يرسله تعالى به من القصص والأوامر والنواهي، فهذه الطرق الثلاث وصول الرسل والأنبياء إلى ما عندهم من الله تعالى، وقد حصل من ذلك الإعلام بتنزيهه سبحانه وتعالى عن التكيف، فناسب هذا ختام هذه الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ حَكِيمٍ﴾ أي عليّ عن مدانة البشر إلا باللطف والإحسان، حكيم في أفعاله. فتبين وجه مناسبة هذا إتمام ما به ختم كما ناسب الختام قبله وهو قوله: ﴿إِنَّهُ عَلَيْهِ قَدِيرٌ﴾ ما أعقب به، فوضح أن كل ختام منهما لا يلائم غير موضعه، وأنه لو ختمت هذه الأخيرة بما به ختمت الأولى والأولى بما به ختمت هذه لم يكن ليناسب هذه المناسبة الحاصلة، والله أعلم بما أراد.

سورة الزخرف

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠]، وقال في الجاثية: ﴿مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فأعقب في الأولى قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ بقوله: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾، وأعقب في الثانية قوله: ﴿مَّا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ (بقوله): ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾، فللسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل من الموضعين بما به أعقب؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنهم لما قالوا: ﴿لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ فتعلقوا في احتجاجهم بقول الحق، وهو أنه سبحانه لا يجري في ملكه إلا ما يريد، ويشاؤه، ثم في اختصاصهم من أسمائه الرحمان عضيده لتعلقهم وتقوية لما رأوا الاحتجاج به، وكأنهم قالوا: إذا كان متصفاً بالرحمة ولا استبداد لأحد من الخلق بشيء من أفعالهم وإنما يجري ما يصدر عنهم بحسب مشيئته وإرادته، وقد جرى منا ما نحن عليه من عبادة أصنامنا وما اتخذناه من معبوداتنا، وليس لنا استبداد بما يصدر عنا فهو مراد له وبمشيئته وهو رحمة لأنه الرحمان، فلو كانت الرحمة في تركنا معبوداتنا لشاء ذلك (لنا) لأن الرحمان لا يكون منه إلا ما هو رحمة، وإنما الفعل له لا لنا، فلو شاء أن لا نعبد ما عبدناها، فلما تعلقوا بما يبدو منه أن لديهم علماً، أخبر تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أنه لا علم عندهم، ولا قالوا ذلك عن معتقد تركن إليه قلوبهم، وإنما هو تخرص قولي لا علم وراءه، ومن وحي الشياطين لأنهم أولياؤهم كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَكَاؤُونَ لِمَا أُولِيَائِهِمْ لِيُجْدِلُوهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، فكلامهم تخرص بالقول لا علم وراءه، إذ الكلام في القدر وأحكامه، وإن الإرادة تخالف الرضا، وإن الأمر قد يأمر بما لا يريد، وإنه سبحانه قد يريد إيقاع ما لا يرضاه، وبيان ما تبنى عليه التكاليف وتعلق به الأوامر والنواهي من القدرة الكسبية التي بمعرفتها وثبوتها حصول السلامة من مذهب الجبر، وبيانكارها التورط في مذهب الاعتزال أو قول أهل القدر، وكلا المذهبين ضلال ونزوح عن الحق، وكل من المذهبين له تهجم سبقيه إلى الأذهان، يدفعها التوفيق إلى النظر الصحيح، وإلا كان التخرص المورط في الضلالات، وهنا بحار طامية من دقائق العلم والنظر لا شيء عند هؤلاء الكفار منها ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَوْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ﴾ [يونس: ٣٩]، ﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [يونس: ٦٦]، فقد وضع التناسب في هذا.

وأما الآية الثانية فإنه تعالى لما حكى عنهم قولهم منكروين للبعث الآخرى: ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٢٤] أي وما يهلكنا إلا تعاقب الأيام والليالي، فلم ينسبوا الإحياء والإماتة لفاعل مختار يميت ويحيي، وبنوا على ذلك إنكار العودة، أخبر تعالى عنهم أنهم لا متعلق لهم إلا مجرد ظن لا مستند له فقال: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٢]، فأخبر تعالى أن مرجعهم إلى الظن، وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً، وتناسب هذا واضح لا خفاء به.

الآية الثانية من سورة الزخرف قوله تعالى: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، ثم قال: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، للسائل أن يسأل عن الفرق الموجب لقول الفريق الأول: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ وقول الفريق الثاني: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ مع الاتفاق من جميعهم في قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ أي على دين وملة، ثم وقع الاختلاف في وصف أنفسهم في اتباع آبائهم بالاهتداء والافتداء؟

ووجه ذلك، والله أعلم: أن ما تقدم الآية الأولى حكاية قول كفار العرب المعاصرين لرسول الله صلى الله عليه وسلم والسامعين منه القرآن المسمى هدى في غير موضع كقوله سبحانه: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢]، وقوله: ﴿هَٰذَا هُدًى﴾ [الجاثية: ١١]، وقوله: ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ٣]، فلما دعاهم صلى الله عليه وسلم ليهتدوا بهديه قابلوا دعاءه بقولهم: إنهم مهتدون وإنهم وجدوا آباءهم على أمة وإن ما وجدوهم عليه هدى، فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ أي على دين وإننا على آثارهم مهتدون كهديهم، فلما دعاهم زعموا أنهم على هدى، وهذا أبين تناسب.

وأما الآية الثانية فحكاية أقوال قرون مختلفة، وقد ذكر تعالى من قول بعضهم: ﴿قَالُوا وَجَدْنَا آبَاءَنَا لَهَا عِبَادِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٣]، وفي موضع آخر: ﴿كَذَٰلِكَ يَقْعَلُونَ﴾ [الشعراء: ٧٤]، فهذا اتباع مجرد عن ادعاء كونه هدى أو غير هدى، فهو اعتراف بتقليد واتباع تعظيم لفعل آبائهم من غير ادعاء شبهة، فلم يكن ليطابق هذا إلا الوارد في قوله تعالى عنهم: ﴿وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

سورة الجاثية

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣) ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ (٤) وَأَخْلَفَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣ - ٥]، للسائل أن يسأل عن وجه اختصاص كل آية من هذه الثلاث بما به خصت خواتمها من صفات المعبرين بها، فقيل في الأولى: ﴿لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وفي الثانية: ﴿لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾، وفي الثالثة: ﴿لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن خلق السماوات والأرض للمعتبر المنصف كاف في التصديق بحدوثهما وافتقارهما من حيث إن وجودهما أو عدمهما من قبيل الجائز، والتخصيص بأحد الجائزين لا يكون إلا بمخصص مقتض هذا الجائز الواقع، ثم ذلك المخصص لا يكون مماثلاً وإلا لافتقر إلى مخصص، وذلك مؤد إلى التسلسل وهو محال، وأيضاً فليس أحد المتماثلين في إيجاب حكم المماثلة بأولى مما يوجب الآخر، وهذا كله محال، فلا بد من صانع متعال عن شبه المصنوع، منزّه عن المماثل والنظير وسمات الحدوث، متصف بالكمال لكمال المصنوع وإتقانه، متصف بالعلم والقدرة والإرادة، إلى ما هو سبحانه أهله، وإذا حصل الاعتراف بالصانع علم المعترف بما ذكرنا أنه تعالى قادر على خلق ما يشاء، وإلى هذا أشار قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ بَلَىٰ وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾ [يس: ٨١]، فمن اعتبر بالسماوات والأرض أو بخلقهما إذ يمكن في قوله: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أن يؤخذ على (أن) لا مضاف محذوفاً، وأن يكون على حذف المضاف، أي إن في خلق السماوات والأرض، وطريقة الاعتبار واحدة على التقديرين لمن اعتبروا، فمن اعتبر وأنصف آمن، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، فحصل لهم الإيمان، فوسموا قبل حصوله بما يؤوله أمرهم - إذا اعتبروا - إليه، فهو من قبيل التسمية بالمآل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرِيتِي أَغْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦].

ثم قال تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُذُّ مِنْ دَابَّةٍ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [الجاثية: ٤]، والمراد أن المعبر بالسماوات والأرض إذا حسن اعتباره وأنصف من نفسه حصل له الإيمان بالصانع سبحانه، فإذا أضاف إلى ذلك الاعتبار بخلق الإنسان وتطوره في الأرحام من حال النطفة، إلى حال العلقه، إلى حال المضغة، إلى حال العظام وكسوتها باللحم، إلى الإبراز

إلى عالم الشهادة بشراً سوياً محكماً متناسب الأعضاء تام الخلق، إلى تدريجه بعد هذا، وكل ذلك من غير توقف شيء من صفاته وخواصه على اختيار أب أو أم، إلى اختلاف الألسنة والألوان والصور إلى ما يتعلق بذلك، واعتبر بخلق الحيوانات وما بث سبحانه في الأرض برها وبحرها من ذلك، وركون كل ذي شكل إلى شكله، وقيام أغذية الجميع بما يصلح لهم، وتسخير المسخر منها للأدمي وإيناسه، وتوحش المتوحش، وإجراء الجميع على اختلاف الأحوال في ذلك، ففي الاعتبار بذلك كله ما يثمر للمؤمن اليقين ويرقيه إلى أعالي درجات المتقين.

ثم إذا اعتبر بما أشارت إليه الآية الثالثة، من اختلاف الليل والنهار، وتهيئة الليل للسكون والاستراحة والنهار للتصريف في المعاش والحاجات، وتداولهما كالمتعاضين في الطول والقصر، وإيلاج أحدهما في الآخر إيلاجاً خفياً حتى لا يدخل أحدهما على الآخر دفعة فيضر (بأبصار) الحيوان، إلى ما يتعلق بهذا ويرجع إليه، فمن أحكم تدبر ذلك واعتبر به، واعتبر جري الرياح ومنافعها من سوقها للسحاب والأمطار وإحياء الأرض بالماء النازل منها بعد موت الأرض وإخراجها ضروب النبات لانتعاش الحيوان ومصالحه، فإذا اعتبر المؤمن الموقن بهذا أعقبه ثبات يقينه وتمكن دينه فآمن وأيقن وعقل عن ربه، فانتفتت الشبهات، وأفصحت بالبراهين الآيات، قال تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ الْأَمَثَلُ نُضَرُّهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَاكِلُوهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

فتأمل كيف جعل سبحانه تعقل الأمثال موقفاً على العالمين، وإنما تحصل لهم الاتصاف بأن كانوا عالمين بما منحوه من كمال عقولهم، فتبين التدرج الوارد في الآيات، وأنه لا يلائم آية منها ما ختم به غيرها، بل كان كل ختام من الأوصاف الثلاثة لا يليق بغير موضعه، وتأمل آية البقرة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَخْتِلَافِ أَلْبَسِ وَالنَّهَارِ وَاللَّيْلِ تَجَرِّى فِي أَلْبَسِ النَّاسِ﴾ إلى قوله: ﴿لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٦٤] فأجمعت آية البقرة ما وقع في هذه الآيات الثلاث من سورة الجاثية منسوقاً ذلك بعضه على بعض غير مستأنف الابتداء للاعتبار به كما ورد في هذه الآي، بل ورد مجموعة في آية واحدة، كيف ختم ذلك بقوله: ﴿لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ كما ختمت هذه الآي الثلاث بقوله: ﴿لَا يَكُنْ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ إعلالاً بشرف العقل الذي به - بإذن الله - يحصل الإيمان ثم اليقين ثم الثبات المحصل للكمال بحصول العلم الحاصر لذلك كله.

سورة الأحقاف، قد تقدم ما فيها

سورة القتال

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْطَبُوا أَعْمَلَهُمْ﴾ [محمد: ٩]، وفيما بعد من هذه السورة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَاطِطُكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ﴾ [محمد: ٢٦]، للسائل أن يسأل عن وجه ورود «أنزل» في الأولى وفي الثانية «نزل» مضعفاً؟

والجواب، والله أعلم: أن ذلك مفهوم مما تقدم في (أول) سورة آل عمران باعتبار ما يخص هذه السورة، وهو أن المتقدم من أول هذه السورة إلى قوله بعد الآية المتكلم فيها: ﴿وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١] يقصد ممن تضمنته هذه الآية من الكفار غير مشركي العرب من قريش وغيرهم، ولا شك أن كفرهم منسحب على كل المنزل من القرآن وما تقدم نزوله من التوراة وغيرها من الكتب، فلم يكن ليلائم ذلك عبارة نزل المبينة عن تنجيم المنزل، ولم ينزل كذلك غير القرآن، وهم ينكرون كل الكتب المنزلة ويكرهونها فقليل هنا: ﴿كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾.

أما الآية الثانية فالمراد بها ذوو النفاق والمرتدون على أدبارهم، ويبين ذلك ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ فَتَلْتَفِتُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، وهؤلاء هم المنافقون، ولم يقع فيما بعد عدول عنهم إلى قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَرْتَدُّوا عَلَىٰ أَدْبَارِهِمْ﴾ [محمد: ٢٥] وإنما هؤلاء قوم كفروا بعد إسلامهم، وهم القائلون بمقتضى نفاقهم وما أبطنوه من الكفر لغيرهم ﴿سَاطِطُكُمْ فِي بَعْضِ الْأُمْرِ﴾ [محمد: ٢٦]، ولهؤلاء اطلاع على المنزل من القرآن وخصوص كراهية له، وهي المهيجة لنفاقهم، فهو الذي كرهوه حقيقة فقليل هنا: ﴿كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ﴾ بلفظ التضعيف إذ الإشارة إلى القرآن، وهذه صفته أعني ما يشير إليه التضعيف من التنجيم في النزول، فكل من الموضعين وارد على أنسب نظام وأتمه.

الآية الثانية: غ - قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا﴾ [محمد: ٢٠]، (ثم قال): ﴿فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ﴾، فورد الفعل أولاً مضعفاً وثانياً غير مضعف؟ ووجه ذلك، والله أعلم: أن المؤمنين هم الذين يودون نزول السورة، وطلبهم

نزولها إنما هو على ما اعتادوه جارياً في غيرها من التنجيم وتفصيل النزول، فالملائم هنا عبارة التضعيف. وقوله: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً﴾ إنما المراد تحصيلها بجملتها بعد كمالها وذلك مفهوم من سياق الكلام، والملائم - لما تحصيل وتم - عبارة الإنزال من غير تضعيف. فكل من الموضعين وارد على أنسب نظم، والعكس غير ملائم، والله أعلم.

* * *

سورة الفتح

الآية الأولى منها - قوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ ۖ وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٤]، ثم قال بعد: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۖ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [الفتح: ٧]، للسائل أن يسأل عن تعقيب جنود السماوات في الآية الأولى بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ وتعقيب الثانية بقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الثانية لما تقدمها قوله تعالى: ﴿لِيَدْخُلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَيُكَفَّرُ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ ۚ وَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ اللَّهِ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [٥] وَتُعَذِّبُ الْمُتَّقِينَ وَالْمُتَّقِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمَاتِ بِاللَّهِ ظَرْفُ السَّوَاءِ عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوَاءِ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [الفتح: ٥] - [٦]، ناسب هذا المتقدم، من فعله تعالى بالفريقين، من مجازاة المؤمنين بالنعيم المقيم، وتعذيب المنافقين وغضبه عليهم ولعنهم وإعداده لهم جهنم، وصفه تعالى بالعزة ليعلم أنه سبحانه لا مغالب له وأن الكل تحت قهره، إذ لعزته يفعل في الكل ما يريد وما تقتضيه حكمته، إذ هو العزيز في ملكه الحكيم في أفعاله.

ولما لم يتقدم الآية المتقدمة ما يقتضي القصر كهذه، وإنما قبلها قوله سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: ٤]، وهذا تعريف بإنعامه سبحانه ورحمته، فأعلم سبحانه أنه العليم بمن يرحمه، كما قال تعالى: ﴿رَبِّكَزُ أَغْلَىٰ يَكْمُرُ﴾ [الإسراء: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْذَنِينَ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وجاء كل من الآيتين على ما يجب، والله أعلم.

الآية الثانية: غ - قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَعْلَوْنَا فَاستَغْفِرْ لَنَا﴾ [الفتح: ١١]، وفيما بعد منها: ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَىٰ مَغَائِرِ لِنَأْخُذْهَا ذُرُوءًا نَنَيعُكُمْ﴾ [الفتح: ١٥]، ففي الآية الأولى إفراده، عليه السلام، بخطابهم له في قوله تعالى افصاحاً بحرف الخطاب: «لك» ولم يرد ذلك في الثانية؟

ووجه ذلك أن المخبر عنهم من المخلفين طلبوا منه صلى الله عليه وسلم الاستغفار لهم لتخلفهم عنه، وأفردوه بخطابهم إذ ليس ذلك من مطلوبهم لغيره فوردت العبارة عن ذلك بإفراد الخطاب. وأعلم تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم بنفاقهم وكذبهم في اعتذارهم فقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١].

وأما الآية الثانية فليس قولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾ خطاباً خاصاً له صلى الله عليه وسلم، بل هو خطاب له وللمؤمنين، والسياق يفصح بذلك، وما أمره به، عليه السلام، من مجاوبتهم في قوله لهم: «لن تتبعونا» فلم يرد هنا إفراده صلى الله عليه وسلم بخطابهم له كما ورد في الأولى، وجاء كل على ما يناسب.

فإن قيل: إن خطابهم له خاص كالأول ولكن خاطبوه مخاطبة التعظيم بقولهم: ﴿ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ﴾، قلت: وعلى (فرض) هذا فمراعاة الألفاظ في التعظيم أكيدة جداً وبها إحرازه، وعلى هذا لا يلائم هنا الخطاب كيف ما قدر إلا بصورة ما للجميع، والله أعلم بما أراد.

الآية الثالثة من سورة الفتح - قوله تعالى: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا بَلْ كَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [الفتح: ١١]، ثم قال فيما بعد: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الفتح: ٢٤]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الوصفين الواقع بهما ختام الآيتين وهما «خبير» في الأولى و«بصير» في الثانية؟

والجواب عنه: أنه قد تقدم قبل الآية الأولى قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا فَاسْتَغْفِرْ لَنَا يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١١] فناسب هذا وصفه تعالى بالخبير لأن الخبير هو العليم بما خفي وبطن، فتأمل مناسبة هذا لقوله: ﴿يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾.

وأما الآية الثانية فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤] وليس في هذا إبطان شيء أظهر خلافه، فكان إيراد وصفه سبحانه ببصير أنسب، وورد كل على ما يجب.

* * *

سورة الحجرات، قد تقدم ما فيها

* * *

سورة ق

قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ (٢٢) وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي ﴿٢٣﴾ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴿ق: ٢٢ - ٢٤﴾، ثم قال بعد هذا: ﴿الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾ ﴿٢٦﴾ ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ﴾ ﴿ق: ٢٦ - ٢٧﴾. يسأل عن ثبوت واو العطف في قوله أولاً: «وَقَالَ قَرِينُهُ» ولم يثبت الواو في الآية الثانية؟ والجواب عن ذلك: أن الآية معطوفة على ما قبلها من آيات هي إخبار عما يلقاه الإنسان المتقدم ذكره من الأهوال والشدائد في المواقف الأخراوية وما بين يديها، أولها قوله: ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ﴾ ﴿ق: ١٩﴾، ثم قال: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمُ الْوَعِيدِ﴾ ﴿٢٠﴾ ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾ ﴿ق: ٢٠ - ٢١﴾، ثم قال: ﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي﴾ ﴿ق: ٢٣﴾، فهذه إخبارات عن شدائد بعضها تلو بعض، فطابق ذلك ورود بعضها معطوفاً على بعض. وأما قوله: ﴿قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ﴾ فهو إخبار مبتدأ مستأنف معرف بتبرئ قرينه من جملة ما تأبطه واجترحه، ولا طريق لعطف ذلك على ما قبله، إنما هو استئناف إخبار، فورد كل من الآيتين على ما يجب ويناسب.

* * *

سورة الذاريات

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ الْيَوْمَ لَوَقْعٌ﴾ [الذاريات: ٥ - ٦]، وفي الطور: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَقْعٌ ۝ مَا لَكُمْ مِنْ دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧ - ٨]، وفي المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَقْعٌ﴾ [المرسلات: ٧]، للسائل أن يسأل عن موجب اختلاف العبارة عما وقع القسم عليه؟ وما جُوب به مع أن المراد بذلك كله الجزاء الأخراوي؟

والجواب، والله أعلم: أن سورة الذاريات تقدمها في سورة ق إخباره سبحانه بالعودة الأخراوية وإقامة البرهان على ذلك لمن وفق لاعتباره فقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَرَزَقْنَاهَا وَمَا هِيَ مِنْ فُجُوجٍ﴾، إلى قوله: ﴿كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾ [ق: ٦ - ١١]، ثم أعقب بذكر مكذبي الأمم وما حق عليهم من الوعيد الأخراوي بعد أخذ كل منهم في الدنيا بذنبه، ثم استمرت آي هذه السورة على هذا المنهج من ذكر البعث وحصر أعمال المكلفين وكتبها عليهم، مع علمه سبحانه بما توسوس به نفوسهم ووقوع الجزاء على ذلك، وغفلة المكذب عن ذلك كله حتى يكشف له الغطاء فيشاهد ما لم يكن يحتسبه، أعقب بإزلاف الجنة للمتقين ووصفهم بما منحهم ووعدهم عليه، ثم أعقب بأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالصبر والتزام ما أمره به، وأن يذكر بالقرآن المستجيبين الخائفين وعيده سبحانه، فلما اشتملت السورة على أوعاد وجزاء أعقبت بالقسم على ذلك، من صدق وعده سبحانه ووعيده، ووقوع الحساب على الأعمال، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ الْيَوْمَ لَوَقْعٌ﴾ [الذاريات: ٥ - ٦]، وتناسب النظم في ذلك كله أبين تناسب.

أما سورة الطور فالقسم فيها مرتبط بما اتصل به ووقع عليه القسم من قوله تعالى خاتمة سورة الذاريات: ﴿فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذُنُوبًا مِثْلَ ذُنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلَا يَسْتَعِجِلُونَ ۝٥٩ قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ يَوْمِهِمُ الَّذِي يُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٥٩ - ٦٠] فأتبع قسماً على هذا بقوله: ﴿وَالطُّورِ﴾ [الطور: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَقْعٌ ۝ مَا لَكُمْ مِنْ دَافِعٍ﴾ [الطور: ٧ - ٨].

وأما قوله في سورة المرسلات: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَقْعٌ﴾ فمرتبط بما بنيت عليه سورة الإنسان، فإنها بجملتها دارت آياتها وجرت على ما به ختمت من قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُ مِنَ

يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٣١﴾ [الإنسان: ٣١]، فتحصل مجرد وعد ووعد، ولم تخرج السورة عن ذكر الفريقين ممن وعد وتوعد، فناسب ذلك قوله تعالى جواباً للقسم: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفِّعُ﴾ فجاء كل من المواضع الثلاثة على ما يناسب، ولا يلائم النظم في ثلاثتها غير ما ورد عليه، والله أعلم.

الآية الثانية - قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَا ءَانْتَهُمْ رَبُّهُمْ مِنْهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ آلِ إِبْرَاهِيمَ مَا يَجْعَلُونَ﴾ [الذاريات: ١٥ - ١٧] إلى قوله: ﴿قُرْبِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وفي سورة الطور: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ﴾ [الطور: ١٧] إلى قوله: ﴿هَبِطْ يَا كُتُوبُ تَقْلُونَ﴾ [الطور: ١٩]. للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف الإخبار عن أهل الجنة في هاتين السورتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن هاتين السورتين اتحدتا في القصد من وعيد كفار قريش والعرب ذوي العناد والتكذيب والإخبار بجزائهم الأخراوي، فعلى هذا مبنى السورتين، ولهذا افتتحتا بالقسم على ذلك كما تقدم، والموعود به فيهما جزاء فريق السعادة والشقاء، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَإِنَّ إِلَيْنَ لَوَفِّعُ﴾، وهو حساب الكل وجزاؤهم بما سلف من جميعهم من خير أو شر. فلم يكن بد من ذكر أهل النعيم ذوي الاستجابة والتصديق للرسل، والإخبار بحال الفريقين على ما هو الجاري المطرد في الكتاب العزيز، أعني أنه إذا ذكر حال المكذبين أتبع بحال المصدقين، أو ذكر حال ذوي الاستجابة والتصديق بحال من كان على الضد منهم، وهذا قانون مطرد، فلمجموع هذين: من أن الكل هم المرادون بمقتضى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ إِلَيْنَ لَوَفِّعُ﴾ [الذاريات: ٥ - ٦]، وأنه إذا ذكر أحد الفريقين أتبع بذكر الفريق الآخر، فلهذا ما ذكر فريق المتقين وجزاؤهم مع أن مبنى السورتين على ما ذكر، فبدئ فيهما بذكر حال المعاندين، وبذلك ختمت كل سورة منهما، ثم ذكر بعد المبدؤ به في السورتين حال المتقين، ونص في السورة الأولى على أسنى أعمالهم وأجل ملتزماتهم المستتبعة لما (سواها) من سائر أعمالهم المترتب عليها جزاؤهم فقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ آلِ إِبْرَاهِيمَ مَا يَجْعَلُونَ ﴿١٧﴾ وَإِلَّا تَخَارُ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٦ - ١٩]، فذكرهم الله تعالى بالإحسان، وقيام الليل، والاستغفار بالأسحار، والمساهمة في أموالهم للسائل والمحروم، وكأن هذه أمهات اقتصر منا عليها، وأمعن في الثانية بذكر الجزاء وضروب النعم. في مجموع السورتين الوفاء بذكر أعمالهم وجزائهم فقل في الأولى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَا ءَانْتَهُمْ رَبُّهُمْ﴾ [الذاريات: ١٥ - ١٦] فهذا

من ذكر جزائهم الموفى في الثانية معظمه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَاقِبِينَ فِي جَنَّتِ وَيَعْمِرُونَ﴾ [الطور: ١٧] في آيات إلى قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، وحصل في هذا استيفاء كثير من جزائهم. وفي السورة قبل ما عليه يترتب ذلك من أعمالهم، فارتبطت الآيات، (وتبين) أنه لا اختلاف بينهما. وفي ختم كل واحدة من السورتين بمثل ما به بدئت إشعار ببنائهما على (كل) ما قدمنا من وعيد من ذكر، وأن ما ذكر فيهما من حال أهل الجنة أعمالاً وجزاء فلما قدم ذكره من الارتباط بين الجزاءين في آي الوعد والوعيد متى ذكر أحدهما، والله أعلم بما أراد.

الآية الثالثة - وهي من تمام ما قبلها - وذلك قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٩]، وفي سورة الحج: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ (٢٤) لِّلَّسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ [المعارج: ٢٤ - ٢٥]، يسأل عن وجه زيادة الصفة في سورة المعارج من قوله: ﴿مَّعْلُومٌ﴾ وسقوط ذلك في الذاريات؟ وهل كان يناسب عكس الوارد؟

والجواب، والله أعلم: أن آية المعارج قد تقدمها متصلاً بها قوله تعالى: ﴿إِلَّا الْمُصَلِّينَ﴾ [المعارج: ٢٢]، والمراد بالصلاة هنا المكتوبة، وأيضاً يقرن بها في أي الكتاب الزكاة المفروضة، وبها فسر المفسرون الحق المعلوم في آية المعارج. قال الزمخشري: لأنها مقدرة معلومة. قلت: وليس في المال حق مقدر معلوم وقتاً ونصباً ووجوباً غيرها، فلما أريد بالحق هنا الزكاة أتبع بوصف يحرز المقصود، ولما قصد في آية الذاريات غير هذا المقصد بدليل ما تقدمها من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ﴾ (١٦) كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ آلِئِلَ مَا يَجْعَلُونَ (١٧) وَإِلَّا لَأَنفَعَارُ لَّهُمُ يَسْتَفِقِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٦ - ١٨]، فوصف هؤلاء بطول صلاتهم وتهجدهم ومداومتهم الاستغفار في الأسحار، فذكروا زيادة من التطوع والنفل على ما فرض عليهم و(من الزيادة في أعمالهم على ما فرض عليهم) مما يعد تاركه إذا تركه مهملاً، (فناسب هذا) الإطلاق الوارد في إنفاقهم ليفهم الزيادة على ما فرض عليهم من الزكاة المقدرة، ولم يكن ليناسب هنا الإشارة إلى قدر المنفوق كما في سورة المعارج، ولم يكن عكس الوارد ليناسب، فورد كل على ما يجب، والله أعلم.

الآية الرابعة قوله تعالى: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ (٥٠) وَلَا يَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥٠ - ٥١]، للسائل أن يسأل عن وجه تكرار قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكُمْ مِّنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾؟ وعن الإنذارين: في التوجه له سبحانه في كل المطلوبات واعتماد تلقي كل من عنده، ومن أن يشرك به سبحانه أو يعبد معه سواه؟ فعلى

هذين الضربين ورد التحذير والإنذار، وهما الواردان في قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، فأمر سبحانه بعبادته وأن لا يعبد معه غيره.

والجواب: أنه سبحانه لما قدم من المعتبرات الدالة على وجوده تعالى، وانفراده بالإيجاد والخلق ما قدم في السورة قبلها من قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق: ٦] إلى قوله: ﴿تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّثْبِتٍ﴾ [ق: ٨]، ثم قال: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبْرَكًا﴾ [ق: ٩] إلى قوله: ﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلَدَةً مَّيِّتًا كَذَلِكَ الْفُرُوجُ﴾ [ق: ١١]، ثم ذكر تعالى أخذه للمكذبين من القرون السالفة فقال: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [ق: ١٢] إلى قوله: ﴿فَقَدْ وَعِدَ﴾ [ق: ١٤]، ثم ذكر تعالى أنه خلق الإنسان، وعلمه تعالى بما توسوس به نفسه، وقربه تعالى منه قرب العلم والإحاطة لا قرب المكانية والمسافة، ثم ذكر إحصاء الحفظة على المكلفين ولزومهم إلى موت الإنسان وبعثه، ومجيء كل نفس في القيامة معها سائق وشهيد، ولم يقع عدول عن هذه الإنذارات والإخبارات الأخراوية والاعتبارات الجلية إلى قوله تعالى (إعلاماً) لنيه صلى الله عليه وسلم بمقال المدعويين وأمره له بتذكيرهم بالقرآن فقال: ﴿تَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكَرَ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥]، ثم أقسم تعالى على صدق تلك المواعد والإخبارات فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ ذَرَوْا﴾ [الذاريات: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝ وَإِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الذاريات: ٥ - ٦]، ثم سؤالهم عن يوم الحساب سؤال استهزاء واستعجال تكذيب فقال: ﴿يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الذاريات: ١٢]، إلى ذكر حالهم وحال المتقين، والإشارة إلى جزاء الفريقين، ثم أعقب بذكر الآيات في الأرض وفي أنفسنا وأن رزق العباد وما يوعدون في السماء، وأقسم تعالى على ذلك بقوله: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُمْ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، ثم اعترض سبحانه بذكر ضيق إبراهيم وقصتهم، ثم عطف على التذكار والتنبيه المتقدم في قوله: ﴿رَبِّ الْأَرْضِ ۝ إِنِّي لَتَمُوتُنَّ﴾، وقال: ﴿وَفِي مُوسَى...﴾ [الذاريات: ٣٨]، فذكر إرساله، وأخذ فرعون وجنوده بتكذيبهم، ثم ذكر عاداً وأخذها، وثمود، وقوم نوح، واقتصر على ذكر تكذيبهم وأخذهم تنبيهاً بأحوالهم مرتبطاً بأول التنبيه بقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ ۝ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ۝ تَبْصِرَةٌ وَذِكْرٌ لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّثْبِتٍ﴾ [ق: ٦ - ٨]، وارتبط أول التنبيه بآخره معقباً بقوله: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ۝ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمُنْهَدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧ - ٤٨]، فهذا من تمام قوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ...﴾. وقد ورد أثناء ذلك قوله

فيمن أشرك به سبحانه قوله: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عِنْدِ ﴿٢٤﴾ مَتَاعٍ لِلْخَيْرِ﴾ [ق: ٢٤] - [٢٥] إلى قوله: ﴿فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ﴾، فلما حصل التنبيه بعدة آيات وأوضح بينات على انفراده سبحانه، وحصل ذكر من أشرك به، واتصل ذلك ولم ينقطع بعضه من بعض، أعقب بقوله: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾ [الذاريات: ٥٠] المنفرد بخلقكم وإيجادكم، المنعم عليكم بما أنعم من واضح الأدلة عليه سبحانه: ﴿إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥٠] أي من عذابه وأخذه كما فعل بمن كذب قبلكم، مبين بما أوضح لكم من البراهين ﴿وَلَا تَجْعَلُوا مَعَ اللَّهِ إِلَهًا مَّا خَرُّا إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾ [الذاريات: ٥١]، فقد تبين ارتباط كل من الآيتين بما تقدم، وأن الثانية مؤكدة للأولى. وورد ذلك على أتم مناسبة، والله أعلم بما أراد.

* * *

سورة الطور

الآية الأولى منها: غ - قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ غِلْمَانٌ لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لُؤْلُؤٌ مَّكَوْنٌ﴾ [الطور: ٢٤]، وفي سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدُنْ مُخَلَّدُونَ﴾ (٧) يَا كُوفٍ وَابْرِقُ ﴿[الواقعة: ١٧ - ١٨]، وفي سورة الإنسان: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَدُنْ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَّنْثُورًا﴾ [الإنسان: ١٩]، فورد في سورة الطور: ﴿غِلْمَانٌ لَهُمْ﴾ وفي السورتين: ﴿وَلَدُنْ﴾ والمراد في السور الثلاث الخدام. للسائل أن يسأل عن الموجب لتخصيص كل آية بما ورد فيها؟

والجواب، والله أعلم: يترتب على تمهيد، وهو أن الغلام هو الطار الشارب، وقيل باستصحابه هذا الاسم إلى أن يشيب، والجمع غلمان. وأما الوليد فاسم للمولود حين يولد، وهو فعيل وهي بنه مبالغة، وفائدتها هنا استحكام الصغر، وجمعه ولدان، وعلى هذا لا يرادف أحد الاسمين الآخر. فإن ورد أحدهما في موضع الآخر فعلى المجاز والتوسع، والأصل ما مهد. وإذا تقرر هذا فوجه ورود الغلمان في سورة الطور - والله أعلم - مناسبة اللفظ باتساع واقعه في أحد القولين وهي استصحاب اسم الغلومية إلى المشيب، أو لاحتياج التوسع فيما يطوفون به ويستخدمون فيه بحسب أسنانهم لمن تقدم من صنفى المخدمين وهم الآباء والأبناء في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِذْنِ آلِهَتِنَا يَوْمَ ذُرِّيَّتُهُمْ﴾ [الطور: ٢١]، فذكر هنا الآباء الداخلون الجنة مجازاة على أعمالهم، والأبناء من الذرية ممن لم يبلغ سن التكليف فدخل الجنة بغير عمل، فناسب الاتساع.

وأما آية الواقعة فلم يقع فيها ذكر الاتباع فناسب ذلك ذكر الولدان الذين لا تحتمل أسنانهم خدمة الغلمان، فناسب الاقتصار والاقتصار والتوسع، ووضح أن العكس لا يناسب، والله أعلم.

ووصف الولدان بقوله: ﴿مُخَلَّدُونَ﴾ إعلاماً بأنهم باقون على مقتضى سن الوليدية لا تتغير أحوالهم عن ذلك، وإلا فالخلود الأخراوي عام (لهم) ولغيرهم.

وجواب ثان: وهو أنه لما ذكرت الذرية في سورة الطور بما كان يوهم ذكرهم من حيث دخولهم الجنة بغير عمل أنهم فيها خدام لمن اتبعوه بين قوله تعالى: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ

غُلَمَانٌ لَهُمْ ﴿الطور: ٢٤﴾ أن الكل من تابع ومتبوع مخدومون، وقيل: «لهم» باللام المقتضية الملك مع كون الضمير في لهم للكل من متبوع وتابع إشعاراً بأنهم ملكهم غلمان لهم، يتصرفون في كل بما يؤمرون به وينهون عنه، ولما لم (يقع) في سورة الواقعة وسورة الإنسان ذكر الأتباع من الذرية لم يرد فيهما إلا اسم الولدان، وهم في الخدمة بمقتضى أسنانهم دون الغلمان، وتناسب هذا، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الطور - قوله تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْعِيبُ فَمَا يَكْتُوبُونَ﴾ (٤١) أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ﴿الطور: ٤١ - ٤٢﴾، وفي سورة القلم: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْعِيبُ فَمَا يَكْتُوبُونَ﴾ (٤٧) فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُكِنِّ كَصَاحِبِ الْهَوَىٰ ﴿القلم: ٤٧ - ٤٨﴾، للسائل أن يسأل عن وجه تعقيب هذه الآية في السورتين بما ورد فيهما؟ ووجه المناسبة في ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه جل وتعالى أرغم معاندي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقطع تعلقهم، وأوضح عجزهم، وأوقفهم على قبيح تكذيبهم وشنيع مرتكبهم في بضع وعشرين آية من سورة الطور وسورة القلم، وفي سورة الطور أكثرها، وباقياها في سورة القلم، وتحصل محصوراً فيها كل متعلق بمجادلتهم ظناً أو توهماً، وقدم ذلك في السورتين حال المتقين وما منحوه، على تفصيل في سورة الطور واستيفاء يناسب ما فصل أيضاً من حال المعاندين في متعلقاتهم، وإيجاز في سورة القلم يناسب الوارد فيها من ذلك التعلق، مكتفى من ذلك في (وصف) المتقين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٣٤]. فلما تقعد في السورتين حال المتقين أعقب بتوبيخ من ارتكب ضد حالهم، فبدأ سبحانه في سورة الطور بقوله لنبيه صلى الله عليه وسلم أمراً له باستمراره على الدعاء (إلى ربه): ﴿فَذَكِّرْ فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا بَجُونٍ﴾ [الطور: ٢٩]، فنفى عنه ما نسبوه إليه صلى الله عليه وسلم بهاتين، وقد علموا براءته من ذلك واعترفوا به في الخبر الصحيح بل كانوا يعلمون صدقه قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يَكَذِبُونَكَ وَلَكِنَّ أَفْئِدَتِنَا يَسَاتِرُ اللَّهُ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]، فهذا إخبار منه سبحانه بمعتقدهم فيه، ولكنهم كانوا يرون أن رمية بالتكهن والجنون كأنه مخيل في توقفهم عن تصديقه واتباعه لذلك أكد سبحانه نفى ذلك عنه بالقسم في السورتين فقال: ﴿فَمَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِكَاهِنٍ وَلَا بَجُونٍ﴾ [الطور: ٢٩]، وهذا في قوة القسم الصريح، وقال في سورة القلم مفصلاً بذلك: ﴿بَتَّ وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾ (١) مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴿القلم: ١ - ٢﴾، ثم كرر ذلك توبيخاً لقائله فقال: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ [القلم: ٥١]، ولم يتكرر في السورتين مفصلاً به من الصادر عنهم فيما كانوا يرمونه به غير صفة الجنون، ثم

قال تعالى قاطعاً بهم في احتجاجهم ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [الطور: ٣٠]، وقد عرفوا أن ما جادلهم به ليس بشعر، ثم قال تعالى: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَخْلَعُهُمْ هَذَا﴾ [الطور: ٣٢]، ومن المعلوم الذي قد علموه هم أن عقولهم لا ترجح ذلك من مقالهم فكيف تأمرهم به؟ ثم قال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ نَقُولُ﴾ [الطور: ٣٣] أي فإن قالوا - فليأتوا بمثله وعجزهم عن ذلك قاطع هذا التعلق، ثم قال: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ﴾ [الطور: ٣٥]، وقد كذبوا أنفسهم بهذا واعترفوا بخلق الله تعالى إياهم: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ثم قال: ﴿أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] ﴿أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الطور: ٣٦]، وقد أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] فلا تعلق لهم بشيء من هذه المتركبات لتكذيبهم أنفسهم وكل ما يقدر أن يتعلقوا به من المذكور بعد هذا من قوله: ﴿أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ﴾ [الطور: ٣٧] إلى قوله: ﴿أَمْ تَسْأَلُهُمْ أَجْرًا فَهُمْ مِنْ مَغْرَمٍ مُثْقَلُونَ﴾ [الطور: ٤٠] لا توقف في اضحلال تعلقهم به، فلم يبق بعد وضوح الحق إلا الضلال ولما بلغ المتقرر من رد متعلقاتهم الغاية في قطع كل متوهم من متوهماتهم المفروضة قال تعالى: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ﴾ [الطور: ٤١]، وهذا آخر ما يتوهم متعلقاً لهم وإن لم يقولوه، فلم يبق لهم إلا أعمال المكيدة فأخبر تعالى أنهم: ﴿هُمْ أَلْمُكِيدُونَ﴾ [الطور: ٤٢] ﴿سَيَبْرُهُمْ لَجَمْعٌ يَتَولَوْنَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]، فقد وضع وجهه تعقيب آي سورة الطور بهذه الآية.

ولما كمل في سورة «ن والقلم» ذكر كل ما يمكن تعلقهم به، واستوفي ما قد وقع منهم وما يشبه ذلك مما لم يقولوه لبعده كادعاء اطلاع الغيب واستراق السمع، وادعاء خلق السماوات والأرض، وإيجادهم من غير صانع مريد مختار قادر، أو أن خزائنه سبحانه عندهم، فلما لم يبق ما يتوهم إمكان تصويره، وانقطع تعلقهم، وتبين أن توقعهم وامتناعهم عناد بيتن، قال لنبهه صلى الله عليه وسلم: ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ [القلم: ٤٨]، وأعلمه بحسدهم في قوله: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَنْ يَسْمَعُوا أَلْذَكَرَ﴾ [القلم: ٥١]، فأرغمهم وفضحهم وأعقب الآية من قوله: ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْغَيْبُ﴾ [القلم: ٤٧] في سورة القلم بالأمر بالصبر لكمال ما قصد من قطعهم بكل جهة واستيضاح تمردهم من بعد ما تبين لهم الحق إلا الصبر عليهم حتى يحكم الله فيهم بما شاء، وقال له تحذيراً من أن تدركه السامة والضجر: ﴿وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ آلِ نُوحٍ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] وَيَبَانَ أيضاً وجه هذا التعقيب.

ولما كانت سورة الطور متقدمة في الترتيب المستقر، وورد بعدها في سورة القلم ما

هو راجع إلى الوارد في الطور ومن تمامه أعقبت الآية هناك بقوله: ﴿أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ [الطور: ٤٢]، وأعلم تعالى نبيه صلى الله عليه وسلم أن كيدهم راجع عليهم، وأن ما راموه حال بهم: ﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَتْمَلَهُمْ رُؤُوسًا﴾ [الطارق: ١٧] تأنيساً له، عليه السلام، وإعلاماً بنصره عليهم. ثم لما تم المقصود في سورة القلم من ذلك الغرض أمر بالصبر، وأعلم أن العاقبة له، وأنه سيستجيب له غيرهم ممن سبقت له الحسنى فأنا اب وتذكر، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [القلم: ٥٢]، وجاء كل على ما يجب ويناسب، والله أعلم.



سورة النجم

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۖ ﴿٢٢﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا ۖ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۚ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٢ - ٢٣]، وقال بعدها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسَمُّونَ الْمَلَائِكَةَ سِمَةً الْأُنثَىٰ ۖ ﴿٢٧﴾ وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٧ - ٢٨]، للسائل أن يسأل عن تعقيب قوله أولاً: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ بقوله: ﴿وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ وثانياً بقوله: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾؟ وما الفائدة من تقديم ما قدم وتأخير ما تأخر؟ وهل كان العكس يناسب؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما قال تعالى قبل هذا: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكْتَ وَالْعُرَىٰ ۖ ﴿١٩﴾ وَمَوَآءَ النَّالِئَةِ الْآخِرَىٰ﴾ [النجم: ١٩ - ٢٠] فذكر أصنامهم وتسميتهم إياها آلهة واتخاذها معبودات، وذكر تعالى في مواضع آخر أنهم جعلوا الملائكة إناثاً، قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩] وأنهم بنات الله.. قال تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ﴾ [النحل: ٥٧]، وكرهوا البنات لأنفسهم وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] (أي وجعلوا لأنفسهم ما يشتهون)، قال تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم ومعلماً بحالهم وتوبيخاً لهم «وتقريباً» (مع) إبقاء أعظم التلطف وأجل الحلم: ﴿الْكُفْرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۖ ﴿٢١﴾ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ﴾ [النجم: ٢١ - ٢٢] أي جائرة، ثم عرفهم بما لا جواب لهم عليه وأنه مرتكب لا مستند له فقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣] إلا اتباع ظن وهوى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ثم نبه تعالى على الرحمة بما جاءهم به نبيه صلى الله عليه وسلم فقال: ﴿وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾ [النجم: ٢٣]، وعرفهم بما تشهد العقول بتصديقه لإدراك ذلك إدراكاً ضرورياً فقال تعالى: ﴿أَمْ لِلْإِنسَانِ مَا تَفَعَّىٰ﴾ [النجم: ٢٤] أي الجاري في الوجود أن الإنسان قد يتمنى الشيء فلا يدركه إذا لم يقدر له وقد يجيئه ما لا يريده لا بحسب تمني المتمني منكم إلا إن شاء الله ذلك، ثم أخبر تعالى عن الملائكة وأشار إلى عليّ أقدارهم فقال: ﴿وَكُرْ مِنَ مَلَائِكَةٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْنَىٰ﴾

شَفَعْنَهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَرَضَى ﴿[النجم: ٢٦]﴾، فقطع تعالى بهم (في قولهم) في آلهتهم ﴿مَا تَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، ثم صرف تعالى الخطاب إلى نبيه صلى الله عليه وسلم فقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْئُونَ أَلْفَيْكَ﴾ [النجم: ٢٧]، ولم يقل له: إن قومك، أو (إن) العرب، أو ما يحرز هذا المعنى، إبقاء عليهم، وأخبر أنهم لا علم عندهم ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ﴾ [النجم: ٢٨]، ثم قال: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، فهذا موضع قوله: ﴿وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ وأما الموضع الأول فموضع ذكر اتباعهم أهواءهم، لما أوضح تعالى (لهم) أن ليس للإنسان ما يتمناه فبطل هوى الأنفس ولم يبق إلا مجرد ظن، أخبر تعالى أن الظن لا يغني من الحق شيئاً. فتناسب هذا كله، وتبين أن كلاً من المعقب (به) في الموضعين لا يصح في غير موضعه، ولا يمكن العكس، والله أعلم.

* * *

سورة القمر

قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ عَادٌ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ (١٨) ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي يَوْمِ نَحْسٍ مُّسْتَمِرٍّ﴾ (١٩) ﴿تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنْقَعِرٍ﴾ (٢٠) ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ (٢١) ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُّذَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٨ - ٢٢]، للسائل أن يسأل عن تكرار قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ في قصة عاد مرتين ولم يقع في قصة قوم نوح وقصة ثمود بعد إلا مرة واحدة فما وجه تكرار ذلك في قصة عاد مرتين؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن عاداً لما كذبوا هوداً، عليه السلام، امتحنوا بالقحط ثلاث سنين، واشتد الأمر عليهم حتى بعثوا وجوههم إلى مكة ليستسقوا لهم، وقد اشتد الأمر عليهم، وهذا أشد تخويف لو وفقوا للتذكر، وقد خوف بذلك آل فرعون قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٠]، فخوفت بذلك عاد، فلما لم يجد ذلك عليهم مع أليم امتحانهم به أهلكوا بالريح العقيم، فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم، فامتحنوا بعداين، وإنما كان أخذ قوم نوح قبلهم وهلاكهم بالطوفان، ولم يتعرف من الكتاب العزيز أنه تقدمهم قبله أخذ بغيره من ضروب ما أهلك به غيرهم، وكذلك ثمود أخذوا بالصيحة، وقوم لوط بالخسف والحجارة، وإنما تكرار الامتحان بعد عاد على آل فرعون فأخذوا بضروب من العذاب والامتحان إلى أن أغرق الله آخرهم مع فرعون، وممن أشار الكتاب العزيز إلى تنوع أخذهم قوم شعيب، ولم يقع ذكرهم في هذه السورة، فلما أخذت عاد بالسنين ثم استؤصلوا بالريح العقيم ورد متكرراً، فأشار قوله أولاً: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ إلى ما قدم لهم من منع المطر وشدة السنين عليهم وما أنذروا به من ذلك، وأشار قوله ثانياً: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ إلى استئصالهم بالريح العقيم، ويجري مع ذكره ويشير إليه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُمْ مِنْ رَزِقِكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ﴾ [الأعراف: ٧١]، والرجس هنا العذاب ومنه أخذهم بالسنين، وأما الريح العقيم فمن غضبه سبحانه إلى ما يلحقهم منه في الآخرة، قال تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٦٠]، فتكرر قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ مرتين مشيراً إلى ما قدم لهم مما باشروه وشاهدوه من العذاب بالسنين وقطع دابرهم واستئصالهم بالريح العقيم وجارياً مع هذا التنويع من امتحانهم في الدنيا والآخرة.

ولما لم يذكر من حال قوم نوح وقوم صالح وقوم لوط مثل هذا التنويع لم يتكرر ما ورد في أعقاب قصصهم من قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾، وتناسب ذلك كله أتم مناسبة، وجرى مع كل قصة ما يلائمها فإن قيل: فإن آل فرعون قد تكرر عليهم الامتحان قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَا آلَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ولم يقع التنبيه على تعذيبهم وإنذارهم متكرراً كما وقع في قصة عاد؟ فالجواب أن قصة آل فرعون لم يقع تعقيبها بقوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ كما ورد في القصص الثلاث، وإذا لم يرد تعقيبها بذلك فقد سقط السؤال عن التكرار، ثم أعقبت بما يحرز امتحانهم بأشد امتحان وهو قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقَدِّرٌ﴾ [القمر: ٤٢]. فلما خالف إيرادها تلك القصص ولم يجر في ذلك التعقيب مجراها لم يلزم السؤال المفروض، والله أعلم (بما أراد).

وأما الجواب عن قصة عاد فإنما اختص ما نزل فيها من كتاب الله بذكر عذابين أحدهما قوله تعالى: ﴿لِنَذِيقَهُمْ عَذَابَ الْآخِرَةِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [فصلت: ١٦] والثاني قوله: ﴿وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَخْزَىٰ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [فصلت: ١٦]، فأشار قوله أولاً: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ إلى عذابهم في الدنيا، وأشار التكرار إلى عذاب الآخرة. وهذا الجواب، والله أعلم: بعيد لأن سورة القمر بأسرها مقصودها تذكير كفار العرب من قريش وغيرهم بما نزل بمن تقدمهم من مكذبي الأمم، وإنما ذكروا بحاصل قد وقع بمن سلك مسلكهم ليتعرفوا خبره فيتعتظوا، وعلى هذا جرى تذكارهم في الكتاب العزيز، فتارة بما يشاهد من خلق السماوات والأرض وشبه ذلك، وتارة بما يعلم خبراً. أما وعظهم بعذاب الآخرة وهم يكفرون بالرحمان فبعيد ولا يطابق قوله عقب كل قصة: ﴿فَهَذَا مِن مِّثْقَلِ ذَرَّةٍ﴾ ولا قوله: ﴿وَلَقَدْ تَرَكْنَاهَا آيَةً فَهَلْ مِن مُّدَكِّيرٍ﴾ [القمر: ١٥] فتأمل، وهو أعمد جوابي صاحب كتاب الدرة وأراه (لا يصلح)، والله أعلم.

سورة الرحمن

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمان: ٧ - ٩]، للسائل أن يسأل عن وجه تكرر (لفظ) الميزان ثلاث مرات؟ ووجه تخصيص هذه السورة بذلك؟

والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن المراد بذكر الميزان إعلام العباد بما به قوام أحوالهم واستقامة أديانهم من إجراء أمورهم على العدل الذي أمر به سبحانه في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وفي قوله: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وفي قوله: ﴿وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩]، وفي الحديث: إن المقسطين على منابر من نور يوم القيامة. وتكرر في الكتاب العزيز الوصية بالوفاء في الكيل والوزن المحسوسين لبيان الأمر فيهما فقال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزَنُوا بِالْقِسْطِ السَّيْقِمْ﴾ [الإسراء: ٣٥]، وذم سبحانه من بخس فيهما، وجعل جزاءه الويل والهلاك فقال: ﴿وَبَلِّغْ لِلْمُطَفِّينَ...﴾ [المطففين: ١]، وأعلمنا سبحانه بعاقبة (قوم) شعيب، عليه السلام، في ذلك، وأخذهم بالصيحة وعذاب يوم الظلة، وأعلمنا سبحانه بوزن أعمال العباد في القيامة فقال تعالى: ﴿وَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا...﴾ [الأنبياء: ٤٧]، وتكررت الآيات والأحاديث معلمة بذلك ليشاهد العباد عظيم العدل واستيفاء جزاء الأعمال مرثياً محسوساً جارياً على ما لو فهم في دنياهم مشاهداً للصالح والطالح على المعتقد المتقرر عند كافة أهل السنة. فلما كانت الاستقامة في الكيل والوزن مشعرة بالاستقامة فيما سواهما وتأكداً لأنفسهما (ولما وراءهما أكد سبحانه الأمر بذلك، وأخبر بوضعه للخلق في القيامة) ليمثلوا بذلك أمره، فقال تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ [الرحمان: ٨ - ٩]، و«أن» في قوله: ﴿أَلَّا تَطْغَوْا﴾ يحتمل أن تكون علة أي لئلا تطفخوا في الميزان، وأن تكون حرف عبارة وتفسير نائبة مناب أي ومقدرة بها كالواقعة في قوله تعالى: ﴿وَأَنطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ [ص: ٦]، وكرر لفظ الميزان جرياً على عادة العرب فيما لها به اعتناء وتهتم كقول الخنساء:

وإنَّ صَخْرًا لِّوَالِينَا وَسِيدِنَا وَإِنْ صَخْرًا إِذَا نَشْتُو لِنَحَارُ^(١)
وإن صَخْرًا لَتَأْتِمُ الْحَدَاةَ بِهِ كَأَنَّهُ عِلْمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ
فَكَرَّرْتُ ذَكَرَ صَخْرٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ظَاهِرًا غَيْرَ مُضْمَرٍ، وَكَقَوْلِ آخِرِ^(٢):

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغْصُ الْمَوْتِ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا
فَكَرَّرَ لَفْظَ الْمَوْتِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ^(٣):

لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِبًا كَانَ الْغُرَابَ مَقْطَعِ الْأَوْدَاجِ

وهذا موجود في كلامهم كثيراً إذا قصدوا الاهتمام والاعتناء والتهويل والاستعظام،
ومن الوارد في هذا في التنزيل: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ (١) مَا الْحَاقَّةُ ﴿[الحاقة: ١ - ٢]﴾ ﴿الْفَارِغَةُ﴾ (٢)
مَا الْفَارِغَةُ ﴿[الفارعة: ١ - ٢]﴾، وما ورد من هذا. وأما تخصيص هذه السورة بذكر الميزان
وتأكيده والوصاة بحفظه وفاء والتزاماً - وهو الجواب الثاني - فمن حيث إن بناء السورة
على إعلام الثقلين بنعمه سبحانه لديهم، وإقامة الحجة عليهم، وتعريفهم (بأنهم) لو وفقوا
للحظ نعمه تعالى وما بث في السماوات والأرض ومخلوقاتها من عجائب صنعه ما كفر
منهم أحد ولا كذب، وإنما أتى على من قدم ذكره من الأمم المكذبة في سورة القمر
المتصلة بهذه لعدولهم عن النظر السديد اعتماداً على الأهواء ونبذاً للعدل، والإنصاف ولو
اعتبروا بخلق الإنسان وما منح وعلم من البيان وشرف به على سائر الحيوان، واعتبروا
بآيتي الشمس والقمر وجريهما بحسبان لتفصيل الفصول وربط الأزمان، وتعاقب الملوك
للتصرف والاستراحة ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَظَمَ الْيُسُفِ﴾ [الإسراء: ١٢] ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي
لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آيَلُ سَابِقِ النَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، فلو اعتبروا بهذا وما يستدعيه وينجر
معه، وبالنبات نجماً وشجراً، ورفع السماء، ووضع الميزان للأنام، وإخراج ضروب
الأطعمة وأصناف الفواكه منها، واختلاف أنواعها في الطعم واللون والزواجر مع اتحاد
المادة: ﴿يُسْقَى يَمَاءً وَجِدٍ وَنَفِضٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْكُلِّ﴾ [الرعد: ٤]، وكيف مرج
سبحانه البحرين: ﴿هَذَا عَذَبٌ قُرَاتٌ وَهَذَا مَلْحٌ أَجَاجٌ﴾ [الفرقان: ٥٣]، وقد حجز سبحانه ما

(١) البتان من البسيط، وهما للخنساء في ديوانها ص ٣٨٦، وجمهرة اللغة ص ٩٤٨.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥، والأشياء والنظائر ٣٠/٨، وشرح
ديوان الحماسة للمرزوقي، ص ٣٦، ١١٨، ولسوادة بن عدي في شرح أبيات سيبويه ١/
١٢٥، والكتاب ٦٢/١.

(٣) البيت من الكامل، وهو لجريز في ديوانه، ص ١٣٦.

بينهما وأحكم فلا يلتقيان التقاء يعود بعدم المنفعة على العباد، وأخرج منهما اللؤلؤ والمرجان. وأجرى فيهما السفن بإجراء الرياح، وأقام على الجميع دلائل الافتقار والحدوث، وحكم عليهم بالفناء والعجز: ﴿هَذَا مِنْ شُرَاكِكُمْ مَنْ يَقُولُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الروم: ٤٠]، وما من معتبر من هذه إلا كان في مشاهدته مفصلاً بلسان حاله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢]، فلو اعتبر أولئك الأمم ببعض المنصوبات للاعتبار من المنبه عليه في سورة الرحمان لدلهم ذلك على الصانع الذي ليس كمثله شيء، ولنبدوا معبوداتهم من دونه جل وتعالى وأجابوا الرسل فلم يهلكوا، ولكنهم انحرفوا عن ميدان الإنصاف فكذبوا فهلكوا، فلبناء السورة على هذا اختصت بذكر الميزان مكرراً مؤكداً على ما وقع فيها. ولما لم ترد هذه الأغراض في غير هذه السورة مبنية على ما تقدمها في السورة قبلها من أخذ المكذبين على الصفة الواردة فيها، وانفردت هي بما قدم، كانت مظنة الاعتناء بما ينسحب على كل طرق السلامة في كل عمل، وهو العدل الذي به قوام المخلوقات، والوزن بالقسط الذي تستوضح كل نفس في القيامة (به) ما لها وعليها، ولم تكن غير هذه السورة لتكون أولى بذكر ذلك فيها منها، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة الرحمان قوله تعالى: ﴿فَإِنِّي آءَاءٌ رَيْكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمان: ١٣]، للسائل أن يسأل عن وجه تكرار هذه الآية إحدى وثلاثين مرة، ما وجه ذلك؟ وهل لتخصيص هذا العدد سبب موجب؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه افتتح سبحانه السورة بذكر ضروب من النعم تجل عن الإحاطة بوصفها، ويعجز العارفون عن شكرها، وكلها دلائل للمعتبر واضحة، وشواهد قاطعة بانفراده سبحانه بالخلق والاقتراع والإنشاء والإبداع، فقال تعالى: ﴿أَلَرَّحْمَنُ ۚ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ [الرحمان: ١ - ٢]، وخص سبحانه من أسمائه: «الرحمان» مناسبة لما رحم به عباده، فبدأ سبحانه بتعليمه القرآن، ولا نعمة أعظم من ذلك إذ بتعليمه الحصول على الإيمان والفوز في الدارين، ثم أردف بنعمة خلقه الإنسان، ثم بتعليمه البيان المتوصل به إلى الإبانة عما في نفسه واستيضاح ما انبهم عليه وإيضاح ذلك لغيره، وبه يعرف قدر النعمة بالقرآن، ثم أردف فذكر نعمة الشمس والقمر، ونبه تعالى على جريهما في بروجهما بحسبان ولما يدرك العالم من منافعهما إنضاجاً وتبييناً وإضاءة وحسباناً: ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَظَمَ الْبَيْنِ وَالْجَسَابِ﴾ [الإسراء: ١٢] ثم قال تعالى تحريكاً للمعتبرين وإيقاظاً للمتفكرين: ﴿وَالنَّجْمِ وَالشَّجَرِ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمان: ٦]، والنجم ما نجم من النبات وارتفع عن أرضه، ثم قال: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾ [الرحمان: ٧]، فأشار إلى جعلها سقفاً محفوظاً من

غير عمد مزينة بالنجوم للدلالة ورجم الشياطين، وقد مر التنبيه بما فيها وفي خلقها من العبر، ثم قال: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ [الرحمان: ٧]، وقد تقدم الكلام في ذلك، ثم قال: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنْعَامِ﴾ [الرحمان: ١٠] للمشي في مناكبها والأكل مما بث فيها والاعتبار بها وبعبائنها، وعجائب السماوات والأرض أكثر من أن تحصي بالعد، قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣]، ثم ذكر تعالى بعض ما بثه فيها من الرزق فقال: ﴿فِيهَا فَكِكُمُ وَالنَّخْلُ ذَاتُ الْأَكْمَامِ ﴿١١﴾ وَلَحَبٌ ذُو الْغَصَفِ وَالرَّيْحَانُ﴾ [الرحمان: ١١ - ١٢].

ولما كانت هذه النعم مشاهدة للخلائق، ولا طمع لأحد في نسبتها إلى غيره سبحانه، قد شهدت العقول وعرفت انفراده سبحانه بإيجادها واختراعها، أتبع ذلك بتقرير الثقلين وتعجيز الفريقين فقال لهما عقب هذه الضروب الثمانية: ﴿فَيَأْتِيْءُ آءَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمان: ١٣] أي أمن هذه ما يمكن للجاحد أن يكذب به ويتعاطاه لغيره سبحانه في وضوح شهادتها لخالقه ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الرحمان: ١٤]، ثم عرفنا سبحانه بخلقه الثقلين وبالمادة التي أوجد منها كلا من الصنفين فقال: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَلٍ كَالْفَخَّارِ ﴿١٤﴾ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ مَّارِجٍ مِّنْ نَّارٍ﴾ [الرحمان: ١٤ - ١٥]، أينسب ذلك إلى غيره؟ أيستبد به سواه؟ ثم أتبع سبحانه بأنه ﴿رَبُّ الشَّرِيفِينَ وَرَبُّ الْمُغْرِبِينَ﴾ [الرحمان: ١٧] أي مشرق الشتاء ومشرق الصيف إشارة إلى الغائتين في الانتهاء من رأس الجدي إلى رأس السرطان، ثم بخلق البحرين الحلو والمالح والتقائهما وفصلهما، ثم بما يخرج منهما للانتفاع والزينة، ثم بتسخير السفن وجريها، ثم بذكر فناء كل من عليها وبقائه سبحانه، ثم بافتقار أهل السماوات والأرض إليه جل وتعالى وسؤالهم إياه شؤونهم وحاجاتهم كل يوم، وأعقب كل قصة من هذه بتقرير الثقلين وتعجيزهم لقيام الحجة عليهم فقال: ﴿فَيَأْتِيْءُ آءَاءُ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وتكررت الآية بتكرار القضايا، وكلها مما لا مطمع لأحد في ادعائه، فقامت الحجة بها، وكانت سبعا جريا على سنة ما وقع التنبيه به من تحريك المعترين، واطرد هذا العدد في ذلك فقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ﴾ [المؤمنين: ١٢] إلى تمام سبعة أطوار آخرها قوله تعالى: ﴿فَرَأَيْنَاهُ أَصْحَابًا خَلَقًا آخَرَ﴾ [المؤمنين: ١٤]، وقال عقب هذا: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَائِقٍ﴾ [المؤمنين: ١٧]. ولما ذكر سبحانه الحالات التعبدية التي بها خلاص المكلفين ذكر سبعا فقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ١].

١ - ٢] فعد للمؤمنين خصالاً سبعا جعلهم بها وارثين نعيمه وساكنين جنته فقال: ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ﴾ [١٠ - ١١]، وهذا العدد مطرد جار في أشياء يشهد اطراده فيها على قصد حكمة تقتضيها، فمنها ما ذكر آنفاً ومنها أن أم القرآن سبع آيات، والأيام سبع، (والسماوات سبعة)، والأرض (سبعة) مثلها، وأبواب جهنم سبعة، (وحد) الإثغار سبعة أعوام، ويعق عن المولود يوم سابعه، ومن مسنوناته، عليه السلام التسبيع للبكر، وهذا كثير جداً. ثم انصرفت الآيات عقب هذه السبع المذكور بها إلى سبع قضايا وعيدية: أولها قوله تعالى: ﴿سَفَرُكُمْ لَكُمْ إِلَهُ الْفَلَاحِ﴾ [الرحمان: ٣١] إلى قوله: ﴿يَطُوفُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَمِيرٍ ءَانٍ﴾ [الرحمان: ٤٤] معقباً فيها كل قضية بقوله تعالى مقرعاً وقامعاً للمعاندين بقوله تعالى: ﴿فِيَايَ ءَالَاءَ رَبِّكُمْ ءَنكَذِبَانِ﴾.

ثم انصرفت الآي إلى فريق النجاة ووعدهم بما أعد تعالى لهم فقال تعالى: ﴿وَلَمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾ [الرحمان: ٤٦]، واستمرت الآي فيما أعد تعالى لهم وأعطاهم إلى قوله: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا الْإِحْسَنُ﴾ [الرحمان: ٦٠] مختتمة كل قضية منها بقوله في ثماني كرات في أعقاب ثماني قضايا على ما تقدم: ﴿فِيَايَ ءَالَاءَ رَبِّكُمْ ءَنكَذِبَانِ﴾. وكانت هذه ثمانية لكونها في أهل الجنة فجاءت على وفق أبوابها، ويشهد لهذا القصد تعقيبها بمثلها عدداً فيما زادهم في قوله تعالى: ﴿وَمَن دُونَهُمَا جَنَّاتٍ﴾ [الرحمان: ٦٢] إلى آخر السورة، وهي ثماني آيات كعدد ما قبلها معقبه كل آية منها بقوله: ﴿فِيَايَ ءَالَاءَ رَبِّكُمْ ءَنكَذِبَانِ﴾ رعيماً لما ذكرنا. فتحصل في المجموع العدد المتقدم، ولم تكن الزيادة على ذلك لتناسب إذ لا قضية سوى هذه المعقبات، كما أن النقص من هذا العدد لا يناسب لطلب كل قضية بذلك الإعقاب تناسباً وتوازناً على ما تقدم من الرعي، فورد ذلك كله على الوجه الذي لا يناسب خلافه، والله أعلم.

فإن قلت ما وجه اختصاص سورة الرحمان بهذا التعقيب مما هو إيقاظ للغافلين وتنبيه للمؤمنين وتقريع وتوبيخ للغافلين؟ وما وجه ذلك؟ فالجواب: (.....).

* * *

سورة الواقعة

قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ﴾ (٥٨) ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْمَخْلُوقُونَ﴾ [الواقعة: ٥٨ - ٥٩]، وبعد ذلك: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ (٦٢) ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٤]، وبعده: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ﴾ [الواقعة: ٦٨]، ثم قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ﴾ [الواقعة: ٧١]، للسائل أن يسأل عن وجه هذا الترتيب؟ وهل كان يمكن تقديم أحد هذه النعم المتنعم بها على ما وقع في الآية متقدماً عليه؟

والجواب عن هذه أن ذكر المتنعم بالنعم متقدم في الرتبة على ما ذكر من النعم، لأن النعم إنما خلقت للمتنعم بها ومن أجله، فذكره أولاً بين اللزوم، فلماذا تقدم ذكر خلق الإنسان المتنعم بالنعم فقال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ...﴾، وأما تقديم الأكل على الشرب فمعقول الرتبة وبحسب ذلك ورد المقول المنقول فقال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾ [الطور: ١٩]، فالشرب في الغالب للاستمرار وليس أولاً في الغذاء ولا معتمداً في الجسوم الحيوانية للنماء، وإنما ورد ذكره مع الأكل تالياً لكونه في الرتبة ثانياً فقال تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾. وأما النار فللمنافع من الإنضاج والإسخان والإضاءة فهي متممة وليست كالأكل والشرب مدعمة، وإذ لم تكن كالأولى في الغذاء والنماء فليس من المناسبة تقدم ذكرها على الماء.

وورد عقب الآية الأولى قوله: ﴿فَلَوْلَا نَذَرَُونَ﴾ [الواقعة: ٦٢] وعقب الثانية: ﴿فَلَوْلَا نَشْكُرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٠]، ووجه المناسبة أن الآية الأولى لمن تدبرها تذكرة بالعودة الأخراوية قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: ٢٩]، فأعقب بالتحضيض على التذكر بالبداة على العودة. وأما الآية الثانية فمستدعية الشكر على عذوبة الماء ولو شاء لجعله أجاجاً، فخلقه وجعله عذباً فوجب شكره تعالى على النعمة بذلك.

* * *

سورة الحديد

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١]، وفي سائر المسبحات ﴿وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، ثم في سورة الحديد وسورة الحشر وسورة الصف: ﴿سَبِّحْ﴾ بلفظ الماضي، وفي سورة الجمعة والتغابن «يُسَبِّحُ» بلفظ المضارع، فهذان سؤالان؟

والجواب عن الأول، والله أعلم: أن كون «ما» لم تتكرر في هذه السورة إنما ذلك ليطابق بالكلام ما اتصل به من قوله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢]، فلما لم تكن هذه الآية مستدعية لفظه «ما» روعي ذلك فيما قبلها لتناسب الآيتين، مع حصول ما تعطيه «ما» من المعنى، فلو وردت لم تكن لتكون إلا تأكيداً، وكان يسقط التناسب اللفظي، ثم قد ورد بعد هذا قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الحديد: ٤]، فتناسب هذا كله على ما يجب. أما المسبحات فلم يرد فيها ما يستدعي هذه المناسبة، فوردت على ما هو أنسب لما يفهم لفظ المضارع في التماضي والتكرار، والله أعلم.

والجواب عن السؤال الثاني: أن لفظ الماضي في «سَبِّحْ» ولفظ المضارع في «يُسَبِّحُ» يحرزان الاستمرار والدوام، ولا تحرز إحدى العبارتين ذلك بالتأويل والتقدير، فكان الجمع بين محرزي ذلك أولى. وإنما تقدم الماضي لثبات رتبته وجوداً قبل المضارع، ثم أتبع بما يقتضي الاستمرار، وكان ورود أكثرها على التعبير بالماضي لأنه أوضح في استحكام الثبات وامتداده، فورد هذا كله على أنسب وجه.

الآية الثانية من سورة الحديد - قوله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الحديد: ٢]، ثم ورد بعد قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ [الحديد: ٥]، للسائل أن يسأل عن إعادة قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ مع قرب هاتين الآيتين وعن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ والثانية بقوله: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾؟

والجواب عن الأول: أن إعادة قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إنما أعيد لينى عليه قوله: ﴿وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾. لما تقدم وصفه سبحانه أنه المسبِّح المتعالي ذو العزة

والحكمة، وأنه الذي له ملك السماوات والأرض، والقدير على كل شيء والأول والآخر، والظاهر والباطن، العليم بكل شيء، والخالق للسماوات والأرض، والذي استوى على العرش بالقهر والقدرة، (والعليم بما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها، وأنه مع الكل بالعلم) والإحاطة والبصر (بأعمالهم)، أكد ما تقدم بإخباره تعالى بأنه له ملك السماوات والأرض (وإليه رجوع أمر الخلائق، فلا تتحرك ذرة إلا بإذنه، ولا يصدر شيء إلا منه وعن قضائه، فتكرر قوله: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢] لبناء ما ذكر عليه أبين شيء لحصول الجمل المفصلة قبله تحت مفهومه، فقد تبين وجه التكرار ووجه تعقيب المكرر بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فلما تقدم متصلاً به قوله: ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ فالمراد وهو على كل شيء قدير من الإماتة والإحياء وغير ذلك مما يدخل تحت حكم القدرة، فهذا التعقيب أنسب شيء وأوضحه، والله أعلم.

الآية الثالثة من سورة الحديد: غ - قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الحديد: ١٢]، وفي سورة التحريم: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ﴾ [التحريم: ٨]، قدم الفعل في الأولى وآخر في الثانية؟

وجه ذلك، والله أعلم: أن قوله في سورة التحريم: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ﴾ يفهم من حيث المعية قرب المنزلة وعلو الحال فتقدم ثبوته، فناسب ذلك ورود الجملة الاسمية هنا لما تقتضيه من الثبات وتقدمه واستحكامه. أما قوله في سورة الحديد: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ فبشارة للمؤمنين، ولم يأت هنا كونهم مع نبيهم، فلم يتحصل مما يفهم تمكن المنزلة وثبوتها ما تحصل في آية التحريم إنما هذه بشارة، فناسبها التجدد والحدوث، فناسب ذلك الفعل بما يعطيه من المعنى فليل: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ ليفهم التكرار وحدوث الشيء بعد الشيء، فورد كل على ما يجب ويناسب.

الآية الرابعة: غ - قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وفي سورة التغابن: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١]، للسائل أن يسأل عما زيد في آية الحديد من قوله: ﴿فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ إلى ما بعد مما خلت منه آية التغابن مع اتحادهما فيما انطوت عليه من المعنى؟

فأقول - وأسأل الله التوفيق - إن المسبحات الخمس وهي: سورة الحديد وسورة الحشر وسورة الصف وسورة الجمعة وسورة التغابن، مع اشتراك خمستها في مطالعها لم تتلاق منها في عدة معان وترادف ألفاظ واحدة مع أخرى تلاقي هاتين السورتين أعني

سورة الحديد وسورة التغابن، ألا ترى اجتماع السورتين في ذكر خلق السماوات والأرض، والإعلاء بإحاطة علمه سبحانه، وما يترتب على ذلك من الجزاء الأخراوي وذكر الأموال والأولاد والفتنة بهما، وتحقير أمر الدنيا وما انطوت عليه الإشارة إلى تفصيل أحوال الخلق وجزائهم الأخراوي، وإن كل واقع في الوجود واقع بإذنه سبحانه وتقديره، وانطواء كل واحدة من هاتين السورتين على جملة من أسمائه سبحانه، ولم يرد في غيرهما من السور الخمس المذكورة من ذلك ما يجاريهما فيما اشتركتا فيه من الأسماء العلية، وإن كانت سورة الحشر قد انطوت من ذلك على نحو ما انطوت عليه سورة الحديد إلا أنها لم تلتق معهما في موافقة ما اجتمعتا عليه من تعيين عدة منهما (فلما) اتفقت السورتان فيما ذكر، ولم يجتمع معهما غيرهما من المسبحات في ذلك ولا قارب، مع طول سورة الحشر ومجاراتها في الطول (سورة الحديد، وكون سورة التغابن لا تقارب واحدة منهما في الطول)، ومع ذلك فقد شاركت سورة الحديد في تلك الأغراض الجليلة والمقاصد العظيمة وجاراتها في ذلك عدداً واستيفاء، وعريت سائر المسبحات عن التعرض لذلك أو الوفاء منه بما وفتابه وعرفتاً من حاله. فلما اتفقتا في هذا كله، وكانت سورة الحديد أمعن في كل ضرب مما ذكر وأوفى تعريفاً وأمد تفصيلاً، وكانت هذه الآية المتكلم فيها من جملة ما اتفقت السورتان فيه وروداً واتحاد معنى، أجريت في كل واحدة من السورتين من التفصيل في الأولى والاستيفاء والإجمال في الثانية والاكتفاء على ما جرت (به) سائر الآي فيما اشتركت فيه السورتان مما ذكر قبل، فناسب ذلك ما زيد فيها في الآية المذكورة ف قيل: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَاهَا﴾ [الحديد: ٢٢] مناسبة لما بنيت عليه السورة من الوفاء بالأغراض المذكورة. وقيل في آية التغابن: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [التغابن: ١١] مناسبة للإجمال الوارد فيها من ذلك المشترك. وتحصل نظم السورتين على أتم مناسبة وأجل تلاؤم، وجرى ذلك على مسلك العرب وتفننها في كلامها وتصرفها إذا أطالت لداع موجب وفصلت أو أوجزت لمقتضى من المعنى وأجملت^(١):

يرمون بالخطب الطوال وتارة وحي الملاحظ خيفة الرقباء

ولا يمكن على ما تبين عكس الوارد في السورتين بوجه، والله أعلم بما أراد.

* * *

(١) البيت من الكامل، وتقدم مع تخريجه.

سورة المجادلة

قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٤]، وقال بعد: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ كُنُوا كَمَا كُنْتُمُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَفَدَّ أَنْزَلْنَا إِلَيْنَا بَيِّنَاتٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [المجادلة: ٥]، يسأل عن تعقيب الأولى بقوله: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ والثانية بقوله: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾؟ ووجه اختصاص كل موضع بالوارد فيه؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآية الأولى لما تقدمها ذكر الظهار، وقد سماه سبحانه منكرًا من القول وزورًا، وشرع الكفارة فيه رحمة وتداركًا للواقع فيه إذا اتعظ وأناب، وجعلها (على التدرج) من تحرير رقبة للواجد القادر عليها، وإلا فحكمه صيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا، فمن عجز عن الصيام فإطعام ستين مسكينًا، ثم قال: ﴿ذَلِكَ لِيُتُومُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [المجادلة: ٤] أي أن الانقياد لأمر الله سبحانه (والتزام حدوده عنوان كبير على كمال الأديان والتزام ما به التخلص لديه سبحانه)، فشرع لكم الحدود، فمن التزمها ولم يتعدها فذلك المؤمن، ومن تنكب عنها وحاد عن التزامها فتلك صفة الكافرين: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [المجادلة: ٤]، ووصف العذاب بالإيلام ليكون أوقع (وذلك أوقع)، وذلك بين التناسب.

وأما الآية الثانية فتقدمها قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: ٥]، والمحادة المشاقة والمحاربة، ولذلك كان جزاؤهم أن يكتبوا وأذلوا قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ﴾ [المجادلة: ٢٠]، فلما تعزز هؤلاء وارتكبوا المحادة والمشاقة كان جزاؤهم إكباتهم وإذلالهم وإهانتهم في مقابلة تعززهم كفرًا وعنادًا، فقال تعالى في جزاء هؤلاء: ﴿وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [المجادلة: ٥] أي مذل لهم قاصع لعنادهم، وهذا بين التناسب، والله أعلم.

* * *

سورة الحشر

قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الحشر: ١٣]، ثم قال بعد: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤]، (فيسأل عن اختصاص كل آية بما أعقبت به من قوله في الأولى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾؟)

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله تعالى لما أخبر عن يهود والمنافقين بسوء أحوالهم وأن الرعب قد سكن قلوبهم حتى كأن خوفهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد من خوفهم من الله، قال تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾، فناسب هذا نفي فهمهم وانسلاخهم عن النظر والتدبر والتوفيق، فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾، ثم أتبع ذلك بالتعريف بشدة بأسهم بينهم وشتات أحوالهم فقال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾، فناسب هذا ما يفهم عدم الثبوت على شيء والرجوع إلى قانون يقفون عنده ويرتبطون إليه فقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾، والعقل هو علوم ضرورية يوقف عند مقتضاه ويحكم بما أمضاه ولا يتعدى، ويحصل من ذلك الثبوت، واشتقاقه من قولهم: عقلت البعير إذا ربطته بعقال، وهو الحبل وشبهه مما يتقيد به. ولما نفي عنهم الارتباط مع وصفهم بشتات القلوب وجوداً فقال: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ﴾ [الحشر: ١٤]، أخبر تعالى أن سبب ذلك: أنهم لا يعقلون، وتناسب هذا أبين شيء، ولا يناسب الأولى قبلها إلا ما أعقبت به، والله أعلم.

* * *

سورة الممتحنة

قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وبعد هذا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الممتحنة: ٦]، فيسأل عن موجب إعادة قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾؟ وعن متعلق كل واحدة من الآيتين هل كان يصلح ورود كل واحدة منها مكان الأخرى؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه تعالى لما أمر المؤمنين ألا يتخذوا أعداءه وأعداءهم أولياء بإلقاء أسباب المودة والنصيحة لهم، وسبب نزول هذه السورة قصة حاطب بن أبي بلتعة، رحمه الله، في كتابه إلى أهل مكة يخبرهم ببعض أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يريده فيهم، ودفعه ذلك إلى طعينة، ونزول الوحي بذلك، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً والمقداد وأمرهما أن يأتيا روضة حَاج، وقال لهما: إن بها طعينة معها كتاب إلى أهل مكة، فذهب علي والمقداد، رضي الله عنهما، فوجدا الطعينة كما أخبرهما صلى الله عليه وسلم. وأنكرت الكتاب، فاشتد عليها علي، رضي الله عنه، وقال: لتخرجن الكتاب أو لتلقين الثياب، فأخرجته من عقاصها، فأتى به علي، رضي الله عنه، رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا الكتاب من حاطب، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم، وتبرأ حاطب من أن يكون فعل ذلك نفاقاً، واعتذر بما قبله منه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنزل القرآن بتصديقه في اعتذاره فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ...﴾ [الممتحنة: ١]، فأمر تعالى بالتبري منهم وذكر كفرهم بما جاء المؤمنين (من الحق) وإخراجهم الرسول والمؤمنين من مكة من أجل إيمانهم، وتوعد فاعل ذلك فأخبر أنه قد ضل سواء السبيل. وقبل تعالى توبة حاطب، وأمر بالاقتداء بإبراهيم، عليه السلام، حين تبرأ هو ومن معه من المؤمنين من قولهم إلا ما كان من مودة إبراهيم لأبيه بالاستغفار إلى أن تبين له أنه عدو الله تبرأ منه، فقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ [الممتحنة: ٤]. فلما أوضح تعالى من ذلك ما فيه شفاء المؤمنين أتبعه تعالى بالقسم المؤكد لذلك فقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الممتحنة: ٦]، ودلت اللام الموطئة للقسم في: ﴿لَقَدْ كَانَ﴾ على تأكيد ما تقدمه من الأمر بالاقتداء والتأسي

بإبراهيم، عليه السلام، ومن كان معه فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ﴾ (أي المذكورين) أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ﴾ أي عن الاقتداء والتأسي بمن أرشد سبحانه إلى التأسي به فيما ذكر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الممتحنة: ٦]، فالأولى تنبيه وإرشاد، والثانية تأكيد، وسبب كل آية منهما الذي به اتصالها وتعلقها بين، ولا يلائم كل واحدة ولا يناسبها غير موضعها، والله أعلم.

* * *

سورة المنافقين

قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا وَلََّهٖ خَزَآئِنُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ الْمُنٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [المنافقين: ٧]، ثم قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَٖن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنَهَا الْأَذْلَ وَلََّهٖ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [المنافقين: ٨]، للسان أن يسأل عن نفي الفقه عنهم أولاً ونفي العلم في الآية الثانية؟ وهل كان يمكن وقوع ما نفي في الأولى منفياً في الثانية ووقوع ما نفي في الثانية في الأولى؟

والجواب، والله أعلم: أن الاعتزاز بالدين والاطلاع على تشريف المؤمن به واعتزازه بسببه أمر لا يوصل إليه إلا بعلم ويقين لا طريق لمنافق إليه ما دام على نفاقه، وإنما يعلمه ويصل إلى رحمة الله به المؤمن العالم حق العلم بما منح الله المؤمنين، من الاعتزاز بدينه سبحانه، والاعتصام باتباع نبيه صلى الله عليه وسلم، والتمسك بما جاء به، فنفي ذلك عن المنافقين بين لا خفاء فيه، ولا يناسب سواه. وأما ما راموه من قطع الرغد والإنفاق وما يرجع إلى ذلك عن المؤمنين حتى يتفرقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويفردوه، فإن ذلك أمر لو تثبتوا فيه مع كفرهم ونفاقهم وأمعنوا النظر لعلموا بجري العادة أن أرزاق العالم لا تتوقف على منع مانع منهم، بل مشيئة جميعهم في هذا غير نافذة، وأن وصول أرزاق العباد إليهم أمر ليس لمخلوق (فيه) كنزول المطر وإرسال الرياح، وذلك مما لا طمع لمخلوق في إرساله ولا إمساكه. فلو فقه المنافقون وتفهموا السنة الجارية لما فاهوا بمقالهم، ﴿وَلَكِنَّ الْمُنٰفِقِينَ لَا يَفْقَهُونَ﴾، فنفي الفقه عنهم هنا أنسب شيء، فلا يلائم وقوع أحد المنفيين في موضع الآخر، والله أعلم.

* * *

سورة التغابن

الآية الأولى منها قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [التغابن: ١]، وقال تعالى بعد: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُنْهَوْنَ﴾ [التغابن: ٤]، للسائل أن يسأل عن تكرار «ما» في أول السورة وتركها في الآية بعدها؟ وهل كانت الفائدة تحصل بعكس ذلك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الآيتين معاً قصد بهما الاستيفاء والإحاطة بكل المسبحين وبما أحاط به علمه سبحانه، وقد اقترن بالآية الثانية واتصل بها قوله سبحانه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُنْهَوْنَ﴾ فحصل من ذلك إحاطة علمه سبحانه بما ظهر وما بطن وما اشتملت عليه السماوات والأرض، فلما اقترن بهذه الآية ما يعطي إحاطة علمه سبحانه بجزئيات «ما» في الجملة وأنه لا يغيب عنه شيء لم يحتج في قوله: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ إلى إعادة «ما» لأن ذلك يكون كال تكرار الذي لا يحرز معنى.

وأما الآية الأولى فلم يقتصر بها ما يعطي ملفوظاً به مع أنه قد قصدت الإحاطة، فلم يكن بد من إعادة - ما - استئناف إحصاء وتأکید، فلا يلائم كلاً من الموضعين إلا ما ورد فيه.

الآية الثانية من سورة التغابن - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التغابن: ٩]، (وفي سورة الطلاق: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [الطلاق: ١١])، للسائل أن يسأل عن زيادة: ﴿يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ في سورة التغابن ولم يرد في سورة الطلاق مع أن المقصود واحد في الآيتين؟

والجواب عنه، والله أعلم: أنه لما تقدم في سورة التغابن قوله تعالى مخبراً عن المكذبين: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذَّبُوا﴾ [التغابن: ٧] وقوله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ﴾ [التغابن: ٧]، ثم قال تعالى: ﴿فَتَأْمُرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أُنْزِلَ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [التغابن: ٨]، فأعلم تعالى بقوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ وبين أنه تعالى لا يخفى عليه شيء من أعمال المكلفين، وأن المنبأ به كل

أعمالهم من غير فوات شيء، ثم ذكر تعالى جمعهم ليوم الجمع، ثم أنس المؤمنين فقال: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾، وفي قوله: ﴿وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ إشارة إلى المؤمنين الموعودين هنا، وليس من شرطهم استيفاء أعمال الطاعات إذ يحرز التنكير في قوله: ﴿وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ ويشعر بهذا المعنى، وما لم تكن العصمة فالتقصير حاصل، ولا انفكاك عن مجترحات. وقد سمع المؤمن: ﴿لَنْتَبَوَّأَ بِمَا عَلَّمْتُمْ﴾ فأشفق من تقصيره وهناته، وتوقع مخوف سيئاته، وتشوف إلى تعرف تفصيل الحال في المنبأ به من الأعمال ليعلم المال، فجووب على الكمال بكيفية ما به تقابل أعماله فقيل: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكْفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ [التغابن: ٩] إذ لا بد من محتاج إلى تكفيره إذا كانت السلامة وسبقت السعادة، ثم قال: ﴿وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ إلى آخر الآية، فهذا وجه زيادة قوله تعالى: ﴿يُكْفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ في هذه الآية. ويشهد لهذا المفهوم قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ﴾ [الأنبياء: ٩٤] إلى غيرها من الآيات.

وأما آية الطلاق فلا داعي فيها إلى زيادة قوله: ﴿يُكْفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ بل سياقها يستدعي ألا يكون ذلك فيها لأن قبلها: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ يَأْزِلِ الْإِتِّبَ﴾ [الطلاق: ١٠]، والأمر بالتقوى يعم ولا يخص، ثم قال تعالى: ﴿قَدْ أَرْزَلَهُ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ﴿١١﴾ ﴿رَسُولًا﴾ [الطلاق: ١٠ - ١١] إلى قوله: ﴿يُخْرِجَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الطلاق: ١١]، فأشار إلى النمط الأعلى من المؤمنين المستوفين أعمال الطاعات، أشار إلى ذلك لفظ: «الصالحات» بالألف واللام، ثم قال: ﴿مِنْ الظَّالِمِينَ إِلَى النُّورِ﴾ [الطلاق: ١١] أي من الظلمات كلها إلى النور التام، وهذه حال المخلصين المحسنين (من المستجيبين)، ثم تدارك تعالى من لم يبلغ حال هؤلاء من المؤمنين ولحق بهم في النجاة فقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، فناسب حال المتقدمين من ذوي الإحسان ألا يقع إفصاح يشعر بعصيان «هم القوم لا يشقى بهم جليسهم»، فوقع الاكتفاء بإيماء: ﴿وَيَعْمَلْ صَالِحًا﴾ وقوله: ﴿يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ وقوله: ﴿قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١]، فجاء كل من الآيتين على ما يلائم ويناسب، ولم يكن ليناسب ورود العكس.

سورة الطلاق

الآية الأولى - قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣]، ثم قال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٤]، ثم قال بعد: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥] للسائل أن يسأل عن تكرار الأمر بتقواه تعالى أثناء ما ذكره سبحانه من الطلاق والعدة وما يرجع إليهما؟ وعن وجه تخصيص هذا العدد والجزاء على ذلك بقوله في الأولى: ﴿يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾، وفي الثانية: ﴿يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾، وفي الثالثة: ﴿يَكْفِرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾؟

ويمكن أن يجاب عن ذلك، والله أعلم: بأن الأوامر التي دارت عليها هذه السورة وبنيت عليها ثلاثة، الأول: الأمر بالمحافظة على إيقاع الطلاق إذا ضمت إليه الضرورة في وقته لاستقبال العدة حتى لا يقع إضرار بالمطلقة بتطويل عدتها. والثاني: الأمر بإحصاء العدة والمحافظة عليها، وألا تخرج المعتدة من بيتها حيث وقع عليها الطلاق ولا تبيت عنه، إلى ما يرجع إلى هذا. والثالث: إنفاذ ما يقع الاعتماد عليه في إمساك أو مفارقة، من حسن الصحبة وجميل العشرة إن اعتمد الإمساك (أو بالإمتاع) والتلطف رعيًا لما تقدم من الصحبة إن عول على المفارقة، فعلى هذه القضايا الثلاث بناء هذه السورة، وعلى الوعظ في ذلك والتأكيد بالتزام تقوى الله والتزام ما حد سبحانه فيما ذكر. ولرعي هذه الأوامر الثلاثة ما ورد الإخبار بجزاء من اتقاه سبحانه في ثلاث كرات، فبإزاء أول قضية من أوامر السورة قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ﴾، أي في إيقاع الطلاق في محله ووقته كما أوضح صلى الله عليه وسلم في قضية عبد الله بن عمر المشهورة، ﴿يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ بحكمه نفسه إن لحقه ندم كما قال تعالى: ﴿لَا تَذَرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] أي من تقلب الأحوال وصيرورة البغض ودأ فيجد السبيل إلى المراجعة سهلاً بالتزامه الوجه الجاري على السنة وأخذه بالطاعة فينشرح صدره بتيسير أمره ويكسر رزقه بتقوى ربه: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ۖ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢ - ٣]، ومن يتق الله في صبره أيام العدة على ما يلزمه من نفقة وسكنى - حيث يلزم ذلك وإن طالت الأيام - فكأن طولها مع ما يتكلفه فيها مظنة للضجر وكره

النفس، فإذا اتقى الله في ذلك (يسر عليه) تلك المشقة. وقرب عليه أمرها وإن بعدت المشقة، وأنسه في وحشتها وجعل له من أمره يسراً. فإذا اتقى الله عند تمامها والإشراف على انفصالها، وأخذ بالسنة، واتقى الله فيما يختاره تعالى له ويقضيه من إمساك أو فراق، فيلتزم المعروف إن أمسك، ويتبع كل سيئة جرت حال طلاقه وغضبه - من قبح كلام أو قصد مضرة وإن كانت بأدنى إيلاام أو إساءة معاملة تنافر المجاملة والمكارمة - بحسنة تقابلها وتمحوها من إظهار التندم، وطلاقة البشر، والإغضاء عن كل ما جرى أيام المنافرة، ويستبدل المناقشة بالمياسرة، فإذا فعل هذا واتقى الله في ذلك كفر عنه سيئاته وأعظم أجره جزاء على تلك الأعمال، ويشهد لما تمهد من جزاء تقوى الله سبحانه في تلك الحالات ما أفصح به ما بعد من الآيات، قال تعالى: ﴿أَتَكُونُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُوهُنَّ لِيُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ وَإِنْ كُنَّ أُولَئِكَ حَمَلَ فَاَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] إلى قوله سبحانه: ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وتأمل جري هذه الآيات والوصايا الجليلة وما تشير إليه من الإشفاق وجميل التجميل والإنفاق مع ما تقدم تجده جارياً على أوضح التناسب وأجل الالتئام، والله أعلم بما أراد.

* * *

سورة الملك

قوله تعالى: ﴿أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تَمُورُ ۖ أَمْ أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا ۖ فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرٌ﴾ [الملك: ١٦ - ١٧]، للسائل أن يسأل عن وجه تقديم التوعد (بخسف الأرض على التوعد) بإرسال الحاصب من السماء؟ ولم اختيار تقديم الوعيد بالخسف؟ وما الفرق بين الوارد هنا والوارد في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]؟

والجواب، والله أعلم: أنه لما تقدم ما اتصل به التوعد من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا﴾ [الملك: ١٥] فحضر في النفوس عند ذلك وتقرر تذكر هذه النعمة وجليل الامتنان بها شاهداً حاضراً للمتذكر وعليها قراره حال تذكره وتنعمه بالتقلب فيها حين خطابه متصلاً غير منفصل وملتصفاً غير متباعد كان أنسب شيء لهذه في الموعظة تذكيره اتعاضاً بخسفها من تحته، حتى كأن ذلك الأمر جاء منه لا من خارج عنه.

أما آية الأنعام فتقدمها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۖ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام: ٦١]، فصرف هذا الخطاب تَفَكُّرَ النفس في عين الجهة التي ذكر منها القهر، فكان أنسب شيء ذكر التخويف من تلك الجهة بخلاف آية الملك. فكل آية من هاتين (الآيتين) تبين حال الأخرى، وإن التناسب إنما هو فيما وردت عليه كل آية منهما، وإن العكس غير مناسب، والله أعلم.

* * *

سورة القلم

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (١٠) هَازِ مَشَامَ بَنِيمٍ ﴿[القلم: ١٠ - ١١] إلى قوله: ﴿إِذَا تَتَلَّاهُ عَلَيْهِ مَا بَشَانَا قَالَ أَصْطَفِرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٥) سَتِيسُ عَلَى الْخُرْطُورِ ﴿[القلم: ١٥ - ١٦]، وقال في سورة المطففين: ﴿الَّذِينَ يَكْذِبُونَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ (١١) وَمَا يَكْذِبُ بِهِ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿[المطففين: ١١ - ١٢] إلى قوله: ﴿أَصْطَفِرُ الْأَوَّلِينَ﴾ (١٣) كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿[المطففين: ١٣ - ١٤]، للسان أن يسأل عن التعقيب في الأولى بقوله: ﴿سَتِيسُ عَلَى الْخُرْطُورِ﴾ وفي الثانية بقوله: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ مع اتحاد وصف من أعقب بهذا المعقب حاله وحكي مقاله؟ وهل كان يجوز تعقيب آية سورة القلم (بما أعقبت به آية التطفيف وآية التطفيف بما أعقبت به آية القلم)؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية القلم نزلت في شخص بعينه، قيل هو الأخنس بن شريق، وقيل الوليد بن المغيرة وكان مظهراً لعداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو القاتل: سأنزل مثل ما أنزل الله، وكان من أكثر قريش مالأً وولداً، فلهذا قيل فيه: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِينَ﴾ [القلم: ١٤]، وهو القاتل يوم مات إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم: أصبح محمد أبتر، أي لا ولد له، فأنزل الله تعالى على رسوله صلى الله عليه وسلم: ﴿إِنَّكَ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، والشانئ المبغض. وأسلم ولده فقطعه الله بالإسلام عنه، فكان هو الأبتر كما أخبر الله نبيه، وصار أولاده في عداد المسلمين الذين هم أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجه أمهاتهم، ففي هذا نزلت الآية من قوله: ﴿وَلَا تُطِيعُ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ﴾ (١٠) هَازِ مَشَامَ بَنِيمٍ ﴿[١١] مَنَاجٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿[القلم: ١٠ - ١٢] إلى آخرها، فأعنى استيفاء صفاته المذمومة عن تعيين اسمه بقوله سبحانه: ﴿سَتِيسُ عَلَى الْخُرْطُورِ﴾ إخباراً منه تعالى بأول عقاب ينزل بعدو الله المذكور - والخرطوم الأنف - فكان ذلك يوم بدر، فهذا وعيد لخاص معين أنزل به معجله، ولعذاب الآخرة أكبر.

وأما آية المطففين فليست في معينين بغير مرتكباتهم قال تعالى: ﴿وَمَا يَكْذِبُ بِهِ﴾ [المطففين: ١٢] أي بيوم الدين وهو يوم الجزاء ﴿إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾، مكذب بالوحي،

﴿إِذَا نُتِيَ عَلَيْهِ ءِئْتْنَا قَالَ أَتَطِيرُ أَلَّوَلَيْنَ﴾ [المطففين: ١٣]، فقال تعالى: ﴿بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] أي أن المانع لهم من فهم الوحي واعلم بأنه منزل من عند الله ما غطى قلوبهم من الرين، وهو ما يغشى القلب ويمنعه من الوصول إلى ما ينفعه، وأعاد الضمير في قلوبهم على المعنى من حيث إن المراد هنا جميع من وقع عليهم: «كل» بخلاف آية القلم فإن «كل» فيها واقعة على مفرد، وعبر بكل ليعم المقصود بذلك المراد ومن كان على صفته إبلاغاً في ذمة، والضمير في سنسمه لمفرد كما تقدم، ولفظ - كل - مطابق بمعناه، وقد تبين أنه لا يصح في كل موضع من السورتين إلا ما وقع به التعقيب به، فلا يناسب آية القلم ما أعقبت به آية سورة التطفیف ولا آية التطفیف ما أعقبت به آية سورة القلم، وأن كل آية منها أعقبت بما هو مناسب لا يلائم غيره، والله أعلم.

* * *

سورة الحاقة

قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ يَقُولُ شَاعِرٌ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الحاقة: ٤١ - ٤٢]، للسائل أن يسأل عن الوجه في نفي الإيمان عنهم عقب تنزيه ما جاء به صلى الله عليه وسلم من القرآن عن أن يكون شعراً ونفي التذكر عنهم عقب تنزيهه عن أن يكون من قبيل قول الكهان؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن نفي كون القرآن من أقوال الكهنة أمر لا يحتاج إلى كبير (نظر ولا استعمال طول فكر، بل يوصل إلى ذلك بأدنى التفات، فناسب هذا نفي: التذكر، وأما تنزيهه عن إلحاقه بقبيل الشعر وما يرجع إلى نحو ذلك من أقوال الخطباء وأسجاعهم فقد توهم الجاحد الظلوم المتعامي عن النظر وصرف التفكير إلى تدبره والإصغاء إلى سماعه، المترامي إلى التعلق بأدنى شبهة يستريح إليها رجوعه إلى ذلك. فناسب هذا نفي التصديق لأنه إنما يكون عن ركون إلى نظر وتفكر، فجاء كل على ما يناسب، والله أعلم.

* * *

سورة نوح (عليه السلام)

- وقد تقدم ما في سورة المعارج.

وقوله في سورة نوح، عليه السلام: ﴿وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ [نوح: ٢٤]، وبعده ﴿وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا بُرَارًا﴾ [نوح: ٢٨]، للسائل أن يسأل عن وجه اختلاف ما دعا به نوح صلى الله عليه وسلم على قومه في الموضعين؟

والجواب عن ذلك أن نوحاً، عليه السلام، لما ذكر أولاً في إخبار الله سبحانه عنه عصيان قومه له وقولهم: ﴿لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ﴾ [نوح: ٢٣] أي لا تتركوها ﴿وَلَا تَذَرُنَّ وُدًّا وَلَا سُوءًا﴾ [نوح: ٢٣] إلى قوله: ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا﴾ [نوح: ٢٤]، أردف هذا بما يناسبه من الدعاء في زيادة ضلالهم، ولم يدع هنا بهلاكهم.

وأما الآية الثانية فتقدمها دعاؤه، عليه السلام، بهلاكهم وأخذهم في قوله: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]، فأتبع ذلك بما يناسب فقال: ﴿وَلَا نَزِدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا بُرَارًا﴾ [نوح: ٢٨] أي هلاكاً.

* * *

سورة الجن

غ - قوله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦] للسائل أن يسأل عن قوله تعالى: ﴿عَلَى غَيْبِهِ﴾. بإعادة الظاهر مضافاً إلى الضمير، هل ذلك من قبيل ما تكرر العرب لتفخيم الأمر وتعظيمه؟ كما قال قائلهم^(١):

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

وقال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٣]، وقال تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ ۝١ مَا الْقَارِعَةُ ۝٢ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٣]، فيكون قوله: ﴿عَلَى غَيْبِهِ﴾ واقعاً موقع: «عليه»، وتكون الآية على هذا مثل قوله: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وما ورد من مثله وهو الذي يقتضيه قوله تعالى في مطلع هذه الآية: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ﴾، فلا يكون بين الآي الواردة في هذا المعنى خلاف، ويكون مجمل جميعها على العموم؟ أم يراد بهذه (الآية) خصوص لم يرد بسواها من الآي الأخر وإن كان داخلاً تحت عموم تلك الآي؟

والجواب، والله أعلم: أن هذه الآية مراد بها خصوص ما انفرد سبحانه بعلمه ولم يطلع عليه أحد من خلقه ولا يظهر سبحانه عليه إلا من ارتضاء من رسله مع سلوك الرصد من الملائكة بين يديه ومن خلفه حفظاً لغيبه تعالى من مسترق سمع أو مستطلع، فهذا غيب لا سبيل لأحد من الخلق إليه على مقتضى الآية لا بتكهن ولا تنجيم ولا زجر ولا غير ذلك، وهو كوقوع الساعة وتجليها لوقتها، إلى غيرها من غيوب استأثر سبحانه بها ولم يعلم أحداً بشيء منها ماهية فيتشوف مخلوق إلى تعرف وقت شيء منها أو كيفية ظهور أو غاية إذ لولا الإخبار الصادق بماهية الساعة لما وقع لأحد من العالم تشوف إلى تعرف قيامها ولا كنا لنعلم ما الساعة، وإذا لم نعلم ماهية مغيب ما لم نتشوف إلى تعرف ما هو تابع للماهية، فلهذا ضاق عنها نطاق التمثيل حتى أوهم كلام بعض الجلة أن المراد بهذا الغيب الذي استأثر سبحانه بعلمه إنما هو علم الساعة، وأن ما سواها يمكن الوصول إليه بالكهانة والتنجيم والإلهام وغير ذلك، ولو أن هذا القائل أراد ظاهر ما يسبق من كلامه لما سلم له، لأنه لو لم نسمع باسم الساعة لعجزنا عن تعرف موجود مقدر الوقوع يسمى

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي زيد في ديوانه، ص ٦٥، وتقدم مع تخريجه.

بهذا الاسم، فالذي يجب أن يفهم عن هذا القائل أنه يريد أن الله غيباً لا تحصى لا يظهر عليها أحداً من خلقه على مقتضى هذه الآية الخاصة بهذا المعنى المجردة له، ومن نحو هذا ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وإذا أظهر تعالى شيئاً من هذا الغيب فإنما يدركه الخلق أو من شاء الله منهم بعد ظهوره وكيانه، فيعلم إذ ذاك وقد كان هذا الظاهر في غيبه الذي انفرد به عن خلقه لم يعلم أحد من الخلق له ماهية إلا بعد ظهوره، وما غاب عن الخلق أكثر. هذا - والله أعلم - هو المراد بهذا الغيب المذكور هنا، وعليه يحمل ما قدم عما ذكر وإن أوهم من حيث حصر التمثيل أنه غيب الساعة خاصة، وهو ولا بد لم يرد ذلك وإنما أراد غيب الساعة وما كان مثله مما لم تذكر له ماهية، فلم يكن التمثيل كما تقدم إلا بما أعلمنا بماهيته فصح السؤال عنه.

وأما أمر الساعة فهذا - والله أعلم - ما يمكن أن يقال إنه الذي تجردت له آية سورة الجن، وأما الوارد في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥] وما ورد من مثله فليس بخاص بل هو عام على إطلاقه وعمومه، ومصرف المنع إلى الإحاطة والاستيفاء والتيقن وحصر جزئيات المعلومات، فلا يعلم ذلك علم استيفاء وإحاطة إلا الله. فهو الذي أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً، ثم لا يمتنع إظهاره سبحانه من شاء من خلقه من غير الرسل على ما شاء مما أشير إليه ولا يتجزأ ما أطلعهم عليه مما عنده سبحانه، ويدخل تحت هذا العموم العلم الذي استأثر سبحانه بعلمه وانفرد به دون خلقه، إلا أن حكم ذلك على ما تقدم وتقرر، ومن نحو العموم الواقع هنا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَلَكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الجاثية: ٢٧]، فهذا كقوله: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ الْأَمْرُ كُلُّهُ﴾ [هود: ١٢٣]، فملك السماوات والأرض له سبحانه لا شريك له في ذلك ثم قد قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنَزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٢٦]، وأعلمنا سبحانه أن نبيه سليمان طلب ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، وأتاه الله ذلك، وليس ما أوتيته هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم جزءاً له نسبة إلى ملك الله تعالى، ولا يمكن توهم ذلك. وإذا كان ما أوتي سليمان، عليه السلام، هذه حاله فكيف ما أوتيته غيره مما لا يبلغ معشار ما أوتيته سليمان، عليه السلام؟ فكذا الأمر في الغيب، فلا يعلم غيب السماوات والأرض على ما هو علم إحاطة وتفصيل إلا هو سبحانه، يطلع من يشاء من خلقه على ما شاء من ذلك، ولا يتجزأ ما اطلع عليه الكل من نبي ومن سواه مما لم يطلعهم عليه، ثم إن ما عند من سوى الأنبياء والمصطفين من العباد لا يعلم أنهم تيقنوا ذلك، فإذا لم يكن علمهم علم تيقن وتحقيق فإطلاق اسم العلم عليه مجاز، بل هو ظن وإن قوي إذ لم يصحبه اليقين ولا الاستيفاء ولا الإحاطة

بالجزئيات فالمتصف به ليس بعالم غيب على الحقيقة، وبهذه الصفة القاصرة هو العلم الموجود عند الكهان وغيرهم ممن لم يستمد من الوحي وما تسلمه الشريعة، فنفي الإتيان بعلم الغيب عمن عري عن التيقن أو من لم يحط علمه بجزئيات ما يعلمه ولم يستوفه وجه واضح، والإطلاق بأنه ليس عالماً بالغيب إطلاق صحيح، ثم إن القول بأنه مخبر بغيب وبعض تفاصيل عن مغيبات غير معارض ولا متناقض، فلا يلزم على ذلك اعتراض بعلم شق وسطيح وما أخبرا به، لأنهما وإن أخبرا بعجائب وتفاصيل فقد فاتهما غير ذلك من جزئيات في معلومهما الذي أخبرا به لم يخبرا بها ولا أحاطا بعلمها. وكذا غيرهما من الكهان والمنجمين، فقد وضع محمل آيات العموم.

وأما آية سورة الجن فمحملها على الخصوص كما تقدم، ومما يزيد ذلك وضوحاً ويعضد ما قدمنا من المفهوم في الضربين أن الله سبحانه لما ذكر المغيبات الخمس فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] إلى آخرها أفرد علم الساعة بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾، وعبارة: «عند» تقتضي بوضعها خصوصاً وقرباً وتمكناً، وكذا أورد تعالى هذا الإخبار حيث تكرر قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالى بعد: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، وقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (٢٥) قُلْ إِنَّمَا أَعْلِمُهُ عِنْدَ اللَّهِ وَإِنَّمَا أَنَا نَذِيرٌ مُبِينٌ [الملك: ٢٥ - ٢٦]، فجرى هذا الإخبار مقيداً بعبارة «عند» حيث تكرر ولم يشترك معها في آية لقمان ما ذكر بعدها في الدخول تحت حكم «عند» وما تقتضيه من الخصوص بل قال تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ [لقمان: ٣٤] إلى ما بعده فتفصيل هذا الإخبار والتفصيل في نظم الآية يفهم منع التساوي، ولا شك أن عدم اعتبار الجزئيات في تركيب الألفاظ يؤدي إلى عدم فهم ما انتظم منها.

فإن قيل: إنما ورد بعد ذكر الساعة من قوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾ إلى ما بعد مفصلاً عن حكم «عند» ليفهم التكرار، إذ المعلوم أن تكرر نزول الغيث - مهما كانت الحاجة إليه - هو عين الإنعام والإحسان إلى العباد، فلهذا ورد بلفظ يقتضي التكرار وهو لفظ المستقبل من الفعل، فأحرز بذلك هذا الإنعام العظيم والتذكير به، فهو كالوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾ [ص: ١٨] (ولم يقل) مسبحات، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفًى وَمَقًى يَقُصُّْنَ^٤﴾ [الملك: ١٩]، وهذا كثير فلا حرازه ورد تفصيل الإخبار. قلت: قصد هذا المعنى بين الإمكان وإحراز - عند -

ما تقتضيه من معناها كذلك، ولا تعارض بين المقصدين، والإيجاز مقتض حصول المعنيين فجيء بما يحرزهم بأوجز لفظ وأبلغ عبارة، والله أعلم.

فإن قلت: فإن التعبير «بعند» قد ورد في ذكر ما ورد من الضرب العام من الغيب قال تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وهي استعارة عبر بها عن التوصل للغيوب كما يتوصل في الشاهد بالمفتاح إلى المغيب عن الإنسان مما لا يصل إليه من ليست عنده مفاتيحه، وقد دخل ذلك تحت حكم «عند» ومقتضاها من الاختصاص، مع أن الآية لم يرد فيها خصوص على علم الساعة على ما تقدم. فالجواب أن هذا مما يزيد ما تقدم وضوحاً إذ قد تبين قبل أن المراد من ذكر الغيب في كتاب الله ضربان: أحدهما خاص وهو المراد في سورة الجن وإنه لا مطمع لأحد من الخلق في الوصول إلى شيء منه على ما مر في ذكر الآية، والثاني عام على ما تقدم والوصول إلى علمه علم استيفاء وحصر بجزئياته مقدراً وغاية وتيقناً لذلك كله جملة وتفصيلاً ممنوع، فهو لاحق من هذه الجهة بخصوص الضرب الأول، فلا يحيط بعلمه على ما تبين إلا الله تعالى، فحق لهذا الضرب إذا أريد به ما ذكرنا من الدخول تحت حكم «عند» وهو المراد بهذه الآية، ألا ترى أنها مفصحة بذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]، فقد وفّت هذه الآية بتفاصيل المغيبات وحصرها والإحاطة بها بكل جهاتها ولا يعلمها على ذلك إلا الله سبحانه.

ولنتبع هذا بكلام من تعرض لبسط المراد من آية الجن فأقول: وقع في التفسير المنسوب لفخر الدين أبي الفضل بن الخطيب، رحمه الله، بعد تقرير مفهوم آية سورة الجن وأن المراد بها ما تقدم من التخصيص، فقال في رده على الزمخشري ومن قال بقوله في إنكار كرامات الأولياء واستجاره مع ذلك إنكار التكهّن والتنجيم وما يرجع إلى هذا، ودعواه أن هذا نص القرآن تعلقاً بهذه الآية، فقال أبو الفضل رداً على من ذكرت: واعلم أنه لا بد من القطع بأن ليس مراد الله من هذه الآية أنه لا يطلع أحداً على شيء من المغيبات إلا الرسل، بدليل ما ثبت من الأخبار القريبة من التواتر أن شقاً وسطيحاً كانا كاهنين، وإخبارهما بظهور نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، (وتعيين زمانه، وشهرتهما بهذا العلم حتى رجع إليهما كسرى في تعرف أخبار نبينا صلى الله عليه وسلم)، فثبت أنه تعالى قد يطلع على ما يشاء من الغيب غير الرسل. ودليل ثان وهو أن جميع أرباب الملل والأديان مطبقون على صحة التعبير، وأن المعبر يخبر عن وقوع الأشياء الآتية في المستقبل فتقع كما أخبر. ودليل ثالث وهو أن الكاهنة البغدادية التي نقلها السلطان سنجر بن

ملكشاه من بغداد إلى خراسان سألها عن الأحوال الآتية في المستقبل، وذكر ما وقع على وفق إخبارها. قال أبو الفضل بن الخطيب: وإنا قد رأينا أناساً من المحققين في علوم الكلام والحكمة حكوا عنها أنها أخبرت عن الأشياء الغائبة إخباراً على سبيل التفصيل وجاءت تلك الوقائع على وفق خبرها. قال وبالع أبو البركات في كتاب المعبر في شرح حالها وقال: تفحصت عن حالها مدة من ثلاثين سنة حتى تيقنت أنها كانت تخبر عن المغيبات إخباراً مطابقاً. ودليل رابع: أنا شاهدنا أصحاب الإلهامات الصادقة، وليس هذا مختصاً بالأولياء بل قد يوجد في السحرة من يكون كذلك، ونرى الأخبار النجومية قد تكون مطابقة موافقة للأمر وإن كانوا قد يكذبون في كثير منها، وإذا كان ذلك مشاهداً محسوساً فالقول بأن القرآن مما يدل على خلافه مما يجر إلى الطعن في القرآن وذلك باطل، فعلمنا أن الأولى الصحيح ما ذكرناه، والله أعلم.

ونشير إلى ما قدم قبل كلامه هذا وهو أن قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ غَيْبِهِ﴾ ليس فيه عموم، فيكفي في مقتضاه ألا يطلع سبحانه ولا يظهر خلقه على غيب واحد من غيوبه، فيحمل على وقت وقوع القيامة، فيكون المراد من الآية أنه تعالى لا يظهر هذا الغيب لأحد، فلا يبقى في الآية دلالة على أنه لا يظهر شيئاً من الغيوب لأحد. ويؤكد هذا التأويل أنه تعالى إنما ذكر هذه الآية عقب قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تُوْعَدُونَ أَمْ لَمْ يَرْحَمْ أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥] يعني وقوع القيامة، فإنه من الغيب الذي لا يظهره الله لأحد بالجملة، فقوله: «عَلَىٰ غَيْبِهِ» لفظ مفرد مضاف فيكفي في العمل به إرادة غيب واحد، وأما العموم فليس في الآية لفظ يدل عليه. انتهى معنى كلام أبي الفضل، رحمه الله. وقد تحصل مضمته فيما تقدم بأوفى مما أوردنا من كلامه.

فإن قلت: قد تبين ما بين الضربين من العموم والخصوص، واتضحت الحال فيهما، فما وجه انتظام ما ورد في آية لقمان مع ذكر الساعة، وظاهر ما تقدم من التأويل حاكم بالفرق، وإن أمر الساعة يخالف بخصوصه ما ذكر معها من الأربع، والحديث الصحيح قد ورد على مقتضى ظاهر الآية حين ذكر، عليه السلام، مجيباً للسائل فأتبع بقوله: في خمس لا يعلمهن إلا الله، وذلك ملحق لهذه الأربع، بحكم الساعة في خصوص غيبها؟

فأقول، وأسأل الله توفيقه: إن الحديث الصحيح مشير إلى هذه الغيوب، وإنها في استعلامها والاطلاع على ما شاء تعالى أن يطلع عليه منها ليست على منهج واحد، ألا ترى أن منها أموراً يعظم موقعها في العالم ويعم ويخص كقلب الدهور والدول وتغير الحالات التي تعم وما يرجع إلى هذا، وهذه هي المرادة بحديث ابن عباس الذي أخرجه الترمذي، قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم جالس في نفر من أصحابه إذ رمي

بنجم فاستنار، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كنتم تقولون لمثل هذا في الجاهلية إذا رأيتموه؟ قالوا: كنا نقول: يموت عظيم أو يولد عظيم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يرمى به لموت واحد ولا لحياة ولكن ربنا تبارك اسمه وتعالى إذا قضى أمراً سبح حملة العرش وسبح أهل السماء الذين يلونهم ثم الذين يلونهم حتى يبلغ التسبيح إلى هذه السماء، ثم يسأل أهل السماء السادسة أهل السماء السابعة ماذا قال ربكم؟ فيخبرونهم، ثم يستخبر أهل كل سماء حتى يبلغ الخبر أهل السماء الدنيا وتختطف الشياطين السمع فيرمون - يعني بالشهب - فيقذفونه إلى أوليائهم فما جاؤوا به على وجه فهو حق، ولكنهم يحرفونه ويزيدون». وفي حديث أبي هريرة الذي خرجه البخاري، وهو أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا قضى الله الأمر في السماء ضربت (الملائكة) بأجنحتها خضعاعاً لقوله كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فرغ عن قلوبهم قالوا: ماذا؟ قال ربكم، قالوا: للذي قال الحق وهو العلي الكبير، فيسمعهما مسترق السمع ومسترق السمع هكذا بعضه فوق بعض، وصفه سفيان بكفه فحرقها وبدد بين أصابعه، فيسمع الكلمة ويلقيها إلى من تحته، ثم يلقيها الآخر إلى من تحته حتى يلقيها على لسان الساحر أو الكاهن، فربما أدركه الشهاب قبل أن يلقيها، وربما ألقاها قبل أن يدركه فيكذب معها مائة كذبة، فيقال: أليس قد قال لنا يوم كذا وكذا وكذا؟ فيصدق بتلك الكلمة التي سمعت من السماء».

قلت: وهذان الحديثان وما ورد من مثلهما معرفة بقضايا ترتج لها السماوات وتستطلعها الملائكة السبع بجملتها وتختطفها الشياطين مترصدين لتلقفها، ولا يختص بها صنف من الملائكة عن غيرهم، إما ما يتكرر في عالم الغيب من الكون والفساد، من متوالي إيجاد الآحاد، وتكرر نزول الأمطار. وشبه ذلك، فلا يستطلعها من الملائكة إلا آحاد وگلولوا بها، وإن تكاثروا عدداً فليس ذلك كالمقدم في الحديثين لعظيم عمومته، من ذلك حديث ابن مسعود: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين يوماً ثم يكون علقة ثم يكون مضغة، إلى قوله في الحديث: أذكر أم أنثى أشقي أم سعيد... الحديث، وكما أشار إليه حديث «^(١) وقوله فيه: اسق حديقة فلان، إلى ما يرجع إلى هذا القبيل، ولا توقف في أن أربعة الغيوب المذكورة مع الساعة في سورة لقمان راجعة إلى قبيل ما ذكرنا، وذلك كله ليس من تلك المقدورات العامة، بل هي بالنسبة إلى تلك جزئيات يعلمها من وكل بها من الملائكة، ولا يستخبرها أهل السماوات، ولا تترصدها الشياطين ترصد تلك القضايا العامة، وصحيح الحديث قاض بالفرق البين.

فأشارت الآيات الأربع والأحاديث المشار إليها إلى أن هذا الضرب من المغيبات كأنها تلي في حالها الغيبي ما ذكر معها من أمر الساعة، وللساعة خصوص ما تقتضيه «عند» كما تقدم، فهذا - والله أعلم - وجه انتظام هذه الغيوب الأربعة مع ذكر الساعة، وتحصل بهذا الاعتبار تفصيل الغيوب إلى عام وخاص وخاص من ذلك الخاص، وهذا الخاص الأخير لا يعلمه مطلقاً إلا المنفرد بعلمه سبحانه، ثم لا يحيط بالضربين قبله على ما أشير إليه من تفصيل أحكامها على الاستيفاء والإحاطة والحصص إلا هو سبحانه، وأنه تعالى المنفرد بكل الغيوب، ولا يعلمها أحد على ما هي عنده كما وضع قبل وتبين، ولم يبق للطاعنين مدخل بوجه ولا على حال.

وأما تخصيص آية سورة الجن بما ورد فيها فوجه ذلك - والله أعلم - إما لما تقدم من قول الجن في إخبار الله تعالى عنهم: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلْتَأَةً فَخَسًا شَدِيدًا وَشُهَابًا ۝ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعَدًا لِّلسَّمِيعِ فَمَن يَسْمَعُ آلَآنَ يَكُذِّبُ لَكُمُ شُهَابًا رَّصَدًا ۝﴾ [الجن: ٨ - ٩]، فلما تقدم هذا من قولهم وإخبارهم عما كانت الحال عليه قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن في ذلك من قولهم وإطلاعهم على الغيوب أو الكثير منها، أعلم تعالى أن من الغيب ما ليس لهم ولا لغيرهم مطمع في الاطلاع عليه، وأنهم في ترصدهم ومقاعدهم للسمع ممنوعون هم ومن سواهم عما انفرد بعلمه سبحانه وحكم أن لا يطلع عليه أحد من خلقه، فهذا وجه ورود هذه الآية هنا. وهنا انتهى ما ألهم الله تعالى إليه في هذه الآية مما تعرض إليه الإمام أبو الفضل رحمه الله وبسطناه بما يدفع ما يوهمه موجز كلامه في التمثيل للغيب المخصوص، فبسطته بما أرجو أنه مراده ودافع لما يعترض عليه فيه حين أجمل في إغفاله توجيه تخصيص الغيوب الأربعة بذكرها مع غيب الساعة في سورة لقمان ووجه اختصاص سورة الجن بالوارد فيها. وأتيت في ذلك بما ألهم الله سبحانه إليه، وأرجو أنه شاف إن شاء الله، وإن تَحَمَّلَ غفلة أو سهواً فأسأل الله عفوه في ذلك، وعذري أنني لم أجد في ذلك من تعرض لشيء من هذا إلا ما قدمت ذكره مع إشكال الأمر في ذلك)، والله سبحانه أعلم بما أراد.

سورة المزمل والمدثر

غ - قوله تعالى في أولهما: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ ۖ قُمْ أَيْتِلْ﴾ [المزمل: ١ - ٢] إلى ما بعده، وقال في أول سورة المدثر تلوها: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ۖ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المدثر: ١ - ٢] إلى ما بعده، للسائل أن يسأل عما ورد في هاتين السورتين من تسميته صلى الله عليه وسلم في الأولى بالمزمل وفي الثانية بالمدثر؟ وأمره في الأولى بقيام الليل وما أعقب به ذلك وفي الثانية بإنذار الخلق ودعائهم إلى الله، ما وجه هذا التخصيص في السورتين بما ذكرنا من التسمية والأمر؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله سبحانه أمرنا في كتابه العزيز بتعزيز نبيينا صلى الله عليه وسلم وتوقيره، ونهانا أن نجري في خطابه على حد تخاطبنا فقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾ [النور: ٦٣]، وجرى المسلمون بتوفيق الله على ذلك في دعائهم إياه: يا رسول الله، يا نبي الله، غير رافعي أصواتهم في ندائه ودعائه على مقتضى أمره سبحانه بذلك. ثم إن العرب قد علم من حالهم في ذلك أن السيد إذا خاطب عبده متلطفاً به ومشيراً إلى مكانته لديه أو قصد تأنيسه خاطبه باسم يشتقه من حال أو صفة يكون العبد عليها، ويعدل عن معروف اسميته ليريه مكانته ويظهر كريم تحفیه به وعظيم تلطفه كقول نبينا صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه في قضيته المعلومة، وقد وجدته نائماً، وقد أثر التراب في جنبه: قم أبا تراب، فعلى ذلك جرى الوارد في نداء نبينا صلى الله عليه وسلم في هاتين السورتين بالمزمل والمدثر. وخصت هاتان السورتان بهما لبنائهما على ما ابتدئ به صلى الله عليه وسلم.

فأما تعقيب كل من الاسمين في السورتين بما أعقب به فعلى مقتضى كل واحدة من السورتين وما بنينا عليه، أما الأولى فمبناها على أوامر من جليل أعمال الطاعات مما يزلف عند الله سبحانه، من قيام الليل، وترتيل القرآن، والتجمل والتحمل لتلقي أوامر الكتاب ونواهي المفهوم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [المزمل: ٥]، والأمر بذكر اسمه تعالى تضرعاً وسؤالاً، والتبتل إليه سبحانه، واعتماده تعالى وكيلاً، والصبر على قول الضالين من الكفار، والأمر بجميل هجرهم، فهذه أمور ثمانية بين صريح ومكنى. وأما سورة المدثر فمتضمنها من الأوامر دون ما في السورة قبلها عدداً، وليس أكثرها من نمط تلك الأوامر، وهي مع ذلك أوامر أولية في الأكثر، فنوسب بين

تلك الأوامر العلية من سورة المزمل وبين ما تقدمها في الترتيب الثابت من قوله تعالى في سورة الجن: ﴿عَلَيْمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهَرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ (٢٦) إِلَّا مَنْ آرَضْنِي مِنْ رَسُولٍ [الجن: ٢٦ - ٢٧] ليعلم نبينا صلى الله عليه وسلم أنه أمام المرتضين من أولئك المصطفين بما خص صلى الله عليه وسلم من الأمر بقيام الليل والترتيل وجليل التلقي والامثال لما ألقى عليه اعتناء وتخصيصاً محفوظاً فيه مشيراً عليه من القول الثقيل، كما نوسب بين أمره، عليه السلام، بالدعاء والإنذار والتأنيس فيمن أفرط تمرداً وعناداً من عتاة الكفار حين قيل لنبينا صلى الله عليه وسلم تهديداً لعدوه وإعلاماً بما يعقبه كفره: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١] إلى قوله: ﴿سَأُزْفِقُهُ صَعُودًا﴾ [المدثر: ١٧]، وقوله: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرًا﴾ [المدثر: ٢٦]، فحصل من مجموع متقدم الإنذار والإعلام بعاقبة المعاندين من الكفار ما تحصل من قوله تعالى في سورة الغاشية تعريفاً لنبينا صلى الله عليه وسلم: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ [الغاشية: ٢١ - ٢٢]، وانتظم أول (هذا) الكلام العليّ وآخره أجل انتظام، وورد كل على ما يجب، ولا يلائم غيره، والله سبحانه أعلم بما أراد.

الآية الثانية من سورة المدثر - قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ (١٨) فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ (١٩) ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ [المدثر: ١٨ - ٢٠]، للسائل أن يسأل عن تكرار قوله: «قدر» ثلاث مرات في كلام متصل متقارب؟

والجواب، والله أعلم: أن قوله: ﴿إِنَّهُمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ إخبار عن حال الوليد المنزل فيه هذا حين قال لقريش: إن الناس يريدون الموسم فليكن قولكم في محمد واحداً، وفكر في أقرب ما يمكن أن تستمال به العرب وتصدق قريشاً، ورأى الوليد أنهم مكذبون بأول نظر إن قالوا إنه شاعر مجنون أو كاهن أو ساحر، ووافقته قريش لوضوح ذلك من أمره، عليه السلام، مع تصميمهم على عناده، وبهذا أنسه تعالى في قوله: ﴿لَا يَكْذِبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَيَّأَتْ اللَّهُ يَبْغِدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]. وروي أن الوليد قال لبني مخزوم: والله لقد سمعت من محمد كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وإنه ليعلو ولا يعلى. ولما كلم قريشاً في شأنه صلى الله عليه وسلم قال لهم: «تزعمون أن محمداً لمجنون فهل رأيتموه يخرق، وتقولون إنه كاهن فهل رأيتموه قط يتكهن، وتزعمون أنه شاعر فهل رأيتموه يتعاطى شعراً قط، وتزعمون أنه كذاب فهل جربتم عليه شيئاً من الكذب، فقالوا في كل ذلك: اللهم لا. وعلى هذا من كلام الوليد ورد الوارد بما جاء بطريقة ما تعجب العرب من مثله من قوله: ﴿إِنَّهُمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ﴾ (١٨) فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ [المدثر: ١٨ - ١٩]، كما

تقول (العرب) قاتله (الله) ما أشعره، لا يريدون دعاء على من يقولون له ذلك وإنما يقولون متعجبين، وإنما نزل القرآن بلسانهم، فقوله: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ مناط بمن يصح منه التعجب، والله سبحانه متعال عن ذلك، وكأن قد قيل لهم: هذا مما تتعجبون منه وتقولون هذا الكلام، فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فَكَرُوا وَقَدَّرُوا﴾ إخبار عن حال الوليد وتفكره فيما يقول وتقديره ما يرد عليه إذ قال بأنه عليه السلام شاعر أو مجنون أو غير ذلك مما رموه به، وأنهم مكذبون في كل ما يرومون رميه به من ذلك لبيان حاله عليه السلام، وقوله: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ تعجب من إصابته في نفي الجنون والتكهن والشعر عنه صلى الله عليه وسلم في قوله: لقد سمعت من محمد كلاماً ما هو من كلام الإنس ولا من كلام الجن، فصديق تقديره في هذا لو أتم الله له الأمر. فالأول إخبار أعني قوله: ﴿إِنَّهُمْ فَكَرُوا وَقَدَّرُوا﴾، والثاني تعجب عن إصابة تقديره بعد الفكر وهو قوله: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾، والثالث وهو قوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ تأكيد للتعجب من حاله في تحويمه لولا سابقة: ﴿سَأَرَهُمْ هُمْ صَعُودًا﴾، والسابقة هي التي حملته على أدباره واستكباره فقال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾ [المدثر: ٢٤]، فنكص على عقبيه لما سبق له بعد مقاربتة وتحويمه، (وبإزاء) ما تقدم من مقاربتة وتحويمه في تنزيهه النبي صلى الله عليه وسلم عما رموه به ورد التعجب، وفي طي الكلام شديد توعده على كفره بعد أن تبين له الأمر فضل على علم، ومثل هذا التكرار استعظاماً للواقع موجود في فصيح كلامهم، ومنه قول الشاعر^(١):

ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي

وجاء بـثم لتحرز نية اعتناء بهذا المعطوف بها وأنه أكد من الأول، فوضح وجه ورود ما يتوهم تكراراً واستدعاء مقصود الكلام إياه، والله سبحانه أعلم.

الآية الثالثة من سورة المدثر قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ ۝٥٣﴾ كَلَّا إِنَّهُمْ تَذَكَّرُوا ۝٥٤ فَمَنْ شَاءَ ذَكِّرُوا ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۝ [المدثر: ٥٣ - ٥٦]، وقال في سورة الإنسان: ﴿إِنَّ هَٰذِهِ تَذْكِرَةٌ ۖ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ۝٢٩﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ [الإنسان: ٢٩ - ٣٠]. للسائل أن يسأل عما بين الآيتين من الاختلاف؟ وورود الضمير في قوله: ﴿إِنَّهُ﴾ في الأولى مذكراً وتأنيته في الثانية؟

والجواب، أن هذا مما لا إشكال فيه لأن المذكر به عظة أو موعظة وهو أيضاً وعظ وتنبيه. فتارة تراعي العرب في مثل هذا جهة التذكير وتارة تراعي جهة التأنيت، فتحمل

(١) تقدم الرجز مع تخريجه.

الضمير على ما تقدره من تأنيث وتذكير، وهذا كثير ومنه قول بعض العرب: فلان جاءته كتابي (فمزقها) فيسأل عن التأنيث في قوله: جاءته وفي قوله فمزقها فيقال: أليست بصحيفة، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ [البقرة: ٢٧٥].

وأما فواصل الآيتين ومقاطعهما فمراعى فيها موافقة ما اتصل بها للتناسب مع اتحاد المعنى، ألا ترى صحة بناء ما في آية الإنسان على ما في آية المدثر لو قيل في الكلام: إنه تذكرة فمن شاء ذكره فاتخذ إلى ربه سبيلاً بتذكير ما ذكر به، ثم اقتضت الفواصل المناسبة. ولما اكتنفت آية المدثر فواصل تكون في الوقف هاء من لدن قوله تعالى: ﴿كَانَ لَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنَفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَزَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [المدثر: ٥٠ - ٥١] إلى قوله: ﴿هُوَ أَهْلُ الْقُوَى وَأَهْلُ الْغَفْرِ﴾ [المدثر: ٥٦] ناسبها قوله: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾. وأما آية سورة الإنسان فما قبلها وما بعدها من الفواصل مستدع أيضاً ورود الهاء على ما وردت ف قيل: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ ليجري على ما تقدم في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنزِيلًا﴾ [الإنسان: ٢٣] وما بعد، ولم يكن ليناسب هنا ما ورد في سورة المدثر من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ ذَكَرْهُ﴾، كما لا يناسب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ ما ورد في سورة المدثر، فكل هذا لا إشكال فيه لرعي المناسبة وحصولها في كل من السورتين على أتم وجه، والله أعلم.

سورة القيامة

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ﴿٧﴾ وَخَسَفَ الْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ﴿٩﴾﴾ [القيامة: ٧ - ٩]، يسأل عن إعادة القمر في الفاصلتين؟
والجواب عنه أن ذلك لبيان أهوال القيامة وتعظيمها، والعرب تستعمل هذا فيما تقصد به التهويل والتعظيم، ومنه^(١):

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير
فكررت الموت ثلاث مرات تعظيماً لأمره، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ ﴿٦٧﴾ أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ﴾ [ص: ٦٧ - ٦٨] وقد اجتمع في آية القيامة قصد التعظيم ورعي الأسجاع فتأكد الحامل على التكرير. وإذا تكرر أحد النيرين المراد اجتماعهما أغنى عن تكرر الآخر، وطلبت الفواصل منها ما يناسب فجاء على أتم وجه في البلاغة، والله أعلم.
الآية الثانية قوله تعالى: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ ﴿٣٤﴾ ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾ [القيامة: ٣٤ - ٣٥] يسأل عن إعادة اللفظ وفائدة ذلك؟ ويستجر من ذلك استدعاء اشتقاق اللفظ ومعناه.

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أنه لما تقدم وصف المجرم المكذب بقوله: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا سَلَ ﴿٣١﴾ وَلَكِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى ﴿٣٢﴾ ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾ [القيامة: ٣١ - ٣٣] - أي يختال في مشيته ويتبخر عضداً لتكذيبه وإغناء بكفره - كان مظنه للتعريف بسوء عاقبته واستحقاقه العذاب ف قيل: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾، فعدل بالكلام عن إخبار الغيبة إلى الخطاب تحكيماً لاستحقاقه نيل الجزاء على فعله، وهو كلام يقال لمستوجب الامتحان، جار مجرى الدعاء.

وقد جعله بعضهم مقلوباً من قولك: ويل، فهو على هذا من الدعاء بالويل، وكأن قد قيل للمخاطب به أعظم الويل وأشدّه له، ويستجر التعجب الجاري من الدعاء، وكأن قد قيل في هذه الآية: الويل له ثم أشد الويل له، فأكد بتكرير اللفظ إشعاراً بالأهلية والاستحقاق كما قالوا: ويلاً له ويلاً ويلاً. وعطف بثم المقتضية رتبة في المعطوف بها وضرب تهمم واعتناء ليكون الدعاء ثانياً للمولي به تأكيداً أبلغ من الأول، وذلك من معنى «ثم» وهو هنا قائم مقام مهلة الزمان ليلغ عندها (معه) الغاية فيما قصد منه.

(١) البيت من الخفيف، وتقدم مع تخريجه.

ويبين المعنى المفهوم هنا من لفظة: «أولى» قوله تعالى في سورة القتال: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [محمد: ٢٠]، فلما ذكر سبحانه من حال المنافقين عند نزول سورة محكمة واضحة المقاصد ما ذكر مما يشهد بقبح ضمائرهم وسوء سرائرهم اتبعه بالدعاء عليهم فقال: ﴿فَأَوَّلَىٰ لَهْمَ﴾ [محمد: ٢٠]، كأن قد قال: فأشد الويل لهم. قال (سبحانه) لنبيه عليه السلام: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، (قدره سيبويه، رحمه الله: طاعة وقول معروف) أمثل، ونظير هذا الوارد في سورة القتال، وبيان مناسبة التحامه قوله تعالى: ﴿وَأَعْتَدْنَا لِمَن كَذَّبَ بِالسَّاعَةِ سَعِيرًا﴾ (١١) إِذَا رَأَتْهُم مِّن مَّكَانٍ بَعِيدٍ [الفرقان: ١١ - ١٢] إلى قوله: ﴿وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا﴾ [الفرقان: ١٤]، ثم قال: ﴿قُلْ أَذِلَّةٌ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الفرقان: ١٥]، فقله: ﴿قُلْ أَذِلَّةٌ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ...﴾ الآية إلى آخرها مع ما قبله نظير قوله في القتال: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ مع ما قبله.

* * *

سورة الإنسان

قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَةٍ مِنْ فِضِّهِ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ۝١٥ قَوَارِيرًا مِنْ فِضِّهِ قَدَرُهَا قَدِيرًا﴾ [الإنسان: ١٥ - ١٦]، ثم قال بعد: ﴿وَيُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ إِذَا رَأَيْتَهُمْ حَسِبْتَهُمْ لُؤْلُؤًا مَنُورًا﴾ [الإنسان: ١٩]، للسائل أن يسأل عن بناء الفعل في الآية الأولى للمجهول ولم يسم الفاعل وبنائه في الثانية للفاعل؟ ولم يذكر مستدعاء المجرور فلم يقل بكذا، ما الفائدة في ذلك؟ وهل الفاعل في الآية الثانية هو الذي لم يسم أولاً في قوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ﴾؟

والجواب عن ذلك أن بناء الآيتين في هذه السورة على تعظيم حال أهل الجنة وما أعد الله لهم، فذكر فيها ما يطاف (به) عليهم من أواني الفضة والأكواب بالطعام والشراب، وما يمزج به شرابهم من الزنجبيل والعين التي تسمى سلسبيلاً، ثم ذكر الطائفون عليهم بذلك، ووصفوا بكونهم ولداناً لا أثر عليهم للعياء ولا يلحقهم في طوافهم مشقة وأنهم كاللؤلؤ المنشور حسناً وتناسباً، فلما ذكرت أحوالهم على التفصيل، وقصد الاستيفاء لما منحوه، ناسب ذلك إيراد تنعمهم مفصلاً بذكر المطاف به مستوفى، ثم ذكر الطائفون وقدم المطاف به لأنه الذي به تنعمهم تناولاً واتصلاً وتطعماً وغذاء مأكلاً ومشرباً، فكان أهم للتقديم، ثم أعقب بذكر الطائفين وهم الولدان المخلدون، فكمّل مفصلاً تفصيلاً يحرز الاعتناء في التعريف والثناء، وقد جمعت هذا المفصل آية واحدة وهي المفسرة لما ذكرته من (أن) الطائفين بأواني الفضة والأكواب هم الولدان المذكورون بعد وذلك قوله تعالى في سورة الواقعة: ﴿يُطَوَّفُ عَلَيْهِمْ وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ ۝١٧ يَأْكُوبُ وَأُتَارِقُ ۝١٨﴾ [الواقعة: ١٧ - ١٨]، وضح الجواب عن الأسئلة الثلاثة على أبين وجه، والله أعلم.

* * *

سورة المرسلات

قوله تعالى: ﴿وَبِلِّ يَوْمِيذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ للسائل أن يسأل عن تكريرها عشر مرات؟ وعن الترتيب فيما تخلل متكرر هذه الآية من الآيات وإبداء الفائدة في كل آية واختصاصها بموضعها؟ وعن الفرق الوارد من هذه الآية هنا وفي سورة التطفيف من حيث تكررت هنا ولم تتكرر في سورة التطفيف؟ فهذه ثلاثة سؤالات في ثانیها تفصیل.

والجواب عن الأول: أن سورة الإنسان لما تضمنت التعريف بحال الفريقين ذوي السعادة وأهل الشقاء، وابتدئت بذكر حال المكذبين فقال تعالى: ﴿إِنَّا أَغْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَآغْلَلْنَا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: ٤]، ثم أردف هذا بالتعريف بحال ذوي التنعم وجرى في وصفهم إطناب، ثم عاد الكلام إلى حال من تقدم (فقال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ يُجِبُونَ الْعَاجِلَةَ وَيَذَرُونَ وَرَاءَهُمْ يَوْمًا نَّفِيلاً﴾ [الإنسان: ٢٧]، فلما قدم هذا من وعد الكافرين أقسم تعالى على وقوعه إبلاغاً في الإنذار فقال تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١] إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَفٍّ﴾ [المرسلات: ٧]، ثم عرف سبحانه بصفة يوم الوقوع، وكأنه على تقدير سؤال كأن قد قيل: ومتى ذلك؟ فقال: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ ﴿٨﴾ وَإِذَا السَّمَاءُ فُرِجَتْ﴾ [المرسلات: ٨ - ٩] إلى قوله: ﴿يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ [المرسلات: ١٣]، ثم أكد هول ذلك اليوم بسؤاله صلى الله عليه وسلم عن تعرفه فقال: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الْفَصْلِ﴾ [المرسلات: ١٤] تعظيماً لأمره وإنباء بأهواله وشدائده، ثم قال: ﴿وَبِلِّ يَوْمِيذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ١٥]، ثم تكرر هذا الدعاء بالويل الحال بهم سبع مرات - رعيماً لما تقدم في سورة الرحمان - آخرها: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا﴾ ﴿٣٩﴾ وَبِلِّ يَوْمِيذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ [المرسلات: ٣٩ - ٤٠]، ثم رجع الكلام إلى التعريف بحال الناجين في آيات ثلاث لم يتخللها الدعاء بالويل لثلاث يشوب بشارتهم تنقيص فقال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي ظِلَالٍ وَعُيُونٍ وَفَوَكَهٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [المرسلات: ٤١ - ٤٤]، ثم عادت الآي إلى ما بنيت عليه السورة من وعيد المكذبين وتخويفهم إلى آخر السورة، وتكرر فيها ذلك الدعاء بالويل للمكذبين ثلاث مرات، طوبق بها عدد آيات وصف المتقين ليكون زيادة في تنكيل المكذبين وتحسرهم بسماع حال من حاله على الضد منهم، فذلك العشرة التي تضمنتها السورة.

فإن قلت: لم فصل بين ما جرى من الآي المتقدمة وبين هاتين الآيتين من قوله: ﴿كُلُوا وَتَمَتُّعُوا قَلِيلًا إِنَّكُمْ تُجْرِمُونَ﴾ [المرسلات: ٤٦] مع أن جميعها راجع إلى مقصد واحد

من تفرّيع المكذّبين ووصف أحوالهم، فلم فصل بين ذلك بذكر المتقين وأحوالهم؟ قلت: بدأ أولاً بتوبيخهم في عدم اعتبارهم بما ذكروا به من إهلاك من تقدمهم ممن كذب، وبدأة خلقهم من ماء مهين، وجعل الأرض تكفّت إحياءهم وموتاهم، ثم عرفوا بجزائهم الأخراوي وما يشاهدون ويقال لهم عند مصيرهم إلى العذاب ووصف جهنم، ثم أعقب بذكر الضد من حال المتقين ليكون زائداً ومحركاً لندم المكذّبين حين لا ينفع الندم، وتم هذا المقصد على أتم مناسبة، ثم رجع إلى الضرب الآخر المتقدم من التوبيخ بذكر حالهم الدنياوي في تنعمهم (وتمتعهم)، وأورد ذلك بصيغة الأمر تهكماً بهم وقيل: «كُلُوا وَتَمَتُّعُوا» فسيعقبكم ذلك ما تقدم ذكره لكم، ثم نبه على إبايتهم عن الاستجابة للإيمان فقيل: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨]، فلم يكن الوارد في هاتين الآيتين ليناسب ما تقدم من توبيخهم، ففصل عنه.

والجواب عن السؤال الثاني: أن وجه الترتيب فيما تخلل متكرر آية الدعاء من الآيات أنه لما ذكر سبحانه أحوال ذلك اليوم في قوله: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُيَسَتْ﴾ [المرسلات: ٨] أعقب تعالى بتوبيخ المكذّبين على غفلتهم عن التذكر بأخذ من تقدم من مكذّبي الأمم وإهلاكهم بجزائهم فقال تعالى: ﴿أَلَمْ نُنْهِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦] أي فهلا اتعظوا بهم، كما قال تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾ [الأنعام: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَا مِنْ قَبْلِهِمُ الْمُتَشَبِهِينَ﴾ [الرعد: ٦]، «أَكْفَارُكُمْ خَيْرٌ مِنْ أُولَئِكَ» [القمر: ٤٣]، ثم أردف سبحانه بقوله: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِنْ مَّاءٍ مَهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فذكر بأصل الخلقة وتطور الإنسان وتقلبه إلى كمال أمره بتعرف الخطاب وكمال التعقل كما قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٧٧]، ثم ذكر سبحانه خلق الأرض ومنافعها وما به أرساها من الجبال وفجر فيها من المياه لسقينا، فحصل التذكير بضروب ثلاثة وهي: إهلاك الأمم السالفة بتكذيبهم، وخلق الإنسان، وخلق الأرض وما جعل فيها، ثم أعقب بما يقال لهم في الآخرة وما يشاهدونه مما يحل بهم جزاء على تكذيبهم وتعاميمهم عن الاعتبار فقال: ﴿أَنْطَلِقُوا إِلَى مَا كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ﴾ [المرسلات: ٢٩] إلى قوله: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُون﴾ [المرسلات: ٣٩] ثم ذكر تعالى حال المتقين ومصيرهم في ثلاث آيات تأنيساً للمؤمنين، وعلى المطرّد في الكتاب العزيز من ذكر الإعقاب، متى ذكر أحد الفريقين من أهل النجاة وأهل الامتحان أن يعقب بذكر الفريق الآخر ثم عاد الكلام إلى تهديد من قدم وأعقب بما يلائم من امتناعهم عن الاستجابة والخشوع.

والجواب عن السؤال الثالث: أن سورة التطفيف لم تبين على التفصيل المقصود هنا فلم تكرر فيها آية الدعاء، والله أعلم.

سورة التساؤل

قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ قُلْ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾، يسأل عن تكرر التهديد وفائدته؟

والجواب عن ذلك: قد تقدم أن العرب متى تهملت بشيء أرادته لتحقيقه وقرب وقوعه أو قصدت الدعاء عليه كررته تأكيداً، وكأنها تقيم تكرارها مكان القسم عليه والاجتهاد في الدعاء عليه حيث يقصد الدعاء، وإنما نزل القرآن بلسانهم وكأن مخاطباته جارية فيما بين بعضهم وبعض، وبهذا المسلك تستحكم الحجة عليهم في عجزهم عن المعارضة، وقد تقدم هذا وتقرر، وعلى ذلك يجري ما ورد في هذا الوعيد. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقِيلَ كَيْفَ فَذَرْ (١٩) ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ فَذَرْ﴾ [المدثر: ١٩ - ٢٠] وقوله: ﴿أَوَلَيْكَ فَأُولَئِكَ سَيَعْلَمُونَ (٣٤)﴾ [القيامة: ٣٤ - ٣٥] ومنه: ﴿لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ (٦) ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ آلِ إِبْرَهِيمَ﴾ [التكاثر: ٦ - ٧] وهو كثير.

الآية الثانية - قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا (٢٤) إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا (٢٥) جَزَاءً وَفَاقًا﴾ [النبا: ٢٤ - ٢٦]، (وقال في أهل الجنة: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٢١) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾ [النبا: ٣١ - ٣٢] إلى قوله: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ [النبا: ٣٦]، للسائل أن يسأل عن موجب الفرق بين الفريقين حتى قيل في أهل النار: ﴿جَزَاءً وَفَاقًا﴾) وفي أهل الجنة: ﴿جَزَاءً مِّن رَّبِّكَ عَطَاءٌ حِسَابًا﴾ مع أن كل ذلك جزاء؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الله سبحانه أعلمنا أنه يجازي على الحسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، إلى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، قال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وقال تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ نَاصِيئَةً سَمْعًا سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يَضْعَفُ لِمَنْ يَشَاءُ (٢٦١)﴾ [البقرة: ٢٦١]، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧]، وقال: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ﴾ [فصلت: ٣١] وقال تعالى في الجزاء على السيئات: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُجْزَوْنَ مَا كَسَبُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦]،

فحصل من هذا أن حكم السيئات المقابلة بأمثالها، وذلك فيمن نفذ عليه الوعيد ولم يغفر له، إذ المعتقد أنه تعالى يغفر ما دون الشرك لمن يشاء، وأنه لا يخلد في النار إلا الكافر،

فإذا تقرر ما ذكرناه فاعلم أن تسمية ما يمنحه الله سبحانه أهل الجنة جزاء إنما ذلك فضل منه سبحانه، إذ الجزاء لهم على أعمالهم أكثر من أعمالهم بوعده سبحانه، فإذا إنما حاصله عطاء وإحسان وإنعام، وإنما سمي جزاء من حيث قبول به عمل وارتبط به بحسب الإنعام، إذ لا يجب عليه شيء، فهذا حال الجزاء والإحسان.

وأما الطرف الآخر فاسم الجزاء عليه أوقع وأطبق من حيث المقابلة، فلهذا قيل في هذا: ﴿جَزَاءً وَفَاءً﴾ كما قال تعالى: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ﴾ [غافر: ١٧] ﴿إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الطور: ١٦]، وأما الجزاء الإحساني فقد فاق الوفاق وعجز عنه التقدير، فلهذا أعقب قوله تعالى: ﴿جَزَاءً﴾ بما يشعر بجريانه على حكم الإنعام والإحسان فقال تعالى: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، وفي هذه الإضافة ما يشعر بعظيم الرحمة وزلفى القرب بقوله: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، ثم قال: ﴿عَطَاءً﴾ فاعلم أنه لا يماثل ما ارتبط به من عمل العبد بل يفوق رجاء العبد وتقديره، ثم قال تعالى: ﴿حِسَابًا﴾ فأشار إلى التضعيف المتقدم، ولم يكن ليلانم جزاء السيئة أن يقال فيها: ﴿مِنْ رَبِّكَ﴾، ولا لتسمى عطاء ولا حساباً لما بيناه، فورد كل على ما يناسب، ولا يمكن فيه العكس، والله أعلم.

فإن قيل: قد ورد التصنيف في جزاء السيئات قال تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ يُضْعِفُ لَهُمْ الْعَذَابُ﴾ [هود: ٢٠].

فالجواب أن التضعيف هنا ليس على الحد المتقدم في تضعيف جزاء الحسنة، فإن المراد هناك أن الحسنة الواحدة يتضاعف عليها الجزاء بعشر أمثالها إلى أكثر كما تقدم، وأما المراد بتضعيف العذاب بتكثيره بحسب تكثير المجترحات، لأن السيئة الواحدة لا يضاعف الجزاء عليها بدليل قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، وقد تمهد هذا، وتقدم قبل قوله في أهل الامتحان: ﴿يُضْعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ﴾ ما يشهد بما ذكرته يبين المراد وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أُولَئِكَ يُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّهِمْ وَيَقُولُ الْأَشْهَدُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى رَبِّهِمْ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨ - ١٩]، فهؤلاء كذبوا على ربهم وصدّوا عن سبيله وبغوها عوجاً، وكفروا بالجزاء، فهذه مرتكبات عذبوا بكل مرتكب (منها) فتضاعف عليهم العذاب لتضاعف مرتكباتهم، لكل مرتكب منها عذاب يخصه فليس ما ذكر من التضعيف في هذا الطرف على حد ما في الطرف الآخر، وقد بين القرآن ذلك بغير الجواب عن تخليدهم وكيف نبه عليه أنه وفاق لكفرهم.

سورة النازعات

قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَتِ الطَّامَةُ الْكُبْرَى﴾ [النازعات: ٣٤]، و(قال) في سورة عيسى: ﴿إِذَا جَاءَتِ الصَّاعَةُ﴾ [عبس: ٣٣] والمراد بهما القيامة. يسأل عن وجه افتراق العبارة؟ وهل كان يحسن ورود الصَّاعَةُ هنا والطَّامَةُ هناك؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن الطَّامَةُ والصَّاعَةُ وإن أريد بهما في السورتين شيء واحد فإن اسم الطَّامَةُ أَرهَبُ وأنبأ بأهوال القيامة لأنها من قولهم طم السبل إذا علا وغلب. وأما الصَّاعَةُ فالصيحة الشديدة من قولهم صخ بأذنيه مثل أصاخ فاستعيرت من أسماء القيامة مجازاً لأن الناس يصيخون لها، فلما كانت الطَّامَةُ أبلغ في الإشارة إلى أهوالها خص بها أبلغ الصورتين في التخويف والإنذار، وعلى ذلك بنيت سورة النازعات، ألا ترى قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّجِجَةُ﴾ ﴿تَبْعُهَا الرَّادِفَةُ﴾ [النازعات: ٦ - ٧]، ووصف الطَّامَةُ بالكبرى، وما أتبع به بعد، وابتداء السورة وختامها، فكلها تخويف وترهيب، فناسبها أشد العبارتين موقعاً وأرهبها.

وأما سورة عبس وتولى فلم تبين على ذلك الغرض وإنما بنيت على قصة عبد الله بن أم مكتوم الأعمى، وذلك مشهور، ثم ورد قوله: ﴿إِذَا جَاءَتِ الصَّاعَةُ﴾ عقب التذكير بقوله: ﴿إِنهَا نَذْرٌ﴾ [عبس: ١١] والتحريك للاعتبار بقوله: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ [عبس: ٢٤] إلى قوله: ﴿مَتَّعْنَا لَهُمْ أَكْثَرَ وَأَلْغَمَكُمُ﴾ [عبس: ٣٢]، ثم أتبع بعد ذكر الصَّاعَةُ بقوله: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ مُسْفِرَةً﴾ ﴿صَاحِكَةٌ مُنْتَشِرَةٌ﴾ [عبس: ٣٨ - ٣٩]. فسورة «النازعات» على الجملة أشد في التخويف والترهيب فناسبها أبلغ العبارتين من أسماء القيامة في التخويف (والإنذار بحالها، وليست سورة «عبس وتولى» كسورة «النازعات» في التخويف) والترهيب فناسبها إيراد اسم القيامة بالصَّاعَةُ، إذ ليس في الإرهاب كالطَّامَةُ فجاء كل على ما يناسب، ولا يناسب عكس الوارد على ما تمهد، والله أعلم.

* * *

سورة التكوير

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْيَحَاؤُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير: ٦]، وفي سورة الانفطار: ﴿وَإِذَا الْيَحَاؤُ سُجِّرَتْ﴾ [الانفطار: ٣]، يسأل عن اختصاص الأولى بقوله: «سُجِّرَتْ» والثانية بقوله: «فُجِّرَتْ»؟ والجواب عن ذلك - والله أعلم - أن قوله: «سُجِّرَتْ» معناه ملئت، من قولك: سُجِرَتِ التَّنُورُ إذا ملأته بالحطب، وقرئ مخففاً ومثقلاً والمعنى واحد، والمراد اجتماع مياهها وأما قوله: «فُجِّرَتْ» فتح بعضها إلى بعض واختلط العذب بالمالح فصار بحراً واحداً بزوال البرزخ الحاجز بينهما، وكل من الإخبارين (يؤدي معنى غير المعنى الآخر، فإن الامتلاء غير الانفجار، ثم كل من الإخبارين) مناط بالآخر لما بينهما من الشبه، ولهذا جرى كلام أكثر المفسرين على تفسير كل واحد من اللفظين بما يحرز المجموع من معنييهما، وتفاصيل ذلك على ما ذكرته مما يقتضي التباين لا الترادف، والإخبار بكل واحد منهما مقصود معتمد لكمال المراد.

وإنما خضت سورة الانفطار بلفظ الانفجار ليناسب مطلع السورة وافتتاحها، ألا ترى في انفجار العذب إلى المالح والمالح إلى العذب وبعضها إلى بعض انفطار ناسب انشقاق السماء وانفطارها. فانفطار السماء، وانفجار البحار، وبعثرة القبور، وانتشار النجوم، كل ذلك متناسب أوضح تناسب وأبينه. وحشر الوحوش وتزويج النفوس، وتسجير البحار، هذا كله اجتماع وائتلاف يناسب بعضه بعضاً، كما أن انفطار السماء، وانتثار الكواكب، وتفجر البحار، وبعثرة القبور، يناسب بعض ذلك بعضاً، فالتحام هذه الجمل في السورتين أبين التحام وأوضحه ملاءمة وتناسباً. فورد كل من ذلك على ما يجب ويناسب، والله أعلم بما أراد.

الآية الثانية (منها) قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]، وفي سورة الانفطار: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ [الانفطار: ٥]، (للسائل أن يسأل عن موجب الاختلاف مع اتحاد المقصود في السورتين)؟

والجواب عن ذلك (والله أعلم) أن المعنى في الآيتين واحد، إذ الذي تحضره كل نفس هو الذي قدمت من عملها وأخرت، إلا أن كلاً من الموضعين في السورتين خض بما يناسبه.

أما الآية الأولى فإنه لما انحصر فيها وفيما قبلها من أول قوله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ

كُورَتْ [التكوير: ١] إلى آخر قوله: ﴿وَإِذَا الْجَنَّةُ أُنْفِلَتْ﴾ [التكوير: ١٣] الأهوال المشاهدة، من لدن ابتداء نفخة الصعق، إلى انتهاء تلك المقامات بتسعير الجحيم، وإزلاف الجنة، وهو عبارة عن إدنائها لداخلها، وجيء بتلك الإخبارات منسوقة بالواو المقتضية الجمع حتى كأن تلك المقامات قد عبر (عنها) بلفظ واحد وتحصلت حاضرة للتصور الذهني، ناسب ذلك تقدير الأعمال المترتب عليها الجزاء حاضرة والعبارة عنها بما يحصل ذلك، فقليل: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤]، وكأن قد قيل: إذا حضرت هذه الأهوال مدركة للعيان حضرت أعمالكم بالتذكير لها ومطالعتها مكتوبة محصورة في الصحف التي لا تغادر صغير ولا كبيرة إلا محصاة فيها، يبين هذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْكَبِيرَىٰ ﴿٢٤﴾ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ مَا سَعَىٰ﴾ [النازعات: ٣٤ - ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩].

أما الآية الثانية فإنه لما كان قوله: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤] غير مفصح باستيفاء أعمال الخلائق جيء بهذه الآية بعدها مشيرة إلى الحصر بما أشير إليه من ضبط طرفي أعمال المكلفين فقليل: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ [التكوير: ١٤] من متقدم عملها ومتأخره، واقتضى التناسب تقدم الإحضار حيث ذكر، وتأخير ذكر التقديم والتأخير حيث ذكر، واتصل كل بما يشاكله ويلائمه، ولا يمكن سواه، إذ التعريف بالإحضار والحصر بذكر ما قدم وما آخر مقصود، معتمد، إما أن يذكر ذلك على الاستيفاء في كل من السورتين من غير تفصيل، وذلك تكرار من غير داع ولا مسوغ له، وأما أن يذكر مفصلاً على غير ما ورد وذلك غير مناسب، فلم يبق إلا وروده على أتم الملاءمة والمناسبة، وهذا على رعي ترتيب القرآن على ما تقرر عليه، فعرفت الآيتان بإحصاء الأعمال المحضرة ما تقدم منها وما تأخر أي ما عمله المكلف في أول عمره وبدء تكليفه وفي آخر عمره وختم عمله كما أخبر تعالى من قول المجرمين: ﴿يَوَيْلٌ لَّنا مَالِ هَذَا الصَّكِيبِ لَا يُقَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، فقدم ذكر إحضارها أولاً ليناسب به ما تقدم، وآخر ذكر إحصائها ليعلم بالحصر والاستيفاء، وجاء كل على ما يناسب، والله سبحانه أعلم بما أراد.

سورة الانشقاق

قوله فيها: ﴿وَأَذِّنْ لِرَبِّهَا وَحْفَتٌ﴾ [الانشقاق: ٢]، وتكرر ذلك بعد لا سؤال فيه لأن كل واحد من الإخبارين معقب به غير ما أعقب به الآخر، فالأول إخبار عن السماء في طاعتها وانقيادها، والآخر إخبار عن الأرض بمثل ذلك، وإن كل واحدة منهما سمعت وانقادت، انفطرت السماء وتشققت وانتشرت نجومها، وأزيلت الجبال عن الأرض فامتدت وألقت ما تحمله من الأموات وغير ذلك مما استودعته من المعادن والكنوز وتخلت عنها سامعة مطيعة، وإن كان الإخبار الأول عن السماء والآخر عن الأرض فلا تكرر.

آية ثانية منها قوله (تعالى): ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٢٢) وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿[الانشقاق: ٢٢ - ٢٣]، وفي سورة البروج: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ﴾ (١٩) وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ﴾ [البروج: ١٩ - ٢٠]، للسائل أن يسأل عن اختصاص الأول بقوله: «يُكْذِبُونَ» بلفظ المضارع والثانية بقوله: «فِي تَكْذِيبٍ» بلفظ المصدر مع اتحاد المعنى المقصود؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن آية الانشقاق تقدمها وعيد أخراوي كله لم يقع بَعْدُ وهم مكذبون بجميعه، فجيء هنا باللفظ المقول على الاستقبال - وإن كان يصلح للحال - ليطابق الإخبار، لأنه عما يأتي ولم يقع بعد، فجيء بما يطابقه في استقباله. فأما آية البروج فقد تقدمها قوله تعالى: ﴿هَلْ أَنتَ بِحَدِيثِ الْمُجْرِمِينَ﴾ (١٧) فَرَعُونَ وَعُمُودٌ﴾ [البروج: ١٧ - ١٨]، وحديث هؤلاء وأخذهم بتكذيبهم قد تقدم ومضى زمانه، وهؤلاء مستمرون على تكذيبهم فقل: «فِي تَكْذِيبٍ»، وجيء بالمصدر ليحرز تماذيههم وأن ذلك شأنهم أبداً فيما أخبرهم به وفيما يدعوهم إليه وينهاهم عنه، ولفظ المصدر أعطى لما قصد من هذا من لفظ المضارع، فجيء في كل من الآيتين بما يناسب.

* * *

سورة البلد

الآية الأولى منها - قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١ - ٢]، للسائل أن يسأل عن تكرير لفظ البلد وجعله معطوفاً وفاصلة في الآيتين؟ وكيف موقع ذلك في البلاغة وعند الفصحاء؟
والجواب أنه قد تقدم أن العرب مهما اعتنت بشيء وتهممت به كررته، وإن ذلك من فصيح كلامهم، وإن منه قولهم^(١):

وإن صخرًا لوالينا وسيدنا البيتين
والبلد الحرام لم يزل معظمًا عند العرب، وما (دام) شأنه كذلك فتكريره مستحسن، مع أن التكرير هنا ليس كالتكرير الواقع في قوله^(٢):

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
وقال الآخر^(٣):

ليت الغراب غداة ينعب دائبًا كان الغراب مقطع الأوداج
لأن هذا مما أوقعوا فيه الظاهر موقع المضمحل المحتاج إليه في ربط الخبر، فجاءوا به ظاهراً تهويلاً لأمر الموت فقال: «يسبق الموت»، وهو يريد يسبقه، وهو ضمير لازم جعل موضعه الظاهر تعظيماً له، والكلام واحد حصل فيه الربط بإعادة الاسم ظاهراً، وكذا فعل الآخر في قوله: «كان الغراب مقطع الأوداج»، أعاد الظاهر موضع الضمير، وارتبط الكلام وحسن إعادة الظاهر لما قصد من التهويل والتشنيع وعظيم ما توهم من التفاؤل به، وهذا فيما وقع في جملة واحدة، وأما ما يقع من تكرير المكرر في جملتين إذا كرر اعتناء أو تهويلاً فأفصح عندهم من الواقع في جملة واحدة لحصول مناسبة تحسن كقوله في عجز البيت المتقدم^(٤):

- (١) الشطر من البسيط، وتقدم بتمامه مع تخريجه.
- (٢) البيت من الخفيف، وتقدم مع تخريجه.
- (٣) البيت من الكامل، وتقدم مع تخريجه.
- (٤) انظر الحاشية ما قبل السابقة.

..... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

فتكرير الموت هنا أوسع في التهويل من تكراره في قوله صدر البيت: «يسبق الموت شيء»، لأننا إذا عللنا هذا إنما نقول أعاد الظاهر موضع المضمّر لما أراد من تعظيم الموت وتهويل أمره، فإذا عللنا تكريره في قوله: «نغص الموت ذا الغنى والفقيرا» عللناه بهذا، وبأن الكلام جملتان فحسن فيهما ما لا يحسن في الجملة الواحدة. وإذا تقرر هذا فاعلم أن الواقع في الآية العلية أجل في البلاغة من هذا كله وأعظم موقعاً في الفصاحة لاتساع مجال التوسع، ألا ترى أن البلد معظم فهذا مسوغ كاف، والكلام جملتان وهذا مسوغ أيضاً، والجملة الواقع فيها التكرّر جملة اعتراض، وجمل الاعتراض كالكلام الأجنبي بوجه عام، إنما يؤتى بالجملة تشديداً وإنباء بما يقصد من اعتناء أو تحرير كلام، فلكون جمل الاعتراض أجنبية في الأصل عن الكلام حسن فيها ما لا يحسن في غيرها، فساغ التكرير وحسن في الآية من هذه الأوجه الثلاثة. إلا أن القسم إنما وقع بقوله: ﴿أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ وَالْوَالِدِ وَمَا وَلَدَ﴾، وليس قوله: ﴿وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ مما وقع به القسم بوجه، وإنما هي جملة اعتراض سيقّت بياناً لعظم قدره صلى الله عليه وسلم وأن هذا البلد العظيم الحرمه أحل له ولم يحل لأحد غيره. فكان قد قيل: أقسم بهذا البلد العظيم لدينا وقد حللناه لك على عظم قدره، وذكره ظاهراً لما يحرز هذا المعنى من تعظيمه لما فيه من التنبيه والتحريك، فسيقّت هذه الجملة اعتراضاً وكلاماً قائماً بنفسه. ليس من المقسم به في شيء، وإنما جيء به لما ذكر. وإذا تباين الكلام بجهة ما لم يستثقلوا فيه إعادة الظاهر إذ هو بمثابة ما الثاني فيه غير الأول، فوضح أن الآية واردة على أعلى وجوه البلاغة وأفصح الكلام، وأنه لو جيء هنا بالمضمّر مكان الظاهر لم يكن بوجه، والله أعلم.

الآية الثانية من سورة البلد - قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ [البلد: ٤]، وفي سورة التين والزيتون: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، إن سئل عن قوله في الأولى: «فِي كَبَدٍ» وفي الثانية: «فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ»؟

فالجواب عنه: أنهما حالان من حالات الإنسان لا تعارض بينهما لأن مصرف كل من هاتين الحاليتين بين، وكلام المفسرين في ذلك شاف، وليس هذا بالجملة من الغرض المبني عليه هذا الكتاب إذ لا إشكال فيه.

سورة ألم نشرح لك صدرك

قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥ - ٦]، يسأل عن وجه التكرير؟

والجواب عنه: أن هذه السورة تضمنت ذكر إنعامه سبحانه على نبيه صلى الله عليه وسلم، ثم أتبع تلك المنح الجليلة بما تشركه فيه أمته من التأنيس بتيسير ما عرض فيه عسر للمؤمن في أمر دينه ودنياه، فقال تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾، فبشر عباده بأن العسر يتبعه اليسر، وتأكد ذلك بأن المؤكدة للخبر، وزيد تأكيداً بالتكرير وتوسيع التأنيس بالإشعار الحاصل من تنكير اليسر وتعريف العسر، فإن العرب إذا أعادت الاسم بأداة العهد - وهي الألف واللام - كان المذكور ثانياً هو المذكور أولاً وسواء كان المذكور أولاً نكرة أو معرفة، تقول: لقيت رجلاً فأكرمت الرجل، إنما تريد الرجل الذي لقيته. فإن قلت: (لقيت) رجلاً فأكرمت رجلاً كان الثاني غير الأول، هكذا كلامهم. وقد وقع اليسر في الآية منكرأ في الموضعين فأشعر بالتوسعة، ولهذا قيل: «لن يغلب عسر يسرين»، فتحصل من التكرير وتنكير ما نكر توسعة طرف الرجاء والتأنيس، وذلك المناسب لما بنيت عليه السورة، والله أعلم.

* * *

سورة القلم

قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَى بِآيَاتِ رَبِّكَ الْكَذِبَ ۖ الَّذِي خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ [العلق: ١ - ٢]،
يسأل عن تكرير «خلق»؟
والجواب عنه: أنهما قصدان، فالمراد أولاً خلق المخلوقات وشتى العوالم، والمراد
ثانياً تخصيص خلق الإنسان وأنه خلقه من علق، ولا تكرير على هذا.

* * *

سورة التكاثر

قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٢) ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿التكاثر: ٣ - ٤﴾، يسأل عن تكرير قوله: ﴿سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾؟ والجواب أنه تهديد ووعد فناسبه التكرير تحقيقاً وتشبيهاً كقوله: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ (١) ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ - ٢] و﴿الْقَارِعَةُ﴾ (١) ﴿مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ١ - ٢] وما أتى من مثل هذا، ودخلت «ثم» العاطفة في المعطوف بها كما دخلت في قوله: ﴿ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ فَذَرَكُ﴾ [المدثر: ٢٠] وقد تقدم.

* * *

سورة الكافرين

للسائل أن يسأل عن تكرير ما ورد فيها؟ والجواب أنها لم تتكرر فيها آية واحدة إذا اعتبرت أن كل آية منها تفيد من المعنى وتحرر ما لا تفيده الأخرى بذلك التحرير، فكأنها متباينة الألفاظ لتباين معانيها مع جليل التشاكل وعليّ التلاؤم والتناسب.

بيان ذلك أنه ورد في سبب نزول هذه السورة أن قريشاً قالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم: اعبد آلِهتنا سنة ونعبد إلهك سنة، وروي أنهم قالوا: تعال فلنشترك في عبادة آلِهتنا وإلهك فناخذ الخير حيث كان، فتبرأ صلى الله عليه وسلم من مقالهم وأنزل الله السورة فتلاها عليهم وهم مجتمعون في المسجد. فقوله: ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾ [الكافرين: ٢] أي لا أفعل ذلك فيما أستقبله من زماني ولا أنتم تفعلونه فيما يستقبل، وهذا إخبار منه سبحانه عن أولئك العصابة أنهم لا يؤمنون، وهم الذين قتلهم (الله) يوم بدر، فهو إخبار بغيب. ثم قال تعالى: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ [الكافرين: ٤] أي ولا أنا متصف فيما مضى من عمري إلى الآن بعبادة آلِهتكم ولا كنتم أنتم فيما مضى متصفين بعبادة الله سبحانه، فحصل من ذلك الإخبار عن حال ما يستقبل منه صلى الله عليه وسلم ومنهم وعن حال ما مضى وتقدم منه صلى الله عليه وسلم ومنهم، فعبر عن أربعة أحوال متباينة وهي: حاله، عليه السلام، فيما يستقبل وحالهم، وحاله فيما تقدم قبل وحالهم، فعبر عن هذه الأربعة بأربع آيات، فلا تكرار.

فإن قلت: فكيف تنزيل آي السورة على هذا؟ قلت: إن لا النافية إذا دخلت على المضارع المبهم مجردة عن قرينة من لفظ ()^(١) خلصته للاستقبال، وقد دخلت في أول آية على قوله: «أعبد» فتخلص هذا الإخبار لما يستقبل، ثم بنيت الجملة من قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ على ما قبلها ليتقابل الإخبار ويلتئم نظم الكلام، وجيء فيه بالجملة الاسمية لأنها تحرز من حيث تسلط النفي على الصفة أنها لا توجد فيهم ولا يتصرفون بها في شيء مما يستقبلونه من الزمان، ففي الصفة أحرز بتعميم ما يستقبل من نفي الفعل.

فإن قيل: فإذا كان نفي الصفة على ما ذكر فلم لم يأت كذلك أولاً فكأن يقال: لا

(١) بياض بالأصل.

أنا عابد ما تعبدون (أو ما أنا عابد) ما تعبدون؟ قلت: لم يكن كذلك لأمرين: أحدهما أنه جواب لقولهم: اعبد آلهمنا سنة ونعبد إلهك سنة، فلما كان جواباً لفعل أتى فيه بالفعل نفياً لعين ما طلبوه ولو نفي الاسم لما كان مطابقاً لقولهم، والثاني أن الجملة الاسمية إنما نفيها بما لا بلا، وما ليست بمخلصة للاستقبال، ونفي المستقبل مقصود، فلم يكن بد مما يحرز، فهذا ما حمل أولاً على ما عليه الكلام. وأما الجملة المنفية على هذه وهي قوله: ﴿وَلَا أَنْتَ عَكِيدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ فتنبه لما قصد تعريفهم به، إذ هي طرف معرف بحالهم بناء على ما تقدمها من بيان حاله، عليه السلام، فهي جملة جوابهم، وبنائها على ما تخلص استقباله مغن عن الأداة المخلصة لأن حكمها حكم ما بنيت عليه، وتم بها أنه قد وقع الفعل المبهم في صلة ما وهي معمولة لاسم الفاعل المجموع الواقع خبراً عن «أنتم» ولا يعمل إلا بمعنى الحال والاستقبال، ولكن المعتمد الجوابية على ما تقرر فقد تبين أن قوله: ﴿وَلَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ وَلَا أَنْتَ عَكِيدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ إخبار عما يستقبل من الزمان وعن حاله، عليه السلام، فيه وحالهم فيه أيضاً. ثم قال: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ فهذا نفي لما تقدم ومضى على كفاية الحال الماضية ولهذا عمل اسم الفاعل في «ما». ولما كان الإفصاح هنا بالماضي يحرز المقصود جاءت الجملة اسمية لتحصل الماضي والحال. أما الماضي فمفهوم ببنية الفعل وهو قوله: ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾، ولو لم يقع الإفصاح بالفعل لأفهم السياق ما ذكر لأنه قد تقدم ما يستقبل في حق الفريقين فلم يبق إلا ما مضى، ولا مانع من اللفظ، فتعين المقصود.

أما الحال فإن الجملة الاسمية إذا دخل عليها النفي حملت على الحال ما لم يقع في الكلام ما يقيد بها غيره. فإن قيل: التقييد بقوله: ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾ قلت: قوله: ﴿مَا عَبَدْتُمْ﴾ من صلة ما بعد حصول المبتدأ الذي هو أنا وهو اسم الفاعل، فحصل من قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ﴾ نفي اتصافه صلى الله عليه وسلم في الحال بعبادة آلهم، وإنما الحال عندنا الماضي غير المنقطع، قال سيبويه، رحمه الله، معرفاً بما يطلق عليه اسم الحال فقال: وهو كائن لم ينقطع، فحصل عن المبتدأ والخبر من قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾ الإخبار عن حاله المستمرة على ذلك فيما تقدم متصلة غير منفصلة، وحصل من الجملة الخبرية الواقعة صلة وهي: «عَبَدْتُمْ» أنهم لم يفعلوا ذلك فيما مضى، وقد حصل فيما تقدم استمرارهم على ذلك حال الإخبار، وزيد بياناً وتأكيذاً لقوله بعد: ﴿وَلَا أَنْتَ عَكِيدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾. وقد حصل أيضاً فيما تقدم أن تلك حالهم فيما يستقبلونه، فيحصل المجموع أنه صلى الله عليه وسلم تبرأ من عبادة آلهم فيما مضى وفي الحال وما يأتي، (وأنهم ما عبدوا الله كما يجب له سبحانه فيما مضى ولا في الحال ولا يفعلون ذلك فيما يأتي)،

وهو الحاصل من قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ...﴾ [يونس: ٩٦]. ثم قال سبحانه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم: ﴿وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾، هذا في مقابلة قوله: ﴿وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ﴾، فهو إخبار عن حاله صلى الله عليه وسلم فيما مضى وتقدم من عمره صلى الله عليه وسلم، وقد تبين ما قيل.

فإن قيل: لم لم يقل هنا: ولا أنتم عابدون ما عبدت فكان يجري جري ما بني عليه وقوبل (به)؟ قلت لو قيل: «ما عبدت» لأوهم انقطاعاً، لأن قول القائل: فعلت لا يقتضي الدوام والاتصال، وذلك وإن كان هنا مفهوماً فيما تقدم من مقصود الكلام بالجملة فإن الأولى رفع الاحتمال من اللفظ كما أحرز المعنى، وهو الجاري في الكتاب العزيز. ثم قال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرين: ٦] فحصل التبري، ووضح التفصيل المتقدم.

* * *

سورة الإخلاص

قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، قيل في «أحد» هنا: أنه بمعنى واحد وأصله واحد، وربما يعتضد من قال بهذا بقراءة من قرأ: «قل هو الله الواحد» فيجعل هذه القراءة مفسرة للأخرى، وهي قراءة شاذة خارجة عن خط المصحف فليست مما يقطع به، وربما عضد هذا القول أيضاً بأن أحداً الواقع في الجواب إنما ينبغي أن يكون بمعنى واحد ومرادفاً له لأنه قد صح عن أئمة اللسان اتفاقهم على (أن) أحداً لفظ يخص الواجب من الكلام ويقع عاماً، فتقول: ما جاءني أحد، فيحصل منه النفي العام، ولا تقول: جاءني أحد. قال سيبويه، رحمه الله: لو قلت: كان أحد من آل فلان لم يكن كلاماً، فإذا ورد في واجب فينبغي أن يحمل على أنه بمعنى واحد، إذ قد تبين أن أحداً المقتضي العموم والاستغراق لا يرد في واجب ولا يتكلم به فيه، وعلى هذا كلام العرب، فحصل منه أن أحداً لفظ مجمل يكون للنفي العام، فهذا لا يقع في (كل) واجب، ويكون بمعنى واحد فيقع في الواجب وغيره، والواقع في سورة الإخلاص من هذا القبيل أعني الذي أحد فيه بمعنى واحد.

فإن قلت: فكيف ترى موقع هذا التفسير؟ قلت: أما القول بأن أحداً هنا مرادف لواحد وبمعناه من كل جهة فقول ليس ببدع، ولذلك جرى عليه أكثر كلام المفسرين، ولكن فيه ادعاء ترادف للفظين من غير حامل قطعي أكثر من وقوع أحد في بعض المواضع مستغنى به عن واحد كالواقع في العدد عند التركيب أو العطف في قولك أحد عشر، وواحد وعشرون وشبه ذلك، ولا ينكر من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء لتقارب ما أو نسبة واشتراك في طرف ما، وما أراك تجد في كلامهم لفظ أحد المجرد عن التركيب والإضافة والعطف وارداً في معنى واحد ومرادفاً له على القطع أبداً. وإذا ثبت هذا وجب إجراء الكلام على إبقاء كل واحدة من اللفظتين على ما استقر لها من المعنى وإلا يعدل عن ذلك ما وجدت عنه مندوحة.

وقد أوضح الاعتبار الفرق بين أحد وواحد من جهة اللفظ وحكمه ومن جهة المعنى. أما الفارق اللفظي فإن لفظ واحد قد فرقوا فيه بين المذكر والمؤنث، قالوا: واحد وواحدة فألحقوا مؤنثه الهاء، وجمعوه فقالوا: وحدان. وأما أحد فلم يلحقوه علامة تأنيث ولا جمعوه.

وفرق ثان وهو أنهم استعملوا واحداً في الواجب وغير الواجب تقول: جاءني رجل

واحد ومررت برجل واحد، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُكَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣] ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطِيَكُمْ بِوَاحِدَةٍ﴾ [سبأ: ٤٦] أي بخصلة واحدة أو بموعظة واحدة، ومن غير الواجب ﴿أَشْرَكَ مِنَّا وَاحِدًا نَنبَعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، ﴿أَجْعَلِ الْأَلَمَةَ إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [ص: ٥]. أما أحد فلا يقع مفرداً عن إضافة أو تركيب في كلام واجب أصلاً، فلا تقول: جاءني أحد ولا مررت بأحد ولا ورد في كتاب الله سبحانه في كلام واجب إلا قوله سبحانه: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ويقع في غير الواجب وهو بابه الذي اختص به، تقول: ما جاءني أحد وما مررت بأحد، قال تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦]، ﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا﴾ [الكهف: ٣٨]، ﴿لَنْ يُخِيرِيَ مِنَ اللَّهِ أَحَدٌ﴾ [الجن: ٢٢]، ﴿وَلَنْ تُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: ٢] وذلك كثير جداً.

وفرق ثالث وهو أن واحداً يقع تابعاً في أكثر موارد، وهو الوجه فيه، لأنه يجري صفة وإن كان الوصف به عارضاً كما في الأعداد، لكنه (قد) أجري صفة، وحكم ما ليس بخاص من الصفات لزوم التبعية، ولا يقع أحد تابعاً أصلاً إلا في نادر فلا تقول: جاءني رجل أحد كما تقول: رجل واحد ولا ما شابه ذلك، فهذه فروق (ثلاثة) من جهة حكم اللفظ.

وأما الفرق من جهة المعنى فإن واحداً يقع على كل مفرد كان، مما يتصف بالعقل والعلم أو لا يتصف، تقول: رجل واحد وجمل واحد، وهذا خلاف حكم أحد فإنه لا يقع إلا لأولي العلم والعقل من الملائكة والإنس والجن.

وفرق ثان، وهو أنك تقول: ما جاءني رجل (واحد) فيحتمل ذلك ثلاثة معان: أحدها أن تريد ما جاءني (رجل واحد بل جاءني) أكثر، والثاني أن تريد ما جاء رجل عناء وقوة بل جاء الضعفاء، والثالث أن تريد النفي العام أي ما جاءني رجل واحد ولا أكثر ولا قوي ولا ضعيف. فإذا قلت ما جاءني أحد لم يحتمل غير معنى واحد وهو النفي العام، وهذا أوضح فارق بين لفظ واحد (وأحد).

فإن قلت: قد تقرر فرق (ما) بين لفظ واحد وأحد (فما الحاصل المعتمد في معنى أحد) ومقتضاه؟ قلت: معناه وحدة لا غيرية معها ولا اثنية، وإليه يشير ما فسره به أهل اللغة، قال صاحب العين: الوجد المنفرد وهو أوجد في هذا الأمر أي منفرد. وقد استشعر الفرق من المفسرين من قال: أحد بمعنى واحد فرد من جميع جهات الوجدانية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وهو قول بعض جلة المفسرين وقد أحسن. أما اقتصار الزمخشري على تزاكيه في البيان وتوفر حفظه من علم اللسان على أن قال: أحد بمعنى واحد وأصله وحد ولم يزد على هذا فغير مناسب لمسلكه. وقال بعض الأئمة

الفرق بين أحد وواحد أن الواحد المنفرد بالذات والأحد المنفرد بالمعنى ومنه في أسمائه تعالى: الواحد - الأحد. وقيل واحد اسم لمفتاح العدد ومن جنسه وأحد لنفي ما يذكر معه من العدد، وقيل أحد يدل على محض الوحدة، ألا ترى أنه ناف لما يرد معه يريد في نحو قولك: ما أتاني أحد لانتفاء الواحد وما سواه، بخلاف قولك: ما أتاني واحد إذ قد يحتمل أن يراد أنه أتاك أكثر من واحد، وقد تقدم هذا، ولا يحتمل ذلك قولك: ما أتاني أحد. ومن المعلوم المطرد أن حكم اللفظ المنفي لا يغير موجهه في غير ما اقتضته أداة النفي، وأن يبقى الكلام فيما عدا حكم النفي على ما كان ولا يتغير منه شيء سوى انتقاله من الإيجاب إلى النفي، وكذلك الحكم في كل أداة تدخل على لفظ الواجب من تمن أو استفهام أو عرض أو غير ذلك، هكذا كلام العرب. ولفظ أحد لا يتناول بوضعه غير الوحدة فلو تكلم به في الواجب فقليل جاءني أحد لكان معناه: أحد لا ثاني له بوجه، ولو قلت: جاءني واحد لم يلزم فيه ذلك بل كان يحتمل أن تريد: جاءني واحد يعتد به ويعتمد، ولم ينتف أن يجيء معه من لا يعتد به أو يعتمد عليه، إذ ليس يمنع بوضعه الزائد على واحد إذا غايره من حيث ذكر. فإذا تقرر أن حكم أحد من مقتضى الوحدة ما ذكر، تبين أنه لا يتصور ولا يصح بمعناه في واجب حيث يراد المخلوق المحدث، لأن كلاً من المخلوقات له النظير والمثيل، حتى إن المتباعدات والمتباينات متماثلة من حيث الافتقار وانسحاب سمات الحدوث ودلائل عدم الاستقلال إلى غير ذلك من شواهد الحدوث، فكلها لا تنفك عن وجود النظراء والأنداد، فلم يصح وقوع لفظ أحد في كلام واجب يقع فيه لفظ أحد لمخلوق لما تبين، وصح ورود ذلك في حق الخالق جل جلاله لانفراده بالوحدانية وتزبيحه عن النظير والمثيل، فورد لفظ أحد حيث صح معناه من الكلام الواجب، (وامتنع) حيث لا يصح معناه. أما غير الواجب فيصح فيه معنى أحد لصحة معنى الكلام، لأنك إذا قلت: ما أتاني أحد انتفى كل ما يمكن وصفه بالإتيان بمقتضى العموم، فانتفى ما وقع عليه لفظ أحد وانتفى النظير والمثيل، وصح هذا في المخلوق. بخلاف أن لو قلت: أتاني أحد فإنك فيه تتكلم بما لا يصح معنى ولا يعقل، إذ ليس في المخلوقات من لا مثيل له.

فلما كان لفظ أحد بالنظر إلى المخلوقين يصح معناه في غير الواجب ورد من كلامهم حيث يصح معناه وامتنع حيث لا يستقيم معناه، ووضع قول أئمة اللسان أنه لا يرد في الواجب، يريدون في محاورات المخلوقين وتخطابهم، إذ لا يصح معناه هناك، فأما في حق الخالق جل جلاله فهو موضعه الذي يصح فيه ولا يتعداه، ولم يتعرض النحويون لعله امتناعه في الواجب، بل اكتفوا بتقرير السماع من غير تعرض للعلة، إذ لا يبنى لهم على ذلك قانون تتسع جهاته وتنتشر مسائله. وإذا وضحت العلة تبين وجه وروده في السورة الكريمة، ولم يحتج إلى ادعاء اشتراك ولا تأويل، والله أعلم.

سورة الفلق

قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝ وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ ۝﴾^(١) ومن شرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝ [الفلق: ٣ - ٥]، للسائل أن يسأل عن التقييد بالظرف في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ ۝ وفي قوله: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ ۝، فليَمَّ تقع الاستعاذة من شر هذين بتقييد الوقوب في الغاسق ووقوع الحسد من الحاسد ويطلق حكم الاستعاذة من شر النفاثات وهن الساحرات، ولم يقل إذا نفثن أو سحرن فيقيد كما قيد ما قبل وما بعد، فما الفرق؟

والجواب عن ذلك، والله أعلم: أن قوله سبحانه في سورة طه: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ [طه: ٦٩]، إطلاق حاكم بتماديه وتمادي حكمه على تلك الصفة المذمومة، فلم يكن التقييد في آية الفلق لو قيل: إذا كذا ليطابق ما ورد في سورة طه من الإطلاق. ثم إن السحر كفر، وقد ذكر سبحانه قول الملكين للطالب تعلمه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فَتَنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي بتعلم السحر، (ولا بسحركم سحر الساحر ولا يسمى ساحراً إلا باعتقاد. فتبين أن السحر شر مطلق)، فورد التعوذ منه مطلقاً غير مقيد بوقوع أو ()^(١) وتأثير الكواكب وذلك كفر، وما أجرى الله سبحانه من التأثير في العالم عند تلاقيها وتقابلها وتناظرها وما في ذلك من تفصيل التناظر، كل ذلك فعل الله سبحانه ولا تأثير إلا له جل وتعالى، ()^(١)، (ويقتل الساحر ولا استتابة) في قول.

أما الغاسق فإنه الليل إذا أظلم، وليس الشر منه بما هو ليل مظلم إنما هو ستر لذوي الشر لاحتجابهم بظلمته عن أعين الناس فيوقعون فيه شرهم، فالشر فيه لا منه. ألا ترى أنه لأهل الخير رحمة ونعمة، وكذلك لكل من لا يترصده لشر، قال تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ أَنْ تَنَاصِلُوا فِيهِ وَلَتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [القصص: ٧٣] أي لتسكنوا في الليل ولتبتغوا من فضل الله في النهار. وتردد ذكر الليل في غير ما آية في كتاب الله معدوداً في نعم الله تعالى على عباده، وهو شقيق النهار في تلك. ثم إنه من حيث هو لباس وستر عن الأعين فيمكن فيه لأهل الشر ما لا يمكنهم في نهارهم، فيستحكم فيه

(١) بياض بالأصل.

شرهم عند امتداد ظلمته لأمنهم من الناس في ذلك. فتبين أنه ليس شراً بما هو ليل إنما الشر فيه وعنده لا به بما هو ليل ولا منه، ولا يتمكن مطلوب ذوي الشر إلا في ظلمته، فنسبة الشر إليه بهذا الوجه، والإضافة في لسان العرب تكون بأدنى ملابسة، قال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْوا إِلَّا عَنِيتَّ أَوْ ضَحَّتْ﴾ [النازعات: ٤٦] والضحى ليس للعشية وإنما هما طرفان للنهار فصحت الإضافة بهذا القدر، وقال تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ الْإِيلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] والليل والنهار لا يمكن أن يكون المكر فيهما، قال معناه سيويه، رحمه الله.

وأما الحاسد فإن القائم بنفسه من هذه الصفة قبل أن يمضي يمكن أن ينفذها حسداً ويمكن أن ينفذها غبطة، فإذا لا يتبين كونه حسداً إلا بعد أن يمضي ويوقع، ألا ترى اتحاد ما يقوم بالنفس أولاً من هذه الصفة. بيان ذلك أن كل عاقل - بما هو عاقل - إذا رأى نعمة على غيره من دين أو دنيا أعجبه وتمناها لنفسه، فإن أراد زوالها عمن ظهرت عليه وانفراده هو بها فهذا هو الحسد المذموم، وإن تمنى مثلها أو أكثر وبقاء تلك على صاحبها فهذه هي الغبطة، وهي من صفات المؤمنين. فقد وضع أنه إنما يكون حسداً ويوصف بتلك الصفة عند ظهوره ووقوعه على الصفة المذمومة وأما قبل ذلك فلا شر فيه ولا هو شر، ألا ترى أن الحساد لو قامت به تلك الصفة ثم تذكر واستغفر لمن رأى النعمة به والخير وركن قلبه إلى ذلك لم يؤاخذ شرعاً بتلك الهمة والخطرة، وقد نص الشرع على ذلك، واتفق العلماء والقاضي أبو بكر ومن قال بقوله على تلقي الوارد في هذا عن الشارع، عليه السلام، منزلاً على ما ذكرته. فلما كان حال الحسد على ما ذكر وحال الغاسق على ما تقدم ذلك وقع التقييد في الاستعاذة من شرهما بالظرف فقيل: ﴿إِذَا وَقَبَ﴾ و﴿إِذَا حَسَدَ﴾، ولم يقع تقييد في الاستعاذة من شر السحرة، وجاء كل من ذلك على ما يجب ويناسب، ولا يمكن خلافه، والله أعلم.

سورة قل أعوذ برب الناس

قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١] إلى آخر السورة، يسأل عن تكرار الناس في قوله تعالى: ﴿مَلِكِ النَّاسِ﴾ ﴿إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢ - ٣]؟ وما وجه ذلك؟

والجواب، أن التبعية في ملك الناس على عطف البيان ولا تحسن فيه الإضافة إلى الضمير لأن ذلك يؤدي إلى تعرف الاسمين بضمير الأول الذي عليه حملهما، فكأن يكون الأول في حكم الأعراف من اللفظ التابع له وذلك عكس ما عليه عطف البيان، أما إذا أضيف التابع لما أضيف إليه متبوعه فإنه إذ ذاك لا يكون مساوياً له، وذلك هو الجاري المطرد في هذا الضرب من التتابع - أعني أن يكون في الأغلب الكثير مساوياً للأول أو أعرف - فلهذا جاء مضافاً إلى الظاهر هنا، والله أعلم.

* * *

خاتمة

تيسر لي - بعون من الله - تحقيق ملاك التأويل، فتم بذلك: من جهة كشف الغطاء عن مؤلف عظيم وكثر ثمين من كنوز المكتبة الإسلامية تناول فيه صاحبه علماً جليلاً من علوم القرآن الكريم علم متشابه القرآن الذي كان وما يزال معترك الأقران على مدى الأزمان، ومن جهة أخرى التعريف بعلم من أعلام الأندلس الأفذاذ بقي إلى حد الآن مجهولاً أو يكاد - وإن ترجمت له أغلب كتب التراجم - إذ إن المعرف الحقيقي بالمؤلف مؤلفاته وإنتاجه. ولئن عرف ابن الزبير «بصلته» التي تم لها الظهور على يد «لشي بروفنصال» فلم يكن هذا الكتاب ترجماناً حقيقياً عن صاحبه، ويحيى «ملاك التأويل» ليكون الترجمان الصادق والأمين عن مؤلفه لما احتواه من إنتاج عظيم كمأ وكيفاً، ففيه ظهرت قدرات المؤلف الحقيقية والفائقة في شتى الفنون، وتبلور تضلعه ورسوخ قدمه في مختلف العلوم، فصح بذلك ما وصفه به تلاميذه ومعاصروه من أنه «كان محدث الأندلس بل المغرب في زمانه» وأن «إليه انتهت الرئاسة بالجزيرة في شتى العلوم».

وإن مما زاد تعريفاً بملاك التأويل ومؤلفه ومكن من تسليط الأضواء على كل جوانب الموضوع، المدخل الذي صدرت به التحقيق. فقد انكشفت به جوانب بالأهمية بمكان، سواء ما تعلق منها بالجانب السياسي والفكري لعصر ابن الزبير وما عرف به من مد وجزر، أو ما تعلق بترجمة المؤلف وما اتضح بها من أسرار هامة عن حياته، أو بالمنهج العام الذي سلكه في تفسيره وما تبين به من رسوخ قدم في هذا المجال.

ولقد بذلت قصارى الجهد في إنجاز هذا العمل وحرصت على أن أكون موفقاً. ولا أدعي أنني بلغت به درجة الكمال - فالكمال لله وحده - فإن وفقت فبتوفيق من عنده، وإن كانت الأخرى فحسبي أنني قد بذلت وسعي وما قصرت. ولا يسعني إلا أن أدعو العلي القدير بقوله:

«رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا»

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



الفهرس

المقدمة ٣

الجزء الأول

مقدمة المؤلف ٧

سورة أم القرآن ١١

الآية الأولى منها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ١١

الآية الثانية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ١٥

الآية الثالثة: ﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ١٩

الآية الرابعة: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ ٢٠

سورة البقرة ٢٢

الآية الأولى منها: ﴿الْعَمَّ﴾ ٢٢

الآية الثانية: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٢٤

الآية الثالثة: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ... وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ٢٤

الآية الرابعة: ﴿وَوَرَّكُمُ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ... لَا يَرْجِعُونَ﴾ ٢٥

الآية الخامسة: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ ٢٦

الآية السادسة: ﴿وَقُلْنَا يَتَّخِذُمْ أَسْكَانَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ ٢٨

الآية السابعة: ﴿قُلْنَا أَهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾ ٣٠

الآية الثامنة: ﴿فَمَنْ يَتَّبِعْ هَذَا﴾ ٣٠

الآية التاسعة: ﴿وَأَسْتَوِينَا بِالصَّخْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ ٣٢

الآية العاشرة: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ٣٢

الآية الحادية عشرة: ﴿وَإِذْ عَجَّبْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ ٣٣

الآية الثانية عشرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ ٣٦

الآية الثالثة عشرة: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَ عَيْنًا﴾ ٤٠

الآية الرابعة عشرة: ﴿وَوَضَّيْتُمْ عَلَيْهُمْ الدَّلِيلَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ ٤٠

الآية الخامسة عشرة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ﴾ ٤١

الآية السادسة عشرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا... وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ ٤٣

الآية السابعة عشرة: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ... وَآذَكُوا مَا فِيهِ﴾ ٤٥

الآية الثامنة عشرة: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَنْتَا مَتَدُونَهُ﴾ ٤٦

- الآية التاسعة عشرة: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ... الْآخِرَةُ يَمَّا قَدَّمْت أَيْدِيَهُمْ﴾ ٤٧
- الآية الموفية عشرين: ﴿وَلَيْنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ... وَلَا تَصْبِرْ﴾ ٤٧
- الآية الحادية والعشرون: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ أَن طَهَرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ﴾ ٤٩
- الآية الثانية والعشرون: ﴿وَلَا قَالِ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا ءَامِنًا﴾ ٥٠
- الآية الثالثة والعشرون: ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ ٥١
- الآية الرابعة والعشرون: ﴿بَلَدِكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ﴾ ٥١
- الآية الخامسة والعشرون: ﴿قُولُوا ءَامِنًا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ٥٢
- الآية السادسة والعشرون: ﴿قَدْ رَأَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ ٥٣
- الآية السابعة والعشرون: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ أَلْوَانِ﴾ ٥٥
- الآية الثامنة والعشرون: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ ٥٦
- الآية التاسعة والعشرون: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ ٥٧
- الآية الموفية ثلاثين: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ﴾ ٥٩
- الآية الحادية والثلاثون: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ شَرِّكُمْ وَمَنْ اتَّبَعَهُمْ يَتْخَفَ﴾ ٦٢
- الآية الثانية والثلاثون: ﴿وَيَقُولُ لَهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ ٦٣
- الآية الثالثة والثلاثون: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ﴾ ٦٤
- الآية الرابعة والثلاثون: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ﴾ ٦٦
- الآية الخامسة والثلاثون: ﴿ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ٦٧
- الآية السادسة والثلاثون: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ﴾ ٦٨
- الآية السابعة والثلاثون: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٧٠
- الآية الثامنة والثلاثون: ﴿يَتَمَحَّيْ اللَّهُ أَرْبَابًا وَيَرْبِي الصَّادِقِينَ﴾ ٧٠
- الآية التاسعة والثلاثون: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٧٢
- الآية الموفية أربعين: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ ٧٤

سورة آل عمران (٧٦ - ٩٦)

- الآية الأولى منها: ﴿زَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ ٧٦
- الآية الثانية: ﴿كَذَّابٌ ءَالٍ فِرْعَوْنَ﴾ ٧٧
- الآية الثالثة: ﴿تُؤْتِي أَلْبَدَ فِي النَّهَارِ وَتُؤْتِي النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ٨٠
- الآية الرابعة: ﴿وَيُعَذِّبُكُمْ اللَّهُ نَفْسُكُمْ وَإِلَىٰ اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ٨٠
- الآية الخامسة: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي عِلْمٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ﴾ ٨١
- الآية السادسة: ﴿قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي ءَايَةً﴾ ٨٢
- الآية السابعة: ﴿وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِسْمَةَ وَالْزُّورَةَ وَالْإِنجِيلَ﴾ ٨٢
- الآية الثامنة: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ﴾ ٨٥

- الآية التاسعة: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ ٨٧
- الآية العاشرة: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ﴾ ٨٨
- الآية الحادية عشرة: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٨٨
- الآية الثانية عشرة: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ﴾ ٨٩
- الآية الثالثة عشرة: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ٩٠
- الآية الرابعة عشرة: ﴿أُولَٰئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ ٩٢
- الآية الخامسة عشرة: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ ٩٣
- الآية السادسة عشرة: ﴿يَقُولُونَ يَا فَوْهِيهِمْ مَتَىٰ لَيسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ ٩٤
- الآية السابعة عشرة: ﴿إِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ ٩٤
- الآية الثامنة عشرة: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ٩٥

سورة النساء (٩٧ - ١١٥)

- الآية الأولى منها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ٩٧
- الآية الثانية: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ ٩٩
- الآية الثالثة: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾ ١٠٠
- الآية الرابعة: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ١٠٢
- الآية الخامسة: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُنْجَذَبَاتٍ أَخْدَانٍ﴾ ١٠٣
- الآية السادسة: ﴿فَكَفَّ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ ١٠٣
- الآية السابعة: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ ١٠٤
- الآية الثامنة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ١٠٥
- الآية التاسعة: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَقَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ ١٠٦
- الآية العاشرة: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ ١٠٧
- الآية الحادية عشرة: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ ١٠٨
- الآية الثانية عشرة: ﴿وَإِنْ أَمَرَأُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا﴾ ١٠٩
- الآية الثالثة عشرة: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَا بَيْنَ اللَّهِ كَيْلًا مِنْ سَعْيِهِ﴾ ١١٠
- الآية الرابعة عشرة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ﴾ ١١١
- الآية الخامسة عشرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا﴾ ١١١
- الآية السادسة عشرة: ﴿إِنْ تُبْدُوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُنْقِوْهُ عَنْ سُوءٍ﴾ ١١٣

سورة المائدة (١١٦ - ١٣٩)

- الآية الأولى منها: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَيْعَةُ الْأَنْتَمِ﴾ ١١٦
- الآية الثانية: ﴿يَتَنَعَّوْنَ فُضُلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا﴾ ١١٧
- الآية الثالثة: ﴿وَلَا يَحْرِمَكُمُ سَنَاقُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ١١٨

- ١٤٠..... الآية الأولى منها: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾.
 ١٤٠..... الآية الثانية: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ﴾.
 ١٤٣..... الآية الثالثة: ﴿فَلْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾.
 ١٤٦..... الآية الرابعة: ﴿وَذَلِكَ الْقَرُنُ الْمُبِينُ﴾.
 ١٤٦..... الآية الخامسة: ﴿وَلَنْ يَسْسُكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ﴾.
 ١٤٩..... الآية السادسة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾.
 ١٥١..... الآية السابعة: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾.
 ١٥٤..... الآية الثامنة: ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.
 ١٥٥..... الآية التاسعة: ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾.
 ١٥٧..... الآية العاشرة: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.
 ١٥٨..... الآية الحادية عشرة: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾.
 ١٥٩..... الآية الثانية عشرة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَنْتُمْ عَذَابَ اللَّهِ أَوْ أَنْتُمْ السَّاعَةُ﴾.
 ١٦٠..... الآية الثالثة عشرة: ﴿فَاخْذِنَهُمْ إِنْ بَأْسًا وَالضَّرَّاءَ لَعَلَّهُمْ يَضُرُّوْنَ﴾.
 ١٦١..... الآية الرابعة عشرة: ﴿قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ﴾.
 ١٦٢..... الآية الخامسة عشرة: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾.
 ١٦٣..... الآية السادسة عشرة: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾.
 ١٦٤..... الآية السابعة عشرة: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾.
 ١٦٤..... الآية الثامنة عشرة: ﴿فَدَفَعْنَا الْأَنْبِيَاءَ لِقُوبِهِمْ يَعْلَمُونَ﴾.

- الآية التاسعة عشرة: ﴿وَالزُّنُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِّهٍ﴾ ١٦٦
- الآية الموفية عشرين: ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَاعْبُدُوهُ﴾ ١٦٧
- الآية الحادية والعشرون: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ﴾ ١٦٨
- الآية الثانية والعشرون: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ ١٦٨
- الآية الثالثة والعشرون: ﴿كَذَٰلِكَ زَيْنٌ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ١٦٩
- الآية الرابعة والعشرون: ﴿ذَٰلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ ١٧٠
- الآية الخامسة والعشرون: ﴿قُلْ يَقَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَاتِبِكُمْ إِنِّي عَائِلٌ فستوف تعلمون﴾ ١٧١
- الآية السادسة والعشرون: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ ١٧٢
- الآية السابعة والعشرون: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنزِلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ ١٧٢
- الآية الثامنة والعشرون: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ١٧٣
- الآية التاسعة والعشرون: ﴿وَأَنَّا أَوَّلَ الْخَلِيلِينَ﴾ ١٧٤
- الآية الموفية ثلاثين: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْخَلِيفَةَ الْأَرْضَ﴾ ١٧٥
- الآية الحادية والثلاثون: ﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ١٧٦

سورة الأعراف (١٧٧ - ٢٢٤)

- الآية الأولى منها: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ﴾ ١٧٧
- الآية الثانية: ﴿قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ ١٧٨
- الآية الثالثة: ﴿قَالَ فِيمَا آفَوْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ١٧٩
- الآية الرابعة: ﴿وَقَالَتْ أُولَئِهِمْ لِخَرَبَتِهِمْ فَمَا كَانَتْ لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ﴾ ١٨٠
- الآية الخامسة: ﴿فَإِنَّ مُؤَدَّةَ بَيْتِهِمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْفَالِغِينَ﴾ ١٨١
- الآية السادسة: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ﴾ ١٨٢
- الآية السابعة: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِيهِ فَقَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ ١٨٩
- الآية الثامنة: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِيهِ إِنَّا لَنَرُّكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ١٩٢
- الآية التاسعة: ﴿أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَاتِي وَوَصَّيْتُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ١٩٦
- الآية العاشرة: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَجَبْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ فِي الْفُلْكِ﴾ ١٩٨
- الآية الحادية عشرة: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ ٢٠٠
- الآية الثانية عشرة: ﴿فَاخَذَتْهُمْ أَرْغَفَةُ فَاَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جاثمين﴾ ٢٠٠
- الآية الثالثة عشرة: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَاقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَاتِي﴾ ٢٠٢
- الآية الرابعة عشرة: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِيهِ أَتَأْتُونَ الْفِتْحَةَ
مَا سَبَقْتُكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْمَلَكِينَ﴾ ٢٠٥
- الآية الخامسة عشرة: ﴿وَالِإِذَا مَدِينُ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ ٢١١
- الآية السادسة عشرة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الْقُرْآنَ نَقَصًا عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا﴾ ٢١٢

- الآية السابعة عشرة: ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ﴾ ٢١٤
- الآية الثامنة عشرة: ﴿وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾ ٢١٧
- الآية التاسعة عشرة: ﴿قَالُوا يَكْفُوسُ إِيمَانُ أَنْ تُلْقَى وَإِنَّا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْكَينَ﴾ ٢١٨
- الآية الموفية عشرين: ﴿قَالُوا ءَامَنَّا بِرَبِّ الْمَلِئِينَ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾ ٢١٨
- الآية الحادية والعشرون: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ مَآذَنَ لَكُمْ﴾ ٢١٩
- الآية الثانية والعشرون: ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾ ٢٢٠
- الآية الثالثة والعشرون: ﴿ثُمَّ لَأَصْلَحَنَّكُمْ أَتَجِدُ﴾ ٢٢١
- الآية الرابعة والعشرون: ﴿قَالُوا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ ٢٢١
- الآية الخامسة والعشرون: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ﴾ ٢٢٢
- الآية السادسة والعشرون: ﴿وإِنَّا يَنْزَغْنَكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ
- إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ٢٢٣

سورة الأنفال (٢٢٥ - ٢٢٥)

آية واحدة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٢٢٥

سورة براءة (٢٢٦ - ٢٣٦)

- الآية الأولى منها: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٢٦
- الآية الثانية: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ ٢٢٧
- الآية الثالثة: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشْمَ نُورُهُ﴾ ٢٢٨
- الآية الرابعة: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ ٢٢٩
- الآية الخامسة: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ ٢٣٠
- الآية السادسة: ﴿وَلَا يُفْقَهُونَ إِلَّا وَهُمْ كَاذِبُونَ﴾ ٢٣١
- الآية السابعة: ﴿وَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُوا بِاللَّهِ﴾ ٢٣٢
- الآية الثامنة: ﴿قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ﴾ ٢٣٣
- الآية التاسعة: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ ٢٣٦

سورة يونس (٢٣٧ - ٢٥٢)

- الآية الأولى منها: ﴿الرَّيَّةَ يَلِكُ مَا يَكُنْ مِنَ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ ٢٣٧
- الآية الثانية: ﴿وَيَسْتَبْدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ ٢٤٠
- الآية الثالثة: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ٢٤٠
- الآية الرابعة: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ٢٤١
- الآية الخامسة: ﴿إِلَّا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ ٢٤٣
- الآية السادسة: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ﴾ ٢٤٤

- الآية السابعة: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ ٢٤٦
 الآية الثامنة: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ يَشْقَالٍ ذَرَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ ٢٤٦
 الآية التاسعة: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ مِوَاثَ صِدْقٍ﴾ ٢٤٨
 الآية العاشرة: ﴿وَأَمَرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢٥٠
 الآية الحادية عشرة: ﴿فَمَنْ أَهْتَدَىٰ فَلِنَا يَهْدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهِ﴾ ٢٥١

الجزء الثاني

- سورة هود (٢٥٣ - ٢٦٥)
 الآية الأولى منها: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَقْنَمُ نَعَمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءَ مَسْتَه لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتِ عَنِّي﴾ ٢٥٣
 الآية الثانية: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ يَوْمَ مِنَ الْأَحْزَابِ قَالَتِ النَّارُ مَوْعِدُهُمْ﴾ ٢٥٣
 الآية الثالثة: ﴿لَا حَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْأَخْسَرُونَ﴾ ٢٥٤
 الآية الرابعة: ﴿قَالَ يَغْوِيهِمْ أُرَاهُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ يَدَيْهِمْ مِنْ رَبِّي وَاللَّيْنِ رَحْمَةً
 مِنْ عِنْدِي فَعَيَّبَتْ عَلَيْهِمْ﴾ ٢٥٥
 الآية الخامسة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا
 مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ وَأَهْلَكَ﴾ ٢٥٦
 الآية السادسة: ﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا هُودًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا﴾ ٢٥٧
 الآية السابعة: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ ٢٥٨
 الآية الثامنة: ﴿قَالُوا يَصْلِحْ قَدْ كُنْتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَذَا﴾ ٢٥٩
 الآية التاسعة: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ فَأَصْبَحُوا فِي دِئَرِهِمْ جَحِيمٍ﴾ ٢٥٩
 الآية العاشرة: ﴿أَلَا إِنَّ تَعْمُودًا كَفَرُوا رَبَّهُمْ أَلَا بَعْدُ لِيَعْمُودٌ﴾ ٢٦٠
 الآية الحادية عشرة: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُ بِهِمْ وَصَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ ٢٦١
 الآية الثانية عشرة: ﴿قَالُوا يَلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ﴾ ٢٦٢
 الآية الثالثة عشرة: ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَلَيْهِمَا سَافِلَهُمَا﴾ ٢٦٢
 الآية الرابعة عشرة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ إِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ ٢٦٣
 الآية الخامسة عشرة: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ ٢٦٤
 سورة يوسف (٢٦٦ - ٢٧١)
 الآية الأولى منها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ ٢٦٦
 الآية الثانية: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ ءَاتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ ٢٦٧
 الآية الثالثة: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ﴾ ٢٦٨
 الآية الرابعة: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٢٦٩
 سورة الرعد (٢٧٢ - ٢٨٤)
 الآية الأولى منها: ﴿الْمَرَّ تِلْكَ ءَايَةُ الْكِتَابِ وَالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ﴾ ٢٧٢

- الآية الثانية: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْهَارًا﴾ ٢٧٨
 الآية الثالثة: ﴿وَلِلَّهِ سَجْدٌ مِّنَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طُوعًا وَكَرْهًا﴾ ٢٧٨
 الآية الرابعة: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ اللَّهُ﴾ ٢٧٩
 الآية الخامسة: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ وَفَرِحُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ ٢٨٠
 الآية السادسة: ﴿فَأَمَلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ثُمَّ أَخَذْتُهُمْ﴾ ٢٨١
 الآية السابعة: ﴿وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾ ٢٨٢
 الآية الثامنة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ ٢٨٣

سورة ابراهيم (٢٨٥ - ٢٨٨)

- الآية الأولى منها: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ ٢٨٥
 الآية الثانية: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ ٢٨٦
 الآية الثالثة: ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ ٢٨٧
 الآية الرابعة: ﴿هَذَا بَلَدٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾ ٢٨٨

سورة الحجر (٢٨٩ - ٢٩٣)

- الآية الأولى منها: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٨٩
 الآية الثانية: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي شَيْعِ الْأَوَّلِينَ﴾ ٢٨٩
 الآية الثالثة: ﴿كَذَلِكَ نَسْأَلُكُمْ فِي قُلُوبِ الْمُجْرِمِينَ﴾ ٢٨٩
 الآية الرابعة: ﴿فَلْيُخْرِجْنَاهَا فَإِنَّكَ رَاجِعٌ﴾ ٢٩٠
 الآية الخامسة: ﴿إِنَّا نُنشِئُكَ بَعْلًا عَلِيمًا﴾ ٢٩١
 الآية السادسة: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّعِينَ﴾ ٢٩١
 الآية السابعة: ﴿وَأَخْفِضْ جَذَاكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢٩٢

سورة النحل (٢٩٤ - ٣١٠)

- الآية الأولى منها: ﴿يُنشِئُ لَكُمْ فِي الرِّزْقِ وَالرِّزْقُونَ وَالنَّحِيلَ وَالْأَعْنَبَ﴾ ٢٩٤
 الآية الثانية: ﴿وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ ٢٩٥
 الآية الثالثة: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَيْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ ٢٩٧
 الآية الرابعة: ﴿فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا﴾ ٢٩٨
 الآية الخامسة: ﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ ٢٩٨
 الآية السادسة: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ٢٩٩
 الآية السابعة: ﴿وَلَوْ يُوَافِقُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِّن دَابَّةٍ﴾ ٣٠٠
 الآية الثامنة: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ٣٠١
 الآية التاسعة: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يُؤَوِّنْكُمْ وَيُنَكِّرُ مَن يُرِيهِمْ إِلَهُ الْعَمْرِ﴾ ٣٠٢

- الآية العاشرة: ﴿أَفَبِلَاظِلِّ يُؤْمِنُونَ وَبِعِصَمَى اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾ ٣٠٣
- الآية الحادية عشرة: ﴿وَجَعَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٣٠٤
- الآية الثانية عشرة: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُعْسِكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ﴾ ... ٣٠٥
- الآية الثالثة عشرة: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ ٣٠٦
- الآية الرابعة عشرة: ﴿وَوَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ ٣٠٨
- الآية الخامسة عشرة: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ ٣٠٩

سورة بني إسرائيل (سورة الإسراء) (٣١١ - ٣١٦)

- الآية الأولى منها: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا﴾ ٣١١
- الآية الثانية: ﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ ٣١٢
- الآية الثالثة: ﴿أَفَأَمْسَرْتُمْ أَنْ يَخْفَى بِكُمْ جَانِبَ آلِ رَبِّ أَوْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ ٣١٣
- الآية الرابعة: ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى﴾ ٣١٥
- الآية الخامسة: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُهمُ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾ ٣١٦

سورة الكهف (٣١٧ - ٣٢٤)

- الآية الأولى منها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَذِبُهُمْ﴾ ٣١٧
- الآية الثانية: ﴿وَلَكِنْ رُدِدْتُ إِلَى رَبِّي لِأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا﴾ ٣١٨
- الآية الثالثة: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ ٣٢٠
- الآية الرابعة: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾ ٣٢٢
- الآية الخامسة: ﴿أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ ٣٢٢
- الآية السادسة: ﴿فَمَا اسْتَطَعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَعُوا لَهُمْ نَفْبًا﴾ ٣٢٣
- الآية السابعة: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُثَلِّمٌ بُوْحَى إِلَىٰ أَمَّا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ ٣٢٤

سورة مريم (٣٢٥ - ٣٣٠)

- الآية الأولى منها: ﴿وَبَشِّرْ بِوَالِدَيْهِ وَلَوْ يَكُنْ جَبَارًا عَصِيًّا﴾ ٣٢٥
- الآية الثانية: ﴿فَاخْتَلَفَ الْأَحْزَابُ مِنْ بَيْنِهِمْ قَوْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ مَّشْهَدٍ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ ٣٢٦
- الآية الثالثة: ﴿وَأَنذَرَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾ ٣٢٧
- الآية الرابعة: ﴿وَتَلَدَّتْهُ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَقَرَّتْهُ يَمِينًا﴾ ٣٢٨
- الآية الخامسة: ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ ٣٣٠

سورة طه (٣٣١ - ٣٤٤)

- الآية الأولى منها: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ إِذْ رَأَىٰ نَارًا﴾ ٣٣١
- الآية الثانية: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ آيَةٌ أَكَادُ أَخْفِيهَا﴾ ٣٣٥
- الآية الثالثة: ﴿أَذْهَبَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ قَالَ رَبِّ أَسْرِجْ لِي صَدْرِي﴾ ٣٣٦

- الآية الرابعة: ﴿فَأَنبِئَهُمْ قَوْلَنَا إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ فَأَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ ٣٣٨
 الآية الخامسة: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَسَلَكَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا﴾ ٣٤٠
 الآية السادسة: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ ٣٤١
 الآية السابعة: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ﴾ ٣٤٢
 الآية الثامنة: ﴿فَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ ٣٤٣

سورة الانبياء (٣٤٥ - ٣٥٦)

- الآية الأولى منها: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَنُونَ﴾ ٣٤٥
 الآية الثانية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا الَّذِينَ كَفَرُوا بِتَّخَذُواكَ إِلَّا هُزُؤًا﴾ ٣٤٦
 الآية الثالثة: ﴿وَلَا يَسْمَعُ الصُّرُورَ الدَّاعِيَةَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ﴾ ٣٤٧
 الآية الرابعة: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا هَذِهِ الْقَصَائِلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ﴾ ٣٤٨
 الآية الخامسة: ﴿وَارَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ﴾ ٣٤٩
 الآية السادسة: ﴿وَالنُّبُوءَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الصُّرُورُ﴾ ٣٥٠
 الآية السابعة: ﴿وَالَّتِي أَحْصَيْنَا فَرْجَهَا فَنَفَخْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا﴾ ٣٥١
 الآية الثامنة: ﴿إِنْ هَذِهِ أَتَىٰ صُغُرُكُمْ أَتَىٰكُمْ أُمَّةٌ وَجِدَّةٌ وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ ٣٥٣

سورة الحج (٣٥٧ - ٣٦٣)

- الآية الأولى منها: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَيْتِ فَإِنَّا خَلَقْنَاهُ مِن تُرَابٍ﴾ ٣٥٧
 الآية الثانية: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَيْرِ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ ٣٥٨
 الآية الثالثة: ﴿فَكَأَنَّ مِنَ قَرْبِهِ أَهْلُكُنَّهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ﴾ ٣٥٩
 الآية الرابعة: ﴿وَلَا تَكُن يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ ٣٦٠
 الآية الخامسة: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَكَلِمُوا الصَّالِحِينَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ٣٦١
 الآية السادسة: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ ٣٦٢
 الآية السابعة: ﴿لَهُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٣٦٣

سورة المؤمنين (٣٦٤ - ٣٧١)

- الآية الأولى منها: ﴿تَدْأَفَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ ٣٦٤
 الآية الثانية: ﴿فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ ٣٦٧
 الآية الثالثة: ﴿فَلَاخَذَتْهُمْ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ﴾ ٣٦٨
 الآية الرابعة: ﴿بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ﴾ ٣٦٩
 الآية الخامسة: ﴿قُلْ لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٧٠

سورة النور (٣٧٢ - ٣٧٣)

- الآية الأولى منها: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٧٢

- الآية الثانية: ﴿كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ ٣٧٢
- سورة الفرقان (٣٧٤ - ٣٧٤)
- منها: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ ٣٧٤
- سورة الشعراء (٣٧٨ - ٣٧٥)
- الآية الأولى منها: ﴿قَالُوا لَا ضَرَّ لَنَا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ ٣٧٥
- الآية الثانية: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ ﴿٦٩﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ﴾ ٣٧٥
- الآية الثالثة: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ﴾ ٣٧٧
- الآية الرابعة: ﴿مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا فَأْتِ بَآيَةٍ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ﴾ ٣٧٧
- سورة النمل (٣٨٢ - ٣٧٩)
- الآية الأولى منها: ﴿فَلَمَّا رَآهَا تُهَنِّئُ مَلَأْنَاهَا حَافَةً وَلَّىٰ مُدِرًّا﴾ ٣٧٩
- الآية الثانية: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ الَّذِيكَنَ اصْطَفَىٰ﴾ ٣٨٠
- سورة القصص (٣٨٦ - ٣٨٣)
- الآية الأولى منها: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ ٣٨٣
- الآية الثانية: ﴿وَمَا أُوتِشُوا مِنْ شَيْءٍ فَمَتَّعَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّاهَا﴾ ٣٨٤
- الآية الثالثة: ﴿قُلْ أَزِيدُهُ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ التَّلَّ سَمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ ٣٨٦
- سورة العنكبوت (٣٩٣ - ٣٨٧)
- الآية الأولى منها: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ ٣٨٧
- الآية الثانية: ﴿وَمَا أَنْشَأْ بِمُعْجِزَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ ٣٨٩
- الآية الثالثة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا اقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ﴾ ٣٩٠
- الآية الرابعة: ﴿وَمَا يَحْمِلُكُمْ يُبَايِعْتَنَا إِلَّا الْكَافِرُونَ﴾ ٣٩١
- الآية الخامسة: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ ٣٩١
- سورة الروم (٤٠١ - ٣٩٤)
- الآية الأولى منها: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ٣٩٤
- الآية الثانية: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا﴾ ٣٩٨
- الآية الثالثة: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ ٣٩٩
- الآية الرابعة: ﴿فَاقْرَءْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ﴾ ٤٠٠
- الآية الخامسة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ ٤٠١
- سورة لقمان (٤٠٣ - ٤٠٢)
- الآية الأولى منها: ﴿وَإِذَا تَنَلَّ عَلَيْهِ عَائِلَتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَانَ لَرْ يَسْمَعَهَا﴾ ٤٠٢
- الآية الثانية: ﴿يَبْقَىٰ أَفْرِ الضَّلَوةِ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ٤٠٢

- الآية الثالثة: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُؤَلِّجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُؤَلِّجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ ٤٠٣
- سورة السجدة (٤٠٤ - ٤٠٤)
- منها: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ دُفِعُوا عَذَابَ النَّارِ الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾ ٤٠٤
- سورة الأحزاب (٤٠٧ - ٤٠٥)
- الآية الأولى منها: ﴿لَيْسَ لِلَّذِينَ الصَّدِيقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٤٠٥
- الآية الثانية: ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ ٤٠٥
- سورة سبا (٤٠٩ - ٤٠٨)
- منها: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِكُلِّ عِدٍ مُنِيبٍ﴾ ٤٠٨
- سورة الصافات (٤١٣ - ٤١٠)
- الآية الأولى منها: ﴿وَقَالُوا إِن هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ ٤١٠
- الآية الثانية: ﴿إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ ٤١٠
- الآية الثالثة: ﴿فَنَسْنَنَهُ فُطْرًا خَلِيلٍ﴾ ٤١١
- الآية الرابعة: ﴿وَأَبْصَرْتُمْ فَمَنْ يَمُنُّ بِالْغَيْبِ﴾ ٤١٢
- سورة ص (٤٢٣ - ٤١٤)
- الآية الأولى منها: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ﴾ ٤١٤
- الآية الثانية: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ ٤١٥
- الآية الثالثة: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا عَجِّلْ لَنَا قَطْنَائِ هَذِهِ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ٤١٩
- سورة الزمر (٤٣٠ - ٤٢٤)
- الآية الأولى منها: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ بِالْحَقِّ فَاغْبِطْ إِلَهُ الَّذِينَ﴾ ٤٢٤
- الآية الثانية: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ ٤٢٤
- الآية الثالثة: ﴿ثُمَّ يَوْمَئِذٍ فَنُنْفِثُهَا مِصْبُوحًا تُرَابًا﴾ ٤٢٦
- الآية الرابعة: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ ٤٢٦
- الآية الخامسة: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتُحْتَأْزَمُ﴾ ٤٢٨
- سورة المؤمن (٤٣٣ - ٤٣١)
- الآية الأولى منها: ﴿الَّذِينَ يَمْلِكُونَ الْغَشْوَىٰ وَمِنَ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ ٤٣١
- الآية الثانية: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ ٤٣٢
- سورة السجدة (فصلت) (٤٣٦ - ٤٣٤)
- الآية الأولى منها: ﴿قُلْ أَتُنْكِرُونَ الَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ ٤٣٤
- الآية الثانية: ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَرُهُمْ﴾ ٤٣٤

- الآية الثالثة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ﴾ ٤٣٥
- الآية الرابعة: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ﴾ ٤٣٥
- سورة الشورى (٤٣٧ - ٤٣٨)
- منها: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ ٤٣٧
- سورة الزخرف (٤٣٩ - ٤٤٠)
- الآية الأولى منها: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ﴾ ٤٣٩
- الآية الثانية: ﴿بَلْ قَالُوا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ ٤٤٠
- سورة الجاثية (٤٤١ - ٤٤٢)
- منها: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ٤٤١
- سورة القتال (محمد) (٤٤٣ - ٤٤٤)
- الآية الأولى منها: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْطَبُوا أَعْمَالَهُمْ﴾ ٤٤٣
- الآية الثانية: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ﴾ ٤٤٣
- سورة الفتح (٤٤٥ - ٤٤٦)
- الآية الأولى منها: ﴿هُوَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَزَادُوا إِيمَانًا﴾ ٤٤٥
- الآية الثانية: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ شَغَلَتْنَا أَمْوَالُنَا وَأَهْلُونَا﴾ ٤٤٥
- الآية الثالثة: ﴿قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ لَكُمْ مِنْ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا﴾ ٤٤٦
- سورة ق (٤٤٧ - ٤٤٧)
- قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ ٤٤٧
- سورة والذاريات (٤٤٨ - ٤٥٢)
- الآية الأولى منها: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ﴿٥﴾ وَإِنَّ الَّذِينَ لَوْفَعُ﴾ ٤٤٨
- الآية الثانية: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَا ءَانَاهُمْ رُحْمُهُمْ﴾ ٤٤٩
- الآية الثالثة: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ﴾ ٤٥٠
- الآية الرابعة: ﴿فَقَرُّوا إِلَى اللَّهِ إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾ ٤٥٠
- سورة والطور (٤٥٣ - ٤٥٦)
- الآية الأولى منها: ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ زُمُرًا لَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَوُثٌ مُّكُونٌ﴾ ٤٥٣
- الآية الثانية: ﴿أَمْ عِنْدَهُ الْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُمُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا﴾ ٤٥٤
- سورة النجم (٤٥٧ - ٤٥٨)
- منها: ﴿تَٰلِكَ إِذَا فَسَمُتُ ضِرْبَ ﴿٢٦﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ﴾ ٤٥٧
- سورة القمر (٤٥٩ - ٤٦٠)

- منها: ﴿كَذَبْتَ عَادٌ فَأُفْكَيْفَ كَانَ عَدَايَ وَنُذِرَ﴾ ٤٥٩
- سورة الرحمن (٤٦١ - ٤٦٥)
- الآية الأولى منها: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ﴾ ٤٦١
- الآية الثانية: ﴿فِيَايَ ءَالَاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ٤٦٣
- سورة الواقعة (٤٦٦ - ٤٦٦)
- قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾ ٤٦٦
- سورة الحديد (٤٦٧ - ٤٦٩)
- الآية الأولى منها: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ٤٦٧
- الآية الثانية: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٤٦٧
- الآية الثالثة: ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ ٤٦٨
- الآية الرابعة: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ ٤٦٨
- سورة المجادلة (٤٧٠ - ٤٧٠)
- قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ٤٧٠
- سورة الحشر (٤٧١ - ٤٧١)
- قوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ ٤٧١
- سورة الممتحنة (٤٧٢ - ٤٧٣)
- قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ ٤٧٢
- سورة المنافقين (٤٧٤ - ٤٧٤)
- قوله تعالى: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا﴾ ٤٧٤
- سورة التغابن (٤٧٥ - ٤٧٦)
- الآية الأولى منها: ﴿يَسْبَحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ ٤٧٥
- الآية الثانية: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ﴾ ٤٧٥
- سورة الطلاق (٤٧٧ - ٤٧٨)
- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ ٤٧٧
- سورة الملك (٤٧٩ - ٤٧٩)
- قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضُ إِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ ٤٧٩
- سورة القلم (٤٨٠ - ٤٨١)
- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلَّ حَلَاٍ مَهِينٍ ﴿١٦﴾ هَٰذَا مَثَلٌ نَسِيحٌ﴾ ٤٨٠

- سورة الحاقة (٤٨٢ - ٤٨٢)
 قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلٍ شَاعِرٍ﴾ ٤٨٢
- سورة نوح (٤٨٣ - ٤٨٣)
 قوله تعالى: ﴿وَلَا نُرِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ ٤٨٣
- سورة الجن (٤٨٤ - ٤٩٠)
 قوله تعالى: ﴿عَنِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ ٤٨٤
- سورة المزمل (٤٩١ - ٤٩٤)
 قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَزْمِلُ ﴿١﴾ قُرْ أَلَيْلُ﴾ ٤٩١
- سورة المدثر (٤٩١ - ٤٩٤)
 الآية الأولى منها: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدَّثِرُ ﴿١﴾ قُرْ فَأَنْذِرُ﴾ ٤٩١
 الآية الثانية: ﴿إِنَّمْ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ﴿٢﴾ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَّرَ﴾ ٤٩٢
 الآية الثالثة: ﴿كَلَّا بَلْ لَا يَخَافُونَ الْآخِرَةَ﴾ ٤٩٣
- سورة القيامة (٤٩٥ - ٤٩٦)
 الآية الأولى منها: ﴿إِذَا بَرَأَ الْبَصُرُ ﴿٧﴾ وَحَسَفَ الْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ ٤٩٥
 الآية الثانية: ﴿أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ ﴿٢٤﴾ ثُمَّ أَوَّلَ لَكَ فَأَوَّلَ﴾ ٤٩٥
- سورة الإنسان (٤٩٧ - ٤٩٧)
 قوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِبَاقِيَةٍ مِنْ فِضْوٍ وَكُؤُوبٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾ ٤٩٧
- سورة المرسلات (٤٩٨ - ٤٩٩)
 قوله تعالى: ﴿وَبِلْ يُومِذِ الْمُكَذِّبِينَ﴾ ٤٩٨
- سورة النبأ (التساؤل) (٥٠٠ - ٥٠١)
 الآية الأولى منها: ﴿كَلَّا سَعَلْتُمْ تُرْ كَلَّا سَعَلْتُمْ﴾ ٥٠٠
 الآية الثانية: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا حِيمًا وَغَسَاقًا ﴿٢٥﴾ جَزَاءً وَفَاقًا﴾ ٥٠٠
- سورة النازعات (٥٠٢ - ٥٠٢)
 قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْكُتُبِ﴾ ٥٠٢
- سورة التكوير (٥٠٣ - ٥٠٤)
 الآية الأولى منها: ﴿وَإِذَا الْيَحَاوُ شِعْرَتِ﴾ ٥٠٣
 الآية الثانية: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّا أَحْضَرَتْ﴾ ٥٠٤
- سورة الانشقاق (٥٠٥ - ٥٠٥)
 الآية الأولى منها: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ ٥٠٥

- الآية الثانية: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يَكْذِبُونَ ﴿٢٧﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ﴾ ٥٠٥
- سورة البلد (٥٠٦ - ٥٠٧)
- الآية الأولى منها: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ ﴿١﴾ وَأَنْتَ حِلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ٥٠٦
- الآية الثانية: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ٥٠٧
- سورة الشرح (٥٠٨ - ٥٠٨)
- قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴿٥﴾ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ ٥٠٨
- سورة العلق (القلم) (٥٠٩ - ٥٠٩)
- قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ ٥٠٩
- سورة التكاثر (٥١٠ - ٥١٠)
- قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ٥١٠
- سورة الكافرين (٥١١ - ٥١٣)
- سورة الإخلاص (٥١٤ - ٥١٦)
- قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ٥١٤
- سورة الفلق (٥١٧ - ٥١٨)
- قوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ غَاسِقٍ إِذَا وَقَبَ﴾ ٥١٧
- سورة الناس (٥١٩ - ٥١٩)
- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ ٥١٩
- الخاتمة ٥٢٠